
KÖPRÜLÜ KÜT.
601
M. Asım BY.



...غدیش بارم

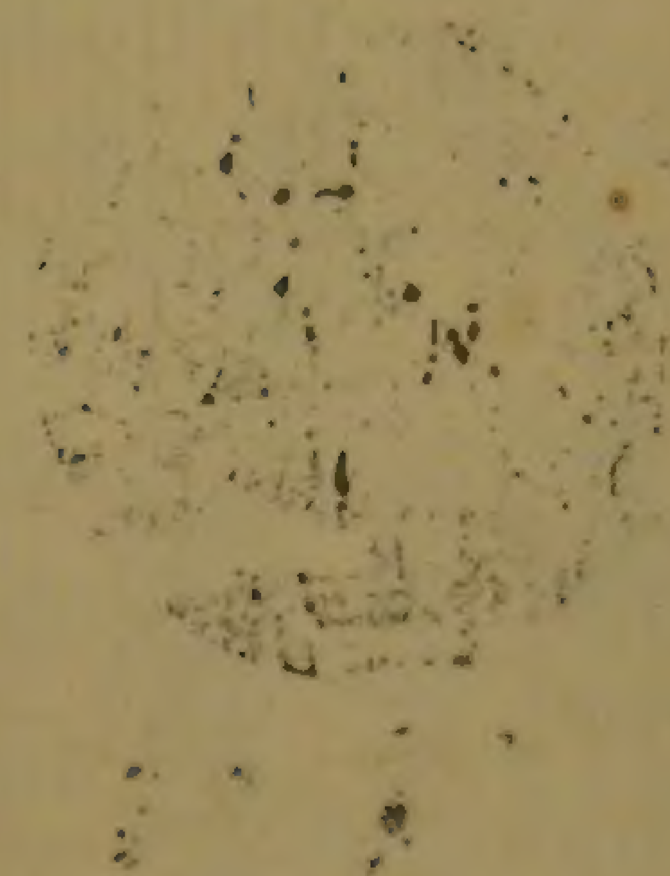
اجزاء عدد
٢٦

صاحبه

کاغد عصا یی
قطع
١







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما الهمني لكن عصا عاصيا لا عطاء ما وان كنت ابا للكرام وخلفا عن الاعلام وحفظي ان
اكون اثنا وجعل كل يوم لما خير اما تقدم عليه من الايام ثم ابلغ صلوة واتم سلام ابلغ مرافد عطايا
وشاهد اجسام كسيد نا محمد افضل من اوتي خير كلام واله وصحبه قدوة مبيني الحلال والحرام فيقول
المفتقر الى الله القوي المتين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني المشتهر بعصام الدين ان الكتاب
الذي تحصيله انسب من كل مناسب وتفصيله اجمله المرقي الى اعلى المراتب الكافية المنسوبة الى الشيخ ابن
الحاجب وصله الله الى اعز المطالب لانه جامع لكل مقاصد كل طالب هو وان شرحه احد واوضحه
المحقق تبريزي الا ان لا صلاح في اكثر مقاصده على ما لانه له كان في الاصلاح بما تخيل المنقول على شرحه
على شرحه انه صار تحصيل المقصد من عواص مقاصده ولم ينل منه تحصيلا فكان احد في ذلك الان الشرح
شرحه احاه انجاه موضحا مختصرا معينا المطلقات مقيدا مفيدا المغلقات فضا لكلام سلاسة مفصلا لمجملاته
لمحلاته مصححا لمعضلاته الا ما اعوج انتظامي اولم يره الاناسي وكان يعوقني خدمة العوائق وسوابق نوائب
ساقتني الى اللواحق الى ان ساقني الاقدام عليه من لا يسعني مخالفته لانه خدث في من الله وحافظته
وتحققت انه لا يضيع عملي ولا يخيب دون بابه املي سيما كان لا يخفى علي ذلك الاملى وقابل نظري
مأوى اليه فكري ويعلم حق اهل العلم على الناس ويميز ارباب الالباب عمن ليس لهم الا الوسواس ولا
بين الحجاب طرف الصواب وما بين الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس
وكيف لا وقد توجه فيما بين اولاد السلاطين والحكام منصب اعلام العلم وتكريم العلماء الاعلام
فلذا اجلاله في مقام الاكرام جد العزيز العلام لازال له من التوفيق قوام ومن التاييد عصام
كي جعل اباه الذي هو اعظم فواقين الانام واكرم سلاطين الايام واحام حوزة الاسلام عن
والقيام بصلاته البدعة بالعلم والاصطلاح راسخ من البحر والنام وانجع من صرغام الاجام عبد
امه نواهاته واما لهذا المقام يا رب يا رباه رب اباه واجعلها عن اتيهم الحكمة كلوته وقطها
عن فتنة الباس والخصومة وادم جيشها في ظلال العيش الناعم بانعام ذلك الاب وبعد الاب
المنعم سيما امير كبير اباه في ايام الطفولية والصبا بملبس العلم والعدل والعفة والورع والسخاوة
الامير الخليف الجدير بجوامع المدح والثناء المنفرد بين الامراء بالشجاعة والسخاوة والبذل

والعطاء ومربي العلماء ونعم المرتجى يار محمد بن الامير المغفور المبرور رجان وفاني اللهم ارزقه حسن
في الدارين نتوله صاحب حاجبي في الحمد لله الاتم حال الفن لم يكحل عين الانسان بنانه ولم يتمثل عند
انسان العين ما بدانيه ومما ارجو ان يكون مرضيه ان جعلت ما تؤتيه الكتب من العلل النحوية
وما ينطوي عليه التحرير من ترتيب حال الا تخفى صعوبة مطلوبة اذ ليس فيها الا شحذ الاذهان وقد
بذلت لي غاية ساعي الامكان في انشاد تشييد الاركان اتقي وبالله ان يكون ما لها مسخيا لالوف
قلوب الطلبة وسببا للوصول الى اجلة الطلبة وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم انه لابد للشارع في تحصيل
هذا الكتاب من ضبط عدة اصول حتى عدة وصول الى مقاصده فقدم منها اولا تسهيلا
لطالبه وقاصده العلم ان كان اعتقاد الشيء يسمى تصديقا والا تصورا وكل منهما ان تحصل من
غير توقف على طلب وسبق علم لشيء ينتقل منه اليه فبديهي وان توقف فنظري لنسبته الى النظر
الذي هو ملاحظة المعلوم لتحصيل المطلوب وما يحصل به التصديق بالشيء بطريق النظر يسمى دليلا
وما يحصل من تصوره تصور الشيء بطريق النظر يسمى معرفا على صيغة اسم الفاعل وذلك الشيء
معرفا على صيغة اسم المفعول والاصل في المعرف ان يكون مميزا الكل من افراد المعرف عن كل ما ليس
فرداله وذلك بان يشمل كل فرد له بحيث لا يشذ عنه فرد ويسمى هذا الشمول جمعا وان لا يشمل
ما ليس فردا له ويسمى المعرف الجامع المانع عند علماء العربية خاصة حدا والمعرف به حدا وقد
يكتفي في المعرف بالتمييز عن بعض الاغيار لكنه لا يكاد يوجد في تعيين المفهومات الاصطلاحية الا ما
يكثر في تعيين اللغة ولذلك يناقش في تعريفات تلك المفهومات بثبوت المنع والايجاب عنها بالا
كتفاء ابل يتكلف ما امكن لجعله مانعا ومن شرائط المعرف ان يجتنب فيه عن اللفظ المشترك وهو
وضع لمتعدد والكل يوضع على حدة لا يكون تابعا للوضع الاخر بان يكون احد وضعيه بسبب مناسبة
الموضوع له بينه للموضوع له في الوضع الاخر وعن المجاز وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه
وبين الموضوع له بقرينة غير قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له وينبغي ان يشترط الاجتناب
عن الكناية ايضا وهو اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له من غير
قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له لانه كالمجاز في الفساد وكانهم اعتمدوا على المورد اشتراك
الفساد بينه وبين المجاز ومنع الاجتناب عنهما انه لا يستعمل في التعريف من غير قرينة واضحة تدل

على ان المراد ما هو ومن كثير الخطأ ايضا ان يجتنب فيه عن لفظ لا يعرف المخاطب معناه لانه كالصانع
لم يخبر او فسر بالسر به وما يرى كثيرا في تعريفات هذا الكتاب وغيره من ذكر الفاظ هي من مصطلحات
هذا الفن كالمعرب والمبني كما لا يعرف المعرف لا يعرفها فغاية الاعتذار عنه دعوى ان تلك الالفاظ
لفظ كانت شايعة في الالسنة مشتهرة بحيث كان المتعلم يعرف من حال المخاطبين انهم يعرفونها فلم
يبق مشتهرة وبعد زمان صاحب التعريف والمكتسب بالمعرف تصور مفهوم اما بوجه مساو واما بوجه المتوقف
غير مساو وتمييز الافراد من غيرها ثم ان هذا التصور فيجب ان يقصد بكل من لفظي المحدود والحد مفهوم الافراد
فذكر ما يدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف كما لا يخفى لما هو عادة اصحابها ولذلك يحفظ
المعرف والمعرف عن الاشتمال على ما يدل على قصد الفرد وينكر على من قرن شيئا منها بلفظة كل وتعدد
بما امكن ان يتكلف به ان كان له شان وستعرف تفصيله ان كان لنا زمان وقد عبر المصنف في
تعريفات الفنون المستخرجة بالتتبع امرين آخرين احدهما انه ينبغي ان يعرف بما لا يتوقف معرفته
على التتبع لان خطاب ما لكتابنا هنا ليس مع المتتبع لاستغنائه عن التعلم لان الغرض من تعلم النحو
مثلا معرفة احوال كلم العرب من حيث الاعراب والبناء وقد حصل له ذلك بالتتبع ولذلك ستراه
يعدل عن بعض تعريفات القوم واورد عليه ان المستغني عن تعلم النحو من تم استقراؤه واما من
تتبع الاحكام دون بعض فلا فيجوز ان يعرف له بعض المفهومات بما عرف بالتتبع ليعلم احكاما اخر
لم يعرف بالتتبع هذا وعين المصنف يحكم بان خطاب هذه الفنون لا يخلو عن خاطب ليس له تتبع
اصلا وبالجملة ينبغي ان يراعى في تعريفاتها هذا الاصل وما لم يطف عليه يكون مختلا ولا اقل
اصلا باعتبار امر يتوقف على تتبع ما لانه لا يتم بالنظر الى من هو عار عنه رأسا وثانيهما وهو مذكور في
حد المفعول بحث الحال من شرح المفصل ان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ والاعلى ما ذكر
هذا ايراد ان قولهم في حد المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل معناه ما دل على انه وقع عليه فعل
الفاعل سواء كان وقع عليه في نفس الامر او لا وان وقع ولم يدل عليه لفظا لم يكن مفعولا به وظاهر
دعواه في غاية الاختلال لان اكثر تعريفات الفن خالية عن هذا المعتبر الا يرى ان تعريف
الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد ليس معناه انها ما يدل على ذلك ولعل مراده ان ما ذكره من
احوال للفظ في تعريف معناه انه حاله بحسب دلالة اللفظ لا بحسب الواقع مثلا وقوع فعل الفاعل
المفعول

٧

على المفعول به حال من اللفظ الذي هو مفعول به فالمعتبر فيه دلالة اللفظ لا الواقع واما ذكر من احوال نفس
الالفاظ فليس كذلك وبعد تحقيق ما ذكره من الاصل لا تغفل عنه فان كثيرا ما تعريفاته لا تتم بدونه والاصل
في التعريف ان يكون مركبا من جزئين احدهما اخص من الآخر مطلقا بمعنى يصدق على بعض افراده الآخر
فقط والآخر يصدق على كل افراده ويسمى الآخر اعم ويسمى ذلك الاعم جنسا ان كان تمام جزء مشترك بين المعرف
وغيره وذلك الاخص فصلا ان لم يكن خارجا عن المعرف وان كان الجزآن بحيث يشمل كل منهما بعض
ما يشمل الآخر فقط وهما الاعم والاخص من وجه يقال للمقدم منهما هو بمنزلة الجنس وللمتأخر منهما هو
بمنزلة الفصل وكذلك ما هو خارج عن المعرف بمنزلة الجنس ان كان اعم مطلقا وبمنزلة الفصل
ان كان اخص مطلقا ولا يصح التعريف بما هو اخفى من المعرف ولا بما هو مساو له في المعرفة والجهالة
وينبغي ان يحفظ التعريف عما يوهم التعريف بالاخفى او المساوي ولا يصح التعريف بما يتوقف
معرفته على معرفة المعرف ولا بما يكون معرفته مع معرفته لان ما يعرف به يجب ان يكون
سابقا عليه في المعرفة وما يتوقف معرفته على الشيء متأخر عنه وما مع الشيء لا يكون
سابقا عليه ومن عادة ارباب التأليف ان يعقبوا الحدود بالتقسيمات وفائدتها اما
تكميل بذل معرفة الحدود واما تحصيل مفهومات الاقسام لانها مهمة لبيان ما يختص بكل
من الاحكام والتقسيم هو ضم مفهوم مباين متخالفين الى مفهوم ليحصل من ضم كل
مفهوم معه اخص منه بحسب الواقع او في نظر العقل والثاني هو الذي يقال
له الاخص بحسب المفهوم فيسمى المفهوم الذي ضم اليه مقسما وكل من المفهومين
الذين ضما اليه قيد التقسيم والمجموع الحاصل من كل ضم قسما بالقياس الى المقسم وقسيما
بالقياس الى المجموع الحاصل من الضم الآخر وبما سمعت عرفت ان التقسيم ايضا
للمفهوم لا للافراد وان كان يترتب عليه جعل الافراد طائفة طائفة وانه يجب حفظ لفظ المقسم عن الدلالة على قصد الفرد والاصل في التقسيم ان يكون على وجه ينضبط جميع افراده
المقسم ويسمى ذلك الضبط حصرا وهو قد يكون بحيث يظهر على العقل بمجرد ما ذكر
في التقسيم من غير ملاحظة ما هو الخارج عنه وان كان لا زمان له وقد لا يكون كذلك بل يحتاج
الى تتبع افراد المقسم ليعرف ان التقسيم وقع ضابطا لها ويسمى الاول قسمة عقلية
والثاني قسمة استقرائية والاصل في التقسيم ان لا يصدق شيء من الاقسام

على ما يصدق عليه القسم الآخر ويسمى قسمة حقيقية وقد يكون بحيث يصدق قسم
مع قسم لعدم تباين مفهومات ضمنه الى المقسم ويسمى قسمة اعتبارية ولما فرغنا من تمهيد
الاصول حان القول الى ما نحن بصدده من شرح الكتاب والتفريع والاستهلال الى
الفياض الوهاب لالهام الصدق واعلام الصواب وللتوفيق لتنقيح الخطاب اعلم ان
المستفاد من بعض النسخ وشرح الكافية كانت مشتملة على خطبة حيث شرح الخطبة والمتفاد
من بعضها انها لم تشتمل لا على التسمية ولا على الحمد وكان وجهه ان الخطبة في الاكثر الحاقية
فكانها اشتهر منهم من ذهب الى انها متروكة الحمد فقط وقال لم يبدأ بالحمد هضما
للنفس بتخييل ان كتابه هذا ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يبدأ به على سنتهم وليس
ذا بالٍ حتى يكون بترك الحمد اقطع ويريد ان المقام داع الى هضم النفس لمظنة الاعجاب
بعد التأليف الذي لم يسبق المصنف احد بمثله واورد عليه ان ترك ما ورد به
الشرع والتزمه السلف للتخييل ما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل ان لا يصوم
ولا يصلي احد هضما لنفسه بتخييل انه ليس في سلك العقلاء والبالغين ويمكن ان يدفع بان
التخييل بانه ليس ككتب السلف وليس بذي بال لا يستدعي عدم الابتداء به بل يكفي فيه تخييل
عدم الابتداء والتخييل يتحقق بترك الاتيان بالحمد على وجه شائع من ذكر لفظ الحمد او
ما يشتق منه لانها لما افادت النفس استفادة الحمد في اوائل الكتب بهذا الطريق
لم تجد ما يخيل اليها انه ترك مع انه لم يترك لاشتمال التسمية على وضوح الدلالة على جميع الصفات
اجمالاً وعلى بعضها تفصيلاً وليس الحمد قول القائل الحمد لله وما يشبهه بل القول الدال
على الصفات الكمالية فاحسن الضبط فانه مزلة ليس لها سلوك الا سالمة
وانما بدأ بتعريف الكلمة والكلام لان النحوي يبحث عن احوالهما وعن احوال ما يتوقف
معرفته على شيء منهما من اقسامهما وما لا يعلم الشيء لا يمكن ان يحكم عليه وفيه
ان الكلمة معلومة للمخاطب قبل التعريف بمقتضى التعريف والتعريف وما قيل
ان التعريف بمعنى تحصيل التصور لا يقتضي سبق علم المتعلم وانما يقتضي سبق علم
الكاسب ففيه ان المتعلم ما لم يتوجه الى المعرف الذي هو مدلول اللفظ ولم يلاحظ

قيل الظاهر ...

بلاحظ بتغيره لم يحصل له معرفة مدلول اللفظ بالتعليم فالوجه انه ما لم يعلم المبحوث
عنه في العلم على وجه يتميز عن جميع ما عداه لم يحصل الحكم عليه على وجه يخصه ويتعين
عند المتعلم ان هذه الحالة له لا لغيره وشيء من التعريفين لا يقتضي العلم على هذا
الوجه ثم البحث عن حال الكلمة واقسامها ظاهر واما البحث عن حال الكلام وان كان
تاما فالجملة ايضا يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك فح كان الاولى تعريف الجملة
لان البحث عنه انما وقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وانما كان الكلام اخص من الجملة فالبحث
عن الكلام خفي الا ان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم لها صدر
الكلام بحث عن الكلام بانه يجب ان يكون كم في صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة
ايضا لانه يبحث عنها اكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعم ما فعل الزمخشري
في المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة وقدم تعريف الكلمة على الكلام لتوقف
معرفة مفهومه على معرفة مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق مفهومها وتوقف
وجود فرده على وجود فردها وتوقف معرفة فرده على معرفة فردها وتوقف معرفة تقسيمه على
معرفة تقسيمها فقال الكلمة معرفة بلام التعريف فلتعين لكل واحد من معاني اللام ثم التذكر
ما يحتمل المقام وما هو ارجح ان يكون هو المرام فنقول لام التعريف اما للاشارة
الى تعيين ما اريد بمدخوله ويسمى لام الجنس وله شعب لانه قد يقصد بالمعرف به الجنس
من حيث هو مع قطع النظر عن الفرد ويخص باسم لام الحقيقة وقد يقصد اليه
من حيث وجوده في ضمن فرد غير متعين ويخص باسم لام العهد الذهني وقد
يقصد اليه من حيث وجوده في ضمن جميع الافراد ويخص باسم لام الاستغراق واما
للاشارة الى فرد من مدلول اللفظ متعين عند المخاطب ويقال له لام العهد الخارجي
واذا اطلق لام العهد ينصرف اليه فاللام ههنا اما للاشارة الى فرد من المدلول فح
يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظ لانه لا معنى للكلمة يكون المفهوم المعهود
بالتعريف فردا منه بل هو واحد من معانيها فلا بد من تأويل يلحقها بالمسمى بهذه اللفظة حتى يكون اللام اشارة الى المعنى المعهود
الكلمة على هذا المعنى غير مستبعد عن الافهام لان المخاطب لا يفهم من اطلاقها في مقام

فيما بين النحاة في جملة افراد المسمى بهذه اللفظة وتحمل ...

تعليمها الا هذا بل قصد معناها الموضوع له خارج عن قانون القصد لان قصد المعنى انما يكون
لافادته ولا يمكن ان يستفيده منها المتعلم للمعنى لعدم علمه به قبل التعلم وهكذا كل محدود قصد
باطلاقه تعليم مدلوله لا نقول قصد فرد من مدلول المحدود خروج عن الاصل الذي
ذكرته من ان التعريف للمفهوم لا للمفرد حتى يجب تعرية المحدود عما يدل على قصد الفرد
لانا نقول ما قصد تمييز افراده ليصدق التعريف الا التصويريه لا الى تصوير افراده سواء كان
فرد مدلول لفظ المحدود او نفس الموضوع بهوله فنقصد فرد المسمى بالكلمة اذا كان المقصود
تمييز افراده ذلك الفرد وتصوير نفس مفهومه لا ينافي القانون واما للاشارة الى نفس
المعنى مع قطع النظر من الافراد ليكون لام الحقيقة وهو الانسب لمقام التعريف لشيوعه فيه
ح يقبل للام الحقيقة به لكن فيه ان قصد معنى ضائع لانه لا يمكن ان يستفيده المخاطب المتعلم
منه حين اطلاقه في مقام التعليم لجهله بالوضع له الا ان يقال مقصده المعنى في الثاني لا الافادة
وفي مقام التفسير ليس للافادة بل للتفسير وح اللام للاشارة الى تعينه عند المخاطب باعتبار انه
المعنى المعتبر عند النحاة ولا منافاة بين لام الجنس التي لا ينفك عن الكثرة وبناء الوحدة لان
الجنس لها له وحدة في العقل وان كثر في الخارج والوحدة الذهنية لا ينافي الكثرة الخارجية
مع ان الوحدة لا تنافي كثرة ما بل كل كثرة لا تخلو عن وحدة والتحقيق ان التاء لاشتراط
الوحدة لكل جزء من الكثرة وبيان ان كل فرد من هذا المفهوم مأخوذ مع الوحدة والكثرة
لا تنافي وحدة جزئها بل يستلزمها اذ لا كثرة الا من الاحاد وليس لك ان تحمله على
لام الاستغراق لما عرفت انه لا قصد الى الفرد ولا الى العهد الذهني لانه يوهم جهالة المحدود
لفظه لم يقل لفظة لانه لم يقصد التأنيث لاستواء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع في المصدر
وان اريد به معنى المشتق صرح به الكشاف في سورة يوسف في قوله تعالى حتى تكون
حرضا بل جوز ترك التأنيث في صفة جارية المصدر في تفسير قوله تعالى خلصوا نجيا
ولا الوحدة لانه لا وحدة معتبرة عنده في الكلم حيث جعل عبد الله كلمة اذ لا معنى لها الوحدة
في الكلمة من غير اعتبار وحدة لان التاء نص في الوحدة لا يجوز تجريدها عنها بل لان
معنى الوحدة في الكلمة افرادها فيغني قيد الافراد عن الوحدة وهو بمنزلة الجنس يشمل

المهمل اي الذي لم يوضع لمعنى والمستعمل اي الذي وضع لمعنى وللمهمل والمركب والمفرد
لانه في عرف اللغة ما يتلفظ به الانسان وقيل في الاصطلاح وينتقض بالضمير المستتر لانه
ليس ما يتلفظ به الانسان مع انه لفظ في الاصطلاح اما انه ليس ما يتلفظ به الانسان
فلانه لو كان فيه لكان محذوفا لان المحذوف ما يتلفظ به لكن لم يتلفظ به ونوى وكونه
محذوفا باطل لانه لو كان محذوفا لزم حذف الفاعل مع الاتفاق على انه لا يجوز حذف
الفاعل في غير صورة التنازع وامتناعه فيه الضابطة الاكثر والتزم المص كونه لفظا
محذوفا وقال لم يطلق عليه المستتر المحذوف تحاشيا عن القول بحذف الفاعل ولا يخفى
انه كلام لا حاصل له وزاد بعضهم في التعريف وقال اللفظ ما يتلفظ به الانسان او ما في
حكمه وفيه انه يصدق التعريف ح على الدوال الاربع والحركات الاعرابية لانها في حكم
ما يتلفظ به في الوضع للمعنى والافادة له مع المخالفة بالالفاظ قال المص في الايضاح
او في ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد فينبغي ان يراد في التقييد ويقال او في حكمه من حيث
فاعلا ومؤكدا او معطوفا عليه ولك ان تقول الحكم في اطلاق النحوي ينصرف الى الحكم
النحوي والفرق بين اللفظ المحذوف والضمير المستتر ان المحذوف في مقولة الصوت
والحرف والملفوظ موضوع منوي وربما يتلفظ به في هذا المقام الذي حذف فيه كما في
قولك الهلال فان المنوي فيه لفظ هذا وربما يقال هذا الهلال وربما لا يجوز التلفظ
به في هذا المقام لكن يتلفظ به في مقام آخر كما في قولك تحذرا فان المقدر فيه احذر
وهو وان لا يتلفظ به مع هذه الكلمة يتلفظ به بدونه كثيرا والمستتر ليس كذلك قال الشارح
الرضي في بحث المضمرات وقول النحاة ان الفاعل في زيد ضرب وهند ضربت
هو وهي تدريس لضيق العبارة ولم يوضع لهذين المضمرين لفظ فعبر عنهما بلفظ
المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به يعني
ان المستتر ما والملفوظ لحضوره عن الاضمار بلفظ مرفوع الغيبة بسبق الذكر في التكلم
والخطاب ليس من جنس اللفظ اصلا وفي الغيبة ربما يكون لفظا اذا كان المنوي
لفظا كما في قولك زيد يسمع ولفظ قبر فانها على اللفظ والحقيقي في اضرب تحدان

فتحرير تقول والله اعلم [illegible]
لما [illegible] في مقام [illegible]
بذاته [illegible]

ولكونه فاعلا للفظ جعل لفظا حكميا وذكره بعض الافاضل الشارحين انه ليس من
مقولة الصوت والحرف اصلا محل نظر والحق التفصيل وما نقله الشارح الرضي
عن بعض النحاة في بحث المضمر ان المقدر في ضربت ينبغي ان يكون نصف الالف
او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى ليس بشيء اذ لا يخطر بالبال حين
سماع اضرب شيء بازاء المخاطب من نصف الالف او ثلثه الواو وعلى انه ينبغي ان يقال
او ثلث الواو لان المفرد يجب ان يكون ثلث الجمع لا ثلث المثنى ويلزم ان يكون المستتر
في ضاربة بان التاء وفي ضاربون واو وفي ضاربات نونا فيمنع بعدها يلزم كونه
لفظا ويلزم ما قد سبق لكن بنى على ما حققناه انه يشكل ح جعل اللفظ الحكمي مما
وضع لمعنى لانه ليس هناك الا الذات المنوي فكيف يكون موضوعا وموضوعا له ويشكل
تعريف الكلمة وتعريف المضمر وتعريف الاسم الا ان يجعل الوضع والدلالة ايضا
كاللفظ اعم من ان يكونا حقيقيين او حكميين ويجعل المستتر موضوعا حكميا ودالا
حكميا ولنا في شرح الرسالة الوضعية كلام آخر في تحقيقه لكن مخافة الاطناب وعنه
الى خوالنه عليه فاليه المرجع والمآب والله اعلم بالصواب وتقييد التلفظ بالانسان
لا يخرج كلمات الله وكلمات الملائكة والجن عن تعريف اللفظ حتى يخرج من تعريف
الكلمة لا منها مما يتلفظ به الانسان وللتحفظ عن الايهام ترك المصنف ذلك التقييد في
شرح هذا الكتاب وان قيد في ايضاح المفصل وضع بمنزلة الفصل يخرج اللفظ
المهمل كله ويشمل الدوال الاربع على ما هو المشهور واما ما لها من الاصوات الموضوعة
للمعاني من غير ان يكون الفاظا الا ان تقدم اللفظ منعها عن الدخول في التعريف ولا
يخرج اللفظ المركب حتى يكون منفيا من قيد الافراد لان الوضع تعيين شيء بشيء بحيث
يتنقل العالم به من الشيء الاول الى الشيء الثاني من غير قرينة واللفظ المر
كب جعل كذلك لكن بتعيين اجزائه مثلا اذا عين زيد قائم لمجموع هذه المعاني
لكن بتعيينات متعددة وانما قلنا من غير قرينة ليخرج تعيين المجاز لان الوضع
كما عين اللفظ الموضوع هو له عين لكل ما يناسبه بقرينة فيقال طلعوا كل لفظة

وعند الذات المخصوصة والعام
لذات في القيام وصورة
التركيب لثبوت القيام لزيد
فتعين عين مع ج

وضعها المعنى على كل معنى يناسبه بالقرينة وهذا التعيين الشامل لها ايضا من
معاني الوضع لكن المشهور هو المعنى الاخص المذكور وهو المدار لتقسيم اللفظ الى
المشترك والمفرد والحقيقة والمجاز وتحصيل اقسام الكلمة وتنويع الدلالة بالمطابقة والتضمن
والالتزام الى غير ذلك وهذا التعريف وامن توهم تخصيص شيء بشيء من المطلق
او احسن الشيء الاول مختص بالشيء الثاني كما يشهد به استعماله باللام دون الباء على
انه ينتقض اما بوضع اللفظ المشترك او المرادف وقد سطحنا بيانه في شرح فارسي المطلق
ولا ينتقض تعريف الوضع بوضع الحرف لان تعيينه ليس بحيث يشتمل منه العلم بالو
ضع الى المعنى بل لا بد لك انتقال من ضميمه لان الضميمة انما يجب يتقل منه بعلم الوضع لانه
ما لم يكن الضميمة لا يحصل عند السامع الوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل اليه من غير ضميمة وهذا
الكلام مزيد تفصيل في شرحنا للرسالة الوضعية ولا يخفى ان مقتضى تعريف الوضع ان يكون
معنى قوله وضع تعيين شيء لشيء بالحيثية المخصوصة فلا سبيل الى اسناده الى ضمير اللفظ
والانعطاف قوله لمعنى به فلا بد من تجريد الوضع عن الشيئين وجعله بمعنى التعيين كما لا يطلق
بل التعيين المقيد بالحيثية المذكورة المربوطة باللفظ والمعنى بعد قطعها عن الشيئين ووضع
اللفظ والمعنى موضعها فيقوله وضع لا يخرج شيء من المهملات لانه ما من مهمل الا وقد
عين ولا اقل من تعينه للتركيب من حروف مخصوصة ويقول لمعنى يخرج المهملات
لانها لم تتعين لمعنى كما قيل انه يخرج بقوله وضع بعد التجريد ما سوى حروف الهجاء
لان حروف الهجاء عين لغرض التركيب فخرجها بقوله لمعنى غير صحيح وانما قلنا
لا بد من تجريد الحيثية المذكورة المعتبرة في مفهوم الوضع لانه لو وجد هنا لدخل المجاز
في تعريف الكلمة والمنظر الدقيق هاهنا شيء آخر وهو انه ربما يكون المعنى في حالة الاجمال
الحاكم ليست له حالة التفصيل الا ترى انه يصح قولك علم زيد واسنادك العلم الى زيد
بلا تكلف ولو فتشت معنى علم وقلت حصل صورة الشيء في العقل لا ينبغي لك سبيل الى
جعل زيد مسندا اليه لهذا المفصل وله غير نظير فلا يكون قوله وضع لمعناه الاجمالي للاسناد وما
اللفظ والتعلق بالمعنى وان لا يوجد تلك الصلاحية في تفصيل ذلك المعنى في وضع احتراز

عن جميع المهملات كما هو المشهور ولا احتراز بقوله لمعنى المعنى لشيء سواء كان لفظا
كالمعاني بمعاني الاسماء وحروف الهجاء او غيره وقد يكتفى فيه بصحة القصد وهو اما تبعد
بمعنى القصد نقل الى المقصود او اسم زمان او مكان نقل اليه لمناسبة ظاهرة
وتخصيصه بالمكان من ضيق العطن كالاعتراض بان جعله اسم مكان لعدم الفرق
بين مفعول او مكان الفعل وكان في الاصل معنيا من خفف وهو اقرب الوجوه بحسب
المعنى لكنا لا نظر لتخفيفه مفرد احتراز عن المركبات مطلقا فانها ليست بكلمات وهو
من مصطلحات اهل الميزان وحقيقة لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه ووصف المعنى به
وصف له بحال اللفظ فالمعنى المفرد معناه المعنى المفرد لفظه فالاولى جعله صفة للفظ ترجيحا للحقيقة
عن المجاز ولئلا يتوهم ان افراد المعنى مقدم على الوضع فان المتبادر من الوضع لمعنى
مفرد ان يكون احد طرفي الوضع اعني المعنى مفردا واما الفرع افراده عن الوصف الجملة وقت
الوصف بالمفرد ان تقدم كما صرح به صاحب التسهيل لانه لو قدم تبادر منه انه مفرد قبل
الوضع مع ان الافراد متاخر عن الوضع ولا يحسن ذكر الوضع لاستلزامه الافراد الوضع
ولهذا تبين انه يمكن اختصار التعريف بان يقال الكلمة لفظ مفرد بل مفرد فيكون تعريفا
بالمفرد واعلم ان المفرد لفظ مشترك بين هذا المعنى وبين ما يقابله الجملة المعنى ما ليس
بجملة والمعنى له بجميع هذه المعاني يرد عليك في هذا الكتاب وتعرف كلا في موضعه
فاستعماله في التعريف محل لما عرفت ومما لا يذهب عليك ان اللفظ الواحد قد يكون بالنسبة
الى معنى مفردا او بالنسبة الى معنى مركبا كعبد الله بالنسبة الى معنى حقيقة وبالنسبة الى
معنى مجازا كالاسد فانه حقيقة في الحيوان المفترس وكلمة مجاز في الرجل الشجاع ونسبة
الكلمة فلا بد من قيد الحيثية اي الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث انه كذلك ليخرج عبد الله
باعتبار المعنى المركب والاسد باعتبار المعنى المجازي والا لم يكن التعريف مانعا قيل الا
نسبة في علمه الى ان يقال نحو قائمة وبصري من مركبات اعراب الكلمة واشباه
الكلمة وقد فات ذلك الكل لاتفاقهم على تقييد حد الكلمة بالافراد وان يجعل عبد الله
اعرابا اعراب كلمتين خارجا عنه كما اخرج اخرجه صاحب المفصل ومن ثمة حيث يذكر

بذكر اللفظ فيه او لا يقال له لفظا اذ المراد باللفظ ما لا يمكن التلفظ به مرتين باعتبار
وضع من الاوضاع بل لا يصح التلفظ بالمجموع الا مرة واحدة ونحن نقول اخراج الجزء
مختص بمثل عبد الله عن تعريف الكلمة شبيه ان يكون فرية بلا مرية فرية كيف
وقد قال بعد تعريف الكلمة وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم
قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما
غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه
بعد مضاف وامرؤ القيس والكنى وقال العلامة التفتازاني في شرح الشرح المختصر لابن الحاجب
ان النحاة اتفقوا على ان مثل عبد الله اسم وكل اسم كلمة ثم نقول ان بعلبك على اعراب
باعراب الكلمة وقد خرج من تعريف صاحب المفصل فانه ما هو الانسب لغرض النحو جعل
عبد الله كلمة ويصح حكمهم بان اعرابه على مقتضى منعه الاصلي وقوله بمنزلة الكلمتين وبان اعراب
نحو الرجل وهمي جعلها بمنزلة كلمة واحدة لشدة الامتزاج خلو لا اعتبار الكلمة في حرف
المصدر لم يميز المعرب بسبب التنزيل منزلة غيره عن المعرب بلا تنزيل وتكلف ويح اسم
ا/ كلمة دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وفعل اي كلمة دالة على معنى
في نفسها مقترن باحد ما وحرف اي كلمة دالة على معنى بسبب غيرها الذي هو لفظ آخر
كما قالوا ان الحرف مشروط في الدلالة بذكر متعلقه وبما ذكرنا ظهر ان تقسيم الكلمة الى قسم
المقسوم اليها تعرف الا ان القيد المعتبر ذكر بلفظ واحد وان القسمة استقرائية لاحتمال
قسم آخر وهو ما دل على معنى غير لا يكون لفظا بل شيئا آخر من الاشارة للنسبة او غيرها
مما يمكن عقلا بدفعه الاستقراء فما ذهب اليه في البيان ان الحصر عقلي وتبعه كثيرة من المهرة
غير وارد لم لو كان الحرف عند النحاة ما لا يدل على معنى في نفسه سواء دل بالمتعلقات او الاشارة
او غيرها وعموم من الظان ان اسم الحرف موضوع بازاء ما وجد في كلامهم ثم قد يسبق ان الاصل
في التقسيم كونه حاصرا فهذا الاعتبار يعني التقسيم وهو الحصار فاستدل بقوله لانها اما ان تعطي
اللام متعلقة بالحصار المفهوم في التقسيم وقيل المفهوم من السكوت في معرض البيان

وقوله اما ان تدل على معنى في نفسها او لا ... ولما يصح حمله على اسمه انه لما دل
ان تدل بالدال او نفيد به الحال مضافا الى الاسم وفرق الشارح صاحب اللباب
بين صريح المصدر والماول به بدلالة صحة حمل الثاني على الجثة دون الاول
لام الجود وسابق وانتفاء المحقق الشريف في حاشية الرضي والدلالة في عرف ارباب
العربية كون الشيء بحيث اذا علم علم منه شيء آخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبعية
فالاولى هي الدلالة العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبعية ويسمى الشيء الاول
دالا والثاني مدلولا وقوله او لا من تتمة الخبر وعطف على تدل اي او لا تدل على معنى في نفسها
وجعله عطفا على في نفسها اي او لا في نفسها ما يرده سبق كلمة اما وقوله فيما بعد ولا عطفا على
ان يقترن الثاني الحرف بترك العطف لانه ليس مقدمة من مقدمات الدليل بل جملة
اعتراضية اتجه البيان لتعين معنى الحرف الذي كان حقه ان يتقدم على الدليل وكذا ما يا
قوله والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا عطف على التردد بالاول ومقدمة
من مقدمات الدليل حيث ان يعطف على المقدمة السابقة كما هو المتعارف في
نظم الادلة ... مع قوله الثاني الحرف جوابا لسؤال مقدر ... من التردد بالاول هو ما
الثاني ... ما الاول لانه لا يبعد مثل هذا السؤال في اثناء الاستدلال ولان قوله والاول
مقدمة الدليل فافهم الثاني الاسم والاول الفعل لما كان يتجه على الاستدلال على دعوى
الحصر امران احدهما ان الحصر استقرائي لا ينكشف الا بالتتبع والاستقراء فالتردد بين النفي
والاثبات مما لا طائل تحته اذ لا يتم بدون التمسك بالاستقراء والاستقراء تم بدونه وثانيهما
ان الدعوى المجهول المقصود لعدم العلم بمدلول الاسم والفعل والحرف فالاستدلال عليه
... اجاب عنهما بقوله وقد علم معطوفا على العلم الذي يتوقع من الدليل وهو العلم
بالمدعى فكانه قال قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم بذلك حد كل واحد منهما فالدليل لتصور المدعى
وتنبيه التصديق بالدعوى اخبر على الاكتفاء بالاستقراء ولك ان تجعل ذلك اشارة الى الدليل
... وهذا التنبيه ينفع في معرفة قوله فيما بعد ولا باني ذلك الا في اسمين او فعل واسم
ومن الناس من جعل التقدير قد تبين وقد علم بتقدير ما لو كان مذكورا لاقتضى

هذا له المتن ازالة ... ذكرها ... وقد علم الحدود المعرفات حيث ان تسمى تعريفات ذكرها له لا انها ليست جامع
كالبيانات بل هو ذكر ان ما رجوا ان يكون متضمن بهدايات ومع تضيع الوقت في بيانات متفرعا بيانها
من الله تعالى عن بيانات ووجه معرفة الحد ... من الدليل ... تمام المشترك بين الاقسام الثلثة
وتمام المشترك بين الاسم والفعل والحرف بحيث يحصل لكل معرف جامع مانع وقد عرفت ان
لا معنى للحد عند الادباء الا المعرف الجامع المانع فلا يرد ان الامام معرفة الحدود والحد معرف
لا يشتمل الا على اجزاء المعرف ولكن ما علم من الدليل تعريفات باجزاء لم يعلم من الحدود ومن يد
بيان يتوقف على ما كان فانظر وتامل من الله زمان اما ان الكلام ما اي لفظ تضمن كلمتين
الكلمة متضمنا ... الدعاء الى ما ... فيه وخرج به ما سوى المركب كان به خرج به ايضا
نحو جسق مهمل مع انه كلام اذ ليس جسق كلمة على ما هو التحقيق وقد استوفيناه في الرسالة
الوضعية الا ان يقال المهمل المراد به نفسه بل كل لفظ اريد به نفسه في حكم الاسم حيث يترك
جملة ... فيكون كلمة حكمي وبحث النحوي لا يقتصر على الكلمة الحقيقية وكيف لا وشيء من الا
صوات ليس كلمة وستعرف ان شاء الله تعالى ومن هذا تبين الحصر لو اعتبر في مفهوم
الكلمة على وجه يندرج فيه ما هو في حكم الكلم لكان انسب ولكون المراد بكلمتين اعم من
حقيقة او حكمي دخل زيد تام في التعريف مع انه متضمن لاكثر من كلمتين لان تام مع فاعله
في حكم الكلمة حيث اجري مجراه على ان المتضمن لكلمتين يشمل المتضمن للاكثر والظاهر ان الكلام
عند صاحب التعريف مجموع ضرب زيد مثلا بخلاف من عرفه بالمركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فان الكلام عنده مجرد ضرب والمتعلقات خارجة عن حقيقته والحق مع صاحبه
لان الجملة في زيد ضرب رجلا مجموع ضرب رجلا والمرفوع مثلا مجموعه لا ان يقيد ضرب اهكذا
الظاهر ... وقوله بالاسناد لاخراج المركبات الغير الكلامية وهو اما مجرد نسبة شيء الى
شيء كما في تعريف الفاعل واليه ذهب الرضي لكن يجب ان يكون المراد به هنا
الاسناد الاصلي عند جعل الكلام والجملة مترادفين وهو اسناد الفعل او ما يشبهه كالصفة
في اقائم زيد وما قائم زيد والضارب واسم الفعل الى ما اسند اليه واسناد الخبر
الى ما اسند اليه ان الاسناد الاصلي المقصود لذاته عند من جعله اخص من الجملة التي وقعت حالا او صفة

او خبر وكلاما عنده ويخرج عن تعريف الكلام بذكر الاسناد بهذا المعنى واما ما لبق الكلمتين بحيث
يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها على ما فسره به صاحب الكتاب وكثير من شارحي هذا الكتاب
فيدخل في التعريف الجمل كلها لكن لا بد ان يراد بالافادة الافادة في غير مقام التعداد والا لانتقض
التعريف بغلام زيد فان فيه ما لبق الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها لكن في
مقام التعداد فقط فان قلت لم يخرج بقوله بالاسناد نحو الذي ضرب ورجل ضرب اذا لم يقيد الاسناد
بالمقصود لذاته لانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد قلت نعم لو جعل الباء للمصاحبة او الالصاق اما لو جعلت
للسببية فلا لان الذي ضرب لم يتضمن الكلمتين بسبب الاسناد ولعقد الصلة بل تضمنهما لقصد التوضيح و
رجل ضرب انما تضمنهما لقصد التقييد ثم حمل الباء على غير السببية فقد يقال مثلا لو كان المتضمن للكلمتين شاملا
للمتضمن للاكثر وللمتضمن لحرف واسم وذهب ارباب الميزان ان الجملة الشرطية مركب من
جملتين احدهما محكوم عليه والاخرى محكوم به وقد جرى كثير من الارباب العربية كحضرة المحقق
الشريف او جلهم كما زعمه العلامة التفتازاني ان الشرط قيد والحكم في الجزاء فليس تركيب
الكلام هنا من جملتين وذهب المبرد من النحاة ان الكلام يتاتى من اسم وحرف اذا ناب الحرف
مقام الفعل بحيث اغنى عن تقديره نحو يا زيد فان يا عنده سد مسد ادعو في جميع اموره بحيث اغنى عن
تقديره كما نقله المحقق في شرح المفصل والرضي في بحث المنادى فقال ان المقدر عند سيبويه
في الجملة الفعل والفاعل وعند المبرد هو الفاعل لان يا ناب مناب الفعل صرح في تقسيم الكلام
بالجملة فقال ولا يتاتى ذلك اي لا يتيسر الكلام او الاسناد الا في اسمين كما في الجملة الاسمية
او في فعل واسم كما في الفعلية ردا على المخالفين وقيل صرح بالحصر لوضوح الاحتمال لان النسبة
في المتضمن للكلمتين في بادي الراي معدوم الداخل الى السلب بناء لحلاف قسمة الكلمتين والمراد بانها
في اسمين او فعل واسم انه يتاتى في هذين النوعين لا ان كل اسمين او كل فعل واسم
يتاتى له ذلك حتى يرد ان اسم فعل لا يكفي ولا فعلا واسم فعل ولا فعلان فعلا واسما ووجه الحصر ان
المسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون حرفا ومن قال ان وجه الحصر ان التركيب
الثنائي العقلي يرتقي الى ستة والحرفان لا يوجد فيه شيء منهما والفعلان والفعل
والحرف لا يوجد فيهما المسند اليه والاسم والحرف لا يوجد فيه الا احدهما فقط

فقط اي لا طائل به اخل بالدليل لان هذا الدليل لا يثبت الا حصر الكلام الثنائي والكلام لا ينحصر فيه
عند المصنف الاسم كما هو في اللغة العلامة واللفظ الموضوع للجوهر والعرض للتمييز على ما في القاموس
ومنه علم آدم الاسماء وخصه النحوي بهذا القسم لشرفه على اخويه بحيث تنزل منه منزلة العلامة وما
يقال انه ماخوذ من السمو وهو العلو سمي هذا القسم به لسموه وشرفه على اخويه او من الوسمة وهو العلامة
ووجه التسمية ظاهر بخلاف ما هو عادة ارباب الاصطلاح من نقل الاسماء الاصطلاحية من المعاني
اللغوية دون اختراع الاسم من اول الامر لمصطلحهم ولعل الاختلاف المذكور في الاسم بين
البصريين والكوفيين باعتبار اللغة لا باعتبار وضعه للمعنى المصطلح عليه مما اي كلمة بقرينة جعلها قسما منها
دل اي بسبب الموضوع بقرينة جعلها صفة الكلمة اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة انما يكون
الكلمة كلمة باعتبارها على معنى مطابقي لانه المتبادر عند الاطلاق المتعين بالارادة عند عدم القرائن
كما صرح به المحقق الرازي في شرح الرسالة الشمسية في نفسه متعلق بدل وضمير راجع الى
ما الكلمة في معنى الباء اي نفسه من غير حاجة الى ضميمة لفظ آخر بخلاف الحرف فان دلالته على
المعنى بغيره من اللفظ المضموم اليه المسمى بالمتعلق حتى لو لم يضم اليه لم يدل عليه والفعل وان
شارك الحرف في عدم استقلال معناه المطابقي في التعقل والملاحظة لان معناه المطابقي الحدث
ونسبته الى فاعل ما وزمان الحدث والنسبة غير مستقلة بالمفهومية بل ملحوظة تبعا
لطرفيه فكذا الكل لا يفهم ولا يعقل النسبة لا يتوقف الا على تعقل فاعل ما
وحضوره في الذهن عند ذكر الفعل لا يتوقف على ذكر لفظ آخر فالفعل
ايضا يدل على معنى مطابقي بنفسه بخلاف الحرف اذ هو موضوع لمعنى ملحوظ
تبعا لا مخصوص لوحظ على وجه يكتنف به ذلك الامر المخصوص ومن البين انه
لا يمكن التعقل على هذا الوجه بدون ذلك الامر المخصوص والامر المخصوص لا يحضر
مع الحرف بدون ذكر ما يدل عليه فالحرف لا يدل على معناه المطابقي بدون
ذكر لفظ آخر فتمام تعريفات الاسم والفعل والحرف متوقفا على تعقل النسبة المعتبر
في مفهوم الفعل النسبة ~~المعتبرة في مفهوم~~ الى الفاعل ما لا النسبة الى فاعل مخصوص
لان دلالته لا يتوقف على ذكر الفاعل المخصوص ولا يصلحها ما قيل ان المعنى

المعتبرات في التعريفات اتم من المطابق والفعل يدل على معنى في نفسه هو الحدث وان لا
يدل على معناه المطابقي بنفسه لانه يلزم التضمن بدون المطابقة لا لانه لا يصح خروج الحرف
عن تعريف الاسم لعدم ثبوت ان ليس له معنى التزامي مستقل بالمفهومية لانه اذا كان
التوجه الى معنى الحرف بتعا لشيء آخر ومتطفلا لكان كل ما لا بد من ملاحظته في ملاحظة معنى الحرف
بلا ريبة في ذلك ولنبينك على ان الحق ان الفعل للنسبة الى فاعل معين وبيانه مكان آخر
غير مقترن مرفوع خبر بعد خبر او مجرور صفة لمعنى او منصوب حال من المعنى او من ضمير ما دل
غير مقترن جزء سواء كان له جزء او لا فهو بيان للاسم بما هو وصف للمعنى فيكون المعقول
بسبب الدلالة عليه بمقتضى الاصل الثاني الذي ذكره المصنف في الحدود فيكون المعنى غير دال
على الاقتران باحد الازمنة الثلاثة التي هي الحال والمستقبل والماضي والمراد عدم الدلالة
دفعا لما عرفت ومن لم يتضح بمقتضى مقاصد القوم قال المراد عدم الاقتران عن مفهومه وحمل
المعنى المقترن على التضمني على خلاف المعنى المعتبر في التعريف وبما حققنا اندفع ما يرد ان المراد
ان المطابقي فالفعل ايضا غير مقترن معناه المطابقي باحد الازمنة والا لكان للزمان زمان وانما
المعنى التضمني فيشكل باسماء الشرط والافعال فانها تدل على معنى تضمني غير مقترن هو الزمان اذا
لعل هذا فقول خرج بالدلالة على معنى نفسه الحرف ولم تخرج الاسماء المتضمنة معنى الاستفهام او
الشرط لما نقل عن سيبويه ان هذه الاسماء كانت خالية عن معاني تلك الحروف في اصل
الوضع معدودة بها الا انها طرأت فيها معاني تلك الحروف بعد حذفها وكثرة استعمالها مع
حذف الحروف وارادة معانيها وخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الافعال سواء
ارتبط بجز الازمنة الواحد المعين او لم يتقيد بالتعيين اذ الفعل المضارع مع اشتراكه
بين الحال والمستقبل يدل بحسب كل وضع على زمان معين والاولى ان لا يقيد بالتعيين
لانه ارتكاب لما هو خلاف الظاهر من غير ضرورة لا يقول عسى وكاد ونعم وبئس وامثالها
مما لا يقترن بالزمان لانه قبل النسلخ هذه الافعال من الزمان في الاستعمال فلا
نقول انه منتقض ولم يخرج اسماء الافعال الا ان معانيها المطابقية الفاظ وضع
غير مقترنة وانما المقترن معاني تلك الالفاظ وقيل التحقيق ان اسماء الافعال منقولة

اما عن معنى الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم وامام بمعنى الظرف نحو دونك اي خذ او عن المصدر
تحقيقا نحو رويدا او تقديرا نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا لكن على وزن المصدر كالقوقاة
او عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا نحو صه فلم يبق شيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب
الوضع وهناك نظر لان اسماء الشرط والاستفهام بكثرة الاستعمال وكذا الافعال المنسلخة عن
الزمان واسماء الافعال على ما هو التحقيق فيكون دلالتها على هذه المعاني بحسب الوضع الا
بتمام ما قيل ان المعتبر الدلالة بحسب وضع اول لانه مع بعده عن الفهم يوجب خروج نحو شمر ويزيد
عن حد الاسم لدلالتهما على احد الازمنة بحسب الوضع الاول ولانه يوجب كون عليك ودونك خارجين
عن حد الاسم لانهما في الوضع الاول مكانان ومما يجب ان ينبه عليه ان التزام الضميمة
مع اللفظ كما يكون لتوقف الدلالة عليها وذلك في الحرف قد يكون لانه في مفهوم الاسم كما
في الاسماء الموصول او لتحصيل الغرض من وضع الاسم فان ذو وضع ليجعل اسم الجنس وصلة
لشيء فلو خلا عن الاضافة لم يحصل الغرض وكذا كل وضع للاحاطة بافراد ما اضيف اليه
فنبه وحافظ عليه لتحفظ عن اشتباه احد المقامين بالآخر وعن التباس الاسم بالحرف
عندك ولما كان تميز افراد المحدود بالحد مما سواه من خواص الخواص ذوي الانتباه
وكان صعبا على القاصر المتعلم لم يكتف بما ذكره من الحد المتقدم وعقب حد كل من الاسم
والفعل بذكر عدة من الخواص مما مزيد شهرة في الاختصاص بتمييزه عن كل من اخويه
بسهولة لديه واجمل ذلك في قسم الحرف لانه بعد كل فرد منه من كل صنف وكان
خواصه اي بعض خواصه كل من الثلاثة وخاصة الشيء ما يوجد دون غيره فان وجد
في جميع افراده فهي خاصة شاملة وان لم يوجد في شيء من اعتبار فهي خاصة حقيقية والا
فاضافية ولا يخلج في قلبك ان الخاصة ما يكون محمولا على الشيء وانه مشترك بين
الحقيقية والاضافية لا قدر مشترك بينهما فكيف هذا البيان لان ما يخلج في قلبك من
غلط مدخل الميزان ولما كان خواص الاسم كثيرة نبه على كثرتها بجمع الكثرة مع كلمة
التبعيض اذ لولا كلمة التبعيض يصرف صيغة الكثرة عن ظاهرها بحمل الجمع عليها
وجعلت محمولة على القلة لا يقول لا يتضح ارادة ان الجملة بعض كثرة لانا نقول لما

هذا احتمال سخيف لا يلتفت اليه نظر شريف اذ ظهور كون كل واحد بعضا منه
المثنية يمنع كون ايراد البعض لبيانه وامكان حمل الصيغة على حقيقتها يمنع من الحمل
على المجاز ولما كان اللام والجار والتنوين من الامور المقارنة للاسم دون
الموجودة فيه اضافة الدخول اليها ليلا يحتاج في اطلاق الخاصة الا ارتكاب تسامح
فقال دخول اللام وبنى على ان المختار عنده ان حرف التعريف هو اللام كما هو مذهب
سيبويه دون ال على وزن هل على ما عليه الخليل والهمزة فقط كما ذهب اليه المبرد وجعل
اللام فارقة بينهما بين همزة الاستفهام وبهذا ظهر ضعف ما قيل انه لو قال حرف التعريف
لكان اشمل لدخول ميم التعريف فيه كما في قوله عليه السلام ليس من امبر مصيام في امسفر لكن
في اطلاق اللام انه يشمل لام الامر ولام جواب لو ولام جواب القسم ولام الابتداء مع
اختصاص بعض منها بالفعل وشمول بعض له وكانه اعتمد على ان اللام باطلاقه منصرف الى
لام التعريف ولا يضر خروج اللام الموصولة ح لانه ليس لها كثرة لام التعريف لانها
داخلة على اسم الفاعل واسم المفعول اللذين هما في معنى الفعل كما في الرضي لانه لا يمنع
الاختصاص بالاسم ولعل المصنف رحمه الله ترتيبا الى ما قدم ما يدخل اول الاسم ثم ما
يدخل الآخر ما يتقدم وقدم اللفظي على المعنوي ومن المعنوي ما اختصاصه في جميع
افراده ان الرضي قيل انما اختص دخول اللام بالاسم لانه وضع لتعريف
ما يدل عليه اللفظ مطابقة ويكون مستقلا بالمفهومية والفعل لا يدل مطابقة على
ما يستقل ان النسبة لا تستقل بالمفهومية بل تابعة للطرفين وقد سبق ما يتعلق
بعدم استقلال مفهوم الفعل فتذكر وما قيل ينتقض باللام الداخلة على الصفات فانها
لا يدل مطابقة على الذات ونحو ان الاسد الرامي فان الاسد لا يدل على الرجل
الشجاع مطابقة وقيل لانه يخبر عنه ويراد بالمحكوم عليه غالبا الافراد
ومع تعددها يحتاج الى التعيين بخلاف الفعل فانه محكوم به والمحكوم به يقصد به
المفهوم فلا يحتاج الى التعيين وفيه ان اللام

الى التعيين وفيه ان اللام قد يكون لتعيين المفهوم والطبيعة والاظهر انه اختص بعدم
الامور بالاسم اتفاقي لا لان معنى الفعل لا يقبل ما يقتضيه الجر اقسم منوي الكسرة
والفتحة والياء والالف على خبر شيء لا مدخوله اي كونه مضافا اليه ولذا سمي جرا
وقيل لانه يجر الشفة السفلى التي تتقدم الى اسفل وذا لا يتحقق في الفتحة
والياء لكن يرتجح مناسبة بوجه تسمية الرفع والنصب والتنوين ان كان المقصود
نونه يكون عطفا على المدخول ان كان الاسم والتنوين ان كان بلونه عطفا على مدخول
والمراد ما سوى تنوين الترنم وهو ما يلحق الروي المطلق والمقيد ويلحق الكلمات
الفعل او تنوين الترنم يوجد في الفعل والقياس ان يصح في الحرف وان لم يوجد
والاسناد اليه عطف على الدخول لا على مدخوله لجر ورفعا الرفوع محلا لانه كالاسناد فيه
صفة خاصة للاسم نفسه فلا حاجة في كونها خاصتين الى توسط الدخول والضمير راجع
الى الشيء المشتمل عليه الاسناد فانه يقتضي كون الشيء مسندا بمعنى الاسناد اليه
كون الشيء مسندا اليه وليس الضمير راجعا الى الاسم اي الكون مسندا الى الاسم
لان ما يعد من الخواص هو الاول لا الثاني اذ لا فائدة في عدم كون الاسم مسندا
اليه من خواص الاسم لانه في غاية الظهور بل لان ذكر الخواص النسب العلامة
وليس لكون الاسم شيئا علامة يعرف به الاسم ولا راجعا الى الالف واللام بجعل الاسناد
بمعنى المسند اولم يوجد جعل المصدر... خاصة
ولا جرا لما سمع به لكون الشيء مسندا اليه حتى لا يكون للضمير مرجع والاضافة اي كون
الشيء مضافا فلا بد من قيد وهو ان يكون بتقدير حرف الجر حقيقة كما في الاضافة
المعنوية او صورة كما في الاضافة اللفظية او الفعل يكون ايضا مضافا بواسطة
حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وحمله على كون الشيء مضافا اليه وان كان خلاف
ظاهر العبارة ... الاضافة اليه توافق قول المص فيما بعد والجر
علم الاضافة الا ان يحمل على ... اختصاص الجر مستلزم اختصاصه فلابد الا
... كون الشيء مضافا لا لما قيل ان الجملة يقع مضافا اليها فلا يختص
بالاسم ... يوم ينفع الصادقين صدقهم في تأويل الاسم ... المصدر
اي يوم نفع الصادقين ولذا تراه يعرف بكل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا

على ان وجوده في الجملة لا يمنع كونه خاصة الاسم او يكفي فيه عدم وجوده في الفعل والحرف
لان المقصود من ذكر الخواص تحصيل علامات تميز الاسم عن اخويه واما الجملة فلا اشتباه لشيء
من اقسام الكلمة بها واعلم ان اختصاص هذه الامور بالاسم بمعنى انها توجد في الاسم مستعملا
فيما وضع له من المعنى المغاير ولا يوجد في اخويه المستعملين كذلك واما اذا اريد بها انفسها
فالكل مستوي الاقدام في اكثرها اذ الخواص ما سوى النداء واللام فمن قال ان [illegible]
لم توضع لمعان اسمية بل انفسها فالكل حينئذ من خواص الاسم مطلقا ومن حقق انها
حاضرة بانفسها وليست موضوعات لها ولا مستعملة فيها يحتاج الى جعلها مختصة
بالاسم حال استعمال اللفظ فيما وضع له لا مطلقا وتحقيق هذا البحث على ما ينبغي في خواص
شرحنا على الرسالة الوضعية ونقل اليه للمطالعة وهو اي الاسم معرب ومبني فصل
بين قسمة الاسم وتعريفه على خلاف تقسيم الكلمة والكلام لما عرفت ولان ما ذكر من الخواص
بيان احكام عامة للاسم مشتركة بين المعرب والمبني فلا يستدعي بيانه تقسيم الاسم على
حال بيان الاحكام المختصة بقسميه قسمه اولا ثم ذكر الاحكام والمعرب اسم مفعول من الاعراب
اما بمعنى الاظهار واما بمعنى ازالة الفساد وسمي به هذا القسم لانه محل ازالة [illegible] والاظهار
بازالة خفائه بالاعراب فسمي به لانه فرد من افراده وقيل اسم مكان لان المعرب محل
يظهر فيه المعاني ويزال فيه خفاؤه ولا يخفى عليك ان هذين الوجهين انما يتمان ان
لو كان الكلام في المعرب بمعنى ما اجري عليه الاعراب واما المعرب الذي يكفي فيه [illegible]
مع قطع النظر عن الاعراب حتى قيل فيه الاسم معرب وان لم يعرب فلا فرق بينه وبين المبني
المركب مع الغير في انه محل الاظهار حالا والحال انه يسمى معربا لانه بصدد ان
يظهر ويزال فيه دونه بخلاف المبني اولانه محل تعدد لان تعبير على ازالة [illegible]
المعاني او اظهارها والظاهر ان المعرب والمبني ليسا قسمي الاسم [illegible] قيد قسميه وصفا
موضوع قسميه جزء ما على الاصطلاح المشهور لظهور القصد والتقدير وهو اسم معرب
واسم مبني ونظيره الحيوان اما ابيض وغيره والتقدير اما حيوان ابيض وحيوان
غير ابيض فالمعرب تعريفه [illegible] والمبني على بيان التقسيم لان بيانهما فرع على
بيان التقسيم [illegible] بطريق العطف ثم عطف [illegible]
[illegible] تعقيب التعريف بالتقسيم [illegible] التركيب [illegible] المركب مع الغير

وما

وقد يعود اليه ان المركب مع الغير

وما يقع من الثاني يسمى معربا ولم يسم ما يقع من الاول باسم والمراد هنا الاول بقرينة ان الاسم
الذي هو قسم الكلمة ومقسم المعرب لا يصح ان يكون من الثاني واشتراط التركيب في المعرب مطلقا
اصطلاح من البعض والقدماء جعلوا المعرب بالتركيب والخلاف في المعرب مطلقا ركب او لم يركب
فزيد عندهم معرب قبل التركيب ايضا وعندي مبني على السكون فلا يصح تعريف المعرب عنده
بما يختلف آخره قبل التركيب فلذا عدل الى تعريفهم المعرب بما اختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او تقديرا فيه انه لا يصح تعريفهم [illegible] الاصل الاول انه تعلقه
[illegible] ومن بعده ولا مشاحة في الاصطلاح ويمكن ان يعتذر عما [illegible] ان
تجديد الاصطلاح انما يحسن لو كان اقرب الى المصلحة مما وقع وما نحن [illegible] الواقع
فيعتبر وما هو دونه [illegible] ولعل ما فعله المصنف اقرب لانه يجب طريقا موقوفا استعمال الاسماء
العين المركبة والاحتراز عمن [illegible] معرب العوام منه وان لم يستعمل بدون التركيب
حال التعداد واستعمالها كذلك [illegible] استعمال المبني لانه لا يتغير آخره فكان اقرب
الى مراعاة المبني وما كان المركب شاملا للمبني المركب احتاج الى اخراجه اي قوله الذي لم يشبه
مبني الاصل [illegible] من المركب اثنين [illegible] ولا يخرج به اسماء الابنية الغير [illegible]
البناء [illegible] بغير تركيب والاسماء المتضمنة بمعنى [illegible]
ولذا عرف المبني بما ناسب مبني الاصل فالواجب [illegible] ناسب مبني الاصل [illegible]
مبني الاصل ما الاصل فيه البناء [illegible] فرع الاعراب الغير [illegible]
باسم الفاعل وغيره مما يشبه الفعل المضارع لان الاصل عند البصريين في مطلق الافعال
حتى المضارع البناء وانما اعرب [illegible] الاسم [illegible] الكوفي حيث زعم
ان الاصل فيه الاعراب [illegible] مبني [illegible] المبني وفسر البعض بالفعل الماضي والامر
والحروف [illegible] الثلثة [illegible] وزاد بعضهم الجملة [illegible]
[illegible] مبني الاصل [illegible] لانها وضعت لتستعمل في غير تركيب ابدا
بخلاف الثلثة فانها مركبات مع الغير [illegible] تركيبا يتحقق معه العامل ولا يرد
مبني الاصل [illegible] المراد به [illegible] المركب [illegible] مضاف لم يتركب الا مع المضاف
اليه نحو غلام زيد فانه مبني مع انه مركب لم يشبه مبني الاصل فدفع بان المراد مركب مع العامل
فهو معرب عامله معنوي فدفع بان المراد مركبا يتحقق معه العامل [illegible] نقول المراد مركب

يتحقق معه المعنى المقتضي للاعراب وبالجملة بزيد بمعنى الا وما بعد الا الصفة لانه ليس مركبا
ومع تركيبه مع الغير تركيبا يتحقق معه العامل بل المركب في ذلك التركيب ما اضيف اليه غير وذلك
وكلمة الا لانه اجري اعرابها على الغير في التركيب لانها غير معربة وانما اجري عليه الاعراب
الغير بعده فتامل واورد غير بمعنى الا واسم الفاعل بمعنى الماضي ولفظ كل لانه بمعنى الكاف
والتثنية والمجموع لانهما تضمنا معنى العاطف الى غير ذلك مما لا يخلو ويصح واجيب
بان المراد مناسبة اعتبرها العرب ولا يخفى ان التعريف حينئذ كتعريف السلف في عدم
رعاية الاصل الاول لان معرفة اعتبار المناسبات المخصوصة لا يمكن الا بالتتبع
وحكمه اي حاله الذي يحكم به في الفن على المعرب فيطلب معرفة ثبوته وفي ترتبه بالاثر
المترتب عليه والخاصية وفي الرضي انه اصطلاح الاصول والمراد حكم الاسم المعرب
من حيث هو معرب لا من حيث هو اسم معرب لانه يشمل الفعل المضارع وان خص
المصنف بيان هذا الحكم بتعميمه بقوله وحمله على خلاف ما هو عادته في ذكر القواعد
والاسماء للتنبيه على ان التعريف به تعريف بما هو حكم مطلوب في الفن ويتوقف
معرفته على معرفة المعرب وهكذا يفعل في كل حكم مما عرف به القوم فتأمل يظهر عليك
ان يختلف اي ذو ان يختلف لانه الحمل على المعرب بدون الاختلاف آخره
اي نفس آخره كما في المعرب بالحروف او صفته كما في المعرب بالحركات وكما انه يجعل
اختلاف صفة الآخر شاملا للمعرب بالحروف فان اختلاف الآخر نفسه يستلزم
اختلاف كونه واوا او كونه الفا وقيد الاختلاف بقوله باختلاف العوامل لان
المقصود معرفة هذا الحكم لانه بمعرفته يعصم عن الخطأ في الاعراب ولان الذي اريد
التنبيه عليه انه الذي ينبغي ان يجعل حكما لا معرفا كما فعلوا واما ما قيل انه للاحتراز
عن اختلاف الآخر في انك وفي الوصل والوقف في زيد فمما لا ينفتح اليه الذهن حال الوضوح في المسئلة
لا يجب ان [illegible] ويصح ان يقال حكم الفاعل ان يرفع ولا حاجة الا ان يقيد بما
يخرج رفع المبتدأ نعم هذا البيان يليق به اذا جعل معرفا واما [illegible]
[illegible] للحكم [illegible] الاختلاف بالجمع [illegible] ظاهر الشمول لكل معرب وقيد الاختلاف
ولا يجب ان يجوز في ما لا يكون معرب اولى حقه قد يلزمه [illegible] ويرده ان
[illegible] فيجعل المعرب في المراد باختلاف العوامل الاختلاف في العمل

كما

كما تنحو في اضافته الى العوامل الايرى ان قولك اختلاف العاملين يفيد الاختلاف
في العمل ظاهرا وانه لم يختلف آخر زيد في ان زيدا وضرب زيدا وانا ضارب زيدا
مع ان اختلاف العوامل من وجوه واورد عليه رأيت احمد ومررت باحمد
ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ورأيت مسلمات ومررت
بمسلمات حيث لم يختلف آخر هذه المعربات مع اختلاف العوامل واجيب بان
المراد بالاختلاف اعم من الاختلاف حكما وآخر هذه المعربات اختلف حكما فان
الفتحة مثلا من حيث انها علامة النصب تخالفها من حيث علامة الجر ولكن يقول
لو فسر اختلاف الآخر نفسه او صفته بالاختلاف في كونه علامة نصب وجر او رفع
لكان الاختلاف مستغنيا عن تكلف التعميم ومن مخالفته [illegible] اختلاف العوامل
في العمل ان يقتضي كل منها اثرا مخالفا لما يقتضيه الآخر فالفعل الناصب والجار
ليس من العوامل المختلفة حين الدخول على غير المنصرف ولا يتحقق اختلاف
العوامل بدخولها فيه ولا ينبغي لك ان تقول قوله لفظا او تقديرا كما جعل
اختلاف الآخر فتى من جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى داخلا في الحكم جعل
اختلاف هذه المعربات داخلا كيف وفتحة احمد في حالة الجر يخالف فتحته في
حال النصب تقديرا واعتبارا لان اجمع بين التقديرين بما ينبغي هذا التقدير
الاعراب [illegible] معنيه [illegible] لظهورها مستغنية عن البيان وهو عند
الشيخ عبد القاهر ما به الاختلاف وجعل الزمخشري نفس الاختلاف [illegible]
اصطلاح الشيخ بانه يفهم ان الاختلاف امر اعتباري غير متنوع في [illegible] فلا
ان يوضع للمعنى بل الائق جعل علامة المعنى الحرف والحركة المحققة [illegible] اما
من جنس سائر الامور التي يوضع للمعاني وربما يويد هذا الاصطلاح تنويع
الاعراب الى الرفع والنصب والجر اتفاقا وهو خفي لانه ان كان التأييد باعتبار
الرفع اسم لما به الاختلاف اتفاقا دون نفسه فهو ممنوع وان كان باعتبار
انه فلا بد [illegible] بانه حتى يتكلم عليه والتأييد لمذهب الزمخشري بانه ضد البناء
الذي ليس نفسه الحركة بل ما به الحركة او السكون فينبغي ان يكون الاعراب ايضا
ما به الحركة ضعيف كيف وليس البناء ضد الاعراب الذي هو علامة المعنى بل الاعراب بمعنى كون الاسم معربا

أبل نقول حج

يليح

ما اختلف آخره اي آخر المعرب تحقيقا بقيد الآخر ما به يختلف وسط المعرب نحو جاءني
امرؤ وابنم ورأيت امرءا وابنما ومررت بامرئ وابنم فان ما قبل الآخر في هذين الاسمين
تابع لما بعدها وباضافة الآخر الى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبني نحو [illegible]
ومن ابوك والحرف نحو من ابنك ومن البصرة ومن زيد وخرج ما به اختلاف
آخر غلامي وبصري وحضاري ما يخرج به اختلاف آخر الاسم المبني لان كسر آخر
الغلام وراء بصري وفتح آخر حضار بكان قبل التركيب ما اختلف به آخر
المبني على مذهب البعض فمن قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحيثية اي اختلف
المعرب من حيث انه معرب لاخراج هؤلاء فكأنه لم يفرقوا بين المعرب على مذهب
المصنف وبينه على مذهب غيره ويرد عليه العامل فانهم من جعله المتبادر
من البناء غير العامل [illegible] ان يقال انقطع [illegible] بالكسر وان
انقطع لم [illegible] والعامل وان ليس عاملا للاعراب في المقتضي بل عندهم لكنه
المعتبر النحوي فاعلا لها ولذا سماه عاملا وبه [illegible] ورود المعنى المقتضي
لانه المعتبر فاعلا وقريبا للاعراب ولذا سماه [illegible] بالمقتضي وفيه ان اعتبار
[illegible] العامل [illegible] للمعنى وعلامة [illegible] غير فاعل للاختلاف الذي
ليس علامة المعنى عند المصنف ومنهم من [illegible] بان [illegible] حركة او حرف
بقرينة [illegible] والوقف فانه ورد عليه [illegible] كالباء واللام
والكاف والواو وذلك ان تختص ما بحرف في الآخر او حركة والقرينة [illegible]
ومنهم من [illegible] السبب القريب [illegible] العامل والمقتضي [illegible]
البعيدة ويتجه عليه [illegible] فانه ما به الاختلاف [illegible] ان المجموع
ليس باعراب ودفعه بان السبب القريب الغير التام غير تام لانه خلاف المتبادر
[illegible] لان السبب القريب الغير التام هو مجموع [illegible] والمقتضي
والكثير وكيف لا يكون المجموع قريبا ولا واسطة بينه وبين الاختلاف
الا ان يقال [illegible] قرب السبب [illegible] بل [illegible]
بين كل من اجزائه وان [illegible] مجموع الاسباب البعيدة والقريبة سببا
قريبا [illegible] لان المجموع [illegible]

وان كان سببا قريبا ما لاختلاف الآخر لا حصل لها سبب قريب غير تام للاختلاف لان حصل
بمجموع الحركات الثلث فيصدق عليه السبب القريب الغير التام لاختلاف آخر المعرب بها بمجموعها
[illegible] لتصحيح الحد مبني على ان الحد مجرد ما ذكر وليس قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه
منه كما كون به المعرب والآخر وجميع ما ورد من هذا القيد بين وجعله خارجا
عن الحد لا يأتي تعلقه بما هو مذكور في الحد حتى تقدر له متعلق وهو وضع الاعراب
في الاسماء كما يشعر به كلام بعض الشراح لانه بعيد عن الفهم جدا ولا يصح تعلقه
بالاختلاف لانه ليس غرض الاختلاف بل غرض جعل الآخر مختلفا لان الغرض كما يضاف
الى التأثير يضاف الى الاثر فيقال الغرض من وجود الشيء الفلاني كذا ثم يتجه
ان الدلالة على المعاني المعتورة لا يحتاج الى الاختلاف الآخر بل وضع الاعراب وجعله
في الآخر اما لما قيل ان الاعراب دال على صفة مدلول المعرب والدال على الصفة
ينبغي ان يتأخر عن الدال على الموصوف واما لما قيل انه دال على صفة المعرب
في كونه عمدة او فضلة الى غير ذلك والدال على صفة الشيء ينبغي ان يتأخر عنه
ليتأخر معناه وهذا اوفق بقوله المعاني المعتورة عليه واعلم ان كون الحركة في
الحرف امر وهمي او الحركات ابعاض الحروف العلة فالضمة بعض الواو
والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الالف وكما ان حرفا لا يكون في حرف
لا يكون بعض الحرف في حرف بل الحركة بعد الحرف الا انه لكمال اتصاله بالحرف
وعدم استقلاله توهم انه من صفات الحرف وامر حركة به لا الحرف الحرف
المرو الظاهر ان ضمير ليدل لما اختلف آخره به لا للاختلاف كما يرشد اليه قوله
فالرفع علم الفاعلية وكذلك ان تجعل للاختلاف فيكون اسنادا للدلالة اليها
لا الى فاعلها لانه ادخل في بيان سبب وضع الاعراب مختلفا اي انما وضع
الاعراب مختلفا ليدل بسبب اختلافه على المعاني المتداولة المتعاقبة على المعرب
والاعتوار اخذ معتوره شيئا بان يأخذ واحد من واحد وكان الاولى جعل
الاسماء معتورة والمعاني معتورة لان الاسم اولى بكونه اخذا والمعنى بكونه مأخوذا
في خالف بعض الرواية المشهورة وجعل المعتورة اسم المفعول [illegible]
[illegible] الا ان قصد المتكلم بالذات الى الدلالة عليه واخفيها وانما يتكرر الاسم لانه لا بد للمعنى فيه

فالاسم مما اختلف المعنى حال تجرده اى ان الفاعلية مثلا متعينة فى قصد تعبيرها
بخلاف الاسم فانه غير متعين لكثرة العبارات التى يمكن التعبير بها فالفاعلية لتعينها
اولى بجعلها اخذ العبارة الغير المتعينة الى تغيرها باخذ الفاعلية لها فانه ولا [illegible]
ان حيث معتورة يقتضى تغير كل اسم دون جميع الاسماء معتورة فانه لا يقتضى تبدل
المعانى واختلافها فلا يصير سببا لوضع الاعراب مختلفا لانه [illegible] سوى
ادا احد كل اسم الفائدة ايضا يوجب اختلاف المعانى فى كل اسم فانه [illegible]
لا المتعور بالنسبة الى كل اسم الا بين الا الاتحاد اللازمة الظرفية لانه يعقل
وضعت الاسماء لجميع يعتورها المعانى انما خص بعضها بمعنى وبعضها بالمراد
من كل معنى ثم استعمال كل منفردا لمعنى متحير او بان [illegible] اى قوله عليه
لا يتعلق بمعنى الاعتوار وانه ذكر لتضمينه ما يتعدى اليه من معنى التعاقب وهو اقرب
من تضمين الجريان او الاستيلاء ولا يخفى ان ما اختص الجزء به لا يدل على المعانى
فى التقدير منه معنى من المعانى المعتورة وجعل ضمير ليدل الى جميع افراده ما اختص
لانه مذكور حكما تأويل بعيد وانواعه اى انواع اعراب الاسم وهذه
وهذا اشارة الى تقسيم الاعراب بعد تعريفه ولم يقل واقسامه ليشعر
بان الاقسام حيث انها خاص رفع ونصب وجر خبر لانواعه اى انواعه هذا
المجموع وليس الخبر رفع والا يلزم ان يكون كل من الرفع والنصب والجر انواعه
والتحقيق ذلك ان العطف انما يعتبر متأخرا عن ربط الشيء بالمعطوف عليه
او ربط المعطوف عليه بشيء وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او الربط بالمجموع
وما نحن فيه من قبيل الثانى لكن جعل هذا او افادة العطف مشكل لان المعطوف
تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هاهنا ولا تبعية فى الاعراب لان المعنى المقتضى
للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه تعذر فوزع
ذلك المستحق على صلاحيته واحد الاعراب اجرى اعرابا على كل واحد
للتحكم وتغير ذلك قولهم حلو حامض [illegible] العلوم ثلثة فان المعانى الوارد على مجموع المفصل
بهذا التفصيل فكانه قيل مفصلا هذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب
واحد الا انه اجرى على الاجزاء دفعا للتحكم فليس هاهنا عطف بل صورة وما
قيل

اختلافهما

للفائدة

بحث انواع الاعراب

فائدة جميلة

وما قيل ان العطف مقدم على الربط مسامحة والظاهر ان كلا من الرفع والنصب
والجر قدر مشترك بين اعراب الفعل والاسم فليس شيء منها نوعا لاعراب
الاسم بل قيد [illegible] وضع موضعه كانه قيل اعراب الاسم هو رفع واعراب
اسم ما هو نصب واعراب اسم هو جر وهذه مسامحة شائعة فى مقام التقسيم
كانه قيل وجه انحصار الاعراب فى الانواع الثلثة ان المعانى ثلثة فلو زاد
الاعراب لزم الترادف ولو نقص لزم الاشتراك وكلاهما خلاف الاصل
وهذا الكلام واه لان المعانى ثلثة انواع تحتها نوعان منها اصناف من الفاعلية
ولكن الشيء منها الى غيرها والمفعولية ولكن الشيء منها الا الى غيرها كل فزيادة
الاعراب على الثلثة لا يوجب الترادف على ان الاشتراك واقع فان الفتحة والكسرة
واليا مشتركات بين الاضافة والمفعولية قيل انما قال هنا انواعه وفى البناء
القابه لان معانى الرفع والنصب والجر انواع ومعنى الضم والفتح والكسر
نوع واحد هو البناء وفيه نظر لان تسمية الثلثة انواعا يصح باعتبار انفسها
فلا وجه لجعلها تسمية باعتبار معانيها ولو قيل وجه اطلاق لفظ هنا الانواع
وهناك الالقاب عليه لا يوجب التراجيه لان كل منا فعله بلا وجه [illegible] من
ارتكاب ذلك ولان الضم من حيث مثلا ليس مدلوله البناء بل لا مدلول له كالاول
الضم فى [illegible] قبل لا مدلول له فالوجه انه لما عرف الاعراب الى ان الثلثة فقد
شاع بيان انواعه فقال انواعه وليس لما يبنى عليه المبنى مفهوم معتبر لم
سميتم باسم حتى يبان الانواع المندرجة تحته فقصد بيانها بعد تعيين اسامى
امور يقع البناء عليه ردا على الكوفيين حيث زعموا ان ما يبنى عليه الاسم
يسمى رفعا ونصبا وجرا ايضا كما ان اقسام الاعراب بالحركة تسمى ضما وفتحا و
كسرا ايضا فنبه التغير بالرفع والنصب والجر ما وجعل الالقاب
الضم والفتح والكسر هناك الى الرفع والنصب والجر عند الاطلاق ما هو
الاعراب وان الضم والفتح والكسر هو البناء كما هو مذهب البصريين
ونبه بقوله بالعلة رفعا على ان الضم يستعار للاعراب فاختلاف
العبارتين فى المقامين لاختلاف المقصودين لا لان كلا منهما مختص بواحد لا يجرى فى الآخر

في المقام الآخر هذا على طبق ما ذكره ... وفي بعض الشروح ان تسمية ... بالقاب الضم
مثلا وامثاله فيه نظر فانه فيعم لحركة الاعرابية والبنائية وغيرها كضمة قفل اسم او لعله
الضم لقب البناء انما هو لا بخصوصه لانه شاع الضم ثقل ايضا صرح به الرضي انما سمي
المرفوع رفعا لان الشفتين ترتفعان عند ادائه وسمي الضم ضما لانضمامهما عند
ادائه والفتح فتحا لفتح الشفتين والنصب نصبا لانتصابهما بعد الفتح
والجر جرا لانجرار الشفة السفلى الى السفل وكذلك خفضا والكسر كسرا لانه يسقط
الشفة عند ادائه كسقوط الجسم المنكسر وقيل سمي رفعا لاستعلائه على
اخويه في كونه علامة الفاعلية والنصب نصبا لانه ينصب الفضلة في الكلام
من غير حاجة اليها ونحن نقول سمي رفعا لانه يرفع ابهام ما في الضمير بخلاف
الضم فانه ليس فيه الا ضم الشفتين والنصب نصبا لانه نصب علامة للمفعولية
بخلاف الفتح فانه ليس فيه الا فتح الفم والجر جرا لانه يجر الاسم مع الاخر ... اضافة
بخلاف الكسر وتخصيص هذه بكل معرب لاشتراك الكل في الوجه يحصل التمييز والتفاوت
فالرفع اي رفع ... وكذا البواقي اخوته لان ... بمعاني هو اعراب ...
اعراب الفعل ليس بمعنى انه عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى غير الثلاثة وبيانه يجيء
بحثه علم الفاعلية اي علامة الفاعلية واستعمال العلم بهذا المعنى في التعريف
... لانه في هذا المعنى علم في غيره والمراد بالفاعلية كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
وما هو فاعل حكما هو سائر العمدة التي لم تجعل في حكم الفضلة وقيل المراد الفضلة
الفاعلية اي المنسوبة الى الفاعل وهو كونه عمدة غير مجعولة في حكم الفضلة وانما
جعل لكل خبر ان واسم كان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس
بليس عمدة مقتضى هذه العوامل يقتضي الرفع اذ لا يمكن وروده في الكلام
بدونها ولما لم ينتبه لذلك صاحب ... الهندية ... فقال ...
كونه مسند اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفي خبر ان كونه جزءا ثانيا
منها واقعا بعدها ولانه ... مقتضية للاسمية وانما يقتصر على مجرد كونه
جزءا ثانيا ... لان مقتضى ... يلزم ان يكون منعقدا بالعوامل وكونه
جزءا ثانيا منعقد على وجوده ان ... متقدم بخلاف ما ذكرنا وفي اسم ما ولا

كونه

مطلب مهم

لان هذه العوامل

مقتضى الجملة

كونه مسند اليه بعد ما يقتضي الجملة كليه وفي خبر لا كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضي الاسماء
هذا الكلام وهو مع الطول بعيد عن القبول لان كون خبر ان جزءا ثانيا ليس حاصلا
بان في مجموع ما ذكر حاصل بان وغيره فلا ينبغي جعل ان عاملا وهكذا غيره والتعبير
عن الجميع بالفاعلية للتنبيه على ان اصل المرفوعات الفاعل وما عداه ملحق به واليه
ذهب الخليل ومذهب سيبويه ان الاصل المبتدأ والاخفش جرى على السواء الكل
والنصب علم المفعولية اي كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما كما في ما سوى المفاعيل
الخمسة وقيل علم الفضلة المنسوبة الى المفعول وهي من الفضلة كونها فضلة وفيما عداها
كونها بعد ما لا يتم بالمرفوع وانما عبر بالمفعولية تنبيها على اصالة المفعول في النصب
على ما عليه النحاة والمراد بالمفعولية المفعولية بلا واسطة حرف جر فان علم تلك المفعولية
الجر ... مطلقا ويجعل علامة المفعولية بواسطة حرف الجر النصب المحلي ويجعل
الجر ... علامة الاضافة والجر علم الاضافة لم يذكر بابا مستقلا لانها مصدر بعضها
فلا يجال الباب المصدرية فيها وليس الا ملحق حتى يتوسل بدخوله الى التسمية لا يقال نقل
بحسبك زيد وما جاءني من احد من ملحقات الاضافة لانا نقول لم يلتفت اليه لقلته
على انه شاع اطلاق الاضافة عليه لكونه في صورة الاضافة والمراد من احتاج الى غير ... بف
العامل لذكره في حكم المعرب الا انه اخره الى هذا الموضع لاحتياجه الى معرفة معنى المقتضي
فاللام للعهد اي عامل للاسم المعرب اذ التعريف لا يصلح للعامل المطلق عند البصريين
اذ ليس عامل الفعل المضارع ما يتقوم به المعنى المقتضي اذ ليس اعرابه لاقتضاء
معنى بل للشبه التام بالاسم خلافا للكوفيين فانهم يجعلون اعرابه للمعاني المعتورة
كما اشرنا اليه ... العامل ... بما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص
واورد عليه انه لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورد غلامي ولو اريد وجه مخصوص
من الاعراب لزم الدور من اخذ العامل في تعريف الاعراب وان اريد وجه مخصوص
من المقتضي باياه ذكر اخر الكلمة ودفعه ... اذ ليس ايجاب البناء لكون اخر الكلمة على وجه
مخصوص في غلامي ايجاب اخر الكلمة المعربة عند المحقق واخر الكلمة المعربة في جميع
في معربة عند غيره او المراد بالكلمة هي المعربة والاولى ما اوجب كون اخر المعرب وتقييد
الوجه بمخصوص ... بما اقتضاه المقتضي والشبه التام بالاسم بعيد غاية البعد ولا يخفى ان العامل المطلق ...

تعريف العامل

على ان الفاعل المؤثر في الاعراب هو العامل وهذا اعتبار النحويين وتوابعهم ومعنى اقتضى
بان يقوم المعنى المقتضي للاعراب مبني على ان العامل هو الآلة اذ وجود الاثر يتوقف على الآلة
دون الفاعل وهذا هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة لكن
النحاة جعلوا الآلة كانها هي المؤثرة [illegible] وعلامات على ما ذكره الرضي من الآلة
هو اللسان وجعل العامل آلة مبني على التنزيل وهذا الباء كالباء في قام العرض بالمحل
ويقوم العرض بالمحل اذ ليس العامل محلا لمعنى بل المعرب لكن الرضي قال في لفظ
المص ايهام اذ الظاهر من الباء المتعلق بالقيام والتقوم ان يكون داخلا على المحل وهذا
في القيام مسلم لكن في التقوم ممنوع اذ كما يقال يتقوم العرض بالجوهر يقال يتقوم الكل
بالجزء بل يتقوم العرض لا يفيد الا سببية الجوهر للعرض دون خصوص كونه محلا
وكونه محلا معلوم لا من الباء وكذا في قام العرض بالجوهر والمراد بالمعنى المقتضي ما مر
من الفاعلية والمفعولية والاضافة فاللام للعهد او هو اصطلاح في الثلاثة واختلف
في ذلك السبب فقيل سبب الفاعلية في الفاعل الفعل وقيل الاسناد وقيل في المبتدا
والخبر الخبر والمبتدا وقيل فيهما التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اذ لولا
التجرد لم يتعين لواحد منهما عمدة وقال البصريون السبب في مفعولية
المفاعيل ولواحقها الفعل او الفاعل وهشام بن معاوية الفاعل والسبب
المقوم للاضافة قيل هو الجار المقدر وقيل المضاف ولا يلزم تقوم
الشيء بنفسه اذ معنى المقتضي كون الشيء مضافا اليه والعامل النسبة التي
بين المضاف والمضاف اليه وهذا هو ملائم للقول بان السبب الفاعلية الاسناد
فالمفرد [illegible] اي تقسيم كل من الرفع والنصب والجر بعد تعريفه وتعيين محال
كل قسم فالفاء للتفصيل وقيل فاء الفصيحة اي اذا عرفت هذا فالمفرد الخ
[illegible] بما يقابل المثنى والمجموع ويدخل فيه رجال العلم بلا تكلف فلا حاجة الى
ادخاله في الجمع المكسر بجعل الجمع اعم من المجموع [illegible] ويدخل فيه الاسماء
الستة مطلقا وكلا وكلتا واولو وعشرون واخواتها لكن لا وجه في هذا
الدخول بانه كما هو مستثنى [illegible] مستثنى منه فما يجب اخراجه عنه منه [illegible] على
يخرج ما ذكره فيما بعد وحكم عليها بما يخالف هذا الحكم فهو مستثنى عنه حكما فلا حاجة

الى جعل

بالجوهر

غير مشابهة للفعل [illegible] العوامل اللفظية [illegible] ولولا [illegible] والتجرد [illegible]

وقيل الاضافة

الى جعل المفرد بمعنى ما ليس مثنى ولا مجموعا حقيقة او حكما واخراج الاسماء الستة
بانها في حكم المثنى والمجموع وملحق بهما واخراج كلا وكلتا واثنان بانها في حكم المثنى
وملحق به واخراج اولو وعشرون واخواتها بانها في حكم الجمع ولا يصح جعل الحكم مهملا
لانه لا فائدة في ايراد الحكم المهمل في العلوم ولذا قيل مهملات العلوم كليات
ولا جعله مطلقة [illegible] لدفع الاشكال بالاسماء الستة وكلا وكلتا فانها قد
تعرب بالحركات الثلث لانه لا ينفع المتعلم في معرفة حال جزئيات الموضوع والمعارف
منها اذا اوردت عليه ولذا قيل مطلقات العلوم دائمات لكن يبقى المثنى
العلم والمجموع العلم اللذان يعربان بالحروف داخلين فيه ولو اريد به ما سوى
المثنى والمجموع في حال او في الاسم خرج عنه المثنى والمجموع علمين معربين بالحركة
ويبقى فيه من الملحقات بالمثنى مذروان لطرفي الالية فانه لا مفرد له ولم يذكر
بعد حتى يكون في حكم المستثنى ومن الملحقات بالجمع اولات حال [illegible]
حال [illegible] مفردا [illegible] تقديرية لتقدير [illegible] مفرد الى [illegible]
بينه وبين [illegible] كما لا يخفى المنصرف [illegible] المفرد الغير المنصرف والجمع المكسر
وهو ما لم يسلم بناء واحده المنصرف احترز به عن الجمع المكسر الغير المنصرف ولم يقل المفرد
والجمع المكسر المنصرف فان مع انه اخصر لان عدم الفصل بين وصف المفرد والمفرد
بوصف الجمع اغرب لاحتمال انه يدخل في الجمع المكسر بمقتضى التوصيف المذكور
[illegible] مع انه لا يشملها الحكم بالضمة رفعا
[illegible] بالضمة رفعه فهو تمييز عن نسبة الظرف الى الضمير والجنس [illegible]
[illegible] وقت رفع او حالا في معنى مرفوعا لان الرفع علم ما عرف اسم للعلامة [illegible]
بمصدر [illegible] المصدر خلاف ما يتبادر والفتحة عطف على الضمة نصبا عطف
على رفعا [illegible] من قبيل في الدار زيد والحجرة عمرو والكسرة جرا اعلم ان الاصل
في الاعراب ان يكون [illegible] الحركات لانه اخف والاصل في الاعراب بالحركة ان يكون
بالحركات الثلث لان [illegible] خلاف الاصل والاصل في الاعراب بالحركتين
على ما ارى ان يكون [illegible] والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التي من خواص
الاسم والاصل في الاعراب بالحروف ان يكون بالحروف الثلثة فلذا ذكرت الاقسام على الترتيب المذكور

[illegible] النصب [illegible] بالضمة حالة الرفع [illegible] مرفوعا او [illegible] على التمييز عن النسبة [illegible] بالضمة [illegible] بحذف [illegible] او [illegible] الترتيب المذكور [illegible]

جمع المؤنث السالم المجرد وفيما بعده بالملحق اذرعات الف وتاء فيدخل فيه ما مفرده مذكر نحو
سجلات ولا يدخل فيه مفرد منصرف نحو سعلاة وساوة لان المراد جمع ملحق
اخره الف وتاء ثم لا بد من ضم الجمع اسم جمع ذات واراد بالجمع في الحال عند من جعل
عرفات غير منصرف بالضمة والفتحة واسم للجمع في الحال او الاصل عند الزمخشري
حيث جعلها منصرفة لخلوها عن التأنيث لان التاء المذكورة غير متمحضة للتأنيث
وثبوت تأنيث غيرها مانع من تقدير التاء التي كانت في مفردها وعند من جعلها
غير منصرفة للتأنيث والعلمية اذ التاء المذكورة فيها لا يمنع الا من ذكر تاء مفردها
لكن اعرابه مع ذلك بالضمة والكسرة لان هذه الكسرة لكونها علامة المقولية
في حكم الفتحة فلا يمنع من غير منصرف وغير المنصرف بالضمة والفتحة حقيقة
او حكما وهذا الحكم انما يتم على لغة من لا يفتح لغات وثبات جمع محذوف العجز
من غير رد العجز في الجمع او نقول البنات وثبات مفرد ان كلغة وثبة اعيدت
لامها بالضمة الواضح رفعا والكسرة اي نصبا وجرا وتمام بقيد الضمة في هذا الموضع
بالرفع حقيق المراد فيه وفي اخيها ايضا غير المنصرف قد عرفت بعض ما يتعلق به
التمام بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا خلافا للاخفش والمبرد والزجاج حيث
جعلوه مبنيا على الفتح حال الجر ولا بد من استثناء كلا لانه على وزن فعل عند
المحققين والف للتأنيث فعلى هذا غير منصرف مضافا الى المضمر مستثنى بقوله المثنى
وكلا مضافا الى مضمر واما المظهر بقوله وجميع الباب باللام او بالاضافة ينجر
بالكسر لكان ان نقول الفها لام [illegible] للتأنيث حيث جعلت اعرابا ولذا صح
جمعها مع اللام لتقول بمنع الصرف فانها منصرفة ولا بد ايضا من استثناء المثنى العلم
لانه غير منصرف للعلمية والالف والنون ولو جعل في حكم المستثنى بذكر المثنى فيما بعد
فانه لا بد ارادة المثنى في الاصل او في الحال فيشكل بشمول جعل نحوه بعقب الاعراب
فانه معرب باعراب غير المنصرف ويجب ابقاؤه في غير المنصرف واخراجه من المثنى
المذكور [illegible] الاسماء الستة بجميع لغاتها واختار ذكرها بخصوصها على الاسماء
الستة [illegible] انما لم [illegible] تفسيرها [illegible] ذكرها [illegible] ووضع تعبيرها
[illegible] والاسماء الستة ثم جميع لغاتها [illegible] لغة مخصوصة لا بجميع
لغات

الا

الا بذكرها وكما تعين بذكرها اللغة المخصوصة تعين ان المراد بذكرها اذ شمول الحكم على
اللفظ لفرد انما هو بارادة نفسه وفرده وعدم صحة تلك الارادة هنا
بين كيف وعدم شمول الحكم [illegible] للتثنية والجمع في غاية الظهور وكما [illegible] فقصد
خصوص هذه الالفاظ موجب لاختصاص الحكم بالمضاف الى غير ياء المتكلم
والى الاسم الجنس في بعض قال مضافا الى غير ياء المتكلم باجراء الحال على المبتدأ كما
جوزه [illegible] او بتقدير اعني كما [illegible] التفسير [illegible] بالتعميم ودفعا لتوهم
التخصيص وبهذا اندفع انه حال من الضمير المستتر في الظرف المتأخر عنه فقبله ان الحال
لا يقدم على العامل المعنوي لكن اضافة الى ياء المتكلم نظر لانه معناه الا اضافة [illegible]
اذ لا بد مضافا اليه شيء سواه بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا وتلك الحروف
في الاربعة الاول لاماتها اذ هي اسماء منقوصة وادنه وفي الخامس عينها
اذ الاصل فوه وفي الس[illegible] ايضا كذلك اذ اصله فوو وهذا هو التحقيق وبعض
زعم ان هذه الحروف مبدلة عن هذه الحروف الاصلية لوجوب طريان الاعراب
بالعامل ورد بان اعادة تلك الحروف بعد حذفها في الاربعة الاول ولزوم ابدالها
فيما في الخامس نزلها منزلة الطاري وكما جعل ما هو اصل الكلمة اعرابا بهذه
المعونة جعله اعرابا في فو وان انتفت هذه الجهة وفي لغات هذه الاسماء
اضطراب وفي هن شذوذ مطلقا واضطراب وفي كبد مطلقا قال الا كلام
هو في هن افصح النقص واما ادا ما [illegible] كتعصا مطلقا وفي مطلقا وفي دخو
مثل خبء ودلو مطلقا وقد مر مباحث تتعلق بهذا المقام المثنى وقد مر ما يتعلق به
وكلا في حكم المستثنى من المفرد المنصرف لانه ليس مثنى لعدم [illegible] لعدم
كلاهما بالنون لان لزوم الاضافة يقتضي وجود النون وعدمه ولعدم اعرابه
بالحروف حال الاضافة الى المظهر اذ لا مثنى يعرب تارة بالحروف وتارة بالحركة
ولم يذكر كلتا لظهور عدم الفرق بين المذكر والمؤنث في الاعراب وقيل لانه
فرع كلا فاغنى ذكره عن ذكره وفيه ان المثنى والمجموع فرعان على الواحد
ولا يغني ذكره عن ذكرهما مضافا الى الاحتراز فيه اذ لا يكون الا مضافا الى المضمر
مثنى سواء مثنى اللفظ نحو رجلان اوحكما نحو كلاهما ولا يضاف الا غير مثنى المعنى ولا الى النكرة وفيه احتراز عن المحلى [illegible]
كلاهما

في الظاهر نحو كلا الرجلين فانه كعصا على افصح اللغات واثنان ليس بمثنى لعدم المثنى
وفيه ان مؤنث ان مثنى مع انه ياتي مذكر تقدير مذكر مؤنث اله فليقدر [illegible] ثنتين
مؤنث كما قدر له ولا يخفى ان القياس موزون وكذا اثنين بطرح الجيل اذ
لم يسمع ثنا ولذا لم يقلب تاء في ابنتا جمرة كما قلب تاء في اخت لانه لم يسمع
الا مثنى لم يجعل الياء طرفا بعد الالف زائدة وقيل [illegible] اثنتا في تثنية
لانه ليس الواحد اثنا لانه في الاصل ثنى وليس في الواحد ثنى ويجري ما ذكر في
ثنتين او ليس طرف واحد يحيل ثناء ويمكن ان يقال فليتم ما له دخل
في الثنى واثنا باسمها بالالف رفعا والياء جمع المذكر السالم صفة جمع وكذا
بالحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة ليدل على
ان معه اكثر منه فيدخل فيه جموع بالواو والنون ليس مفرد ما مذكر نحو سنون
وارضون وفيه انه لو اريد بالجمع اسم ما هو جمع في الاصل او في الحال يرد
على جمع جعل نونه معتقب للاعراب نحو غسلين فانه بالحركات والياء فيه
ملتزم كما لا يخفى مثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال يخرج الجمع العلم المعرب بالواو
والياء وايضا يشكل ببعض الجموع الغير القياسية حيث لم يجر الاعراب في نونه
قال الشارح اي من يجوز فان سنين حيث اجرى النصب على النون والزم الجر
بالاضافة التنوين وبار بعين حيث نونه محل الاعراب قال الشاعر وقد جاوزت
حد الاربعين بكسر النون ولا يخفى ان جمع المذكر السالم يشتمل لانه لا مفرد له
من لفظه انما هو اسم جمع وكذا الثمانية لانه لم يلحق اخرها واو ونون
والياء ونون ليدل على ان معه اكثر منه من غير تعيين مرتبة الكثرة فلذا احتاج
الى قوله واو لو كتبت فيه الواو وحملها على اولى وفيه بشبهه الى العبارة [illegible]
واخواتها اي امثالها لم كونها اسماء للعقود التامة مما بين العشرة والمائة
ولو قيل ايت مؤنث او الى كما اشيب [illegible] وان يشتمل عشرون ونحوها في الجمع
وحمل اخواتها ببعض افرادها السبعين الا لكان منها وكانت داخلة في الجمع
المذكر السالم وانه فيه انسكال لكن اولو ليس مؤنث منها في اخره واو مضموم
ما قبلها ولم يحتج ان يقال الشيخ لكونه بمنزلة الصيغة اولانه غير ثابت بالواو والياء

التقدير

التقدير فيما التقدير من الاعراب لا تقدير الاعراب لانه لا حاجة فيه قوله والعطايا او دخلوا
الاخر كعصا والاول نسبه بلون ما سبق لحاتمين الاعراب والاخر انسب بلون
تقسيم سابقا حيث اختلاف الاخير فيما تعذر اي في وقت تعذر الاعراب
او التعذر وقيل في تقليبه كما في قوله عرم لحذب امرأة في هذا اي لا لحاقه وبابها
قوله [illegible] فيما عداه فالاولى في اسم تعذر اعرابه على حذف مضاف ومن قال
التقدير فيما تعذر بلفظ اعرابه على حذف مضاف فانه تبرعا لان التعذر امتناع الوجود
ولا شك ان وجود الاعراب في عصا تقديرا كالملفوظ وتقدير الاعراب عبارة
عن نسبته الاعراب بلا وجود كعصا ان كالمقصود الغير المضاف الى ياء المتكلم اذ
المضاف يتعذر اعرابه للاضافة الى ياء المتكلم لا يكون الجزء الاخر الفا اذ صار اعرابه متعذرا
قبل انقلاب الجزء الفا لان الاضافة قبل التركيب مع العامل فاصل بلفظ المقصوري
واعراب مقصوري تقديرا فمن جعل عصاي داخلا في قوله كعصا فقد غفل غفلة
بحث وهو ان جبلا ما لا اصله جبلي بدخل تحت غلامي فيجب ان لا المعالين ودخول
عصاي تحت غلامي دون دخول جبلي تحت عصا الا ان يقال تقدير اصله جبلي لانه يوجب
ينقلب في التثنية وكذا فيقال جبلان وجبلات وانا يدخل بعصا وقيل دون
العصا والقاضي تثنيتها على ان الالف والياء يوجبان تقدير الاعراب سواء كانا
ملفوظين او مقدرين وغلامي ان كان اعرابه بالحركة واضيف الى ياء المتكلم فيجعل
نحو مسلمي دون مسلمي ومسلمي وقول الرضي يريد مفردا اضيف الى ياء المتكلم قاصر
لخروج مسلمي وغلامي فان قلت لا يفيد الحصر ان لا يكون ما ملا قلت نعم لكن لا معنى
لتفسيره بالمفرد المضاف الى ياء المتكلم بل ينبغي ان يراد حقيقة غلامي لانه يكفي للتمثيل
وانما قال مطلقا اشارة الى ان اعرابه في حال الرفع ايضا تقديري لان الكسر انما
على حصول العامل فلا يكون اثر العامل فهو اما لدفع التوهم او لرد ما في وفيه بحث
لان مسلمي لا يصح ان يكون مضافا قبل العامل حتى يتفرع عليه وجود مسلمي لكون الاضافة
سابقة على العامل جمعي ولا يبعد ان يقال يندرج في قوله مطلقا تعميم التمثيل بقولنا يا غلامي
بقلب ياء المتكلم الفا ويا غلام بحذف الياء ويا ابت ويا امت ويا ابتا وان يقال
هو تعميم التمثيل بقوله غلامي والتحقيق ان لا يختص بالمضاف الى ياء المتكلم بل يجعل عبارة عن كل ما يتغير

ما نسب لكنه بغير مفصول مقصود له بالاصالة لان عصا ما

حرف اعرابه بجزء من الاعراب فيدخل فيه ما هو محكي وما هو جزء وفي حرف الجر فانه
منصوب تقديرا او مرفوع كذلك نحو مررت بزيد وبحسبك زيد ومن زيد لا يقال
هو معرب محلا لا تقديرا لانا نقول ليس كذلك حتى يكون معربا محلا وما اشتهر
ان الجار والمجرور في محل النصب وفي محل الرفع فهو من قبيل استعمال المحل محل التقدير
ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف آخره لفظا او محلا وفيه قوله مطلقا
متعلق بعصا ايضا والمراد ان الاعراب المتعذر تقديري في الاحوال الثلث
بخلاف المستثقل فانه اما في حال الرفع والجر او في حال الرفع فقط وقد نبه
في امثلة المستثقل ايضا على انه كما يكون في الاعراب بالحركة يكون في الاعراب
بالحروف بخلاف المتعذر فانه بالحركة لا غير ولا مناقشة في صحة تعدد
بهما ونفعه في تعميم عصا حيث يشير الى انه اعم مما حذف الفه او ثبت
لكن وجوب كون المتعذر اعرابا بالحركة ثم لان وعيني في نحو جاءني مسلمي سبيل
الحكاية في تقدير ... بان المتعذر جميع الحروف كما ان وجوب كون
المستثقل بتقدير في بعض الاحوال باطل بالجمع المضاف الى المعرف باللام
والاسماء الستة المضافة اليه ... انهم يعدون المضاف الى المعرف
باللام في التثنية المرفوعة والجمع المذكر والاسماء الستة مما قدر اعرابه
... الحذف لا محصل له لان ... بان الحذف لا يجعل الاعراب لفظيا
ان اعراب الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم بالحركة ... تقديرية وهو ... اذ
الفرق بينه وبين ... ان يقال لو قيل في حال النصب فاما يوجب ... الياء في اعرابه
بدلا منه فلما قيل في مطلع ... الياء تدغم في الاحوال الثلث على واحد واعرابه على ما كان في حال
افراده لا على حال اضافته وانما اختار غلامي للتمثيل دون غيره من الجار والمجرور للرد على النحاة
حيث جعلوا المضاف الى ياء المتكلم مبنيا لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ وهو منقوض
بغلامه وغلامنا ونظائرهما ... اي عد ثقيلا واعتبر عدا معرب للتقبيح ولذا لم يجعل او
نقل كما قال تعذر تنبيها على الفرق بينهما بان الاول امر معتبر بحسب نفس الامر والثاني باعتبار ذائقة الادب
... منقوصا ما قبل الياء مكسور فيشمل جوار رفعا فيما بعده ونحو جوار رفعا وجرا كما في
... فيه مبالغة ونوهم انه مخالف في كونه غير منصرف وهذا التوجيه اعذب من تخفيفه
وانه

ما ضوبا عدا جوار لانه سيأتي حكمه وتفسير قاض باسم في آخره ياء قبلها كسرة كما في بعض الشروح ما سد
لشموله مسلمي ومسلمي مع ان اعرابهما لفظي ولشموله مسلمي رفعا وانما جعل اعراب عصا متعذرا معانه لا يتعذر له
الا بعد الاعلال واعراب قاض مستثقلا مع انه ايضا متعذر بعد الاعلال لانه يبقى حرف اعرابه لان عصا
لا يحذف اعرابه للثقل بل يقلب حرف اعرابه الفا فيسقط اعرابه للتعذر وقاض يحذف اعرابه للثقل
وبعد تقدير الاعراب يحذف حرف اعرابه على انه يمكن ان يكون قاض ملحقا بالقاضي وعصا ملحقا بعلى
... واما نصبا فلا يستثقل حتى يقدر ... عطف على كقاض لا على قاض ... واما نصبا وجرا الحرف
الاعراب ملفوظ وان كان موجبا لان الالف غام لا يسقط الحرف عن التلفظ ... الى العذر
او ما عدا ما تعذر او استثقل لان ما عدا عصا وغلامي وقاض ... حتى يحتاج الى ما ذكر افراد الغير
وينتقض بمثل جاءني ابو القوم ... كالمنصرف مما لا بد من معرفته في معرفة ما ذكر من اقسام
الاعراب فلفظ احسن حيث اوضحها عقيب بحث الاعراب بالفعل وليت ذكر المثنى والجمع
واقسامه بنحو بعده كان ولما كان غير المنصرف وجوده بالمنصرف عدميا فتم بيان غير المنصرف
ولما كان التقابل بين غير المنصرف والمنصرف ظاهرا من العبارة استغنى عن بيان المنصرف ببيانه
وعن التنبيه عليه ايضا بقوله والمنصرف ما عداه بخلاف الاعراب اللفظي والتقديري لانه لا يرشد
عبارة التقديري بان اللفظي ما عداه وما قالوا من ان غير المنصرف لما كان اقل وبضبطه ينضبط
المنصرف عرف غير المنصرف وترك بيان المنصرف لا مجال مؤونته بالمقابسة على نحو الاعراب التقديري
واللفظي فظاهره حال من التحصيل كيف وضبط الاقل انما يكون اسهل اذا كان بالتعداد واما بحسب
التعريف فلا تفاوت بين الاقل والاكثر وكانهم ارادوا انه لما كان الاقل يستحق التقديم
في الضبط في ما اذا كان بطريق التعداد قدم في الضبط بالتعريف ايضا ... بعلل
اطلاق العلة على كل واحد من العلتين تجوز اذ العلة التامة هو مجموع العلتين وفيه ان اطلاق العلة
على العلة الناقصة حقيقة بل التحقيق ان الاطلاق على العلة التامة هو التجوز ... قبل هذا
تنكير في مقام التعريف للتعظيم او التنوع معهودة ولا يخفى انه غير معهودة فيما بين المعلم والمتعلم
ولهذا احتيج الى البيان وحامل التنوين على التعظيم في مقام التفهيم في شريعة التحصيل هو الابهم
البعيد عن الصراط المستقيم ... الى التنوع ... فان قلت جعل الواحدة

قائمة مقام العلتين ليس اولى من جعل اثنين قائمتين مقام الواحدة بل الحق ان شيئا منها ليس
منزلا منزلة الاخر فالواضح ان يقال ما فيه جمع او الف التأنيث او اثنتان من تسعة فلت

ما فعله اعتبار اقرب لان تحقق الفرعيتين في اثنين ظاهر دون الواحدة ولان الاكثر منهم
العرف باثنين فجعل القليل ملحقا به اولى من العكس ومن اعتبار كل منهما اصلا عدل عن تعريف

القوم من ان غير المنصرف ما لا يدخله كسر ولا تنوين لما يقتضيه الاصل الاول من الاصلين
اللذين ذكرهما المصنف في التعريف وقد نبه عليه بجعل ما جعلوه تعريفا له حكما له فتنبه على ان كثر

مما يدخله الكسر والتنوين داخل في تعريفه دون تعريفهم فلا بد من العدول الى ما يطابق اصطلاحه
وذلك عرفات بالكسر والتنوين فانه غير منصرف عنده على ما ذكره في بعض تصانيفه وما دخله

الالف واللام والاضافة وينجر بالكسر ولم يقل احد بانصرافه كما قال انه يجوز صرفه وما دخله جر
او التنوين للضرورة او التناسب ولذا قالوا انه قد يجوز صرفه للضرورة او التناسب

ويجوز صرفه حكم وانما اورد هذه عن التعريف بارادة علتين مؤثرتين كما اجري ما فيه عجمة
وتأنيث او الف ونون وتأنيث الى غير ذلك ولا يخفى عليك ان جعل ما اجتمع مع الضرورة
او التناسب علة مؤثرة متخلفة الحكم لمانع وما في هذه عارية عن التأثير تحكم والاولى

بالاعتبار

بالاعتبار ان الكل منصرف خارج عن التعريف بتقييد العلة بالتأثير قال الرضي ان الاسم
قد يشابه الفعل على ثلث مراتب اعلاها كونه بمعناه بعينه وهو مشابهة اسم الفعل
واثرها العمل والبناء الذي هو الاصل في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف وشيء
من المعنى واثرها انه يعمل عمل الفعل وادناها المشابهة العارية عن حروفه وتضمن معناه وهو تحقق
الفرعيتين اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحد فيقوم مقامهما
واثرها منع علامة الاعراب عنه وهو التنوين وتبعه منع الكسر او الكسر والتنوين معا
على اختلاف القولين وانما لم يكتف بفرعية لضعفها هذا كلامه وقيل لان فرعية يقاومها اصالة
الانصراف فلا بد من زيادة ترجح عدمه وفيما ذكره بحث لان للمشابهة مرتبة رابعة هي
تضمن شيء من المعنى فقط اعني من غير مشاركة في الحروف واثرها العمل ايضا كما في جاءني رجل حسن
ابوه ثم المشابهة في الفرعيتين على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدون
مصدر وفي الافادة حيث لا يفيد بدون فاعل والمؤنث فرع المذكر والمعرف فرع المنكر
والمعدول فرع المعدول عنه والوصف والاسم الذي على وزن الفعل فرع اسم ليس على وزنه
لان الاصل في كل قسم ان لا يكون فيه ما له مزيد اختصاص بالقسم الاخر كذا قيل وفيه
نقول لم لا يكون ما هو مختص بالقسم لم يوجد فيه ما هو من قسم آخر فبعد وجوده هذا القسم
استعير له من القسم الآخر والاعجمي فرع العربي لما قيل مثله في وزن الفعل او لانه قليل فيه
والجمع فرع المفرد والمركب فرع المفرد وذو الالف والنون فرع ذي الف التأنيث الممدودة
او فرع المجرد عنهما على اختلاف قول البصري والكوفي ولما كان تعريف غير المنصرف
ما يظهر تمام ظهوره الا بتفصيل ما يقوم مقام العلتين وما هو المؤثر منها عقبه بذكر
العلل ثم بيان ما يقوم مقام ثنتين ثم في بيان بعض منها وبيان شرط التأثير فقوله
وهي عدل الى قوله وما يتعلق به من لواحق التعريف الا انه ذكر فيما بين ذلك حكم غير المنصرف
وما يتعلق به لانه لو اخر عن لواحق كلها لبعد بيانه لكم عن ذكر غير المنصرف جدا فمن قال ينبغي

تقديم قوله وما تقدم معناهما عليها لكم لانه من تتمة التعريف لا يعرف التتمة بتمامها وما ذكره
في تعداد العلل بيان من قطعة الانباري حيث قال ابو الفتح الصرف تسع كل واحدة تختلف
شيئان منها في التصرف تقويها اي من قول عدل في الا انه ترك السبب الاول لان بيانه تغير المنصرف
حاصر لانه يدل على انه لا منع الصرف بدون السببين وقال وهي اي التسع عدل ووصف
ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول
تقريب فقوله هي مبتدأ خبره مجموع في البيتين وقد عرفت ما يتعلق به وفي تعداد
تنكير العلل للتنبيه لان المانع عدل ما لا كل عدل اذ عدل نزال وفجار وفساق ما اعتبار لا يوجب
منع الصرف وهكذا البواقي فنبه بالتنكير على انه لا ينفع هذا القدر من البيان في معرفة
منع الصرف بل لا بد الكل من بيان ويحتمل ان يكون قوله وهذا القول تقريب تتميما لهذه
الاشارة يعني هذا القول غير واف بالتعريف بل تقريب الى المعرفة وقدمه ثم ما يكون
للترتيب في الرتبة فيعطف به الاعلى على الادنى والادنى على الاعلى وقد تقدمها الشرح ثم بعد
ثم تركيب لان الجمع اعلى رتبة من جاوره وهو ما يتنبه بهذا جعل الاستعمال في موضع الواو
لضرورة الشعرية وفي قوله والنون زائدة من قبلها الف قصور اذ او فيه ضيق الوزن
فيهما احد بها فان ذوقه كون السبب النون الخاص مع ان السبب هو الالف والنون وثانيهما
ان السبب النون التي قبلها الف زائدة سواء كان النون زائدة او لا فيلزم كون حسان
على وزن فعال غير منصرف اذ ان السبب النون الزائدة التي قبلها الف سواء كانت
الالف زائدة او لا ولا يلزم رفع القصور الثاني بانه لا يلزم كون حسان غير منصرف لانه ليس
فيه انتفاء فعلانة ولا وجود فعلى لانه يلزم كون حسان بعد جعله علما غير منصرف وقد يجاب
في دفعه ان معنى زيادة الالف قبل النون زيادته قبل زيادة النون فيصير زيادتهما وهو
وان كان دقيقا لكن ليس بمعروف ضعيفا لان زيادة حرف تقارنت في تعليل
مكان الزيادة لا ما جعلها مشتركة بينهما و [illegible] جملة يلزم ان يكون قوله وهذا القول تقريب

اشارة

اشارة الى هذا القول يعني هذا البيان غير واف بل تقريب الى المعرفة لان الصفح
المقام اضطر الى المسامحة في ذكر الالف والنون وقوله زائدة صفة النون
لان اللام فيه زائدة لضرورة الوزن لا لانه للعهد الذهني كما سنعرفه وكيف لا
والمقام مقام التنكير فلا حاجة الى جعلها حالا بجعل النون فاعل يمنع من الصرف
بحسب مجرى الكلام واللام التي هو بدل من النون كما في احتيال تصغير احلال
جمع احتيال لا لنوانه في منع الصرف صرح به في التسهيل ونقله الرضي عن الاخفش
وقد عرفت وجها بديعا لقوله وهذا القول تقريب على سبيل التقريب
ولنا بدايع اخر احدها ان جعل عدم الانصراف للسببين ليس قولا بالتحقيق
بل اعتبار صرف التقريب غير المنصرف الى الضبط وثانيها ان جعل الجمع والتأنيث
بالالف بمنزلة سببين دون العلمية اعتبار بها لا على جنبا لها فوائد توجبه
واختيار لما هو الاقرب بالاعتبار لا التحقيق وثالثها ان قولها غير المنصرف
ما فيه علتان او واحدة منهما تقوم مقامها دون ما قالوا من انه الذي
لا يدخله الكسر والتنوين تقريب الى المعرفة اذ ما عرفوه به لا يمكن ان
يعرف الا بعد معرفته ورابعها ان علة منع الصرف هو الثقل وجعل
السبب سببا قول تقريبي لجعل العامل غير هذه الثقل وهذه وجوه ستة
ذهبنا اليها وله وجوه ثلثة اخرى مشهورة تركناها لان السابق [illegible] ها
وجعل الالف لالحاق المقصورة دون الممدودة يمنع من الصرف بشرط
العلمية وجعل الرضي مقصورة سواء كانت للالحاق كارطى او لا كعلقى
مانعا من الصرف بشرط العلمية اذ شابهته بالف التأنيث الخمسة
من حيث الالف والنون بالفي التأنيث ولم يجعل الف قبعثرى
للالحاق لانه لما لم يوجد سداسي في الاسم حتى يلحق به شيء وان خطأ الجوهري

حيث جعل الف تأنيث مثل عمرو واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدي كرب
المشهور كرب بكسر الراء كما في الصحاح لكن في شرح الحماسة للامام المرزوقي روي
ان الاعرابي قال لمعدي كرب لانه عند الفاء والكرب الفساد في المفهوم منه سكون
الراء وعمران واحمد فهذه امثلة على ترتيب ذكر العلل وكذلك ان تقول لم يمثل للتعريف
اذ اكثر الكلمة يشتمل عليه وانما مثل للتأنيث اللفظي والمعنوي تنبيها على ان
التأنيث في هذا الباب يعتبر تارة مع خلو المعنى عن التأنيث مع انه غير معتبر
في تأنيث الفعل المسند اليه وفي رجوع الضمير اليه فلا يقال جاءت طلحة
ولا طلحة جاءت وتارة مع خلو اللفظ عنه كما في زينب وحكمه ان لا كسر
اي انه لا كسر فيه لا اعرابيا ولا بنائيا ولذا اورد نفي الجنس وانما هو مع الفتح
اما اعرابيا او بنائيا وما دخله اللام وما اضيف فمستثنى من الحكم وقد علم
ذلك بما الا انه اراد جمع حكمه لانه اقرب الى الضبط وتنبيه على ان كلا
من عدم الكسر والتنوين من احكامه في التعريف بهما فاسد باعتبار كل منهما
وتنبيه بتقديم الكسر على ان الراجح منع الكسر اصالة لا تبعا كما زعم البعض
ولا تنوين سوى تنوين الترنم ويجوز اي لا يمتنع صرفه اما على غاية
قصده ان لا كسر فيكون تحت حكم واما على قوله وحكمه في الضرورة اي
ما يضطر اليه الشاعر لاستقامة الوزن كما وقع لسيدة نساء
العالمين فاطمة رضي الله عنها في مرثية سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم
صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا او وقع
الانزحاف بخروج الشعر عن السلاسة كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
هو المسك ما كررته يتضوع ورعاية القافية كما في قوله سلام
على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي

مكرم

مكرم عطوف ذو ف من سمي بالحمد قال الرضي لا يعرف ما فيه الف مقصورة للضرورة
لانه لا يجامع التنوين الالف فلا يريد بالانصراف شيء قلت ينفع الصرف في قافية حرف
آخرها النون الساكنة وايضا نون التنوين يقبل الكسرة لالتقاء الساكنين بخلاف الالف
فربما يستقيم الوزن بمثل هذا التحريك ومما يجوز الصرف به يخرجه عن حيز الامتناع رعاية
الملائمة بين الوزن والموزون فيقال مضاربة مفاعلة فينون مفاعلة لان كلمة مضاربة
مع عدم انصراف مفاعلة للعلمية فانها من اعلام الاوزان والتأنيث ولا يبعد ان يدرج
تحت التناسب وربما يصرف بالتصغير كما في تصغير الاسم فانه يصغر على فعيلين بتغيير الالف
ويبطل تأثير الالف والنون بخلاف عثمان الصفة فانه يصغر على فعيلان فيه وزن
فعل ليس اسمي اله زيادة فانه يبطل الوزن بالتصغير كما في شاذ اوله زيادة فان مدار تأثير
الوزن فيه على وجود الزيادة فيبقى ببقائها ومما في تصغير جمع والعدل ومما يهدده التصغير
لا يجوز صرفه بالتصغير فان قلت كيف لا ينصرف طلحة مع ان وصف الوصفية المنافية للعلمية
في الوصفية الابانة تعيين الذات في مع التصغير بمنزلة اللقب وقد لا ينصرف المصغر
بالتصغير كما في اورد فان فيه وزن فعل في اوله زيادة وحدث بالتصغير وصفية
او للتناسب رعاية الفواصل والاسجاع او يجر او اتباعه في كلمة منصرفة ولما كان
هذا بعد ما يظن صرف غير المنصرف احاله مثل لمن او نوى كلام بقوله مثل سلاسلا واغلالا
مع انه لم يمثل للضرورة او لتقول مثل به رد على من قال في توجيه الاية انه على لغة الشعر اذ الشاعر
ربما يقع في النثر من زيادة الشعر وبعدا منه اذ لا يخفى ان توجيه القرآن به بعيد وقد قال النحاة

من ملحقات السنو وما ينبغي له فلا يصح ان يقال نزل القرآن بما يقع فيه الشعر لانه يقع فيه ما يكون
شاعرا فالحق ان التناسب ليس من اسباب الصرف وزعم الكسائي ان صرف غير المنصرف الا افعل
من لغة قوم ولا يجوز عدم انصراف المنصرف للضرورة والتناسب لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها
ولا تخرجها عنها خلافا للكوفيين فانه يجوز عندهم عدم الصرف بالعلمية وحدها فقط في الضرورة
وما يقوم مقامها الجمع والف التأنيث الصواب والف التأنيث بالالف وفسر الف التأنيث
بالمقصورة والممدودة وفيه ان علامة التأنيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التأنيث
والالف قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف الممدودة هي الهمزة سميت بها لان الممدودة
بها نفسه [illegible] او لا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اسم
للساكن او للمتحرك [illegible] اسم الساكن فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الا انه اطلق
لان الهمزة في الاصل الف ووجه تحقق الفرعيتين في الجمع انه للزومه بمنزلة جمعين وكذا الف التأنيث
بالالف كذا قيل والاولى ان المؤنث بالالف بمنزلة المؤنث بالتاء العلم وكذا الجمع بمنزلة العلم
في انه كما لا يغير العلم لا يغير [illegible] تمييز الف التأنيث من غيرها بضبط اوزان مخصوصة
بالف التأنيث وقد ضبطها الرضي في بحث المذكر والمؤنث وبعدم دخول التنوين [illegible]
على ما فيه في غير تلك الاوزان بمعرفة غير المنصرف بما ذكره لا ينفع غير المتتبع في معرفة
جميع افراد غير منصرف الا ان يقال انه ينفعه بان يضبطه المدركة حالها طريق الى معرفة
الالفاظ كالسماعيات في العوامل ومواضع الحذف ومنه في باب غير المنصرف
التقدير او العدل فيتعلق في وجه [illegible] مستوفية [illegible] تسهيل [illegible] التفسير في [illegible]
يقول

نقول لعطف المفصل على المجمل لان التفصيل مجمل انما يعقبه وعلى التقدير يتجه ان تقسيم الام
استقدم مجموع ما سمي من البيان المتعلق باسباب منع الصرف لا مجرد بيان العدل فيجب
عطفه على ما [illegible] طلبت العدل المبين مجموع من عنوان التفسير والتفصيل في العدل لغة
هو التبعيد او الميل وهو لازم ومتعد [illegible] هو الاخراج او الخروج ورد الرضي الاول
بانه اوفق بمعنى العدل الذي هو الصرف كما ان الخروج اوفق بمعنى العدول الذي هو الانحراف
ونحوه من جهة ان اشتقاق المعدول اوفق به لانه مشتق من جعله في تقدير المعدول اليه
بان [illegible] حذف [illegible] الايصال وترتيب ما ذكره الرضي بانه فليكن منقولا من معنى الميل نقول
فليكن العدل منقولا من معنى الاخراج الى الخروج الذي هو صفة الاسم كما ان التأنيث [illegible]
جعل الشيء انثى منقول الى كون الاسم مؤنثا والتركيب الذي هو ضم كلمة الى كلمة نقل الى كون
الاسم مما ضم فيه كلمة الى كلمة [illegible] غير واحد من النظير بل جمع وما قيل ان العدل
المفسر بالخروج يكون الشيء معدولا لا يدفع ما ذكره الرضي من ان الانسب بمعنى
العدل ان يقال هو اخراج الاسم لان تفسيره بالخروج يوهم اللزوم وما يقال انه
فسر بالخروج ليدل على صفة الاسم صريحا واما الاخراج فهو صفة المتكلم صريحا ولا يدل
على ما هو صفة الاسم الا ضمنا يدفعه جعل الاخراج مبنيا للمفعول نعم يتجه ان المصدر
المبني للمفعول وان اشتهر فيما بين النحاة لكن ثبوته امر مجهول ولو ثبت ان المبني للفعل
المجهول على طريق الوقوع بل يكون كالمعروف على طريقة القيام الا ان المعروف
طريقة بيان قيام المصدر المبني للفاعل والمجهول على طريقة قيام المبني للمفعول

فالمصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل والفعل المعروف وضع لنسبة القيام
على المفعول ح اما ثانيا فالقول بالمصدر المبني للمفعول منه عدم الفرق بين المعنى المصدري
الحاصل بالمعنى الثاني المصدرية ووضع اللفظ للمعنى المصدري والاول تام كالضاربية و
المضروبية بالنسبة بخلاف الثاني ولا يخفى ان تعريف العدل بما ذكره غير جامع على مذهب
من قال لا ينصرف ثلث لا وصفية فيه عدلين عدل عن لفظ ثلثة وعدل عن معناه وهو
الثلثة مرة الى ثلثة مرتين اذ العدل عنده خروج عن الصيغة الاصلية

عنده هو الخروج عن الصيغة الاصلية والمادة [illegible] فلعله انما عرف المعه العدل من بين
الاسباب تغليبا لما هو مذهب فيه لكان الاختلاف فيه دون باقي الاسباب خروجه الى
العدل المطلق خروج مطلق الاسم او العدل المانع من الصرف خروج الاسم المعرب الى
مادته وهي الحروف الاصول عن صيغته اي ما يعرض للمادة باعتبار الحركة والسكون والتقديم
والتأخير وما يقاربه للزوائد فلا صيغة للمركب نحو زيد قائم بل له هيئة تركيب او لم يخرج
من ثلث معنى وعينه يعرض هيئة حروف الاصول بل لا ثلثات [illegible] كون ثلث معدولة
عن ثلثة ثلثة [illegible] حروف ثلث عن وهيئة ثلثة ثلثة بل عن ثلثة ثلثة [illegible]
خروجها منها ليس ذلك خروجا عن الصيغة بل عن البنية ولا يمكن الجواب عنه بما يجاب عن ان
خروج آخر عن الآخر [illegible] خروجه عنه ليس خروجا عن الصيغة الاصلية اذ لا مدخل لكلمة
فيما يلحق به كلمة من ان شدة الامتزاج جعل المعرف باللام بمنزلة كلمة واحدة فكان اللام
والالف فيما يلحق به المعرف به الاصلية [illegible] كان له في الاصل يستجمع لفظ الخروج الى كان
[illegible] الاسم [illegible] ان جمع الاسماء [illegible] خرج عن البنية التي كانت له في الاصل
[illegible] المصدرية [illegible] ولا يخفى ان [illegible] لم يكن له هيئة القيام [illegible]
انما اخذ من اسم هو [illegible] خروجا عن صيغة [illegible] في تقديره بخلاف ثلث [illegible]
ليس في تقديره ثلثة ثلثة وما هو في تقدير شيء غير خارج عنه ولا [illegible] عن صيغة [illegible] في تقديره حيث
اعرب ولا يكون المعرب عن الاسم الا في ثلثة اجزاء وان صار اللام نصبا باعتبار تعين
حرف الاعراب ولا اخذ لانه في تقديره نحو اقوس فان صيغة الاصلية الاقوس ففيه عدل
والقول بان اقوس موضوعة ابتداء من غير عدل عن اقواس بخلاف نحو ثلث تحكم بحيل
وما الى القول بالخروج في ثلث فورة منع الصرف حيث لا نجد بدون اعتبار العدل ولا داعي
الى [illegible] في اقوس بل صرفه [illegible] فالعدل مطلق ما [illegible] به الا لا داعي الى
منع الصرف وكذا الحكم بالعدل في آخر بل حكم بعدمه فيه حيث قبل العدل ووزن الفعل منفا
[illegible] بين العدل [illegible] ان الاصل في [illegible] تقديره [illegible]
بما [illegible] بخلاف الثاني وهذا مع انه خلاف ما هو [illegible] الا لا [illegible] المذكور التعريف

الاصلية ح

المعرف ح

المتبع والجواب ما دفعه الى ما تقدم فيذكر وذلك ان يقول المراد بخروج الاسم الذي المعتبر في منع
الصرف وهو الذي يعرف بتعين المعدول عنه لا يقول ان خروج الاسم تحقيقا عن البنية الاصلية الى
ان يؤدي لفظية هو الاختصار كما في آخر عن جمع او اللفظية ومعنوية كما في ثلث فانه صار موضوعا
بالعدد في آخر بمعنى ونبغي تحقيقا نعدمه لا الحكم بالعدل بل الحكم بالشذوذ ولانه لا يشكل ح بعدم
العدول في آخر مفردا ومنهم من قال المقصود من التوقف تمييز العدل عن باقي الاسباب فلا يلزم ما يرد
من صدقه على ما ليس بسببه وليس بشيء لان المقصود من معرفة الاسباب تمييز المنصرف عن غير
المنصرف وذلك يتوقف على تمييز كل سبب عما ليس بسبب تحقيقا اي خروجا محققا بان يدل
دليل على الخروج كثلث ومثلث اي ما هو على فعال ومفعل من العدد قال الرضي هو الى اربعة مسموعة
اتفاقا من رباع ومربع فالخلاف وقد جاء في شعر الكميت عشارا وفيما فوق الخمسة
الى العشرة يجوز قياس عند المبرد والكوفيين ولم يسمع الا مع باد النية من خماس
وسداس وسباع وثمان وتساع بهذا وانما لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في شعر الكميت
لانه لا يمنع في مفعل ولا في فعال في الستة ولم يجعل جامع الباب دليلا على السماع لجواز ان يكونا
النسبة اللفظية لكرسي وايضا لا يفيد في مفعل وحمل ابن مالك خماس ومخمس بعده مسموعين وتحقيق
العدل فيهما لان ثلث مثلا لتقسيم كرا ما الاجزاء على هذا العدد والقياس فيه لفظ العدد
المكرر فاذا جيء ثلث علم انه المعدول عن ثلثة فان قلت انما يقتضي القياس لو
كان ثلثة ثلثة لهذا المعنى حقيقة وليس كذلك بل هو مجاز والحقيقة فيه ثلث فكيف يحكم بانه
معدول عن ثلثة ثلثة قلت ارادة الموصوف بعقد الثلث من لفظ ثلثة مجازية واما
ارادة التقسيم المذكور بتكرار اللفظ فمعنى لهذا التركيب والشائع فيه التركيب حتى يقال جاءني
القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين من غير امكان فعال ومفعل ومن غير تجوز واخر قال ابن
مالك اخر مقابل آخرين قيل احترز به عن اخر جمع اخرى بمعنى اخرة مؤنث اخر فانه لا عدل فيه
والمنصرف العدل فيه ... من النقص ... حيث قيل آخران آخرون او آخر واخرى
اخريان اخريات لان هذا ... من خواصه واسم التفضيل لا يستعمل الا مع اللام او من
او الاضافة فلما لم يوجد واحد منها علم انه عدل عن واحد من الثلثة ومنهم من جعل معدولا عما سوى

سوى المستعمل بالاضافة لان تقدير المضاف اليه مشروط بالتنوين كما في يومئذ والبناء كما
في الغايات او وجود هذا المضاف اليه بعينه مضافا اليه نحو بين ... وبين وراء ... الاسد
ومنهم من جعله معدولا عن المستعمل بمن لا محالة لان اللام والاضافة لا يجامعان منع الصرف ويلزم
... عدم الفرق بين تقدير الشيء والعدول عنه ويرد على جميع الوجوه انه يلزم القول بالعدل في نحو
مضاربه آخر مع انه ينفي العدل عن آخر مفردا لقولهم معناه العدل ووزن الفعل وقد مر ... مجاب
به عنه نفيا وجيدا اولا ينافي كونه اسم تفضيل عدم المنع لانه قيل ان آخر في الاصل بمعنى اشد تأخرا
وقد يستعمل بهذا المعنى من مقاربه الاخريات والاواخر فيقال جاء فلان في اواخر الرجال
او في اخريات الناس وقد يستعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر وجمع
الاول وهو تأكيد الشمول جمع واناء جمع ... وتحقيق العدل فيه اما لانه جمع فعلاء اسما وفعال
نكرة فعالى كصحارى فهو معدول عنه ومن قال انه معدول عن جماعي او جمعاوات لانه قياس
جمع فعلاء اسما ففيه انه لا معنى لكون جمع التكسير معدولا عن الصحيح مع وجود التكسير وصلفه وخفي
وجه والسبب الاخر فيه فقيل التعريف الاضافي لانه في تقدير جميعهم حيث لا يؤكد به الا المعرفة وعدم
ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملاحظة تقديرها وقيل التعريف الوضعي
وهو التعريف من غير اداة لشبه العلمية وكلاهما باطلا لم الاشتراط ... تاثير التعريف بالعلمية
واما لانه جمع فعلاء صفة في الاصل والقياس فيه فعل كحمراء وحمر فالسبب الآخر الصفة الاصلية
ويرتبه اجمعون لان جمع افعل صفة فعل وافعل اسما افاعل واما لانه يلزم السفلى باللام او
الاضافة او من لانه اسم تفضيل وهو في الاصل بمعنى الم جمعا ويرده اجمعون ويرتبه جمعاء
ولا يتم ضبط العدل بدون ذكر سحر اذا اريد سحر بعينه فانه معدول انه سحر اللازم للظرفية على
ما في التسهيل منه من السحر لان اسم جنس اريد به معين من افراده لا يكون بدون اللام سواء صار علما
لغلبة كالنجم اولا ... فقدر العلمية بالغلبة ... المعدول ضرورة منع الصرف وكانه لم يذكره جريا على
مبني على المنع وان كان المشهور خلافه لانه يغني عن تقدير العلمية ولا بد من ذكر امس فانه غير
منصرف مطلقا او في حال الرفع وكانه لم يذكره لان اللغة العامة بناؤه على الكسر في الاحوال الثلث
ولم يذكر هذا الا ... اعلاما كما ذكره ابن مالك لان منع صرفها مولوي بالسماع ولم يخف عدد او تقديرا

اي هو جزء جامعهما معتبرة فالضرورة منع الصرف وعدم الظهور بسبب سبق العلمية على ما هو المشهور
او لاحد الامرين منع الصرف كذلك او رعاية اطراد الباب وقد نبه عليه بقوله كعمر وقطام في لغة بني
تميم ولا بد في معرفة حكم المنصرف من ضبط امثلة التقدير فنقول اذا وجد غير منصرف يتعذر فيه العدل
واذا وجد منصرفا لا يقدر العدل في اخره واذا لم يعلم حاله فان لم يوجد غير علم ووجد منه فاعل كعمر
فانه لم يوجد الا علما بخلاف عمر فانه جمع عمرة وجاء فاعل بمعنى معطي حيد المال دفعة لا يعرف تقدير العدل
الا في المشكوك بالاعلام والاصرف وفعل المختص بالنداء نحو يا فسق ويا لكع اذا سمي لا يعرف تقدير
العدل في حال النداء وفعال حسنة اقسام بمعنى الامر والمصدر المعرفة والصفة المؤنثة والحال المؤنث
للاعيان وكلها معدولات عن مؤنث خلافا لسيبويه فيما هو بمعنى الامر ووجه كونه معدولا عن المؤنث
عند غيره انه معدول عن مصدر معرفة مؤنثة نائبة عن الامر كذا ذكره ابن مالك ولا يظهر وجه
جعل المعدول عنه مصدرا مؤنثا فيما بغير معدول لانه المصدر المعرفة فان سمي بها مذكر فهي غير منصرفة
وان سمي بها مؤنث فهي كقطام ان لم يكن في آخره راء فالمراد بقطام فعال علما للمؤنث ولم يكن في آخره
راء سواء كان في الاصل مبنيا بمعنى الامر وغيره او لا منقولا عن ذكر فعال علما للمذكر وانما
قال في بني تميم لانه مبني عند الحجازيين كذات الراء والعدل فيه مقدر لا محالة واما عند بني تميم فهو معرب
فتقديره والعدل بعض النحاة على ما في الرضي ووجه تقدير العدل ان ذات الراء منه لا بد فيها
من تقدير العدل للتخفيف فيها جهة البناء ووجه مشابهتها لفعال بمعنى الامر في العدل والوزن فلما قدر
فيه العدل قدر في غيره لرعاية اطراد الباب الوصف اي الوصف المانع من الصرف يشترط
ان يكون في الاصل وهذا اعذب من ما اشتهر من المنع ان قبل الوصف شرط تأثيره ان
يكون في الاصل والوصف كون الشيء صفة نحوية لشيء وله تسمية فيها وكان لهذا استغنى عن بيانه وبيانا
ذكر ان بعض ... يكون بمعنى يلزم منه كون اللفظ صفة نحوية ولا يستعمل هذا اللفظ الا
جاريا على موصوف محقق او مقدر وهو ما يكون دالا على ذات مبهم في غاية الابهام باعتبار
معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم ان يرتبط نسبة المعنى المقصود فيه بما فيه تعين
بالجانب ما ومع لذات فيه تعين ما لان المقصود منه احضار تلك الذات لا جعل المعنى الذي قصد
مع هذا الذات مربوطا بشيء ولهذا لا يكون صفة لشيء والمراد بكونه في الاصل ان يكون في

في اصل الوضع ولا يكون عارضا بسبب الاستعمال وان اريد الاستعمال الا الوضع بان يكثر
الاستعمال في المعنى سببا لكون اللفظ منبئا له ويسمى ذلك الاسم صفة وما يقابلها بكون اسما ذا
اللفظ غير صفة اسمية قيل انما احتيج الى بيان شرط الوصف لتعريفه بكون اللفظ
دالا على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار المعنى هو المقصود فلو عرف بكون اللفظ موضوعا
لذلك لاستغنى عن بيان الشرط قلت لو عرف كذلك لاحتيج الى وضع آخر للفظ الصفة
حيث يشترط في الجمع بالواو والنون ان يكون صفة عاقلة لانه يكفي فيه ان يكون دالا على
ذلك ولا يشترط الوضع فلا تضره الغلبة اي لا يضر الوصف غلبة الاسمية عليه او غلبته
للاسمية والمراد بالغلبة ان يصير الصفة لكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة ويستعمل غير
جارية على شيء والفاء للتفريع لجب العلم والوارع وان خاص بهذا الفرع دون الفرع الآخر
وهو انه لا يؤثر الوصفية العارضة لان في هذا الفرع خلاف والبعض فعرف اسود وارقم ولا
بد للوصف المانع من شرط آخر وهو ان لا يكون مع الغلبة عند سيبويه ولا يكون زائدا ابدا
عند الاخفش وكذلك العلمية الغير المعتبرة يجب تقيدها بما عدا الغلبة العلمية فقدم فرق
الاسمية الحاصلة باستعمال اللفظ في المعين من غير ان يصير الاسم منبئا به مقيدا من غير
قرينة بطريق الاول فلذلك اي لا يشترط كونه في الاصل كي يرشد اليه اسم الاشارة الى التعين
البعيدة وكل من الصرف والامتناع والضعف معلل به ومن فروعه وجعل الصرف
والامتناع والضعف فرعين والامتناع فرعا لعدم ضرورة الغلبة كما في الرضي لا يساعده العبارة
الا بجعل ذلك اشارة الى مجموع الامرين وجعل التفريع بمجموع الامور الثلاثة على سبيل التوزيع
وجعل رد فرع كل الحاصلة موكولا على فهم السامع ومنه مندرجة فلا يلتفت اليه صرف
اربع
مررت بنسوة اربع الا ... وقال الاربع الا ما يشتمل عليه مسامحة اولى في تقدير صرف
في مررت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الي ... مثل هذا التركيب غير جائز بمعنى
لعروض الوصف في اسماء العدد صرف اربع لانه موضوع لنفس العدد واستعماله في ذات مبهمة باعتبار
معنى مقصود هو العدد بطريق المجاز وكذلك ... اسم موضع المنكر بارادة ... منصرف
لعروض الوصف فيه اذ مفهوم المسمى معنى وصفي فالمناقشة في كون انصراف اربع

لعروض الوصف سيما انه يجوز ان يكون لقبول اربع التاء فليس فيه وزن الفعل المعتبر غير قوية
لان وقاعها بتبديل اربع بالمنزو استبعاد الرضي عدم قبول اعتبار الوصف العارض في منع الصرف
وجعله دعوى بلا دليل مندفع بوجه احدها ما اجاب به عنها من ان التاء المقدرة لوزن الفعل ما يعرض
للمذكر والتاء ههنا ما به تم صيغة المذكر ومن ان التاء المقدرة ما يدل على التانيث وبعضه يدل على التذكير
ضعيف لا ما قيل من ان التاء في اربعة ايضا للتانيث لان رجالا في تاويل الجماعة اذ ذلك محقق
في نسوة ايضا بل لان المانع من تاثير وزن الفعل التاء المتحركة دخلها صار بها اسم فيوجب ضعف
مشابهة الاسم الفعل سواء كانت عارضة للمذكر اولا وسواء كانت للتانيث اولا والا يرجح ان الوصف
الحاصل بالتصغير غير عارض كالحاصل في المعدول وما قيل ان عدم جريان المصغر على الموصوف يدل
على عروض الوصف فيه رد بان عدم جريانه لخفاء الوصف فيه ونحن نرده بان ذلك لان
الموصوف داخل في مفهومه اذ معنى رجيل رجل صغير لا يقال تعين الذات في مفهومه يمنع ثبوت
الوصف فيه لانا نقول الصغير ذات له الصغر فرجيل يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود وغايته
انه يدل على ذات معينة ايضا ومدار الوصف ابهام الذات لا عدم تعين ذات ما وامتنع في
اسود وهو في الاصل ذات لها سواد وارقم وهو في الاصل ذات لها سواد وبياض للحية قال
من اسود وارقم اي كائنين للحية واللام الاولى للاختصاص والثانية للعهد اي حية هي فرد لاحدهما
وادهم وهو في الاصل لذات لها دهمة اي سواد للقيد اي للقيد هو فرده وهو قيد من الحديد لان
القيد الاسود ما يكون منه في حارث السماء حتى لا يمنع ادهمان وبوش بان ادهمان يقال للانثى
اسودة ويجمع على اساود فان قلت فكيف يمنع وليس لها وزن فعل لا يقبل التاء قلت يجب حمل
اشتراط عدم قبول التاء على عدمه باعتبار وضع يعتبر الوزن بالنظر اليه والوزن باعتبار الوضع
الوصفي لا يقبل التاء وضعف منع افعى للحية فان قلت ان كان شرط الوصف ان يكون في
الاصل تحقيقا فينبغي ان لا يجوز منع افعى وان كان شرطه ان يكون في الاصل ولو توهما
ينبغي ان لا يكون به ضعيفا قلت الضعيف ما لا يجوز عند البليغ ويعد من طايفة لا يعتد بهم
وكانه قال ولم يجز عند من يعتد به لفوات الشرط بقي ان ضعف منع افعى لعدم تحقق
الوصف فيها تحقيقا لا لعدم تحقق شرط الوصف المانع فان قلت من اين تعلم ان منع صرفه

صرفه لتوهم الشرط حتى يكون دليلا على اشتراط الوصف بهذا الشرط تحقيقا لم لا يجوز ان يكون
منع صرفه لمجرد وزن به الفعل قلت لانه لا يمنع الصرف في هذه اللغة لوزن الفعل ليس معه توهم الوصف
الاصلي ووجه الوصف الاصلي ان شدة السم يقال لها الفعو والكل فعل من اوزان الصفة فيه
فربما يتوهم ان افعى كان في الاصل بمعنى السديد غلب على تلك الحية الشديدة وصار المعنى الاصلي
مهجورا منسيا واجدل للصقر والجدل الاحكام ويقال الدرع المجدولة فيتوهم ان اجدل في الاصل صفة
غلبت على هذا الطائر ووجه توهم الوصف الاصلي فيه انه من اوزان الصفة مع مناسبة لونه وكما
معناه الاصلي واخيل للطائر المعهود المعروف الذي يقال له بوقلمون ولهذا لم يقل للطائر وحده
توهم الوصف الاصلي فيه انه من اوزان الصفة فربما يتوهم ان اخيل مشتق من مصدر بمعنى كون
الشيء ذا خال غلب على هذا الطير وهجر معناه الاصلي والمصدر ايضا فالتوهم فيه ابعد من التوهم
في اخويه واعلم ان توهم الوصفية في تلك الالفاظ ينبغي ان يكون بتوهم كونها افعل تفضيل لا افعل صفة
كما صرح به الرضي لان افعل الصفة يختص بالالوان والعيوب والحلي التانيث بالتاء لا تانيث
الا بالالف الا ما لم كما سنفاده من تعريف المؤنث فيما بعد ووافقت الرضي المصنف على ذلك في بحث
المذكر والمؤنث لكن حقق هنا ان المؤنث قد يكون بلا علامة لفظا وتقديرا الى بعض فانه مؤنث [illegible]
حقيقي ورنا دفيه في التقدير ايضا ولذلك [illegible]
في تصغير اسماء اسم امرأة في تصغير الترخيم سمية هذا وكان وجه عدم تقديره التاء ان هذا المؤنث
مذكر [illegible] لا فارق ان التاء [illegible] بان [illegible] لو يسر به مذكر الفرق لعدم التاء لفظا ولا تقديرا
الا ان التانيث المانع من الصرف التانيث بالتاء لان التانيث الحقيقي وكان وجه ان المؤنث
بالتاء اخرج المذكر لا علامة له فالتانيث بالتاء الظاهرة شرطه اي شرط تاثيره العلمية
فاعرفه اي علمية المؤنث والمعنوي اي المؤنث بالتاء المقدرة ويدخل فيه ما يعين على زعم المصنف
ويخرج عنه على تحقيق الرضي وجب اخراجه كذلك اي كالمؤنث بالتاء وفي ان شرط الموجب
غير اشتراط البقاء بقوله وشرطه تم تاثيره لكن لا يخفى ان العبارة قاصرة عن افادة
انه ضمنية [illegible] كونه مستقلا في الايجاب فالاولى ان يقول زيادة الزيادة على الثلاثة او
تحرك الاوسط او العجمة والزيادة على ثلاثة اما ان يكون في اللفظ او التقدير والمقصد كثير

طعن ثم جاء له اذا جعل علما لكن تحرك الاوسط لابد في اعتباره من حقيقة لفظا على الاصح فدار ساكن
الوسط وقدم الزيادة على الثلثة لان الرابع الزايد نائب مناب علامة التانيث والتحرك ثابت مع
الزيادة مع انه مختلف فيه حيث لا فرق بين سقر وهند عند بعض واخر العجمة لانها ليست ثابتة منها
بها بل مقومة لامر منع الصرف فلذا جوز صرفه والاجود في التسهيل المنع صرح به ابن مالك وجعل
بمعنى كون المونث منقولا من مذكر من شرائط وجوب الى تاثير فزيد اذا سمي به مونث يمتنع صرفه ور
بيت على دون مضاف اليه صرف زينب وسقر علم جهنم وماه وجور علمي قريتين من بلاد العجم
فتمنع وقيل في تمتنع كل واحد منها وماذكرنا واتفق بقوله يجوز صرفه وفي امتناع جور نظر اذ قال
الجوهري جور اسم بلد يذكر ويونث اللهم الا ان يراد امتناعه على تقدير اعتبار تانيثها فان الظاهر
وان اذا الا ترتيب بين هذه المسئلة وسابقتها الا في الاختيار يسمى به اي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه
الزيادة وجوب تاثير الزيادة وليس له الا وجوب التاثير والمنبه عليه قال قدم مصروف وعقرب ممتنع
قال الرضي ولصحا شرط اخر تركها المصنف احدها ان يكون تانيثه في حال ما وبل لا يلزم كنانة رجال
فانه تانيثها بالجماعة وبصحة تاويله بالجمع ولا يلزم منه التزام ان اسم الحكل للقبيلة لانه لا يلزم ذلك تاويله
بالقبيلة وبصحة تاويله بالحي كسلاني لانه يلزم ذلك في ماء وجب العرب حيث التزم العرب هذا الاعتبار
فيه واما مالم يوجب منع صرفه فينبغي ان يكون مما جاء فيه المذكر قبل النقل كرباب اسم امراة وان التانيث
فاستعرف حاله من بيان ثالثها وثانيها ان لا يكون من جملة المونث منقولا مذكرا قبل النقل كرباب
اسم امراة حيث كان قبل هذه التسمية اسما للسحاب وكان مذكرا وثالثها ان لا يكون الاستعمال له
مذكرا اعلمت فان ما يجوز فيه التذكير والتانيث سواء يستوي فيه الصرف ومنعه وما غلب استعماله
مونثا يترجح فيه المنع وما غلب استعماله مذكرا يتعين فيه الصرف ولا يبعد ان يقال لم يترك المصنف شرطا
لان الحكم لا يغفل الا المذكر بان وبي فالمذكر المسمى بالجمع لم يسم بمونث معنوي والمسمى بالمونث الذي
في الاصل مذكر لم يسم بالمونث لانه لا يعتبر نقله عن المونث بل عن اصله الذي هو المذكر لانه الا
وما باعتباره اصل وما غلب استعماله مذكرا يعتبر تسميته بالمذكر لا بالمونث واعلم ان اسماء
القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه
ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فيعدم الانصراف لاعتبارها اسم القبيلة او القرية او

او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحي او المكان قال الرضي ما جعل السبقي لهم اياه يجوز فيه
الامران وطف منقولا لا لبس الصرف لانه الاصل الا ان يثبت ان تميز المنصرف اكثر فالتانيث
ما بين الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب وذلك انهم يعرفون علما لا يعرف انه علم مذكر او مونث
خلافا للفراء فانه يمنع صرفه نسبة العجمة كونه منقولا الى كلام العرب والعجم المعرفة يكون مع التعريف
والمعرف والمراد من شرطها ان يكون علمية لم ينقل شرطها العلمية كما هو دابه فيكون المنع شرطها علمية
المعرف لانه قصد جعل المعرفة نفس العلمية بظاهر صحة قوله فيما بعد وما فيه علمية مؤثرة ولا يرد ان المؤثر
التعريف والعلمية شرطه لا لانه لو قال كذلك لكان المعنى شرطها علمية التعريف وفساده بين اذ فيه
فمن قال قوله وما فيه علمية مؤثرة مع ان العلمية شرط والسبب هو التعريف مجازا وجرى على مذهب
من جعل السبب نفس العلمية فله مجاز غير مستقيم وان جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى انه
المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير وتعريف الموصول والاشارة لم يؤثر الا ان المحل غير قابل وتعريف اللام
والاضافة لم يؤثر لوجود المانع وهو قوة الاسمية لوجودهما في الاسم ولكن ان يريد بالعلمية المنسوبة
الى العلم بان يكون قائمة بالعلم او بالشبه بالعلم كما قال ابو علي في منع صرف الفاظ التوكيد ان من
احد السببين فيها شبه العلمية وهو التعريف بحسب الوضع لا بالاداة نعم لا يصح اشتراط العلمية عند
من جعل السبب فيها تعريف الاضافة على ما مر وعند من جعلها المعدولة عن الاضافة غير مقدرة
اما بالتعريف الموصولي او بتقدير الاضافة ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف
اما ان يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اي ذاته واما ان يستلزم المنافات بحكم منع الصرف كتعريف
اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يدور على قصد المتكلم فمن قال تعريف
الموصول والاشارة يستلزم البناء واللام والاضافة منافيان بحكم منع الصرف فبقيت فتعين انه
مقلة مع نداء العطاء على شادة العجمة مع كون اللفظ الاعجمي موضوعا لغير وضع العرب وطريق معرفة
ما نقل الى اللغة العربية في العجمة ان النقل وحكم اهل اللغة به اما بالاجماع فيكون ظنية او ان
من قال انت معرفة معرفتها الاجماع لا يظهر لكلامه وجه وبلغة لا معنى لتمييز المنصرف عن غيره بما
المذكور من ضبط الاوزان العجمية التي لا طريق الى معرفتها الا السماع شرطها ان يكون علمية في العجمية
ضرورة بكونها منسوبة الى العلم في اللغة العجمية واعترض عليه بان اشتراط العلمية لفظ العجم عن التعريف

فيه لا يجعل من جنس كلام العرب فيضعف عجمته ويكفي في الحفظ ان يكون نقله يجعل علما بان لا
يستعمل في كلام العرب غير علم كقالون كان في الاصل روميا بمعنى الجيد جعله نافع اسما لراوي
قراءته والستعمل غير منصرف هذا ونقول يكفي للحفظ ان يجعل علما قبل التعريب ولا يلزم ان
يكون نقله بجعله علما وكون قالون منقولا الى لغة العرب بجعله علما لجواز ان يكون تسمية
نافع اياه تسمية له باسم عجمي ويكون الاستعمال بعد التسمية في اللغة العجمية واجيب المراد
بالعلمية في اللغة العجمية اعم من العلمية فيها حقيقة ومن العلمية فيها حكما ومثل قالون في حكم
العلم في العجم لامتناع التصرف هذا ويرد على ما فرده ايضا انه لو كان العجمي فيه وزن فعل علما
في العجم ثم نكر يكون فيه علمية في اللغة العجمية فيجب ان يكون غير منصرف لوزن الفعل والعجمة
حيث وجد شرط العجمة وهو كونها علمية في العجمية فلهذا يقول علمية مرفوعة فاعل ليكون وهو
تام وقوله في العجمية بمعنى وقت العجمية على ان العجمية مصدر وهو صفة علمية فالمعنى العجمة شرطها
ان يوجد علمية ثابتة في وقت العجمية فلا يرد قالون ونحوه لانه وجد فيها علمية ثابتة في وقت
العجمية لان وقت عجمية اللفظ ان يكون على طرائق العجمية ولم يجعل من جنس الكلام العرب بتصرف فيه
فاندفع الاعتراض والوارد بي فهما يعني انه لو يسمى بالعجمي العلم في اللغة العجمية شخص في لغة العرب
يلزم ان يتصرف لانه ليس له علمية ثابتة في العجمية الا ان يقال هذا انما يجيء لو اريد بقوله في
العجمية في اللغة العجمية ولكن حملناه على وقت العجمية والتسمية السابقة ايضا في وقت العجمية اذ
وقت العجمية كون العجمي على طرائق العجمة من غير ان يتصرف فيه ما يجعله من جنس كلام العرب وما
هو علم في اللغة العجمية ممنوع من التصرف بعد النقل فان قلت لم يمنعون الاعجمي عن التصرف
فيه بالعلمية وهم يتصرفون في الاعلام العجمية فيقولون في جبرائيل جبريل وجبرائل وفي ارسطاطاليس
ارسطو وارسطاليس لما انه ورد على غير اوزانهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم
ملائمتها لما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي فالعب به ما شئت قلت مع جرأتهم على
الاعجمي ونفرتهم منه لا يجترئون فيه الا بما يجعله من جنس كلامهم والعلم في كلامهم ممنوع من الكلام
والاضافة بما ينافيه يمتنعون عن التعرف فيه اللام والاضافة فيمتنعون تابعا فيهما من التنوين
رعاية لنقل العجمة ويمتنعون فيما يمتنعون عنه مع الامتناع من التنوين من الكسر هكذا ينبغي ان يحقق

تحقق منع العلمية من التصرف فيه ان اطلقوا الكلام فيه ٥ تحرك الاوسط قدمه على الزيادة على الثلثة على
ان السكون في الثابت واستفاد ما دعا الى تقديم الزيادة في الثابت اذ تحرك الاوسط ليس
ثابتا فيها في العجمة ووجود ما يدعو الى تقديم تحرك الاوسط لانه رد على النحويين حيث لم يجعلاه مانعا في
منع الصرف وجعل لك كعهد اسما لاب نوح على السلام منصرفا ورد على الزمخشري حيث لم يجعل شاهين تحرك
الاوسط ولا زيادة على الثلثة شرطا وجعل نوحا مما يجوز منع صرفه بخلاف الزيادة فانه ليس فيها الا
الرد على الزمخشري او زيادة على الثلثة نوح منصرف لا يجاب العرف لي توهم الزمخشري صرح بفتح
الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم
العدم على الوجود والواحد على الاثنين الا ان فيه ردا على المخالف لي قيل ان في شتر ايضا ردا على
المخالف بل المخالف الاقوى وشتر اسم حصين بديار بكر وهو الوزن على العلة الا الكم بانه ان تحرك
الاوسط قال الرضي ليس بعذر لاحتمال اعتبار تانيث البقعة نحو لانث منع المعرفة والعجمة مذكرا او
ارجاع ضمير المذكر اليه بتت اعتبار العجمة فيه ويمكن ان يدفع المنع بان تانيث اسماء البقاع يدور على
اعتبار الموضع فان جعله اسما باعتبار البقعة مثلا فمؤنث وان جعله اسما باعتبار المكان فمذكر
العجمي او عن اعتبار التانيث وابراهيم ممتنع يجمع لغاته من ابرهيم وابرهام فان ان جميع اسماء الانبياء
عليهم السلام لا يتصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا العربية ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل
هود كنوح حيث قرء بسببه معه ونوح لتقدمه على اسمعيل وانه لا عرب قبله هذا وفيه ان شيئا
وعزيرا منصرفان ايضا الجمع فانكون اسما للجمع المصدر يكون بمعنى افراد الالفاظ والمراد هنا الاول
وفي قوله شرطه صيغة منتهى الجموع بالمعنى الثاني لان الصيغة انما هي للفظ لا للمعنى المصدر ولكن ا
قوله لان منقول عن الجمع وستعرف معناه من تعريف الجموع والمراد بمنتهى الجموع جمع مفرده جمع كاكا
لب فانه جمع اكلب جمع كلب والمراد بالجموع ما فوق الواحد ذلك ان يجعله منتهى الجمع الجموع
في الرتبة لان له امتيازا عن الاحاد حيث لا نظير له فيها ليس اخيرة فالجموع يجوز على الاكثر
ولم يقل شرط منتهى الجموع لان مساجد ليس منتهى الجموع انما هو على صيغة وانما يسمى منتهى الجموع
لان الجمع اذا جمع عليه لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى فالمراد بالجموع جموع التكسير والا فيجمع
جمع السلامة نحو صواحبات يوسف وامانيين لكن موقوف على السماع بغيرها معنى جمع

تاء التأنيث المتحرك فانه قد يعبر عنه بالتاء لان اصله التاء كما في حالة الوصل عند البصريين ولانه يصير تاء في الاصل عند الكوفيين وقد يعبر عنه بالهاء لانه يصير هاء في الوقف عند البصريين واصله الهاء عند الكوفيين وقد نبه على التعبيرين بقوله التأنيث بالتاء وقوله بغير هاء وذلك الهاء لا يدخل من الجموع الا على ما هو على هذه الصيغة ومفرده اعجمي ويسمى امارة العجمة كما في جوارنة جمع جورب ولا يلزم مجوز جوارب او مفرده منسوب كما في اشاعثة جمع الاشعثي فهو تاء عوض من ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها فلا يقال اشاعث واما قال هنا بغير هاء وفي وزنا الفعل فانه انما لا بغير هاء ومنصرف لكونه قابلا لها والمقدرة على صيغة منتهى الجموع بقوله كمساجد ومصابيح تمثيلا لها او لجمع له هذه والمراد به بمثلها ليس ما يوازنها بعربية قوله قضاجر فانه قضا للواو اوه ما يوازنها بالوزن العروضي ضعيف لان المتعارف عندهم الوزن التصريفي والا فشيء كجعفر فلا لحقه بالفعل بل المراد بمثلها ما يكون اوله مفتوحا وثالثه الفا بعدها حرفان متحركان او ثلثة ساكنة الوسط كذا في شرح الرضي واورد كلالات ويدفع بان المراد تكسيرا كذلك واورد محاريب وفيه انه غير منصرف للجمع فلا ورود ولما كان الهاء غير صريح في التاء بنات قال واما فرازنة فمنصرف تغليبا للهاء وتنبيها على انها ليست بهاء مثل فوارد والا فلا وجه لذكر الفرازنة دون رجال وبه يتذكر بمنصرف على ان المراد بفرازنة نحوها وفرازنة اريد بها العجمة فيجب ثبوتها اما اذا حصر بتفسيرها كما هو المختف في احصار الالفاظ فظاهرة واما اذا قيل بانها موضوعة لانقسها واحصارها باللوضع فلان الموضوع للمنون يجب ان يكون كلمة كما يقال في مقارنة مفاعلة مع ان مفاعلة غير منصرفة لكونها علم الوزن ومع ان دلالة هذا المراد من قال تنوين فرازنة للتنكير وههنا اشكال قوي توهم الكثير من العقلاء ان الذين في هذه الكتب ان صدوره من اهل الخطاب من العجاب وهو انه فات المصنف شرطا ان يكون بغير ياء النسبة ليعلم ان مدائني منصرف ووجه توهمه انه من المحب انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بخلاف فرازنة فلا حاجة الى ما يخرجه عن حكم الجمع كما في فرازنة ونحن نقول الاعراب الجاري على المؤنث بالتاء ما سبقه معروض التاء والاعراب الجاري على المنسوب ما سبقه المنسوب اليه يجري على التاء والياء لجعلهما بمنزلة

بمنزلة الجزء في الاخير بناء على الشدة الامتزاج ولا شك ان مدائني جمع في الاصل وغير منصرف فلولا ان جمعه ضعيف بياء النسبة وخرجت عن التأثير لكان غير منصرف فهو في هذا فرازنة فظهر ان الاشكال فوق التعجب روى والامر ما تمسك في دفعه البعض بحيث ان المراد بالهاء الهاء حقيقة او حكما وياء النسبة في حكمها في انها يكون للفرق بين الجنس والواحد كما يقال تمر وتمرة يقال رومي وروم وهذا وجه ضعف الجمع في ان المدائني مما قيل انه يبقى على وزن المفرد فان فرازنة لكراهيته وطوالته يقال هذا الاشكال في مصابيح اذا الحقه الياء لانا نقول بين ياء الجمع وتاء التأنيث معاقبة فلا يقال زنادقة وفرازنة بل فرزانة او فرازين ولهذا يقال التاء في زنادقة وفرازنة عوض التاء فتقدير النظم لا يجري في ياء النسبة فالاوجه ان يقال ان ياء النسبة كتاء التأنيث شائعة في المفرد فيوجب طوفيها ضعف الجمعية ولي ذهب البعض الى ان سبب منع الصرف وزن منتهى الجموع لا بعروض الكسرة كالرامي ولا ياء النسبة لجواز ظلاقي عماري حيث كان ياء النسبة في المفرد ولم يعرض في الجمع ولا الالف المعوضة من احدى ياء النسبة تحقيقا كما في يمان او تقديرا كما في تهام فانه حذف في النسبة الى تهامة احدى الياءين بتقدير ان الالف تهام عوض والمنسوب اليه تهم بما في تسهيل ابن مالك جعل العلة السببية الجمع وكان منع صرف حضاجر وسراويل منافيا لما ذكره ومؤيدا لما ذهب اليه البعض احتاج الى توجيههما فقال وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع اي عن معنى الجمع لان الجمع هو المنقول لا المنقول عنه ولم يرد ان السبب كونه منقولا عنه بل اراد ان السبب الجمعية الاصلية الا انه تسامح ووضع النقل عن معنى الجمع موضعها لان دليل عليها وهذا التقرير بديع واما تقرير آخر في حواشي الفوائد الضيائية والمشهور انه جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الوزن انما يمنع عن الصرف للجمعية وهي منتفية في حضاجر وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السؤال لا يثبت لما سبق ثم يتجه على التعريف غير المنصرف ان حضاجر غير منصرف ولا يصدق عليه التعريف وعلى جعل عدم الكسرة والتنوين من احكام المنصرف مع انه يوجد في حضاجر وهو ليس غير منصرف لعدم صدق التعريف عليه فلو جعل السؤال المقدر احدهما لم يبعد ولا يتجه عليه لانه اخراج اراده عن محله ويندفع بان

فلم يجب الجمع فلعله آخر وقوله علما حال من فاعل غير منصرف قدم مع ان معمول المضاف اليه
لا يتقدم المضاف لان معمول ما اضيف اليه غير متقدم عليه لانه منزل منزلة لا فغير منصرف
في تأويل لا ينصرف وقوله علما للضبع مدخل في تعيين الموضوع لدفع لو قيل علما بنفع لم
يحسن وفي قوله غير منصرف رد على سعيد بن الاخفش لانه يجعل الجمع العلم منصرفا والاستعما
ل يخالفه وفي قوله لانه منقول عن الجمع رد على ابي علي حيث جعل منع صرفه للعلمية وشبه
شبه العجمة في انه لا نظير له في الآحاد كما ان العجمة ليس له نظير في العربي وعلى الجرومي حيث
يجعله غير منصرف للعلمية وعدم النظير في الآحاد ويجعل عدم النظير سببا ولم يجعل احد حضاجر غير
منصرف للعلمية والتأنيث مع انه اسم للضبع انثى الثعبان على وزن الغلمان لان اختصاص الضبع
بالانثى وان صرح به الرضي غير مسلم لان الصحاح والقاموس جعلا الضبع اعم من المذكر والانثى و
ان كان وهم الاختصاص بهم فالوهي مونث وامرادهم انه مونث سماعي لا نقول فيكون حضاجر ايضا
كذلك لكونه بمعناه لانا نقول لا يلزم من كون احد المترادفين مونثا سماعيا كون الاخر كذلك
ولان مساجد علم المذكر ايضا غير منصرف فعلم انه لا تأثير للتأنيث في حضاجر بل لا بد ان يكون
هناك امر مشترك بين حضاجر ومساجد فان قلت كيف يعتبر الجمع الزائل بالعلمية حال العلمية ولا
يعتبر الوصف الزائل بها حال العلمية ولا يعتبر الوصف الزائل اي وجودها قلت لانه بالعلمية يخرج
عن الوصف دون الجمع بل الامر بالعكس في منع صرف حضاجر على العجمة دلالة على منع صرفه حال التنكير
فانه صرفه وسراويل اذا لم يعرف وهو الاكثر اي الاستعمال الاكثر لا بمذهب الاكثر اذ لم ينكر
احد عدم انصرافه وانما اثبت انصرافه عند بعض العرب ابو الحسن الاخفش فمن جوز هذا
لتقدير فقد قبحه يعني سراويل اذا لم يعرف ولم يمكن رده بعدم الفصاحة اذ هو استعمله
الاكثر الفصحاء فقد اشكل منع صرفه فقد قيل قائله سيبويه انه اعجمي فلا سبب فيه ان العجمة ليس سببا
بدون العلمية لكن جار غير منصرف بلا سبب لانه حمل على موازنه اذ موازنه في كلام العرب
غير منصرف باسره كذا نقله الرضي عن سيبويه ونظيره ما قال الكسائي في اشياء انه افعل
جار غير منصرف بلا سبب فمن قال قوله سيبويه يقتضي زيادة سبب في الاسباب وهو
الحمل على الموازن اوفيه عدم معرفة قوله كن اجاب ان سراويل جمع حكما وتحقيق مذهبه انه

انه جعل الجمع اعم من الجمع حقيقة او حكما وقيل عربي يحتاج في منع صرفه الى تقدير الجمعية كما يحتاج في منع صرف
عمر الى تقدير العدل القائل بها المبرد وبونده جمع سروال بمعنى قطعة من الثوب وكون سراويل فعلا
فهو جمع سروالة نقيرا في القاموس جمع سروالة او سروال او سرويل ولم يجئ فعويل غير هذا
في كلامهم ولا يخفى انه اظهر في انه مخفف جمعية مفرداته وما يقال يرد كونه جمعا ان الجمع لا يصير اسما لو
احد فيسمى نحو ما يجيء للاشخاص يرده حضاجر ثم لو قيل يجيء اسم جنس وانما يكون على نحو ولا يخفى
ان تقديم مذهب سيبويه وتخصيصه قوله بطرف التخفيف يدل على ترجيحه وبناء تعريف غير المنصرف
على مذهب المبرد يدل على ترجيحه الا ان يقال نبه على قوة قول سيبويه واختار في تعريف غير
المنصرف قول المبرد لانه اقرب الى الضبط ويروج قول المبرد ان تقدير السبب متفق فيما بينهم دون
منع الصرف بلا سبب وقد سألني الولد الاعز اسمعيل في صباه حين قرأ على هذا الدرس في بلدة
هراة بجمع الفضلاء المعتد انه لم لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربيا حتى احتيج الى تقدير الجمعية فاستحسنه
كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجبته بان العجمي غريب في كلامهم العرب والغريب يتبع الوطن
الحارس بخلاف المتوطن العارف بحال الآخر فانه اذا عرضه حالة السبب بخلوعه لا يلتفت
ونقول ليس معنى موجب هذا العارض فاستحسن كل المستحسن سواه واذا عرف فلا اشكال
ولا حاجة الى شيء من التوجيهين هذا مقتضى السوق كما لا يخفى على اهل الذوق فينبغي عليه انه
كما يجزم بمنع صرفه فاعلاه منهم في منع صرفه فيجزم بكون سراويل مفردا ما اجمعوا عليه من
ان هذا الجمع لا نظير له في الآحاد فلا حاجة الى احد الشيئين ماسه صرف او لم يعرف ومن
نظائر سراويل عباديد وعباشيد وشماطيط بمعنى القطع المتفرقة فانها مفردات عند الكل ولذا
يقال عباديد وعباشيد وكانه خص المعترض سراويل لاختلاف القوم في توجيهه وبه يظهر ان تقدير
الجمع اقوى ونحو جوار قال الرضي ان المنقوص من هذا الجمع ويرد عليه المنقوص على وزن معايج
فان ياء مشددة تحتمل الحركات ثمانية فقال غيره ان المنقوص على وزن فواعل ويرد عليه
انه يخرج عن الحكم نحو الثعالي والصفادي لانه ليس بمنقوص لانها في الاصل الثعالب والصفادع
فالاولى ما قيل المراد ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما ياء لكن يتجه عليه ان هذا يتم لو لم
يكن منها ما يكون ... مدعي وفيه خفاء فالاولى ان المراد ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما ياء

لكن يتجه عليه ان هذا يتم لو لم يكن منه ما يكون باؤه مدعى او فيه خفاء فالاولى ان المراد
ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما باء بعد الكسر رفعا وجرا ان في الرفع والجر وجه الشبه قدم على حال
المفرد الخ حرف الشبه واللاف ذاك يعني نحو جوار مثل قاض في رفعه وجره بغير نحو وجره
نحو وفان لتعلها على الياء وباء محذوف لالتقاء الساكنين لوجود التنوين اما نقل الرفع فقط
واما نقل الجر فلانه بالكسرة او لان فتحة لما كانت بمنزلة الكسرة حوملت معاملتها ولا عليك ان
تستعد من قوله كقاض الانصراف ايضا لانه العد من التكلف وان كان الجمهور على عدم الا
نصراف كيف ومن يجعله غير منصرف لا بد له ان يجعل التنوين تنوين عوض عن الياء او عن
حركته ولا نظير له وان يعتبر الاسم اولا مع الجر وتنوين الصرف لان الاعلال مقدم على منع
الصرف لان سبب الثقل المحسوس بخلاف منع الصرف لان سببه الفرعية المعقول ثم بعد الاعلال
سقط تنوين الصرف وباقي بحذف التنوين او يجعل فتحة بمنزلة الكسرة وحذف الياء من غير
التقاء الساكنين للثقل المعنوي في غير المنصرف ثم يأتي بتنوين العوض والمراد نحو جوار
مما سواء كان علما او غير علم عند الجمهور وعلى مذهب يونس متى يكون غير علم فانه على علم ما
بنحفة قياس غير المنصرف وهذا الحكم لا يخص الجمع المذكور بل يعم كل غير منصرف في آخره ياء قبلها كسرة
كاعيلي في مصغر اعلى ويرمي علما وقاض علما لمؤنث ولا يرج الكل في نحو جوار مساغ وعموم الغا
كقاض على بعد العبارة عنه وح فاقض علما لمؤنث من جملة المشبه لا المشبه به وبعض العرب
يجعله على القياس ولم يلتفت اليه المصنف لانها لغة ردية ولا ينافي رد اتيان الفرزدق ولو ان
عبد الله مولى مواليا لانه يحتمل ان يكون مقصده هو عبد الله بانك من اهل لغة ردية لا يعلم الخطاب
بلغة فصيحة والمراد عبد الله بن اسحق النحوي والمولى الحليف للقوم لا يكون الا ذليلا بنفسهم مهم
لتنسيرهم وعبد الله ايضا كان مولى لبني الحضرم وهم موالي بني عبد شمس ومما يتقضى منه العجب
ما قيل انه يحتمل ان يكون به مواليا من المضاف الى ياء المتكلم ويكون الالف للاشباع وفيه
مزيد مجهول لجوازه عقل عن قصد الشاعر بل لانه لم تنبه انه لا وجه لحذف ياء المتكلم ثم يب
نشه مواليا وح التركيب يريد ما يقابل الافراد حقيقة او حكما فلا تركيب في النجم والعنق
وضاربه فانهما بمنزلة كلمة واحدة وفي حكمها ومن قال المراد جعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة

مسائر جزئيه حرف بردحلبه ضاربه قايله بالتركيب الامتزاج فانه يمنع عن الصرف مع جزئيه
الحرف والمراد تركيب في الاسم المعرب فيخرج سيبويه وخمسة عشر وان زيدا قائم يجب ان
الاسم المعرب في هذه التركيب بان لا يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا ولا مبنيا لكن يرد
انه لا حاجة الى قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد ولا يخفى انه لو قال بشرط العلمية والامتزاج
لكفي ويكون واضح شرط العلمية ليصير لازما بعيدا عن الانفكاك وان لا يكون باضافة
ولا اسناد في الاصل او في الحال فيخرج التركيب التوضيحي لانه في الاصل اسنادي لكن لا
حاجة ح الى نفي الاضافة وانما اشترط عدم الاضافة لانه لا يلائم منع الصرف وعدم الاسناد
لانه يلزمه بناء المركب كما هو المشهور ولانه ليس بمعرب ولا مبني عند المصنف على ما نقل عنه الرضي
في المبنيات ونحن نقول لان التركيب الاضافي والاسنادي كان بعد العلمية على ما هو عليه
قبل العلمية فكانهما لم يلزما وعلى صحة الانفكاك كان لهما مثل بعلبك علم بلد بالشام والبعل الزوج
واسم صنم والبك دق العنق وسمي بكة لانها تدق اعناق الجبابرة الالف والنون المسميان بالزايد
تين لكونهما مزيدتين وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد لا حاجة اليه ويسميان مضارعتين
ايضا لانهما يشبهان الفي التانيث في كونهما مزيدتين معا كذلك قالوا وهذا بناء في قولهم ان
الممدودة في الاصل مقصورة زيد قبلها الف فانقلبت همزة وقيل ذا امتناع دخول تاء
التانيث عليه وهذا يقتضي ان لا يدخل في الالف والنون المضارعتين ما لم يجد الشرط منع
الصرف وتاثيره للمضارعة عند البصريين بدليل عدم التاثير بدون امتناع دخول التاء وبدون
امتناع دخول التاء العدم المضارعة ولكونهما زائدتين عند الكوفيين لان الزائد فرع ما زيد عليه والشرط
امتناع دخول التاء ليحفظ فرعيته من شائبة الاصالة اذ بعد دخول التاء يصير اصلا ومزيدا عليه
للتاء فلا تخفى فرعيته وفيه انه لا ينافي الحفظ بامتناع دخول التاء لفوات هذا المحقق بالالف
علامة التثنية والجمع المراد بالالف والنون اعم من الالف والنون في الاصل او في الحال حيث حقق
الاخفش ان اصيلال على غير منصرف لان اللام فيه بدل عن النون وهو تصغير اصلان كغفران
جمع اصيل على غير منصرف وقيل لمعنى ما بعد الى الغروب وفيه نظر لانه يلزم ان يكون عربي في تصغيران غير منصرف لان
فيه ما هو الف ونون في الاصل مع العلم مرحوا بانصراف الالف ان كان اثنى العشر من الاسناد الكون

المعنى لا لمجرد كما يأتي و وحده فى مقام اضافة الشرط لانه سبب واحد فى اسم لا فى صفة فشرط العلمية ولا
يخفى ان هذا الشرط متحقق فى سعلانة علما مع انه لا يعد فيه الالف والنون مؤثرا وفى بهرانى وحبانى
ورقبانى اطلاع الحنى منصرفات فلا بد من اشتراط ان يكون بغيرها
وباء النسبة كعمران وعثمان وغطفان او صفة عطف على اسم وقوله فانتفاء فعلانة على العلمية فهو
من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين والمجرور متقدم والاولى وصفة لان الشرط يعنى
مناط التردد فلا يحسن معه حرف الترديد والاولى ايضا ترك الفاء لئلا يوهم انه عطف فيه الجزاء على
الجزاء بتقدير فشرطه انتفاء فعلانة وشرط ابن مالك واللباب ان يكون على وزن فعلان بفتح
الفاء واستدل عليه بانصراف فرسان وشيحان وملامان وعلكان والاستدلال بالاولين
نام دون الاخرين فانهما مختصان بالنداء فمن اين تبين انصرافهما ولك ان تقول اشتراط وجود
فعلى بفتح الفاء وانتفاء فعلانة كذلك يعيد ان اشتراط فعلانهما لا يتصور ان يوجد والمراد بانتفاء
فعلانة ان لا يكون قابلا للتاء الا ان يكون بغير تاء وذلك يتصور بوجهين احدهما ان لا يكون
له مؤنث اصلا بان لا يتصور قيام ما يشتق منه الصفة بالمؤنث واما بان خصص فى الاستعمال
بذات تنزه عن التانيث فالاولى كلحيان والثانى كالرحمن فانه حفظ عن الاستعمال فى غير
الله حتى الشرك فى خصيصه به نقل جميع اهل اللغة من اهل الكفر والايمان وثانيهما ان يكون له مؤنثة
فعلى فانه لا يجتمع معه فعلانة وقيل وجود فعلى فانه يجب ان يكون وصفة بحيث يمنع عن ادخال
التاء وذلك لا يكون الا لجعل الصفة مخصوصة بالمذكر حتى لو فرض له مؤنث لم يطلق عليها ولا
يكون ذلك الا بوضع صيغة اخرى للمؤنث واما فى المختص استعمالا او لاقتصار المعنى فما لا يعلم وتحقق
فيه وبالشك لا يحكم بمنع الصرف وقد يقال بزوال الشك يكون منع صرف الالف والنون فى
الصفة اغلب والالحاق بالاغلب ارجح ويدفع بانه معارضه ان الاصل الصرف ولا يعدل
عن الاصل مع عدم تحقق السبب فان قلت ما بالهم وقد تعدوا على الاختلاف والجدال ومنعه ويد
شاهده الاستعمال فكان الواجب عليهم ان يقتفوا استعمال رحمن ولحيان قلت كانهم لم
يطلعوا على حالهما بان لم يجيء واشباههما فى الاستعمال الفصيح غير مضاف او معرف باللام
او منادى ولم يعثروا على تركيب لما فيه مستحقان للتنوين حتى يتبادر لهم الحكم بامر لا اعتراف او عدمه

عدمه فالحقوا امرهم فى القياس ومن ثم اختلف فى رحمن دون سكران وندمان يعنى ان النزاع
معنوى وليس لك ان تجمع الفريقين بان المراد بانتفاء فعلانة انتفاء بمقتضى الوضع دون الاستعمال
وانتفاء المنع وذلك يوجب وجود فعلى فمن جعل انتفاء فعلانة اشارة الى وجه المشابهة بالتانيث
ومن قال وجود فعلى اوضح رابت معرفة انتفاء فعلانة اذ لو لم يكن النزاع معنويا لم يكن لثمرة
الاختلاف فى الشرط لا يوجب عندهم الاختلاف فى سكران وندمان ويندفع بان الاختلاف
على الوجه المخصوص توجيه حتى انه يمكن ان يقع الاختلاف على وجه ينعكس فيه الاختلاف فى
رحمن دون سكران فافهم وذهب قليل من النحاة ان الالف والنون كافى واثبات
قائم مقام السببين لكن بشرط العلمية فى الاسم واحد الامرين فى الصفة ولا يخفى ان هذا الاختلاف
لا ثمرة والقائل به لا يضر وزن الفعل هو فى هذا المبحث لعارف لوزن يكون للفعل سواء
تساوت نسبته الى الاسم او ترجحت نسبته الى الفعل يرشدك اليه يونس يقول كتف وعضد
وفرس اعلاما غير منصرفات لوزن الفعل وعيسى يقول ضرب علما غير منصرف ولوزن الفعل وان
كان يستوى فيه لكون الكلمة منقولة من الفعل الى الاسم وجمهور النحاة يقولون لا تاثير لوزن
الفعل بهذا المعنى مطلقا او وزن الفعل على الوزن المشترك كما فى الرضى ان وزن الفعل
عند النحاة ما يختص به او يغلب فيه اذ لو اشتراك بين الاسم والفعل على السوية او تغلب
فى الاسم لا يصح ان يضاف الى الفعل ويقال له وزن الفعل وعند المصنف يقال له وزن الفعل
ايضا بان يكون فى اوله زيادة كزيادته لانه يحصل له بهذا مزيد اختصاص بالفعل لا يتم وما
فى بعض الحواشى ان اشتراط وزن الفعل بما ذكره المصنف من الشرطين فى الثانية لا فائدة له
اذ لا يكون وزن الفعل به ولهى لا يتجه اذ يكون وزن الفعل بكونه اغلب فى الفعل اتفاقا
وهو لا يؤثر عند المصنف لانه زعم ان فاعل كضارب اغلب فى الافعال مع انصراف جاتم وهذا
عدل عن قول النحاة او يكون فى الفعل اغلب الى قوله او يكون فى اوله زيادة كزيادته فيكون
فى اشتراط وزن الفعل بما ذكره اخراج نحو حاتم عن التاثير وفيما ذكرنا لك ما ينبهك على سهو من
قال بنصرف حرجات معلوما على مذهب يونس ولا يعرف فيه شرطا اى شرطا تاثيره ان
يختص بالفعل بالاضافة الى الاسم ينبغى ان لا يوجد فى كلام العرب فى الاسم اذ وجوده فى الاسم

بحث لا ينافي اختصاصها كلام النحوي فيه وان لا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل اليه اذ الوجود
فيه ح بطريق النقل والعارية وذلك لا ينافي الاختصاص كشمر فانه فعل بتضعيف العين من خفضا
نقص الفعل وهو منقول عن معنى اسرع في الشيء علم فرس الحجاج وضرب مجهولا اذا المعلوم ليس مختصا
بالفعل وقيل لانه لا يمنع من الصرف عند الجمهور ولا يلزم التعريب وآخرون شمر مع كونه مجردا لانه لما
ج الى فرض علمية بخلاف شمر لانه علم او يكون في اوله الا اول الفعل زيادة اي زيادة وصف
زيادة كزيادة الكاف زيادة الفعل وقيل في ان لا افعل منصرفا الا ويزاد فيه لحروف اتين اولا
فعل ثلاثيا الا ويزاد فيه كهمزة الوصل بخلاف همزة الوصل في الاسم فانه لا يقع انه لا اسم الا
ويزاد فيه ولانه لا مصدر الثلاثي المزيد الا ويزاد فيه فيقال في انه لا يزاد في الفعل الا يقع بخلاف
في الاسم فان الهمزة وان تزاد في افعل الصفة لم تغير بخلاف الامر فانه يزاد فيه لمعنى الامر والطلب
وفيه بحث ومما يجب التنبيه على ان مدار وزن الفعل على هذه الزيادة في كانت موجودة او
بدلها الذي لا يلزم الابدال به يمنع عن الصرف وان تغير الوزن والهدم فرق على غير منصرف
لعدم لزوم الابدال اذ اراق اكثر من هراق وارق من هرق وكذلك اصير غير قابل للتاء
حال عن مضاف اليه في اوله لانه يصح ان يقال للزائد في اوله انه زايد فيه ولك ان تعتبر في
بكونه في قوله يكون في اوله الخ ضمير راجع الى ما فيه وزن الفعل وتجعله حالا عنه والمراد بعدم قبول
التاء عدم قبوله قياسا لان القياس ان يكون التاء للمؤنث وان … فيه للمذكر ولذا وزن الفعل
اسود السماء الحية مع ان الانثى منها اسودة لان قياس الاسماء ان يكون مؤنثه بلفظ مغاير
لا بالتاء صرح به الرضي في بحث الجمع ومن قال المراد عدم قبول التاء قياسا بخلاف اربعة بالاعتبار
الذي منع من الصرف لاجله بخلافه اسود حية فقد اتى بالتقرير فوق ما يقتضيه المقام واعلم ان المنقض بحلا
الى معرفة اوزان الاسم في علم … عند الفعل الا ما في له معرفة مفوقة غير المعرف بالتعريف المذكور
بحاله فيقع في المنع كتعريف القوم وان الوزن المختص اذا تجه فان كان يوجب لما في قبل وزن
لانه … وان كان لا يوجب كما يقال في علم علم يكون العين فيلحق كذلك عند سيبويه
والمبرد هو انه ان تغير قبل العلمية لحق والا فلا وهي فلك ان تعرفه من مقامين ما فصلنا ذلك
ان المراد بوزن الفعل الخ من وزن الفعل في الحال او في الاصل لكن لا ثاني … وما لم … ما بينا

بجان المعنى لعطانك ولا نظن بعضها ابطانك فانه حل لك تنقيحه ظن له ذلك والله الموفق ومن ثمه
الى من اجل ان من جملة شروطها القسم الثاني عدم قبول التاء امتنع احمر لانه وجد فيه الشرط ووجو
جود الشرط النحوي يوجب وجود المشروط لان الشرط هناك ما من يغيب امارة لتحقق الحكم فلا يرد
ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط ولا يوجب وجوده وجوده وانصرف بحل وهو حبل الكلا
ل القوي على العمل والسير الجيد العدو لنا فيه كذلك وانما يصح الاستشهاد به لو كان التسمية بحاز
لما لاسود للحية اصالة وكان اصلية اذ لم يوجد بمعنى القوي على العمل والسير مطلقا وليس صيغة صفة
صيغة فلا يصح لجواز ان يكون انصرافه لانه ليس فيه الا وزن الفعل في القاموس …
اذ لا يقال … وما فيه علمية … جعفر … والسماء كذلك … مقيد
بقوله مؤثرة لاخراج ما اذا نكر الم يعرفا وانما قال ما فيه علمية مؤثرة ولم يقل تعريف مؤثر
مع ان المقصود من الاسباب هو التعريف لان تبيين عدم الاحتياج الا مع المشروط به ظاهر بتعيده
باسم العلمية ولمن له ذكاء متوقد نكتة اخرى بعدها اخرى وهو ان وصف التعريف بالمؤثر يتعلق
ظاهر الخصوص انواعها وتخصه بالعلمية بخلاف وصف العلمية بالمؤثرة فانه تخصيصها للعلمية وما
بهذا المقام نبذ من كلام قد سبق اذا نكر اي جعل في حكم النكرة بالاخراج من التعيين
الى الابهام بان يراد به وصف اشتهر به كان يراد بحاتم جواد وبما قيل او يراد به و
احد صاحبه بالقرينة اشتهر به او لم يشتهر لكن ان يقال اذ التجوز لا يتوقف على
الاشتهار الموضوع له باللازم بل يكفي العلاقة والقرينة وانما قوله نكر بالتنكير …
لان مدار التعريف والنكارة هو الوضع لا الاستعمال يرشدك اليه تعريف المعرفة والنكرة
هذه الكلمة منقوضة بافعل من علما فانه اذا جعل مع من علما ونكر … وصفه اتفاقا لان
كلمة من يحفظ افعل عن ان يزول وصفه فمن قال هذه الكلمة انما تتم على مذهب الاخفش اذ لا
يشهد على نفسه بان … فان قلت يخرج من هذه الكلمة مثل عمران على المذهب
بعلم ان فيه علمية مؤثرة لاحتمال ان يكون المؤثر الالف والنون والتاء … قلت بل العلم
ايضا من … الالزم الترجيح بلا مرجح لما تبين في ضمن بيان شرائط الاسباب من انها
الغير ظاهره لا علمية المؤثر فعلا افادة في تعدد لا لجامع بحال كونهما مؤثرة فلذا جعل …

العلمية ونحن لا نجعل الا ما هي شرط فيه مستثنى مفرغا مفعولا لقوله لا يجامع بل نجعله مما
يختار فيه البدل ونجعل مؤثرة بمعنى علة مؤثرة مفعوله ومستثنى منها لقوله ما هي شرط فيه وقوله الا
العدل ووزن الفعل مستثنى من مفهوم الكلام السابق اي لا يجامع شيء ما هي شرط فيه الا العدل
كما قيل اذ كل ما يجامع العلمية المؤثرة شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وان كنت ضابطا لما
سبق كان التبيين عندك بينا وتنبيك به هينا ولو قال لا يجامع شيء ما هي شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل الا ما هي شرط الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واظهر ولما لم يضبط اولا ان العدل لم تبين ان
العدل ووزن الفعل متضادان فلذا قال وهما متضادان ولم يقل والعلمية متضادان ليكون الحث
التبيين ووجه التضاد ان الفاعل بحكم الاستقراء لا يكون الا في فعال ومفعل وفعل وفعل كسر وفعل
كامس جمعه بني تميم وكذا افعال غير ذوات الدال على العين مونث تدخلهم وشيء منها ليس من اوزان
الفعل المؤثرة ومنع الرضي تضادهما وقال من اين له ان العدل لا يجامع وزن الفعل ومنع المتقدم
بانتسابه الى الاستقراء غير نعم تجب النقض الذي ذكره باحمد كاضرب فان القياس فيه ضم
الميم لانه من يعمت بالضم وباخر فذكرا اخر فانه كاخر جمعا بلا تفاوت فالقول بالعدل في الجمع دون
المفرد تحكم ومنع الاول بانه يجوز ان يكون تعمد بكسر العين في اصل اللغة ويكون الضم منه
ثم هجر بالكلية وليس شيء ان لو كفى مجرد الاحتمال في رد العدل لما ثبت في اخر جمعا لجواز
ان يكون استعمال افعل التفضيل بدون الاضافة واللام ومن في اصل اللغة الا انه هجروا التفضيل
بالاخر اقوى وقد سبق ما يتعلق به فلا يكون معها اي مع العلمية المؤثرة الا احدهما
مستثنى مفرغ من محذوف تقديره الكلام فلا يكون معها سبب لمنع الصرف الا احدهما والضمير
اضافي اختير بالاضافة الى كليهما ولا يخفى ان كليهما سبب لكل ما يدل معنى فلا يرد انه ان
اريد فلا يكون معها سبب الا احدهما يكذب وان اريد فلا يكون معها سبب منهما يلزم
الاستثناء المتصل فاعتصم بالحبل الاقوى فانه معارج الاذكياء ومنزلة الاقوياء فاذا
نكر ما فيه علمية مؤثرة وزال العلمية بقي بلا سبب ان كان معها غير واحد منهما اي لم يوجد
بوجود احدهما لانتفاء الشرط وهو بانتفاء الشرط او على سبب واحد ان كان معها
احدهما لانتفاء العلمية الموجودة معه وههنا بحث لعلهما يحتاج الى السلم بعد التسليم وان

وان كان مخالفة مع القوم العظيم احدهما ان في بيان المدعا اعلاما انه من تعليل الدعوى بمقدمات
بعيدة لما يجيئها المقدمات القريبة والواضح التعليل بالمقدمة القريبة ثم بيانها بالمقدمة
البعيدة كان يقال كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه على سبب واحد او بلا سبب لما
تبين الخ وثانيهما ان كلا من الاسباب التي شرط تاثيره ان لا ينفرد ويكون مع اخر منها الا ان
التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون الاسمي يتعين فيها ان يكون ذلك
الاخر العلمية بخلاف العدل ووزن الفعل فانه يكفي فيهما وجود سبب اخر ايا كان فلذا
التنكير فيهما بما استفيد من تعريف غير المنصرف بحيثه ذكر فيه ما فيه علمان فاذا زالت العلمية
ويوجد وزن الفعل والعدل بقي بلا سبب لانتفائه بانتفاء الشرط وهو وجود سبب اخر
والفرق بين انتفاء العلمية التي يمنع الاسم عن الصرف بها وبالتانيث وبين انتفاء
العلمية التي يمتنع عن الصرف بها وبوزن الفعل تحكم وههنا بحث اخر وهو انا لا نم انه اذا
نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لم لا يجوز ان يكون هناك سبب بعد زوال
العلمية قد اشار اليه بقوله وخالف به الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر لا انه اوهم
دره من مثل احمر كل ما فيه وصفية مع سبب اخر قبل العلمية لكن لا نم لان ما خفي فيه معنى
الوصفية كاجمع واخوانه وافعل التفضيل المجرد من التفضيلية ينصرف بعد التنكير اجماعا وافعل
التفضيل مع من لا ينصرف بعده اجماعا كما عرفت فلذا حمل على ما يكون وصفيته ظاهرة قبل العلمية وغير
ظاهرة بعد التنكير يخرج عنه الامور حينه وسلم بان الخلاف عن خلاف لوائح والمراد بالاخفش
ابو الحسن تلميذ سيبويه وهو اشهر الاخافش الثلث فلذا قيل لا يحسن نسبة الخلاف الى
سيبويه وتوجيهه ان المتعارف نسبة الخلاف الى المتبادر ان فاعل المخالفة من هو المبادر
وان كان مفعولها ايضا فاعل والجواب عنه بان الاخفش مرفوع فقط عن درجة الاعتبار ولا يخفى
عليك اذا نزلت الى قوله اعتبارا للصفة بعد التنكير بل الجواب ان القاعدة الى بعيد للاخفش
فيستحق ذلك نسبة الخلاف الى سيبويه وان الاخفش يجوز ان يكون اول من تكلم في
هذا الحكم مخالف سيبويه والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال في كتاب
الاوسط ان خلافه في احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف ولعل المصنف

لم يطلع عليه والا فلم يكن لحكم بالعلمية فان قلت كيف حكم سيبويه بان منع صرف احمر بعد التنكير لو
صفته الاصلية وبعد العلمية الاصلية اقرب فى بالاعتبار للسبب قلت لان الوصف الاصلى معتبر
دون العلمية الاصلية ولا يلزم باب حاتم اما من الالزام او من الملزوم والمراد بباب
حاتم العلم المنقول عن المعنى الوصفى وتقرير اللزوم او الالزام انه لو امتنع احمر للوصف الاصلى
ووزن الفعل لامتنع حاتم للوصف الاصلى والعلمية لانه لا تضاد بين الوصف الاصلى والعلمية
والحاتم الحاكم بالاصل جعل اسما لابن عبد الله بن سعد بن الحشرج الذى يضرب به المثل
فى الجود فان قلت مدار منع الصرف السماع والسماع فى منع احمر مساعد وحاتم باعتراف الخصم
فكيف يلزمه قلت النزاع معه ليس فى منع صرفه بل فى كونه واقعا على القياس والاقتضاء
الوصف الاصلى فالمانع فى صحة اعتبار الوصف الاصلى لما يلزم كلامه من صولة لا قصد
بقرينة قوله من اعتبار المتضادين فى حكم واحد والمراد باعتبار المتضادين ان يعتبرا متحققين
فى اسم فى اثر واحد فانه يستلزم جعلها بمنزلة المتحققين فيه معا لان الاثر يستدعى تحقق العلتين
معا فى الاسم وهو مستقيم بخلاف ما اذا اعتبرا فى حكمين فانه لا يلزم اعتبار تحققهما معا فى جميع
احوال على حواص بعتبر وصفيته ولا يعتبر تحقق اسميته وحين يجمع على احاوص يعتبر اسميته
فلا يعتبرهما متحققين معا وبهذا اندفع انه منقوض باعتبار الحركة والسكون المتضادين لا
الاخر فانه ليس اقتضاء المعنى متقابل متعاقبين وانه منقوض باعتبار الحركة والسكون لتعذر العالم
لانهما لم يعتبرا معا ومن العجائب ما اجاب بعض الحواشى ان الاعتبار ممنوع لا التحقق فانه لا
هو المتعلق بعد التحقق اذ ورد الفعل لامتناع التحقق فاذا الحقيقة كيف يرد وليس لك
ان تمنع ... م بالالزام منع صرف حاتم للعلمية والوصف الاصلى لانه قال الشاعر وحاتم الطائى
وهاب المائين لانه حذف التنوين فى القياس لكنه لضرورة الشعر لا لمنع الصرف كما فى
السماع او منع الصرف بالعلمية وحدها لا لضرورة كما يجيزه الكوفيون على ان الالزام يلزم
وجوب منع صرف حاتم وقد ... انه باب ما لا ينصرف لا يعقبه كما فى اخلص ان بعث
ولا يخفى انه احق بالتقديم لى من ان يعرف لعمومه بالللام والاضافة بتقدير حرف
الجر وانطباق مبحث التعريف كلامه يخبر ان يعمم مجرورا بالكسر قيده به لعدم حذف الكلام

بدونه اذ ليس الجر بسبب اللام والاضافة لحقيقة جر ولمقابل الجر بالكسر والاول هو الوجه لان الثانى
يوهم ان الكون بكسر ولذا لم يقل يكسر مع انه احضر وانما لم يقل ينصرف لانه خلافى فبين ما هو المذهب
والاعراض عن بيان الخلاف لانه خلاف لا يثمر ومن قال انه لا ينصرف لان غير المنصرف لا ينافى ... الاسم
يتجه عليه ان الى صحة اذا كانت منافية للسبب تنافى عدم الانصراف ودخول اللام ينافى بعض
الاعلام والاضافة كلاهما ومن قال انه ينصرف فمذهبه اوفق بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله
الكسر والتنوين ومن فصل وقال ان كان دخول اللام والاضافة منافيين للسبب ينصرف والا
فلا فهو احق واولى ما من بيدك المصنوعات وكلامك على خبر المسموعات يحتمل الملك
ان يجعل مذكورات من افادات المرفوعات المرفوعات معرف بقوله هو ما اشتمل
على علم الفاعلية ... تاجج المعرف مع انه خارج عن صناعة التعريف لكنها بقرينة المعرف عن
التعرض للغد ... فائدة بيان الغاية من توضيح المفرد المذكر والسكوت عن فروعه لتكلمه
ونحوه تنبيها على انه ليس امرا واجبا بل ما يقتضيه الاستحسان فلك ان تعدل عنه لنكتة
هى هنا التنبيه على ان علامة الفاعلية لا تختص بالفاعل بل تعم جميع انواع المرفوع وليصير
اختار فى التعريف علامة الفاعلية على الرفع الاحضر منه وهذا احسن مما اشتهر من ان المرفوع
خبر مبتدا محذوف اى هذه المرفوعات او مبتدا خبره كذلك لانه كثر نظائره وفيه ارتكاب
التكلف فى كثير ... ظاهره وتذكيره مع جعله مطابقا للخبر وقد رجحه المصنف الا يصلح على
بقية المرجع لان الخبر هو مناط الفائدة دون المرجع لكن ينبهك هنا على فائدة جليلة
نقول واياك ان تجعله صفة الفصل لانه تابع المبتدا دون الخبر فيكون لكن غفل وقال هو
ضمير الفصل وتذكيره لتذكير الخبر ومنهم من جعلها مذكورة على سبيل التعداد تنبيها على البحث بعد
ذلك عن المرفوع وكانه اخذه من الحروف المقطعة فى اوائل السور عند من جعلها معدودة للتنبيه على
ان القرآن مركب من هذه الحروف كالكلام من يقصد المعارضة والمراد بالاشتمال الاشتمال
على ... او اشتمال الظرف على ما فيه لتوهم الظرفية وجعله من قبيل اشتمال الكل على الجزء كما
فى الرضى غير مرضى اذ الكل لا ينفك عن الجزء والاسم ينفك عن اعرابه على انه لا يتوهم الجزئية
فى المعربات الاعرابية فانها توهمها فى حروف الاعراب ولا يرد هو الا فى جانب هؤلاء فانه

بحث المرفوعات

مرفوع محلا ايضا ولا يشتمل على المرفوع بل اطلاق المرفوع عليه لكونه في محل يكون الاسم فيه مرفوعا لانه
لا بأس بخروجه لان اطلاق المرفوع عليه على سبيل التجوز كما او صحه بجانبك بل لا بد من اخراجه عن تعريف
المرفوع وان ابيت فاجعل الاشتمال اعم من الاشتمال حقيقة او حكما واعده بانه ح لا يكون جعل
الفاعل قسم المرفوع مسامحة ولا يكون البحث عن الفاعل الذي هو المقصود المفصل على سبيل التعريب
منه اي المرفوعات الفاعل والتذكير لتأويل المرجع بما اشتمل على علم الفاعلية على عكس قول الاعرابي
في انه كتابي فاحتقرها فقيل له كيف انثت فقال اليس الكتاب الصحيفة وجعله اجمالا كما
يقتضي جعله على خلاف المتعارف لان العرف تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف
وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او ما يؤول به نحو ان مع الفعل مستقل في الاعراب بقرينة
ذكر التوابع بعد ذلك وهكذا في نظائره فاحفظه متذكرا اذ لا يعيده عوض فلا ينتقض تعريف شيء
منها اسند اي نسب سواء كانت تامة كما عرفت في تعريف الكلام اولا وللتنبيه عليه لم
يقتصر على ما اسند اليه شيء وقيده بقوله الفعل او شبهه اذ كثيرا اسناده اصلا قال الرضي
لم يقل او معناه ليدخل فاعل الظرف خبرا كان نحو زيد قدامك او فاعله نحو زيد قدامك غلامه لا
ن الرافع عنده عامل الظرف وهو لا يخرج عن الفعل وشبهه فقال في بحث الحال شبه الفعل ما
يعمل عمله وهو من تركيبه ومعناه ما يعمل عمله وليس من تركيبه ولا يخفى ان اكثر اسماء الافعال
معنى الفعل على هذا فلزم خروج فواعلها وقدم عليه قال العصام انه لدفع توهم دخول زيد في زيد
قام فيما سبق من التعريف لانه لما كان الضمير يتوهم اسناد قام الى زيد وان كان المسند في التحقيق
الجملة لا يقال لا حاجة الى هذا التكلف لان قام مسند الى زيد لانه مسند الى ضميره ولذا حكم علماء
المعاني بتأكيد الاسناد فيه لتكرره لان الجزء الثاني الجملة والحكم بتكرر الاسناد لان ما اول
اسناد الجملة اسناد الفعل وقيل اسند الى الضمير مسند الى المرجع حقيقة فزيد في المثال المذكور داخل
فيما اسند اليه الفعل فوجب اخراجه لكنه لا يبقى هذا القيد باخراج زيد في قائم زيد الا ان يراد وجوب
التقديم وبعد تجيء قائم زيد الا ان يراد وجوب تقديم نوعه وهذا واه جدا لان المراد ما اسند
اليه الفعل بحسب النوع الا فقط كما عرفت وليس زيد في المثال المذكور كذلك ولا يصح تعريف
الفاعل بوجوب تقديم نوعه لانه لا يعرف نوعه ما لم يعرف الفاعل والاظهر ان هذا القيد لانه

من نسبة الفعل لا يجب الا يكون
اسناده تاما بل منه ما لا يتم ح

وفيه المخالف بين الكوفي والبصري في تعيين الفاعل وزيد في المثال المذكور فاعل عند الكوفي
مبتدأ عند البصري على ما في التسهيل وان قال الرضي في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان الفعل
لا يرفع ما قبله باتفاق من جميع النحاة على جهة قيامه به حال من فاعل قدم واسند على
سبيل التنازع اي كائنا على طريقة القيام بان يكون الفعل على جهته المعروف والشبه على اسم
المفعول وحال من قدم لانه يكفي تقييد احدهما به لا لتمام التعريف وتقييد الاسناد به دون التقدم
يمنع الفصل بينه وبين قوله اسند بقوله وقدم فمن قال اي اسناد على طريقة قيامه به فلم يأت
جعله احترازا عن مفعول ما لم يسم فاعله فانه عند بعض النحاة ليس فاعلا وهو اختيار المصنف
ابن الشيخ عبد القاهر وجار الله جعلاهما فاعلين وهو او وفق بالمصالح لمشاركته مع الفاعل في جميع
احكام ذكره المصنف وان اختص ببعض احكام وذا لا يقتضي اخراجه عن الفاعل او بعض
اقسام الشيء كثيرا ما يختص باحكام من بين اقسام ووجه الاحتراز به ان الفعل المجهول
واسم المفعول يريدان وقوع الفعل على ما اسند اليه فضرب زيد وزيد مضروب ابوه
يريدان وقوع الضرب على المسند اليه فان قلت الفعل يكون مبنيا للفاعل ويكون
مبنيا للمفعول ولا شك ان ضرب زيد على جهة قيامه الفعل المبني للمفعول وهو المراد بنسبته
بالمسند اليه اعني زيدا ولذا مضروب ابوه فكيف يخرج بهذا القيد مفعول ما لم يسم فاعله
قلت هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني
للمفعول ولا يخفى انه كما يخرج به مفعول ما لم يسم فاعله يخرج المفعول به نحو ضربت زيدا فانه
نسب اليه الفعل وقد عرفت ان المراد بالاسناد مجرد النسبة فتعريف من خلافه كلي
وانما قال على طريقة قيامه به ولم يقل قائما به لان ما قدم عليه لفظ الفعل وهو لا يقوم
بالفاعل بل على طريقة القيام واما ما ذكره الرضي من انه ليدخل في التعريف الفاعل في قرب
زيد ومات زيد فان القرب والموت لا يقومان بزيد وانما وقع الفعل المسند على طريق
القيام ووجه كثيرون [illegible] اذ معنى القيام الاختصاص الناعت وهو جعل الموت والقرب
نفس اثر بدو واقعة ولولا القيام لكان الدال على القيام ليس كاذبا يبقى ان الاسناد للقائم
وامثاله الى فاعلها ليس على طريقة القيام بل على طريقة الايجاد الا ان القائم غير قائم بفاعله

بل متحد الا ان يقال المراد قيام المبتدا كما في الفعل فيما قام زيد وزيد قائم ابوه الاوضح
قائم ابوه والاصل اي الاولى بحاله لا يعارض بل لنظرا الى نفسه بحث وجوب تقديمه
خارج عن الاصل كمباحث وجوب تاخيره ان يلي الولي هو القرب والمباد ومنه
كما له وباشتراط انه تقديم الفعل عليه يتعين الولي بالتاخير فعله اي المسند اليه ومن
عادتهم الاكتفاء بذكر الفعل في بيان الحكم المشترك بينه وبين ما يشبهه لظهور ان الفرع تابع الاصل
في الاحكام ولو قال والاصل ان يليه لكان اخصر واوضح وانما كان الاصل ذلك لان شدة
الاتصال جعلته كجزء من الفعل وافهام اللباب يستدعي شواهد لكونه كالجزء من الفعل فان اردت
تفصيله فعليك به ولكن نزيد عليها انه يتضمن بحرفه كما يتضمن بحذف جزء الكلمة فمفاد
من هذا الاتصال ان الفعل لا يفيد بدونه فائدة تامة بخلاف باقي المعمولات فلذلك
اي فلان الاصل ان يلي فعله جاز ضرب غلامه زيد بتقديم مفعول الفعل به ضمير الفاعل
عليه مع انه لا يجوز تقديم الضمير على المرجع الا في مجرور رب المفسر بمرجعه لجعله تمييزا وضمير الشان
الضمير الذي جعل المرجع خبرا عنه نحو ان هي الا حياتنا وضمير هو فاعل نعم مميزا بمرجعه نحو نعم رجلا
وضمير ابدل عنه مرجعه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم على ما حكاه الشارح لان المفعول
المقدم في حكم المتاخر لان اصل الفاعل ان يلي فعله وفيه بحث لان هذا الاصل لا يقتضي كون
المفعول بين الفاعل بمنزلة المتاخر لان كون الفاعل يلي الفعل لا يتوقف على تقدير تاخر المفعول
عن الفاعل بل يحصل بتقدمه على الفعل والتفصي عنه بان بناء هذا التعليل على ملاحظة ان
الاصل في الفاعل التقدم على معمولات الفعل كلها ولو قال والاصل ان يتقدم على سائر معمولات الفعل
لاستغنى عن ملاحظة هذا الاصل ويتضح التعليل بدونه لغاية تفريع العلية على الوجود لان علية
الشيء بعد وجوده وامتنع ضرب غلامه زيدا لتقدم الضمير كما في الفعل به على مرجعه لفظا ورتبة
وفيه نظر اذ الامتناع لتقدم الفاعل رتبة حتى يصير دليلا على الجواز ان يكون الامتناع
لتنافيهما رتبة اجاب عنه بان التساوي في الرتبة يقتضي كون الفاعل المتاخر متقدما
رتبة لان ما يلي الفعل كالمفعول بلا فصل فما يعمل الفصل عن الفعل وهذا الاتصال
فهو متقدم على التاخر رتبة لان [illegible] الفعل وتوجه الشبهة على قوله ولذلك جاز ضرب غلامه

زيد فعدا اليه ونفصل قال الرضي والمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى الثاني كالفاعل
حتى بالنسبة الى سائر معمولات الفعل وكذلك المفعول بغير واسطة بالنسبة الى المفعول بواسطة
هذا ولا اختصاص لباب اعطيت بهذا الحكم بل هو باب علمت ايضا الا انه لم يتعرض
لهذا لجعله من فروع اصالة تقديم المبتدا على الخبر وتقديم جائز وخلاف لا اختص و
حتى في امتناع ضرب غلامه زيد لان اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به واشتهر
فيما بين المحصلين انهما جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك من قلة التامل وسوء
التحصيل بل التحقيق انهما جعلا المفعول المتاخر متقدما رتبة لانه لشدة اتصاله بالفعل كانه
متقدم على الكل كالفاعل ولما بين ما هو الاصل في الفاعل اشار الى ما يعرفه ويخرجه
عما هو الاصل فيه ويمنعه عن ان يخرج عنه ويجعل ما هو الاولى واجبا وكل منها في اربعة
مواضع فالاربعة التي للثاني ما اشار اليه بقوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما
بالامتناع انتفاء الاعراب فيهما مطلقا ولا يتوقف الحكم على انتفائه لفظا وتقديرا
كما في ضرب موسى عيسى فيهما اي في الفاعل وما سواه من المعمولات وهو اولى
من تفسيره بالفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام كما في الرضي والذي ذكره في ضمن الامثلة
كما قال تعزيزه فان قلت قول المصنف ووقع مفعوله بعد الا وقوله واتصل به ضمير المفعول
وقوله واتصل مفعوله بلا لام ما ذكره دون ما ذكرته قلت نعم الا ان عموم الفائدة وظهور
قوله والاصل ان يلي فعله في نفي الفصل بينه وبين الفعل مطلقا وعدم تخصيص وجوب التقديم
والتاخر بالمفعول دعت الى حمل المفعول على ما هو اعم من المفعول حقيقة او حكما على
طبق قولهم والنصب علم المفعولية وانما قال فيهما اذ لو انتفى في احدهما لم يترتب الحكم لانه
قد يكفي اعراب احدهما في دفع الالتباس وقد لا يكفي كما في ضرب غلامي مجمع مخاصمي
فان مخاصمي مع كون اعرابه لفظا لا يدفع الالتباس بالفاعل فان قلت لا يكفي في الحكم
المذكور بل لا بد من انتفاء الاعراب في تابعهما اما بانتفاء التابع او بانتفاء الاعراب
مع وجوده قلت اعراب التابع داخل في القرينة فيغني عنه قوله والقرينة ولم يقل والقرينة
بينة فيهما لان القرينة لا تنتفي الا وهي تنتفي فيهما اذ قرينة المفعولية في احدهما قرينة

الفاعلية للآخر وبالعكس والمراد بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو او ما يدل على المحذوف
والمراد هنا ما يدل على الاعراب المحذوف وكثيرون من الفضلاء لم يتفطنوا لهذا فتوهموا ان الاعراب
قرينة وذهبوا انه لو قال واذا انتفى القرينة فيهما لكفى فاجابوا بان القرينة ما يدل على الشيء لا بالوضع
والاعراب يدل على الفاعلية والمفعولية بالوضع ولا يخفى ان المجاز والكناية لا يدلان بالوضع
ولا يقال لهما قرينة وكانها في الاصل فعيل بمعنى المفعول اي المقرون وانما الحق التاء لنقلها من الوصفية
للبنية المحذوفة واما النقل يقال ان الالتباس الذي يهرب عنه النحوي ما يفوت به اصل المقصود
كما في ضرب موسى عيسى حيث يلتبس الفاعل بالمفعول واما في موسى ضرب عيسى فلا
يهرب عن التباس المبتدا بالمفعول اذ لا يفوت به اصل المقصود وهو مضروبية موسى
نعم لو التبس الحال في عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول لم يجز تقديم موسى مع كونه مفعولا
على الفعل ولهذا جوز كون موسى في هذا التركيب مبتدا ومفعولا مقدما وهذا منقوض
بزيد قام حيث وجب عندهم تقديم المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل مع انه ليس الالتباس يفوت
به اصل المقصود فتجويز كون موسى في موسى ضرب عيسى مفعولا وعدم تجويز كون زيد في قام
زيد مبتدا فرقا بلا فارق او كان الفاعل يرشدك اليه قوله او وقع مفعوله بعد الا
مضمرا متصلا اذ الضمير لا يتصل الا بعامله او ما هو كجزء لعامله وما هو كجزء للعامل ليس
الا الفاعل المضمر فالفاعل لا يتصل الا بعامله لانه ليس الا واحد فلو توسط بينه وبين
عامله معمول سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا بارزا منفصلا او متصلا لما صح كونه ضميرا متصلا فان
قلت ما ذكرته لا يوجب تقديمه على غيره فيتقدم غيره على الفعل نحو زيدا ضربت قلت
المراد بقوله في بعد وجب تقديمه على ما يكون بعد الفعل اذ المقصود امتناع الفصل بينه
وبين الفعل ولو قال وجب ان يليه لكان اوضح او وقع مفعوله بعد الا او معناه
لم يقل او انما لان الواقع في انما ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل لا المفعول
انما هو واقع بعد معنى الا لان انما يتضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر
الكلام ومعنى الا في آخر جزء من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى الا لا بعد انما ولا يخفى
ان المفعول ليس بعد معنى الا بل معنى المفعول وليس التعدية بعد انما كالتعدية بعد الا

الا فانه في التحقيق والثاني في اللفظ فالاول ان يقال بعد الآخر لفظا او تقديرا اذ يكتفى بقوله بعد
معنى الا ولو قال وكان مفعوله مقصورا عليه لكان احصر واظهر ووجه وجوب تقديمه فيما
اذا وقع بعد انما ظاهر واما وجهه فيما اذا وقع بعد الا فهو ان معنى ما ضرب زيد الا عمرا
قصر ضاربية زيد في عمرو من غير دلالة التركيب على قصر مضروبيته فلو قيل ما ضرب الا عمرا زيد
مع قصد المعنى السابق لزم عمل ما قبل الا فيما بعده وهو غير المستثنى وتابعه وغير المستثنى منه
مع كونه عاملا في المستثنى منه وهو غير جائز مطلقا عند الاكثرين ولزم قصر الصفة قبل
تمامها وهو جائز عند غير المفتاح وقبيح عنده ولو قيل ما ضرب عمرا الا زيد لزم انقلاب المعنى اذ يصير
المعنى بحسب دلالة التركيب حصر مضروبية عمرو لزيد من غير دلالة التركيب
على قصر ضاربيته وانما قلنا من غير دلالة التركيب لانه ربما يلزم قصر المضروبية
بحسب خصوص المادة كما في ما ضرب احد الا زيدا فانه اذا لم يضرب احد الا زيدا
يلزم ان يكون مضروبية زيد مقصورة على احد اذ ليس غيره حتى يمكن
مضروبيته بالنسبة اليه وبهذا ظهر ضعف ما قال الرضي اذ عدم قصر المضروبية انما
يتم اذا كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فلا اذ لا غير حتى يصح عدم قصر المضروبية
على ان كونه تاما في الفاعل الخاص ايضا باطل لان قولنا ما خلق الله على
احسن الصور الا يوسف يستلزم قصر مخلوقية يوسف ايضا لانه اذ لا يجوز
ان يكون يوسف مخلوق غيره وجب تقديمه حقيقة او حكما كما في اضرب
عمرا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير

وجب تقديمه حقيقة او حكما كما في اضرب عمرا او اذا اتصل به اي بالفاعل
ضمير مفعول من المفاعيل نحو ضرب زيدا غلامه وما وقع لحجة وحده ما شذ بدا من
بعناده واحسن يوم الجمعة من لا يترك الاحسان فيه ولا يصح اتصال ضمير
المفعول به فلا يقال جاء غلامه زيدا لعدم جواز تقديمه على الفاعل كما
لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فلذا وزن تنكير مفعولا او وقع
بعد الا او معناها قد عرفت شرحه غير هذه الجملة فلا تجهل معناها او اتصل
مفعول اي صار ضميرا متصلا قبله مثل ضربتم وضربه زيد فلا اخراج الاول قال وهو
اي الفاعل غير منفصل ولو قال او اتصل مفعوله بالفاعل اخصر وجب تاخيره
الاولى وجب ان لا يليه فتنبه وقد يحذف الفعل المسند الى الفاعل وقيل الرافع
له والاول اقرب بالعهد والمراد حذف الفعل فقط بقرينة قوله وقد يحذفان
معا لقيام قرينة تعيين اللفظ المحذوف قال الرضي ما حذف الا مع قرينة اقوى كما
حذف المفعول نسيا وهذا منه استنبا الحذف بالتقديم مفعوله لقيام قرينة تقييد الحذف
احترازا عن الحذف بلا قرينة كما يكون في المفعول اذا يجوز في الفعل جوازا اي حذفا
جائزا في مثل متعلق بقوله يحذف لا يحذف جائزا كما قيل زيدا والا دوقا بل تعلقه
بقوله ايضا ثم وجب استدراك قوله جوازا الا ان كلمة قد تقييد عدم الحذف في مثل و
عدم صحة قوله وجوبا لان الواجب لا يتخلف الا ان تجعل قد للتحقيق كما في قد يعلم
الله والتحقيق ان قوله في مثل خبر مبتدا محذوف اي وهو في مثل كما في جواب من
في التنبيه زيد قائم اي قام زيد بقرينة السؤال لئلا كالاسمية لمسند عليه ولا يعارضه
قلة المحذوف في تقدير الفعل وحده لان السلامة عن الحذف لا تعارض رعاية التناسب
كما ستعرفه في باب الاضمار على شريطة التفسير فضلا عن تقليل الحذف لان المحذوف
المحذوف يكون بذكر الفعل دون الخبر قال الشارح كثير منهم في جواب من فعل هذا بالهتنا
يا ابراهيم وقال ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم بنقل الكلام الى كيف فاتت المطابقة مع اهتمام البليغ بشانه ويجاب عنه
بان من قام اختصارا قام زيدا وعمرو الى غير ذلك فلما اختفى الكلام بوضع ههنا
مقام الفاعل وتقدم بتضمنه الاستفهام صارت الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية

نحو

القدير ومن الخفيفنوا الا احتمال الاجلة زيد قائم عوان مطابقة السؤال ح

من ذلك

معنىً ورعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ فالجواب ادخل في
رعاية المطابقة فان قيل لا بد في جواب المتردد والمنكر من التأكيد وزيد قام مشتمل
على تأكيد الحكم كما بيّن في محله دون قام زيد قلت اذا لم يتردد ولم يطلب
في خصوص النسبة ولم يلاحظها بخصوصها بل لاحظها مجملة بعد خلو الذهن
ولا يؤكد فان قلت السؤال عن المسند اليه يقتضي تقديمه للاهتمام بحاله
وفي من قام يهتم استكشاف المسند اليه للعلم بالقيام قلت اذا طلب المسند
اليه بخصوصه في سؤال السائل يكون اهم اذ المقصود استكشافه اما اذا
مجملا فالفعل اهم ويكون السؤال عن فاعله لا لاستكشافه لا لاستكشاف الفاعل
فتأمل فيما حل ما اتى صح هذا الاثر فان المقام من معاقد الافهام ومزال الاقدام
ولقد جئت به لكم باشارة الامام والبديعية والانعام من الكريم العلام وليبك
البيت معطوف على مثال السائل اي مثل قوله الكلام المستفيض في الالسنة
ومنها شعر البلغاء يتقرر جنس الحذف الذي هو خلاف الاصل او مثل
اولا جاء الا مانع من ذكره والثاني ما يتبع معه ذكره لانه يخل الشعر تنبيها على ان الجواز
لا ينقلب الى الوجوب لا ايجاب الحذف في خصوص مادة بل بعض الوجوب ما لا يصح
الذكر فيه نوعه ايضا وقع وقيل انه على ان القرينة قد تكون سؤالا محققا وقد تكون
سؤالا مقدرا وكذلك ان تقول القرينة على تعيين المحذوف قوله ليبك فان قوله
ضارع تعيين فاعله وما هو تعيين الفاعل المحذوف لا مكان فعله معروف
ذلك الفعل ... يزيد مفعول الفعل ليبك ... مناب فاعله المحذوف والاصل
وليبك على يزيد حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال كما في واختار موسى قومه اي من
قومه وهو في الاسم المفرد سماعي ضارع اي ذليل وهو مفعول بالفعل والتقدير
يبكيه ضارع كانه قيل من يبكيه لخصومة متعلق بضارع اي الذي يذل ويخضع
وقت الخصومة وانما يبكي لان يزيد كان مغيثا للاذلاء بتقوية ضعف امره ودفع
ومختبط اي سائل بالتمسك من غير وسيلة مما تطيح الطوائح اي من اجل اذاحة
المهلكات ماله فلا وسيلة له لعجزه بالفقر وعن التوسل بوسيلة ويسأل
وانما يبكي لان السؤال ... لان يزيد كان مغيثا للملتجي حاميا عن السؤال

فلا يخفى

وما في البيت من وصفه بغاية الكمال في اصحاب فضله بحيث الناس سيما المحتاج
الشي عنه والمستغنى ولا يخفى ان بحث حذف فعل الفاعل وحذفهما بحث عن حذف
عامل توابعه يقابل عن حذف عامل جميع المنصوبات والبحث عن حذف
عامل المفعول به وفيه والحال بل عن حذف كان بعض تفصيل لهذا البحث لانه
اما حذف فعل الفاعل او حذفهما لقرينة ووجوبا عطف على جوازا اي حذفا واجبا
في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما كان قرينة على حذف الفعل
وفسر هذا الفعل ازالة لابهام المحذوف الناشي من الحذف وتركه اذا لم
القرينة بتعيين المحذوف ولا تدل الا على الحذف وحق الفعل الذي يكون مفسرا
للشرط المحذوف ان يكون ماضيا سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط
منصوبا او مرفوعا نحو ان زيدا ذاهب وان زيد القيته والمضارع شاذ
نحو تنفي عليك وانت اهل لشأته وكذلك ان هو يستغنى ... يزيد وقوله
اتيها البريح ميلا ها تميلا ووجه ضعفه انه لو كان مضارعا لا يجزم بالشرط مع الفعل
الكثير كذا ذكره الرضي في بحث كلم المجازات وفائدة العامة ان ابهام الشي
اولا وتوضيحه ثانيا يجعله اوقع في النفس ويخص بعض المواضع بالايجاز كما في لو
انهم صبروا اي ثبت بعد لو حذف رافع الجملة المصدرة بان وهو ثبت لدلالة
لو على حذف الفعل ودلالة حرف المؤكد للثبوت على الفعل فالتقدير لو ثبت
انهم صبروا ويشترط ان يكون الخبر فعلا ماضيا او جامدا وقول الرضي
يشترط ان الخبر فعلا ماضيا غير موثوق به وهذا من فقد البعض لوجود لا يخفى
ان تعيين مثل الآية بان كان للمحذوف قرينة وتفسير منقوض بان ثبت انهم
صبروا فانه لا يجب فيه الحذف مع القرينة والمفسر كما في لو انهم صبروا الا ان
يقال لم يقصد العرب تفسيره كما قصد بلو انهم فلم يوجد فيه المفسر كما
وجد في لو انهم ولعلك تتفطن من هذا ان الآية جليلة وهو انه يجوز ان
استجارك احد من المشركين استجارك على ان يكون مؤكدا لا مفسرا ولا
يخفى التفسير بتعيين المحذوف بعينه في لو انهم صبروا بل منه ان زيدا ضرب غلامه
بتقدير اهين زيد ... وان زيدا مررت به بتقدير ان جوزت زيدا وان زيد حبس عليه بتقدير ان لوزم زيد

ان ...

فعلى هذا تعليل وجوب الحذف بان الذكر يوجب جعل المفسر من فضلة الكلام فقد
النظر بل تعليله بانه يفوت الغرض من الابهام والتفسير قال الرضي لم يكن
يلي وان احد من المشركين استجارك جملة اسمية معينة من الحذف لعلمهم
باستقراء ان حرف الشرط والتحضيض تختص بالجمل الفعلية ولا خفاء انه يتجه
لانه كيف يعلم هذا بالاستقراء وقد شاع مثل وان احد من المشركين استجارك
وهو ظاهر في الاسمية وجعله فعلية يحتاج الى التكلف وقال هنا عدم صحة الاسمية
بعد حرف الشرط والتحضيض فيه خلاف الاخفش وقال في بحث ما اضمر عامله
على شريطة التفسير انه بعد حروف التحضيض متفق بخلاف حروف الشرط فان
فيه خلافا وقال هنا قوله نحو وان احد من المشركين استجارك خارج عما نحن فيه
على مذهب الاخفش لانه جوز وقوع الاسمية بعد حروف الشرط وفيه انه مع هذا
التجويز يجعل الفعل ولم يقدره في الاولوية فليس مختار خارجا عما نحن فيه
على مذهبه بل يحتمل الحذف احتمالا مرجوحا ومن امثلة ما يجب حذف الفعل ما جعل
اليه دقة النظر وهو جواب اقام زيد بقولك نعم قام زيد فان جعل الجواب
مطابقا للسؤال يدعو الى حمله على الحذف والتفسير وقد يحذف قال اي القول والفاعل
معا اي جميعا في القاموس تقول كنا معا اي جميعا وهو اصل مع وهو اسم
وقد يسكن وينون او حرف خفض لا كلية تضم الشيء الى الشيء وهي للمصاحبة
وتكون بمعنى عند هذا وانما قال معا احترازا عن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز
في غير باب التنازع اتفاقا وفيه ايضا عند الكثير ولهذا يؤول نحو لا ينفع علم
بانه مسند الى المصدر اي نفع ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات اي بدا لهم
التقدير بدا لهم رأي ومعناه ما هو من مصنوعات المصنفين دار وتسلسل
فانه بمعنى دار الدور وتسلسل التسلسل ثم قلت ينبغي ان يقول ويحذف وقال
معا لقيام قرينة ليخرج نحو ضرب زيد على بناء المجهول فانه حذف فيه الفاعل وحده
لكن لا لقيام قرينة وقد يقال انه لا حذف للفاعل وحده بل كلاهما كمن يكذب تأمل
فان الفعل المجهول اسناد الفعل المسند الى الفاعل كما ان المفعول نائب الفاعل وفيه
بعد نظر لانه حذف الفاعل في مثل ما ضرب الا زيد الا تفاعل

قلنا

بحذف الفاعل

كفاء

وفي قلي وطالما فانهما فعلان كفتا بما عن الفاعل ان استغنيا عنه حتى جيء وخولها
على الفعل وتحقيقه في شرح الكشاف في شرح خطبة بل حذف الفاعل كثير شائع
بحيث لا يمكن ان ينكره احد اطلع على معرفة بقرينة اضربن واضربن واضربن القوم
واضربوا القوم واضربي القوم فيا عجبا كيف خفي الشمس في نصف النهار
على ذوي الابصار وكيف يقول عطاش في البحار وكيف حكموا بعدم الجواز وقد جرى
عليهم الانهار سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا هذا وقوله في مثل نعم لمن قال اقام
زيد مثال للحذف الجائز ومنه قولهم يوم الجمعة في جواب متى سرت وقولهم زيدا
في جواب من ضربت وراكبا في جواب كيف قطعت الطريق والحذف في جواب
نعم لا يختص بالفعل والفاعل بل قد يحذف الفعل مع جميع معمولاته في جواب
نعم اذا اشتمل السؤال عليه وكالمبتدأ والخبر كذلك وقد يحذف فاته وجوبا كما في
المنادى والاختصار على شريطة التفسير والتحذير ولا لان الموكدة وليس لك
ان تقول نبه على الحذف الجائز وترك الواجب لانه سيفصل في محاله لانا
نقول سيفصل مقامات الحذف الجائز ايضا قال الرضي كلمة قد دالة على
جزئية الحكم حصل الحذف الجائز وهذا انما يكون صوابا لو لم يكن قد فيما سبق تحقيق
ولو لم يجز قوله في مثل نعم خبر مبتدأ محذوف كما عرفته ولما كان نتيجة على بيان
امتناع حذف الفاعل وحده انه لا بد من حذفه وحده في صورة التنازع
واعمال الثاني اذ لا سبيل الى الاضمار لامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة عقبه ببحث التنازع تنبيها على انه يقع فيه الاضمار ويجب حذف
الفاعل فقال واذا تنازع الفعلان طبعا على ما قد يحذف الفعل والاولى التنازع
يكون في شبه الفعل ايضا نحو انا ضارب ومكرم زيدا او ضارب ومكرم
زيد وهذا اظهر ان المبتدأ قد تكون صفة واقعة بعد حرف الاستفهام
او النفي والفاعل مضمر مستتر اذ لا وجه لرفع ضارب الا كونه مبتدأ حفظه
فانه من ذا يوم عنك سنطلبه تكملة في تعريف المبتدأ ان شاء الله نعم وانما قال فعلان
لا غير تقييده بغير التعجب لان الاصح انه يجري في فعل التعجب ايضا وارده بعض
لعدم كونه منصرفا فتقول ما احسن واجمل زيدا وما احسن واجمل زيدا وبغيره تقييد

تنازع الفعلين

فائدة

منفرد بالاثلثة لان حجة المانع عدم السماع وقد سمع ولم نقل فما عدا
الكفاية بيان اقل مراتب التنازع لا لانه يمنع تنازع الاكثر من ثلثة ولا يبعد ان يقال الكفاية
بيان المتفق ظاهرا غير مستحسن فلا يصح التنازع في زيد قام وقعد ابوه
بل الواجب زيد قام ابوه على ما في التسهيل وظاهرا غير مقصور عليه ولا يجري
في الظاهر المقصور عليه ولا في الضمير كذلك كما سيذكره في قطع التنازع اذ يتعين فيما
ضرب واكرم الا زيد او الا انا حذف الفاعل سواء اعمل الاول او الثاني اذ لا يمكن الاضمار
مع الا اذ لا يعتبر الا وبدونه اذ يفوت القصر وليس طريق القطع هنا التكرار
بشاهد الاستعمال وفيما ضرب واكرمت الا اياك ليس الحكم الاضمار في الثاني
اذا اعمل الاول بل يتعين الحذف وفيما ضرب وما اكرم زيد الا اياي يجب ذكر فاعل الاول
بدون الاضمار بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم زيد الا اياي وبهذا ظهر فساد ما
في الرضي وتبعه كثيرون انه يجب قطع التنازع فيه على مذهب الكسائي ويجب ان
يراعوه فيه وكذا فساد ما قال [illegible] هو وغيره انه انما قال ظاهرا لانه لا يكون التنازع
في المضمر المتصل لان معنى التنازع ان يطلب كل منهما العمل فيه في هذا الموضع ولا
يطلب فعلان ان يرفعا ما اتصل اتصالا ما ذكر لانه لا يخفى عدم جريان [illegible] بالمضمر المنفصل
بل يعم كل اسم مقصور عليه ولانه يمكن قطع التنازع في [illegible] على الوجه
المذكور وما يفهم من كلام الشيخ في هذا المقام انه قال لا يمكن قطع التنازع
فيما ضرب واكرم الا انا بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لانه لا يتصور
التنازع فيه اذ التنازع ان يكون احدهما عاملا في المتنازع فيه والاخر في
نائبه وهنا الضميران متساويان لا وجه للحكم بكون احدهما نائبا والاخر منوبا
لان هذا الكلام يبطل قطع التنازع بالاظهار وقوله بعدهما احتراز عما اذا
وقع قبلهما او بينهما [illegible] الاول يأخذه قبل وجود الثاني فلا مجال للتنازع
في التنازع وان توهم الرضي انه لا وجه للتقييد لانه يتحقق التنازع في المعمول
المتقدم عليهما فان قلت قد صرح بعضهم بالاجماع بتناول التنازع [illegible]
قلت لا يتحقق التنازع لتعدد الطالب ووحدة المطلوب [illegible]
فلا يتعدد الطالب [illegible] او اكثر لكل مطلوب واحد [illegible] عرفه [illegible]

عن ان

في حاشية الشيخ ذكر بانه وقع في الادب ايضا

وقعد ابوه

بعضها الخ ولا يجري قطع التنازع على وجه [illegible] منفصلا نحو ما ضرب واكرم الا

عن ان تقول هو من قبيل الانفصال على ان ترتب التنازع [illegible] فقد يكون جواب اذ يقال اذا
تنازع عامل ثلثة اقسام وليس المقصود حصر التنازع في الاقسام حتى يتجه ان التنازع
في الفاعلية والمفعولية متغايرين قسم اخر نحو ضرب واكرم زيد عمرا [illegible] لم يذكره
بصورة التقسيم كما جرى بل المقصود تصوير الاقسام الثلثة للاحكام المذكورة
بعد ولا حكم التنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متغايرا ولو جعل مدخول
قد الاقسام الثلثة كما في العبارة اشعار بوجه ما عدا ما على انك عرفت
ان الكلام في متنازع واحد وفي ذلك القسم تنازعان وقد يجاب بان اجتماع
القسمين لا يعتبر قسما في تقسيم لتقييد القسم بالوحدة في الفاعلية نحو
ضربني واكرمني زيد يندرج به الفاعلية وما في حكمه ليندرج فيه كون الشيء
مفعول ما لم يسم فاعله وليس كما ان قد يندرج في المفعولية لان مفعول ما لم يسم
فاعله في سلك الفاعل في الاحكام الاتية لا في سلك المفعول وقد يكون في المفعولية
حقيقة نحو ضربت واكرمت زيدا وحكما يندرج فيه [illegible] اي كذا ورجعت
[illegible] فيه انه لا يجري فيه الاضمار على المختار في اعمال الاول وقد يكون في
الفاعلية والمفعولية مختلفين حال من الفاعلية والمفعولية اي مختلفين
في الفاعل على المقتضى وتذكيره بعدم الاعداد [illegible] لفظ المعدد [illegible]
ما لا معنى له بدون [illegible] رسالة والكلام [illegible] يجوز تذكير ما يتعلق بهما
وقيل حال من مفهوم الكلام اذ هو في قوة قد يتنازع الفعلان في الفاعلية
والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وما ذكرنا ابعد من
التكلف واقرب من التالف ويختار البصريون اعمال الثاني واذا هنالك
في [illegible] دون الاقرب فالاقرب رعاية للقرب والبعد يلزم
الفصل بين العامل والمعمول والعطف قبل تمام المعطوف عليه والكوفيون
الاول للاعمال [illegible] اذ اعمال الاول سبق طلبه وخلوه من
الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل [illegible] حذف مفعول او التكرار
والطريق [illegible] من حيث القياس والترجيح للاول بحسب
الاستعمال فهو صحيح بالاعتبار والتقديم بالاعتبار فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول

نبع

الاولى للاول لان الثاني فيه الشيء جعل مستترا فيه ونحو قولهم ولا يضمر الا فاعلا في التثنية
والافراد ههنا ايرادوه ضمير سواء كان مستترا كما في ضمير الواحد او بارزا كما في ضمير التثنية
والجمع على وفق الظاهر بوجه اما على وفق لفظه او على معناه ان اختلفا فيقول
ضربني وضربت واكرمني نفسي واشتريه بالنفس مذكرا او لا يلتزم التذكير
والافراد كما في الظاهر من الضمير مذكرة بلا سبق مرجع المفسر بما بعدها
كما في ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وانما اغتفر الاضمار مع انه لم يعقل فيما
بعده بما هو محقق التفسير بما بعده عن قرب في التركيب والثاني في
اكثر من الاول لكن ان الثاني واقع دون الاول لما اشتهر بما عرفت من كثرة
مواقع حذفه دون الحذف دون ظرف مكان معناه مكان متخطيا عن الشيء
قليلا شائع في كلامهم وقد حذف ههنا حال اما من الضمير في قوله على وفق
الظاهر واما من الفاعل بقوله عن وفق الظاهر اي اضمر الفاعل متجاوزا
عن الحذف خلافا للكسائي فان الاضمار عنده دون الحذف فيجيزه عند
الاضطرار احيانا وقطع حتى قيل انه كان يذهب في المطرد المنع وهذا
تخطئة له في القياس والتخطئة التي لا مدفع لها بان العرب تجيز فيقول
اكرماني وضربني الزيدان ولا يقول اكرمني وجاز ان تجاوز بها تنبيها خلافا
للفراء فانه لا يجيز اعمال الثاني عند طلب الاول الى عمل بهما من الحذف والاضمار
ويوجب اعمال الاول هكذا فسر عبارة المتن وزيف بانه خلاف المشهور
من انه يضمر الفاعل بعد الاسم الظاهر فيقول ضربني واكرمني الزيدان هما او
يعملان هما معا اذا كان متوافقين وبزيفه ايضا انه لو كان مراده هذا
لينبغي ان يقول خلافا للبصريين اعمال الثاني والكوفيين الاول خلافا
للفراء مع ان كان لا وجه في التفسير ان المراد انه يجوز اضمار الفاعل في
الاول خلافا للفراء فانه يعملهما ان كانا متوافقين او الضمير بعد الظاهر
ويزيف انه لا نحو التنازع لانه غير مؤثر من الاثر واحد ومذهبه بطلانه ودوره
بمعنى على خلافه وحذفت المفعول لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
او التكرار فان كلا منهما اصعب من الحذف فان قلت فلا يتبع التكرار في

في مفعول لم يستغن عنه بل ينبغي ان يختار الاضمار كما في الفاعل او الحذف كما في سائر
المفاعيل قلت لما تحقق في المفعول الاحتياج الى التكرار حيث امتنع الحذف وامتنع
الاضمار فيما هو من جنس الفضلة كان شبه التكرار عند الضرورة فان قلت مع الحذف
ايضا التكرار والاضمار تحقق اذ لا بد من الحذف من الظاهر وضميره قلت اخفاء
العيب في الحكم واجب على ان الاضمار مع الحذف كالاضمار بعد الذكر لانه لا يطلع عليه
المخاطب الا بعد معرفة المرجع فكانه مذكور بعده وان استغني عنه بان لا يكون ممتنع
الحذف كالمفعول الثاني من باب علمت بعد ذكر الاول على مذهب المص او نادر
الحذف كالمثال المذكور على مذهب غيره من ان حذف احد المفعولين من هذا الباب
نادر وان وقع في القرآن والشعر لا يبنى في حذفه القياس المقصود كما استغنيت
عن زيد واعان على زيد فانه يجب ذكر قوله عن زيد او لو حذف ان المراد استغنيت
على زيد واعان عليه كذا في شرح ابن مالك فان قلت فما بال البلغاء عدلوا
عن الحذف البلغاء في ضربني واكرمني زيد لعلى ضربني زيد واكرمني حتى يلزم الاضمار
الذي يقبح او الحذف او التكرار قلنا لهم دواع لفظية من وزن او سجع ونحوه
من تقديره وبيان اتصال بين الفعلين وتنزيلهما منزلة الواحد لا يحل لك الا
طلبهما قبل او انه اذ داب المتكلمين ان يقال كل شيء في مكانه وليس حذف
الفاعل والمفعول في هذا الباب حذف نسيان كما يستفاد من بعض الحواشي
اذ حذف الفاعل نسيان تنزيل ضرب منزلة وقع الضرب وتنزيل ضرب
منزلة اوقعت الضرب وحينئذ لا يطلب الفعل فاعلا او مفعولا فلا يتحقق التنازع
بين الفعلين حتى اذ لا معنى للتنازع من غير طلب احدهما ذلك المعمول والا
اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي جعلته اسما ظاهرا مذكورا يكون على
الاسم الظاهر او حرفه نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا و
عبارته نحو صرة لان المراد بالاظهار ان كان مقابل الاضمار لا يتبع الحذف
وان كان مقابل التقدير لا يفيد جعله اسم ظاهر فان قلت الاظهار من
قبيل وضع الظاهر موضع المضمر وما الرضي في نحو ما والامثلة لا يجيز ان
ان وضع الظاهر موضع المضمر في جملة واحدة ضعيف الا عند قصد التفخيم كقوله تعالى فالقارعة

واما في الجملتين فكثير وان انفصل نحو قوله لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي
رسل الله الله اعلم فلتحقق اداة الجلالتين في صورة التنازع تنزيلا منزلة جملة واحدة و
لذا يفصل بين احد الفعلين ومعموله بالجملة المشتملة على الفعل التنازع على انه
كثير اما يكون التنازع في جملة واحدة نحو حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقين
منطلقا وان اعملت الاول اضمرت المفعول في الثاني اتفاقا وان اعملت
الثاني اضمرت الفاعل في الاول وذلك لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة لان اللفظ المتاخر عن المضمر متقدم رتبة لكونه مستحقا للاتيان بذكر
بجنب الفعل الاول وانما لم يقل على وفق اللفظ لانه لم يكن مظنة لزوم الافراد
والتذكير في المفعول على الاحتمال المختار او القول المختار كما ظن بعض الشارحين
اذ لا اختلاف في اختيار الاضمار بل متفق ولذا شاع للبصريين الاستدلال
على ترجيح اعمال الثاني بقوله تعالى آتوني افرغ
عليه قطرا اذ لو كان العامل هو آتوني لقيل افرغه الفعل الاول ولكان النظم على خلاف
المختار وانما اختير الاضمار على الحذف مطلقا مع ان المقام ربما يدعو الى
الاختيار ويرجحه لان اعمال الاول مع بعده انما يصار اليه لظهور تفرع
الفعل الاقرب عن التنازع فظهور تفرعه بذكر مطلوبه الا ان يمنع مانع من
الاضمار والحذف المفهوم من قوله على المختار ومن صورة حسبني وحسبتهما
الزيدان منطلقا لان حسبتهما لو اعطاه المفعول الاول يمتنع او يقل حذف
مفعوله الثاني والهرب عن الامتناع والقلة مانع عن حذفه ولكن ارجع
مفردا والمفعول مثنى يمتنع من الاضمار لانه يلزم مخالفة الضمير لمرجعه او في الفعل
المفعول الثاني للاول وكلاهما ممتنع الا في المشهور والاول قليل عند الرضي
فيظهر ان يجعل مفعول الثاني ظاهرا مذكورا ويقول حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا وفي العبارة ما فيه مع ما فيها اشكال وسنعيد وادخل
النحو في رفعه بلا حكم تنازع حسبتهما منطلقا لافراده ولزم حسبتهما
... الى التنازع ... منطلق ... اسم فاعل ... والاظهار و
الافراد ... بعده ... وهو ان التنازع في منطلق التعبير

بافراده

لا على المذهب المختار

48

بافراده مفعولا ثانيا للاول ويجعل معنى الثاني وان منع افراده التنازع لو كان منطلقا
مفردا وفي الرضي يلزم اعمال الاول مع قبح فصل الاجنبي بين العامل والمعمول
او بين المسند اليه والمسند ونحن نقول مع زيادة قبح العطف لكمال الانفصال بينهما
حينئذ كانهما بمنزلة فعلين كذلك الفاعل او وافقا على ذلك المفعول او وقع هذان
الامران فاستغن بحسن التامل عن مزيد البيان ولما فرغ من احكام التنازع
اراد احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال يحكم الناظر القاصر بانه منه
ويعرف حد البحر الفرق بينهما نحو النظر ونظيرها سيجيء في باب الاضمار في
شريطة التفسير من ايراد صور مشتبهة به لمزيد التثبيت والتقرير فاورد قوله
وقول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه ... هذا ما قرئت اليه ولك ان تجعل الاتيان ... لقدح المعلى
توجيه آخر اجمل منه وعلى هو انه رد لاستدلال الكوفيين على اعمال الاول مع ...
امرئ القيس كفاني مع ان في اعماله حذف المفعول الثاني على غير المختار ثم يعمل ...
مع خلوه عن وصمة من غير الاضطرار والعاقل لا يختار احد المنافيين فضلا
عن المرجوح فلولا اعمال الاول راجحا لم اختاره وبهذا التقرير اندفع ان وافقنا
لا يفيد رجحانه بل يحتمل التساوي لكن هذا انما يتم على تقدير احد المنافيين بالارادة
وعند من يجعل الارادة مرجحة يحتاج لان يقال لا حاجة الى ابطال التساوي
لانه ابطله الاجماع على احد الرجحانين ووجه فساده انه لو كان منه اي من باب
التنازع واعمال الاول انه يلزم التناقض لان لو لانتفاء الجزاء وما عطف
عليه لانتفاء الشرط فهو يدل على عدم السعي لادنى معيشة والسعي لادنى
معيشة ليس لا طلب قليل من المال وعلى طلب قليل ... لان انتفاء عدم
طلب قليل من المال ليس الا ان يطلبه وما اجاب عنه الكوفيون بانا لا نسلم ان
الواو للعطف فليكن واو الحال او واو الاعتراض او سلمنا انه للعطف
لكن يعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشيء لما قيل ان الاحتمال الراجح
في الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزاء والمرجوح لا يصلح للاستدلال
لانه اذا استلزم المرجوح ... مرجحا ... لانه لا فائدة في التقييد بهذا الحال والاصرار بعد الطلب

التقدير بحسب ... بعض افراده ...

ويتوجه عدم كونه مع باب اعطى من ان مفعول المطلب الملك لمجد
لتوقيته قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ولا خفى ا
وان خرج بهذا التوجيه عن ف والمعنى الا انه اشتمل على ف واللفظ
للفصل بالاجنبي بين معمولى كفانى ونفسه الا انه يجوز ذلك في الشعر او يقال
انما يقع ف واللفظة كلام البليغ دون ف والمعنى الا ترى الى قول
الفرزدق وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه ونحن نقول
... مع الكوفيين ولا تناقض لان المعنى لو كان سعيى لادنى معيشة
كفى في قليل من المال ولم اطلبه لان القليل يحصل لى على تقدير انتفاء سعيه
بادنى معيشة من غير طلب لمصالحة جميع الاشراف معى وانعامهم في حقى ولكنما
اسعى لمجد مؤثل فصار حقيقيا اي صحبت الاشراف الا طلب قليل من المال
فنزوا السند لانهم بان اختيار الافصح من شيمة البليغ او ادعى اليه المقام و
اما استنادا ايضا وعدم الكفاية اي صريح القليل ايهم من اثباته لطلب القليل
نفسه لان الا ... موءث ف والثاني عن الحد نائبه مفعول ما اي فعل او شبهه
لم يسم فاعله اي لم يذكر اسم فاعله لا في اللفظ ولا في التقدير قيل لم يقل منه
كما في المبتدأ ... تنبيها على شدة الاتصال للفاعل لكونه كالجزء للفعل
... ولهذا لم يفصل بين المبتدأ والخبر وما يعقبه من المرفوعات
ونقول ... عدم الفصل بين اقسام المرفوعات والمنصوبات والتوابع
... من ابواب النحو فلا حاجة في ترك منه هنا الى نكتة ... جملا
ذكر نكتة لذكر فصلها المبتدأ والخبر ... على بعدها عن الفاعل ... معمولا
عامل معنوي بخلاف الفاعل ... المفعول قد عرفت حاله كل حذف فاعله ان
... فعل او الاضافة ... وهو مفعول ... جميع ... قولا
... يوم الجمعة ... الامير ... شديدا في داره ... مع انه ...
... مفعول ... عمروا الا ... الجزء
... ... فيه هذا ... مقامه ...
... الفاعل ... الفصل ... مقامه

والوهم انه عطفه على قوله حذف فاعله يوجب ضميرا يرجع الى المفعول ملحقا فيها
في التعريف من المبتدأ او معرفته يتوقف على معرفة الفاعل ولا ينتقض بقام زيد
حيث حذف فاعل صام واقيم النهار مقامه لانا نقول ليس مفعولا بل فاعلا
او المراد بالمفعول ما كان مفعولا قبل فاقيم مقام الفاعل او المراد منه احد المفاعيل
لكنه لاما يشمل مفعول ما لم يسم فاعله والا التوقف على معرفته فيدور في قوله
لان فاعل صام لم يحذف او المراد بحذف الفاعل ان لا يكون في الكلام مرفوع بالفاعلية
وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله او شرط حذف الفاعل واقامة المفعول
مقامه ان تغير صيغة الفعل وشبهه او شبهه بالمبني ... شبهه الفعل وجعل
... وانما جعلوا ذكرها على سبيل التمثيل او شبهه الفعل بغير الى صيغة مفعول
والفعل ونظائرها وصيغة ما بعد الثلاثي اي افعل وانفعل ونظائرهما والى صيغة
تفعل ويفعل ونظائرهما ومنهم من قال فعل ويفعل علم الوزن والعلم يطلق
بوصفه اشتهارا ووصفا ... بمجهول الماضي ومجهول المضارع وفيه
نظر لان فعلا اشتهر بوزن مجهول الماضي بمجرد الثلاثي لا بمجهول اي مضارعا
ولا يقع المفعول الثاني ... انه عطف على الاثبات ولا يبعد ان يجعل ...
الشرط اي شرطه ان لا يقع المفعول الثاني في باب علمت كما مقام الفاعل
واحترز به عن باب اعطيت فان له حكما اخر سيجيء ... باب علمت ... المفعول
لئلا يلزم كونه ... مسندا ومسندا اليه وتعقبه المرضي بمنع بطلان اللازم
لوقوعه في الحين ... زيدا عمرا فان ... مسند اليه ... والمسند ...
ودفع بان المراد بالاسناد نسبة بحيث يصح السكوت عليه ...
اسناد او المصدر ... مسند بل ... ونحن نقول هذا
الدفع ... عليه انه لا ... وان اجتمع عليه ... تحول الدخال ...
فلان المفعول الاول القائم مقام الفاعل مسند اليه ... فاذا جاز
ذلك فليجز كونه مسندا ومسندا اليه ... فلان مفعول
الثاني لا ... المفعول هذا الباب ينبغي ان يقع موقع الفاعل لان ... المفعول
كالمصدر ... الوجه في عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل انه متأخر عن المفعول الاول رتبة ...

تأمل يعرف وجه الدور ... ذكر ... الدور وهو ان المراد بالمفعول ما يسمى مفعولا الا ان المفعول لفظ مشترك بين ... ومعرفة المسمى باللفظ ... مخصوص

التعريف ...

فلو وقع مقامه لصار بعد تأدية وانما وقع المفعول الثاني من باب اعطيت مفعولا
والاول فاعلا لانه امر خفي يحتاج الى تأويل وارجاع ولا الثاني من باب الثالث
لو اكتفي بفيه ولا الثالث لكفى اذ لا ثالث لباب اعلمت ووجه الثالث
من باب اعلمت بعينه الثاني من باب علمت لان همزة الافعال مزيد المفعول الاول
والمفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني او كالمذكور من المفعول
الثاني والثالث ولا يخفى ان المفعول له والمفعول معه اوضح في هذا الحكم حتى اختلف
في المفعول الثاني والثالث وجوز بعضهم وقوعه موقع الفاعل اذا لم يلتبس الاول به
بالثاني مثلا فالاصح ان يشبه المفعول الثاني والثالث بهما دون العكس
ويمكن ان يجعل كذلك اي مثل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه في حذف
الفاعل والاقامة مقامه وظاهر العبارة ان المفعول له لا يقع مطلقا وهو
الذي حققه الرضي حيث قال انما لا يقع المفعول له لان نائب الفاعل يجب ان يكون
كالفاعل جزء الجملة وكثيرا ما يكون بلا غرض بخلاف المصدر والزمان والمكان
فانه لا يكون بدونها غالبا فلا يقال جاء للسمن فقيل انما لا يقع المفعول له مقام
الفاعل لانه نصبه علامة العلية فاذا رفع لم يعلم العلية واورد عليه ان
نصب المفعول فيه ايضا علامة الظرفية فاذا رفع لم يعلم الظرفية ويمكن دفعه
بان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعلم قصد الظرفية ولا يمس
لانه يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه واما الظرفية معلوم من نفس الكلمة بخلاف
المفعول له فان عليته انما يعلم بالنصب لقصده فلو رفع لم يعلم عليته ولزم
ان لا يفاد العلية وعلى هذا القول يجب تقييد المفعول له لكونه بغير
اللام وانما لم يقع المفعول معه لانه لو وقع موقع الواو لزم دخول الواو
بين المسند والمسند اليه ولو وقع بدونها لم يعلم انه مفعول معه كذا قيل ونحن
نقول الفاعل محذوف فيهما والمفعول معه لانه مصاحبة مع معمول
الفعل المحذوف الفاعل يقتضي حذفه فلا يمكن وقوعه موقع الفاعل ولا يقع
خبر كان ايضا مقام الفاعل خلافا للفراء فيه مطلقا والكسائي في الخبر
جملة اذ هو يجوز وقوعه مقام دون كلمة قائم لا تقول استغنى الفعل

على المعترض له بقوله في التعريف كل مفعول حذف فاعله لا تقول كاسم مرفوع
كان ومنصوب اسماء وخبر ليسانا فاعلا ومفعولا وعليه جرى المصنف
حيث ادخل اسم كان في الفاعل وقال في تعريف الفعل الناقص ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة على ان اخذ المفعول في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله لا يخفى
نيابة بغيره مقام الفاعل وقد اجاز الكسائي نيابة التمييز واذا وجد المفعول به
بلا واسطة والحقيقة ورمي سباق الكلام مما ذكرنا وذلك التعيين وجوب
عند اكثر البصريين وتعيين اولوية عند بعض متأخريهم والكوفيين ورده بعض
القراءات الشاذة وكثير من الاشعار تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا
شديدا في داره اي تقول مثل هذا التركيب الذي قاله العرب فالمثال ما ضوي
وان كان وجد المفعول به وقولك مستقبلا فلذا قال تعين زيد ومن
لم يعرف ذلك قال الماضي بمعنى المستقبل تنظم الكلام بمعنى تعين زيد مع وجود الظرفين
والمصدر وهذا رد بذلك فمن قال كرر مثال المفعول فيه وفات المفعول بواسطة
وهم كان ان جعل تكرار المفعول فيه باللام شاهد على ان الممنوع من الوقوع مطلق
المفعول له عنده وهم والمنصوب بتقدير اي رسوى المفعول فيه ملحق بالمفعول به
عند غير الجزولي وانما رجح المفعول به لان وضع الفعل المجهول على ان يكون مسندا
الى ما وقع عليه واسناده الى ما وقع فيه والى ما وقع له والى الواقع لتنزيله منزلة
ما وقع عليه ومع وجود المفعول به وقصد افادة الوقوع عليه لا معنى لتنزيل
الغير منزلته اذ هو كالجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا هو التحقيق وان خلا عنه
بيانهم وقالوا ذلك لان المفعول به اشد اتصالا بالفعل بعد الفاعل وقيل
تعيين المفعول لان الاصل الحقيقة وانما يصار الى عند تعذر الحقيقة تقيد ان
معنى هذا الكلام انه اذا اراد اللفظ بين الحقيقة والمجاز يرجح الحقيقة وتعيين
لانه انما يأتي بالمجاز عند تعذر البيان بالحقيقة وفيه بتقييد الضرب بالشديد
على ان المصدر لا يقع ما لم يدل على مفهوم الفعل بعد التأكيد وهذا لا يخفى
بل كذا المفعول به والظرفان والجار والمجرور فلا يقال ضرب شيء او في
مكان او في زمان لكن هذا بحث لا تعلق له بمفعول ما لم يسم فاعله بل لا يجعل جزء الكلام ما لا يفيد فلذا لم يتبهم

بيانه ولا يجوز نيابة الظرف الغير المتصرف مما لا يلزم نصبه على الظرفية او جره
بمن وسحرا وذلك من التعريف لانه يفيد انه يجب اقامته مقام الفاعل
في الاعراب وذلك الظرف لا يتحمله وان لم يكن اي المفعول به فالجميع سواء
في الوقوع موقع الفاعل كما ان الجميع سواء في عدم الوقوع مع المفعول به ورجح
البعض الجار والمجرور وبعض الظرفين وبعض المفعول المطلق والاول
من باب اعطيت اي من الشاهد المراد بباب اعطيت ماله مفعولان لا اتحاد
بينهما وحق الترتيب ان يذكر قبل قوله وان لم يكن لانه من مسائل المفعول به
وفي بعض الشروح هذا عند امن من اللبس نحو اعطي زيد درهما واما عنده
فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا هذا وفيه نظر لانه لو قيل اعطي
زيدا عمرو فلا يلزم الالتباس لان المقدم مفعول الاول والمتاخر مفعول ثان سواء
كان على النصب او لا فالمثال الصحيح اعطي موسى عيسى فانه لا يعلم ما اقيم
مقامه الا بالتقدم ويجب في هذه الصورة تقديم الاول فالاول متعين لكونه
قائما مقام الفاعل ومنها اي من المرفوعات المبتدا والخبر نبهوا بالتسمية على
ان المبتدا احق التقديم ومناط الفائدة هو الخبر حتى كانه الخبر الذي هو ما
يحتمل الصدق والكذب او كانه نفس الاخبار والاعلام والمص جمعهما تنبيها على
شدة اتصالهما لكونهما معمولي عامل واحد معنوي بل عامل واحد وكمال اشتباك
احكامهما حتى كان بحثهما بحث واحد وقد خالف المص هذا المعنى في اول
المرفوعات والاقسام ومنها الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله كما ان اكثر احكامهما
مشتركة بينهما وقد زاد في التنبيه على اتصال المبتدا والخبر في جمعهما
في حد واحد وقال هما الاسمان المجردان للاسناد ثم لم يميز المبتدا
عن الخبر والاقسام ثم ميز المبتدا عن القسم الاول والخبر عدل المص
عنه وعرف كلا منهما بتعريف على حدة وقال فالمبتدا هو الاسم حقيقة او حكما
نحو ان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه والمراد بالاسم ما يقابل
الفعل لا ما يقابل الصفة كما يدل عليه البيان والا يخرج عن التعريف نحو ضارب
زيد قائم الا ان يقال لا صفة الا وهي جارية على موصوف [illegible] او مقدر فالمثال

في

49

في تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم [illegible] كما هو الظاهر والشارح [illegible]
في المبتدا مجرد المجرد اي المسلوب عن العوامل اللفظية بان لا يكون عامل
لفظي اصلا فان قولنا زيد مجرد عن ثيابه مفهومه العرفي انه لا ثوب له اصلا فلا
يرد ان التجريد عن العوامل لا يقتضي الا عدم جميع العوامل لا نفي العامل مطلقا لان
انتفاء الجمع لا يقتضي انتفاء الكل والتجريد وان اقتضى سبق الوجود لكنه يكفي
هنا تنزيل القوة القريبة من الفعل منزلته وقيل تنزيل الامكان منزلة الوجود
كما في قولهم ضيق فم البئر او احفره ضيق الفم وفيه المجرد عن
العوامل اللفظية اخرج معمولات العوامل اللفظية من الاسماء وبقيد المجرد
المبتدا يخرج المجرد عن اللفظ عن خلل الابهام وعن الاخراج يدخل الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله ومن خصصه اي [illegible] فلا يخرج نحو بحسبك زيد
وما في الدار من احد وان زيدا قائم وعمرو مع ان الاولين مبتدآن واسم ان
مرفوع المحل في الاخير لكونه مبتدا ولذا عطف عليه بالرفع ومنهم من فرق
في الثالثين بانهما مجردان حكما لان العاملين لكونهما زائدين في حكم العدم
وفيه انه يلزم ان يدخل المجرور من حيث هو مجرور واسم ان من
حيث هو منصوب في تعريف المبتدا والتحقيق ان قيد الحيثية معتبرة [illegible]
من حيث انه مرفوع مجرد ومن حيث انه مجرور وقوله مسندا اليه لاخراج [illegible]
المعدودة واسم الفعل وخبر المبتدا لكنه يخرج القسم الثاني من المبتدا ايضا
فلا [illegible] الصفة الواقعة وقيل [illegible] ايضا مقصود بالاخراج
بقوله مسندا اليه لان المبتدا لفظ مشترك بين معنيين لا يمكن جمعهما في حد واحد
فالمذكور في مقام التعريف حدان لمعنيي المبتدا ويجب اخراج فرد كل [illegible]
عن تعريف الاخر والاظهر ان المبتدا اسم لمفهوم هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية المجرد [illegible] كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة بعد حرف النفي او
الف الاستفهام رافعة لظاهر فالصواب او صفة واقعة بالعطف [illegible]
وهو مشتمل على [illegible] ان هذا القسم ايضا مجرد عن العوامل اللفظية والمراد
بالصفة الاسم من المشتق وغيره نحو [illegible] وبالوقوع بعد حرف النفي اعم من الوقوع حقيقة او حكما نحو ما قائم [illegible]

غير مجرد

في حكم ما قائم

ونحو غير ضارب زيد فانه في تأويل ما ضارب زيد ومنه قوله غير مأسوف على الزمن ينقضيه
بالهم والحزن والواضح المختص بعد النفي وبالوقوع بعد الف الاستفهام الا انه جاز ذكره
ثم اشتهر حمل ثم معنى الاستفهام ونحو متى قام زيد فانه في معنى اقائم زيد اليوم او غدا
الى غير ذلك والواضح المختص بعد الاستفهام قال الرضي ويرتفع بالظاهر ما كان غير مستكن
سواء كان مظهرا او مضمرا لقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما
فاعل مع كونه مضمرا وفيه انه يجب ان يقال قائمان لانه لا يعدل الى المنفصل الا للفرق
المتصل وليس هذا من مواضع الانفصال الا ان يقال من مواضع الانفصال الا بعض
من الاستتار الالتباس وفي اضارب انت وانا هما الا انه يلزم التباس بالاستتار
يجوز اضارب هما الانفصار وان لم يلتبس الا كما جوز في هند زيد
ضاربة هي مع عدم الالتباس لو جوز الالتباس في زيد عمرو وضاربه هو لو ورد
منفصلا ويشكل بعد التعريف باقيم وضارب زيد فان الهما تنازعا في زيد وايهما
اعمل كان الاخر رافع للمستتر وهو مبتدا لا وجه لرفعه سوى الابتداء وما قائم
زيد ضارب فان ضاربا مبتدا كقائم مع كونه رافعا للمستتر واورد اقائم ابوه زيد
فان زيد مبتدا وقائم خبره وقدم عليه مع صدق التعريف عليه وزاد ابن مالك لاخراجه
وصف انه لكونه مغنيا للصفة عن خبره في جعل الكلام تاما ولا يغني ابوه في تمامه
المبتدا وفيه بحث لان اقائم ابوه بمنزلة اقام ابوه فالحق ان يلتزم كونه مبتدا
ولو كان الخبر جملة ولا وجه فيه سوى انه مبتدا اضطراري اذ لو وجد وجه لرفع قائم
في اقائم الزيدان سوى الابتداء لم يحكم بانه مبتدا وفي قولنا اقائم ابوه زيد يمكن
تصحيح رفعه بانه خبر للمبتدا فلا وجه لجعله مبتدا فقد يمكن دفعه بان هذا القسم
من المبتدا اضطراري لم يعتبر الا في مواضع وبعد الضرورة بالاضطرار قبل في مجمع
مواضع الاضطرار فيه دفع للتحكم كما في اقائم زيد بحيث انه لو كان اقائم ابوه
زيد مبتدا لقيد وكان الخبر جملة اقيم زيد اقائم ابوه كما قيل زيد قائم ابوه
لا يقال لما كان في صورة الخبر المفرد لم يجز مثل زيد قائم واقائم الزيدان وما
قائم الزيدان فانه قسم مفرد وخبر فيه بخلاف كونه فيه لانه لم يجز
تقديم المبتدا على الخبر صرح به الرضي في بحث الظرف لم يقل فانه قسم مفرد

لا يقا

[margin note:] اي تقدير وقوعه صفة او حكما نحو هند زيد فان ... الهمزة للاستفهام ... فنسا ... عنه الاستفهام

لا تناقضه يا قائم الزيدان كان قائم مفردة لكن لا لمطابقة مفرد فهو مبتدا الا انه احترز
بمطابقة مفرد عن مطابقة التثنية نحو اقائمان الزيدان فان قائمان خبر مقدم ولم يقل فانه كان
ان لا مفرد لا تناقضه بقولنا اطالع الشمس فان الطالع فيه مفرد لم يجز الامران لتعينه
لكونه فاعلا يمنع تذكير الطالع عن كونه خبرا فمن فسر مطابقة بمفرد بكونها مفردة نقل
قال الشيخ الرضي الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام ان لم تكن مفردة فان
كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا وان الاول تحتمل وجهين والثانية مبتدا
لا غير وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها والاظهر انها خبر ما بعدها
ويحتمل ان يكون على لغة يتعاقبون فيكم الملائكة هذا كلامه وينتقض بامرور بها الزيدان
فان الصفة مفردة وما بعدها لم يتعين كونها مبتدا بل كونها خبرا وباطالع الشمس
فان الصفة والمسند اليه مفردان ولا احتمال ويشكل بقوله اراغب انت عن
آلهتي لانه يتعين فيه الصفة للابتداء والا لزم الفصل بينها وبين معمولها باجنبي هو
المبتدا لانه يجوز ان يكون انت مبتدا ويجعل عن آلهتي متعلقا بفعل محذوف اي
ترغب عن آلهتي لكون الصفة مبتدا ارجح لاستغنائه عن الحذف بقي انه يشكل بقولنا
اقائم رجل فان رجلا يتعين كونه فاعلا لامتناع كونه مبتدا لنكارته المعرفة وقولنا
ممرور بزيد فان الممرور يتعين كونه مبتدا والجار والمجرور لا يصلح لكونه مبتدا
ويصلح لكونه مفعولا لما لم يسم فاعله لا نقض بما لا منع عن نكارة المبتدا في الاستفهام
يقال ارجل في الدار وهل رجل في الدار صرح به الشيخ الرضي لانا نقول كلامه خاص
مخصص حيث لم يجعل مجرد الاستفهام مصححا بل الهمزة مع ام ثم نقول لا ينحصر
جواز الامرين فيما اذا طابق مفردا فانه يجوز الامران في قولنا اجريح هند وهو
المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى مفعول وههنا بحث مهمة بعضها فايض وبعضها
باب هالك لا العرض ولا ينقض الاول اي الاصل في المبتدا ان يكون مسند اليه مستحقا
للتقديم بسبب اصالة اذ الاسم المسند لا يستحق التقديم كذلك لان استحقاقه التقديم
لكونه عاملا وعامل الاسم ليست بالاصالة فهو انما يستحق التقديم لعروض الى
فالقسم الثاني مبتدا اضطراري لانه لا يوجد وجه الاعراب اقائم الزيدان سوى
كونه مبتدا حتى لو وجد لم يجعل مبتدا الا ترى ان بعض النحاة قال اقائم الزيدان مرفوع بكونه خبر المبتدا المحذوف

[margin note:] وقولنا ممرور بزيد فان ممرورا يتعين كونه مبتدا لان الجار والمجرور لا يصلح كونه مبتدا ويصلح كونه مفعولا لما لم يسم فاعله

[margin:] لتعينه

[margin:] حليته له

واصل الفايان الزيدان حذف المبتدا و وضع الظاهر موضع المضمر وقيل الالف للتثنية
وبتعهم المحقق التفتازاني في نحوه ونحن نقول الا بعد من التكلف ان يقال
الزيدان مبتدا خبره قايم بترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الفاعل الظاهر
ان غير في غير قايم الزيدان مرفوع ولا وجه لرفعه الا الابتداء ولا يصدق عليه ما
مر من التعريف والجواب عنه ان اعراب غير مستعار من المبتدا لان الصفة التي هي
مبتدا في المعنى كالجزء باضافته اليه عمل اعراب المبتدا ونظيره وغير في المستثنى حيث
اعرب باعراب المستثنى لما اضيف اليه والجار المستثنى به وبهذا اندفع ايضا ان المرفوع
والمنصوبات ما لم يدخل في احد من المنصوبة الثالث ان اسم الفعل مرفوع
بالابتداء عند البعض كما حققه في بعض تصانيفه فينتقض به تعريف المبتدا
الا ان يقال لعله ترجح حين تأليف هذا الكتاب عنده المذهب الاخر من كونها
منصوبة المحل على المصدرية او مبنية عن الاعراب كما في القيمت مقامها الرابع
ان قولهم اقل رجل يقول ذلك خارج عن قسمي المبتدا مع ان الاصح انه مبتدا
لا خبر له لانه قائم احتيف اليه لانه في معنى يقول ذلك والتزم فيه نكارة المضاف
اليه ووصفه بجملة فعلية لئلا يبقى بغير خبر وكان المحقق ذهب الى القول الاخر
لا يا على ان الخبر محذوف اي اقل رجل يقول ذلك موجودا والى قول الاخر
ان الخبر يقول ذلك ولا يرد شيئا منهما ما اورده الشيخ الرضي على القول الاخر
بانه على انه يقول الوصف الرجل يقول ذلك الا زيد ولا معنى لقولنا اقل رجل
يقول ذلك الا زيد موجود او ما رجل يقول ذلك موجود الا زيد بل لا مسائل
من الذي عند مبتدا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه والخطيئة لبند اليسير [illegible]
شيء على ما في القاموس قالوا هي الصفة في معنى الفعل اي يحظى ويقدرجه
يوم لا اصيد فيه فينتقض به تعريف المبتدا وليت شعري لم لم
يجعله خطيئة خبر يوم لا اصيد فيه ولعل المصنف اطلع على هذا الحكم
ولم يبال به وعند البعض كلمات الشرط مبتدا لا خبر له ذكره الرضي
في بحث تمييز المبتدا لكنه ضعيف لا يبالى به وستعرف ما هو التحقيق
السادس انه ينبغي ان لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا في اقائم زيد

كما

فراجعه

ما ان قيل معنى النفي ولا رابطة ... زيد موجود

كما يجوز في زيد قائم لالتباس المبتدا بالفاعل فيجوز كون زيد مبتدا في اقائم زيد دون قام زيد كما ذكر
لا يجاب عنه بان الحقق مع احتمال طريق الافادة لا يفاد وانما المردود التباس الحقيقة
وزيد قام لافادة القيام مع التاكيد بخلاف قام زيد واما اقائم زيد سواء كان زيد فاعلا او مبتدا فمعنى
واحد لا يقال زيد قائم ايضا يقرب من زيد قام في التقوى لانا نقول لا معنى للتقوى في الاستفهام انما هو في الخبر
لكنه لا يتم في ما قائم زيد ويوجب ان لا يجب التقديم في ازيد قام فالاوجه ما قيل لا يجوز التباس الطريق
المحقق بما هو ازيد منه لانه لا يلتفت الذهن الى المحقق اصلا بخلاف ما فوات وبيان ان المخاطب
يجعل الطريق المحقق محتملا والمبتدا في قام زيد التبس بالراجح الذي هو الفاعل لخلوه عن مخالفة
اللفظ بخلاف المبتدا فانه يكون على خلاف الاصل من تقديم الخبر واما اقائم زيد فكون المسند مبتدا خلاف
الاصل لكون المبتدا مؤخرا السابع ان العامل في المبتدا والخبر على المذهب الصحيح الابتداء وعرف
بكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اليه كما في القسم الاول من المبتدا وكون الاسم مجردا
عن العامل اللفظي لاسناده الى شيء كما في القسم الثاني منه ولا يخفى انه منتقض بكون الخبر مجردا
عن العوامل اللفظية لاسناده اليه والتعريف الواضح المختصر تجرد المبتدا عن العامل اللفظي ومن
لم يعرف بكون ما بعد متواترا امرا عدميا فعدم جعل كون العامل الموجود عدميا فلا يحسن تشبيه
العدمي بالموثر وتنزيله منزلته عرفه بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه
او لاسناده ولا يخفى ان قوله للاسناد اليه او لاسناده لغو في تعريفه اذ هو في التعريف المشهور
لاخراج جزء الاسماء المعدودة وليس لها كون في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا الخبر [illegible]
المعهود اعني التجرد عن العوامل اللفظية [illegible] اي الذي التصق الاسناد به فالباء للالصاق
ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدا وقيل الباء للتنبيه لان المسند مدلول الخبر ولفظ
ما به المسند معناه الى المبتدا وفيه ان المبتدا ايضا ما به الاسناد اليه فلا وجه لتخصيص
الخبر به وقيل المراد المسند الى المبتدا والا بدا بالباء فرقا بينه وبين المبتدا وفيه ان الفارق
ليس الباء بمعنى الى بل اشتمال المسند على ضمير لام الموصول في المسند وعدمه في المسند اليه
الا ان يقال جعل الباء علامة الاشتمال والى علامة الخلو واذا جعل الضمير الى المبتدا استغنى
عن [illegible] ولا فايدة له الا مجرد مزيد التوضيح لكن لا يتجه النقض

يضرب في يضرب زيد لانه وان كان كالمجرد المسند به لكنه ليس مسندا الا الى المبتدا واذا جعل الضمير راجعا الى

اللام يدخل في المجرد المسند به بغير تبع المثال المذكور والصفة المذكورة فيكون قوله اصلا اعتبارا مما لا بد منه

لاخراج الصفة وبقي يضرب ولا يندفع الا بتقدير الاسم اي الاسم المجرد بقرينة ان الكلام في اقسام الاسم

ولا يتجه ما قيل انه يخرج الخبر الجملة لانه في تاويل الاسم عنده وابى عنه الرضي ولولا الخبر الجملة اسما لما حكم انه

حصر الكلام في المركب من اسمين او من فعل واسم [illegible] المسند اليه وهو المحكوم عليه في هذا الباب

وسمي لكثرة الاطلاق المطلق عليه انه بمعنى المشتهر للمبتدا وينصرف اليه المطلق عند الاطلاق [illegible] قيل

لانه المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف معا لو اوجد الاحالة فذكرا على ما هو الاصل ونحن نقول

لان الابتداء الذي هو العامل يتحقق مع ذكره فتقديمه على الخبر بتقديم العامل على الخبر والاصل في العامل التقديم

والكوفيون يوجبون التقديم فيجعلون قايم زيد وفي الدار زيد فاعلا [illegible] خلافا

للكوفيين لان في داره عامل عندهم ومرتبة التقدم على زيد وممن جوز في داره زيد من جوز في داره

قيام زيد وفي دارها غلام هند ومنهم من منعه لان المضاف اليه المبتدا ليس في مرتبته وبنحو الجواز

ما ورد في كلامهم في اكفانه ودرج الميت وامتنع صاحبها في الدار وقد سبق ما يتعلق بهذا المقام

من الشرح ورفع الابهام والاعتراض والاحكام بحث لطالة دكا اولى الافهام قال الرضي ينبغي

ان يجوز ابن جني والاخفش امتناعه قلت لو كان مذهبهما تجويز الاضمار قبل الذكر لكان في الدين

ولو كان شدة اقتضاء الفعل المفعول به حتى كانه يجب الفعل اينما وقع فلا اذ شدة اقتضاء الفعل

المفعول به المبتدا الخبر وان كانت اقوى من شدة اقتضاء الفعل المفعول كما ادعاه لا يقتضي تقديمه

على المبتدا بل اتصاله به فيه الا يلزم كونه مقدما رتبة على الضمير هذا والتذكير لحسن الترتيب

كان مقتضيا لتاخيره الى قبيل فوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام لا التقديم فوجه

واذا كان المبتدا الى هذا المقام كما وهمه الرضي لان من مباحثه قوله او كان الخبر معنى له

دفعه او كان للخبر فعلا له واذا تضمن الخبر المبتدا المفرد والاول يقتضي تقديم بحث النكرة المخصوصة

والاخير بين تقديم تقسيم الخبر الى المفرد والجملة والاصل في المبتدا التعريف قال المصنف لانه المحكوم

عليه والحكم على الشيء بعد معرفته ونقضه الرضي بالفاعل ونحن نقول نقضه بالمحكوم به والا

فقد بان ما ذكره الرضي ان الاحتراز عن تنكيره لئلا يلتبس الخبر بالصفة ويتكلم الا ان يقال ولهذا

كان

كان الاصل في الخبر التنكير اذ لو عرف كالمبتدا لالتبس بالصفة الا ان يقال يندفع الالتباس بابراز ضمير الفصل

[illegible] اي بوجه من الوجوه الستة واعترض عليه الرضي

بقوله كوكب انقض الساعة وشر اهر ذا ناب وبقولهم وجوه يومئذ ناضرة وبان التخصيص عند

المخاطب وجوه ذكرها الا في قولهم تمرة خير من جرادة ولعبد مؤمن وقوله سلام عليك بل التخصيص فيه ايضا اذ ليس

معنى سلام عليك سلامي عليك اذ لا يصح ذلك فيه وبل كما انه لا يصح ان يراد به ويليك ونحن نقول الاصل

في المبتدا التعريف لان جعل الشيء مبتدا يقتضي كونه مستحقا للتقديم في الكلام ووجه اهم هو

مناط الافادة ومن ثم كان التعيين والتخصيص في الخبر اكثر لكان الفايدة او فرا فالمحكوم عليه انما يكون

اهم من المحكوم به اذا كان معيارا لاقساط الفايدة المحكوم به الذي فيه تقييدات في الجملة الفعلية

الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالي بكون المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فاصل المبتدا ان يكون معرفة فيستحق

التقديم واذا كانت نكرة فالضابط في كونها اهم احد الامور الستة على ما ينضبط الحصر فان و

جدت سابقا فعليك ان تزيد عليها ولا نزاع لك مجالا معك فيه واما ما خرج عن الضابط

فربما يقع مبتدا لجعل المقام اياها اهم ولا يرد نقضا على الضوابط وقد اقادك ما بيناه كان الفعل

يستحق التقديم قبل كونه عاملا وجعل تقديمه لكونه عاملا للكلام كالظاهري عاطل عن حلية التحقيق و

واما ان الوجوه الستة لا يفيد شيء منها التخصيص اعني تقليل الاشتراك ويمكن ان يجاب عنه

بان المراد بتخصيص النكرة بوجه يميزها عن النكرات باحد الامور الستة لا تقليل الاشتراك

ولو سلم فالمراد بالتخصيص اعم من الاختصاص حقيقة او حكما بان ينزل منزلة المخصوص في الفايدة

وان استعمل التخصيص المبني عن التكلف ولما كان التخصيص بمعنى تقليل الاشتراك حقيقة

مما لا سبيل اليه في بعض وسبيله اصعب من ان يرتكبه عاقل وتكلف الاكثرون ان يتوهم

ما لم اعرضنا عنه بالمرة واكتفينا بذكر كون المسند اليه اهم في هذه الصورة فاعلم ان [illegible]

[illegible] والمراد به ما تخصص بتقييد صفة كانت او حال او مضاف اليه نحو فوت

بقليل شغلني او غيرها نحو افضل منك افضل منه لتقييد الخبر يوجب الاهتمام وجعله مناط

الحكم بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقتنع به وبهذا اندفع انه لا يعقل صحة حيوان ناطق

ناطق كذا وعدم صحة انسان بل ترك كذا [illegible] يوجب الاهتمام

به لان المطلع فيه و ما اعده خبر مقدما يوجب الاهتمام به لانه بتقديمه يحصل التخصيص فطلان الفاعل اذا قدم
وجعل مبتدا يفيد التخصيص والحصر وفي الوارد جعل للمنكارة المعرفة للمسند اليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعل
مناط الفايدة بخلاف قايم رجل فان الاهتمام بقايم يوجب جعله مبتدا فاما فانما الجعل مبتدا وجعل خبرا
بلا مجرور مما لم يكن مرتهنا به بخلاف الظرف فانه يمتنع جعله مبتدا ويراد بتقديمه الاهتمام بكلمه ما بالخبر
والشركوبل لك فان مدار الفايدة هو هذه النكرة وتقييدها بالمعرفة مع نكارته فان المخاطب يعلم باي كلمة
كانت ويهلك بما يحاك فاكان والمشهور انه تخصيص بالتكلم لانه لكونه الا مصدرا الاصل فيه النصب مقدر
نحو احمد فسلمت سلاما عدل الى سلام عليك للاستمرار والانتصار ورد عليه الرضي ان سلمت بمعنى قلت
سلام عليكم ماخوذ من سلام عليك وليس كذلك ثم بيانه لا معنى لهذا التركيب وهو ظ وقيل يلزم
تكرير الخطاب في كلام واحد ودفع بان عليك ليس شيئا لتعيين للخطاب لا لاول المحتمل الصالح له ولغيره ويستفاد
وجد آخر من كلامه وهو ان سلمت محدث بعد سلام عليك فلو كان نصبا سلام عليك بتقدير سلمت لزم
الدور ودفع ذلك بانه فليكن المعنى قول السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام عليك وليس شيء
لانه اذا كان سلمت ماخوذا من السلام عليك والسلام عليك لكونه مصدرا منصوب الاصل محتاجا الى
تقدير سلمت لزم الدور وقال الرضي الاصل سلمك الله سلاما بمعنى جعلك الله سالما فهو مخصوص بالنسبة
الى الله تعالى وهذا لا يبعد ان يقال ان السلام مستمر عليك فهو مخصوص بوصف الاستمرار ولا اصل في الاخر
الخبر ان يكون نكرة لان المط في الاغلب ثبوت الوصف الذي هو مبدا الخبر نحو زيد قايم فان المط به
معرفة ثبوت القيام لزيد وتعريف القايم لا يوثر في تعريف القيام وقد يكون معرفة بشرط تعريف
المبتدا عند غير سيبويه او بشرط احد الامور الثلاثة عنده تعريفه او كونه متضمنا للاستفهام نحو
من ابوك فان من عنده مبتدا خلافا لغيره او افعل تفضيل هو مبتدا الجملة هي صفة لنكرة
نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتدا خلافا لغيره ولغة الفارسية ساعد
غيره حيث يكون فيها كيست بدر توح مهتر ست ارديدار اوه [illegible] على الاكثر
حيث انه الجملة الاسمية على خلاف وقد يكون المبتدا نكرة تنبيها على تعدد كون الخبر جملة حتى يحتاج
الاخبار عنه الا ما كيد لا يحتاج اليه ووقوع المبتدا نكرة مخصصة لان التخصيص يقربه الى التعريف
او مقصدا الى جعل عبارة الكلام منها الا له وهي موصولة بالمغ وعند الخ ولذا حكم بان الكلام لا ياتي
لا من

الا من اسمين او من فعل واسم والرضي يمنع تاويلها ويذهب الى انها نيابة لها خبر ومما يفيد الجملة بالخبرية رد المطلع
الانباري على بعض الكوفيين لظهور فساد وعدها من دليلهم حيث قالوا التنافي بين الخبر والانشاء
لانهم توهموا خبر المبتدا قسيم الانشاء او وهمهم اشتراك اللفظ ولا يعني التسمية ردا على ثعلب حيث
لم يجوز زيد والله لا اضربنه واكتفى الرضي في منعه بانه لا منع ولم يعد بشاهد وقد شهد القرآن
له حيث قال الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس الجملة الانشائية الواقعة في تقدير
القول حتى يأول الى الخبرية خلافا لابن السراج فان قلت المبتدا كالخبر في وقوعه جملة مأولة بالمفرد نحو
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فلم خص هذا الحكم بالخبر قلت الاختصاص ما فرع عليه [illegible]
[illegible] واشار الى الاستيفاء بهذا الخبر قسيم الجملة اعني الاسمية والفعلية ولم يمثل بالشرطية
لانه لا يخرج عنهما لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد فالجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية ولاختيار هذا
المذهب حصر الكلام في الاسمية والفعلية ومنهم من قال الشرطية فعلية وبهذا الكلام ظاهر بناء على
وجود الفعل في اوله لكن التحقيق هو ان الحكم ما هو في الجزاء فالمدار على الجزء الاول له في الاسمية والفعلية
او بين الشرط والجزاء فالجزء الاول هو الجملة لا الاسم ولا الفعل واما الشرطية فقال الرضي جعل
بعضهم الخبر مجموع الشرط والجزاء والاولى ان الخبر الشرط وحده لانه ربما يخلو الجزاء من الضمير
هذا ولا يخفى ان دليله لا يرد لكون الخبر المجموع وانما يرد لكون الخبر مجرد الجزاء على ما نقله صاحب اللباب
عن البعض حيث قال الخبر عند بعضهم الجزاء والشرط من تتمة المبتدا كالصلة بالقياس الى الموصول
ولا يرد خلوه عن الضمير بانه يرتبط بالمبتدا بتعليقه بما هو من تتمته كانه قيل في قولك من يكرمني فاكرمه
من يكرمني شرط باكرامه والتوجيه لدعواه الا ان يقول هذا الخلاف في قوله الى شرات زيدا كرمني فيجعل حرف
الشرط المقصود من دواخل الاسم على ما ذهب اليه الكوفيون في ان زيد قام او نوع بان حرف المقصود
وحصره في تجويز تقديره من دواخل الاسم لكمال امتزاجه بالاسم [illegible] الفاء للتنويه على كون
الخبر جملة ووجه الجملة العايد على ما قيل ان الجملة لاستقلالها لا ترتبط بالغير فلا بد من رابط وفيه نظر لانه
ينتقض بربط خبر ضمير الشان به من غير رابط وبطلب الاسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها
كطلب الجملة من غير تفاوت فالوجه ان ربط الخبر بالمبتدا بسبب اتحاده مع المبتدا والاتحاد
بما يتعلق به فالمختلف في ذلك الاتحاد كالمشتقات وما في حكمها كمعهد وروي وجامد اريد به معنى مشتق

كقولهم هذا القاع عرفج كله اي طيب كله لصلابة العرفج وهو شجر ينبت في السهل ومضمون الجمل الذي هو الخبر
في الحقيقة لابد له من عايد لان علاقة اتحاده مع المبتدا او اسناده الى ضمير المبتدا او علاقة اتحاده مع المتعلق
اسناده الى المشتمل على ضميره بالاضافة اليه او بملابسة اخرى نحو زيد قايم وزيد قايم ابوه وزيد قام
وزيد قام ابوه وغير المختلف الذي ليس ربطه الا بالاتحاد مع المبتدا لا يحتاج الى العايد كالجامد العرفي الذي
لا شايبة فيه من الاشتقاق نحو زيد انسان والفرس حيوان والكسائي حكم بوجود الضمير في كل خبر جف
انه جعله مستترا في هذا الاسد وكان منشاه عدم تنبهه لكون قولهم هذا عرفج كله ماولا والاصل في العايد
الضمير اذ هو الموضوع لهذا الغرض واما ما قال الرضي انه الذي يقدره ارباب الميزان بين المبتدا و
الخبر فيقولون زيد قايم في تقدير زيد هو قايم فوهم لانه ليس ضميرا بل رابطا ومعناه بالفارسية
است ولو كان العايد هو هذا الرابط لم يكن خبر غير انسان ايضا بدونه [illegible] الى الاسم
الظاهر الذي مدلوله مدلول بعينه للتفخيم في السعة نحو الحاقة ما الحاقة وفي الشعر مطلقا بشرط ان يكون
بلفظ الاول عند قوم وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره سواء كان بلفظ الاول او لا قال الله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع البعض في غير التفخيم مطلقا
ولم يرتضه الرضي لوروده وقد يعود الى الاسم الظاهر مشتمل على المبتدا نحو نعم الرجل زيد فان زيدا
من افراد الرجل المراد به الجنس ونحوه واما الفعال فلا فعال الدكم فان اسم للاستغراق احتوى
على المبتدا ولهذا عرف ان نعم الرجل زيدا ايضا من جملة وضع الظاهر موضع المضمر وان نايب الضمير ليس
اللام كما هو وهم بل شموله للمبتدا ووجوب العايد في المبتدا فيما اذا لم تكن الجملة من افراد المبتدا
نحو هو زيد قايم فان ما بعد الضمير مفرد منه والمفرد المتضمن للضمير يجب مطابقته للمبتدا الا فيما يستوي
فيه التذكير والتانيث كالفعيل بمعنى المفعول والفعول بمعنى الفاعل او التثنية والجمع ايضا كالمصدر
المأول بالصفة فانه لا يطابق المبتدا وقد روي بالكلام من الكشاف انه يجوز عدم المطابقة في صفة على
زنة مصدر فيذكر في القاموس لا بد لا فراق ولا محالة هذا او حط الظ لا بد الظهور تعلق الجار به
ولونه شبه بفدف قال الرضي كما يجب صرف متعلق الظا وتعلق الظرف لمحذوف اي لابد حاصل
منه وقال الجوزي تعلق المجرور بالفعل الذي [illegible] مصدر يتعدى بذلك الجار بخلاف الصفة
فقول الا تثريب عليكم اي لا تثريب حاصل ونقول لا تثريب عليكم بل يجعل عليكم متعلقا بفعل محذوف

اي

اي لا تثريب موجود ويثرب عليكم وذهب ابن مالك الى انه حذف تنوينه تشبيها بالمضاف وحكاه عن بعض البغداديين
جواز تعلق الظرف بالمنفي المبني ولم يستحسنه الرضي لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بالاتفاق وقد يحذف
العايد من الخبر الجملة وحكم سيبويه في غير الشعر ويرده وقوعه في القرآن قال الله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن
عزم الامور اي ان ذلك منه كما ذهب اليه الاكثر في تقديره ولك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة الى الصبر والغفران
فكانه قال ان صبره وغفرانه لمن عزم الامور قال الرضي حذفه قياسا عند الكل في موضع وهو ان يكون
مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدا فيها جزءا من المبتدا نحو السمن منوان
بدرهم والبر الكر بستين والاظهر جعل المحذوف صفة للمبتدا بجعل المعرف في حكم النكرة كما في امر على اللئيم
يسبني ولك ان تجعله حالا وقال الفراء حذف العايد المجرور المنصوب الى الكوفيين قياسا قال الله تعالى
وكلا وعد الله الحسنى وقال ان [illegible] ثلث كلهن فعلت عمدا وقال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبه
الكل لم اصنع وجعل ابن مالك هذا اجماعا وجعل مشابهة الكل في العموم والافتقار في حكمه نحو ايهم ضربت
وضعف ضعف الحذف بالمنصوب العايد الى غير الكل واما المرفوع فلا يحذف ولكن يرد في الصفة والحال والصلة
احكام اخر ستعرف كلا في محله ان شاء الله تعالى والحذف في غير ما ذكر سماعي والكوفيون لا يجوزون في غير الشعر
ويرده القرآن [illegible] اي ضمير [illegible] منصوبا بتقدير في او جار او مجرور اما ما نحو انا من البصرة
بخلاف انا به بتقدير انا به بتقدير مرور به فانه ليس بخبر ظرف بل الخبر مجرور والظرف حقيقة في المنصوب
بتقدير في مجاز في الجار والمجرور ومن قبيل عموم المجاز في الكل وقد نبه بقوله وما وقع ظرفا على ان الخبر هذا
الظرف كما هو مذهب [illegible] ابي علي لا الفعل المحذوف كما ذهب اليه غيره لكن [illegible] لان الخبر لا يقع ظرفا
بل ظرفا مع فاعله المقدر فيه وهكذا الخلاف في عامل معمول بعد الظرف نحو زيد خلفك وان فقد [illegible] اي الاكثر
النحويين [illegible] اي على انه مقدر بجملة او مذهب الاكثر انه مقدر بجملة اي جاز الجملة لان التقدير
يستلزم التاويل وفرقا بينه وبين قولنا المقدر جملة ولم ينبه للفرق اشكل عليه ان المقدر عند
ابي علي وهو الاصح مجرد العامل دون مرفوعه لانتقال مرفوعه الى الظرف خلافا للسيرافي فاحتاج الى
تغيير العبارة فقال مقدر بفعل ولم يعرف انه فاسد والصحيح المقدر فعل وكل ما كان بمنزلة الخبر من
خبر [illegible] الناسخ والصفة والحال كالخبر ولو جعلت كلمة ما حكاية عن الخبر حقيقة او حكما لدخل
الجميع في البيان والعامل المقدر غالبا من الافعال العامة التي لا يخلو منه فعل نحو الكون والحصول والاستقرار

وقيل ولذا سمي مستقراً او الظرف سمي مستقراً لانه استقر فيه الضمير قال الرضي وقد يكون عامل الظرف
خاصاً نحو زيد من بني تميم اي يعتزي لكن ذلك عند قيام الدليل ولا يجوز ذكر هذا العام اصلا خلافا
لابن جني ولا شك ان هذه الجملة المقدرة جملة انه لا بد للظرف من عامل فلا بد من تقديره والاصل في العمل الفعل
وفيه ان الظرف يكفيه رائحة الفعل والمبتدأ عاملا فيه لا سيما مع ملاحظة كونه خبراً اولى والاصل في الخبر
الافراد وان المسند اليه قد يكون في الكلام ما يقتضاه اشد من اقتضاء الظرف فهو احق بالاعتبار وبعد
يقتضيه خبراً مفرداً والظرف عاملا فعلا وجملة المقدر بعيد وان المقدر خبر الاصل فيه الافراد وفيه
ان الظرف بنفسه خبر وتقدير العامل رعاية لامر لفظي وسند لهم فما عداهم غير رعاية ما دعا الى تقديره
اولى من رعاية كونه خبراً فان قلت لا شبهة في انه قد يكون المقام للاستقرار الخاص لتقدير الفعل نحو
الحمد لله فكيف ذهب الاكثر الى تقدير الفعل مطلقا قلت كانهم اختلفوا في ان الاصل كونه مقدراً جملة
او مفرداً مما ينقل اليه الفهم المنتقل والذكي المشتغل ان مثل هذا الظرف ينبغي ان يكون متعلقا في
مثل ارسلها العراك ومررت به وحده فان الاصل في الحال الافراد وفي الحال العامل ان يكون فعلا وفي
جعل اسم الزمان والمكان خبراً مباحث لطيفة فاعلم ان العين والحدث المستمر لا يخبر عنهما بالزمان
بواسطة في لفظا وتقديراً فلا يقال الارض يوم الجمعة وطلوع الشمس يوم السبت لعدم الفائدة
الا ان يشبه العين الحدث المتجدد في الاختصاص ببعض الازمنة نحو الهلال الليلة الفلانية والزمان
خريف ولا الكوكب هذه الليلة ونحوه في شهر كذا او في اي شهر نحن وجعل ابن مالك والرضي
اقسام الخبر عن العين ثلاثة عين يشبه الحدث وعين عام له ظرف خاص او ما يسأل بهن خاص
وقد سبق الامثلة ونحن ادرجنا الكل فيما يشبه الحدث المتجدد فتلفق ما هو الحق ولا تكن
بالمتردد واذا اخبر عن الحدث المذكور فان كان متصرفا الزمان يذكر في مقام الاخبار ولا نكرة
نحو صومي يوم السبت ومسيري شهر وكان الظرف نكرة فالاغلب رفع اسم الظرف وجعله
خبراً مستغنيا عن تقدير عامل اما للتجوز في الاخبار بادعاء ان الظرف صار عين الحدث مبالغة
في الاستواء واما لتقدير الزمان في جانب المبتدأ واما لتقديره في جانب الخبر ويجوز النصب
بجعل الظرف نائبا عن الخبر ولم يذكر فيه خلاف للكوفيين فانهم يوجبون تقديره اذا لم يجعل
بنفسه خبراً لزعمهم انه ذكر فيه يوجب البعضية والاقبال لا موقفه فالوجوه الثلاثة خلافا

للكوفيين في نحو اما مر ان لم يكن متصرفا فالزمان لا يغلب ما سوى الرفع باتفاق البصريين واذا اخبر
عن شيء بالمكان الغير المتصرف فيلزم النصب او جر بمن فيما سمع فيه وعن لم نحو زيد عندك وبالمكان المتصرف
النكرة يترجح الرفع نحو انت مني مكان قريب بمعنى مكانكم مني او انت مني ذو مكان قريب عند البصريين
ويجعل المكان بمعنى المتمكن عند الكوفيين ويترجح غيره في المعرفة ولا يختص الرفع بالشعر او بما كان المبتدأ
ايضا مكانا نحو داري خلفك لا عند الكوفيين ولو اريد الاخبار بالمكان قرب المنزلة وبعدها
وهو مقصور على السماع نحو انت مني مزجر الكلب اي مهان وانت مني مقعد الازار ومقعد الحاتن
ومقعد القابلة اي قريب وانت مني مناط الثريا اي بعيد بالرفع اولى في البعد والنصب في القرب واذا
جعل الخبر كلا من الظرفين لا راد فيه تعيين لما فيه من قرب وبعد كان يقال انت مني فرسخ وداري
منك فرسخ ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ او ذو مسافة سرى ليلة فمن متعلق بمدلول الخبر
اي بعيد منه يجب الرفع على ما في الرضي ويترجح على ما في التسهيل ومما يشتبه بخبر الظرف المنصوب
قولهم منه فرسخين وليس به بل المعنى انت من اشباعي في فرسخين من مسيري بمعنى ليس نعهدك
علي ما بعد ما سيرنا فرسخين ونحو داري خلف دارك فرسخين فانه حال من فاعل الظرف عند المبرد
والجمهور على انه تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فهو من قبيل امتلأ الاناء ماء واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام وهو ما يغير الكلام من الاستفهام والتمني والترجي والعرض
والشرط وادات التكثير قيل انما كان للمغير الصدارة لانه لو اخر لم يعلم السامع انه متعلق بما قبله
من الكلام او بما بعده فيتشوش فهمه وهذا الوجه لا يجري فيما لا يأتي بعده كلام والاوجه ان يقال
اذا لم يكن المغير في اول الكلام يفهم معنى يجب الرجوع عنه بعد سماع المغير فيكون كمن سلك طريقا يجب عليه
الرجوع عنه ولا يخفى انه يتجه على كل من الوجهين ان الخبر الجملة المشتمل على المغير ايضا يغير معنى الجملة نحو
زيد اقام ابوه فانه يغير الجملة التي هي فيه فيجب تقديمه ايضا الا ان يقال الا ان لا يكون خبر بل مقول
قول هو الخبر والتقدير زيد مقول في حقه اقام ابوه ومن موجبات التقديم الذي فات المصنف كون
المبتدأ ضمير الشان او ما في حكمه من مبتدأ اخبر عنه بجملة هي عينه نحو كلامي زيد قائم على ما في
التسهيل وكونه مقرونا بلام الابتداء نحو لزيد قائم وكون الخبر بعد الا في السعة نحو ما زيد الا قائم
بخلاف الشعر فانه جاء فيه فيارب هل الا بك النصر يبتغى عليهم وهل الا عليك المعول وكون الخبر بعد معنى

الا ان يكون الخبر بعد الفاء نحو الذي يأتيني فله درهم ويمكن ادخاله في الاشتمال على ما له صدر الكلام فان المبتدأ ههنا
يتضمن معنى الشرط وكونه الذي يخبر به عن شيء كما ستعرفه في باب الموصول في مسئلة الاخبار بالذي وكونه
مضافا الى المشتمل على ما له صدر الكلام ويمكن ادخاله فيه لان ما له صدر الكلام يسري فيه بالاضافة
او ينتقل اليه ولهذا جاز تقديمه ومما يجب تقديمه على مذهب سيبويه مبتدأ نكرة هي اسم التفضيل
والخبر معرفة والجملة صفة نحو رجل افضل منه ابوه عندي فانه يصح عنده كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في هذه
الصورة وفي ما تضمن الاستفهام وغيره يجعل المعرفة مبتدأ وقد اختار المص مذهبه حيث [illegible] من
ابوك ويمكن ان يقال لم يختر المص مذهب سيبويه بل خالفه في كون المتضمن للاستفهام نكرة لئلا
خبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اي رجل ابوك حتى يكون نكرة بل اهذا ابوك ام ذاك فان
قلت ينبغي ان يقيد المبتدأ بالمفرد كما سيقيد الخبر فان المبتدأ الذي هو جملة اذا اشتمل على ما له
صدر الكلام لا يجب تقديمه قال الله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ن
قال جار الله سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر وبمعنى مستو وارتفاعه على انه
خبر ان والجملة في موضع الرفع على الفاعلية او الجملة في موضع الابتداء وسواء خبر مقدم والجملة خبر
ان قلت قد انسلخ عن الهمزة وام معنى الاستفهام وقصد بهما مجرد الاستواء في علم المستفهم اي سواء
في عدم النفع الانذار وعدمه المستويان في علمك كذا ذكره جار الله ولك تقويته ايجاب التقييد بان المتضمن
لما له صدر الكلام واجب التقديم وان خرج بانه عن معناه الاصلي وجوب تقديم من في قوله تعالى من فرعون
مع انه لا قصد الى الاستفهام بل الى التهويل وكذا من في قولهم دعوتك مع ان القصد الى الاستبطاء
[illegible] بخلاف ما اذا كان احدهما معرفة فانه تتعين المعرفة فيه للابتداء اذ لا يجوز تعريف
الخبر مع نكارة المبتدأ الا في الصورتين عند سيبويه [illegible] اي نكرتين متساويين
في صحة الوقوع مبتدأ ولم يكتف بقوله متساويين مع شموله المعرفتين لتساويهما في صحة
الوقوع لئلا يتوهم التساوي في مرتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في مرتبة التخصيص لانه
بعد ما عرف انه يكفي في وجوب تقديم كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوي في مرتبة التعريف
لا يشتبه امر النكرتين المخصصتين قال الرضي وكان ينبغي ان يقيدهما بانتفاء القرينة على المبتدأ
اذ لو كان قرينة يعرف بها المبتدأ في الصورتين لا يجب تقديم المبتدأ اذ وجوب التقديم ليعرف

مقدمه

تقدمه ولا يلتبس بالخبر ولا اقدم الخبر مع تركهما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد وفي قوله لعاب الافاعي القاتلات لعابه اذ كون المقدم احق بكونه مشبها به قرينة على كونه
خبرا قلت ما ذكره صحيح لكن ما ذكره من الشعر لا قرينة فيه على كون المؤخر مبتدأ لجواز ان يكون التشبيه
مقلوبا للمبالغة ولو قال او متساويين في الوقوع مبتدأ واكتفى به لكان احسن وقد حكم في الصورتين ابن
مالك حيث قال لا يجوز تقديم الخبر ان لم يوهم ابتدائية الخبر وهو مخيل لفظا ومعنى اما اللفظ فلان كون
الابتداء مصدرا ابعد على الياء المصدرية ومائية واما معنى فلا نقاصه بقولنا امام زيد فانه قدم امام
على زيد مع انه لا يوهم ابتدائية مثل افضل منك افضل منه لكونهما متساويين في العموم او في التخصيص
فانهم [illegible] اي فعلا للمبتدأ يعمل فيه الرفع او النصب لو اخر في بادي الرأي فاحترز بقوله
فعلا عن الصفة نحو قائم زيد فان الخبر صفة للمبتدأ تعمل فيه الرفع في بادي الرأي مع انه مبتدأ
وبقوله له عن زيد قام ابوه فانه لو اخر زيد لا يكون قام فعلا يعمل فيه الرفع في بادي الرأي فدخل
في القاعدة انت قمت فانه لو اخر انت كان قام عاملا للرفع في انت لكونه تأكيدا في بادي
الرأي وقولنا موسى ضرب عيسى فانه لو اخر موسى كان ضرب يعمل فيه النصب في بادي الرأي وخرج
الزيدان قاما والزيدون قاموا فانه لو اخر لم يكن الزيدون معمولا له في بادي الرأي لانه يلزم
الاخبار قبل الذكر فيجوز تقديم الخبر فيه ولا يجعل السير في الذين ظلموا مبتدأ النجوى اسروا في قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا ودخل ايضا نحو قولهم في بيته يؤتى الحكم لو كان مبتدأ لا يصح تقديم
يؤتى لانه فعل يعمل فيه الرفع لكونه مفعولا لما لم يسم فاعله في بادي الرأي فمن قال وجب التقديم لئلا
يلتبس المبتدأ بالفاعل فقد قصر رأيه ولو قلنا بامتناع التقديم في الزيدان قاما والزيدون
قاموا دخلته اعتماد الرضي يراد بالمعمول له الفعل الصادر عنه او الواقع عليه وتعليل امتناع التقديم
بالتباسه بالبدل وفيه رد على ابن الانباري حيث جعل الحكم في امثال مبتدأ واصل هذا المثل على
ما زعمت العرب عن السن البهائم قالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها
فانطلقا يختصمان الى الضب فقال الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قال اتيناك
لنختصم اليك قال عادلا حكما قالت فاخرج الينا فقال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت تمرة
قال حلوة فكلوها قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته قال بحقك

اخذت قالت فطلقني قال فما انتظر قالت فاقص بيننا قال حدث امرأة حديثين قال ابت فاذ نبه فوثبت
كلها اسئال قال جار الله قوله حدث امرأة ثلاثة يعني كرر الحديث للمرأة لتفطن عقلها فلما لم تفهم بالتكرار
فاحسك في القاموس ربه كمنه توقف وانتظر وتحبس وتدبر ومن قاربه يعني او الكررت ولم تفهم فاجعل
التكرار مضاعفا فلاثر ومنه بدوابه ولو كان مذهبه وجوب التقديم في قولنا الزيدان قاما لكان هو اولى
بالتمثيل وجب تقديمه اي تقديم المبتداء جواب للشرط الاربعة وقد عرفت وجهه واذا تضمن الخبر المفرد
ماله صدر الكلام اي كان مشتملا عليه فتغيير التعبير الذي كان في المبتدا [redacted] للتفنن لكن الاشتمال
خبرة التقدم لانه ينبا ورمنه لا ماله صدر الكلام في المعنى ولا يلتزم بل يجب التقديم في ما قايم زيد وا قايم
زيد لاشتمال الخبر على ما له صدر الكلام وبهذا ظهر ان ما في الرضي ان الخبر المفرد لا يجد من موجبات
التصدر الاستفهام او الاضافة الى متضمن الاستفهام ليس بالمرضي والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فلذا
قال الرضي يرد على قوله اين زيد ان اين خبر جملة عند الاكثر وكونه جز المفرد اما على مذهب
من يقدر المفرد واما على مذهب السيرافي ان الضمير حذف مع الفعل ولم ينتقل الى الظرف مع ان الصحيح اين زيد
متفق عليه واجاب نفسه ان كون اين جملة عرض له لوضعه موضع الخبر واما وضعه فيا ان يكون مفردا
فالمراد بالمفرد ما هو مفرد بمقتضى وضعه واجاب غيره بان المراد المفرد صورة اذ الضمير المستتر اعتباري
لا يصير الفعل معه جملة صورة وفيه نظر لانه يقتضي ان لا يصح زيدا قام فانه مفرد صورة بهذا الا
عتبار ونحن نقول المراد الخبر المفرد ظاهرا وكون اين جملة انما هو من حيث التاويل لما افاده
قوله سابقا مقدر بجملة وليس قائم مع الضمير مادا لا جملة بل جملة بظاهره بقي انه يشكل بقولنا زيد
اين ابوه فانه تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد ظاهرا او وضعا ماله صدر الكلام ولذا قيل
صاحب اللباب الضابطة فقال وجب اي تقديم الخبر اذا كان ظرفا متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير
المبتداء ولقد احسن حيث بدل المفرد بالظرف مخلص كلامه عما كان يتوجه على قيد الافراد الا
ان يقال اين ابوه جملة سواء قدر باسم الفاعل او بالفعل لانه حينئذ من قبيل الصفة الواقعة
بعد الاستفهام الرافعة للظاهر وبهذا استغنيت عما ذكره العصام ان يجوز بهذه التركيب تقدير
اسم الفاعل لانه وان كان مفرد الكنه في صورة الجملة فان قلت كيف جاز تقديم الخبر في اين زيد
والمبتداء يلتبس بالفاعل قلت الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة في التقديم في زيد قام بخلاف
اين

فيه لطافة لانه اما بمعنى الاول او بمعنى المبتداء ه

اين زيد على انه مثل اقايم زيد وقد عرفت الوفاء بينه وبين زيد قام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة المتضمن للاستفهام
لا يقتضي التقديم على المبتداء لان الاستفهام يطلب صدر جملة لا صدر كل جملة الخبر اي للمبتداء اي جعل
المبتداء مبتداء صحيحا ولا خفاء ان الخبر الظرف صحيح مصحح لشرط التقديم لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار حذف
مضاف اي كان تقديمه مصححا كما سنوضحه بتقرير الشروح ولا حاجة ايضا الى اعتبار الحيثية في المبتداء اي
مصحح للمبتداء من حيث انه مبتداء كما في بعض الشروح لانه كما ان الخبر الظرف مصحح لكونه مبتدا مصحح للمبتداء
بالكسر كذا في الرضي اي او كان لمتعلق الخبر كان فهو عطف على قوله
او كان مصححا له بتقدير كان والشرط من مواقع حذف كان كما ستعرف ولا ينبغي ان يجعل قوله لمتعلقه عطفا على
خبر كان وقوله ضمير عطفا على اسم كان فعطف معمولين على معمولي عاملين واحد بحرف عطف واحد ليستغني عن تقدير
كان لانه حينئذ يكون تحت قوله او كان ويكون العدول لنقله يقتضي الامر المرددة ولا وجه لجعل امر ودود عدولا
دون كل واحد منهما وكذا قوله او جزائه ان جعل عديلا مستقلا والظاهر متعلق الخبر ماله تعلق بالمعمولية
له وفيه امور احدها شموله نحو على الله عبده متوكل وعلى الله عبده يتوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر لامكان
تقديم المفسر ودونه الاعند الكوفيين سوى هشام فانه يجب تقديمه عندهم فيهما وعند الكسائي في المثال الاخر
دون الاول لشدة اقتضاء الفعل لمعموله دون الصفة فكانه متاخر عنه فيلزم الاضمار قبل الذكر في الفعل
دون الصفة وليس شي منها بشي لان الاضمار قبل الذكر يندفع بالتقديم اللفظي وثانيها عدم شموله
نحو في بيت كل رجل ضيعة وثالثها انه يفيد وجوب تقديم الخبر دون تقديم متعلق الخبر فيعلم منه وجوب
تقديم ما يتعلق به حتوا على النكرة مثلها في المثال المذكور دون تقديم النكرة وهو الخطاء وما يعلم منه ممنوع
وقد يحمل على التعلق بجزء بالكل فيندفع عنه ما سوى الثاني كناية عن كثرة زبد
مخلط بالتمرة لا يجاز الطاعن التمر بدون الماء لانه تولف للتمر لا التمرة واحدة لانا نقول هو توصيف للتمر بانه
على كل تمرة منه مثلها زبدا وفيه تامل او خبرا عن ان اي ان المفتوحة مع اسمها وخبرها وفي عبارته
مسامحة وكان ان يقول الخبر في الحقيقة ولكان خبر عن ان او معنى المثال عندي تحققها فيا بك والتحقيق
معنا ان وانما وجب التقديم لئلا يظن ان المقام مقام المكسورة فيذهل عن الفتح للحقيقة
او يظن خطاء المتكلم او خطاء سامعه لكن هذا اذا لم يكن ما يزيل ذلك الظن سوى تقديم الخبر نحو اما
انك قائم فمستحسن ولولا انك حقيق بالاحسان لاهنتك وما انك قادم حق على لغة تميم وما ان انك

قائم صح وما انت قائم الا صح وخرجت فاذا انك قائم فاستثنى الرضي نحو والواقع بعد ما اما ضرب ليس الا قول
ابن مالك او مسنده وليا ما الى ان وصلها لا يقع بالاستثناء وزاد الرضي في مواضع وجوب التقديم ما وقع للمبتدا فيه
بعد الا او معناها وهو مما لم يحفظ في زيادة ما قدم لا اهتمام به لنكتة فيما تكلفها في البهجة فانه يجوز
لا موجب وجوب تقديمه وما يخفى عليك وجه الوجوب وقد يتعدد اي خبر المبتدا منه يعلم تعدد المعمول
منه كما ينبغي الابتداء وكذا ان يجعل الجزاء مما هو خبر في الحال او في الاصل فيندرج في حكم الكل فيه وههنا
مباحث نفائس استخرجها القابس القابل لينتفع به كل معتبر وبابس الاول ان العامل المعنوي لضعفه
غير قوي فيبطل به ان لا يعمل في معمولات كثيرة الا انه على خلاف ظنك بل يرفع اخبارا متعددة ولو بلغ الف
الف كلمة كانه للطافته شابه المجردات الغير القاصرة عن الافعال المتكاثرة الثاني الخبر المتعدد
قد يكون واجب التعدد لكونه جزاء متعدد معنى نحو هما فاضل وعالم ولا بد من العطف ولا يطابق
المبتدا لان ضميره لا يرجع الى المبتدا بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو في تقدير هما شخص فاضل
وشخص عالم والعطف ليس الا صورة العطف اذ ليس لتشريك المعطوف والمعطوف عليه
في النسبة بل المجموع من حيث المجموع منسوب والمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه اعرب
اعرب كل جزء دفعا للتحكم وجاء الرضي ان هذا الخبر خارج عن مبحثنا لان كلامنا في تعدد الخبر من مبتدا
واحد وهنا تعدد المبتدا ايضا لا شبهة لان كلامنا في ان يرتفع بمبتدا واحد اسمان بعد ان
صيرورة واحد من هذا القبيل بلا قبيل وقد يكون واجب التعدد لكون المجموع حالا واحدا للمبتدا
الذي هو ايضا واحد وذلك قسمان احدهما ان يقوم كل منهما بجزء من المبتدا لتنافيهما فيحصل
منهما صفة قائمة بالمجموع من حيث المجموع فقد جعلهما جزاء الا انه اعرب كل منهما دفعا للتحكم نحو هذا
اسود ابيض والمجموع استحق خبرا واحدا الا انه اعتبر كل منهما دفعا للتحكم ولا يجوز في الاسناد
كما لا يجوز في قولك هذا ابلق فجاء الرضي ان اسناد كل الى المجموع مجاز واذا جاز اسناد حال
المتعلق المنفصل عن الشيء اليه بجواز اسناد حال الجزء اليه اولى البتة كما قال صاحب
اللباب ان هذا اسود ابيض مثلها فاضل وعالم لانه يكون بوجوب هذان اسودان وابيضان
وهو لا اسود وبعض وثانيهما ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل من اجتماعهما حالة متوسطة سط
مخصوصة متعلقة باسم نحو هذا حلو حامض اي مز بالفم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة

قال

قال الرضي في كل منهما ضمير للمجموع بلا كلفة لان المجموع متصف بكل منهما ونظر المحقق فيه بان ضمير الذي استحقه
الخبر ههنا واحد كما في المفرد وانما اعتبر في كل منهما دفعا للتحكم وبطل في هذين القسمين العطف وتركه قال صاحب
اللباب ويشهد ان لكلو ولما معنى في المعنى غير متعدد قولك علمت هذا حلوا حامضا اذ لو كان متعددا
لكان متعديا الى ثلثة وهو خلاف ما اجمعوا عليه وفيه انه منقوض بقولك علمت زيدا عالما فاضلا مع ان
الخبر في قولك زيد عالم فاضل متعدد معنى ولا يلزم منه تعديه الى ثلثة بل يكون المفعول الثاني متعددا
ومعرفا بان تعدد المفعول والتعدية الى ثلثة لان التعدية الى ثلثة توجب مفعولا ثالثا لا تعدد
المفعول الثاني فافهم فانه فرد وهاهنا الفوائد الذي لا يفهم الا الواحد بعد الواحد وقد يكون جائز التعدد
نحو زيد عالم فاضل فانه يصح الاقتصار على احدهما ويصح فيه العطف الا ان المعطوف ينبغي ان
يجعل من الثواني ولا يجعل من تعدد الخبر في شيء الثالث ان التعدد اللفظي دون المعنوي لا يختص بالخبر
بل يجري في المبتدا نحو الحلو الحامض خبر من الحلو في العامل نحو هذا حلو حامض عن الحلو ومما يتوهم فيه
تعدد الخبر زيد جاءني مانع واخواته وهو عند التحقيق تأكيد ومما ينبغي ان يعلم انه قد يشتمل كلام واحد
على مبتدآت واخبار فالمبتدا الاخير مع الخبر الاخير خبر سابقه وهكذا الى المبتدا الاول ولذكر
الروابط طريقان احدهما ان يضاف كل مبتدا بعد الاول الى ضمير سابقه فيقال زيد ابنه زوجته
جاريتها قائمة فلو اردت ارجاع الى الجل واحدة تضيف المبتدا الاخير الى المبتدا ال ساعة والسابق
الى ال بعد الى ان ينتهي ويحكم على الاول فتقول جارية زوجة ابنت زيد قائمة وثانيهما ان تذكر
الروابط كلها بعد الخبر فتجعل الرابط الاول للاخير الى الاول فيقال زيد عمرو هند قائمة في داره بامره
فضمير قائمة لهند وداره لعمرو وامره لزيد كذا في التسهيل سهل على صاحبه سنداييد اليوم الطويل
وقد يتضمن اي يكون فيه معنى الشرط اي معنى حرف الشرط او الجملة الشرطية وهو سببية المبتدا
بما هو من نتمة للخبر على ما سيجيء في المتن فيثبت حكم المجازاة وقد خفي في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن
الله حتى اول بان ما بكم من نعمة فاخبرانه من عند الله وقيل وجود النعمة سبب مع ما لكم بانه من عند الله
سببا لاخبار بانه من عند الله فصح الكلام والاوجه ان وجود النعمة سبب لكونه من عند الله اذ الانعام
بالكون من عند الله فرع الكون وكذا خفي في قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ الفرار
ليس سببا لملاقاته واجيب عنه بانه سبب وبان الواقع على كل حال حسن ان يجعل جزاء الا بعد حال من

للجزاء النفيه وقوعه لا محالة وهو لا يسمن ولا يغني من جوع وهو انه لا سببية للنوار وبهذا الاعتبار لا سببية
فالجواب بالاقرب ان يقال النوار في الموت سبب للاكلات لان النوار يصير سببا للبلوغ الى موضع حذر
الموت فيه فالحق ان معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط كما حققه الرضي لشكلات العام بالتمام فيصح
دخول الفاء الجزائية في الخبر بشرط قصد معنى الشرط يعني مع القصد ان سببا وخالة العاملين به
للخبر بالجزاء او ان سبب يترك تقدم كونه جزاء كذا شرح الرضي وذكر جار الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه
ممتنع فادراج الصحيح لعدم لزوم القصد للعدم لزوم الفاء مع القصد وذلك المبتدأ الذي يتضمن
معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره الاسم الموصول الكائن بفعل اي مع فعل صريح وذلك اذا
كانت صلته جملة فعلية وليس المراد الكلام المتصل بفعل لينتقض برجل قام عالم ولا موصول صلته فعل
حسبما يكون مسامحة لان او ظرف ذكر الظرف لان الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل لا محالة
لانه مقدر بفعل لا محالة اذا كان صلة لان الشرط لا يقع ظرفا لكنه لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح و
لم يتناوله المراد بالظرف الاعم من الظرف وما يجري مجراه على ما عرفت سابقا او النكرة ... اي
باحدهما بنا حذف المضاف كما يدل عليه المثال الا ان الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يستدعي الافراد
كما وهم الهندي لانه يستدعي المطابقة بما يقصده المتكلم فنقول جائني زيد وعمرو وهما في البلد ولا يخفى
ان بيان المص لكلام المتضمن لمعنى الشرط المصحح لدخول الفاء في الخبر قاصر بخروج المضاف الى النكرة الموصوفة
وخروج الموصوف بالموصول والمضاف اليه عنه وخروج كل مضاف الى غير موصوف او غير موصوف
بما ذكر لانه يخرج وجه مثل اما زيد فمنطلق لان الفاء فيه دخل على الجزاء الا انه لما قدم المبتدأ اتصل بالخبر
ولكن في بيان دخول الفاء في الخبر لا في الجزاء اذ له مبحث آخر على انه يمكن ان يراد بالصحيح ما يقابل الوجوب
ودخول الفاء في هذا المثال واجب في غير الضرورة وفي غير مقول قول محذوف ناب العقول منابه نحو قوله تعالى
فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم ولا يخرج به من بعض بني فزيد قايم فانه داخل في
جزاء من دون الدخول على الخبر في اكثر الاقوال على ما عرفت ويمكن ادراج نحو الزانية والزاني فاجلدوا
فيه بجعل الفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما لما قيل ان اسم الفاعل فعل ابرز في صورة الاسم حفظا للفعل
عن ان يدخل عليه ما هو في صورة لام التعريف مثل الذي يأتيني او في الدار الادوار والذي في الدار ليكلا
يتوهم التزويد في الصلة دون التمثيل فله درهم او كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم لانه قد نقض في الامثال كلها

في جواب اما وجب في غير الضرورة الا في صورة

بانه

بانه ليس مثالا للنكرة الموصوفة لان المبتدأ فيه هو المضاف الى تلك النكرة لان الصفة نوع لما اضيف اليه كل لانه
المعقب وكل لضبط وحصره صرح به المص في ايضاح المفصل ووافقه الرضي ولا ذاك المص ان قوله وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان حيث جعل الا الفرقدان صفة لكل لا لاخ وبما قررناه بطل ما
اجيب به ان الصفة بعد كل للكل صرح به صاحب الضوء في شرح تعريف الكلمة كل لفظة دلت على معنى في
كلمة وصرح به صاحب الكشف في الفائق في بيان قوله صلى الله عليه وسلم الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت في
الجاهلية تحت قدمي هاتين حيث قال يتعين كانت لان يكون صفة لكل او لو كانت صفة لما اضيف اليه
من الامور الثلاثة لما صح الفاء في الخبر فعلم كانت لكل هذا والجواب عن المناقشة ان المراد بالنكرة الموصوفة
الاعم من الموصوفة لفظا والموصوفة معنى واذا كانت كل عبارة عما اضيف اليه فما هو صفة لما اضيف اليه
صفة له معنى ومثل بما هو الغالب في المبتدأ الذي يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولا مبهما ككلمات
الشرط او كونه فعل مستقبل المعنى كما يجب في كلمات الشرط فالمراد بما بين هذا المبتدأ والكلام المتضمن معنى الشرط
عموم وجوب ابهامه واستقباليته فلا ان لا يجزم الفعل المضارع ولا تدخل الفاء على غير ما فصل خلافا
للاخفش فانه يدخلها في خبر بر ... لا يخفى ان هذا البحث قبل اوانه لانه من
مباحث جزاء ان واخواته ووجه المنع على ما ذكره المص ان ما بعد الفاء الجزائية يجب ان يحتمل الصدق و
الكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملهما ويبطله قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وله غير نظير
وايضا هذا الوجه لا يعم النواسخ كلها مع تشاركها في المنع فالوجه الوجيه الواقي ان النواسخ شاني
ما يقتضي الصدارة فلا يدخل ما اعتبر فيه معنى الشرط وما قيل ان الا انما التحقيق في حال لا يحتمل
التعليق بشيء في الاستقبال فلا يجامع الشرط وينتقض قول المص برفع ان جعل الا انما خبرا اما التعليق
الطلب فلا يتحقق الطلب في الحال فالقيام للصلوة يحتمل ان يرتفع طلب الغسل الاعضاء واما الطلب المعلق
فالمطلوب في الاية الغسل المعلق بالقيام وعلى اي تقدير يصح ان يجعل الا انما خبرا ومن هذا ترى ائمة الاصول
مختلفين في ان تعليق الطلاق هل هو تطليق الان وفائدة التعليق تاخير الطلاق او تطليق
حين تحقق الشرط قيل جميع النواسخ سوى ان وان ولكن مانعة بالاتفاق فلا وجه لتخصيص
ليت ولعل واجيب بانه خصه بهذا الحكم من الحروف المشبهة لا مطلقا قلت المص انه لم يبين
حكم ما سوى النواسخ لانه اجمل الحكم بخصوصها بليت حتى يجاب بان التخصيص ينافي وكيف لا

والتخصيص بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم بل الجواب ان منع ساير النواسخ بحث عن المنصوبات فيبعد عن
هذا المقام كل البعد وان للحق بها لا ينافي النواسخ تخصيص الحكم بهما تصريحا بما هو جلي به لان لما يفيده قوله
... ولحق اما كان ان المفتوحة ولكن ايضا ودليل ابن مالك عدم منع ان ولكن ولحق
معه قال الله تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم وقال واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقال الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وانما قال
ولحق بعضهم لانهم يتعين عنده من الحق اذ جعل عبد القاهر الى سيبويه خلافا للاخفش والعبدي وابي البقا
وابن يعيش الاخفش خلافا لسيبويه ولو قلنا انه تعين عنده كما قال الرضي ان المصنف تبع عبد القاهر
فالابهام للتحقيق ولتزييف الاقوال وقد يحذف المبتدا لانا لانه ركن من الكلام بل ...
يعني ان المحذوف ما هو مما يشعر به كلام الرضي ان قول القيام قرينة لا فائدة ان لا حذف الا مع القرينة
ضعيف ومع القرينة لا يجب الحذف بل يجوز ... ثم كل من جانبي الجواز والوجوب الى نكتة من نكت
تطلع عليها ان ساعدك التوفيق وجعل بك صدق الهمة من رجال التحقيق يقال قد احل
وجوب الحذف وهو متحقق في مثل الحمد لله اهل الحمد بالرفع على المدح والتقدير هو اهل الحمد تصحيحا للرفع
اهل الحمد وفي نعم الرجل زيد على تقدير كونه في معنى هو زيد وقد جوزه المصنف في الجنة ومنع تحقق الوجوب
لجواز تصحيح الرفع في المقطوع بجعله مبتدا اي اهل الحمد هو وان المخصوص بالمدح متعين لكونه مبتدا
قبله كما حققه الرضي في الجنة فلا يفيد احتمال كونه خبر مبتدا محذوف وفيه انه ينبغي كون المقطوع
مبتدا اجماع النحاة على انه خبر المبتدا على ان جعله خبرا اوفق ما هو اصله من كونه صفة وان تسوية
المصنف بين كون المخصوص مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف بنا في عدم الاعتداد به
الا ان يقال قوله وهو مبتدا اما ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف بيان للاختلاف لا للتسوية
وقد اثبت صاحب اللباب وجوب حذف المبتدا بقولهم زيد نعم الخبر الكلم فانه في تقدير زيد
للخبر الكلم هو الكلم والا لم يتجه رفع الكلم اذ لا يصح كونه خبرا لزيد لان الخبر هو المفسر المعد المقدر ولا تاكيد
لان المكنى لا يحذف هذا وفيه انه تفسير الخبر وعطف بيان له فلا حاجة الى تقدير المبتدا
ومما وجب حذف المبتدا فيه من انت زيدا اي من انت كلامك زيد والاشهر فيه النصب
والتقدير من انت ذاكرا زيدا يقال فيمن ذكر عظيما بسوء وكان اصله ان رجلا لم يكن له
فضيلة

فضيلة فتسمى بزيد وكان ذلك اسم رجل مشهور فقيل ذلك انكار التسمية والوجه في اهمال وجوب الحذف انه في
كثيرهم من مبنيات المفعول به ودخل افعال المدح والذم ودخل الوصف المقطوع فاقتدى بهم الا انه ابحث
عن الوصف المقطوع وحذف العامل في من انت زيدا لانه منه ما اخبر عنه بمصدر او انقلب وجب
حذف ناصبه نحو سمعا وطاعة فيقال سمع وطاعة اي امري سمع وطاعة وجب حذف المبتدا لان المقام
مقام اغنا الحذف واجب فيه ما اخبر عنه بصريح في القسم نحو في ذمتي لافعلن كذا اي يمين وما صرح
بهما ابن مالك في تسهيله ... هو الصبي الرافع صوته اول ولادته استعير عن رفع صوته
ثم يعني الهلال وبعضهم فسر الاستهلال برؤية الهلال والتقدير كمبتدا قول المستهل وبرجح الاول قلنا
للحذف والثاني مراعاة السوق ... ذكر القسم لان انما با لغفل قول المستهل والتقدير هذا
الهلال ونوقش باحتمال الهلال هذا وهي مرتفعة بانه مثال الاشهر وبان ما وجد من الاظهار اظهار
المبتدا في خصوصه او نوعه نحو قول الحبيب نعم وهذا ثم ومنهم من نقص لبيان ان تقدير الهلال لا يناسب
المقام ووونه ظاهر خروج القاعدة ولا يخفى ان قول المستهل لاسماع الطالبين حتى يتوجهوا اليه ويسالوه
عن رؤية الهلال بالاشارة وهو ليس حاضرا رفع الصوت به مشيرا الى الهلال فتارة يقول رأيت الهلال
او الهلال بالنصب وتارة يقول الهلال بالرفع فالظاهر ان تقدير الرفع رأي الهلال ... لقيام قرينة
اولا يحذف نيا جواز الخبر وجب فاذا السبع يعني بعد اذا المفاجاة والتقدير فاذا السبع
واقف في اللباب حذف الخبر بعد اذا قليل صح حتى لم يوجد في النظم المجيد الا مذكورا قال تعالى فاذا
هي تسعى فاذاهم جميع لدينا محضرون فاذاهم قيام ينظرون اقول الحذف بعد اذا المفاجاة
للخبر العام لان اذا تدل على وجود الشيء بغتة فيغني عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار وهي
ما ذكره ليس مما نحن فيه وينبغي ان يراد باذا المفاجاة ما لم تقع موقع الفاء في جوابه لانه كالفاء
فكما لا حذف بعد الفاء لا خبر بعده والحاصل ما نحن فيه لو لم يكن اذا للمكان خبرا عن السبع اي
فبالمكان السبع وهو المذهب المنقول عن المبرد وزيف بقولهم فاذا السبع بالباب واجيب بانه
بدل ويحتمل حالا ورد بانه يلزم اشتراك اذا بين الزمان والمكان وهو خلاف الاصل وانه يلزم
قطع اذا عن الاضافة مع عدم شيء من لوازم حذف المضاف اليه من البناء على الضم وتنوين
المضاف ووجود مضاف اليه في التقدير اي الجملة السابقة فيلزم ما سمعت من انتفاء اللوازم

حذف المضاف اليه وظرف للمفاجاة والمعنى اي مفاجاة وقوف وقوف السبع فاجات منزل منزلة اللازم فلا يلزم كون ٦
اذا مفعولا به لفاجات كما يتوهم من قول المص اذ التقدير فاجات وقت وقوف السبع فاعترض عليه بان اذا لازم
الظرفية وقول سيبويه انه يستعمل اسما فيقال اذا اليوم زيد اذا بعده عمرو مثال ان اذا الاول مبتداء والثانية خبر
غير موثوق به ولا يساعده استعمال العرب ولك ان تجعل مفعولا فاجات محذوفا فالتقدير اي فاجات ما في جنب
من الخوف والهول حالا كائنة للمتكلم به او استماعه والفاء للسببية اي تسبب عن وقوعي مفاجاة السبع
وقيل زائدة وزيفه الرضي بانه يشكل به امتناع حذفه وفيه انه لا تزييف في منع الاستعمال عن حذفه اذا
جاء من التزام زيادة شيء ومنعه اي معنوي من حذفه اول المسئلة ورجح الرضي قول من جعله عطفا
على خرجت وقد وجب او في القسم اي في تركيب التزم في مثله اي في موضع الخبر منه اي من هذا التركيب
جوابا اي غير الخبر فهذا التركيب من قبيل البراكب بسنين وتقدير منه اقيس في تقديره وقيل
ما مصدرية والمحذوف هو الوقت المضاف اي في وقت التزام غيره موضعه وجعل الرضي باعتباره
عن الخبر المستغنى عن الحذف لكن فيه بحث اذ لا يعقل الحذف للخبر وجوبا في خبر كذا ولما كان التزام
الغير في موضع الخبر امرا معقولا باعتبار العرب المعبر عنها احتاج الى بيان مواضع الالتزام وهي
اربعة اشار اليها باربعة امثلة حيث قال لولا زيد لكان كذا وفسر الضابطة المشار اليها بمبتداء
كان بعد لولا ونقض بقول الشعر رحمه الله تعالى ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
وقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته فمنهم من اول من اراد البعض بجعل ما نطق خبرا حالا عن
الخبر المحذوف اي لولا الشعر بالعلماء موجود حال كونه يزري ولولا فضل الله حال كونه نازلا عليكم و
لا يخفى انه يتكلف في مواد كثيرة ومنهم من جعل القاعدة المشار اليها مبتدا الخبر يدل عليه لولا اذ لولا
تدل على الوجود المطلق فلو كان الخبر الموجود لحذف لا محالة لدلالة عليه والتزام الجواب
موضعه ويساعده من اوجب الحذف مطلقا لان لولا تدل على الخبر وهو الوجود والحصول فدليله
لا يساعده الحذف الا في الخبر العام وفيه بحث لان لولا تدل على تعلق الجملة الشرطية وتدل على حصوله
مطلقا لا على الحصول مبتداء الجملة كما ان لو تدل على امتناع الشرط على امتناع المسند اليه فيه فلولا لا تدل
على ان الخبر ما هو فما ذكره من القاعدة ايضا ان وجوب الحذف فيما يجوز لقيام القرينة والزام الغير
موضعه سواء كانت القرينة لفظ لولا او غيره فينبغي ان تفسر الضابطة بمبتدا الخبر يقوم

مم

غيره ذكره مع قيام شيء مقامه سواء كان الخبر عاما او خاصا وهذا شبهة قوية تقتضي تغيير الضابطة
من نحوي الا انه ذهب ابن مالك ان الخبر العام واجب الحذف والخاص بدون قرينة ممتنع الحذف
ومعها جائز الحذف وغاية ما يوجه كلامه ان يقال لم يعتبر العرب الجواب ملتزما في موضع الخبر الخاص
ونحو لولا زيد لكان كذا من مواضع حذف الخبر ودليل مذهبك ان ما بعد لولا فاعل فعل محذوف
اي لولا وجد زيد وهو مذهب الفراء ان لولا رافعة لما بعده لتنزيلها منزلة الوجود ولفظها مع بلا دليل
ولا بد بكيفية ان الكلام لا يكون من حرف واسم اجماعا لان هذا السلب مخصوص بما سوى حرف نائب
مناب الفعل عند من يجعل هذا الحرف عاملا عمل الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء ويا زيد على مذهب
المبرد ومذهب الكسائي ان لولا الكلام ولولا تنفك عن الفعل كذا قيل ونحن نقول لولا انه
كلم المجازاة والشرط لا وقل فيه من كونه فعلية اولا ويرجح مذهب البصري الذي اختاره المص
بان حذف فعل الفاعل وجوبا لا يجوز بدون المفسر ولا محالة يتكرر في المواضع غالبا الا في الدعاء
وجواب القسم ملاقي لولا ليس حرف النفي ضم الى لو بل المجموع كلمة موضوعة لامتناع الثاني لتحقق
الاول ويجاب دفعه بان المفسر انما يجب لعدم اتم خصوص الفعل من القرينة وبينهم الخصوص من لولا
وبان لك شيء ان يقول المجيب نكير بلا الا في الدعاء وجواب القسم لولا على ان لا في لولا لعدم الزوال
النفي بدخول لو لان نفي النفي اثبات ومثل ضربي زيدا قائما فسر الضابطة المشار اليها بهذا
المثال الرضي ومن تبعه بمبتدا هو مصدر صريح او ما هو بمعناه لكونه افعل تفضيل مضافا الى
المصدر فانه في المعنى فرد منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول او اليهما ويكون
بعد ذلك حال منهما او من احدهما كالمثال المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما ويتجه عليه
ضربي زيدا قائما شديدا او زيد لوقعه لو كان ذلك المصدر عاملا في مرجع ضمير هو وذو الحال ويرد على
ضربي قائما لان المصدر لم يعمل في مرجع ضمير هو وذو الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر
ومرجع فالاولى ان يقال الكلام في مبتداء محذوف الخبر وبيان قاعدة الوجوب فالمراد كل
مبتداء محذوف الخبر هو مصدر الى اخره ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل والمفعول معا
لا تمكن لان المراد بالاضافة النسبة الا ترى ان الاضافة للمصدر الى شيء منهما في
اخطب ما يكون الامير قائما وان توهم بعض الفضلاء ان الاضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا

ان معنى ضربي زيدا قائما حصر الضرب في حال القيام فهل اورد ذلك لان اضافة المصدر الى معموله لتقييد الاستغراق
اذا لم تكن قرينة الخصوص تحمل على الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة كالتعريف باللام فكما ان المعرف
باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق فكذا المعرف بالاضافة على ان في هذا الكلام امرا لا
يحال على ما لا يضبط المقال وكيف لا والمصدر المضاف الى المعمول يشترط فيه عدم القرينة على الخصوص
ولم تشترط فيه الاضافة الى المعرفة فان منه اقتصاصا بهذه النكرة شابة ولا معنى فيه للاستغراق
ومنه غلبه رجل هو اعلم البلد باحثا فالظاهر ان المراد تحقيق المعنى في هذا المبتدأ ينبغي ان يؤخذ في
تقييد الحكم بالحال ويجعل هذا التركيب متعارفا في نفي المفهوم المخالف للتقييد وفي جعله من مواضع حذف
الخبر رد على من قال هو مبتدأ لا خبر له على طبق اقائم الزيدان فانه كالصفة في معنى الفعل فيتم بفاعله
او بمفعوله كما يتم الفعل المبني للمفعول بمفعوله فمعنى ضربي زيدا قائما اضرب زيدا قائما ووجه الرد على ما
ذكره الرضي ان الظاهر لا يستعمل الا كونه اسم الجنس الشامل للقليل والكثير مع افراده ولا الاستغراق ح
عند عدم قرينة الخصوص واذا كان بمعنى الفعل يفوت وجه الاستفادة وقد عرفت ما يبطله مما
تقدم وعلى ما ذكره الشارح ان الكلام لا يتم بدون الحال ولذا التزم ولو كان المصدر بمعنى الفعل
يتم بفاعله وغيره ان الكلام لا يتم بدون المستثنى اذ لا حكم في الكلام بدون المستثنى فاذا كان
الحال في معنى المستثنى لا يتم الكلام بدونه وفي جعله مما التزم في موضع الخبر عنده رد لمذهب الكوفيين
حيث جعلوا التقدير ضربي زيدا قائما حاصل في معمول ضربي لان الحال ح متقدم على الخبر المحذوف
فلا يصح لان يقوم مقامه واما ما قيل ان الحصر المستفاد يفوت اذا جعل قائما حالا من المصدر
لان حصول المقيد لا ينفي حصول غيره فيدفعه ان التقييد لو كان لنفي مفهوم المخالفة على ما حققنا ه
كان الحصر ثابتا مما اورده محتمل لمذهب الاخفش وهو ان الخبر المحذوف هو هذا المصدر بعينه
فتقدير ضربي قائما ضربي ضربه قائما ضربي زيدا ضربي زيدا وتقدير ضربي قائما اباه ورد
بان حذف المصدر مع بقاء معموله لم يوجد في كلامهم لانه في معنى ان مع الفعل وحذف ان مع
الفعل مع بقاء المعمول لا يجوز لانه من قبيل حذف الموصول مع بعض الصلة والمذهب البصريين
وهو ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف متعلق الظرف كما تحذف متعلقات
الظروف اذا كانت عامة ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال لدلالة الحال عليه اذ فيه معنى
الظرفية

الظرفية فمعنى ضربي زيدا قائما كذا في الرضي والظاهر ان اذا ظرفية لا شرطية فقوله مع شرطها بمعنى ما ينبغي فالرضي
فيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر
معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن كون كان في معنى قولهم حاصل اذا كان قائما معنى الناقصة ومن قيام
الحال مقام الظرف ولا نظير لهذا او انكاره حذف اذا مع الجملة يرده تقدير الفاضل الفعيمي بقولهم اذا كان
كذا وكذا والناقصة بان كان ظاهرة في الناقصة منه مقدمة هو جنس ثبت مكان كان في بيان التقدير فنقول
ضربي زيدا قائما تقدير ضربي زيدا حاصل اذا ثبت قائما لا نقل قد ذكروا في جعل كان تامة انها لو كا نت
ناقصة لم يكن لا التزام تنكير المنصوب بعدها جهة ولجاز تعريفه ولم يوجد مع الاستغراق فلم يكن
حمل كان على التامة مع الداعي تكلفا لانا نقول يكفي توجيها لذلك الالتزام انه نائب عن الخبر الجملة على الانحصار
لا نقول لما كان المتبادر ان المراد حصر المصدر في تلك الحال فلا بد من جعله حالا لانا نقول الحصر يحصل
بجعله خبرا لما اضيف اليه الظرف كما لا يخفى قال الرضي اذ المحذوف للاستمرار وهو كثير وفي القرآن غير يسير
وقال غيره المقدر في المصدر الاستقبالي اذا وفي الماضوي اذ هذا ولى ان نقدر في الكل اذا ضبطا
للانتشار ومجي كل من اذا واذ في موضع الاخر كثير وقد يجعل المقدر مجردا بتقدير الزمان في المبتدأ فيقال
التقدير زمان ضربي زيدا اذا كان قائما وفيه استعمال اذ في الماضي وقد عرف ما فيه [illegible]
في الرضي الضيعة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة هذا وكانه جعل كناية لان كل رجل ليس له
عقار وفي القاموس الضيعة العقار والحرفة وفي العباب سميت الحرفة بها لانك ان لم تعهدها ضيعت
وان تركها ضيعت وفي الاساس يقال ما صنعتك اي ما عملك وصنعتك ومنه كل عامل وجزاه وكل
ثوب وقيمته ونحوه من مواضع وجوب حذف الخبر رد على الكوفي حيث جعل الخبر وضيعته الا انه بمنزلة
مع ضيعته فلما يتم كل رجل مع ضيعته بدون تقدير لذلك كل رجل وضيعته ورد في ضيعته على الخبرية
لا لكونها نائبة لكن يستحق الواو لانه الخبر في الحقيقة الا انه امتنع اعراب ما كان حرفا اجري على
ما بعده وقد عرفت نظيره وهذا يقتضي ان تكون الواو اسما كالصفة ووجه الرد على ما ذكره الرضي
ان الواو ان كانت بمعنى مع تكون للعطف اذ لم ينتصب بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط
الواو واذا كان معطوفا لم يكن خبرا وهو ضعيف لان للكوفي ان يقول الواو تكون للعطف
اذا لم يكن ما بعده منصوبا كما ذكرت ولم يكن مرفوعا بالخبرية وفي الضابطة الى ان الجار بهذا

او المثال لكل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى مع وهذا بظاهره يقتضي ان يكون التقدير كل رجل وضيعته مقرونان
لما قرروه من وروده عليه ان مقرونان خبرا عن قوله وضيعته فلا يصح ان يقدم وضيعته معامه ولو قيل بتقدم
معامه بتقدير التاخير فيتجه انه لا يتم ما اورده على الكوفي في جعلهم قايما في ضربي زيدا قايما معمولا لبعض بيانه
انه لا يصح جعل قايما معام الخبر لتاخر الخبر الا ان يقال ما اورده عليهم حجة تقديرهم عليه لا لابطاله اذ الاستغناء
بحمله عن الخبر اولى بالنيابة لاستغنائه عن تقدير التاخير ومنهم من عدل عنه وقال التقدير كل رجل
مقرون هو وضيعته مثل ان وضيعته عطف على الضمير المستتر في الخبر فيكون في تتمته وفيه حذف الخبر و
معطوف عليه بخلاف التقدير الاول اذ ليس فيه الا حذف الخبر فلا ترجيح قال الرضي الحذف في هذا الباب
غالب لا واجب لقول علي رضي الله عنه انتم والساعة في قرن والقرن للجبهة وجبل يشربه بعيران
وفيه انا لا نم انه قصد بالواو المقارنة بل الاخبرت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته
مقرونان لعدم قصد المقارنة بالواو وانا لا نسلم ان قوله في قرن خبر بل حال لبيان مقدار المقارنة
على ان المراد بالمثال المذكور ليس كل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى مع بل بواو وهو نص في المصاحبة
كما قيده ابن مالك في التسهيل والضيعة نص في المقارنة دون الساعة وفي مثل كل رجل وضيعته
اشكال في تعيين مرجع ضمير ضيعته اذ لا يصح ان يرجع الى الكل اذ لم يقترن كل رجل بضيعة كل رجل
ولا الى رجل اذ ليس المعنى ان كل رجل مقرون بضيعة رجل ما وحمله على صيغة الحول ولم يجد
بدا من القبول والجواب عنه ان كلا اجمال كاسماء ظاهرة متعددة وكذا ضمير ضيعته اجمال الضماير متعددة
كل منهم في هذا الجمل يرجع الى الظاهر من ذلك الجمل كانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته الى ما لا يحصى
فتامل ونعم ومجلس المروية بالجمل وذكر له فعلن كذا الضابطة اشار اليها بهذا المثال كل مبتدا اقسم
صريحا في كونه مقسما به يحذف الخبر وهو قسمي او اقسم لوضوحه بذكر المبتداء وسد الجواب مسده
فاذا لم يكن صريحا فلك الخيار فتقول عهد الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن فان قلت كيف جاز
ذكر الخبر مع القرينة ووجود ما يسد مسده من جواب القسم قلت عليك بالضبط فلا يشكل عليك ما
سمعت حتى المشهور ان العمر بالفتح والعمر بالضم لغات وقيل بمعنى البقاء ولا يستعمل في القسم
الا الفتح لانه موضع التخفيف لكن في القاموس هو بالفتح وبالضم وبضمتين الحياة وبالفتح الدين
ومنه لعمري ولكن في الرضي وقد يقسم به للسوال نحو لعمرك افعلن اي الفعل المسال منه اجلا فتامل

(حاشية) ...

وضيق مكانها بحسب المقال ونقول الضوابط المشار اليها اربعة وله خامس وهو ما اشار اليه المصنف ونظايره ولم يذكره لاعتبار
بالبحث عنه في المفعول المطلق وسادس وهو زيد في الخبر الا منصب الخبر ولم يذكره لمثل ما عرفت وبابه المستقيد
من بيان خبر الظرف فقد يجد فيه ان معا جواز الكوفي في جواب ازيد قايم ولا يبعد ان يوقع مثل ان يبان
ما لك اليه من بيان حذف الفعل والفاعل معا وقد يحذف المبتدا وجوبا وفي الخبر جواز الكوفي في العبد زيد فانه
في تقدير هو زيد فلا يذكره بها لشيوعه بابه في بحث افعال المدح والذم خبر ان واخواتها اي خبر وجوه
من ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف اي بعد دخول احدها وقد نبه عليه بقوله
نحو ان زيدا قايم والظاهر بعد دخولها ولا يظهر وجه لوضع المظهر موضع المضمر وقد نبه بقوله بعد دخول هذه
الحروف على ان وضع هذه الحروف نواسخ الابتداء والمسند مسند قبل دخولها وهكذا في نظايره ومن اقتصر
على حذف المضاف في المعرف فاته وهو بيان الحروف والمراد بما لها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر لمشابهته مثل
الخبر لمشابهة الفعل فلا يدخل فيه خبر لا لان لا لا تعمل لمشابهة الفعل بل لمشابهة ان من هذه الحروف في التحقيق
وان يصلح رما فيه انه للتحقيق النفي وان للتحقيق الاثبات ولم يعبر الاخوات لانها ستسمى في قسم الحروف
والتعبير بالاخوات دون الاخوة بملاحظتها بوصف الكلمات دون الحروف ومن قال الا ان الحروف مؤنث
سماعي الحرف لان المؤنث حروف الهجاء ثم من اشتباه مبناه اشتراك اللفظ وسوء الحفظ وفي عده
من المرفوعات مطلقا بعد عد خبر المبتدا ترجيح مذهب البصري من ان رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول
وترجيح ما عليه الجمهور مما خالف مذهب الفراء من انه قد يكون خبر ليت منصوبا ومذهب بعض الحجازية ان
النصب جار في خبرها قال ابن سلام من طبقات الشعراء انها لغة رؤبة قال اذا اسود جنح الليل فلتات
ولكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا والجمهور يؤولون امثاله بتقدير الخبر فيقولون في قوله
ان حراسنا اسدا في تقدير يشبهون اسدا والكاي تقدير الخبر كان في ان تركيب كان واللام في
المسند للعهد التقديري اي مسند الكلام الذي دخلت عليه وهو المتبادر وفي قوله بعد دخولها ايضا
هذا العقد وهكذا في ساير تعريفات اخبار النواسخ واسمائها فاندفع بهذا ما صعب من
المشكلات فيها من انه اخبارها لمبتدات وقعت في مدخول النواسخ من غير ان يكون مسند الكلام
اندفاعا هو على طرف الثمام ومنهم من يتكلف لدفعه بان المراد المسند الى الاسم ولا يلزم الاستدراك في قوله
بعده دخولها لما يتوهم لجواز تقدير القيد بعد دخولها ويرد عليه ان زيدا قايم ابوه فان الخبر مجرد قايم

حيث اجري عليه الاعراب وليس مسندا الى الاسم ولا يجاب بان المراد المسند الى الاسم او ضميره او سببيه لانه يعود
اصل الشبهة بلا ارتياب بل لو اريد التكلف للاتمام ينبغي ان يراد المسند الى الاسم حقيقة او حكما ولا يخفى ان
قايم في قايم ابوه في حكم المسند حيث اجري عليه اعرابه دون يقوم ومنهم من يقول معنى الدخول التقييد اثر فيه
لفظا او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى [illegible] اي امر خبر باب ان كامر خبر المبتدا قال الرضي اي شانه وحاله
في اقسامه من كونه مفردا او جملة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا او مجموعا ومذكرا وشرايطه
من اشتراط العايد في الجملة واشتراط حذفه بالعلم بهذا وفي جعل وجوب العايد شرطا والحذف والذكر حكما
تحكم فالاحكل جال خبر من التفصيل [illegible] مستغنى عن محذوف اي شانه مثل شان خبر المبتدا في جميع
ما يتعلق به الا في تقديمه فان شان تقديم الخبر الجواز والوجوب وشان تقديمه الامتناع فمن قال الا في
في التقديم لان القدر المشترك بين الخبرين التقديم لا التقديم فقد وهم بناء على توهم تقديره قدرا مشتركا
[illegible] فان حكمه في تقديمه في ذلك الوقت ولابد من قيد اخر وهو ان لا يكون الاسم ضميرا متصلا فانه مع
كون الخبر ظرفا لا يصح تقديمه على الاسم فلا يصح انك في الدار اي كان اتصال الضمير المنصوب
بعامله الحرفي واجب ولا يجوز انفصاله صرح به الرضي في بحثه والا سبيل الى المنفصل الا لتعذر المتصل
قال الرضي حكم الخبر الخلاف لان حكم خبر المبتدا في تقديمه فكما يجوز التقديم في في الدار زيد يجوز ان في
الدار زيدا وكما يجب في قولنا في الدار رجل يجب ان في الدار رجلا وهذا الاسم على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز
ان من خصايص ان تصحيح تنكير المسند اليه نحو ان شواءً ونشوةً وخبب البازل الامون من لذة
العيش الخفية والغنى الدهر والدهر ذو فنون فالمثال الصحيح لوجوب التقديم ان في الدار صاحبها
صاحبها لا نعود لانا اذا جعلت حكمه حكم خبر المبتدا لزم وجوب التقديم في ان في الدار رجلا فلو لم يتم
لم يكن هذا الحكم صحيحا الا انا نقول لا يلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر كون الخبر مصححا للمبتدا
واذا كان ان مصححا لم يكن تقديم خبر ان مصححا فلم يثبت من بيانه اشتراك هذا الوجوب بين
النقد بين ولقايل ان يقول من جملة احكام خبر المبتدا انه اذا تضمن ما له صدر الكلام وجب
تقديمه وخبر ان يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء
له صدر الكلام ويمكن ان يجاب بان لام الابتداء خرج عن اقتضاء الصدارة في باب ان فان قلت
لو لم يتقدم الخبر في ان عند غلامه محب زيد لزم الاضمار قبل الذكر فوجب التقديم في غير الظرف
قلت

قلت هذا التركيب لا يجوز لاستلزامه تقديم الخبر الغير الظرف واللازم ممتنع ولابد من استثناء امور اخر وهو ان خبره
لا يتضمن ما له صدر الكلام على ما في الرضي وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو ان اقربت وحيه
للناس للاذن يبكه ومن امثلة سيبويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون
خبر المبتدا وانه لا يصح كون خبره طلبا الا النهي على قلة على ما في التسهيل وانه يكثر الحذف في ان مالا وان
ولدا اي اذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا والخلاف لنا مالا ولنا ولدا وانه يجب حذف الخبر في ليت شعري ازيد
قايم اي فيما اذا كان الاسم ما يدل على العلم ويكون بعده استفهام واختلف في توجيهه فقال ابن يعيش الخبر محذوف
لسد الجملة الاستفهامية مسده كما في لولا زيد لكان وقال المص كما في لبيك في الدار ورد الرضي الاول بان التقدير
ليت شعري جواب ازيد قايم في المعنى مفعول شعري ومن تتمة المبتدا فكيف يقوم مقام الخبر والثاني
بان ازيد قايم مقام العلم مفعول العلم ومتعلقه والمعلوم لا يحمل على العلم والتحقيق المستفاد من تقدير ذكره
انه ليس بمعلوم بل المضاف اليه للمعلوم لكنه ايضا لا يحمل فالاولى انه حذف واجب من غير ما يسد
مسد المحذوف ووجب لكثرة الاستعمال فان قلت لعل المص جعل الشعر بمعنى مفعول فيصح حمل جواب
ازيد قايم عليه فقوله ازيد قايم قايم مقام الخبر الذي هو المضاف محمول على المعلوم مسامحة قلت لو تأملت
عرفت ان المستحق للخبرية المعلوم لا جواب ازيد قايم ولعل ابن يعيش والمص لم يجعلا ازيد
قايم معمول الشعر بل حالا جعلا التقدير ليت شعري حاصل ازيد قايم على ان يكون ازيد قايم استفهاما ما
بعد تمني حصول العلم قدم عليه التمني ليعلم المستفهم عنه ان المستفهم منسوب الى معرفته جدا
فيبادر الى جوابه فالاستفهام مقام الخبر ساد مسده فجعله ابن يعيش كجواب لولا في السد مسد الخبر
ونبه المص على انه افيد من جواب لولا فانه مقام الخبر ايضا كالظرف فشبهه به في السد والاعم
لا في صحة الحمل والله اعلم **خبر لا التي لنفي الجنس** سميت به لانه للنفي عن الجنس مالا هما
لا في ملابسة والنفي عن الجنس يعم نفي الوجود والصفة ومن قدر مضافا اي نفي صفة الجنس
فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد لا باعتبار الوجود ايضا صفة لان المتبادر من الصفة
ما هو بعد الوجود وايضا المتبادر من نفي صفة نفي الجنس صفة له في الواقع فيجعل التقدير النفي
على الجنس اوفق وفي عده من المرفوعات بعد خبر المبتدا رد على الكوفي حيث يجعله مطلقا مرفوعا
بما كان مرفوعا قبل على ما ذكره في بحث خبر ان لكن ذكرها على دفع ما ذكره ابن مالك ان خبر لا مرفوع

بما اذا كان اسمها معها اتفاقا من النحاة وان كان مبنيا فمرفوع بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل
بالابتداء عند سيبويه وخبره مرفوع بلا ولعله اراد باتفاق النحاة اتفاق نحاة البصرى
[illegible] لان غلام رجل ظريف [illegible] الظان فيها متعلق الظرافة
فيه لحبر بالظرف ومعا الكذب الحكم اذ لا يصح نفي الظرافة عن جنس غلام الرجل لكن يصح نفي الظرافة في
الدار المعين وما قيل ان الظرافة لا تتقيد بالظرف ففيه ان الظرافة بمعنى الملكة لا تتقيد واما الظرافة
بمعنى اثر الملكة فتتقيد والظرافة كالكرم وغيره كما يطلق على الملكة يطلق على الاثر ومن ثم يتمكن من
دفع الاشكال بان قوله فيها خبر بعد خبر اورد تنبيها على ان الخبر للظرف ابعد ونقول تنبيها على
تعدد خبر لا لخبر المبتدا ولا يخفى ان الطابق للمهمول في الدار عن غلام رجل ظريف لا في الحج باين صفة
الظرافة وكونه في الدار عن الرجل ولو مثل بقولنا لا رجل في الدار كما مثل به الجمهور لكان اجيد اذ
فيه الرد على سيبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه قال هذا المثال طاغ لكونه في الدار صفة
وخبر لا محذوف اذ يحذف كثيرا الخلاف ماذكر المثال ان صفة اسم لا الصفات لا يرفع ظلا على المحل
مؤلف فيه وجعله جماعة اسم لا كاسم ان في صحة حمل التوابع على المحل وابره كالم خبر المبتدا
الا انه الحق بالتنبيه في خبر اول النواسخ لظهور عدم الفرق ولا فرق بينه وبين خبر المبتدا الا
ان خبر المبتدا لا يحذف كثيرا اذا علم [illegible] اذا علمت ترك اللفظ المعنى النفي في مقام
المبالغة ثم بذكر امتناع تقديمه على الاسم لانه من مباحث اسم لا وبها اولى وبنو تميم لا يثبتونه
اذا علم ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح العبارة وقد قال كثير ولا يجعل بنو تميم لا غلام
رجل قائم محذوف الخبر بجعل قائم صفة رجل لا خبرا وهذا مما يقضى منه العجب اذ لو ثبت لا غلام رجل
قائم في لغة الحجاز كلغة بني تميم فيها يثبتون الخبر ولكم بان بني تميم يجعلونه خبرا واهل الحجاز صفة
تحكم صرف اذ ليس من داب العرب هذا التعيين وقد حمل قوله لا يثبتونه اصلا على عدم اثبات
له في اللفظ والمعنى بجعل لا بمنزلة انتفى فلا خبر في معنى انتفى جنس الرجل وهذا مما لا يهتدى
اليه بل مبناه ترك الكلام من حروف الكلام بهذا الخلاف قال الجزولي بنو تميم لا يلفظون به
الا اذا كان ظرفا او مجرورا والمراد الا انه ليس حقيقة المسئلة على ما يدل عليه العبارة ومما ينبغي ان
يعلم انه لا يحذف الخبر من الكلام [illegible] فقط [illegible] في النفي والا دخول

على الكلام

على الجملة الاسمية لكن مشابهة ما الحجازية كليس لنفي الحال [illegible] لا فانه لنفي المستقبل [illegible]
بنحو ما زيد قائما الا وليها زيد او رجل قائم ولا رجل افضل منك كما في اللباب ليعلم عموم ما واختصاصها
لا بالنكرة ولا يتوهم اختصاص احدهما بالمعرفة والاخرى بالنكرة وانما صح وقوع المسند اليه نكرة صرفة لعموم
لان لا هذه ظاهرة في العموم ولا لنفي الجنس نص فيه فتحمل الاولى على العموم ما لم يصرف قرينة نحو ما رجل
بل رجلان وانما صح وقوعه نكرة لانها موصوفة بالوحدة ولا يمكن حمل الثانية على غير العموم فلو قلت
لا رجل بالفتح بل رجلان عددت متناقضا ويهوا اسم اما ولا في لا شاذ قال ابن مالك كثر
وعمل ان النافية شاذ لعدم جاء تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا اما ابن
وقال الرضي الظاهر انه لم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا والاستشهاد لهم في قوله انا ابن قيس لا براح
لان لا هذه لنفي الجنس اهمل شاذ لعدم شرط الاهمال من التكرار او الفصل بينه وبين الاسم
او نوبعا الاسم قال المرزوقي انما جاء في الشعر رفع ما بعدها ردا الى الاصل لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها واصل اسم لا هو الرفع ومما يقضى منه العجب انه كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر لا خبر حتى يعلم انه
رفع او نصب ولو ذكر هو الظرف او لا يراه لا يعلم انه مرفوع او منصوب بنا على ان الكلام الجملة لك
المرفوعات ان يجعل دعوى المسموعات ومنزلات اشجار افكار المحجوبات واصولها ثابتة
وفروعها المنصوبات قدم على المجرورات لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام على ما قيل او لشدة
اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم منتظر لمعرفة ما يتوقف ايضاحها
كثير مما سمع في المرفوعات من احكامه ولان معرفة المضاف اليه لا الاضافة المعنوية واللفظية
التي هي العمدة في المجرورات بعد معرفة المنصوبات واحكامه [illegible] في الفتحة
والكسرة والياء والالف واللام افتتحها بالمفعول والاصل في هذا الاشتمال اصلا عند النحاة كما نبه
عليه بقوله علم المفعولية اي علامة هي في الاصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطفلا وان اعترض عليه
الرضي بان اقتضاء الفعل للحال اشد منه للمفعول معه والمفعول له اذ لا يخلو فعل عن حال وكثيرا ما يخلو عن
مصاحب المفعول والباعث فالتحقيق يقتضي جعل الاعراب اصلا في الفضلة تطفلا في العمدة من اسم ان
ولا وخبر كان وما ولا واعترض انه انما يرد لو ثبت ان اصالة الشيء في الاعراب لشدة اقتضاء الفعل
له في نفسه لا مر والظاهر انه مبني على كثرة الاهتمام ببيانه في المحاورات فلعله وجد دوران المفاعيل

المرجح التفصيل

في الكلام اكثر من باقي اقسامها فجعلوها في مقام قسيمه الاعراب دخل في تغيير القياس وبالجملة تستحق المفاعيل عندهم
التقدم ثم من المفاعيل ما هو اشد اتصالا بالعمدة والمفعول المطلق عين الفعل وينوب مناب الفاعل فله اتصال
بالعمدتين والمفعول به يزاحم في نيابة الفاعل غيره والمفعول فيه ينوب دون المفعول له ومعه والمفعول معه
يرد بين كونه تابعا واصلا وفي صورة التابع والمفعول اصل ابداعه وصورة فراعى مع هذا الترتيب
المستحق للترجيح ولعبرتنا بيان الى ما يرجع اليه ان لم تقنع بالحظ الاول ونحن موافق لجميع الاكثر
قدم للاهتمام به لاشعاره بالتقسيم المحل للتعريف لا للحصر اذ ربما يرفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل
والفاء للتعقيب او التفصيل بعد الاجمال المفعول المطلق سمي اما قيل انه مفعول اصطلاحا ولغة او انه يصح
اطلاق المفعول عليه من غير تقييده بقيد لابد منه في اطلاقه على اخواته فان قلت يصح اطلاق المفعول من
غير تقييد على الاربعة الباقية لان صحة الاطلاق المقيد يستلزم صحة الاطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل
قيد معين لمعنى المفعول لا مقيد فلا تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم
صحة الاطلاق المطلق لانه ليس في هذا المقيد معنى المطلق واما لما نقول انه سمي المفعول المطلق لان المفعول
عند اطلاقه ينصرف اليه او انه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل الا وله مفعول مطلق بخلاف باقي المفاعيل
اسم صرح بالاسم في تعريفه دون حده وفيه تنبيه على حقيقة المسامحة السابقة في وصف اللفظ
بوصف معناه كما ننبه عليه في اثناء تعريفات هذه الانواع حيث قال في تعريف خبر المسند به دون غيره
من اخواته وخص ذكر باعتبار الاخر وهو انه يحاشي عن انتقاض تعريفه بضرب من ضرب زيد ضربا فضرب الثاني
مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولا انتقاض في تعريفات باقي المفاعيل بلفظ من الكلام وفيه انه نفى
الانتقاض بالجمع في ضرب زيد ضرب زيد وبقولنا زيد ضارب ضارب وبقولنا هيهات هيهات
ما توعدون وانه لا انتقاض بدون قيد الاسم لان تعريف الشيء بوصف معناه محمول على ان اللفظ
يدل على ان معناه موصوف به على ما عرفت في مقام ضبط الاصول وضرب الثاني لا يدل الا على تقدير
ضرب الاول وليس كونه ما فعله فاعل فعل مذكور مدلوله انما تعرف النفس من كونه مؤكدا الاول
[illegible] بحسب لانه اللفظ وهو معنى المتعارف في اطلاقاتهم فلا يرد ما اورده الرضي من مصادر
المنفي نحو ما ضربت ضربا او لوم بل ضربت على ان فعل المتكلم يعده في النفي فعله ولا يرد ايضا
ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا ولا اضرب زيدا وعمرا ضربا [illegible] المراد بالفاعل المفعول
بقرينه

بقرينة اضافته الى المفعول معه للحدث المشتمل عليه الفعل فيصدق على قولنا الجنس ضرب زيد ضرب الامير
من غير ان يجعل الفاعل اعم من الفاعل في الحال او في الاصل وعلى قولنا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لان الفعل المجهول ايضا
فعل الفاعل وان اسند الى المفعول ولم يحتج الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ولا الى تجوز على اصطلاح
غيره في الفاعل وعلى قولنا مات زيد موتا وجسم زيد جسامة وانقطع الحبل انقطاعا لان هذه افعال
صادرة عن فواعل واقعة على ما جعل فاعلا لها والمفعول المطلق بها مما فعله فاعل هذه الافعال الا انه لم يذكر
ذلك الفاعل ووصف بفعل بقوله [illegible] لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر حتى ينتقض بها وبهذا استغنيت
عن ان يقول معنى فعله كونه بحيث يصح اسناده اليه والمراد بالمذكور ما يعم المقدر اذ وصف
المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ بل قصد تفهيمه ولو بالقرينة ثم المراد بذكره اعم من الذكر مطابقة
نحو جلست جلوسا او تضمنا نحو ضربت ضربا او التزاما نحو كما قلت قتلا بمعنى ضربا شديدا
فعال بمعنى في هذا التعريف من التعريف كرهت قيامي فعال بمعناه ليخرجه وبعد لهن نحو
كرهت كراهتي لزيد واحببت محبتي له فمنهم من ظن انه من زيادة قيد لاخراجه وهو
ان يزاد ذكر بيانا له ومنهم من قال يخرجه قيد الحيثية اي اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
من حيث انه فاعل فعل مذكور والمصادر المذكورة ليست اسما ولا فعل من حيث انه
فاعل فعل مذكور ولا يخفى انه يخرج بها كرهت قيامي قبل ذكره قوله بمعناه ومنهم من قال
كونه بمعناه انه ليس بقيد لمفهومه بل ان يقصد به الفرد الذي قصد بالفعل فيخرج به كرهت
كراهتي اذ لم يقصد بكرهت ما قصد بكراهتي بل ما تعلق به وهذا معنى دقيق والتمام انه يصح
فيه العبارة ولا يفهمه الا من له توفيق وذكاء رقيق ولا يرد جوابه تعام مقام المفعول
المطلق نحو تربا وجندلا لانها ليست مفعولا مطلقا بل جارية مجراه وبعض النحاة زاد في
التعريف او جار مجراه فحينئذ يحتاج ان يريد بالاسم المذكور ما يعم الجاري مجراه
اي لتاكيد مصدر تضمنه الفعل فان ضربت في معنى احدثت ضربا ضربا عدل عن قولهم
ويكون لتاكيد الفعل تحرزا عن المسامحة ولم يقل ويكون لتاكيد مصدر تضمنه الفعل تحاشيا
عن المخالفة يقال الاحسن فيه ان يكون للتاكيد فعلى هذا كان الاولى ان يقول وقد يكون
للنوع والعدد ولا يكون للتاكيد [illegible] ولا للتاكيد [illegible] اذ ما هو للتاكيد لا يزيد

مفهومه على مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل على نوعية مبهمة او معينة لم يفهم من الفعل
وما هو للعدد يدل على عدد كذلك فان قلت قد جعل ارباب التفسير قوله تعالى فاخذناهم
نكال الآخرة وهو يدل بالاضافة على النوع مفعولا مطلقا للتاكيد اي نكله تنكيل
الآخرة وهو يدل بالاضافة على النوع قلت اذا اضيف المصدر الى معمول الفعل
بعد حذفه يكون ما اضيف اليه من تتمة العامل لا يكون قيدا للمصدر فلا يزيد مفهومه على
مفهوم الفعل فنكال الآخرة اصله نكله للآخرة نكالا فلما حذف العامل اضيف المصدر الى
متعلقه ومنه سبحان الله اذ اصله اسبح الله سبحانا ولبيك اذ اصله الب لك لبين فاعرفه فانه
من دقائق اسرار الفصل التي لا يعرفها الا من فاسى في الطلب شديد الجهاد النوع والعدد
يجتمعان فيما اذا بين عدد النوع على ما في الرضي [illegible] امثال للتاكيد
[illegible] عطف على جلست جلوسا بتقدير وجلست جلسة ليكون عطف مثال على
مثال لا على جلوسا فافهم [illegible] الاول بكسر الجيم والثاني بالفتح ليكون الامثلة على
ترتيب المثلات وجلسة بكسر الجيم للنوع المبهم فانه بمعنى جلوس موصوف بصفة على ما في الرضي
او النوع المعين فانه بمعنى جلوس هو معتاد المتكلم على ما في الجاربردي ومن امثلة
النوع والعدد معا ما وضع فيه الالة موضعه نحو ضربته سوطا فافراد الالة للدلالة
على وحدة المصدرية الذي اقيمت مقامه ونحو ضربته سوطين اي ضربتين بالسوط
وضربته اسواطا اي ضربات بالسوط فتثنى الالة وتجمع وان توحدت بتعداد المصدر
كذا في الرضي ومما للنوع انواع نحو رجع القهقرى ورجوعا سريعا وسريعا ورجع
البريد والبردوع وانواعا من الرجوع وانواعا واسرع رجوع واي رجوع
وضربتك سوطا وكذا ما للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربا كثيرا او الف ضربة
والفا وسوطا وسوطين ويسمى للتاكيد مبهما وخلافه موقتا [illegible]
اي ما للتاكيد [illegible] هذا حكما او سبالا يتوقف بعد تصور طرفيه على بيان
[illegible] وكذا لا يتقدم الاول على الفعل اذ لا يتقدم المؤكد على المؤكد بخلاف
اخويه اي الاول [illegible] ولا يلزم ان يكون بلفظ العامل كما يجب

كون المؤكد بهيئة اللفظي للمؤكد وليس معناه انه قد يكون المفعول المطلق بغير لفظ عامله فلا بد من اه لا عبرة
في هذا الحكم لوضوح هذا الحكم من تعريف المفعول المطلق ثم انه لا يستفاد من النص بل القلة المستفادة من
قد وقد يكون دفيه رد على سيبويه حيث يجعل [illegible] في تقدير وجلست جلوسا وانبتكم
الله نباتا في تقدير ونبتم نباتا ويخالفه المازني والمبرد والسيرافي ويجعل الحاجب الفعل المذكور عاملا
فيهما في جلست جلوسا دون انبتكم الله نباتا ولا بد لسيبويه من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله
في نحو ضربت انواعا وضربته في معنى ضرب الضرب وفي نحو اعطيته عطاء فانه ليس مصدر اعطى
وفي نحو ضربته اشد الضرب واي ضرب الى غير ذلك مما ليس مصدرا والمراد بغير لفظ
مصدره فيتنا ول نحو قعدت جلوسا وانبتكم الله نباتا ولا يتجه ان المراد اما المغايرة بوجه
فيلزم ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل وان كان المغايرة بحسب المادة لم يكن انبتكم الله
نباتا منه ولا يحتاج الى الجواب بان المراد المغايرة بابا او مادة والمثال الذي ذكره المص انما يصح
لو كان القعود والجلوس مترادفين وفي شرح المصابيح ان القعود يكون من الاضطجاع
والجلوس من القيام [illegible] حذفا جائزا [illegible]
جاء من السفر [illegible] فان الحال معه قرينة لتقدير قدمت [illegible] اي حذفا واجبا
قد يحذف نسيا لا لقرينة لكن لا يبقى مفعولا مطلقا بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون
عاريا من الاعراب كعامله ويسمى اسم فعل ويبنى في الاغلب على الفتح لسوابق اعرابه ويذكر
معمول الفعل بعده على طبق ما يذكر بعد الفعل لانه يعمل عمل فعله وربما يراعى كونه مصدرا فيؤتى
بمعموله كما يؤتى في معمول المصدر ومنه هيهات لما توعدون فانه ربما يذكر فاعل المصدر باللام
سماعا ضربا لزيد [illegible] اي حذفا سماعيا متوقفا على السماع لعدم ضابطة يعرف بها موضع
الحذف والسماعي ربما يصير قياسيا لاستخراج قاعدة يعرف بها وجعل هذه المصادر حيث ضبط
الرضي بان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده لا لبيان النوع بل لرفع ابهام حادث
من حذف فعله وتعيين فعله يجب حذف فعله دفعه له الا وحده ويدخل في هذه الضابطة لبيك
وسعديك واخواتها بعقب هذه المصادر معمول فعلها فلا يجب حذفه وبهذا ظهر ان من قال
انما يحذف عامل هذه المصادر وجوبا اذا استعملت مع اللام يحتاج بيانه الى الاتمام وقال الرضي

مطلب معنى ايضا

بينه وبين المصدر بالمبتدا وهذا والاظهر انه من اضافة المصدر الى الجار والمجرور صفة للمصدر فالسماع
لفظ ايضا تقول جاء زيد وعمرو ايضا اي آض ايضا جا‌ء زيد وعمرو ايضا اي يعود وهو بمعنى الرجوع
ويكون بعد كلام تقييدا للحكم بغير ما يذكر له وتقديره عاد المجيء عودا وقيل المعنى عاد عمرو الى المجيء بان
لم يعرض عما سواه من المذكور وغيره وفيه انه لو كان المعنى ذلك لم يتوقف ذكره على كلام كذلك
لا ما ذكره المصنف من قوله [illegible] وهو عدم نيل المراد [illegible] وهو قطع
السبيل والشفقة اوالاذن وجدا او شكرا او عجبا ولا قوله فضلا وفيه ابحاث دقيقة تقيدك

مطلب فضلا عن ان يكون كذا

فضلا استوفاها المحققون في شروح المفتاح وفي حل عبارة من معاقده واللائق بهذا المقام
فلنورد ههنا ما كان كنت ذا همة لات ثم عن كثرة الكلام وهي ان فضلا تورد بعد نفي صريح
نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه او ما في حكمه فلان يعرض عن الفقير فضلا
عن ان يعطيه فانه في معنى لا يلتفت الى الفقير والمقصود منه الدلالة على ان ما بعده اولى
بالنفي مما قبله سواء كانا مستحيلين او مستبعدين او الاول مستبعد والثاني مستحيلا وان
قالوا انه يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته
ليس شيء الا صرف ما ذكرنا الفطانة المتحلية بالمتانة واستفسع على الناظرين وجه انعقاد
هذا المقصود حتى مثل بعض الفضلا الوقوع بعد النفي الضمني بنوع تقاصرت افكار الاكثرين
من ان يتوا حل هذا التركيب فضلا عن ان يصلوا الى كنهه وقد ذكروا في حله انه مصدر فضل
على حد نصر وعلم بمعنى بقي يقال افضل الدراهم وفضل عندي درهم اي بقي فتقدير فلان
لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه فضل فضلا وضمير فضل للمضمون الجملة المنفية اي بقي
عدم النظر الى الاعطا وذهب الاعطا واورد عليه ان بقية الشيء يكون من جنسه واقل مما ذهب
وليس عدم النظر من جنس الاعطا ولا معنى لوصفه بكونه اقل من الاعطا فلا معنى لجعله بقية له
وقيل المراد انه عدم للنظر بالنسبة الى عدم الاعطا لان ما هو اولى بالعدم بمنزلة عدم
الشيء وما هو ابعد عنه بمنزلة عدم اقل فاريد بالفضل النقلة اللازمة له واورد عليه انه يحتاج
الى تقدير النفي بعد فضلا والى التكلف في تصحيح تعلق عن بفضلا باعتبار الاشتمال الاعطا
او تضمين معنى البعد لان التعليل بعيد عن الاكثر مع هذا ما افاده ونحن نقول الفضل

ضمنه

ضد النقص على ما في كتب اللغة والضمير في فضل الى المنفي اي فضل النظر في الوقوع على العطا وبعد عنه فضلا
وحينئذ يلزم من نفي النظر نفيه بطريق الاولى فعليك باعمال الروية في اعتبار ما هو الاولى في نظير ما ذكرنا
ان فضلا تحت القاعدة المذكورة لان الجار والمجرور معمول الفعل ذكر بعده بعد حذف فعله [illegible]
اي حذف قياسي لا يتوقف الحذف فيه على السماع بل يعرف بضابطة [illegible] به بصيغة الكثرة
على انه لا ينحصر فيما ذكره من المواضع الستة وستنبهك على ما لم يذكره من ثلاثة مواضع اخرى ونقل
صيغة الكثرة فاجعل اول مواضع ذكره مستبعدا الا انه جمع معاشرة التناسب [illegible] اي مفعول مطلق
[illegible] في مقصد المتكلم [illegible] شمل النفي المستفاد من كاد والنفي المستفاد ضمنا فلا حاجة الى قوله
[illegible] الا ان يقال المتبادر من ذكر الشيء ما هو صريحه كما في اثبات [illegible] صفة للمتعدد ولهذا افرد
فكانه قيل بعد واحد من النفي ومعناه داخل على الاسم ومن لم يتنبه له قال الضمير راجع اليهما بتاويل
كل واحد وقيل صفة للنفي وصفة معنى نفي محذوف وقيل بالعكس ولكن الشيء مقصود الاثبات
بعد النفي انما يكون بتوسط الا بينه وبين النفي لفظا او معنى [illegible] كما في ما ضربت الا ضربا [illegible]
[illegible] اي لا يكون المفعول المطلق في مقصد المتكلم خبرا عن هذا الاسم وهذا القيد ضايع لان المفعول
المطلق لا يصلح ان يكون خبرا لان الخبر هو المسند والمفعول المطلق لا يصلح لكونه مسندا الى شيء
وقيل لان الخبر مرفوع والمفعول المطلق لا يكون مرفوعا وكلا هذين فيه فاسد لانه جاء ضرب ضرب شديد
والخبر اعم من الخبر في الحال او في الاصل ليخرج عنه ما وجدت سيري الا سيرا شديدا وكذا لا يصح ان
يقال لان عامل الخبر معنوي وعامل المفعول المطلق لفظي كما لا يخفى او دق مكررا نقض بهذا قالوا
نحو دجا اعقاد ما وجدت زيدا الا الاسير او بدخول كلا اذا دكت الارض دكا دكا والواضح
البري عن النقضين ان يقال ما ورد مستثنا بالا او معناها او مكررا بعد مسند الا ان يكون
مخبرا عنه او يقال ما وقع مكررا او مقصورا عليه ما يأتي بالخبر وقال ابن مالك ما دفع نائبا
عن الخبر خبر عاين بتكرير او حصر وينتجه عليه ان وجه ما الزيد الا تقلبا والموت [illegible] والظان قوله
ما يضرب زيد الاسير اعلاان سيرا مفعول مطلق عن الحال المحذوف واجب مع انه خارج عن جميع
ما ذكر والوجه ان المقصود بهذا التركيب الاستمرار ولذا حذف استبشاعا للتصريح بما
ينبئ على الحدوث اعني الفعل او بما هو منزل منزلته لا حالة عمله فعلا بهذا الحجب ان يكون المصدر اسما

عدة

او فعلا مضارعا

[illegible]

[illegible] البريد البريد معرب بريده دم مسمى به بغل مرتب في كل اثني
عشر ميلا الرسل السلطان ويقطع راس ذنبه علامة له وفي بعض الشروح هو الفيج وكلاهما صحيح في تمثال
وكرر المثال تنبيها على ان المفعول المطلق في هذا الباب يكون للتاكيد وللنوع الا انه يجب تقدير عامل ما هو للتاكيد
بعد الا لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه وفيما هو للنوع يصح ان يقدر قبل الا وبعده وانما انت سيرا وزيد
سيرا سيرا او زيد سيرا فسيرا او زيد سيرا ثم سيرا او المراد بقولهم زيد سيرا سيرا ان زيد سيرا بعد سير
وليس سيرا الثاني تاكيدا للاول وقال صاحب الكشاف في تفسير كلا اذا دكت الارض دكا دكا اي دكا بعد
دك نظيره من قال جاء القوم رجلا رجلا [illegible] التفصيل في اللغة التبيين فيندرج في
الضابطة فشدوا الوثاق فاما منا مع انه لا يجب فيه الحذف ولو قال بدل قوله [illegible] لا نا لم يندرج
فينبغي ان يحمل التفصيل على تبيين متعدد وهو يكون على على نوعين تنبيها على سبيل التردد كما في مثال
ذكره وتنبيها على سبيل الجمع كان يقال اضرب غلامك تاديبا وتخويفا لكنهم فسروه في هذا المقام
ببيان الانواع المحتملة وفيه تامل [illegible] الطاعنه ما تتضمنه الجملة ويستفاد منها لما قصد به فيما
بعد عشرة لكنهم فسروه بها خاصة بمصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ويستفاد منه وجوب
استعمال الجملة على ماله مصدره وذلك لان الاثر بمعنى الغرض وانما يتحقق الغرض بمضمون الجملة لو اشتملت
على فعل اختياري قبيل الطلق لا اثر على الغرض لان تحقق بعد مضمون الجملة لتحقق الاثر على بعد الموثر ولكن
نقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كاسناد الفعل الى السبب وانما قال تفصيلا لاثر مضمون جملة لان
تفصيل نفس مضمون الجملة ليس كذلك لجواز زيد سيرا فرسخه الوثيب والتعبير قبيل ولو كان تفصيلا لاثر
مضمون منه ولم يجب الحذف كما في زيد سيرا فراما صحة اوا عتيا ما كان فيه ان الغرض من سيرا زيد صحة فايدة
سيره لا لحالة لا فايدة نفس السير فلا يعقل فايدة لمضمون الجملة ومقدمة اسقط هذا القيد
ابن مالك فيلزم الاختلاف بينه وبين المص في اما اديبا وهلا كان اضرب زيدا في وجوب الحذف
وكان يجمع بين قوليهما بان تقديم هذا النوع من المفعول المطلق لا يصح على الجملة المذكورة لان مرتبة
التفصيل بعد الاجمال الا ان المص نبه على وجوب التقديم وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة واعلم ان
المفعول المطلق انما يكون بعد المفصل لان المفصل هو ما عطف عليه فكلمه فجعله تفصيلا مسامحة بمعنى
ماله وحصل في التفصيل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى الفاعل فيما اذا كان المناط لهذا
الغرض

لهذا الغرض هو بطف عن وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى المفعول فيما اذا كان المناط له التعلق كما في المثال
المذكور بيانا كان المص والغدا الغرض من و شدوا الوثاق فاما منا كان الخ وحينئذ لا يقتصر في التفسير على الاضافة
الى الفاعل او المفعول بل يزيد عليه المصدر المقيد بالحال نحو جئتك صحيحا منكلا اما متكلما معي او ساكتا
فان يكلمني هو الغرض من المجيئة في حال التكلم لا من مجرد مجيئه من حال التكلم [illegible] بالفتح وبالكسر
ما يشد به فاما منا بعد اي بعد الشد واما فداء بالكسر ويفتح وقد يقصر يقال فداه بفديه اي اعطى
شيئا وانقذه فان قلت لم لم تجعل فداء مفعولا له بالشد فيستغنى عن حذف الفعل ويخلو هذا
القسم من وجوب حذف ناصب المفعول المطلق قلت لا نزاع في احتمال المثال لما ذكرت لكن لا يخلو
به هذا القسم لانه لا يحتمل قولنا وهبتك لغلامك ما اعانة او اكراما فانه يتعين اعانة او اكراما
اكراما فانه لا يحتمل كونه مفعولا له لانه لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل
وقد عرفت ان الجملة المذكورة اعم من الطلب والخبر ومن امثلة الخبر قوله لاجهدن فاما درا واقم
يخشى واما بلوغ السول والامل [illegible] قبل اي مفعول مطلق وقع في التركيب
لغرض ان يشبه به شيء وهو المصرح في عبارة ابن مالك حيث قال ومن الملتزم اضماره ناصب المشبه به
مشعر الحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه لكن هذا التفسير
مبني على ان يراد بالمفعول المطلق ما يطلق عليه المفعول المطلق تجوزا الا ان المشبه به هو نائب
المفعول المطلق ولو كان المص ذلك لكان الظاهر ان يقول التشبيه به وايضا يخرج عنه نحو ذا
صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق يجب اللفظ بها لفظة مثل وهو ليس مشبها بل اداة
تشبيه فينبغي ان يفسر قوله للتشبيه بقولنا لان يقع مشبها فيكون الكلام في المفعول المطلق
الحقيقي ويكون ظاهر قوله للتشبيه منطبقا عليه ولا يخرج منه صورة ومنهم من فسر بقوله للتكلم
وقال اي حال التشبيه شيء وهو ينطبق على المفعول المطلق الحقيقي والمجازي مشبها به او اداة التشبيه
[illegible] فسر بالمشعر بالحدوث وفسره البعض بكونه فعلا للمعنى الظاهر لم يكن في نسخة كانت
بعد الرضي فاعترض بانه لابد من قيد آخر وهو الاشعار بالحدوث ليخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء
فانه لا يجوز فيه حذف الفعل لعدم القرينة عليه لان الفعل يشعر بالحدوث فاذا كان الجملة السابقة
مشتملة على ما يدل على الحدوث تكون نائبة عن الفعل دالة عليه شاغلة موضعه ويجب الحذف والا فلا

وقد عرفت من ابن مالك ايضا اشتراط الاشعار بالحدوث فيفسره بالاحتياج الى العضو الظاهر ايضا للاشعار
بالحدوث لان الغالب فيما يفعل به الحدوث وفيما يصدر عن القاطع الثبوت لكن هذا التفسير انما يصلح
لو ثبت كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم نجده وفي القاموس عالجه علاجا زاوله وداواه فتفسير
قوله علاجا بكونه محتاجا الى المزاولة وما يحتاج فيه الى المداواة الامور الحادثة دون الثابتة [illegible]
يخرج المتقدم على تلك الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقدمه على الجملة [illegible] اي منطبق على
معنى المفعول المطلق فيخرج مفعول مطلق واقع بعد جملة مشتملة على فعل او شبه فعل لان العامل فيه
ذلك الفعل او شبهه دون محذوف نحو مررت بزيد فاذا هو يصوت او مصوت صوت حمار ولك
ان تقول ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون للحدوث لانه للحدوث فيغني عن قيد العلاج فالنسخة العليا
ما خلا عن قيد العلاج ولا يرد عليه اعتراض الرضي [illegible] اي مشتمل تلك الجملة على صاحب معناه
او فاعل الاسم او المفعول المطلق بجملة [illegible] فانه لم تشتمل نحو في البلد صوت صوت حمار لان تلك الجملة لا
تنوب عن الفعل المحذوف لعدم اشتمالها على ما لابد للفعل منه من الفاعل ففي هذه الصورة يجب رفع صوت
حمار اما على كونه بدلا او صفة وجوز الرضي كونه تاكيدا وفي الحكم يكون المفعول المطلق محذوف الفعل
في هذا القسم رد على سيبويه حيث جعل العامل الجملة المتقدمة وعلى من جعل العامل الاسم الذي بمعنى
المفعول المطلق والاهتمام بالقيود ليس محل الخلاف فلا يرد ان الكلام في المفعول المطلق فلا حاجة
الى قيد يخرج ما ليس مفعولا مطلقا فان قلت يتجه القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى المفعول المطلق
والمصدر يبعد ان يعمل فيه قلت وجهه الرضي بان عمل المصدر لكونه بتقدير ان مع الفعل وجعل
المصدر في الجملة المتقدمة بمعنى ان مع الفعل تسمح لان الفعل المصدر بان غير مقطوع وهذا
الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر الموصوف بتقدير ان مع الماضي والحال بتقدير ما مع الفعل
وانما اطلق القول بان المصدر بتقدير ان مع الفعل لاشتهار ان يجعل الفعل في تاويل المصدر
مصرحا به في بحث المصدر لعمل المصدر الموصوف في المفعول المطلق فالوجه ان يقال الزيد صوت حمار
فهو العامل لزيد صوت صوت حمار فقصد الى الابهام ثم التفسير ليتمكن في النفس فناسب ان يكون
المفعول المطلق من تتمة جملة اخرى ذكر جوابا لسؤال نشأ من الاول فكانه قيل كيف صاحت
فاجيب بانه صات صوت حمار [illegible] لا دخل لهذه الجملة في حذف الفعل انما هو لتعيين

كان الاولى ان يقال في

مرجعا

مرجعه مضمون الجملة التي بعدها واستفاد من الرضي ان لا دخل للدلالة على تعيين زمان الفعل وفيه انه
لم يشترط في حذف الفعل الا تعيين حذفه ودلالة الاتيان لا يتوقف عليه وجعل الحذف لكنه يقوى
للحذف [illegible] ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر حيث قال يقال صات الشيء يصوت
صوتا لكن الرضي قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما
ولم يتبين كونه مصدرا [illegible] في القاموس الصراخ الصوت او الصوت الشديد والثكل
فقد الحبيب او الولد هذا وقوله وصراخ عطف على المثال الى بلا على المسند اليه في المثال السابق
كانه قيل او نحو فذا له الى اخره وانما اتى بالمثالين تنبيها على ان وضع غير المصدر مقامه في هذا المقام
كثير [illegible] الاصح لا تحتمل غيره وغيره خبر لا او بدل من محتمل وغير
للاستثناء مثل لا اله الا الله والاوفق بقوله لها محتمل غيره ان يكون صفة لمحتمل وبالجملة يستلزم
كون المصدر محتمل الجملة مع انه منصوص عليه والمنصوص مقابل المحتمل فاحمله وضمير غيره اما
لمضمون الجملة او لها والمراد الغير المشتمل والا فالجملة الاولى محتمل كونه صادقا وباطلا فكيف تكون
لمضمون لا تحتمل غيره والاوضح ما وقع مضمون الجملة يكون نصا فيه ولا يبعد ان يقال لا محتمل
لها غيره نعارف في الاول نصا فيندفع ما تقدم واحترز بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون
مفرد نحو ضربت ضربا مما لا يحتمل غيره ونحو رجع القهقرى مما يحتمل ويبقى لا يحتمل لها غيره
عن قسمه ولا وجه لهذا التقييد والتفصيل بل يكفي ان يقال ومنها ما وقع مضمون جملة لا يقال
هذا التفصيل لاختصاص كل قسم باسم لانا نقول التخصيص بالاسم فرع التفصيل فلا يصح
ان يكون سببا له فتأمل ولا يخفى انه ينتقض بقوله اعترفت اعترافا فانما اعترافا مضمون
جملة لا يحتمل لها غيره الا ان ما تذكر فلا بد من تقييد الجملة بالذكر لا يقال بعد ينتقض بقوله
اعترفت بان له علي الف درهم اعترافا لانه بعد تسليم صحة ليس هنا ذكر جملة بل صار الجملة
مفردا [illegible] هذا القسم [illegible] مع ان الجملة تغاير المصدر تنزيل النفس في مدلول
المصدر منزلة نفسه وتسمية التوكيد بغيره لا خفاء فيه ولهذا استصعب التوكيد
بغيره بناء على ان كل مؤكد يقرر نفس المؤكد لا غيره وهذا مبني على جعل المؤكد والمؤكد
المفهوم دون اللفظ والانسب بالفن جعلهما اللفظين كما بينهما وأجاب المصنف

بان لام العوض ليست صلة التأكيد بل لام الاجل فهو بمعنى تأكيدا لاجل دعوى غيره او لاجل احتمال غيره وتعقبه
الرضي بانه لا يلائم التأكيد لنفسه فان لامه ليس للاجل ودفع بان المعنى تأكيدا لاجل تقرير نفسه وهذه
الكلمات بمعزل عن التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد غيره كما في تسهيل ابن مالك من التسمية بمؤكد نفسه
مؤكد غيره لكشف عن التأكيد لنفسه والتأكيد لغيره بوجه لا يلائم قوله ووجه الرضي بانه الجمل من حيث
انه يحتمل غير النص من حيث هو نص فالمصدر مؤكد ما هو غيره وهكذا في القسم الثاني بخلاف
القسم الاول [illegible] بخلاف نحو رجع القهقرى فانه مفعول مؤكد للجملة وغير
[illegible] وقد انكشف ما قدمناه في قسميه واستغنيت عن الشرح ما وتمثيل بقوله قلت حقا لا
حقا فان قولا حقا مفعول جملة تحتمل لغيره ودفع المنكشف لك تتمة فكن منه على بصيرة
ولات الذي عمن شرحنا ومنه تأكيد الغير فانه حيث لك بخيره وشره ومن امثلته لا افعل البتة
يعني اقطع القطع الذي لا تردد فيه فقوله لا افعل يتضمن القطع ويحتمل التردد والحق قيده فقوله
البتة واجب التعريف سيبويه ونقل اللباب تنكيره وجعله منكورا للتعريف وصار همزة حرف
التعريف فيه قطعيا فلا تسقط في الوصل [illegible] منقوض بالايجاز مثل ضربت ضربتين
وقيده المص في الايضاح بقوله للتكثير اي يكون مثنى لا يكون المقصود منه عدد الاثنين بل الكثرة
بلغت ما بلغت فانهم فسروا لبيك بالباب بعد الباب ووافقهم الرضي في هذا المقام وان قال
في بحث خواص الاسم ان الفعل في ارجعون وفي قول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه من الجمع والمثنى
في الجمع والتثنية يقتضي التعدد في المعنى وهنا اريد تكرار اللفظ فقط كما في التأكيد كأنه قيل ارجع
ارجع ارجع واضرب اضرب والتأكيد في الاغلب للفظين لكن قد يشبه بالتثنية والجمع في كونه من
لفظ الفظ مثلهما وان كان فيه تنفع المعنى وفيهما مختلفة ما فاضربا عنقه مثل لبيك
[illegible] وارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس فاضل وبعد تقييد المثنى
بقيد التكثير اورد وقوله فارجع البصر كرتين ويمكن دفعه بان مراده كونه للتكثير فقط وكرتين
كما يستعمل للتكثير يستعمل لغيره فتقول قوله مثل لبيك وسعديك منصوب صفة لمثنى اي
ما وقع مثنى مثل هذين في كونهما للتكثير لا غير ويؤيد لكن المراد التقييد دون التمثيل ان موقعه
المثنى لا فائدة في الا التوضيح [illegible] ان جعل هذا القسم سماعيا احق من جعله قياسيا

او

اعراب البتة

او المثنى الذي لا يجوز الا التكثير بل ما يجوز سماعي غير جوابه واعتذار المص بان المقصود انه قياسي من وجه
لانه يعدد موقعه للمثنى للتكثير تقول ان مثنى كرتين يجب حذف فعله ليس لانه لا يبقى هذا القياس اذ لا يقع
عن الضبط بالسماع وبهذا الاعتبار تنخرط السماعيات في سلك القياس كالافعال الناقصة وحروف
العامل الا غير ذلك قال بعض الفضلاء انما وجب الحذف هنا لانه اعني تكرير المصدر عوض ذكر الفعل كما في
زيد سيرا سيرا او انما يشترط هنا ما اشترط هنالك لان التكرار هنا اقوى لتكرير المعنى ايضا حيث
تعدد اللفظ بخلاف سيرا سيرا اذ لا تعدد الا في اللفظ مع اتحاد المعنى اقول هذا لا يبقى في زيد سيرا
سيرا او زيد سيرا ثم سيرا الا ان يتمسك بطرد الباب ولبيك في الاصل لبين سقط النون بالاضافة فيه
من لب بالمكان والب اذا قام اي اقيم في مكان بطاعتك ولا ابرح عنه وقالوا اصله الباب الى ان صار
لبين بحذف الزوائد كما في سعديك فانه في الاصل اسعادين [illegible] ولا يظهر وجه للقول
بحذف الزوائد كما في لبيك بعد جعل لب الا الظاهر ان يقال الحذف في سعديك للازدواج في لبيك
وسعديك ثم بقي بلا ازدواج في غير مقام الازدواج ايضا ولذا قالوا حذف الزوائد كحذف الفعل فيه سماعي
بسرعة لسماع الامر ويحتمل ان يقول المتوقع المخاطب من سماع الجواب السرعة الامر ويخف موقعه
سماعه ومن ذلك المثنى هذاذيك اي هذا بعد هذا والهذ القطع بسرعة وحنانيك
وحواليك والهجاجيك الكف اذا افرغت عن [illegible] فاسمع [illegible]
تلك عشرة كاملة كنت تنتظر بعشرة وعدنا موقعه تلك الثلاثة الاول لكل مصدر كان في الاصل
صوتا كدوا با اي نوجها وواها اي طيبا وهاها اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعانيها والكاف
كل ما كان ان [illegible] مع استفهام كقوله ارضى دودان للخطاب تنوشني او برونه كقوله
تحولا واهتاما وعزل موقع تتبعت اسباب السيادة والمجد والثالث قال الرضي هو يشبه
ان يكون قياسا كل مصدر يعطف بالواو على جملة تأكيد المعطوف عليه وتبيينا له كقول المجيب نعم
ونعم اعتنا اي نعم وافرحنك انعاما وكقول الرد لا افعل ذلك ولا كيدا اي لا اكيد ولا اهم
افعل كيدا وربما يقال كيدا وهما مكادة [illegible] الاظهر انه حذف هنا ومنه المفعول به اختصارا
لانسياق الذهن اليه وكذا في اخواته في هذا الباب وفيما سبق اذ لا بد منه في التقسيم المشار اليه
بقوله منه في اول الباب ولا ضمير في المفعول به وضميره للاسم وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن

مبحث المفعول به

قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل اى الذى فعل فعل به او فيه او لاجله او معه لان مسند صفة
جارية على غير من هى له ويتجه على كون الضماير المجرورة الى اللام ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام
وتنكير المفعول مع انه مستعمل مفعول به وفيه وله ومعه كثيرا بلا صفة وتنكير فالتحقيق انه راجع
الى المحذوف موصوف اى شىء مفعول به واللام ليس موصولا للعدم فقد الحدوث في الصفة
والمفعول به اسم لما تعلق به الفعل بنفسه او بواسطة حرف جر ولذلك ترى بعض النحاة يقسم الى
المفعول به بلا واسطة والمفعول به بواسطة حرف جر المسمى بالظرف توسعا ولا يصح تفسير
المطلق بقوله [illegible] اذ لا يقال في عرف اللغة وقع الجلوس على الدار بل وقع فيها
ولانه وقع المرور على زيد بل وقع المرور بزيد ومقتضى المقام تفسير مطلق المفعول به الا ان
المفعول به بواسطة حرف جر وان كان ليس من المفعول به لفظا لكنه منها محلا اذ لا بد للنحوى
من البحث عن نصبه المحلى ولا يصح جعله تفسير المفعول به بلا واسطة حرف جر كما توهمه الرضي
وغيره بناء على ان المطلق المفعول به ينصرف اليه لان ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق
على زيد في ذهبت بزيد وعلى السرير في جلست على السرير الا ان يدفع الثانى بان
تقول وقع الجلوس على السرير انما يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس لا بالوقوع وتعلق
على في التعريف بالوقوع فاين احدهما من الآخر ويلزم ان الاول مفعول بلا واسطة
حرف جر فان حرف الجر لجعله الذهاب بمعنى الاذهاب وزيد مفعول الاذهاب بلا واسطة
يقال ما يتبادر من وقوع الفعل على الشىء لا يصح في افعال القلوب لانه لا معنى لوقوعها
على شىء قلت لا يصح ايضا في الافعال الظاهرة الا انها لا تدرك بالبصر ووقوع الشىء على الشىء
من مدركات البصر فلذا فسره المصنف بتعلق الفعل بشىء يتوقف عليه تعقل الفعل
بمعنى تعقل الفعل بنفسه لا مطلق التعلق اذ قد عرفت ان بعض التعلقات لا يقال
فيه الوقوع على الشىء وكذا المراد تعلق بغير الفاعل لانه يعبر عنه بالوقوع عنه
لا بالوقوع عليه وانما اضاف الفعل الى الفاعل ليصرفه عن الفعل الاصطلاحى
فيصحح الاسناد والوقوع اليه عن ثبوت التجوز ويشمل التعريف لمفعول
غير الفعل من كلفة التكلف وليفيد عموم الفعل او تقييد الشىء بما يتم جنسه
بتقييد

بتقييد العموم والافعال لخلو غير زيد عن ان وقع عليه الفعل الا ان يفعل انه محذوف الفاعل كان نحو ضرب زيد فان زيدا
مفعول به وقد وقع عليه فعل الفاعل المحذوف ونحو اعطى زيد درهما ومنهم من قال اضاف
الفعل الى الفاعل ليخرج زيد في ضرب زيد لانه لم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فاشكل عليه نحو
اعطى درهما فان درهما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل وقد دفع بان زيد فاعل حكما فجعل
الفاعل في عبارة المصنف شاملا لمفعول ما لم يسم فاعله وعلى هذه اضافة البعيد لم ينفعه
اذ يخرج حينئذ الجيني ضرب بكرا فان عمرا مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل والمراد بوقوع
الفعل عليه كونه مما وقع عليه عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا
لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولاه لما لم يفد دخول حرف النفى بعد الوقوع
ويخرج زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده بل افاد كونه
محكوما عليه بالمضمر وبينه ويلزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضي عن النفى
بانه يدل على وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لا يخفى اذ فرق بين الدلالة على الغى ووقوع
الضرب وعدم وقوع نفى الضرب ولو اعتبر الدلالة الضمنية لم يكن زيد ضربته منه على انه لا ينفعه
في دفع اضربت زيدا ويدخل في التعريف نحو سقيا لزيد وضارب لزيد ولزيد ضربته
من مفاعيل دخل عليها لام التقوية اعنى مفعول شبه الفعل ومفعول فعل محذوف
او مؤخر فانه يدخلها لام تقوية العمل لان اللام لزيادة لها في حكم العدم وكذا ما زيد فيه
حرف جر [illegible] مع مشاركة الفاعل في شدة اقتضاء فعل له
وامتناع تقدم فلدفع ايهام ذلك المشاركة امتناع التقدم فيه حصر بيان تقدمه
مع ان المفعول فيه وله والمفعول المطلق يشاركه فيه وتخصيصه بالذكر عادته والمراد
معلوم لكن بعض ما شابه الفعل لضعفه عمله لا يتقدم عليه معموله وهو اسم التفضيل
ولا يتقدم على المصدر ايضا لانه في تقدير ان مع الفعل وما في حيز ان لا يتقدم
ولو تفصل التقدم الى الجواز والوجوب ان وجوب تقديمه انما هو لتضمنه
ما له صدر الكلام ومعرفة وجوب ما يتضمن ذلك موضوع منها وانما وجوب
تقديمه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر ممن فروع مسئلة وجوب الفصل

بين اما وجزائه وتعذر الفصل بدون تقديم ويجب تأخيره اذا كان عامله ان مشددة
ومخففة نحو ان ضربت زيدا لمشابهته العامل بالفعل فلا يتقدم على ما في حيزه كما لا يتقدم شيء
على ان وكذا اذا كان عامله فعل تعجب او صلة لحرف لفظا او معنى [illegible] الفعل
الناصب للمفعول به [illegible] قد علم ذلك من بيان جواز حذف الفعل
في بحث الفاعل اذ لم يقيد الفعل بكونه لازما والمراد اعم من الحذف وحده او مع
المفعول والقرينة اما لفظية كقولك زيدا لمن قال من اضرب فانه في تقدير اضرب
او اضرب زيدا بقرينة السؤال او معنوية كما تقول لقاصد الضرب زيدا
ولم يتعرض لحذف المفعول لانه علم واجبه وجائزه في بحث التنازع
[illegible] وجوبا قسم له خامس وهو موضع يجب فيه حذف الفعل المتعدي
للمفعول وسيأتي سادس هو حذف الفعل المفسر للعامل في الحال المؤكدة
وليس الاغراء سابعا لانه سماعي صرح به المصنف في شرح المفصل في بحث
التحذير ولا المنصوب بالمدح ونظائره ثامنا لان كلها في الاصل مفعول كما حققه
الرضي ونحن نفصله لك في بحث حرف النداء تكميلا ولا المندوب تاسعا
لكونه ملحقا بالمنادى سماعي نحو امرأ بفتح الراء لان عينه وعين ابنما تابعان
للامهما ونفسه اي دع امرأ ونفسه اي مع نفسه والمعنى اما الامر بالكف عنه
او بترك الانتقام عنه لان نفسه تجزيه او بترك اصلاح امره لانه يكفيه
عقله وكماله وقوته ونفسه لا محالة عطف على امرأ او ليس يحتمل كونه
مفعولا معه بالاتفاق كما قال الرضي والواو بمعنى مع او للعطف خفي انتهوا
خيرا لكم اي انتهوا عما انتم فيه من التثليث واقصدوا خيرا لكم في كل شيء
لا في التثليث اذ ليس له حتى يصح تفضيل التوحيد عليه ومنه حسبك خيرا
لك اي حسبك مما حصل لك مما انت فيه وائت خيرا لك ومنه وراءك
اوسع لك اي تأخر عن هذا المكان وائت مكانا اوسع لك فتقدير ائت
لاطراده في نظائر الاية خير من تقدير يكن اي انتهوا يكن خيرا لكم لان
حذف

حذف كان بدون حرف الشرط شاذ ولان حرف الشرط معدوم في الكلام ومن تقدير انتهاء خيرا لكم
كما لا يخفى وعلى هذين التقديرين ليس مما نحن فيه واهلا اي ذا اهل اي اتيت مكانا ماهولا فيه
ولا تبقى فردا وسهلا اي وطئت مكانا سهلا لا تتألم فيه قدماك ومما جعل منه هذا ولان عاملك
وجعل التقدير هذا هو الحق ولا لزوم فيما يك بجان قبيا او الظاهر هذا على حذف اقوال زاعم وانا اقول
يحتمل ان يكون لا نفيا للجنس اي لا هذا حق ولا شيء من ماليك حق فلا حذف الا الخبر ولا هو كثير
ومما جعل منه من انت زيدا قال الرضي اصله فمن صار يسمى زيدا وهو عرض زيد عال ذ
تقديره من انت تذكر زيدا او الجملة حال من معنى من انت فانه في معنى من تكون ويقال
ايضا فمن يذكر عظيما به ولكن نقول هو منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى من انت
اي من تكون الاسم زيدا اي زيد تتكلم به لاجلك وتتكلم به ويقال في الفارسي بوجه
كس من بامر باجه كسي مر اين كس زاكه لكن اوكوسي وبرو مي بر نام زيد وجملة
الرضي خبر مبتدأ واجب الحذف والجملة حالا اي من انت كلامك زيدا والاظهر ان التقدير
من انت هو زيد اي هو الرجل المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه عذيرك من
فلان اي احضر عذيرك من اجل فلان حيث فعلت به ما يكره فانك معذور
بما فعلت به لانه مستحق لذلك وفعل بك هذا جزاءه والعذير بمعنى العاذر وقد
يستعمل في فعل يعذر عليها ومنه اهلك والليل اي ادرك اهلك مع الليل يعني
لا يسبقك الليل الى الادراك فالواو بمعنى مع اي ادرك اهلك واسبق الليل
فالواو للعطف والعامل المحذوف وجوبا متعدد ومنه كليهما وتمرا اي اريد
كليهما وتمرا قال الرضي اصله ان كان رجل استعطى كان بين يديه سنام وزبد وتمر
فقال لاخر اي هذين تريد فشير الى السنام والزبد فقال الاول ذلك لكن قدر
اعطني ولا يخفى ان المناسب ما قدرناه ومنه الكلاب على البقر اي ارسل
ومنه احشفا وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وسوء كيلة والحشف
بالتحريك ردي التمر او ما لا نوى له لضعفه او التمر اليابس الفاسد
كذا في القاموس ومنه كل شيء ولا شتيمة حر اي افعل كل شيء

ولا تفعل يشتبه جبر ومنه فان تأتني فاهل الليل والنهار اي فاني من يواهلك بالليل والنهار ومنه ديار الاحباب اي اذكر ومنه قولهم كاليوم رجلا اي لم اذكر خلا اليوم رجلا قال الرضي وجوب الحذف في جميع ذلك وغيره لكونها امثالا او امثالا لاجل كثرة الاستعمال وجعل الباب الثالث الاخير جائز الحذف هذا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه علم من بحث التنازع [illegible] من ابواب وجوب الحذف والاولى من ابواب الوجوب قياسا [illegible] النداء بالضم والكسر الصوت وناديته ونادبت به فتسمية المنادي منادى ظاهرة وهو سواء كان لازم النداء في السعة مما جاء على مفعلان نحو ملامان بمعنى اللئيم وملكعان بمعنى اللكع الكلع والغالب فيه السب وتبدر مكرمان للكريم وجوز ابن مالك استعمال مفعلان لغير النداء في السعة على قلة ومن كلمتي فل بمعنى فلان وفلة بمعنى فلانة ومن نومان بمعنى كثير النوم وذكر ابن مالك لومان وملأم ايضا ومما جاء على فعال يسب المؤنث وعلى فعل في سب المذكر نحو

بالكاع وبالكع اي يا لاكع ويا لاكعة وهما قياسيان او لم يكن لازم النداء

[illegible] اي توجه اليك بوجهه اما حدوثا واما بقاء كما في نداء المقبل اليك بوجهه قبل النداء اي ما وضع لمطلوب الاقبال فيدخل

فيه يا الله ونحوها يا جبال مما يستحيل فيه الاقبال ويا طير مما لا يصح فيه

طلبا لان كل ذلك موضوع لمطلوب الاقبال استعمل في غير موضعه ويدخل فيه المندوب ايضا لانه موضوع لطلب الاقبال مستعار للتفجع بخلاف واعبد الله فانه المتفجع عليه ذكره وانما يب مناب [illegible] فوابدا

تفجع [illegible] بعد [illegible] تفجيع [illegible] منصب [illegible] [illegible] حقيقة [illegible]
وجوب الحذف ولم يجعلها حقيقة لالانا بعضه منادى وبعضه كالمنادى فاكتفى في مقام
[illegible] بالمنادى [illegible] على تفاوت بينهما فيما بعد حرف فيه [illegible] على [illegible] جعله
حروف النداء اسما [illegible] فانه جاء فيها ما هو على حرف واحد [illegible] المفعول
[illegible] في اللفظ فانه لم يكن اقل من حرفين [illegible] مناب [illegible]
[illegible] فانه في المعنى [illegible] المنادى محذوف الفعل [illegible] خلافا [illegible]
حيث [illegible] بجعلوه [illegible] من كل وجه [illegible]
[illegible] او هو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل في العامل لكن هذا خلاف ما نقل
من سيبويه انه قال الاصل يا زيد [illegible] المنادى [illegible]
[illegible] التقديم [illegible] والمعنى خلاف [illegible]
[illegible] وتقدير [illegible] تقديره [illegible]
[illegible] حكم [illegible] يوسف اعرض [illegible] بقوله لفظا
او تقديرا او مما يلزم فيه النيابة لفظا والله والمنادى المحذوف وسيأتي [illegible]
تلزم فيه ومن لطائف الشرح ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة في انه
لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى اقبل فذلك المفعول قائم مقام القصد
[illegible] على [illegible] احوال [illegible] اهم في باب النداء [illegible]
[illegible] معلوم [illegible] مفعولا به [illegible] وقيل [illegible] الاكثر
[illegible] سواء [illegible]
[illegible]
[illegible] لانه لا يجوز التنوين [illegible]
[illegible] بحال [illegible] وفيه رد على [illegible] حيث جعله مرفوعا
بلا عامل كما جعل المنصوب [illegible] منصوبا بلا عامل [illegible] وهو منقوض بالمنادى
[illegible] المنصوب [illegible] الاكثر وان [illegible] منسوبين بعد
[illegible] التنوين [illegible] الاصل [illegible] وجب [illegible]
[illegible] وجوب [illegible]
[illegible]

على الضم لظهور خلله والمراد على ما يرفع به لو لم يكن منادى فيدخل [illegible] مالك [illegible]
او ضمير في يا [illegible] المثنى والمجموع بخلاف تفسيره بما يرفع به الكلام على [illegible]
ضمير الكلام [illegible] بعده لا يعرف منه حال المثنى والمجموع وبخلاف [illegible] بما يرفع
عن الضمير على انه [illegible] بناء المثنى والمجموع على الواو لان الواو مما يرفع به الا ان يقال
المتبادر مما يرفع به ما علم سابقا ولم يعرف بعد ان النون مما يرفع به الا ان يكون مفردا
اراد به ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف يجوز [illegible] على كونه المفرد بمعنى ما ليس مضافا
بقرينة جعل [illegible] المنصوب وسيتبين ان شبه المضاف معرفة [illegible]
او بقصده [illegible] على التعيين في النداء ونبه عليه بقوله نحو يا زيد ويا رجل وفيه رد لمذهب المبرد
انه لا يجوز نداء العلم لامتناع تعريفين [illegible] لا باس عندنا [illegible] السبب لانه
يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة والعلم باللام بل لان النداء لا يفيد التعريف
بدون قصده وتبيين التثنية والجمع بقوله ويا زيدان ويا زيدون دون يا رجلان
ومسلمون تنبيها على ان العلم [illegible] وجمعه لا يستلزم اللام في النداء لان تعريف النداء يغنيه
عن اللام وفيه تنبيه على [illegible] المثنى والمجموع ومما ينبغي ان تعرفه
ان اثنى عشر في حكم المثنى عند سيبويه لان الجزء الثاني لمعاقبة النون بمنزلته
فتقول في ندائه يا اثنى عشر فلا يقدر الضمة كما يقدر في خمسة عشر وعند الكوفيين
في حكم المضاف [illegible] في حذف نونه فتقول في ندائه يا اثنى عشر [illegible]
عنهما هكذا [illegible] وحال [illegible] الوجهين وبناء المنادى على ما يرفع
به لفظا او تقديرا او محلا نحو يا زيد ويا فتى ويا هذا او [illegible] المعرفة
[illegible] بتسميته حيث [illegible] ويخفض بلام الاستغاثة [illegible] وابقى في هذا القسم
[illegible] فانه مبني على ما [illegible] كونه مستقلا عن اللام والالف على ما
[illegible] ويستثنى العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر [illegible] يستثنى منه
ومن قوله وينصب [illegible] المنادى الذي يلحق بآخره الف [illegible] المنادى
غير المصرح به فانه يلحق بآخره الالف [illegible]
[illegible] الضمير [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] ويخفض المنادى بلام الاستغاثة

اي

اي بلام هو [illegible] الاستغاثة [illegible] للاعانة قبل [illegible]
لتقوية عمل الفعل المحذوف [illegible] لام زيدت علامة الاستغاثة [illegible]
العمل في هذا القسم [illegible] مفتوحة لان المنادى كالضمير [illegible]
بعد هذا المنادى المستغاث له بلام مكسورة لانه ليس كالضمير فيقال يا لله للمسلمين
[illegible] لا بد من التعرض لخفض [illegible] نحو يا للماء في مقام التعجب [illegible]
وبلام التهديد نحو [illegible] ليصح قوله فيما بعد [illegible]
[illegible] الاستغاثة ويؤيده قول [illegible] باب الاستغاثة والتعجب
[illegible] ومنهم من قال اللام التعجب والتهديد [illegible] الاستغاثة كانه ينادي و
يستغاث [illegible] التعجب منه [illegible] والتخلص [illegible] وينادي المهدد ويقال
[illegible] والتخلص منك [illegible] وفيه ان التعجب
والتهديد [illegible] في حضور المتعجب منه فلا معنى الطلب [illegible] وفيه انه لا معنى للاستغاثة
بالمهدد [illegible] الاغاثة فالوجه ان يقال يستغيث المتعجب منه
[illegible] بان يغير حاله [illegible]
[illegible] التغير [illegible] لام التعجب والتهديد نحو يا لزيد سواء كان في مقام
الاستغاثة او التعجب او التهديد [illegible] جميع ما قصده [illegible] يذكر
المستغاث [illegible] المستغاث [illegible]
[illegible] اللام فيه [illegible] الالف لا للفتح حتى [illegible]
الالف مع اللام ولا يفيد [illegible] بعدم اللام لا [illegible]
الالف [illegible] الالف مع اللام [illegible] الالف [illegible]
فيجوز ان [illegible] لمقتضى الخفض الذي [illegible] ووجه عدم اجتماع اللام
والالف [illegible] الالف واللام [illegible] فلا يجتمعان [illegible]
[illegible] مقتضى الالف واللام [illegible]
[illegible] مقتضى احدهما [illegible] ومقتضى الآخر
[illegible] الالف [illegible] قبلها [illegible]
[illegible] على زيد بالالف [illegible] ما قبلها [illegible] المنادى [illegible]

بل يجوز ان يحمل المنادى المبني على ما يرفع بالالف نحو يا زيدان ويا زيدون ... الا
لا يلحق الالف ... في التثنية بل النون والنون ... مقارن للتثنية ... يمكن
الاعراب في اخر الكلمة ولا يختلف ... فان ... ان تقول يا علي ... نحو
يا زيداه فيخرج عن الحكم ... قلت ... منه على ...
يقال يا ... حكم الالف ... حكم الالف ...
على انه متولد في ما بعد وينصب ما سواهما قلت هذا او ... المنادى المفرد المعرفة
اذ ... الاستغاثة لا ... في البناء على الضم ... في التثنية
راجع الى المنادى المفرد المعرفة ومطلق المستغاث لا المستغاث المذكور فان
قلت كيف الالف الاخر ما فيه الالف قلت يحذف الالف الاول عند النحاة
والحق يكتفى بالالف الذي في الاخر ولا ... الف الاستغاثة ولا يخفى ان ...
كان مقتضى قلبها واوا ويا كما هو حكم ... التثنية وله نظائر في الاحكام
لتفصيل ... في الندبة ... بطول الكلام في هذا المقام
وينصب ... ينبغي على نصب ... تحصيل ...
ولا ... ان اريد نصبه لفظا فيشكل بقولنا يا يوم لا ينفع مال ... لا يكون مبنيا
على الفتح وكذا ... وان اريد نصبه ...
والمحل فالمفرد المعرفة والمخفوض بلام الاستغاثة والمفتوح بالفها ... معنى
تخصيصه ... ما سواهما ... المفرد المعرفة والمستغاث ... ويشكل
بقولنا يا غلام زيداه فالضمير راجع الى المفرد المعرفة والمستغاث المفتوح
الا انه ... الضمير يجعل المستغاث ... واحدا مع المستغاث ...
الا ... ما سواهما ... بقوله ...
... الاستغاثة ويا طالعا جبلا اي شبه المضاف ...
بعد ... لا يتم بدونه ... والمعطوف ... الذي لا يفيد ...
... المعطوف ... عليه ... ان يكون ...
يعيش ... مثل ...
... ذكر ... بخلاف ...

مستغاث ... منصوبا

مفعول له

بالجلة

با ... لانه يعتبر فيه نداء ... لا وصف المنادى لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا ... شبه المضاف
مخصوص بالمنادى الموصوف بالجملة دون اسم الموصوف بها بل يبنى على الفتح
لا لان لفظ الوصف ملحق بالشيء ... ما عدل عنه في المنادى لداعي ...
في غيره ... ينبغي ان يحمل تفصيل ... قوله يا طالعا جبلا يا ثلثة وثلثين
ويا رجلا موصوف ... ولو وصف هذا المنادى ... المفرد ... اعتبار
قبل النداء ولا يحسن اعتبار بعض الاوصاف قبل النداء واعتبار بعضها
بعده ... شبه المضاف على ما فصلوه في هذا المقام ...
ذكر الرضي في بحث نداء المعرف باللام ان نحو ... شبه المضاف وكلام ...
في ... المفصل يدل عليه ... الكلام في بحث توابع المنادى
... هذا البحث فانه مما يخفى للخواص وقد جعل المنادى الذي هو اسم
يصح دخول اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع جبلا ... خلاف
ثعلب فانه يجوز ضمه كالنصب ... عليه ... بايجاب النصب ...
بالتمثيل بقوله ... جبلا ... لم يوجد فيه ...
شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع
قال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول ... على احد
الاشياء الخمسة اي الموصوف ... الحال ... المبتدأ وحرف النفي وحرف
الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة
يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر ...
غير ... كلام ... في السعة ... الحسن وجهه
في الاختيار ... في الشعر هذا كلامه وقد عرفت التقدير بموصوف
محذوف ... وقال الفاضل الهندي في الارشاد واصله يا ايها الطالع جبلا
حذف ... يا ... فاستغني ... ان اصل يا رجل ...
وذكر ... في بيان وجه عدم جواز حذف حرف النداء من اسم
الجنس ان اصل يا رجل يا ايها الرجل ... التخفيف في كتبهم ... بعض
... ما يعتمد عليه الصفة حرف النداء فاعتمد على التخفيف ... الخليل في بيان ما يعتمد عليه الصفة في مقام

حتى يجيب ندائه

... جبلا ...

ويا رجلا غير معين نبه به على ان النداء لا يستلزم وما سوى المنادى المفرد مما لم يقصد
معين لان ما سوى ما لم يكن معرفة قبل النداء حتى تناقض التمثيل للمعرفة بيا رجل والتمثيل
للنكرة بيا رجلا واختار يا رجلا على قولنا يا ضاربا بالتنصيص على ان نداء النكرة
لا يستلزم وصفها على ما زعم الفراء والكسائي وجعلا يا ضاربا في موصوف
اي يا رجلا ضاربا وتوابع المنادى المبني اراد به العهد والمنبا ورجا ذكر الحذف
البناء ابقا فخرج عنه المستغاث المفتوح ولم يرد ما جاز الرفع وغيره
وينبغي ان يقيد المنادى المبني بغير الذي في اخره الف الاستغاثة على ما ذكره
ليس بصالح لانه ينتقض بيا الزيدونا ويمكن ان يستغني عن التقييد واعتبار العهد
المذكور ويقال الكلام في مطلق المنادى المبني وقوله يرفع على لفظه يرشد انه مبني
على تقدير ان يكون في لفظ المبني ما يرفع به وينصب على محله على الاطلاق وفيه تنبيه
على انه ليس النصب على لفظ المبني وان كان عنه فتح لا يقال الفاتح كما يرفع به
في العوض فلم لم يجعل النصب نحو لا عليه لانا نقول لانه شبه حركة حرف الكلمة
في غير الاخر لشدة اتصال الالف بها واحترز بقوله المبني عن المعرب نحو يا غلام الكهول
والشبان فانه لا يجوز فيه الا الجر على خلاف نحو ضرب زيد وعمرو بالرفع حملا على
محل زيد المجرور بالاضافة بناء على خلاف في زيد بقائم وكائنا وعلى خلاف ما من
احد في الدار ولا زيد المفردة يدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفردة ما يقابل
المضاف كما فيما سبق ولولا ذكر شبه المضاف في المنصوب وجعله في حكم المستثنى
من حكم المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف
في المفرد الى التكلف جعل المفردة اسم ما افرد حقيقة او حكما لان شبه المضاف
مفرد حقيقة نعم لا يدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية فينبغي ان يقال
وتوابع المنادى المبني المفردة والمضافة بالاضافة اللفظية ولو قيد المضاف
بالحقيقة لسهل وخارج لك المضاف في المفردة بجعلها اسم ما هو مفرد حقيقة
او حكما جاز الرفع في البيان من المضاف لفظه ام لا في مطلق نصبه حيث
ذكر في شرح المفصل الرفع في قوله يا ذا الجود فيما يقبل سبحه وقوله يا صاحي
يا ذا الضامر العنس والرحل ذي الاقتاد الا ان يجعل صفة للمبهم تنزلت منزلة المفرد

لان

لان اسم الاشارة لا يوصف الا بالمفرد فكانه قال يا ذا صاحب العنس يرفع العنس
وثانيهما ان الالف واللام بمعنى الذي فهو في حكم يا ذا الذي ضمرت عنسه والموصول مع صلته
في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف ولو قيل الذي ضمرت عنسه حركة لم يكن
الا الرفع فكذا ما كان مثله ويروى علقاه في يا زيد الحسن الوجه مع انه يجوز
رفعه اتفاقا هذا كلامه وهذا لا يرشد الى ما ظن بالصحيح ان الجواز الاشكال
المعين وصف المبهم هو المنادى حقيقة فينبغي ان يجب نصبه حال كونه مضافا
ولا يلزم منه انه اوجب النصب في المضاف اللفظي نعم يتجه عليه ان وصف المبهم
في المثالين لم يخرج بالتوجيهين عن كونه شبه المضاف فيلزم وجوب نصبه وحده
بان لا يجعل ذا فيهما وسيلة نداء الوصف بل يجعل مقصودا بالنداء من التاكيد
اي المعنوي اطلقه اعتمادا على اشتهار امر التاكيد اللفظي فانه قال في الايضاح
شرح المفصل انما لم يقصد بالتاكيد الا التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي واما التاكيد
اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول هو الاتري انك تقول يا زيد زيد المعلمات
فيأتي به على هذه الصفة فكذلك هاهنا ولو بين ذلك واستثنى مع البدل ونحو يا زيد
وعمرو لكان اولى للبس لان الحكم هذا كلامه ومن قال اطلقه لان الحكم عنده
كونه كالنعت وان كان الاغلب كونه مثل متبوعه ظاهر انه اثر قلة التفحص
والصفة يعني النعت وفيه رد على الاصمعي حيث منع وصف المنادى لكونه شبها
بضمير الخطاب ولا يوصف الضمير والجهة الاقوى انه واقع موقع ضمير المخاطب
الشبيه بحرف الخطاب المنزلة منزلته في البناء ولكن الاستعمال يرد القياس فلعل الرد
كفاه حصرها بالتمثيل وجعل الصفة المرفوعة خبر المبتدا المحذوف والمنصوبة
مفعول اعني وتقدير يا زيد العاقل يا انت العاقل ويا زيد العاقل يا اعني العاقل
رد وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اختاره على المعطوف
بحرف مع اللام لئلا يدخل فيه الله فانه لا يمتنع دخول يا عليه كما سيجي وكذا نحو
الرجل منطلق علما ونحو الحسن في زاء من الرجل الشجاع فانه لا يمتنع دخول يا
عليها على ما في التسهيل نحو قال الطال يا طائل فهو اجهل جاهل وما يمتنع دخول
ما يمتنع دخول كل حرف من حروف النداء عليه فاختاره على حرف النداء لا ختصاره انه ربما يدخل

ارشاد به

في الممتنع دخول حرف النداء عليه لفظ الله فانه يمتنع دخول ما سوى يا عليه ثم قد قال
على لفظه مرادا به ما يشمل المحل القريب والتقدير وينصب حمله على محله وهو ذو وجهين
في تعريف التابع بما حال رفعها وجعل اعرابه للعامل وكونه على شيء في المعاني
المقتضية اشكال ليس بغير عقدة الشكاف لخلال تعرفها ان كان لفظا حكما
احتمالا واختلفوا في وجه تنزيل حالة البنائية منزلة الاعراب فقيل لعروضها
بعروض باكو وحض الاعراب بعروض العامل وقيل باطرادها كاطراد الاعراب
وزيفه الرضي بالنقض باطراد وكثرة هولاء مع انها لم تنزل منزلة الاعراب ورد عليه
بان معنى الاطراد الحكم الكلي كقولنا مبني على ما يرفع به وذا لا يتحقق في الظروف
المقطوعة عن الاضافة مع انه لم ينزل ضمها منزلة الاعراب وقد قدمنا لك ما
يرشدك الى انه منزلة رفع الفاعل فاقبل عليه فانه على حسن الطائل مثل يا زيد العاقل
والعاقل فنشر على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والخليل بن احمد قيل فيه انه
لم يسمع احد مثله وقال السيد في شرح الكشاف انه اعلى كعبا من سيبويه — في نحوه ولم يخلف احد غيره
في المعطوف متعلق بقوله يختار الرفع قدم عليه للحصر لانه محل النزاع دون
غيره من التوابع بل الاتفاق على النصب فيها او جهة ترجيح الرفع فيه وهو كونه
منادى في الحقيقة ضعف وجه ترجيح النصب هو لكونه تابع المبني تابعا لمحله — منفى به
قايم ووافقه سيبويه والمازني وحكى سيبويه ان اكثر ما سمع في ذلك الرفع
ويتجه عليه انه لا اختيار ان كون المعطوف منادى في الحقيقة يقتضي اختيار النصب — وحكم به
لمشابهة للمضاف والمضاف بالاضافة اللفظية لانهما منصوبان حين منادى
وابو عمرو بن العلاء امام القراء النصب لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبي معه والطير
بنصب الطير وابو العباس المبرد ان كان المعطوف كالحسن فكالخليل يختار
الرفع كالخليل والا فيختار النصب كابي عمرو وتقديرنا او وقع بالسابق من النحو
كالخليل والمبرد بقوله كالحسن على ما نقل عنه مذهب العلم الذي مع اللام ويجوز
نزع اللام عنه وهو العلم الذي كان في الاصل صفة او مصدرا وجنسا فشرط
مدحا كما مر او ذم كلب ولم يصير علما بالغلبة فانه ما يصير علما بلا لام ويدخل عليه
اللام للمح الوصفية بخلاف ما صار علما بالغلبة فانه لا يصير علما بالغلبة الا مع اللام

كالنجم

٧٨

كالنجم والصعق او مع الاضافة كابن عباس لانه لا يستعمل في المعنى الا بتعريف عهدي
فلا جزء فيه فلا يمكن نزعه عنه وما لم يكن كالحسن ما ليس علما كذلك وهو قسمان علم
لا يكون كذلك كما عرفت وما ليس بعلم نحو الرجل نحو يا زيد والرجل فانه لا يجوز نزع
اللام عنه للزوم البناء من غير ظهور كونه مفردا معرفة لخلوه عن اداة التعريف وبعده
عن حرف النداء الذي يفيد التعريف مع قصده فيتقوى المانع عن جعله منادى
بلزوم المانع عنه فيترجح جانب كونه تابعا لكن قيل الحق ان يفسر مثل الحسن بمطلق
العلم فان المبرد صرح بان المختار في العلم الرفع وفي غير العلم النصب لخلو اللام
عن التعريف في العلم فهو كالعدم والمضافة عطف على المفردة وقوله ينصب
عطف على يرفع اي عطف معمولين على معمولي عامل واحد اذ العامل في صفة المبتدا
هو بعينه العامل في الخبر فتعطف ولا يخل التقدير وتوابع المنادى المضافة لانه يدخل
فيه تابع المستغاث باللام مع انه لا ينصب وفي ايجاب نصب لتوابع المضافة
بالاضافة المعنوية رد على ابن الانباري التسوية بين المضافة تلك الاضافة والمفردة
وكانه وقع فيه من حيث هذا الرفع في المضاف بالاضافة اللفظية فظن انه لا فرق بينه
وبين المضاف بالاضافة المعنوية كما لم يكن فرق في وقوعهما منادى والبدل والمعطوف
غير ما ذكر من عطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ولذا لم يقل المعطوف
بحرف غير ما ذكر ومن لم يتنبه له فسر المعطوف بالمعطوف بحرف وجعل قوله غير ما ذكر
بمعنى غير الممتنع دخول يا عليه وفيه خلاف المازني والكوفيين حيث جوزوا يا زيد وعمرا
بالنصب على ما في التسهيل حكمه حكم المستقل مطلقا سواء كان تابعا للمبني او المعرب
وسواء كان مفردا او مضافا ومثل ابو علي البدل بيا زيد زيد وتبعه جار الله
في المفصل وقال المصنف في ايضاح المفصل هو غير مستقيم وانما هو من باب التأكيد — مستقيم به
اللفظي والاولى ان يمثل بغيره فيقال يا رجل زيدا ويقال يا زيد عمرو على تقدير ان يكونا
اسمين لمسمى واحد هذا كلامه وتبعه الرضي ونحن نقول البدل تابع مقصود بما نسب
الى متبوعه ودونه فقولنا يا زيد زيد ان قصد بالتلفظ الاول دفع ازالة غفلة السامع
وبالثاني القاء اللفظ اليه بعد تيقظه فهو بدل والاول في حكم الطرح وان اريد بالثاني
دفع الغفلة وتقرير الاول في ذهن السامع فهو تأكيد وبهذا انحل الاشكال لان [illegible]

احدهما انه كيف جعل البدل والمعطوف بحرف من توابع المنادى وهما ليسا بجزء
المنادى ولا بما هو بمنزلة الاجزاء له فهل للشارح في باب المنادى بعض آخر وثانيهما انه
كيف فرق بين البدل والمعطوف بالحرف حيث جعل البدل مطلقا في حكم المستقل
دون المعطوف بالحرف والبدل المعرف باللام ايضا مما يمتنع دخول حرف النداء
عليه والعلم اي المنادى العلم بقرينة لا يجيء الموصوف لا مطلقا كما هو عند
الكوفيين بل الموصوف بابن وابنة ولا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى
والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير كذا في الرضي
وفيه انه قد يجعل المثنى والمجموع علما الا ان يختار رفعه ايضا وهو لا يتيسر في
اختيار رفعه جواز الضم كما هو المشهور المسطور بل يقال بجواز الضم في غير المثنى
والمجموع المثنى ونحوه انه يجب الفتح في الجمع مضافا الى علم بخلاف يا زيد الا ابن لعمرو اي علم
لا الى غيره وبعض البصريين لا يجعلونه كل منادى موصوف مضاف الى لفظ المو د ف
كذلك نحو يا شاعر بن من لا يشتبه له مولود وفادي يا سعيد بن كاسيد ويا فلان بن فلان
ولابد من قيد آخر وهو اتصال الموصوف بابن نحو يا زيد الفاضل بن عمرو
وليس جعل ابن صفة لاتصال موصوف بها هو من القول لفوات القيد
وقوله مضافا الى علم خرج بظاهره يا محمد بن محمد اذ ليس المضاف اليه علما آخر والا لم يكن
مشتركا الا ان يقال اكتفى فيه بالمغايرة الاعتبارية الحاصلة من تفاوت الوضع
وغيره بعيد يا محمد بن محمد اذا اريد وصفه بانه ابن نفسه غير محال بالنسبة الا
ان يقال اكتفي بالمغايرة الى ... من جعل ابن نفسه فهو باعتبار انه اب
مغاير لكونه ابنا ولو حذف المشهور وجعل علم مضاف الى آخر لاندفع بعض
الشبهة بلا تكلف ولقد احسن صاحب التسهيل حيث اسقط واما عدم العلم
بالمبني على ما يرفع به فلان ما سواه لا يتصور فيه البناء وخلاف الفتح فان المختار
فيه خلاف فاين الوجه ولما كان هذا الحكم متوقفا على معرفة ان التابع المضاف
يتعين اخذه من بحث التوابع وارجاعه الى بحث التوابع بان يقال المفهم الا
اذا كان المضاف العلم اذا وصف به العلم يتبعه موصوفه في الحركة يفيد و
لما فرغ من نداء المعرف باللام جملة الى معرفة وصف المنادى آخر واذا نودي

اي طلب

يا فسل بن فسله

79

اي طلب اقبال المعرف باللام وليس المراد ان جعل منادى لانه لا يصح جعله منادى ولانه
اذا اريد نداؤه ولانه لا يراد نداؤه لانه لا يراد ما يصح واختار المعرف باللام على ذي
اللام ليخرج نحو الله فانه اذا نودي قيل يا الله ونحو النجم والصعق فانه لا يصح قصد ندائه ه
اذ لا يصح ان يقال يا ايها النجم لان العلم لا يوصف به ونحو الرجل منطلق علما فانه
يقال فيه يا ايها الرجل منطلق صرح به التسهيل ولابد من اخراج المنادى المشبه
مثل يا لاسد على ما في التسهيل ولكنهم لا يجعلون المعرف باللام بل الموصوف الصدر فيه
بال مثله على ما في التسهيل وقوله ومن اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل
عني فشاذ قيل على مذهب البصريين واما الكوفيين فيقولون يا الرجل يا ايها الرجل
الثقلان ويا ايها المؤمنون ويا ايها النفس المطمئنة اي يفصل بينها وبين المعرف
باللام باي الموصوفة التي حذف ما اضيف اليه مع تعويض ها التنبيه التي يناسب النداء
ويحرك بعد المنادى في الحقيقة على حرف النداء ويجعل الانفصال كالاتصال بها وبيا
هذا الرجل اي يفصل بينهما بهذا الموصوف بذي اللام وكون المعرف باللام مقصودا
بالنداء دون الفاصل يستدعي جعل المعرف باللام بدلا الا انه منعهم عن ذلك طلب
اي الموصوف الصفة وكون البدل مبنيا والتزام الرفع في توابعه لانه يوجب
كونه معربا كما ستعرف لكن ينتقض به تعريف البدل فاحفظه وتذكر في تعريفه ويا ايها الرجل الرجل
اي يفصل بينهما بجامع بها وذا فيجعل ذا صفة لاي والمقصود بالنداء الصفة لذا على ما
قالوا ويحتمل ان يجعل وصفا ثانيا لاي وفي هذا الجمع مزيد تشويق الى المقصود ومزيد تشويق ايها يا
ولم يجعل الرضي الجمع للتوسل بل جعل المقصود ذا واي وسيلة لندائه اذ النوع تنافر
بين النداء وذا لان وضعه لغير المطلب ولذا يتصل به حرف الخطاب والمنادى
مخاطب فناسب التوسل في ندائه لدفع التنافر ولا دليل في التزام رفعه على انه
المقصود بالنداء لان تابع المنادى تابع لفظه مطلقا صرح به الرضي نفسه وليس لك
ان تنكر علينا لان حرف التنبيه ملحق باي دون ذا في يا هذا بان الرضي جعل هذا
وصفا لاي لان الحق معنى بلا مهربينه قيل لا ينحصر نداء المعرف باللام في الصور
الثلث بل من صورها حذف اللام كما في يا زيدا ويا زيدو وان تثنية العلم مع اللام
بجمعه وحرف النداء يغني عنه فيحذف اللام ويدفعه ان يا زيدان تثنية المنادى لا نداء لتثنية العلم وتثنية المنادى العلم

حذف فيه

لا يستغنى عن اللام لان نقصان تعريف العلم بالتثنية المستدعية للتنكير يجبر بتعريف النداء
ولا يحتاج الى جبره باللام ولا يجاب بان نداء جا فيل ان نداء الزيدان ليس نداء المعرف
باللام لان اللام في تثنية العلم ليس للتعريف بل لجبر نقصان تعريف العلم لان جبر نقصان
تعريف العلم بتعريف اللام كيف يصح ان اللام فيها ليس للتعريف والتزموا اي عند جمهور
النحاة رفع الرجل خلافا للمازني والزجاج حيث جعلاه في سلك ساير صفات
المفرد المعرفة وبعضهم جوز النصب في صفة هذا دون اي لجواز كون هذا مقصود
بالنداء وفصل بعضهم وقال ان كان الوصف مما يستغنى عنه هذا وهو المشتق
العام نحو يا هذا الابيض يجوز فيه النصب لانه ليس المقصود بالنداء الا هذا وان كان
مما لا يستغنى عنه نحو يا هذا الرجل او يا هذا العالم من اسم الجنس والمشتق المختص فيلزم
الرفع وذلك تطبيق عبارة المصنف بان نريد بالرجل مما لا يستغنى عنه ولك ان تجعل
ضمير التزموا الى العرب فيكون غيره لمذهب غير الجمهور بانه لا باعث على الاستعمال وهو
اقتضاء القياس النصب لانه اي لان الرجل المقصود بالنداء فله شبه بالمنادى من حيث
كونه المقصود بالنداء فرفع ومن حيثية التبعية فلم يضم وله شبه بالبدل فرد من حيثية الوصفية
والبدلية فلم ينصب ولم يضم والاحسن المعتبر والدليل على كون حركته رفعا لا ضما
التزام رفع توابعه فقط وتوابعه من كونه بيان لحكم توابعه دليل على التزام رفعه
لانها توابع معرب ولم يقل توابع المعرب قصدا الى الوحدة بالتنكير اي توابع معرب واحد
وذلك لان متبوعه وان كان ذا اعرابين ضم نداء كالاعراب ونصب للمفعولية الا
ان التابع لا يعدى لهما اذ ليس له الا جهة واحدة فليس محل كالمتبوعه فتوابعه
توابع معرب واحد لا معرب بمنزلة معربين باعتبار لفظه ومحله وقيل التقدير لانها
توابع منادى معرب والمنادى المعرب لا تابع الا اللفظ ولذا ليس لتابع مخفوض
المستغاث الا الخفض ولك ان تقول المراد ان توابع المعرب في الاكثر تابع للفظ
فالحق تابعه بالاكثر ولكل من هذه الامور اندفع اعتراض الرضي بان مبنى الكلام
على احد الامرين واما ان لا محل لمعرب او لا تابع لمحله وكلاهما منهدم بتجويز ان
زيد قائم وعمرو بالرفع اتفاقا ولا يذهب عليك ان قوله لانها توابع معرب ينتقض
بقولك يا ايها الذي اكرمني عمرو بان يكون عمرو عطف بيان لقوله الذي اكرمني فانه

ليس

ليس تابع معرب الا ان يراد انه توابع معرب كثيرا فحمل على غير المعرب جا معداه او يعلم
ان قوله والتزموا رفع الرجل جواب ما يرد ان الرجل تابع المنادى المفرد فينبغي جواز
نصبه وقوله ورفع توابعه رفع ما انه لما صار بمنزلة المنادى المضموم فلينحو في تابعه ما
في تابع المنادى المضموم من جواز الوجهين في مفرده والتزام النصب في مضافه
وقالوا يا الله خاصة اي لا ينادى بغير الوسيلة الا الله كذا في الرضي وهو مخالف
لما عرفت من جواز يا الصمد ويا الرجل منطلق وفي الهندي هذا مستثنى معنوي
من القاعدة المذكورة وقد حققه عدم اطراد فيها ونحن نقول يعني ان نداء الله
مختص بها ولا ينادى الله من بين احرف النداء الا بها كي يعني البيت وحي ينبغي لا
يراد بيا الله نداؤه تعالى سواء كان بلفظ الله والرحمن او غيره او نقول ... وقالوا
يا الله خاصة يعني به قطع همزة الوصل او قطعها في النداء مختص بهذا الاسم او نقول
وقالوا يا الله خاصة يعني به لا يقال بحذف حرف النداء وليس لك ان تقول المراد انه
يقال بقطع الهمزة دون الوصل لان القطع اكثر وجاء الوصل فقيل يا الله حكاه
ابو علي وذلك يا مخاطب في مثل يا تيم تيم عدي اي فيما وقع بعد حرف النداء مكرر
ووقع بعد الثاني مضاف اليه الضم في الاول على انه منادى مفرد معرفة والنصب
على انه منادى مضاف فصل بينه وبين المضاف اليه بالتاكيد اللفظي
وذلك جائز وان لم يجز الفصل بينهما الا في الضرورة والا بالظرف وفي جواز
التاكيد اللفظي هذا الفصل والفصل بين لا ومعموله وبين ان بغير الظرف
واسمه هذا مذهب سيبويه وعند المبرد نصب الاول لانه مضاف الى علم مقدر
لدلالة المذكور عليه كما في بين ذراعي وجبهة الاسد وجوز السيرافي فتح الاول
للاتباع وذلك على اصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف بمفرد
والمثال من اول شعر جرير وتمامه يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة
عمر والتيم العبد وسمي بتيم الله كما سمي بعبد الله وفي العرب قبائل سمي كل منها
بتيم وهذا التيم تيم بن عبد مناف اخو عدي خاطب القبيلة وقيل لا ابا لكم
كناية للمدح يعني كفاكم شر فكم واغناكم عن الانتساب به وقيل كناية الشتم
اي ليس لكم اب تذكرونه وتفتخرون به والمراد بالسوءة هجاؤه لهم قاله حين سمع ان عمر بن لجا ... التيم

اراد هجاءه فاوعدته قومه بانهم ان لم يمنعوه لهجاهم واوقعهم في هذه الهجاء والمعضلات
قيده في التسهيل بالاضافة المعنوية اذ لا يجوز في يا ضاربي الا ما يجوز في غير المنادى
المضاف الى ياء المتكلم الاخصر الى الياء اذ لا تعدد في المضاف اليه يجوز فيه يا غلامي
بكسر آخره مع اثبات الياء مفتوحة ومكسورة وكانه اكتفى بالجمع الياء في بعض
النسخ كسر يا غلامي فاحدهما ساكن والآخر مفتوح فالمقدم هو ان سكن عند
من قال الاصل فيه ساكن لانه في آخر الكلمة غير مفتوح هو ان سكن عند الالف
والواو اللذين اصلهما السكون وانحرك عند من قال الاصل فيه الفتح لان الكلمات
الموضوعة على حرف وضعت متحركة كواو العطف واخواتها ولذا يؤيده بان
الوقف بالهاء ولا يكون متحركة لما حركته لشبهه بالاعراب بان يكون الاصل فيه البناء
على السكون والعدول عنه الى الحركة لدليل ويا غلام اي يجوز فيه الكسر مع حذف
الياء ويا غلاما اي يجوز فيه الفتح بابدال الياء الفا تخفيفا كما جعل بقي البقى ودعى
دعا في بعض اللغات او حذف الياء وتعويضها الالف كذا قيل ولا يخفى ان بعض اللغات
ايضا يحتمل الامرين الا ان يقال حذف ياء المتكلم مخفف دون لام الفعل في الناقص
ومن فسر كلامه بانه يجوز فيه فتح الياء وكسرها وحذفها وقلبها فقد اوجه الى التسامح
بجعل ما في الياء فيه وقد اغنياك عنه فكن متفطنا في خطابنا بل متوطن الفطانة في كتابنا
ولا يخفى ان جواز الكسر والفتح في آخر المنادى المضاف انما يأتي فيما لم يكن في آخره
حرف لين ملتزم السكون فلذا لم يقيده بما يخرج عنه فتاى ومسلمي ومسلمي كما قيده في التسهيل
ولم يبين حال الياء في هذه الامثلة وهو وجوب الفتح تحرزا من التقاء الساكنين
لان القصد الاصلي الى بيان ما يختص بحال النداء واما المشترك بين الكل فحاله الى
بحث اضافة الاسم الى ياء المتكلم قال الرضي الوجه الثالث سدد في غير المنادى الا
في الفواصل والقوافي ولا يعم كل منادى مضاف الى ياء المتكلم فانه ابعد تخفيفا
منادى اشتهر بتلك الاضافة فلا يقال يا عدو ويا عدوا هذا كلامه ونحن نقول
لم يتنبه المص لظهور ان الحذف والتغير الملبس لا يجوز ان الوجه لا يختص الاشهار
ولم يتعرض لحذف الف يا ء يا غلاما لشذوذه في غير بني وكذا بعود ضم البناء بعد
حذف الياء في المشهور بالاضافة لشذوذه وفيه رب احكم على قراءة الضم في الزادة

81

لا يكاد يوجد قلب الياء في غير النداء وفي النداء اكثر وعليه يحمل قوله ثم الفتح بالالف
اذ ليس الالف دون المفتوحة والضم والاصل يا بلي وعلى هذا يوقع الفتح وقال ابو حيان
الفعل اي نفق من غيرات يقول يا او بالهاء وقفا انه تعقيب بان خبره ما سبق في قوله
بالياء في قسم التعريف يتصف يجوز في الف وان الغرض ثانيا اما الواو فيه حركة
دون غيرها وكانه متعلق بالاربعة على ما في بعض الشروح وما كان هذا في بعض الصور
المنادى غير داخل فيما ذكره في محله تعرضا له فانه يا ابي وامي من بيكر غلامي
حتى الوقف بالهاء لكن المتبادر منه مجرد اثبات الياء والا ومنع الاخفش الاقتصار
على قوله يا ابت ويا امت عطفا على يا غلامي فيعلم الوجوه في يا ابي ويا امي بلزوم
يا غلامي واختصاص باقي الوجوه بها لم يخصصها بالذكر ويا ابت ويا امت
طولت التاء في لفظ كتابه اضف تنبيها على انها ليست متمحضة للتأنيث بل جعلت
من ياء الاضافة لكن يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت لفتح ما قبلها
دون ما اخت ولكونها عوضا ما ليس من الكلمة بخلاف تاء اخت
كلمة خلاف ما علق بلفظ من ان مبناه على الوقف ما لاعظم ما قال الرضي
الاصح الوقف بالهاء فيكتب بالهاء وجاء الوقف بالتاء فيكتب
بالتاء لكنه جرى على كتابه المتن على خلاف الاصح فتحا اي مفتوحة
وكسرا وهو الاكثر فكان الاولى تقديمه تنبيها عليه قيل الفتح لانها
عوض عن الياء المفتوحة والكسر هو الذي يناسب الياء
فيه ان مناسب الياء الكسرة قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر هو
الذي كان قبل الياء فلما عوض عنه الياء اقتضى لفتح ما قبلها ان قلبت
الكسرة الملتزمة دليلا على الياء الى نقل الياء كما نقل في الاستثناء
الاب المنفي الى غيره واما عوض التاء عن الياء فيختص بالاب والام
لانهما مظنة التعظيم سيما في مقام النداء والتاء فيهما كتاء علامة هذا
عند البصريين والكوفي يجعلها للتأنيث والياء مقدرة بعدها ويرده
مذهبهم الوقف بالهاء اذ لا يوقف على ما هو الوسط لفظا او تقديرا
او ما تضمنه قوله وبالالف دون الياء اذ لو كانت مقدرة لجاز اظهارها وللكوفي ان يقول مقام التفخيم

الا ان يصرح بإضافتها الملغى بتقييد السابق بغير ما عن وقوله بالالف
عطف على ابت وامت لجعله في يا ابتا ويا امتا او لجعل ما سبق
في معنى بلا الف او عطف على فتحا اي وكناية بالواو ومنهم من قدر بلا الف
وقالوا يا ابن عم تنبيه بذكرهما على ان الحذف منهما اكثر من الاثبات
بمزيد نقل فيهما فائدة ينتقض بهما بيا بنت ام ويا ابنة عم ولو قيل
المؤنث يجب الحكم المذكر غير ان فاد جواز يا ابن عمي ويا بنت عمي مع انه
لم يقولوا به مثل باب يا غلامي في جميع ما مر وقالوا يا ابن ام ويا ابن
عم اي بالفتح او الكسر واصل فيما سبق ولا احتمال للضم وسوقا ومثل
باب يا غلامي وبالفتح لكان اخصر واوضح قالوا فيهما الوجوه الاربعة
لكثرة استعمالهما الموجب للتخفيف والفتح للتخفيف لانهما لثقلهما
طلبا للتخفيف واما قال يا ابن ام في معنى يا اخي الشديد الاخوة ولهذا
اختير الام على الاب اذ لا يتعدد الاب بخلاف الام ويا ابن عم بمنزلة يا اخي
الشديد القرابة وشاع استعمالهما في هذا المعنى دون المعنى الحقيقي
فعومل معاملة يا اخي ويا اخي ولما كان فقد الاضافة متبعة
فيهما لم يتحاش عن التخفيف بالفتح لعدم مظنة الالتباس والحمل
على نعم لا بعد فلا يقاس وترخيم المنادى اي ترخيم في المنادى جائز
اي ان شئت رخمت وان شئت لم ترخم عند وجود الشرط واما عند فقده فالمنادى
كغيره لا يرخم الا اذا صار الترخيم ضروريا وفي غيره ضرورة فقوله في غيره عطف
على قوله بحسب المفهوم في المنادى وقوله ضرورة على جائز اي يرخم في غيره الشعر ضرورة
وترخيم غيره للضرورة يعلم بطريق الاولى وشرط ابن مالك في ترخيم غير المنادى ان
يكون اسما صالحا للنداء فلا يرخم المعرف باللام وترخيمه يكون على لغتين عنده غير [illegible]
وجعله بلغة [illegible] فصار الترخيم سنة في النداء لان المقصود بالنداء المنادى له
فيستحب الفراغ عنه بسرعة فاقتضى [illegible] اذا كان مريدا استعلام بالمنادى له او
مخافة فوته بضيق الوقت فلا يحسن مع تقديم المنادى له نحو احرب يا زيد واذا
[illegible] منهما بحذف المنادى بتمامه ويرخم مع حذف حرف النداء وهو اي ترخيم

المنادى

ام ويا ابن عم

82

منادى فقطعه ترخيمه بغير [illegible] والترخيم مطلقا لانه السابق
الطالب للبيان حذف في آخره اي آخر المنادى اي آخر جهة الحذف في غير الاخير او آخر المضاف به
احد الامرين من المنادى وغيره وهو اولى من جعله كلاما والاوضح الاخصر [illegible]
حذف آخره ولا يشكل بحذف [illegible] من المركب ولا يحذف [illegible] ان كان [illegible]
في المركب جعل بمنزلة حرف [illegible] وكذا [illegible] جعل بمنزلة واحد ولذا عد [illegible]
بخلاف حذف يا غلامي فان المضاف اليه لم يجعل بمنزلة حرف [illegible] تخفيفا
تخفيف من غير اقتضاء [illegible] اقتضته [illegible] اقتضاء الحذف
للتخفيف اصطلاح [illegible] كالحذف [illegible]
في النحو لكن القاموس جعله معنى [illegible]
حذف في [illegible] لانه [illegible]
الترخيم [illegible] بعد التركيب كما في الهندي [illegible] قبل التركيب [illegible] على التعريف
على كل تقدير خروج ترخيم المضاف على سبيل الشذوذ ونحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم
واذكروا [illegible] فانه لا يعيد [illegible] حذف في آخره الا ان يقال لم يرخم المنادى بل ما اضيف اليه فهو
ترخيم غير المنادى لكن القوم جعلوه ترخيم المضاف فلا يصح ما ذكرنا [illegible]
وان كان قويا [illegible] ان يؤثر [illegible] نحو والليل اذا يسر والكبير المتعال فان الحذف
فيه لمجرد التخفيف وشرطه اي شرط ترخيم المنادى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
والشبه بالمضاف في حكم في النداء وان لم يكن في حكمه في التوابع وقيل الاولى ان يقال
وشرطه ان يكون معرفة [illegible] المضاف [illegible]
ما ليس بمضاف ولا شبهه وهو وهم [illegible] بترخيم يا ابت [illegible]
بحذف [illegible] وهذا الشرط مشترك بين
ترخيم المنادى والترخيم للضرورة ولذا حكم بشذوذ خذوا حظكم يا آل عكرم
[illegible] المضاف [illegible] المضاف اليه [illegible] حذف المضاف
اليه [illegible] المضاف ولا مستغاثا لان الاستغاثة المطلوبة في المنادى المستغاث
مطلوب تكثيره [illegible] وهذا الوجه [illegible]
قال سيبويه فانه [illegible] في الترخيم [illegible]

ومن البين انه لا فرق بينه وبين مسلمان ولا منه وبالبعض اكثر الشيخ ويقام
عدم جواز ترخيمه من قوله وفي غير المشاد من مزورة لانه غير متمادى عنده ويلوم
بالنصب ما علما زايدا على ثلثة احرف في تعيين الزيادة على الثلثة خلاف الفراء تبعا له
والاخفش فانهم يشترطون الزيادة او تحرك الاوسط والكوفيون يكتفون
بالكون علما ثلاثيا واما بقاء التانيث ولا اكثر في ترخيم المؤنث بالتاء على معنى من رخم
فيقال يا طلح لاعتبار اللام يفتح اخرها وهي المؤنث بالتاء لكثرة الترخيم والمنادى بها
كلمات عربية لو خالفتها فعليك بالباب ومنه وهو واذا وقف على المرخم يحذف
اليا توقف بالهاء لا محالة الا اذا الحق الالف للاطلاق وشذ نحو يا صاح ولا يجعل السعاد
اسما برأسه وانكر الرضي جعل كرى مرخم كروان على الصبرة وكرى وكرا الكروان
وقد سبقه الجوهري في هذا الانكار وهذا الانكار لو لم يكن هذا الخطاب مع كروان
يقال هذه رقية يصطاد بها الكروان فانه اذا قيل عنده ما تخفض رأسها ويجعل
حتى يصطاد فانه في اخره زيادتان اي في جانب اخره فلا يلزم طرفيه الاكثر للاكثر
ولا طرفيه الشي لنفسه فانهما في حكم الواحدة قال المصنف في شرح المفصل معنى كونهما
في حكم الواحدة انهما زيدتا معا لمعنى واحترز بقوله زيدتا معا عن نحو مرجانة وسعلاة
فان النون والتاء لم تكن زيادتهما معا وبقوله لمعنى عن عصبصب لليوم الشديد
فان الصاد والباء زيدتا معا لا لمعنى قال الرضي يريد بكونهما في حكم الواحدة انهما
زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان ومسلمون
بمعنى آخر وفيه انه لو اكتفى في تفسير كونهما في حكم الواحدة بانهما زيدتا معا لانتقض
بعصبصب ليس يقدح في كون الالف والواو علامتي الفاعلية كونهما مع النون
بمعنى واحد لان كلا منهما مع النون علامة التثنية والجمع كما يفصح عنه تعريف
التثنية والجمع والالف والنون المزيدتان بمعنى جعل الكلمة صفة وليس معنى
كونهما بمعنى الا ان يحدث معهما معنى لا انهما موضوعان له حتى يشكل بالالف
والنون فان قلت في جانب آخر مرجانة وعرباة زيادتان كذلك وهما الالف
والنون ولا يحذفان منهما الا ان قلت حيا فيهما في الوسط وانما يكونان
في جانب الآخر لو لم يكن بعدهما ما يجعلهما وسطا قال الرضي وما كان سعد زيدان

وسلمون

وسلمون ومسلمات ومروان حكوفى وصحيح وكوانه يعني به الحكمية النفي الثابت
هذا ولا يشكل شملال مع انه لا يحذف منه حرفي الا في ح لانه يكون بانه مختدم ان كان
لك مرجانة وكما ان قوله في حكم الواحدة يخرج ما يشتق من وجه حذفهما معا [illegible]
ويبين في تعريف الترخيم المرام نحو اسما عند من يجعله فعلا من الوسامة بمعنى اثر
الحسن يقال وسم ككرم وسامة ووساما بفتحها فهو وسيم وسيم وهي بها وجمع الوسام
وسام بالضم اولى كذا في القاموس وفيه وبه سموا اسماء يعني الهمزة فيه منقلبة
عن واو مضمومة كما في وجوه حيث يقال اجوه وفتح الهمزة من تغيير العلم بعد النقل
كما في شمس بالضم اولى وبه ظهر ضعف ما في الرضي ان هذا القول ترجيح على قول من
جعله افعالا جمع اسم بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجموع وانه قلما ما فيهم
انه ترجيح كونه جمع اسم بانه لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجميلة ولا وسماء
حتى يكون اسماء على منقولا عنه وبانه لم يأت قلب الواو المفتوحة همزة الا في
واحد هو احد ولعل ما قال المص في شرح المفصل من انه من الوسم بمعنى اثر الكي
لا ينافي جعله من الوسامة لان الوسامة ايضا يحتمل ان يكون ماخوذا من الوسم
ومروان بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل ويحتمل الكسر بان يكون
تثنية مرو بمعنى الحجارة التي تورى بها النار فهو مثال لزيادتي التثنية وقد يوجد
لزيادتي الجمع ما يخرجهما عن كونهما زيادتي جمع فلا يتنزل منزلة الواحدة وذلك
سنون على ما صرح به الرضي وقال ترخيمه كترخيم ثمود لانه لما تغير بناء مفرده
فكانهما ليسا زيادتي جمع والظاهر ان سنون وارضون وثبات كذلك فينبغي ان
يستثنى هو لامر عن تلك القاعدة او حرف صحيح الصحيح عند النحوي ما ليس في آخره حرف
علة واما الحرف الصحيح فلم يعثر فيه على اصطلاح وقد سبق الزمخشري في هذه
العبارة ولا يبعد ان يراد الصحيح من سقم الزيادة فيدخل في القاعدة مثل
ترخيم سعلاة ويؤيد هذه الارادة جعله مقابلا للزايدة وحمله الرضي
على ما يقابل حرف العلة فاعترض بدخول سعلاة واوجب تقييد الحرف الصحيح بالصحيح
لان الغالب فيه الاصالة وبان المراد بالصحيح اعم من الصحيح حقيقة او حكما
وحرف العلة الاصلي في حكم الصحيح في الاصالة ولا يخفى ان المتبادر من نحو الافراد الغالب لا من العبارة

ابن المتبادر في العمارة للحقيقة وفرقا بين المتبادر من العبارة والمتبادر من الامر
فكن على بصيرة في نور التحقيق لتنجي من مزالق التضييق ولا تنس هذا الى الابد فيفوتا
فانها نعم الرفيقة في سلوك طريقة الحقيقة فتدبر بلا ما مع ما اذ هو المتبادر وقوف
اي حرف علة ساكنة مجانسة لحركة ما قبلها فانها تسمى مدة لان يمد
الصوت يقع بها فالواو والياء لا يقع بحرف علة ساكن ليس كذلك
الا عند ورش وحده فانه يمد وبمثلين وفعا قال المص في الايضاح
بزيادة زايدة والا لورد مختار ومن قال المتبادر من المدة
الزايدة لانها الغالبة في المدة فقد عرفت ما فيه داود حسبت محفوظ
فلا ينبغي ان يقال اختار مذهب الاخفش من جواز حذف المدة الاصلية
مع حرف الاخر لانه خلاف المختار مع ان الظاهر من الاحكام الوجوب ولعلهم نقل
فان كان قبل الاخر مدة حذف حرفان فيندرج حذف الحرفين في قاعدة واحدة
للتنبيه على حالة تحالف علية الحذف في القسمين من كونهما كالواحدة في القسم.
الاول فكون ما قبل الاخر الحق بالحرف لزيادة مع الاخر الاصلي كما ذكر الرضي
بل لحالهما لكون الثاني مقيدا بقيد وهو اكثر من اربعة احرف ومدة الاخر
لانه يحذف الحرفان من نحو زيدان وعمار وشتيان ومتلون ثم لو تبع للحذف ولي يجعل قبلة
القسمين لم يتم نكتة التكلة والرضي نقصه بحيث غير مذهب غير للجزولي وجعله قيدا
للثاني وجمع هذا الفصل مع انه لا يمكن جمع القاعدتين ولما مانع اخر من جمعهما لان
نحو مصطفون ومصطفين داخل في القسم الاول ودون الثاني واحترز به عن
القيد من سعيد وعماد فانه لانه لا يجب فيهما حذف حرفين اتفاقا وان
جوز الفراء حذف الحرفين فيهما قال الفاضل ابن الفراء وغيره قوله والا حرف
واحدا فانه لا يجب عنده حذف حرف واحد من سعيد وعماد كما لا يجب حذف حرف
حذفنا اي الا فانه لان الفعل لان حرف الهجاء مؤنثات سماعية ثم جعل
التانيث بتغليب الحرف او نحوه واحدة على الحرف الصحيح بغلبة الوهم ما الفعل
الصحيح وان كان المنادى مركبا حذف الاسم الاخير وما في حكمه فيشمل
سيبويه او الصوت لبس باسم لكنه في حكمه ولذا اورد الاصوات في قسم

الاسم

الاسم المبني وبعد لا بد من تقييد المركب بما لم يكن في اخره واو ونون او الف ونون
لان مسلمان ومسلمين علمين داخلا فيما في اخره زيادتان وليس المحذوف الاسم
الاخير بل هو مع النون ولا يلزم ان يستثني اثنا عشر فانه يحذف فيهما الاسم الاخير
مع الالف عند النحاة لان الاسم الثاني منزل بمنزلة النون من التثنية ولذا
لا يجوز اضافته كما يضاف ثلثة عشر واخواتها لان الصحيح ان الكلام فيه والكلام
فيه على مذهبه وان شئت البناء على مذهب النحاة فلا يمكنك بان تجعله داخلا
فيهما في اخره زيادتان في حكم الواحدة لان الاسم الثاني مع الالف المتقدم عليه
منزلان منزلة الالف والنون للتثنية والا اي وان لم يكن المنادى شيئا مما ذكر
فحذف حرف واحد انما قدرنا لتعارض مع ان ما في الكلام يستند الى ما بعده لان ما
بظاهره يمنع ولافادة استمرار حذف الحرف الواحد في الباقي وعدم تفصيل نظيره
سما وفيه خلاف فان الفراء مجوز حذف حرفين من سعيد وعماد وهو اي المحذوف في حكم
الثابت وقيل اي المنادى في حكم الثابت بجميع اجزائه لبقاء قوله وقد يجعل اسما برأسه
ولذا جعل قوله وقد يجعل بعدها قوله كما يقال يا دار فانه فينبغي جعله وهو ضمير
للمنادى قال الرضي كان الظاهر ان يكون المحذوف في المنادى اي ضم منسيا
كما كسر كرها في لوقوع الحذف لا لعلة الا ان حذف المنادى لما طراه الحذف فيه
صار كانه المحذوف بموجب فصار في حكم الثابت على الاكثر والاظهر ان يوفق
بين ما حذفه الواضع لا لعلة وجعله منسيا وبين ما يحذفه المتكلم لا لعلة فان الاول
يفارق في المعنى دون المحذوف بخلاف الثاني فان الحذف فيه يجعل ما بقي دليلا
على ما القي فالظاهر ان لا يكون منسيا لان اللغة العليا على القياس دون السفلى كما ظنه بعضهم
الاكثر اي على الاستعمال الاكثر لانه اللغة العليا ولانه يمتنع في كثير اللغة السفلى وهو
فيما اذا التبس بغيره نحو يا قايم في ترخيم يا قايمة في مقام الالتباس وفي
المرخم الرشاد فانه ليس فيه هذه اللغة الا على سبيل الشذوذ كما في اطرق كرا
فيقال في ترخيم يا صاحب يا صاح ويقال يا حار بالكسر في ترخيم يا حارث
ويا ثمو في ترخيم ثمود ولا ينبغي شيء من كون الواو في الطرف مع ضم ما قبلها
مع انه يجب قلبه ياء في اسم معرب في الاصل ويا كروان في يا كروان ولا ينبغي شيء من عدم قلب حرف العلة المتحرك المفتوح ما قبلها

من غير ان يكون بعدها الف ونحو [illegible] فيقال [illegible] بقرينة معاونة بقوله وقد يجعل
الدال على العلة فهو في حيز التقريب والمراد انه يبقى ما قبل المحذوف على ما كان ثم
يغير تغييرا يقتضيه بالاضافة الى [illegible] يؤدي الى التقاء الساكنين على غير حده كما في
الشيء وعلى وزن الحارث واسم انثى مما ليس لمده [illegible] حركة في الاصل فانه يحرك
الساكن الثاني بحركة ما قبل الساكن الاول عند سيبويه وبالكسر عند المبرد وهو الارجح
وكما في مراد [illegible] في الاصل متحركا فانه يعود حركته ولا يجب [illegible]
منه نحو قاضون فانه يقال عند الجمهور يا قاضي لانتفاء موجب حذف الياء
او المصحح [illegible] فيه وقال يا قاضو بالضم وقد يجعل [illegible] المحذوف [illegible]
او هذه الالفاظ اسما برأسه فيقال يا حار بالضم ويا ثمي بقلب الواو ياء و
بالكسر او بقلب الواو الفا والاولى ان لا يذكر في الموضع كسرا لانه يوهم
ان [illegible] لا يرخم ايضا على هذه اللغة وقد عرفت انه لا يرخم وكذلك
وكانه تبع السيرافي في الترخيم على هذه اللغة مطلقا حيث لم يقيده بان
لا يؤدي جعله اسما برأسه الى ما لا نظير له كما في طيلسان على لغة كسر اللام
فانه لا يقال فيه يا طيلس بالضم عند المبرد والجازر خلافا للسيرافي لانه
لا يبالي [illegible] وزن لا نظير له ويؤيد المبرد امتناع ان يقال يا ثمو على هذه اللغة
لانه يؤدي الى ما لا نظير له فعلم [illegible] العارض [illegible] يا ثمو كذا لا يجوز ترخيم
[illegible] عند المبرد على هذه اللغة لانه يؤدي الى قلب الياء الفا فيلزم
[illegible] الالف لغير التانيث لان المنقلبة عن الياء ليست للتانيث لان الف
التانيث لا [illegible] والسيرافي يجعله [illegible] ويقول لا مثال له بعدم النظير له
لانه [illegible] وان [illegible] حرف [illegible] يجعل [illegible] المحذوف
[illegible] حرف علة [illegible] حكمه فيقال في ترخيم [illegible]
[illegible] ترخيم [illegible]
[illegible] ترخيم [illegible]
[illegible] الترخيم [illegible]
[illegible] فالقياس منع الترخيم
و [illegible] الترخيم [illegible] وقد استعملوا [illegible]

لانه

85

لان الاستعمال الذي يبحث عنه النحوي ذلك دون استعمال النحاة صيغة النداء اختاره
على ما مع انه اخصر واوضح تنبيها على ان المندوب ملحق بالمنادى ومن فروعه فلذا لم يجعل
مواضع حذف عامل المفعول به [illegible] وعلى ان صيغة النداء [illegible] المشهور
في النداء ولذا لم يستعمل [illegible] دخل غير النداء من الاستغاثة والندبة والتعجب اليه لانه
سواء كان ذلك ان قيد بصيغة النداء ما هو على هيئة المنادى كما يلزم في المندوب
على الاول يجب حمل التقدير في ندبة المندوب وهو ان المندوب المتفجع عليه
قوله وحكمه الى آخره الى غير ذلك ففيه استخدام اذ [illegible] ما هو مستعمل فيه بصيغة
النداء لا المصطلح المتفجع عليه في الصحاح تفجع له توجع وفي القاموس تفجع توجع
للمصيبة فلا بد من تضمين التفجع معنى البكاء حتى يتعلق به قوله عليه يقال ندب الميت
عدد محاسنه وبكى عليه وقد اخرج بقوله بيا او وا التفجع على زيد ونحوه فيكون
الندبة مخصوصة بيا من بين حروف النداء وقد اختل بجمع التعريف حيث لم يمنعه
عن خروج المتفجع به نحو وا ويلاه و واحسرتاه و وا كبداه ولذا قال اللباب وهو
المتفجع عليه او به ومنهم من جعل قوله عليه اي المتفجع بناء عليه فقد خلا الجميع لان الميت
يتوجع لاجله بفقده والويل والحسرة يتفجع لاجله لوجوده ولا يصح قوله
ولا يندب الا المعروف ولذا زاد اللباب الا اذا كان متفجعا به والظاهر ما ذكرناه
ولا يبعد ان يقال واحسرتاه واثبوراه منزل منزلة الميت لان الهلاك
كانه محبوب يبكى على فقده وكذا الحسرة لانه كانه مات الحسرة حيث لا يمكن [illegible]
كما هو حقها وذكر المندوب بعد المنادى ولما زعم انه ليس بمنادى وقد نقل
عن [illegible] انه منادى على وجه التفجع كانه قيل يا محمداه تعال فانا مشتاق
اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد بفتح العين اي لا تهلك كانهم يضنون
بموت الميت [illegible] هذا والاقرب عندي جعله منادى مستغاثا
بالمبيع ان [illegible] وكذا بالهلاك والحسرة الا انه لظهور [illegible] المتكلم
[illegible] يلتزم فيه علامة الاستغاثة واختص بوا لفظا واختص به وا
لكنه قد يدخل يا على المقصود [illegible] معنى التمييز فكانه قيل واختص به وا
متميزا به او تمييز المندوب بوا المختص به [illegible] واختص المندوب متميزا بوا واه او ليس هذا

لاختصاص المندوب بل لاختصاص وا به وذلك ان يجعل وا مقصورا عليه ويكون المعنى واختص
المندوب في مقام الاثبات بوا بمعنى انه لا يجوز ان يندب بيا فيكون بعينه ما في الشرح ولا
ويجب بالواو عند خوف اللبس والاقرب منه ان يفسره بانه اختص المندوب بحسب
الحقيقة بوا او الندبة بيا استعارة كما افاده قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب
او الندبة بيا لا يجوز الا يمنع اختصاص المندوب بوا وعلى هذا لا يتجه على قوله واختص
ان وا قليلا ما يستعمل في النداء على ما في الرضي وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى لا
الاظهر الاخفى وهو كالمنادى في الاعراب والبناء يعني يبنى المفرد المعرفة على ما يرفع
به اولم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا بابن مضافا الى علم آخر ويفتح وجوبا
اذا الحقه الالف واختيارا اذا وصف بهذا الوصف وفيه رد على الكوفي المجوز يا زيد
بالفتح من غير الف الندبة ينبغي ان تفسر هذا المقام بنحو ما فسره به الاقوام
يقال قد اهمل حكم توابعه وهو ايضا كحكم تابع المنادى ولا يبعد ان يجعل قوله
وفيه ان كنت تركيبا مدركا لما لم يكن جليا من احكام اعراب المنادى متابعة
التابع له في غير البدل واحده ومن احكام بنائه على ما يرفع به متابعة التابع
المذكور لما يرفع كما ولما كان … الوهم انه يكون نكرة غير معينة مطلقا
كالمنادى تداركه بما سيجيء انه لا يندب الا المعرف ووجه كونه في حكم المنادى
عند الجمهور انه منادى وعند البعض حمله عليه لمشاركتهما في كونهما مخصوصين
بحرف النداء او ما يشبهه وذلك اي جاز لك زيادة الالف في آخره حقيقة او حكما
يجعل آخر المضاف اليه في حكم آخره كما ارشدك اليه بقوله واغلاماه وكذلك
آخر الصلة كما في وامن حفر بئر زمزماه وفيه رد على الاندلسي ايجابها في الندبة
بيا لئلا يلتبس بالمنادى اذ رفع الالتباس لا يوجب الا نصب قرينة وهي الالف
فيها واذا زيدت الالف فان كان قبل الالف ساكن لا يحذف لالتقاء الساكنين
يحرك بالفتح حفظا للالف الا التنوين فانه يحذف لذلك كثيرا عند الجمهور
وان كان ساكنا يحذف وان كان متحرك الاصل كما في واقصى يحرك بالفتح
وان لم يكن متحرك الاصل فان كان الفا يحذف عند الجمهور وان كان غير الالف
لا يزاد الالف ويكتفى به اتفاقا فتقول في المسمى باضربوا واضربواه واضربوا

سوى

8.b

سوى ما في الالف وغيره فتقول ياغلامي بالفتح ياغلامياه وفي يا غلامي بالسكون كذلك عند من
يجعله متحرك الاصل وياغلاميه بالسكون عند من جعله ساكن الاصل والعدل وهب ان الثواب
ياغلاماه سواء كان الاصل في الياء السكون او الحركة لان السكون العارض فيه كالاصلي
ومنه الرضي بسند واغلاماه وذلك ان يقول ان السكون العارض الذي لا يثبت في … وشبه
الامر فيه كالاصلي وسكون ياء قاضي ليس كذلك فان خفت اللبس بزيادة الالف وقعت
الالتباس بين حفظ حركة ما قبل الالف وزيادة مدة يناسبها او قلب الالف بحسب المدة وقوله
فقلت واغلامكيه تمثيلها وهو مدة كانت او مجرد ان كان ما قبله يكن كما في واغلامكموه
فان اصل ضمير الجمع للخطاب مع الواو ولو دل عليه حين ثبوته لان هذا عند الجمهور مخصوص بما في آخره
حركة بنائية وما في آخره حركة اعرابية لا يزاد فيه الا الالف نحو واضرب الرجل بالرفع
ووا ضرب الرجلاه بالنصب واضرب الرجلاه فتحمل ان الكوفي اختيار واغلامكيه للتنبيه
على الحركة البنائية يقتضي ان حفظ الحركة البنائية بزيادة مدة تناسبها لا يختص بمقام اللبس
بل الاصح زيادة الالف فيما في آخره حركة بنائية لا يقبل الالف ويجب لعدم امكان مدة تناسبها
ولك الهاء في الوقف لما اوهم الكلام ان … انه تبع الكوفي في لحاق الهاء وقفا ووصلا
في الشعر وغيره صرح به باختصاصه بالوقف فلا يرد انه علم الى ما في تقليله فلا حاجة الى هذا
القول وفيه رد ايضا على من اوجب لحاقها لئلا يلتبس المنادى المضاف الى المتكلم وقوله
عجبا جدا حيث جعل الهاء المشترك بين المندوب والمضاف الى المتكلم مميزا للمندوب
عنه وقد نبه بهذين المثالين على ان المندوب يضاف الى ضمير الحاضر على خلاف المنادى
ولا يندب اي لا يجعل مندوبا متفجعا عليه لا مندوبا متفجعا منه كما عرفت وكذلك ان تزيد انه
لا يكون بعد … لتسميته الا على المعروف فيلزم منه ان يقال وارجلاه الا المعروف
لانه لا يقال وارجلاه ولا احتياج الى التقييد بكونه اقيد قال الرضي يعني بالمعروف
المشهور والاظهر ان المراد المعروف عند من شاهد صرح به المتفجع بتعدده سواء
كان مشهورا او لا فلا يقال وارجلاه واسمى مثل جاز زيد الطويلاه يعني يمتنع لحاق
علامة الندبة بالصفة مع صحة الالحاق بالمضاف اليه الذي هو غير المنادى ذاتا مفهوما
قال الخليل وسيبويه هو الواجب والزيادة الطريف وفيه نظر لا يوقف على الموصول
والقياس ان يصح الالحاق بصيغة ابهام لانه المقصود بالندبة فيقال يا ابا الوحيداه

وا فصيلاه

سبها

خلافا ليونس فانه يلحق الاخر الصفة ويجوز يا زيد بن محمداه ونحن نقول هذا
بخلاف ما في غير صفة هي جملة فانه قطعا يا رجلا ضرب زيد زيراه لان عشا ريع للمضاف
على ما عرفت فلا يجيء ان يقال سوى يونس الحاق علامة الندبة بما من حفر بير زمزماه
من غير توقيفه بين الموصوفة والموصولة قال الرضي علامة الندبة اخر المضاف اليه
والمضارع للمضاف والى الصلة وهذا يشير بان الموصول ليس مضارعا للمضاف نداءه
وقد ذكر في بحث المعرف باللام موافقا لذلك ما دل على انه المضارع للمضاف وقد
نقلناه ثمة وتمسك يونس بانه قد صار مدخل قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتاه
في القاموس الجمجمة القدح من الخشب والقحف ومن العجب انه فسره المصنف في الايضاح
المتناول بالراس ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس قيل المراد به ما لا يوصف به
اي وبرد عليه يا غلام رجل فانه لا يوصف به اي مع عدم جواز الحذف وايها الرجل في
حذف لان المقصود بالنداء الرجل مع انه وصف به اي وكذا لا يحذف مع اي هذا لان
المقصود بالنداء ذا او لا يحذف من اسم الاشارة فالمراد به على ما حققه الرضي ما كان
نكرة قبل النداء سواء تعرف به او لم يتعرف به والمراد الا مع مقصوده بالنداء
وهو احد هذه الامور ليقيد الامتناع في يا ايها ذا والجواز في يا ايها الرجل حيث
قصد نداء الرجل وبعد فيه نظر لانه يجوز فيه الحذف مع انه المقصود بالنداء ايضا
على ما في الرضي ولا يعلم جواز الحذف في يا هذا الرجل كما يقتضيه الاشارة فلانا
للكوفيين تمسكا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون والطرماح الا انه لم يوجد فيه
استعمال العرب ودل الا انه يحتمل هؤلاء خبر انتم والمستغاث والمندوب ولا يحذف
منه لا يحذف واما المندوب لانه لم يعهد المقصود واما حروف النداء كيوسف اعرض
عن هذا وايها الرجل تنبيه بالتمثيل الثاني على ان المدار هو المقصود بالنداء ولذا
لم قال نحو اي اسم الجنس والاستثناء فاخصر اذ لا يحذف من لفظ الله الخ ولا يشفع
انه حذف منه مع تعويض الميم المشددة في اخره فيقال اللهم لانه يجب حذف
والمتبادر في كلامه ما يقابل الوجوب وايضا المتبادر الجواز مطلقا لا مع شرط
مع صعوبة فلما تحقق الجواز فيه [illegible] هذا اصطلاح بانه اقل من ان اخذه مع الوجه
ان يقال انه النفي بكونه معلوما من قوله فقولوا يا الله خاصة على ما بيناه لك ولما كان

بحث

بحث حذف المرخم مشترك بين النداء والمندوب اخره عن المندوب وكان عليه
ان يقدم بحث حذف المنادى الا انه لم يرض بالفصل بين بحث حذف الحرف و
المنادى ومثله اصبح ليل قالته امرأة امرئ القيس معصاها للتامكره والمعنى سالما يا
هن الليل اصباحه بتنحي عن مصاحبة فصار مثلا وافتد مخنوق قاله من افتد
سكنه ان رجلا في طريق غافلا وخنقه ليعطي فدية ويخلص نفسك عن يدي فصار
هو مثلا واطرق كرا وقد عرفت ما يتعلق وجواز الحذف في امثال هذا قبيل الضرورة
امثالا وبعدها فهي امثلة للوجوب اي لا تغير الامثال فلا يرد ان على ما يدعى
جواز الحذف فيما قيل قوله وشذ لا جواب سؤال الحجة على استثنا اسم الجنس من الضرورة
ضعيف ونحن نقول انه تنبيه على انه قد جاء الحذف وجوبا على سبيل الشذوذ مما
يحذف فيه وجوبا نداء لفظ الله وقد مر فيه الاختصاص وهو نقل اي وقع منادى
عن معنى النداء الى الاختصاص المحكوم عليه بالحكم على هيئة الندائية في خبر بعد احد
ضميري المتكلم قد يتبين وفيه مع قصد الاختصاص قصد [illegible] والنصاعي نحو
انا اكرم الضيف ايها الرجل وانا المسكين ايها الرجل وخص بهذا المعنى
لان شانه البر [illegible] هو تغييره لانه المنادى صورة وليس منادى
فصار جعله تغيير ما يقتضيه صورته وبطلان الندائية منصوب المحل على الحالية صورته مع
فقولك ايها الرجل في معنى مختصا من بين الرجال بذلك الحكم فالرجل عبارة ضمير
المتكلم وليس مخاطبا وعد سوى المنادى هو في الغالب لفظة شد والي واهل
وبني وسبد غيرها حتى قصره ابو عمرو وعليها وقد يسد به قصره كل معرف باللام
او علم وفي الطريق نحن معاشر الانبياء فينا بك اي فيك كلام كما في الرضي و
يحتمل معنى الفخر وهو في الاصل فلة لبن الناقة ويقال نحن العرب اقرى الناس للنزول
والنزل الضيف وجاء نحن [illegible] يكشف الضبابة اي الظلمة وهو في الاصل
جمع ضبابة بمعنى سحابة تغشى الارض كالدخان يكشف بارتفاع الشمس
والاختصاص والمقصود بتلك الامور التي لا يختص ضميري المتكلم بل يجيء بعد
الخطاب ايضا نحو سبحانك الله العظيم بالنصب وقد يجيء المعرف باللام و
المضاف بعد الغيبة كما هو الا وكان او مضمرا نحو مررت به الفاسق ونحو الحمد لله الحمد بالنصب

قوله ج

وقد جاء منكرا ايضا على قلة لا يقصد الاختصاص بل بقصد الترحم او المدح او الترحم
فان النص ما سوى كان منصوب بتقدير يناسب المقام مثل البخي واخص وامدح
وارحم وانزحم ويحتمل تغيير المعرف باللام في ذلك النداء وقال الرضي لا يجوز
كل مجرد والاولى في النقل عن النداء والمعرف باللام وقع منادى هنا لالتزام
حذف حرف النداء المنافي للام وعدم قصد النداء وكذا لم يبن على الضم
المؤداه العربية ايضا لضعف ما يقتضيه من النداء معنى الا اصله في النصب
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا كقوله الا يا اسجدوا بالتخفيف يا اسجدوا اي يا قوم
اسجدوا واما على قراءة التشديد فلا حذف بل لا اسجدوا مضارع منصوب بان
مدغما نونه في لا وقد نبه بقوله قد يحذف على انه لا يكثر كحذف حرف النداء وعلله
حرف لا يجمع المنادى بل كذلك كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله سواه
في الشمايل ويكثر حذف المفعول به اذا كان غير المخبر عنه والمجرور به والمتعجب منه
والمجاب به والباقي محذوف عامله وقد نبه بقوله لقيام قرينة انه لا يحذف
نسيا مع كونه مفعولا به وكثيرا ما يحذف نسيا وذلك لعدم [illegible] بقصد به
للمنادى في الجملة الندائية حتى انه لا يصح السكوت على عدمها وقد يحذف وجوبا
كما في يا ليت ويا للدواهي اللهم اجعل خاتمة ندائنا ندا ان المنادى في الجملة [illegible]
بقصورها [illegible] الثالث من الابواب الاربعة لوجوب
حذف عامل المفعول به ما اضمر عامله على شريطة التفسير يعنيه
بمعنى مفعول والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث لجعلها مفعوله
في الجاري على موصوف محذوف هو العامل واضافته الى التفسير بتفسير
وعند الكسائي والفراء لم يجعل العامل هنا بل الفعل الذي بعد المنصوب عمل فيه
وفي ضميره لو صح تسلطه عليه وان كان [illegible] ما بعد عليه الفعل الذي بعده
ويسد مسده فقفيه زيدا مررت به جاوزت المفهوم من مررت به [illegible] تقديره
ومررت به يسد مسده والبصري جعل زيدا ضربته نظير ان امرؤ هلك حكى ان البصري
عاملا في امرؤ وضميره لان الفاعل لا يتقدم على الفعل بالاتفاق في النحاة [illegible]
الرضي في هذا المقام كذلك في زيدا ضربته ليس بعامل فيهما وقد قدمنا كلماتك
الكوفي

على ما هو المراد واشير اليه بقرينة حمله على قوله [illegible]

الكوفي كجعل زيد قائم فاعلا متقدما وهو مرجع الى ما اضمر الى بمعنى مفعول به اضمر
على ما هو المراد واشير اليه بقرينة حمله على قوله الثالث لان التعريف يعم المفعول به وغيره
ولا الى ما اضمر الى بمعنى شي اضمر عامله على شريطة التفسير لان التعريف اخص منه
لشموله الفاعل ونحوه ولم يشمله التعريف بل الى ما اضمر عامله الى بمعنى منصوب
نسبه الى مقتضم المفعول نحو يوم الجمعة سرت فيه ولذا صح منه في مفعول فيه ونصب
بعامل مضمر على شريطة التفسير جبر كان نحو زيدا كنت اياه ولذا قال كل اسم
ولم يقل كل مفعول به وكل مفعول فاكد العموم بلفظ كل وهذه من الفوايد التي [illegible]
لاو خال كل في التعريف [illegible] به وان خفي على كل من قال المراد مفعول به بقصد
التفسير المفعولية كما هو المتبادر نحو زيدا كنت اياه لم يعطف [illegible]
ان المتفرض تخصيص [illegible] فالحق بهذا العرض تخصيص [illegible] بالمفعول بعده
فعل او شبهه [illegible] لم يرد بالكون بعده التكون بلا فصل [illegible] زيد عمرو ضربه
وزيد انت ضاربه ويعني بشبه الفعل اسم الفاعل والمفعول [illegible] المصدر لا يصح
تسلطه على ما قبله وشبه الفعل ايضا انما يصح كونه مفسرا اذا لم يكن ما يوجب
تقدير الفعل ولا بد شبه الفعل ما يعم الكل ويخرج ما يخرج بقوله تسلط عليه
لنصبه وان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان منع ما يوجب
تقدير الفعل تسليط على الاسم لا يمنع تسليط ما يناسبه من الفعل فلا مانع في ان
زيدا انا ضاربه قبيل هذا الزمان ان يكون في تقدير ان ضربت زيدا ان ضربت
مناسب انا ضاربه قبل هذا الزمان ونصبه لو سلط عليه مشتغل فرده لكونه
وصفا للمفرد وقع بين مفرد ولا للمفرد عنه متعلق بالاشتغال التضمنه معنى الاعراض حتى
بضميره او متعلقه اي متعلق الضمير والاسم ولا ينحصر في المعدن الضمير بل لا بد
بضبط عنه الموصوف بالعامل فيه نحو زيدا اكرمت الرجل الذي كان معه المعطوف
عليه لاجل الامور الاخر المذكورة ان يكون على ما ذكر [illegible] ولا يخفى ان المتبادر
من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه انه لولا الاشتغال باحدهما لكان عاملا في ذلك
الاسم ولذلك ترك الرضي بعد قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو
اذ يخرج كل ما يخرج به بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه لكن يعرف ما هذا المتبادر التمثيل زيدا ضربت غلامه

وزيدا مررت به او ام يشتغل ضربت عمرو زيدا او لا مررت به غلامه بهذا المعنى فاكبراه بالاشتغال
عنه الاعراض عنه اما بالاضطرار كما في المثالين او الاختيار كما في زيدا ضربته على انه
لو لا ذلك ايضا لما ينبغي ان يعد نحوا كيف وفيه فائدة ان المفسر يعم من ان يكون
نفس المقدر او ما يناسبه المقدر فيقول الاخصر الاوضح الاعذب ان يقال هو اسم
بعده عامل في ضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه او رد على قوله
لو سلط عليه الى امران احدهما انه لا يخرج به شيء اذ كل ما فيه مانع من
التسليط يصح في حقه انه لو سلط عليه لنصبه وثانيهما ان لو يقتضي انتفاء التسليط
او في زيدا ضربته سلط على زيد واجيب عن الاول بتقدير اي بعده فعل او شبهه
يصح تسليطه عليه لو سلط الخ وعن الثاني بتقدير تقييد التسليط اي لو سلط عليه
لفظا والتسليط في افراد المعرف هو التسليط تقديرا والنظر الصائب الذي لا يغيب
عن طريق الصواب لا يلتفت الى مثل هذا الجواب ويجيب عن الاول ان لو لانتفاء
الجزاء لانتفاء الشرط فيجب ان يكون انتفاء النصب لانتفاء التسليط وفيما المنع
التسليط ليس الا انتفاء الانتفاء التسليط بل للامتناع وعن الثاني بان في قولنا
زيدا ضربته لم يسلط على زيد فعل بعده بل فعل اخر قبله ولا في زيدا مررت به ما يناسبه
وهو جاوزت المفهوم منه بل هو المناسب او رد عليه زيد ضربته لانه اسم
بعده فعل مشتغل بضميره لو سلط عليه لنصبه واجيب بان المراد التسليط مع قطع
عمله في الضمير او متعلقه وزيد ضربته لا بد فيه بعد قطع ضربت عن العمل في الضمير
من رفع عمل الابتداء وفيه انه لا بد في زيدا ضربته ايضا بعد حذف الضمير
من رفع العمل المقدر في زيدا فلا منه وجه في تقدير كل اسم منصوب بمقدر ولم يكتف
بتقدير المنصوب لئلا ينتقض بقولنا ان زيدا ضربته واعلم ان تحقيق هذا
القيد يتوقف على معرفة موانع التسليط وهو اما وقوع ما لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه
بين الاسم والمفسر من كلمة ان مفتوحة او مكسورة وحرف الاستفهام لفظا او معنى
وكذا حروف الشرط وحروف التحضيض وان للعوض او للتمني ولام الابتداء وكلمة ما
من جملة حروف النفي وحروف العطف والفاء الجزائية الواقعة موقعها بخلاف الفاء
في فاذا او اما فانه لم يقع موقعه لاستدعاء اما تقديم ما في حيزه عليه ليفصل بينه وبين ما

بخلاف

وبخلاف الفاء في جواب اذا فانه حقق انها زائدة وسيجيء في بحث الظروف
ان شاء الله تعالى وكلمة ما التعجبية والمضاف نحو زيد يضربه يموت وكلمة الا
نحو ما رجل الا اعطيته كذا واما لكون المفسر اسم فعل او مصدرا او فعل تعجب
نحو زيد احسن به او صفة لذلك الاسم نحو رجل ضربته او صلة له نحو ايهم
ضربته او جواب قسم بعده نحو زيد والله ضربته واما لكون الفعل الذي بعد
ذلك مسندا الى ضميره المتصل نحو زيد ظنه منطلقا اذ لا يجوز ارجاع ضمير الفاعل
اذا كان متصلا الى المفعول وارجاع ضمير المفعول كذلك الى الفاعل واما
لكون الفعل الواقع بعد الاسم على تقدير رفعه من جملة اخرى نحو الزانية
والزاني الاية على تفسير سيبويه وسيأتي ومن الموانع ما الحقه وهو ان
لكون الاسم مصدرا بالواو الحالية والمفسر مضارعا مثبتا نحو جاء زيد
وعمرو يضربه فانه لا يجوز جعله في تقدير ويضرب عمرو لامتناع كون الحال
بالواو اذا كان جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فيرفع الاسم في هذه الصورة
واجبه واذا عرفت هذا اتضح لك حال فاتحة هذا البحث في قوله وليس مثل
ازيد ذهب به منه الى اخر الباب وانما قال ما يناسبه لئلا يخرج عن التعريف
زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه ولا يخفى عليك انه
لا يفهم من زيدا مررت به الا المرور به من غير تعد وزيدا جاوزت زيدا وكذا
في زيدا حبست عليه فالوجه ان يقدر نفس هذه الافعال عاملة في المنصوب
قلت ما قصدا في زيدا ضربت غلامه اي ضربت زيدا الاشارة الى ان ضرب
غلامه ضرب نفسه وفي زيدا مررت به اي مررت زيدا او ينصب زيد بنزع الخافض
وكذا في زيدا حبست عليه يقدر حبست زيدا بنزع الخافض لا نقول نزع الخافض
سماعي لانا نقول فليكن هذا الباب في مواضع سماعه فاذا انتهك الى
هذه الكلام حان لي او حسبك في هذا المقام فاقول لك ايها الطالب
للقول السديد ومن الوفيق لرشيد لا تكن في ربقة التقليد فتقع في الوحل
البعيد في البعد التقييد عن قيد الحق الذي ليس عليه مزيد فان ما يلقي
اليك لمن له قلب والقى السمع وهو شهيد مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به

وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه لو امكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر الا
فان امكن تقدير مرادفه فهو المراد والا فان امكن تقدير لازم له اختصاص بالمعنى
فاللازم تقديره والا فيقدر المناسب التي تعم كل مقام فترتيب الامثلة على ترتيب وجوه
التقدير متناير فان فائه حسن ترتيب وحفظ امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل
بينها بمثال المشتغل بنصب ما انسب عامله بنفسه بالعمل بالعلة فاحفظه في الامثلة المذكورة
فقال اي ضربت وجاوزت واهنت فلابست وقبل ضمير ينصب الى زيد وبه على جار
الكل وانما هو حرف ردا على من جوز فنصب قطعه بتقدير القطع فنصب تمسكا بقوله
لا تجزعي ان منفسا اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وعلى الكسائي والفراء
حيث جعلاه منصوبا بالفعل المذكور على ما مر وكما لم يكن بتسليط مناسبه
ان يقع ما يشتغل به المفسر بعد الاخوان زيدا لم يضرب الا اباه فان الفعل المقدر
يجب ان يقع اي يضرب زيدا لم يضرب الا اباه ذلك لان الاسم المذكور يقع
عن الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر وما بعد الا مثبت
اذا كان ما ان للاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب هكذا ذكر الرضي وفيه
بحث لا انتقاضه بقولك ان لم يضرب الا اباه فان ما بعد الا منفي فيكون
المقدر منفيا اي وان لم يضرب زيدا الا اباه وقع ما يشتغل به المفسر بعد الا يجب بتقدير
المناسب دون المفسر بعينه لكن تارة يكون ذلك مثبتا وتارة يكون منفيا وتجب
ان يقدر في ان زيدا لم اضرب الا اباه ان ضرب زيدا لا غير ليصح ترتيب الجزاء
عليه وبهذا يندفع انه ربما لا يصح ذكر المقدر عن المفسر كما في هذه الصورة فلا يصح
ان وجوب الحذف لئلا يلغو التفسير وكذا يجب ان يقدر في زيدا حبست عليه
لابست زيدا بالحبس وفي زيدا ضربت غلامه اهنت زيدا بضرب غلامه هكذا حقق
المقام فاحفظه فانه من شوارد الافهام ويختار الرفع اي رفع المنصوب
المعنوي كلامنا فيه فالبحث عن الرفع ليس خارجا عن البحث نعم البحث عن وجوب الرفع
خارج عنه ولذا لم يبحث عنه وذلك ان تجعل البحث عن اختيار الرفع راجعا الى
البحث عن مرجوحية النصب فيكون مشروحا في البحث بالابتداء اي ما اشارة الى
عامل الرفع او الى المعنى المقتضي فيكون معناه مبتدأ ويكون فيه بيان ان الرفع على وجه
منفق

متفق بين الكل واحتراز عن الرفع بفعل مضارع للمفسر نحو ما مر فانه لا يجوز
عند البصريين والكوفي المجوز له لا ترجيحه وفيه اشارة الى جهة اختيار الرفع
وهو الاستغناء عن حذف العامل موافقا بيان اختيار النصب وذكر الجهة و
كان الرضي بين عامل الرفع ودفع التوهم ان عامله فعل ان الناصب فعل
ولا خفاء متفقا الى ما ذكره بعد ما ذكرنا لك عند عدم قرينة خلافه اي
خلاف الرفع وهو هنا لا يعدو النصب فلا ولي الاخصر عند عدم قرينة النصب ج
واورد انه لا يوجد الوقت لان المفسر الذي هو قرينة النصب موجود
لا محالة ويدفعه ان المفسر من حيث انه مفسر قرينة النصب لا لذاته والانه
ذاته دون الحيثية ولم يتفطن به الرضي فاجاب بتخصيص القرينة بقرينة اكان
النصب او اختياره او تسويته وتبعه كثيرون وهو يوجب تأخير الرفع بيان
اختيار الرفع عن الكل ويمكنك ان تجعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع
لانه مع بعده يوجب الاستغناء عن قوله او عند وجود اقوى منها او مثل ان
ضمير منها لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة
الخلاف لترجيحه بالسلامة عن الحذف على ما قيل وبكونه مجردة ويختار ما ابتدأ ع
الكلام مبتدأ اي ويكون العامل متحققا لا مقدرا على ما يقولون ويعارضه الا غير زجاج ن
العامل العامل اللفظي على المعنوي وبحجة ان في الرفع خلاف الاصل وهو
لكون الخبر جملة فهذا قرينة النصب فلا وقت لعدم قرينة الخلاف والرفع
مختار لوجود الاقوى لا محالة يتجه في اما هنا واذا هنا ولا ثالث لهما
كما توهمه قوله كما مع الطلب واذا المفاجأة فلا حصر الا ولي او مع اما
غير الطلب واذا المفاجأة واما هنا لا يجتمع مع قرينة نصب سوى رعاية
التناسب في العطف او في جواب السؤال لجعله واذا لا يجامع الا الاولى
ووجه رجحان قوة اما في اقتضاء الرفع على قوة رعاية التناسب في اقتضاء
النصب اما فاقيل ان الغالب بعدها الجملة الاسمية واكثر الرضي وسوى بالجملة
الفعلية والاسمية واما فاقيل ان اما لكونه تا بيانه مهما وهو اسم التزم بعده
الاسم لئلا يخلو مقام اصله عن اسم فاذا وقع المرفوع بعده كان لحقيقة الاسم بعد اما ونظاير

وقال الرضي ليس ما مرجح الرفع في الحقيقة بل وانع مرجح قرينة النصب
بعد اذا لكنهم في بحث الظروف المبنية جزموا بلزوم المبتدأ بعده فيحال كلامه انكار هذا
القسم مما يختار فيه الرفع وحصره في القسم الاول وتوجيه اذا الفجائية على ما
قالوا ان الغالب بعده المبتدأ واورد عليه انه يناقض ما نقل عن البحث الاول
ووفق بينهما تارة بان مرادهم بلزوم المبتدأ بعدها غلبة الوقوع وتارة بان
المراد اللزوم في غير تركيب لا اضمار على شريطة التفسير وتردد الرضي في جواز
النصب بعده حتى يتم هذا التوجيه ثم اعلم ان المصنف لم يحصر القرائن فيما ذكره
بل ضبط ما وجده فمن يجوز زيدا افرده فان الشيخ اختار ان وما في الامثلة
لكن المختار النصب بل ما يناسبه فان فيه كلمة ما لا يوازيها ترك التناسب
فتأمل ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية بعد الضعف قرائن النصب وما
عليه اقوى منه صرح به الرضي وكانه قدمه ليقارن ما يجتمع معها من قرائن الرفع
ويكون اقوى منها فينبكر النظم بعيد اختيار النصب بها بوقت عدم ما هو اقوى
منها من قرائن الرفع ونبه بقوله للتناسب على انه يجري في كل ما يراعى فيه
التناسب كالعطف على صفة ناصبة لمفعول لانها بمنزلة الفعل بخلاف الرافع
للفاعل فقط صرح به الرضي في بحث استواء الرفع والنصب فيختار النصب
في قولك زيد ضارب عمرا وبكرا يضربه كالوقوع في جواب سؤال فعلي
فالمختار في جواب ايهم ضربت زيدا ضربته وقيد سيبويه الجملة الفعلية بغير
التعجبية فيختار في نحو احسن بزيد او عمرو يضربه لانها جامدة فعلها كالاسمية واعترض
عليه الرضي بان الظاهر ان الجملة الانشائية اعتراضية لا معطوفة ووجه ما قاله
لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقشة في المثال فيجعل المثال احسن بزيد
والله احمده ومن قرائن اختيار النصب ما اشتهر جنه وهو ان يكون الجملة في
موقع الحال بالواو ومعها فانه يختار فيها النصب لئلا يلزم وقوع الجملة الاسمية
حالا بدون الواو نحو جائني زيد وعمرا قد ضربه وبعد حرف النفي بهذا القدر
في هذا البحث واما ان حرف النفي الذي يقع بعده الاسم ما سوى لم ولما ولن
لانه لا يجوز حذف فعلها في بحث الاخر فلا يتم انه يجب تقدير حرف النفي على ان

منع

قوله لان ... للتناسب ... النصب ... كلمة

بيانية لما

منع حذف فعلها ممنوع وحرف الاستفهام في كلام الرضي بان الاولى همزة
الاستفهام اذ لا يجوز مثل هل زيدا ضربته لان هل اذا دخل جملة فيها فعل لا يرضى
الا بان يدخل عليه لفظا وفيه بحث لانه يختار النصب في هل زيدا عمرو ضاربه فانه
في تقدير هل ضارب عمرو زيدا لا يختار رفع ازيدا عمرو ضاربه وبابه في الاشتغال
فامره على مذهب سيبويه والجرمي لانه يختار الرفع عندهما في انت زيد ضربته لان
اليوم زيد ضربته خبر المبتدأ وحال عن الاستفهام عندهما ويختار رفع اليوم زيد
النصب فلا يصح اطلاق البعدية ولا التقييد بما يكون بلا فصل بل لا بد من تفصيل بان
بعدها بلا فصل بالظرف نعم يتم على مذهب الاخفش فانه يرجح النصب
مطلقا ويجعل انت زيدا ضربته في تقدير اضربت زيدا ويجعل انت فاعل فعل
محذوف وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام فانه لا يجوز
متى زيدا ضربته بل يجب متى ضربت زيدا وعلله الرضي بان كل دخيل في شيء يجعله
لزم اصل المتطفل عليه اولى العكس واصل همزة الاستفهام الدخول على الفعل
وهو منقوض باذا الشرطية فانه متطفل بحرف الشرط وقد جوزوا عمله بلزوم
الفعل ولم يقل وفي الاستفهام لانه يختار الرفع في ايهم ضربته ويجب في زيدا ضربته واذا
الشرطية بخلاف اذا الفجائية كما عرفت لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل ولم يجب
النصب بعده لجريه مجرى مرتبة الفرع ويختار الرفع بعدها عند الكوفيين لاشتغال الجملتين
بعد اذا الشرطية اعني الخبر الاسمية فعلية وحيث كاحيثما لا يجوز اضربه ويجب حيثما
ضربته زيدا لكن في الاسم المنصوب لا استفهام الاولى وحيث الشرطية او لا يختار النصب
في اجلس حيث زيدا ضربته وانما يختار رفع حيث زيد اضربته اضربه ولم يوجب الرضي النصب
بعده لان تضمنه الشرط ليس كتضمن اذا ولكثرة ما خلو عنه وفي الامر والنهي لانه وقت
الامر والنهي على انهما مصدران سواء كان الامر بلفظ الامر والنهي او بلفظ الخبر نحو
زيدا اضربه وزيدا يضربه بمعنى اضربه وكانه اراد بهما ما يندرج فيه الدعاء والالتماس
ايضا فلهذا اسقط الدعاء مع انه ذكره الزمخشري على انه لا يصير تركه الدعاء
وافيا بالغلط ومنهم من قدر فيما قبل الامر ومنهم من قدره ووقوع الامر والنهي
بعدها وجهان ما نريد وكان الاظهر وقبل الامر والنهي ولم يجز كما بعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية

بهم كذا ح

وحيث وما قبل الاسم الذي قبل الامر والنهي مواقع الفعل اذ هو موقع للامر بدا اختصاصه
بالفعل فالاولى نصب ذلك الاسم لتقدير الفعل قبله ليقع الفعل في هذه المواقع ولو رفع
يكون الواقع فيها الاسم وفيه بحث لانه بالنصب في زيدا انت ضاربه لا يقع الفعل بعد
الهمزة بل الاسم فانه في تقدير ازيدا انت ضاربه الا ان يقال انه العامل في حكم الفعل
فتامل ومما ينبغي ان يعلم ان كون هذه الامور مواقع الفعل ليس لان معنى هذه الامور
طالب الفعل والا لا ينتقض بالتمني بل لان لسان العرب جرى على هذا الطلب في الاكثر كما انه
جرى عليه دائما في حروف الشرط والتحضيض فلا يرد التمني لانه لم يعمل بمقتضى طلبه فهذا
موكول على السماع صرح به الرضي ثم بحث وجوب النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة
يريد ان نصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير اولى لان البحث عن حاله فاطلاق
المفسر على ظاهره ولا حاجة الى تأويله بذات المفسر نعم لو حكم على المرفوع بانه نصبه
اولى لاحتيج الى التأويل وهذا ما اراده المص على الزمخشري وقد افاده بادراج الخوف
ايماء الى انه عند تعين الالتباس لعدم امكان نصب القرينة ليس النصب اولى بل يجب
كما لا يخفى وان اللبس الذي يرجح النصب ما كان يفوت معه المقصود اذ لو كان
اصل المقصود حاصلا مع جعله صفة لا يحترز عن احتماله ولا يخاف منه وبهذا ظهر موضع
وجوب النصب كانه اكتفى بالاشارات في هذا المقام عن ذكره في بيان وجوب النصب
مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اذ هو على تقدير الرفع يحتمل كون خلقناه صفة مفيدا ان
كل شيء هو مخلوق لنا كائن بقدر وهو لا يفوت اصل المقصود وهو ان كل موجود
مخلوق لنا بقدر بل يفيد بظاهره ان بعض الاشياء غير مخلوق لنا كذا قيل ووقع به
ما اعترض به الرضي بان الشيء اعم من الموجود فلا بد من تقييده بالمخلوق حتى يستقيم
الحكم فيه حقيقة و بقدر خبر [illegible] فيجعل خلقناه صفة او خبرا [illegible]
ان لو صفة [illegible] يجب تقديره هو مخلوق ومخلوق لنا اخص منه لا يقال المفاد
الرفع ان القدر مع مخلوق لنا وان كان ظاهر عبارته غيره لان الاعتزال
يثبت مخلوقا لغيره نعم لانا نقول ليس على المص الا ايراد مثال مستقيم على مذهبه
ولا يضره عدم الاستقامة على مذهب غيره وبهذا عرفت ان النصب لا يختار في الآية
عند المعتزلي نعم تحقيق المقام بمقتضى [illegible] فان تفسير الآية و

ما

52

وغيره مقصودة [illegible] بحقيقة الحال [illegible] جميع الموجودات مخلوق لله تعالى
وبعضه مخلوق لغيره وبعد انكشاف الحال الا [illegible] المقصد [illegible] او نصب [illegible] يرجح
النصب [illegible] بقدر اختياره بخلاف الرفع فانه يحتمل معه كون خلقناه صفة
وقوله بقدر خبرا [illegible] يستفاد ان كونه بقدر باختياره واعلم ان الالتباس بالصفة
فيما اذا كان الاسم نكرة حتى لو قيل الشيء خلقناه بقدر يجعل اللام للعهد [illegible] لم يلتبس
ويستوي الامران اي الرفع والنصب من غير تفضيل لاحدهما على الاخر ومنهم من قال
يستوي الامران في الاختيار فاتى بما قصده هو الذي [illegible] الكلام الا [illegible] بالاختيار
في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اورده مثالا اورده سيبويه من غير اصلاحه لانه [illegible]
من مطارح الانظار فقال السيرافي ونعم القول قوله انه في تقدير عنده او في داره
والا لم يصح عطفه على ما قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويجيء قام خبر لزيد
فكذا في عمرا اكرمته فلا يرجح نصبه [illegible] عطفه على زيد قام بقرب المعطوف عليه
وقال الاخفش يمتنع عطفه على قام لانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الاعراب
على جملة لها محل من الاعراب وقال ابو علي يجوز عطف ما لا محل له منه على ما له محل منه بما
لم يظهر اعرابه الا انه اختار الرفع فان قلت على تقدير العطف على قام يحتاج الى تقدير
عنده او في داره فترجح الرفع المستغني عن هذا التقدير قلت اذا قصد انه اكرم
عمرو في دار زيد لا بد من تقدير عنده سواء عطف على زيد قام او قام فالتقدير
لم ينشأ من العطف بل من القصد فافهم وقد يقال يستوي الامران في مثل هذا
[illegible] من غير تقدير ضمير في الثاني والظاهر ان كلام سيبويه محفوظ لانه ورد في
القرآن والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها فانه نصب السماء [illegible] رفعها
اشكال قوي وهو انه وجه استواء الامرين بانه على تقدير الرفع يعطف على زيد قام
وعلى تقدير النصب على قام والرفع وان رجح بالسلامة عن الحذف يرجح النصب
بقرب المعطوف عليه فان عمرا اكرمته اقرب من قام ولا فصل بينه وبين زيد قام
فلا معنى للاقربية ودفع بان المراد انه اقرب الى [illegible] قام [illegible] زيد قام والدفع
كما ترى لعدم النفع [illegible] لم يعتبر مثل هذا القرب [illegible] الا [illegible] وغاية ما يمكن
ان يقال ان المعطوف في عطف الجملة على الجملة في الحقيقة هو النسبة ونسبة عمرو اكرمته اقرب

من شبه قام الى قائله من الجملة الفعلية الى زيد تقبح ان مرجح النصب ليس بمجرد قرينة
المعطوف عليه بل هو مع خلو جملة الجملة عن كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل على ما
عرفت فينبغي ان يرجح النصب في الاول فيما ذكره الرضي بل ترجح في مثل زيد قائم وعمرا اكرمته
زيد ضارب عمرو او عمرو اكرمته دون زيد قائم وعمرو اكرمته لان الصفة الناصبة
للمفعول في حكم الفعل دون الرافعة للفاعل فقط اذ كثيرا ما يرفع الجامد ايضا
الفاعل نحو زيد بصري جاره ويجب النصب بعد حرف الشرط وهي ان ولو واما
عند المص وقد سبق اما فلم يبق الا ان ولو واذا ما اسم عنده على خلاف مذهب
سيبويه فلا يحتاج الى استثنائه بناء على انه لا يصح الفصل بينه وبين فعله بمعمول
له اتفاقا فلا يصح تسليط المفسر عليه فلا يكون من هذا الباب على انه لا حاجة الى
الاستثناء ولو كان حرفا ايضا لانه لا يقع بعده ما اضمر عامله على شريطة التفسير
بهذا التفسير وحرف التحضيض وهي الا مشددة لا غير بعد غير للتقليل ومتى قام المص
ولا يرد انه في المص لا للوجوب لانه يجب النصب بعدها على ما ذكره الاندلسي
فيقال الا زيدا اكرمه بالنصب لا غير لان المص اختار مذهب سيبويه كما اختاره
بل اولى من ان حال حرف التحضيض بعد الهمزة كحالها قبل دخول الهمزة فعنده الا
للعرض مما يختار بعده النصب كسائر حروف التحضيض مثل ان زيدا ضربته اما تا
باطلاقه لا مر في بحث حذف فعل الفاعل ان حرف المفسر يشترط ان يكون ماضيا
ولست بمضارع وفيه خلاف الاخفش فانه يجوز دخول حرف الشرط على الاسم
وانا زيدا اضربته هذا متفقا عليه وعدوا قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة
الي فهلا نفس ليلى شفيعها شاذا ومما استحسنه الاختلاف الاسم نكرة ومعرفة
نحو رجلا ضربته فانه يجب بعدم صحة دفوعها مبتدأة وان يكون الاسم الذي
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لفظة كل ولم يقصد به عموم نحو كل رجل ما ضربته
فانه لو رفع يكون للعموم ولو نصب يكون لسلب العموم فيجب النصب اذا قصد
سلب العموم واذا قصد به العموم يجب الرفع وليس من باب ما اضمر عامله
ومما شكلنا انه مذهب واحد وانه وليس جعل زيد وذهب به مثله لانه قد عدل به
انه اذهب زيدا فلا اذا وهذا المقصود لا يصح تسليطه عليه اذهب على زيد لانه لا يعمل

في المفعول

في المفعول بدون حرف الجر ولا حرف جر فيه ولو سلم جواز اعماله فيه باحداث حرف الجر لا يعمل
الفعل بل الرفع فيما قبله بناء انه شرط انه لو سلط عليه لنصبه ولما ذكرنا علم انه ليس مثل زيدا
صب عليه لانه قصد ملابسته وملازمته زيدا فههنا مناسب لو سلط عليه لنصبه لكانه
ما نحن فيه فان مناسب الفعل المشتغل اللازم او مرادف مقصود ولا بعد بينا
بدون القصد وبهذا اندفع ما ذكره الكوفيون انه يجوز النصب بتقدير فعل
معروف لانه لازم المجهول فيكون التقدير اذهب احد زيدا وما ذكر السيرافي وابن
السراج انه يجوز النصب بتقدير اذهب لذهاب زيدا فانه كما يجوز جعل المصدر
نائب الفاعل يجوز جعله فاعلا مجازا على انه رده الرضي بان المصدر ما لم يخصص
بوصف او اضافة او غير ذلك لا يسند اليه الفعل وذهب به لا يدل على ذهاب
خصوص نعم لو كان دعوى الكوفية وغيره انه يجوز في هذا التركيب نصب زيد بقصد
معنى يكون هناك مناسب ينصبه لتم لكن لا نزاع للبصري فيه فالكلام في هذا التركيب
نظرا الى معنى شاع فيه فلا حاجة الى ما ذكره الرضي من انه لا بد لدفع هذه الشبهة
من تقدير قيد في تعريف ما اضمر عامله وهو ان يقال المراد بالاشتغال بالضمير والمتعلق
الاشتغال بنصبهما لفظا او محلا ولولا ما ذكره وغيره ان المراد لو سلط عليه مع
اتحاد المسند اليه على انه ينتقض بقولنا ازيدا خلق بتقدير اخلق زيدا او واحد
الفاعل في خلق لتعينه فيكون في معنى خلقه الله فاللازم رفع اي فالرفع واجب
وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر اي كالمثال المذكور كل تركيب يكون الفعل المشتغل
عنه بضميره صفة لذلك الاسم ليس بتقدير نصبه لعدم التسليط بل لعدم امكانه
اذ لو سلط لفات التقييد المقصود بالوصف وانتقل التركيب من الوصف
الى الاخبار وذلك فاسد سواء كان الاخبار صحيحا او لا فمن جعل المانع من
التسليط انه يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر مع انهم لم يفعلوا فيه شيئا فقد
قصر نظره ولم يتجاوز الى ان هذا المثال رد من قال لانه لم يوقع فيها الا الكتابة وهم لم يوقعوا فعلوها
بل الكرام الكاتبون فيجب عليه انه يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة
نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل شيء بل كل شيء مفعول لا تفعال ومن قال
لو جعل في الزبر صفة لكل شيء لكان خلاف المراد اذ يصح لان المراد ان كل شيء مفعول لهم في الزبر لا ان كل ما في الزبر مفعول

لكم قال الله تع في موضع اخر وكل صغير وكبير مستطر يتجه عليه ان كونه خلاف المراد مم
لانه يجوز ان يكون المقصود بهذه الآية ما لم يقصد بقوله وكل صغير وكبير مستطر
لان الاية واردة حينئذ لا عادة بل يكون المقصود ان الكرام الذين يكتبون اعمال
الكاتبة ولم يكتبوا الا ما فعلوه ونحو الزانية والزاني فاجلدوا والظاهر انه ليس من هذا
الباب لان الفاء ربطته فان الشرط حينئذ دخل خبر موصول بما هو في معنى
الفعل والزنى سبب للجلد مائة وما بعد الفاء الواقع في صدر الجزاء وما هو
بمنزلة من خبر المبتدأ لا يعمل فيما بعدها الجزاء الذي يبطل صدارته بوقوعه
في الوسط لكونه جزاء اما لفظا نحو اما زيدا فاضربه او تقديرا نحو وربك فكبر
لان حذف شرط اما يقتضي تقديم ما في حيز الفاء عليها ليفصل بينها وبين اما
لان المعنى والفصل بينها حرف الشرط وبينها حرف الجزاء ولكون الفاء زائدة
كما في جواب اذا على ما حقق ولهذا ينتصب زيدا وخارجة عن الصدر بعارض
خلاف الاصل او نقول لكون الفاء في الجزاء يتوقف على كون الزانية مبتدأ فلو جعل
مفعولا لما بعد الفاء لم يصح ما هو ظاهر الفاء من كونها جزائية وبهذا ظهر ضعف
ما قالوا ان الاية في بادي النظر من الباب وداخلة تحت قاعدة اختيار النصب
واتفق القراء العشر فيه على الرفع وان جاء في الشواذ رواية النصب
عن عيسى بن عمر فلو عملوا في اخراجها من الباب لئلا يلزم قاعدة اختيار النصب
ولا يلزم اتفاق القراء على غير المختار رد القراءة بمنع غير مسموع وجعل المبرد لما نع
عن كونه من الباب ما اشار اليه بقوله والفاء بمعنى الشرط عند المبرد وقدم توجيه
المبرد على توجيه مع تقدم سيبويه لرجحانه واشكل بكون الفاء وهو حرف الجزاء
بمعنى حرف الشرط فيجب تارة بان الباء للسببية اي الفاء حاصله سبب معنى
الشرط وتارة بانه في تقدير الفاء من بعد بمعنى الشرط والتحقيق ان حروف الشرط
سببية للمعنى الاولى لما بعده ومعنى الفاء ايضا سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى حرف
الشرط يؤيده جا حرف الشرط وجملتان عند سيبويه اي الاية جملتان مختلفتان ن
في المعنى عنده ... في تقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فاجلدوا فقوله
فاجلدوا بيان لجملة موعود بها بخلاف ما اعترف ان تركيبها جملتان يكون معنى

واحد

٩٦

واحد فلا يرد ان جميع الباب جملتان والا وجه ان مراده انه جملتان مع الرفع و
جملة واحدة مع النصب لا يكون جملتين على هذا التقدير والآن وان لم يكن احد التوجيهين
في المختار النصب والثاني باطل لان القراء لا يتفقون على غير المختار فهو لا يجاز احد
التوجيهين في المعنى وان كانت الاية من الباب كما هو مذهب عيسى بن عمر فالمختار
النصب والمعنى والاتمام في التراكيب الثلث ليست من الباب لكان المختار النصب فيها
وما سوى الثالث والوجه فيه انه يلتبس بالصفة فان قلت الفاء بمعنى الشرط ايضا
عند سيبويه على ما في الرضي حيث قال والفاء بمعنى الشرط ايضا عنده اي اذا ثبت زناهما
فاجلدوا فكيف صح تخصيص كون الفاء بمعنى الشرط بالمبرد قلت ليس مراده ان
... كون الفاء بمعنى الشرط عند سيبويه بكونهما جملتين او الفاء انما بعدها ...
لو كان ما بعد الفاء بحيث لو لم يكن الفاء صح عمله فيما قبله كما في الرضي انه على توجيه
سيبويه هذا اي الفاء ايضا متحقق محل نظر ولنا توجيه ثالث وهو ان الفاء جواب
شرط محذوف والتقدير الزانية والزاني ان ثبت زناهما فاجلدوا الا ان الجملة لا تنب نب
على مجرد ... بل على ثبوته والاقتصار على انه في توجيه تنبيه على الشرطية اذ لا تم انه لو لم بكون
احد التوجيهين فالمختار النصب لان هذا التوجيه غير توجيه المبرد الا ان يقال الشرط
عدم كون الفاء بمعنى الشرط لا عدم توجيه المبرد لكنه بعيد الرابع اي رابع الاربعة
لا رابع الثلثة كما قاله البعض لانه ينبئ عن الغفلة عن الاول التحذير قال الرضي سمي
اللفظ المحذور منه تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل آلة التحذير بمعنى انه عامل في التسمية
معاملة ... من التسمية بما هو اسم له في اللغة كما في ... شرطية النعيم
ولا بما هو اسم لمعناه فيها كالمنادى اقول جعل مدلوله تحذيرا للمبالغة ثم جعله تحذيرا
حتى كانه نفس التحذير ثم سمي به اللفظ تسمية باسم مدلوله وليس هذه المبالغة في
عنوانه بمقتضى المقام كما فيه وهو معمول خالف النحاة في جعل التحذير اسما للفعل
المعمول به وهو ان كلام هو فيه لانه الانسب بالحقيقة والبحث بالبحث وليس اول
خلاف منه فلا يرد قوله الرضي ان هذا مؤول بان لفظ التحذير هو اياك فقط ولاتك ... وان
معتقد ذلك بل التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال التحذير
على ضربين اما لفظ المحذر منه المكرر المعمول لبعد مقدر ... لفظ المحذر منه مع المحذر منه المعمول لبعد مقدرا

علي شرط بطريقه

بتقدير اتق قال الرضي في تقدير اتق هاهنا بعض السماجة اذ بتقدير بمعنى اتق نفسك
من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى تجنبه ولو قال بمعنى نح او بعد لكان اولى
وقد اشار بقوله هاهنا انه لا سماجة في تقدير اتق في القسم الثاني ويعرف بعض
بان في تقدير بعد في القسم الثالث ايضا سماجة اذ لا معنى لبعد نفسك فانه في تقدير بعد نفسك
عما يؤذيك الا ترى ان الطريق لا قصد فيه لتبعيد نفسه من الطريق بل الى المحذور
من ضرره فالملائم تقدير اتق فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق بتقدير
بعد في القسم الاول وبعض افراد القسم الثالث واتق في الثاني ونحن نقول القصد
في الطريق الطريق الى تبعيد نحو طلب نفسه عن بعض اجزاء الطريق الذي يتأذى
فيه وربما يكون المقصود حفظ الطريق بتمامه اذا كان المؤذي مما يشغل جميعه ويقول
تقدير بعد نعم يتجه على تقدير بعد نفسك عما يؤذيك انه لا يبقى من القسم الثاني لان
النفس يصير محذرا او المحذر منه ما يؤذيه الا ان يقال التحذير من النفس بطلب
تبعيده عما يؤذيه فتأمل ولو اردت ان يصح تقدير اتق اصحه لك تضمين الاتقاء
معنى التبعيد كانه قيل اتق مبعدا نفسك من الاسد ولا حاجة الى التضمين في القسم
الثالث لانه يتم في جميع افراده بدون التضمين حتى نفسك تحذيرا مفعول له
للتقدير اي التقدير للتحذير اذ لو ذكر العامل لم يدرك المحذر منه وفات
التحذير وقوله او ذكر المحذر منه مصدر منصوب عطف عليه كانه قيل او لذكر المحذر
منه مكررا او تكرار المحذر منه للمبالغة في التحذير لتضيق الوقت عن ذكر العامل
وهذا من النكت الدقيقة التي سهل عليك بالهام الله تعالى على عبده الضعيف
وقد كان في عديل منه كل ناظر عليم شريف قال الرضي ما قال وكذا من جاء
بعده وان كان ضمير ما قاله ما قال وقد اعرضت عن الكل لان ما قلنا يغنيك
بحيث ما قيل ولا يفيدك الا الكمال مما بعده اي مما ذكر بعده فلا يجب الحذف
شيء فكذلك من الاسد اتق نفسك او ذكر المحذر منه مكررا قد عرفت شرحه بما اندفع
عنه ما قيل انه لا بد فيه من ضمير كما لا بد فيه عطف هو عليه وهو حذر مقدرا حالا
محذرا وعنه المعمول من غير حاجة الى ما قيل ان المحذر منه ظاهر وضع موضع المضمر
تنبيها على التفاوت بين معمولي القسم او وبينه في هذا القسم بان الاول محذر منه

على انه بين وعليه وضع الظاهر موضع المضمر في صفة الجملة قول المص ثم يجب الوصف الجملة
ويلزم الضمير وانه كان الاوضح الاختصار في القصد هو معمول بتقدير اتق حذر مما بعده
او حذر منه مكررا ولا يخفى على الفطن ان تقدير الطريق الطريق اتق نفسك عن
الطريق الا انه حذف المحذر مع العامل فالانسب ان يجعل التحذير مما المحذر مطلقا
ويجعل قسمين باعتبار التحذير عما ذكر معه بعد او ذكر المحذر منه مكررا ولعل عدول
المص اليه والله اعلم والعلم لديه مثل اياك والاسد التزم ضمير الخطاب في امثلة
القسم الاول من الكتاب لا لانه الازم بل لانه الاغلب من باب الضماير وقد يجيء متكلما
والغايب هو اياي او الشواذ ولا علة فيما اضيف الى ضمير الخطاب من الظاهر ويقول
رأسك والسيف وقال عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا
وشذ قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب ولا منع عن كون المحذر
منه ضميرا غائبا واياك وان تحذف وانما لم يذكره لخفاء في صحة وقوع الاسم
الغير الصريح موضع الصريح بل يكون مقدمة لبيان الفرق بين الغير الصريح والصريح
ولو مثل بقول عمر لكان انفع وارفع قال المص تقدير اياك والاسد اتق نفسك
من الاسد والاسد من نفسك وذكر النفس لعدم صحة الجمع بين ضميري الفاعل
والمفعول لواحد فلما حذف اتق تبعه نفسك في الحذف لانه لا حاجة اليه لان
المنع من جمعهما متصلين ومحذف العامل بتفصيل ضمير المفعول قال الرضي
هذا قريب لكنه تطويل ليس عليه مع امكان الاخصر بقوله فليقدر اياك اتق
فيبقى بحذف اتق اياك واقول في كلام الرضي ايضا ملام اذ الكاف فالا عينيه
لان انفصال الضمير لا يستدعي تقدير العامل مع التأخير لانه يكفي له تعذر الا انفصال
وهو حاصل بكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد ويمتنع مع ذلك اتصالهما
وجوز ابن مالك والرضي كون قوله والاسد مفعولا معه فيستغني عن حذف
شيء بعده وفيه بحث لانه ان كان مفعولا معه باعتبار اياك يلزم كون
مفعول معه من المفعول به وهو خلاف الاجماع وان كان من الفاعل يكون
الاسد مامورا فبطل التعريف المص ان المقدر في اياي والشر اتق وهو قول
غير سيبويه ورجح قول سيبويه ان التقدير لا تق بتقدير امر المتكلم وسمى ابن مالك تحذيرا ما هو ضمير المتكلم يجوز

او الظرفين الظرفين لا صفة في هذا القسم لما يجيء في جميع الظرفين فتقول اياك
اياك واياه اياه واياي اياي ورأسه رأسه واجاز قوم نحو الظرفين الظرفين
لان التأكيد لا يوجب حذف العامل الا نحو قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا
وهو يشعر بقول سيبويه ولا يحسن اظهار العامل فيه لان الواجب حذفه مقام التحذير
لا الاطناب بالتكرير وتقول في القسم الاول بعبارة اخصر في التقدير وان كان
اطنابا في اللفظ اياك من الاسد واياك من ان تحذف والتقدير اتق نفسك واياك
او اتق اياك فيذكر من الاسد والاول ابلغ اذ فيه تكرار التحذير والاصل الاهتمام
به ارتكاب الحذف الكثير وتقول لمزيد المبالغة في التحذير اياك ان تحذف بتقدير
من على تخصيص من امتناع تقدير العاطف لانه اقل قليل في كلام العرب ختم
قوله ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من عند حاجة الى حكمه امتناع تقدير
العاطف فمن قال الدليل حاصر فهو من نقصان فانه الحاجب لا تقول حذف
العاطف في التحذير قال اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب لانه
من حذر وان اشعر على ان سيبويه جعله من قبيل الظرفين الظرفين وجعل الثاني
في تقدير احذر المراء وغيره نزل المراء منزلة تماري ومع ذلك جعل القصور
على السماع وفي قوله اياك الاسد نصب الاسد ومن جره تنبيه على ان المختار
في مثل ان تحذف تقدير النصب كما هو مذهب سيبويه لانه الغالب الكثير في حذف
حرف الجر والخليل والكسائي يقدران حرف الجر لان ما اشتهر حاله ينبغي ان يحمل
على ما هو له وان كان ابعاده على ما كان نادرا كما في ما نحن فيه لان الا نادرا بالجر
لم يوجد الا في حذف حرف الجر القسم بتقدير جدا وفي امتناع اياك الاسد خلاف
الاشياء الصغير حيث جوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان في غير
ان وان ومما يجب فيه حذف العامل الاغراء وهو كالتحذير تارة بالعطف
وتارة بالتكرير قال اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح
بغير سلاح وتقارب نسك والج ونفسك حاربها والمحذوف الزم وقد قدمنا
ان الحصر جعله من الباب الاول المفعول فيه هو اسم ما فعل فيه الفعل من مدلوله
… نحو ضربت اليوم وغيره نحو ضربت …

مرجع

مرجعها خارج فعلوا تغيير يا بالاسم لا ينتقض بكل فعل فانه ما فعل في مدلول الفعل
فعلا مدلوله فعلا او حدث مذكور لفظا او تقديرا ففيه اكتفاء بالفعل عن ذكر
ما يشبهه او استعمال الفعل بمعنى اللغة وحمل المذكور على غير معناه المشهور
والمراد ما فعل فيه بحسب دلالة اللفظ على الاصل الذي اشتق منه لكنه يخرج بقوله
ما فعل فيه نحو يوم الجمعة في يوم الجمعة ضربت فيه فانه وان فعل فيه الضرب لكن لا بحسب
دلالة اللفظ وخرج نحو يوم الجمعة مبارك وشهر رمضان … اخرج عنه به
من غير حاجة الى توجيه فعل مذكور فهو ليس بخارج كما ظن بل لا قائم بيانا
مدلول المفعول فيه ومزيد ايضاحه وبعد يبقى على التعريف اليوم في ضرب اليوم
… بحسب دلالة اللفظ بمعنى ضرب في اليوم ونحو مطرنا السهل والجبل مما قدر فيه
سماعا لا قياسا فانه منصوب بنزع الخافض لا مفعول فيه اصطلاحا ولذا
عرفه الشيخ بما يقدر بفي من زمان او مكان على سبيل الاطراد الا ان يقال
ما ليس بقياس ليس مفعول فيه عند المصنف بل ذلك انه جعل عند ولدى وشبههما
ولفظ مكان مفعولا فيه وهذا التعريف كتعريف المفعول له ومعه يقتضي وجه
التسمية بحده وشرط نصبه بتقدير في … كما ذكر فيه او اللام بمعنى في
نحو جلست بالمسجد فانه لا يصح تقدير في مع هذا الذكر لا مما قدر فيه الباء بمعنى
في فانه ايضا منصوب … في وما هو بمنزلته وربما يقال لا يقدر الا ما
اشتهر وانما شاع في الظرفية في كما ان اشتهر في التعليل اللام دون الباء ومن
ومن فلا يقدر في المفعول له ايضا ما سوى اللام قال الرضي هذا الكلام يدل
على ان المجرور بفي مفعول فيه … على خلاف اصطلاح القوم كلهم وانت خبير بان
ولا انه لا حد غير … لظهور صحة تخصيصها بالمنصوب … هذا القوم
… ان كون تقدير في شرطا للمفعول فيه باعتبار انه شرط للمفعول فيه
باعتبار انه شرط لنصبه اللازم لوجوده وظروف الزمان من اضافة
الدال الى المدلول لا بيانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه
يسمى ظرفا ايضا كلها يعني لا يخرج عنه ظرف زمان وقيل يعني مبهما ومحدودا
بقرينة تبعيض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه وان كان الابهام في الزمان

يعني ان لا يكون له نهاية تحصره كحين وزمان ووقت وما يجري مجراه كيوم وليلة وشهر
والاول اظهر بقرينة ذلك اي تقديرها اول النصب وفيه نظر لانه ان اراد بظروف
الزمان ما وضع له يخرج عنه نحو حيث هذا الزمان وان اراد ما يدخل المشتمل في الزمان
من غير وضع له يشكل بالضمير الراجع الى الزمان فانه لا بد فيه من اظهار في فتقول يوم
الجمعة سرت فيه دون سرته واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل
هو مفعول به على سبيل التوسع فالصحيح ان يقال ومظهر الظروف الزمانية [illegible]
ذلك واما معتبرا فلا وظروف المكان ان كان الظرف ان كانت وكانه جعله [illegible]
القسم الثاني مبهما او محدودا عليه [illegible] احالة لا بالحمل على الغير وعلى التقدير
لا يخفى وعليك قوله والا فلا وانما قال وفسر بالستة والتفسير بغيره والاولى
ذكر ما ظهر مع انه اكثر المتقدمين اشارة الى ضعفه لان الاولى ان يفسر المبهم
ما يتناول الكل يستغني عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض بالجهات الست و
ليس التفسير بها الا للعجز عن ضبط الكل والرضي عند [illegible] تفسيره بالاسمه
بالاضافة الى خارج عن مسماه والمعنى على هذا احالة اسمه مع قطع النظر عن خارج
وشبهه الرضي بانه يتناول نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج
الدار وداخلها مع انها لا تقبل بتقدير في وكل مفعول للمكان مع انه لا يقبل منه
تقدير في الا في ما فيه معنى الاستقرار حاصل انتصابه بما فيه معنى الاستقرار تقول ضربت
في مضرب فلان لا عمرو وضربت في مقعد فلان لا [illegible] فتقول قعدت مجلس فلان
وكان [illegible] ترك تفسيره الرضي لان ما ذكره اقرب الى [illegible] المبتدا [illegible]
فيه [illegible] نحو [illegible] والتوسع لان اسمه له بالقياس الى ما هو [illegible] تج
الا ان يقال انه كان معدودا [illegible] من ظنه خارجا عن هذا التفسير [illegible]
[illegible] وشبهها [illegible] ان يقال المبهم [illegible] تج
تفسيرها ونبدل [illegible] غير معينين [illegible] هذا الاطلاق من [illegible]
[illegible] الدار [illegible] واطرحوه
[illegible] الزمخشري [illegible] مجهولة بعيدة [illegible] مذكوره وهو معنى
[illegible] الموصوف [illegible] هذا الوجه نصبت نصب الظروف

وقعد

وضمير [illegible] ولم يذكر وجه حمل [illegible] كما ان ظهوره [illegible] ذكر
هذا الوجه [illegible] اي [illegible] والمشبه [illegible] بقطع [illegible] كثرة
لا [illegible] لان [illegible] ذلك ان لا نريد بكثرة كثرة استعمال [illegible] بل كثرة ج
[illegible] الكثرة [illegible] الابهام [illegible] التعليل [illegible] الابهام قال
الرضي لا ينبغي هذا الاطلاق من [illegible] اذ هو مقيد بان يكون الفعل المتعدي [illegible] اليه
[illegible] واقع فيه [illegible] مكان [illegible] بمعنى
الاستقرار نحو قعدت مكانه وبهذا الشرط لا يختص بلفظ المكان كما عرفت وقول
[illegible] الا [illegible] ولم [illegible] من الوقت الا ما بعده [illegible]
على ان استثناء لفظ المكان من حكم الوقت [illegible] وكانه لم [illegible]
بقوله [illegible] الى ما قال ابن السراج انه في تقدير [illegible]
فقول الرضي [illegible] ان [illegible] منصوب على الظرفية [illegible] نظر [illegible]
بعد دخلت الدار [illegible] مع دخول الدخول [illegible] والاولى [illegible]
وانما [illegible] بالمكان لانه لا بد من اظهار في في غيره نحو دخلت في الامر [illegible] مذهب
[illegible] وهذا انما يؤيد كونه مفعولا فيه كاستعمال [illegible] في المكان [illegible]
جعله سيبويه [illegible] دخلت في الدار [illegible] ما بعد دخلت [illegible] الدخول
[illegible] الدار ودخلت [illegible] الدار وما يشبهها [illegible] الرضي ان تقدير
[illegible] الكثرة استعمال الدخول [illegible] مفعول [illegible] المفعول به [illegible]
[illegible] مفعول به كما اشار اليه بقوله على الاصح فحفظ [illegible]
[illegible] الاوزان الثلاثية
في اللازم وان نقيضه هو الخروج لازم بلا خلاف ودليل [illegible] انه لا يفعل الدخول
بدون المتعلق ويدفعه انه لا يفعل بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به
ما لا يفعل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ويقدح من هذا التقدير ان
جعل [illegible] لفظيا و[illegible] وكذا خلت بلا خلاف [illegible] الحص
بيان قبول نصب الظروف بتقدير في وتفصيله اجمالا [illegible] وقصور [illegible] [illegible] ابرازها
في [illegible] حمول [illegible] ان لا [illegible] نصبه بان [illegible] النصب [illegible]
[illegible] ج

وهي من الازمنة المبنية او واو ذو صباح ومسا ويوم ومن الازمنة نكرة بعيدا [illegible]
اي ازمنة قريبة الى الوصال بعد الفراق والتصغير لتقريب زمان الوصال وذات مرة
وذات يوم وذات ليلة وذات عذاب وذات العشاء وذات الزمين وذات
العويم وذات صباح وذات مساء وذا صبوح وذا غبوق واقسام ذات وذا
في هذه الازمنة على هذا الوجه مسموع لا يتعدى اما ما حين فى غدوة وعشية وضحى
وضحوة وبكرة وسحر وعشية وعتمة وصباح ومساء ونهار وليل غير مراد بها
ساعة بعينها وليلك فاعرف والتعيين خبر مبتدأ واراده المتكلم من عشية ونحوها
ولا اراده فجعل بلزوم النصب دليلا على هذا القصد وقد يجئ غدوة وبكرة
على جنسه فيشمل الغدوة غير غدوة نهارك وكذا البكرة فلا يكونان لازمي
الظرفية وكلما سيبويه عن بعض العرب بلغته عشية ايضا ورده المبرد هاهنا
السيرافي جرأته على سيبويه ومن الامكنة لدى وبابها بلا اضافة شيء اليه وحوالى
وحوالي وحول وحولي واحوال وسواء اي وسواء على الاصح والتثنية للتكثير
كما في قوله تع فارجع البصر كرتين ينقلب وهنا واخواته وبدل ومكان بمعناه
ومما لا يفارق النصب الا بدخول من عند ومع او بدخول في ووراء بمعنى قدام
او بدخول من والى اين او بدخول الى وحتى ومتى وتسمى هذه الظروف غير متصرفة
وما يجاورها متصرفة وتسميها صاحب الجوهر متمكنة وغير متمكنة وجعل سيبويه
صفات الاوقات المحذوفة النائبة عنها للازمة الظرفية الا قليلا [illegible]
جوز فيها فيه التصرف واما غيره فجعل ظرفيتها مختاره [illegible] وينصب المفعول فيه
بعامل مضمر اي محذوف بلا شريطة التفسير ولحذف ح جائزا ما بقرينة وصحته
نحو يوم الجمعة في جواب متى سرت او خفية كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك ح
ويسمع الآن على شريطة التفسير والحكم الكلي عرفته واقتصار مستغنيا
عن استيناف التقدير وكنت قد [illegible] استيناف التوضيح بالامثلة والتصوير
المفعول له ما فعل لاجله اي بسبب لا لانه اللفظ وبه تم الحد فعل فعل مذكور
تمام لبيان معنى المفعول له ومن قال انه للاحتراز عن مثل اعجبني التأديب
لم يعرف المفعول له ومع ذلك فقد اطال على نفسه لا مدد ولم يجعل اليها هو
المقصود

المقصود كيف وانشكل عليه [illegible] فعل لاجله فعل مذكور والمبسوط
هذا التركيب فاجاب بان المراد المذكور معه لفظا وقال انه مذكور معنى في ضربته
تأديبا فانه دال ان المراد المذكور معه في هذا التركيب فقيد بانه كذلك في اعجبني التأديب
الذي لاجله الضرب فاجاب بان المراد ان يكون مذكورا مع معرفة المفعول له
بعد معرفة المفعول له لان معرفة العامل فيه فرع معرفة الاعراب نحو ضربته تأديبا
في [illegible] ان يقال الضرب هو التأديب وفيه نظر لان التأديب تحصيل
الادب وما يليق بالشخص والضرب الوسيلة كالشتم والتعبيه ونحوه [illegible]
وقعودا عن الحرب جبنا اي ان المفعول له قد يكون علة حرفه وقد يكون علة فرع
ومعلولا من وجه وقدم الثاني لانه اهم لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه عليته
ان المفعول له معلول للعامل ووجه عليته ان التصور علة للاقدام على العامل
العذر غير [illegible] هو عليه وكذا ان تقول قدم منشأ الظن وعقبه بما يجعل فان
للزجاج اي خالف الزجاج خلافا فاحذف الفعل ونقل العامل الى المفعول
المطلق لجعله متعلقا به وتطبير فعل المفعول في حمدا له اي حمدته حمدا وقد
الفقيه في محله فلا يخلط في حله اقتداء بشارح قال ان القائل بكون المفعول له
غير المفعول المطلق يخالف خلافا للزجاج ولم [illegible] الخلاف الا القوم
وجعل الزجاج اصلا ولما كان المنبا درمنه الى [illegible] في تعيين المفعول له في
وجوه قال فانه عنده مصدر اي مفعول مطلق بيان لما قصده والا وضح
فانه عنده مفعول مطلق قال المص ردا عليه ان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب
لا ضربته ضربا تأديبا اي هذا صريح مفهومه لانه يؤول اليه حتى ينتجه ما قال الرضي
انه منقوض بضربته رأى دانا حالة ضربته وقت الركوب مع انه لم يجعل ظرفا
بل حالا مع لو منع كونه صريح المعنى للكلام متجها ان لم يكن في غاية الوضوح و
شرطه نصبه تقدير اللام فقد عرفت هذا مما يتعلق بشرح هذا المقام و
المراد تقديره بغير مرة كما في الاضافة والا لم يصح نصبه وانما يجوز حذفها ان
اللام لم يقل وانما يجوز الاكتفاء بالضمير الراجع الى التقدير كما هو الاصل
تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الظرف ولو اضمر لاحتمل خلاف المقصود

وهو العدول الى نصبه بتقدير اللام وقد وقع النظر من قال التقدير عبارة عن الحذف
مع النية والشرط تحذف لا للنية فقال حذفها اظهارا الا في النية ... للتعليل
ذلك كما قال ابن الحاجب بالتفاوت القاطبين فان القبول ... وههنا ليس لحذف
الا جوازا اذ فعليا ايقاع على الفعل المعلل اسقط قيد المصدرية وقد كان في عبارة
عبارة السابق لاغناء فعلا عنه واعاده ابن الحاجب فقال اذ كان مصدرا وفعلا في
والترجيه العيان عن كونه مستغنى عنه بانه للاحتراز عن اللام الداخلة على ان المقدرة
كما في قوله تعالى وانزلنا اليك لتبين فانه لا يجوز حذفها مع كون المفعول له فعلا
لفاعل الفعل المعلل لانه ليس مصدرا وفيه انه لو اريد المصدر صريحا يخرج مفعول ...
مع ان الحذف كورده ولو اريد الاعم لدخل هذه الصورة ايضا في المصدر
فلابد من ترك مصدرا والتقييد بقيد اخر وهو ان لا يكون مع ان المقدرة
ولابد ان يستثنى ايضا ما هو مع ان وان فانه يجوز حذف اللام فيه مع فقدان
هذين الشرطين لان حذف حرف الجر مطلق معهما قياسي لا يحتاج قيد
التقدير بان لا يكون غير مراد ومذهب الخليل والكسائي ان تقدير حرف الجر مع
ان وان مراد وهما باقيان على جرهما فمحل المصدر مجرور لانا نقول بناء الكلام
على انه تبع مذهب سيبويه لانه الحق وما قلت ايضا سابع فالنقص وابن الحاجب
متابعة غير المحتاج وللغفلة عن وجه الاقتصار وبعضهم شرط كون ...
الفعل فعلا غير الجوارح وقبل الرضي فلم يجز في المفعول له معلوما بالعقل و...
بان يجد زمانهما او بعضه وقد وقع الخلاف في كل من الشرطين اما في الثاني
اى على وجه المرضى ... في الاول المفعول معه الظرف مفعول ...
ورفعه تقديرا ... ظرفيته وهكذا كل اسم الظرفية رفع في موضع ...
لا نظر فيه تقديره الاعراب وكذا نصب بينكم في قوله تعالى تقطع بينكم مذكور
بعد الواو والمراد ... مذكور ... بل مقدر على خلاف مذكور ...
... بعد ... حذف مفعول معه لمصاحبة معمول فعل ...
الواو المعمولات كلها سوى الحال بالواو وقوله لمصاحبة ...
... المعطوف ...

غير

بغير تلك الواو وفيها ... انتهى ... الاصلية وقد ... بقوله مفعول
فعل علم انه زعم انه يجب ان يكون الفاعل الفاعل باطل لان حسبك وزيدا درهم
... لان في معنى يكفيك نعم لا يصح ان يكون موافق الاعراب للمعمول الفاعل
فلذا اتفق على ان عمرا في ضربت زيدا وعمرا معطوف بواو المصاحبة مفعولا معه
والسر في ذلك ان الاصل فيما بعد الواو العطف فعدل عنه الى النصب
تقريرا للمعنى فما دام يمكن جعله مفعولا معه عدول الى النصب لم يكن له على
خلاف الاصل مساغ وكفاك ما سمعت في معرفة ان ما قيل المعمول اعم
من الفاعل والمفعول نحو كفاك وزيدا خارج عن حد القول قال الرضي معنى
المصاحبة اشتراكه في الفعل في وقت واحد ويتجه عليه انه لا يقال سرت
وزيدا وجئت وزيدا ... موافقة سيرهما في الزمان بل لا بد من ان يكون ...
... نعم قد يكتفى بالمعية في الزمان نحو تولد زيد وعمرو ومات زيد وعمرو ... المصاحبة
عرض نفسك ... والوجه ... ايضا ... لو ... على ...
من ان لا مفعول معه الا يصح عطفه على معمول الفعل وغيره اختار ... ذلك
... سير والنيل ... لا يقال ...
استوى الماء والخشبة فان استوى بمعنى ارتفع فيهما المصاحبة على ... ان يكون
المعمول ... الفعل مصاحبا له ... الا ان ... المراد
بالسير الا انتقال من مكان الى مكان ... عنه بالسير ... سير
مشاكلة لاقترانه بما يصح منه السير والثاني وجعل استوى مستعملا في مكان
تساوي بمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو وفي العباب ان المراد بالمصاحبة
اشتراكه في الفعل في زمان واحد او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها فان تركهما معا في زمان واحد لا يوجب ان يرضعها وفيه ان تركهما
في مكان واحد في زمانين لا يوجب ايضا ان يرضعها وعنه ... فان
معنى تركهما عدم منعهما وترك تحفظها ويكفي لان يرضعها عدم تحفظها
في زمان واحد سواء كان التحفظ بعدم الترك في مكان واحد ومنعهما
عن ذلك مع كونهما في مكان واحد لفظا او معنى ... شبه الفعل ... ذكر ...

والمراد بقوله معنى الفعل اي ما يؤدي مؤداه من غير ان يكون من تركيبه
كحرف التنبيه واسم الاشارة كما ذكره الرضي في نحو هذا لك وان كان ما يشتغل الا
ان يذكره هاك واياك وان تجعله مشمولا لقوله معنى فتقدم اذا بعث قوله
وان كان معنى لما واختلف في عامل المفعول معه هل الواو والفعل وشبهه ومعناه
بواسطة الواو وعليه الجمهور او عامله مقدر فمعنى جاء زيد وعمرا والابس عمرا
وهو مع مفعول به لا مفعول معه فالخلاف في وجوده لا عامله كالخلاف في وجود ال
اعراب مع لانه لما استحق الواو لقيامه مقامه ولم تحتمله حرفيته اجرى على ما بعده
فان كان اي الفعل لفظا وجاز اي لم يمتنع العطف اي عطف المذكور بعد
الواو لكن لا مطلقا الا المذكور اصالة كما هو الظ جاز الوجهان فيه العطف
والنصب اورد عليه ضربت زيدا وعمرا اي مع عمرو فانه لا يجوز فيه النصب
ودفع بحمل الجواز على امكان الظرفين وليس هناك لانه يشتغل الوارد في القسم
الثاني وحمل عدم الجواز على الامتناع مع وقوله في مقابلة الجواز بمعنى امكان الظرفين
بعيد على الجواز ولا يمكن دفعه بحمل الكلام على المذكور اصالة او المفعول معه لانه
لا مساغ لقوله وان كان معنى وجاز العطف فالصحيح ان يقال فان كان
الفعل لفظا والمعمول غير منصوب وجاز العطف فالوجهان [illegible]
آخر في الشرح ويراى وان كان المعمول منصوبا تعين العطف مثل جئت انا
وزيدا او جئت اليوم وزيدا وفيه خلاف لعبد القاهر حيث جعل العطف ممنوعا
والا اي وان لم يجز العطف تعين اما مانع لفظي كما في المثال المذكور او معنوي
كما في سرت والنيل تعين النصب مثل جئت وزيدا حيث امتنع فيه العطف
لعدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو ضمير مرفوع متصل
فان قلت اذا دار الامر بين العطف والنصب وامتنع العطف لا يلزم انه يتعين
النصب لا يصح [illegible] فما فائدة بيانه قلت يحتمل ان يمتنع النصب
ايضا لان كون المفعول معه متفرعا على العطف اذ الاصل في الواو العطف
يحتمل ان يستلزم امتناعه امتناع النصب اي لا يصح التفرع على الشيء فيما لا يصح الاصل
فيه وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف لتعذر النصب مثل ما شأنك وزيدا

فان

فان اسم الفعل فعل معنى لانه ليس من تركيب الفعل وتعين العطف عند المعنى
وغيره جعله مختارا او الرضي جعل النصب واجبا مع قصد المصاحبة وممتنعا بدونه
وفيه نظر لان جواز الوجهين في هذا الباب مبني على ان يكون في المقام دليل على قصد
المصاحبة بالواو سوى النصب مثل ما لزيد وعمرو ولا يرد ما انت والسير النصب
وكذا كيف انت وقصعة من الثريد لانه بتقدير الفعل اي ما كنت وكيف
تكون وقصعة من الثريد والفعل المقدر فعل لفظا وليس من قبيل الفعل معنى
وان نقل الرضي هذا القسم [illegible] ما شأنك [illegible] وامر ونفسه
وان لم يجز العطف تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا لان
المعنى ما تصنع تعليلا [illegible] وتعليم منه تعليل ما لزيد وعمرو
او يعلم ان المعنى فيه ما تصنع وذلك ان تجعل تعليلا للجميع بقصد لان المعنى ما تصنع
وتصنع على الشرط على ترتيب اللف [illegible] يصنع بالمجرور
حرف الجر [illegible] وقوله قول سيبويه ان التقدير
ما [illegible] زيدا [illegible] المحذوف لا معمولا له
وقول السيرافي [illegible] ان التقدير ما لك لابست زيدا والواو باب الفعل
المحذوف بمعنى ان المعنى ذلك [illegible] القولين والمفعول المطلق
بقسميه قياسي عند الاخفش [illegible] الحال هي في اللغة [illegible]
[illegible] التأنيث مأخوذ من حال بمعنى تغير سمي به هذا القسم لانه
على انه لا يكون امرا [illegible] فلا يجوز جاء زيد احمر [illegible] وقيل [illegible]
بمعنى [illegible] المستقبل لانه يدل على زمان [illegible] يكون الفاعل فيه فاعلا
او المفعول مفعولا [illegible] زمان الحال انما هو زمان [illegible]
كان او جملة وان جعلت الجملة اسما حكما [illegible]
[illegible] صيغة التذكير او التأنيث [illegible]
الهيئة [illegible] والكيفية كذا في القاموس [illegible] التمييز لانه [illegible]
[illegible] الهيئة في الكلام فتدخل [illegible] بين هيئة الفعل كالمصدر في ضربته ضربا
شديدا وفي رجعت القهقرى [illegible] الفاعل او المفعول به [illegible] بين هيئة الفعل

[illegible] الفاعل والمفعول [illegible]
[illegible] هيئة [illegible] والمفعول [illegible]
هيئة [illegible] في هذا الوقت [illegible]
[illegible]
[illegible] محققة [illegible]
[illegible] حال [illegible]
[illegible] حالا مقدرة [illegible]
المؤكدة [illegible]
[illegible]
الفاعلية بالهيئة [illegible] مع اصل الحكم [illegible]
في حال الفاعلية من الهيئة الحالية والاول نحو جاء زيد والشمس طالعة [illegible]
الهيئة الحالية [illegible]
دخوله في حد الفاعل [illegible] زيد
وعمرو [illegible] المفعول [illegible]
لفظا [illegible] الفاعل [illegible] المفعول [illegible] الفاعل لفظا
[illegible] الالفاظ [illegible]
وان يجعل الفاعل لفظا [illegible] الفعل وشبهه [illegible]
اسم الفعل وهو عامل معنوي كما سوف [illegible]
ان [illegible] الفاعل [illegible] مفعولا به [illegible] ضربت [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
شرح قوله [illegible] هيئة الفاعل او المفعول [illegible] هيئة الفاعل
او المفعول [illegible] التفصيل [illegible] التبيين [illegible]
[illegible] التفصيل [illegible]

[illegible]
[illegible] فان قلت [illegible]
من المضاف اليه واجاب [illegible] الفاعل والمفعول [illegible]
[illegible] المفعول [illegible]
[illegible]
[illegible] المضاف اليه في المفعول من الفاعل
والمفعول [illegible] ابراهيم [illegible]
[illegible]
بالكلية [illegible] اختلاف العامل في الحال وصاحبها [illegible]
بان المضاف اليه [illegible] المضاف [illegible] المضاف اليه
[illegible]
من الاضافة فان ملة ابراهيم [illegible] المقصود [illegible]
[illegible]
[illegible] الحال من الفاعل والمفعول معا [illegible] جاء زيد وعمرو
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المفعول [illegible]
مفعول [illegible]
[illegible]
[illegible] وعامله الفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
[illegible] كاسم الفاعل واسم المفعول [illegible]
الفعل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] اسم الفعل [illegible]

وان لم يكن اسم الفعل والمنسوب منه يبطل ما ذكره صاحب اللباب انه يعمل
منه المرفوع الا الظرف ولا يعمل ما سواه الا في الحال او الظرف او المفعول معه
وعند البعض يعمل في المفعول المطلق ايضا وعند واحرف التمني والترجي كما
في ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا والكره الرضي لان الحال لا يعمل فيها لكن
بعد ظرفا ما دون التمني والترجي وما في بعض الشروح انه المستنبط من
فحوى الكلام من غير تصريح [illegible] الفعل فيه [illegible] وشرطها
ان تكون نكرة ولو صورة نحو اخذ المال كلا قال الرضي في بحث الاضافة وقد
ينصب كل حالا نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة
حقيقة لكونه في تقدير كله فخرج بعبارته الاظهر ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر
المبتدا اذا وقعت احوال معرفة فاشتراطهم التنكير وتاويلهم للاحوال
المنكر للجاء الغفير بما يوجب التنكير والاظهر ان صاحبها معرفة غالبا لم يدخل
تحت الشرط لان الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالبا كما يفصح عنه تتبع [illegible]
الا ترى انه لم يقل احد ان شرط المبتدا التقديم غالبا فمن ادخله تحت الشرط
لم يات بشيء يعتد به وان ينصره تقديمه على تاويل الاحوال المعرفة فتامل اللازم
عن المعرفة وارسلها العراك يحتمل ان يريد به صدر بيت للبيد وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال اي ارسل حمار الوحش الاتن مجتمعة
ولم يمنعها من الاجتماع في الشرب مع ان الاجتماع يوجب التنغص اي عدم
تمام الشرب لمزاحمة بعض لبعض [illegible] ودفعها عن الشرب بالانفراد [illegible]
وبابها وجب عدم الذود وبقوله ولم يشفق انه لم يخف على نغص الدخال
[illegible] العياد [illegible] على ضبطها
بحيث يمنعن من الدخال [illegible] فالبيت وصف له بانه
يضبطهن ويحفظهن عن العياد ويحتمل ان يريد به التركيب المشهور
فيما بين [illegible] وارسلها العراك [illegible] اياها جميعا
فالضمير المذكور لصاحب الابل [illegible] المؤنث للابل ومررت به وحده اي
نحو [illegible] وكذا في ضمير شأن

102

والا لقال معاولة لرجوعه الى الثلاثة وان [illegible] طلب الحال [illegible] يصرفه عن الظاهر
واقتضى في تاويل نحو العراك وحده ونحوه من المصادر فقال سيبويه هذه مصادر
في معاني صفات نكرة اي معتركة ومنفردة وقال غيره هي مفاعيل مطلقة لحوال
المقدرة [illegible] صفات وحمل الاختلاف [illegible] الاختلاف في ان الاحوال واقعة
مصادر في معنى الصفات او مفاعيل الاحوال المقدرة واما الاحوال المعرفة
التي هي غير المصادر فلم تختلف في انها في معنى الصفات المنكرة اما ذوات اللام
فقال النحاة هي [illegible] كما في مررت بهم الجماء الغفير وارباب الكافة
[illegible] في حكم النكرات لان المراد الماهية في فرد ما واما لجعلها ما ينبه عن الصفة
النكرة نحو ادخلوا الاول فالاول اي مرتبين واما المضافات فتاويلها
بجعلها في معاني صفات نكرة نحو مررت بهم ثلاثتهم اي مجتمعين وهكذا الى
العشرة وربما يجيء العدد المركب ايضا هكذا ومنها مررت بهم قضهم بقضيضهم
اي كلهم مع [illegible] فقد وقع موقع مزدحمين لان فيه ازدحام [illegible]
[illegible] واما العلم نحو جاءت الخيل بداد وهو مستعمل في نكرة اي متفرقة
وفي وحده خلاف الكوفي حيث جعله ظرفا لانه في معنى لا مع غيره كما في جعل
معا ظرفا لا حالا بمعنى جميعا كما قاله البصري وهو لازم النصب والاضافة
الى المضمر والافراد وقد يجر بعلى فيقال رجاء على وحده ويجيء مضافا اليه
في تراكيب محدودة [illegible] نسيج وحده [illegible] وحده للقديم النظر وجحيش
وحده وعيير وحده ورجيل وحده [illegible] وقولهم على [illegible]
في ان جعل [illegible] بتقدير على فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها ولا
فان كان نكرة صرفة تقدم ما يعنيه واشتغل بما لا يعنيه واما اذا لم تكن نكرة
صفة مضافة كانت نحو جاءني غلام رجل مسرعا او موصوفة نحو جاءني رجل
ظريف ضاحكا او مستغرقة نحو ما جاءني من رجل شريفا وما جاءني رجل
كاذبا او واقعة بعد استفهام نحو اتاك رجل راكبا لا يجب تقديمها
ونحو قوله ما جاءني رجل الا راكبا من المستغرقة بعد [illegible] العشر [illegible]
عند المستغرقة كما في الباب من منعوت وذو الباب ونحو جاءني رجل وهند

راكبين ليس مما نحن فيه صاحبا الحال نكرة ومعرفة فلا حاجة الى التقييد الا بكونه

لم يشاركها معرفة في الحال كما توهمه الرضي ونبه غيره ولا يتقدم الحال على العامل

المعنوي الا في نحو زيد قائما مثل عمرو قاعدا وتسعر فيه في تحقيقه هذا بسرا اطيب

منه رطبا [illegible] تعالى وكان الاولى تقديم الكلام بعده عليه لشدة ارتباطه

بما سبق بخلاف الظرف فانه يتقدم على عامله الظرف والمجرور الا غيرها وحده

الظرف في الظرف المتقدم وليس لك ان تريد الظرف الحال فانه يتقدم

على ما يتقدم عليه الظرف عند ابن برهان لان العبارة لا يساعده اذ العبارة ح

الظرف وفيه خلاف الاخفش قال الرضي يجوز الاخفش بشرط تقدم المبتدأ

على الحال نحو زيد قائما في الدار لئلا يلزم تقديم الحال على العامل الذي فيه ضعف وعلى صاحبه

من كل وجه واما تأخيره عن المبتدأ الذي صاحبه نائب عنه فكانه تأخر منه ولعل تجويزه

لا يختص بصورة تقديم المبتدأ بل يعم تقديم ما صاحبه نائب عنه فيشمل نحو مررنا

بزيد في الدار والجملة ينبغي ان لا يخص قوله في الا ما صح في قوله وكنا نحوه

في الا ما صح ما يتعلق بقوله والا على المجرور بل يجعل متعلقا بهذا الحكم ايضا اشارة

الى خلاف الاخفش وخلاف ابن برهان ولا يخفى ان المناسب ان يقول

وعلى الا على ذي الحال المجرور لئلا يوهم ان الكلام بعد في العامل مع ان ما ذكره

في منع التقديم على ذي الحال يمنع التقديم على العامل وهو ان الحال تابع لذي الحال

والتابع لا يقع الا حيث يقع متبوعه ومتبوعها لا يتقدم على الجار فكذلك

تابعه كان الحال تابع العامل ايضا وقد صرحوا ايضا بان الحال الذي هو معمول

المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان المضاف غير نحو زيد غير ضارب

راكبا فانه يجوز فيه زيد راكبا غير ضارب لما ذكر بما ضارب وذلك

ان تقدم المجرور بايهم فيه فيقع ما تقدم من فوات الترتيب ايضا ولخلافه

لك رأيه في هذه المسئلة خلاف الكوفيين حيث قال بعضهم

ان يتقدم الحال على الصاحب المظهر اذا لم يكن مرفوعا متأخرا عن العامل

وقال بعضهم ولذا يجوز تقديمها عليه واذا كان الحال فعلا فيجوز ايضا

وقد جرى زيدا وجوز الكلام تقديمها على الصاحب المضمر مطلقا وخلافه

ايضا

ابن كيسان وابي علي وابن برهان في صاحب المجرور بحرف الجر وظاهر الاستقلال معهم

قال [illegible] فلذلك الا [illegible] وما [illegible] عليه [illegible]

ناشئا لخطئها كما لا عليه شديد ورجح المص خلافه متابعة للقياس المذكور

واختار حرف النظم ابعد عن الظاهر انما يجعل كافة بمعنى لانه يجعلها مصدرا

كالعافية بمعنى الكف او صفة مصدر محذوف اي ارسالة كافة اي مانعة

للناس [illegible] العقلان [illegible] فالاعراض عنه [illegible] مصدر [illegible] للمبالغة وحرف

الشعر ما يشعر به يجعله حالا من فاعل الطلب محذوف قال الرضي يجوز

حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد وكل ما اي نكرة

دل والا وضح دلت على هيئته اي صفته صح ان يقع حالا واليه ذهب

سيبويه على خلاف الجمهور حيث شرطوا الاشتقاق كما شرطوا في الصفة

حتى سيبويه والمص سبحي الغلام لكنه فرق بين الحال والصفة حيث قيد

وقوع الصفة غير مشتق بان يكون وضعه لغرض المعنى عموما او خصوصا

واكتفى في الحال بمجرد الدلالة على الهيئة والتحقيق ان الحال يقتضي ملاحظة

وقت لكون صاحبه كذا والصفة لكون صاحبه كذا والاشعار بالكون كذا

حاله مبتدأ او اشتقاق نحو زيد قائم يدل على قيام زيد اي كونه قائما بحيث

زيد او شأن فانه لم يأول الى شأن ان بالحال ثم انشأ ما عظم الحال مع [illegible]

مثل بسرا اطيب منه رطبا الاولى التعبير بمثل هذا بسرا اطيب منه رطبا لتفسيح

تخصيصه عن قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي وحيثما جهة هذا

المخصوص ان يكون العامل واحدا ثم يتعلق كل منهما حال وهو بذكر صاحب

الحال غير مستقر الامرة فيذكر احدى الحالين بجنب غير المستقر ولا يذكر الحال

الاخرى بجنب المستقر لمكانه فيقدم على العامل الى جنب رجع المستقر

مبالغة في التمييز لا التباس ولا التقديم على ضعيف عامل معنوي

او افعل التفضيل او غيره ونقل عن البعض ان العامل فيه الا وان

[illegible] وفي الرضي ان العامل اطيب بلا خلاف وبالجملة ذكر في اقتضائه

عامل اسم الاشارة في بسرا انه رطبا لا يصح تقييد الاشارة به اذ قد يكون الاشارة

١٠

في حال كونه مفردا انه لا ينبغي في زيد رجلا احسن منه راكبا مع جوازه اتفاقا وانه
لابد من تقييد ما على الطلب بكونه خبرا حتى لا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وتقييد
المبتدأ بالحال يستلزم تقييد الخبر وهذا هو الذي ذكره المصنف وفهم الرضي منه انه
يجوز تقييد المبتدأ بالحال لا يجوز تقييد الخبر به فمنعه وبعد تسليمه منع كون ما نحن
فيه من هذا القبيل بل المبتدأ مقيد بحال والخبر بأخرى وهذا مما يقضي منه
العجب ويتجه على الاول انه فليكن الحال مقدرة وعلى الثاني انه مصنوع
وعلى الثالث ان ارجاع الضمير الى المقيد في حكم تقييده وضبط الرضي
والتسهيل الاحوال الغير المشتقة فمنه الحال الموصوف بالمشتق او
في حكمه نحو جائني زيد رجلا صالحا وقال الله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وتسمى
حالا موطئة ومنه ما يدل على تشبيه نحو كرّ زيد اسدا اي مثل اسد العرين وقوله تعالى
اليوم [illegible] الحف ونحو بدت قمرا وما هي [illegible] بتقدير
مضاف او يجعله بمعنى مشتق اي شجاعا ووضيئا [illegible]
ومنه ما جعلت قسطا لجزء من كل نحو بعت الشاة شاة ودرهما
واخذت زكوة ماله درهما من كل اربعين درهما ومرتبة درهما [illegible]
ودخلت [illegible] الدنانير دينارا [illegible] وبهذا [illegible]
التسهيل هذا القسم بما يدل على [illegible] ومنه ما يكون [illegible]
نحو صنعت [illegible] حديدا [illegible] ومنه [illegible]
تفصيل نحو بوبته بابا بابا [illegible] رجلا رجلا [illegible]
ومنه ما ذكره التسهيل ومنه ما يدل على مفاعلة نحو بعت يدا بيد اي
مقابضة ومنه ما هو نوع من صاحبه نحو هذا مالك ذهبا [illegible]
اي الحال الجملة [illegible] خبرية اي محتملة للصدق
والكذب في اصلها [illegible] الحالية [illegible] قبول الصدق والكذب
كما لا يخفى على الفطن اللبيب قال الرضي وجوب كونها خبرية لان [illegible]
ان الطلبية [illegible] الطلبية ليست [illegible]
مضمونها [illegible]

ولا

الا انه [illegible] نحو بعت وقبلت [illegible] الى وقت [illegible] فيه مضمونها [illegible]
مجردا عن [illegible] مضمونها [illegible] المضاف [illegible] وقت الوقوع هذا وفيه ان
التقييد [illegible] عن [illegible] بل يكفي [illegible] ولهذا اراد [illegible]
[illegible] مضمونها [illegible] الطلب بل [illegible]
مستقلة بالقصد مقصودة بالذات [illegible]
عدم الاستقلال بالقصد واخراجها [illegible] من التوجه اليه بالذات [illegible]
[illegible] الخبرية ايضا تقتضي [illegible] بالذات [illegible] بغير
اخراجها عن مقتضاها وجعلها في حكم المفرد [illegible] الخبرية [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] خبرا كما [illegible]
وتقييده [illegible] الوقوع حالا بالخبرية [illegible]
بعدم [illegible] حالا [illegible] خبرا فالاسمية بالواو و
الضمير او بالضمير على ضعف [illegible] بالواو [illegible] ضعفه و
[illegible] ضعيف [illegible]
[illegible] مقوية بالحال المؤكدة نحو هذا هو الحق لا شك فيه [illegible]
تقييد الحال المنتقلة [illegible] المؤكدة [illegible] في الجملة الحالية
[illegible] الجملة [illegible] الحالية [illegible]
[illegible] احتاجت الى الرابط
[illegible] الاحتياط [illegible] والصفة
المفصولة [illegible] جاءني رجل [illegible]
[illegible] الضمير [illegible] الحال ولا بد من ربط
بالعامل لانه تقييد العامل [illegible] فقد اعتبرت في الجملة
[illegible] بالواو [illegible] ربط الحال بالعامل [illegible]
[illegible] في الاستقلال [illegible] اسم الفاعل [illegible]
[illegible] الواو
[illegible] لان الواو [illegible]

للضبط فقال ثم انه الرفقة وهو بالضمير وحده والعطف وعلى الجار فالضعف
بحذف الواو لا تركه بالكلية لان الضمير لا يعطى قوة نصف الربط وانما تعاقب ... ابع
النهار اى انتصب نهارا واى اى ان اى عاجز كذلك الغواص يغني بعضهم بحسب
اى ان الحال الجديدة بتقدير الواو ولم يرفعه فلو لم تقدر الواو لا يوجد ما
هو بالضمير وحده ولا ماهو حال من الرابطين ويكون قولهم وقد جعلوا الا بمعنى
على الرابطين لغلبة ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب فقيا جدا وقيل
ان كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجب الواو نحو جاء زيد وهو قائم وان كان
صدر الجملة مشتمل على الضمير جاز ترك الواو بلا ضعف ومنه كلمته فوه الى فى
وخرجت من البادية على سواد وللمعان الفضول لو دار الى فيه ثم ذكر مثالها فهو
حال مؤولة بالدال على سواد او في تقدير مشتملا على سواد فهو مفرد لا جملة او في تقدير
مفرد اشتمل على سواد فهي فعلية والمضارع المثبت بالضمير وحده اى بلا الواو
او لا غير المضارع المثبت فيكون قيده وقبول النحاة ان المضارع المنفى
[illegible] بالضمير والواو [illegible] قولهم قم [illegible] وجعل [illegible] مع الا اكثر من
[illegible] المضارع المثبت [illegible] وقد [illegible]
بتقدير المبتدأ او جعل الواو للعطف ولو جعلوا الحكم اكثر لكان اقرب الى الصحيح
واشترط في المضارع خلوه من حرف الاستقبال كالسين وسوف [illegible] يقتضي
العجب [illegible] وتبعه العلامة المنتجب المحقق التفتازاني [illegible] الا ان على ما ذكر
في علم الادب من ان تجرد الفعل عن علامة الاستقبال والجاب فقد [illegible]
الى الحال واستغناء المضارع عن الواو لموضع لعدم الاستقبال ان الحال الذى
نحن فيه [illegible] الحال المقارن للاستقبال في اسم الحال [illegible] المضارع
غير [illegible] الرابط ذكره علامة الاستقبال في الحال [illegible] الاستقبال
او ما يشاركه في اسم الحال واحتج الى قد [illegible] الحال التقريبية من الحال
[illegible]
اللفظ وكيف لا والاشتراك اللفظي انما [illegible] النحاة [illegible]
على ما كان [illegible] مع الحال المحقق [illegible]

المحقق

105

المحقق في هذا التوجيه فيقع نظره ... ولم يطلع عليه اذ المذهب
مانب ... وما سواها الا الاسمية والمضارع المثبت وهو منقوض بليس
فانه بالضمير وحده ضعيف كالاسمية الا ان يقال انه داخل في الاسمية لانه صار جاب
حرفيه غالبا على فعليته لانه لم يدل على الزمان ايضا وصار نحو النفي بالواو والضمير
او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قيل قد تنبه مستعارة
لتقريب زمان الماضي مقارنة العامل ودفعا لتوهم مخالفتها لتوهم جعل ماضيا بالنظر
الى عامله كما يجعل المستقبل مستقبلا بالنظر الى ما قبله وهذا اقوى ما قيل فيه لكن انما
يقرب لو كانوا يستعملون الماضي بالنظر الى ما قبله كالمستقبل ولو كفى في الحال اى ضوى
مقارنة زمانه بزمان العامل لا يجب ... زمانها ولا يكون الحال الا ماضويا بمعنى انه
عامله في الزمان ابدا ولو دفعوا توهم استقبالية الحال المضارع بالنسبة الى ما قبلها
وفي الكل خفاء فالاولى ان يقال تقييد العامل بالحال بعيد عن الوقوع اذ المقيد لا بد
من المطلق فتداركوا ذلك التقييد بالتزام قد الدالة في الماضي على التحقيق لتمام الحكم
على الاتصاف بانتفاء قيده ويجوز حذف العامل باقيا انه كقولك اى لمن قيل اى قرينة
لمن قرأن انتهاء السفر راشدا اى سر راشدا فيما يمكن الرشد فيه بنفسك مهديا
فيما لا رشد فيه ... فيحذف العامل لدلالة حال ... عليه وكقولك في جواب ازيد مسافر
او مقيم راشدا مهديا اى مسافر راشدا مهديا وكقولك راكبا راضيا الحال
واحتج وكانه صرح بعموم العامل لئلا يتوهم امتناع حذف العامل المعنوى لضعفه
ويجب حذف العامل في المؤكدة اى في الحال المؤكدة وهي ما يلزم صاحبها او يندر
انفكاكها عنه وما لا يكون كذلك يسمى منتقلة ويقصد بها التقييد كما لا يقصد
بالمؤكدة الا التأكيد وان امكن قصد التقييد فيما يندر انفكاكه عنها
لكنا ورعى درجة الاعتبار لالانه لا وجوب واحترز بقيد في المؤكدة
عن المنتقلة فيما يندر انفكاكه عنه لكنا ورعى درجة الاعتبار لالانه لا
وجوب حذف فيها اذ يجب حذف العامل في ضربتي زيدا قائما مع كونها
منتقلة بل لان المنتقلة لا يجب الحذف في كلها بل فيما ثابت عن عاملها ولبيانه
من العامل قاعدة اخرى لوجوب الحذف وقد حققها في بحث وجوب حذف

ولا يجب ... [illegible] ... ضربتي زيدا قائما او ضربه ... [illegible] ... للجمع بين العوض والمعوض عنه [illegible]

خبر المبتدأ فليس على الحصر بيانه في هذا البحث وهو تقييد المؤكدة بما يكون بعد جملة
اسمية يكون جزآها جامدين معرفتين كما قيده الرضي حتى لا ينتقض القاعدة
بقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقولهم قال
جائيا وقم قائما مما لا يحصى وكقولك الله شاهد قائما بالقسط لان المذهب
عنده ان ليس للحال المؤكدة الا هذا اما لانه لا يستعمل غيرها مما ذكره في كلام
كثيرة الا نقلا عن صاحبها مؤكدة كما صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص
وحالا وشيخ والده اما لان ذلك الغير عنده معمولات مطلقة كما في قائما وقد
نقله التابعين حيث جعله سيبويه بمعنى القوم قائما قياما وقد جعل الرضي
ذلك المحمل اولى لكون الحال على ما ترى يعم العرب جعل كثير منها حالا منتقلة
بان يجعل مفسدين على المصرين على الافساد وكذا مدبرين وان يجعل نعاقل
جائيا على جائيا الى بان لا تقع قبل الوصول اليه وقم قائما على التقييد احترازا عما
ثم ذاهبا وكذلك قائما بالقسط احترازا عن قائما بالظلم لانه فاعل بما شاء
لا يفتح عنه شيء ولا يسأل عما يفعل وما قال الزمخشري ان قائما بالقسط في
شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط مؤكدة فعلى
اصل المعتزلة من العدل عليه تعالى ونفي الظلم عنه نحو زيد ابوك عطوفا اي
احقه في حقيقة الامر وحدث منه على تقديره وجعله ثابتا وادعى الرضي
بانه لا معنى يبقى الا واجيب بان التقدير احق ابوته ولا يخفى انه ح
متعلق بالابوة لا احق واما عامل الحال المحذوف في هذا المثال دون قوله
راشدا مهديا لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير عن سيبويه وقال
السكاكي احق التقديرات عندي كما عطوفا وقال الزجاج لا تقدير ولا
حذف بل العامل خبر الجملة لتأوله بالمسمى فزيد ابوك عطوفا في معنى زيد
مسمى بابيك ونحوه من منكري التقدير اقول انكره لا ضير فيه بناء على
وبرجح تقدير المصنف على تقدير السكاكي اطراده دون تقدير
السكاكي لعدم جريانه في قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم وقد صرح
بما هو المذهب عنده بقوله وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية

فان

106

فان قلت هذا ينافي قوله الله شاهد قائما بالقسط فلا بد من تقييد الجملة
الاسمية بما يكون جزآها جامدين معرفتين قلت لو وجد حال غير مقيدة
بعد جملة اسمية جزآها مشتق كما انه اراد بمضمون الجملة الاسمية ما
يمكن ان يجعل مضمون فعلية وما يكون احد جزئيها مشتقا يمكن جعل
مضمونها مضمون جملة فعلية واما التقييد بمعرفتين فمشكل بقولها انا حاتم
جوادا وانا عمرو شجاعا فانه لا شبهة في تنكير الخبر او التقدير انا مثل
حاتم واعلم انه قد يلتزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضاف قال
قال الرضي ويقع كافة في كلام المتأخرين من لا يوثق بعربيته مضافة
غير حال وقد خطئوا فيه هذا اعرض بكلام صاحب المفصل في خطبته حيث
قال محيطا بكافة الابواب وبما وقع لصاحب المقامات من ايراد قاطبة
مضافة غير حال ونقل صاحب المفصل كتابة اشدد الاصحاب عمر بن
الخطاب الفاروق بين الخطأ والصواب رضوان الله عليه وعلى سائر
الاصحاب جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المال المسلمين لكل عام
مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه ابن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا
يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة التمييز والتبيين والتفسير
على صيغتين ما اي نكرة اطلقها اعتمادا على اشتهار وجوب نكارته
ولهذا لم يبينها كما بين في الحال علم يدخل في الحد حسن الوجه وجهه
بالنصب وغبن رأيه وسفه نفسه والم بطنه واجيب عن منصوبات
الافعال بان رأيه مفعول فيه اي غبن في رأيه وبطنه مفعول به والتقدير
الم شاكيا بطنه وكذا نفسه لانه بمعنى سفه نفسه من التفصيل ولا يخفى
انه لا فرق بين منصوبات هذه الافعال ومنصوبات الصفة المشبهة
يجعل منصوبات الصفة المشبهة مشبهات المفعول دون هذه تحكم و
تعسف وكذا لم يدخل المجنبي شيء اي حسن زيد لكاتب تقي اي حسن رجل
ولا مخلص الا باخراج ما يخرج التوابع عن الحد وهو اخراج البدل من الضمير
المبهم واخراج صفات اسماء الاشارة ومن وما واي واخراج وصف

العدد او نحو بعضت عشرة دراهم وتخصيص التمييز بالنكرة بالغلبة
بالتعريف يجعلون المضاف اليه المذكورة عشرات وقد خالف في التعريف
خامس عشرة وثالثة رجل وثلثة ابواب ولهذا لا يلتبس دون خامس البقعة
وثلثة الابواب سواء ان الابواب تمييز الثلثة كما يفصح عنه مباحث العدد نحو
ثلث الاثاني والديار بيانا نوع من رفع الابهام المستقر اي الثابت قيد به
فخرج الى ما بالوضع لانه الفرد الكامل الثابت وجعله ان العدد الكامل هو
الثابت وضعا واستعمالا الاتصال لو يكتفي بالانصراف الى الكامل ببقية
من قيد المستقر اذ الكل ما بالوضع او بالاستعمال بخلاف الكامل في
الثبوت اذ هو ما يكون ثبوته اور حدهما اشكال قوي وهو ان التمييز
المذكورة للمقادير رفع الابهام عن المقدرات والمقدرات معان هي
للمقادير حاصلة لها بالاستعمال فالابهام الحاصل من الاستعمال غير ثابت
في الوضع ووقعه منفيه الا بالابهام من ملفوظ كل اسم سبيه والحاصل
جنبيه وهو ان الابهام الوضعي ما اتي من قبل الوضع لا ما يكون في الموضوع له
والمقادير المستعملة في المقدرات ابهامها لان وضعها للمقادير على وجه
الابهام فاذا استعمل في مقدر بهذا القدر المبهم صار افراد مبهمها لا ابهام الموضوع
له حتى لو كان الموضوع له متعينا لتعين المقدر التابع له فاحفظه واستكمل
اليه الموضع … حقيقة في … ان يخرج عنه تمييز الضمير المبهم وتمييز
اسم الاشارة ابهام نحو نعم رجلا وحبذا رجلا فانه لا ابهام في وضع الضمير
واسم الاشارة وانما طرء الابهام من الاستعمال بلا اشارة ولا مرجع
ويمكن ان يقول ما وضع له الضمير ما سبق وجعله حكما كما فيما نحن فيه
ابهامه وضعي فتامل عن ذوات مذكورة اي معتبرة في نظم الترتيب
سواء كانت ملفوظة او مقدرة او مقدرة اي غير معتبرة في نظم
الكلام لكنها ملحوظة جاء فهم مدلول المركب فان طاب زيد نفسا
مقدر مبهم في نظم الكلام وانما يفسح … الطيب شيئا من اشياء
… المعرفة مع … بالتمييز ولا يخفى عليك ان هذا

ببيان

١١٤

ببيان غير حسن لانه يتبادر منه ان المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الابهام
عن الذات المقدرة وليس كذلك بل ان المقصود رفع الابهام عن النسبة
ويلزم منه رفع الابهام عن الذات المقدرة فالتعويل على ما سيأتي في قوله
والثاني عن نسبة وبهذا اندفع التنافي بينهما من غير حاجة الى جعل قوله والثاني
عن نسبة في تقديره والثاني عن ذات مقدرة في نسبة فاحفظه ولا تنس وكم
من بقعة في محله وقد عرفت نحو الابكار فادرج التقسيم في التعريف المقصود
لكمال التوضيح وقول الرضي انه يشمل التعريف النوعين بظاهره في غاية الاختلال
لان الشمول حاصل قبل ذكره لكنه يمكن تصحيحه بانه اراد شمول التعريف لهما
بخصوصهما لا على وجه الاجمال والله اعلم بحقيقة الحال فالاول اي القسم الاول
تمييز عن مفرد اي لاجل مفرد او رافع الابهام عن مفرد او بعد مفرد والمراد بالمفرد
ما يقابل الجملة لان الجملة اسم … بحسب الحال او المآل فان قال زيد طيب وطيب ابد
الجملة فانه ليس مضمون طاب زيد الا طيب زيد وكذا مضمون اسناد الطيب
الى فاعله طيبه يكشف عن هذا المراد تفصيل المقابل للجملة ومشابهها والمضاف
الى الفاعل وجعل المفرد بمعنى ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مع انه حمل
اللفظ على ما ليس معناه … خروج على الشهرة مثلها … نعم لو اريد
ما يقابل الجملة وشبهها والمركب الاضافي … مقدار … المقدار
مبلغ الشيء كذا في القاموس اما في عدد اي مستعمل في عدد ومن قال المراد
ابهام في ضمن عدد مع انه تكلف … عنه لم يعرف ما بين العدد واسم
العدد وجعل اسم العدد قسما من المفرد المقدار هو الصحيح لاجله [illegible]
كما فعله ابن مالك في التسهيل نحو عشرين درهما وسيأتي احكام تمييز بعد
بعضها في بحث الكنايات وبعضها في بحث اسماء العدد وحصر المحال …
اسماء العدد من قبله العدد ولم يكتف بقوله وسيأتي ومثل عشرين درهما
نحو … تام … الاسم التام الصاحب وبهذا كثر مثال الموزون والاسم
التام بمعنى انه بحيث لا يصح اضافته في المشهور فذو اللام وذو الاضافة وذو
نون التثنية وذو نون الجمع وذو نون شبه الجمع نحو عشرين وذو التنوين

المقابلة له نحو

الملفوظ او المقدر وهو فيما لا يعرف [illegible] الاستفهامية [illegible]
[illegible]
المعرف باللام [illegible] والرفع [illegible]
[illegible] رجلا [illegible] رجلا [illegible]
المبالغة والتفخيم [illegible] اسم الاشارة المبهم نحو [illegible] رجلا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

واحدة [illegible]

[illegible]

ليس مما يشرح به صدر المتعلم لان الغفلة عن كلام المتقدم وعن ... مقدار
فسره الرضي بكل شكل فيرتفع حصول له بالتمييز ما اسم فاعل منه حسنه كفت ...
الكلام ... ذكر انه لا يحمل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا ... عليه
نحو نطعو ذهب و نعم رجلا وحبذا رجلا ويكون بيان المعنى ما ضرورة ...
بغير المقدار بما يفيده اضافة الغير الى المقدار لا وهم صحة النصب فقطعة ...
مع انه صرح الرضي بانه يجب الخفض فيه لان الا ... حمو ...
في العدد واسم الاشارة ولا يخفى انه يجب حمل قوله والخفض اكثر ... الخفض
في هذا القسم اكثر بمعنى ان التمرات المحفوظة اكثر لا ان الخفض في كل شيء اكثر
والا الاكثر وضح الاضافة فان قلت هل للخفض احتمال سوى الاضافة قلت
تقدير من الجنس كما ذهب اليه الجمهور في توجيه نحو رجل مررت حيث جعل خفض
مميز كم الاستفهامية في ... الجر اربا بحرف الجر مقدر من الجنسية الثابت في التمييز
نحو من قائل وقائمة الله ... على خلاف مذهب الزجاج حيث جعلها ...
كم الاستفهامية والخ اي التمييز عن ذات مقدرة ... في جملة
نحو ... زيد ابا ... ابا زيدا ... اي ما ثبت ... الجملة بان يكون
مشتملا على نسبة غير تامة وما يكون فيها شبه الفعل وليس المراد نسبة الجملة
ما فيه معنى الجملة ... نحو حسبك زيد رجلا ... لله زيد فارسا كما ذكره الرضي
ومعه غيره لان كثيرا ما يكون جملة كما في ... نحو طاب زيد نفسا مثال
لتمييز لا يحتمل غير المنتصب عنه ... وزيد طيب ابا مثال لا يحتمل كونه المنتصب
ومتعلقه وابوه مثال لا يحتمل كونه صفة للمنتصب عنه ومتعلقه ودارا مثال
لما لا يحتمل الا متعلق المنتصب عنه وعلما مثال لا يكون الا صفة المنتصب عنه او في
اضافة نحو الجنين طيبه ابا وابوه ودارا وعلما ... بالمنتصب عنه
في الاضافة اكتفاء بقوله ولله دره فارسا ... ولله در زيد فارسا
فان قوله ولله دره فارسا يحتمل التمييز عن نفس الضمير او ... مرجع
ولذا جعله الزمخشري مثالا للتمييز عن ذات ... الضمير
راجعا الى زيد في القاموس لله دره اي عمله والفارس راكب الفرس

بعض

جميع ... كلا ... جركوب وامره من القرآن ... بالفتح ... ذكر
الثلاثة محتمل ومما يجب ... ان العامل في هذا القسم من التمييز ... نسبة
... الى ما يسمى منتصبا عنه والعامل في القسم الاول ...
المبهم ... المنون وحاله نون التثنية او جمع او التمييز مقصور حسن
... وحسنو وجيد ... استثنى ... مالك ... وملان ...
... الاضافة ... الافعل ... الافعل ... اكثر ...
اي افعل تفضيل ... ولما كان التمييز عن النسبة ربما يلتبس ... بغيره ...
القسم ... القرينة ... طلب ... اعتبار ... في الاعتماد على ما فهم من اللفظ
بعدم الاقتصار على سماع اللفظ بل تحديد النظر الى جوانب البيان ...
هناك قرينة وربما يلتبس ... الى ما ... العبارة ... على موضع
اللبس وموضع ... فقال ثم ان كان اسما صح جعله لما انتصب عنه
مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب اي يكون مما يصح ... اطلاقه على
المنتصب عنه جاز ... باعتبار ... التمييز به ان يكون له اي لما انتصب عنه
وان يكون لمتعلقه ولا بد لمعرفة المراد من خارج من التركيب ... اذ
عرف كما في كفى زيد رجلا وطاب زيد نفسا فانه يجري فيهما قصد المتعلق
بطلب السامع ولانه ... بيان القياس والا فهو لمتعلقه لما انتصب عنه
بان يؤول بما يكون صحيح الاطلاق على المنتصب عنه نحو طاب زيد علما والوجه
وابا ودارا ... التمييز في الفصلين ... لا يجوز في جاء زيد
ابا اذا كان حالا كونه متعلق زيد ولا في طاب زيد علما ... معه ...
... مع ... المذكور ... بينه وبين الحال ... ما يلقى اليك
ابانا ما ... الحال ولا ... المقال ... الاوقات ...
حسن الاعمال ... ما في هذا المقام من الشروح ... ما
ذهب ... من الانشراح وعرفت ما وضع من ... الذي كان ينقض
ظهرك ... في القلوب ...
ظلام الليل ... الاصباح فيما ... في القسمين ما قصد لا يخفى انه اذا كان

حيث ايضا بيانا بين ما قصد لان المقصود ان كان نفس الجنس فلا فرد
معنا يحتاج اليه لانه لا تعدد في الجنس وان كان الانواع فالتثنية والجمع ايضا يبطل في
المقصود فلا حاجة الى قوله الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع ويمكن ان يقال
ليس المراد بما قصد ما قصد بالعبارة بل ما قصد بالبيان ففي كلامه رطلان زيتا
قصد بالجنس بيان ان زيتي الرطلين متماثل وان كانت صفة له وطبقا اي مطابقة
في القاموس هذا طبقه بالكسر والتحريك وطباقه ككتاب واما المراد بطباقه فهو
توهم مقصد المعنى المطابقة احوج نفسه الى التكلف واحسنت الصفة في كون
تمييز الى آخره خلاف الاصح فان ما هو متعلق لا يحتمل الحال الا ما يحمله ما لا تشبيه
فلا يرد ان تخصيص احتمالا بالحال بالصفة انما يلائم لمذهب من خصص الحال
بالمشتق دون ما ذهب اليه المص من ان كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا
وهذا القول منه اشارة الى انه لا معنى النزاع في كونه حالا او تمييزا كما وقع
بين النحاة لانه لا يمكن انكار شيء منهما ورجح التمييز في بعض تصانيفه و
لا يبعد ان يستفاد من عبارة المتن ايضا قال الرضي نحو لله دره
دره من فارس دليل على انه تمييز قلت بل دليل على انه محتمل حتى الحج
لما ذكر ما يحتاج المقصود به ولا يتقدم التمييز على عامله وهو اما الابهام
او منسوب النسبة المبهمة فاندرج عدم التقدم على الفعل في قوله والاصح
ان لا يتقدم على الفعل بخلاف المبرد والعبارة المنقحة والا وضح ان لا يتقدم
التمييز خلافا للمازني والمبرد في الفعل وفي الاكتفاء بذكر الفعل خلل لانه
يخرج منه اسم الفاعل والمفعول ولو قيل جرت العبارة يتضمن ذكر
ذكر الفعل ذكر ما يشبهه لدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
مع انه لا خلاف في عدم جواز التقدم عليها الا ان يقال حمل عدم جواز
تقديم التمييز عليها هو لا علم بيان ان شيئا منها معمولات هو لا ينقدح والذي
ذكره الامتناع عن تقدمه مطلقا وجهان احسنهما ان التقدم على العامل
يقتضي تقديم البيان على الابهام وهو ينافي غرضه ذكر التمييز في الابهام اولا و
التفصيل ثانيا يكون لحظا في النفس فضل تمكين وثانيهما ان عامل التمييز اذا

كان

كان ثابتا هو المبهم في غاية الضعف فلا يقوى للعمل فيما تقدمه ولذا لا يجوز
الفصل بينه وبين التمييز في السعة واذا كان منسوب النسبة فلان التمييز فاعل في الاصل
ولا يتقدم الفاعل على عامله وزيد تصبب عرقا الا رضي عيونا وافضلنا الابا
مادا وابيه ... لو غير عن المفعول فجرت الارض عيونا نفخ الارض عيونا ومن
معفوا اما لفظا الابا ... ونظام الوجه يقصد الحمد لله الباب اهون واعذب
ما يتقدم ... لانه لا حاجة الى التكلف بعض شاني لان الكلام ... فمجاز في قصد
... ولا يجوز تقديم الفاعل مجازا كان او حقيقيا ولي ان يقال
تمييز في الا ... ما على العامل او مضاف اليه وشيء منهما لا يتقدم المستثنى قوله
وذلك فارس بالخفاء المستثنى المطلق لا يمكن تحديده بحسب المعنى بان يجد ما هو جنس
بقاه يعرف به مدلول المستثنى يختلف فتارة يكون مخرجا وتارة غير مخرج فلا بد من اراده
التعريف بحسب المعنى ان يقسم المستثنى بيانا له فلذا قسمه المص ولا يتم الاستغلال بالتعريف
لا انه لا يمكن تعريف المستثنى مطلقا وكيف لا وقد قال قسم المستثنى قسما بالاوحد لكل منهما
حد يعرف بحسب المعنى لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن حد مختلفي الماهية بحد واحد بل
على اختلاف ما بينهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد
بحسب اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو
المذكور بعد الا واخواتها ... بانه يمكن ان يذكر مفهوم جامع باعتبار لفظ المستثنى
او لفظ المستثنى متحد في القسمين وبهذا اندفع ما ذكره الرضي من انه لا يمكن ان
المستثنى مشترك لفظي بل له مفهوم هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا فيمكن جمع القسمين في تعريف واحد لان المص منع جمعهما في تعريف
واحد بحسب المعنى ولم يدع الاشتراك اللفظي بل يا بعد ان يقال لم يعرف المطلق
كما ... هذا التعريف واستعارته في التقسيم وما قيل انه لا بد في تعريف المستثنى
المطلق من تقييد الا بغير الصفة كما في بعض نسخ اللباب يمكن دفعه بان عطف
اخواته على الا يغني عن تقييده لانه اخوات الا الا الصفة وما زاده الرضي في
قوله مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا غير محتاج اليه متصل ومنقطع الاول مستثنى متصل
والمستثنى منقطع لانهما اسما القسمين لا مجرد المتصل والمنقطع فالمتصل هو المخرج

يتناول المخرج من صيغة اخرى كنكث والمخرج منه احيانا كالضمير المراد بعد اتصاله فمن قال لا تخرج الا من متعدد فلا حاجة لقوله من متعدد الا قصد تفصيل فقد غفل عن تعدده وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين حيث يمنعون صحة الدعوى حيث يستثنى منه غير ذوي جاز رجل الا زيدا كالا واجوا انما ابى يواجه متعدد بعضه الا فرات اعتمادا على انه يفصل في اثناء المباحث تنبيها انه بيده بما يعنيه الا وانا يقع الا في الفرغ بعد النفي صريحا او بتقدير اقيل اخرجه جاز القوم الا زيد وما جاء القوم لكن زيد وجاء القوم ولم يجئ زيد الا غيره لك وفيه ان لفظ المستثنى دال على المخرج دون شيء من هذه الامور وانما المخرج يعرف فيها بكونه لازما لما جرى عليه لفظ الا بعبده المخرج بمعنى عرف من الاصل المعلوم على شيء منها فوله وبالا واخواتها لم يزد توضيح من غير توقف التعريف وجه لا بأس بالاجمال الى الاخوات او تفصيل فتأمل لفظا او ملفوظا كان المتعدد او المخرج او تقديرا نحو جاز القوم الا زيدا وما جاز الا زيدا ونحو قبل جاز القوم الا زيدا وجاز زيد ليس الا والمنقطع هو المذكور ليس وصفا للمنقطع كما يتوهم لعدم صحة كون المذكور بعدها منقطعا عنه وما توهم من منعه بعدها من وقوع المنقطع بعد الجميع كالمتصل ليس بعقول لانه لا يقع الا بعد الا وغيره بين يخص ولا يقع بعده الا ان المعقول غير مخرج لعدم دخوله في الواقع في المتعدد المذكور سواء كان في جنسه نحو ما جاز القوم الا زيدا اذا تعين خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء او لم يكن نحو ما جاز القوم الا حمارا وهو المقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين فيجعلون معنى الكلام جاز القوم لكن حمارا لم يجئ والكوفيون هم يقدرون بجاز القوم سوى لي ويجعلونه مقدر الوقوع بعد سوى لا يميز المنقطع عن المتصل الا ان سوى لا يكون للمنفصل الا ان يقال التميز جعل بعض المتعدد ومكان المستثنى ذي المنقطع وجميع الجميع مكانه نعم الامتياز في تقدير البصريين اوضح فهو ارجح ومما يجب عليك ان تجعل اهم المهام واهم ما تقصد اليه في هذا المقام تحقيق ما ذكر دون الوصول اليه جملة الافهام ودعوى على عقول الفحول في تحقيقه الاوهام في تنقيح معنى اخراج المستثنى عن المتعدد والا لا يجري الا بتوفيق الرجال في التعليم العلام ان يفيض علينا من المعرفة من منبع الالهام وبرفعنا لتشييد اساس الكلام على نهاية الاحكام فاعلم اولا انه صعب على الاعلام تعقل

اخراج

111

اخراج المستثنى عن المستثنى منه لانه لا اخراج الا الداخل ولو كان المستثنى داخلا في المستثنى منه لزم من نسبة تعلقت به كونه محكوما عليه بما هية للباقي بعد الاستثناء محكوما عليه بنقيضه للاخراج باداة الاستثناء فيلزم التناقض في المستثنى اما في جاز القوم الا زيدا فان لا يكون زيد جائيا وغير جاء واما في اضرب القوم الا زيدا بان يكون زيد مطلوبا ضربه وغير مطلوب ولا يتصور ذلك من ان من له ادنى مسكة فضلا عن الفصحاء البلغاء الكرام ولا يصح فضيح الا قوام عليه شجة واسلاها ممن الملك العلام في معجز الكلام وافضى بهم تلك الصعوبة الى ان اختلفوا فقال بعضهم المستثنى مجاز عما عدا المستثنى وليس الا الاستثناء الا قرينة عليه ولم يدر انه لا يكون فرقا بين المستثنى المتصل والمنقطع حينئذ ركان في عدم الاخراج ووقع ما يقع فيه لما طلب من ابهام مسابق المستثنى وقال ابو بكر الباقلاني ذلك بمعالم الربانية وعبد الجبار ان مجموع المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء اسم لما بقي ورد عليهما انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بالكلمة الاخرى ولا يا بين قول جاز القوم يوم الجمعة امام الامير في ساحة البلد الا زيد واستحسن المرضي قول اخرين ان المستثنى داخل في المستثنى منه وانما يلزم التناقض لو كانت النسبة الى مجرد المستثنى منه وليس كذلك لان النسبة الى المستثنى منه مع المستثنى وانما جرى الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان المركب اجزاؤه الاعراب اول اجزاء المنسوب اليه الغير المفرد واعراب جزء الاخير بكونه مضافا اليه وتابعا من التوابع او بكونه شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل النسبة الى المستثنى منه وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه لا يمكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج ونحن نقول فنسب المسند الى المستثنى منه فاخرج من النسبة بتم حكم او طلب فلا تناقض قبل الحكم والطلب فتأمل لما كان عقد البحث في بيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى لكونه مستثنى او المنصوب بالمفعولية او لكونه خبر ليس او خبر لا يكون فقد بين في ابواب اخر وانما ذكر هنا ليتم بحث المستثنى قدم ما هو واجب النصب بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس من ذلك الملحق بلا مع وجوب النصب فقال وهو اي

المستثنى الشامل للقسمين وقد عرفت انه يعم المنقطع ايضا فلا يحتاج النحاة في العقيد
على ان النحاة لو كان جنسه لكان في الترجيح تنصيص بان يوصف … بعيد
للمنصوب جواز او تعقد نبهناك في شرح … الرجوع على ما حسب المفتقر
لكن ينبغي ان يعرف وان الشاهد المذكور فيه بحسب المستثنى بعد المطلق الا وقد ان
النيرو والترجيح … هو الاولى وكذلك … فيه مذهب الجزء والمفرد … بعيد
غير ان يعتبر فلا فائدة في بيانهما اذا كان بعد الا غير الصفة ليحتج جواز الصفة
او المستثنى لا يكون بعد الا الصفة واحترز بقوله بعد الا عما بعد سوى وغير
وبيد فانه لا نصب بعدها وعما بعد خلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب بعدها
غير مقيد بقوله في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه فالمراد بالموجب ما لم يكن
مستغرقا نهيا او نفيا صريحا او مؤولا واستفهاما للنفي في غير …
رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل … فانه قليل
في الشواذ فسر بوه منه الا قليل بمعنى لم يطيعوه فلا يقال ماتت الناس الا زيد
بمعنى لم يعيشوا والتقدم على المستثنى منه لا يجوز على المنسوب اليه الا ان يتقدم
عليه وعلى المنسوب اليه لا انت …
وانما اعتد … شعبة من …
ليس بها …
عندهم اختيار الا زيدا قام اليوم وكان عليه ان يقيد بقوله او مقدما بقوله
على الاكثر كما قيده به المنقطع لما قال يونس من انه سمع من بعض العرب الموثوق
بعربيته مالي الا ابوك احد فيجعلون احدا بدلا من المستثنى قال سيبويه وحدثني
ما مررت بمثلك احد قال … رضي الله عنه في غير الشعر عليه افضل صلوة وسلام
لانهم يرجعون من … اذا لم يكن الا النبيون شافع …
كلام بالقيام … ما ذكر المستثنى منه … التناقض …
نحو قمت الا يوم الجمعة هذا لكن لو قيد … الا يوم الجمعة الا يوم
السبت فانه يجب نصب يوم السبت لانه لا تفريغ في اكثر من واحد ويجب النصب
فيه … قاعدة وجوب النصب نحو ما قام الا زيدا الا عمرا

عمرو او عمرو

وجوب النصب في الا عمرو وما ذكره وبحق ما قام القوم الا عمرو وانه لا يجوز الا الابدال
احدهما وتعين نصب الاخر لانه لا يبدل من شيء الا شيء واحد او منقطعا مطلقا
في لغة الاكثر اي اكثر العرب وهم اهل الحجاز … واشار بقوله في الاكثر الى مخالفة
الاكثر منهم وهو بنو تميم فانهم يبدلون … في وجوب النصب في مستثنى من
مستثنى منه لا يجوز حذفه نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم وفي اعوانهم
في جواز الابدال في نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه يجوز ما جاءني الا حمار فيعطف
المنقطع واجب النصب حجازيا فلذا قلنا او منقطعا مطلقا وقوله او منقطعا
مقيد بكونه بعد الا لانه عطف على قوله في كلام موجب فكانه قال وهو منصوب
ابدا اذا كان بعد الا غير الصفة متصلا كما في الرضي وغيره او منقطعا لا
منقطعا بعد الا ان كان اشارة الى احتياج عبارة المصنف الى التقييد بما هو
الظاهر فقال … وان كان اشارة الى انه في خبر قوله بعد الا … او كان
بعد ما … فكان على الثلثة السابقة … بعدها بعد خلا وعدا
في الاكثر اشارة الى اختلاف استعمال فيهما … على خلاف سيبويه
حيث الجر بها بعدا او ادخل فيه ما خلا وما عدا … على كونها مصدرية
على ما جوزه الجرمي لان الزايد كالعدم اذ لم يلتفت الى قول الجرمي لانه لم يثبت
على ما في الرضي وما عدا وما خلا وليس ولا يكون ونصب المستثنى بعد هذه
الامور ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال اما في ما عدا او ما خلا فظ واما
في خلا مع كونه لازما فلتضمينه معنى جاوز وههنا بحث نفيس هو ان جعل
المنصوبات بهذه الافعال مستثنيات دون منصوب جاوز وما كان
ونحوه بمعناه تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا غير …
بلا حاجة الى بيان محل الاعراب لها ولا تصحيح فواعلها ولا الى موجب ترك
… والتزام اضمار فواعلها ويجوز النصب بعدها على الاستثناء لا انه
مع كونها بمعنى الا تقييد وتصحيح هذه الامور … اهل الاعراب غير
بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان تكلف اهل الاعراب فيما لم يشاهد بعيد
الاعتبار وكذا غيره فان اردت ذلك فتفسير خلا وعدا وليس ولا يكون ما

الى مصدر الفعل او الى البعض المطلوب ... المستثنى منه ... المفسد ... بينه
وما فعلوا وما علا بعيد ان يجاب بل اسم الفاعل ... الا انه وجوه فيهما حذف المفعول
اي ان كان ... وانما يبعد ان يقدر ... الزمان فيكون تقديره حلا زيدا
زمان حلا زيد اي في مذهب ... من يستعمل ... الشراح قد ... لكونه في
مقام الاكل ... لانه لابد ... على الاول ولذا ... بالشراح الا في ...
فواعلها ... في عدم الفصل بينها وبين المستثنى وليس ما بين ادوات
الاستثناء ... ان كان زعم البعض ... لكل شيء
اي تبيين ما ... وذكر منه فانه لا يحتمل ما يتعلق ... وذكر ... ان
المعنى على الاستثناء الا ان التحقيق انه في تقدير ما عدا ... وذكر ...
عدا او يجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل ان ... حيث
... بدل اي كونه بدلا لان البدل يتضمن المستثنى لا من ... الاول
الابدال فيما بعد الا ... بقوله يجوز طرف ... بعد ...
فانه على ... في البلد في محله كذا ... اي جعله بدلا من الطرف الاول
ولا اي جعله في معنى في مكان واقع بعد الا ان المتعارف بعد الا في
مكان واقع بعد الا ولو ترك الطرف الاول كما في بعض النسخ فكان قوله
فيما بعد الا ... للمفعلين لكان ... وقد راى في بيان الحكم
ما ... من تقديم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لاقتضاء المقام واحالة
اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل وقدم في التمثيل البدل تقديما للوجه
الراجح في كلام غير موجب شرح الموجب موجب لمعرفة غير الموجب لكن بعد
بحث حاصله ... وهو انه ليس ... في كل كلام فيه نفي او نهي او استفهام
واقع في كلام غير موجب بل الواقع على وجه اشتمل عليه النفي فعلا وجعل منفيا
ولذلك ... سيبويه بقول ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا لا يجوز فيه الابدال
لو كانت الرؤية بمعنى الابصار ويجوز لو كان بمعنى العلم وذلك لان نفي العلم بان
احدا يقول نفي القول عن الاحد في العلم فيسري النفي في قائل يقول فالمستثنى منه
يجوز فيه الابدال بخلاف الرؤية بمعنى الابصار فانه وصف الاحد بالقول ونفي رؤيته

فلم

113

فلم يسر النفي في القول ... ولو قام قرينة على ان نفي
... [illegible] ... الرضي ...
يجوز البدل ... كانت ... الى زيد ... المعنى ...
الا زيد ومنه قول ... زيد في ليلة لا ... الا ...
... عدم ... فانه ... الا ... وذكر المستثنى
منه اي ... وذكر المستثنى منه ... البته ... غير
ان ... فانه موجب على
حسب العوامل ... يجب نصبه كما في جاءني الا زيدا ...
... فانه تقييد ما بعد الا بكونه منفصلا مؤخرا عن المستثنى لانه اعتمد
على معرفة حكم المنقطع والمقدم ... ولا يختلج في ذهنك ان المعنى تقسيم
... بالا لاحق ... العكس ... كان السابق ... التخصيص
وهناك لا يحتمله كيف ولو حصل حكم المقدم والمنقطع فيما سبق بالموجب
لم يكن لذكرهما معنى ولو جعل ذكر المستثنى منه مقيدا معطوفا على الا ...
التقييد بتقدم المستثنى منه ولو استفيد التقييدان من قوله ...
الا قليل والا قليلا ... التقييد ... بامثال
كما لم يات في الاحكام ... ان يجعل وجه التمثيل مع انه لم ...
... الرد على بعض ... حيث شرط في صحة الابدال عدم صلوح
الكلام للايجاب فيجب النصب في ما جاءني القوم الا زيدا وقدر ...
ما بعد الا على ... وحيث منع النصب فيما اذا كان المستثنى منه منكرا
فيوجب الرفع في ما جاءني امراة الا هند ولا بد من تقييد المستثنى بما اذا لم يبدل
من المستثنى منه مستثنى اخر ولو ابدل ... نصبه كما عرفت وقد فات
... قيدان اخران احدهما ان لا يقصد ... الموجب ... فيه
فانه ... على ما في الرضي ... جاءني القوم الا زيدا يختار النصب
وثانيهما ان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فانه يترجح النصب على ما في التسهيل نحو ما جاءني احد
حين كنت ههنا الا زيدا فقد فات ... المستثنى ... ويختار النصب

وليس معنى المستثنى المقدم على صفة المستثنى منه نحو ما جاءني [illegible] الا عمرو وحسبه بناء على
ما ذهب اليه المازني والمبرد وان كان سيبويه يرجح فيه البدل الا انها [illegible] هذا الكتاب [illegible]
فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك فان القراءة [illegible]
فيه بالنصب ولا وجه اتفاق اكثر القراء على المرجوح [illegible]
فالا احد مخصوص [illegible] فيه الا امرأته فهو مستثنى منقطع وقد [illegible]
اليه [illegible] على المحول حيث [illegible] بانه مستثنى [illegible]
[illegible] فاستبعاد اجتماع اكثر القراء عليه [illegible]
اعترض المصنف عليه بان القراءتين [illegible] الاستثناء عن الاسراء
يوجب عدم الاسراء بالمرأة والاستثناء عن عدم الالتفات ليقيد الاسراء
لان الالتفات بعد الاسراء ولا يناقض في القرآن [illegible]
الاسراء مقيد بعدم الالتفات [illegible] الاستثناء عن
الاسراء المقيد والاستثناء عن القيد [illegible]
[illegible] على النص [illegible] وانفاق اكثر
القراء على المرجوح [illegible] البعض [illegible] عليه وهذا انما يتم
لو لم يكن [illegible] القراءة مسموعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كانت كلها
مسموعة لبيان الجواز فيجوز ان يسمع [illegible] القراءة المرجوحة عليه صلعم
ولم يبلغ الاكثر الا ايا ها ومع ذلك بعيد ومما يستصعب [illegible]
كيف يجعل الابدال مع اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى
بالايجاب والنفي وايضا لا يجعل [illegible] البدل الابدال البعض ولا يخلو
عن ضمير المبدل منه وايضا لا معنى لابدال جزء الكلام من جزء كلمة اخرى والمستثنى
في كلام والمستثنى منه كلام اخر ولهذا [illegible] ان اتباعه بالعطف
[illegible] هذا المقام [illegible] واجيب بان [illegible] الاستثناء [illegible]
الضمير [illegible] البعض [illegible] المستثنى والمستثنى منه في كلام [illegible]
[illegible] المفرد [illegible] الكلام [illegible] والبدل [illegible]
[illegible] البدل [illegible] بالنسبة [illegible] المستثنى والمستثنى منه [illegible]

والاجبا

ولا انا جا [illegible] خلاف في [illegible] المستقل [illegible]
المميز بين ارباب النطق واصحاب العلم وانما لم يكن في كلام جار الله قيد ذكر المستثنى منه
وكان من زيادات المص للاحتراز عن المعرب بحسب العوامل عقبه بقوله ويعرب
على حسب العوامل تنبيها على فائدة القيد ولم يبال بالفصل بين [illegible]
تتمة من يحب بعد البدل على اللفظ [illegible] المعرب بحسب العوامل والبدل كان
[illegible] ان المستثنى فيه انما جعل مقصودا بالنسبة [illegible]
اخرى وهو ان البحث لتقرير البدل حاجة الى معرفة المعرب بحسب العوامل [illegible]
[illegible] جاز [illegible] وامتنع ما زيد [illegible] وجوب الاخر [illegible]
بسبب عامل المستثنى منه حيث انه عامل المستثنى فلا يرد القسم السابق حيث جعله
بالاعراب كذلك بحسب عامل المستثنى منه لانه ليس واجبا ولا من حيث انه عامل [illegible]
حيث انه عامل [illegible] بالاصالة ولا يرد [illegible] احد الا [illegible]
لانه لم يعرب بعامل المستثنى منه بل بعامل نفسه لانه اعرب بعامل المستثنى منه من حيث
انه عامل المستثنى منه الا انه [illegible] العامل تنبيها على انه في حكم [illegible] العامل ويسمى هذا
القسم مفرغا [illegible] عامله هو الذي فرغ عن المستثنى [illegible]
[illegible] الى جعل المفرغ له بالحرف والاتصال [illegible]
عن اعرابه الا اعراب المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير مذكور الاعتصر [illegible]
[illegible] ذكر المستثنى منه وكان [illegible]
[illegible] فيما سوى المستثنى الاول [illegible] التفريغ
الا في واحد [illegible] المفرغ [illegible] اكثر [illegible] وهو ان المستثنى منه في غير الموجب
فالعطف على الاسم والخبر [illegible] عطف واحد [illegible] ان
المستثنى واقع في الموجب [illegible] المستثنى منه في غير الموجب
[illegible] الكلام [illegible] عموم النفي مع استثناء البعض اقرب من [illegible]
من عموم [illegible] مع استثناء البعض [illegible] الاول [illegible] الثاني وقوله [illegible]
مطلق مفهوم الكلام [illegible] بقيد [illegible] الا زيد وعلى هذا قوله
[illegible] مستثنى [illegible] الكلام [illegible] المستثنى على حسب العوامل في الموجب [illegible]

ويمكن ان يقول ضمير وهو الا عدم ذكر المستثنى منه انما عدم الذكر في غير الموجب الا اذا فهم
المعنى وضمير يفيد الى المستثنى فان فائدة المستثنى اخراج الكلام من الكذب وهو
مع حذف مستثنى منه لا يخرج الكلام عن الكذب واستقامة المعنى اما بصحة عموم
الحكم فيما عدا المستثنى او بقيام القرينة على خصوص المحذوف او على قصد المبالغة يقال
مدار صحة غير الموجب ايضا على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب الا يرى عدم
صحة ما مات الا زيد فلا وجه لاطلاق غير الموجب وتقييد الموجب بتعذر ان
الاستقامة في النفي غالبة فاريد بالاطلاق التنبيه على الغلبة يقال لا بد بحث نحو
الا عن استقامة الاعراب واما مقام صدق المعنى وعدمه فيما يتعلق بفعل
المتكلم قلت كانه نبه المص على هذا بقوله ليفيد ان هذا الافادة الاحكام لا ان تقعيد
قواعد الاعراب على انها مقصورة يمكن ان يكون التنبيه على ان هذا القسم كثير
الاستعمال في النفي قليل في الايجاب ويقال كثرة الاستعمال وقلته من وظائف اللغة
مثل قرات اليوم الا كذا في مقام بيان ايام اسبوعك او شهرك او سنتك الى
غير ذلك ولا يخفى ان ما هو ظاهر في الموجب مما لا يفيد الاستفهام اذا ابتنى اطلاق
في غير الموجب في غير افراد الاستفهام لا يصح ومن ثمه لم يجز ما زال الا زيد عالما اي
من اجل ان التفريغ من الاثبات يقيد باستقامة المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالما
مع كونه نفيا لان ما زال الاثبات فالمراد بغير الموجب غير الموجب في التحقيق
ولا ينفع اللفظ كما لا يضر صورة الايجاب المؤول بالنفي والمراد عدم الجواز في غير
جعله مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص وقصد المبالغة كما في جاءني احد الا
ظريف وما زيد الا قائم وما جاءني زيد الا راكبا حيث قال المص لا يستقيم الاستثناء
الا بقصد المبالغة او تخصيص النفي بما يضاد المستثنى بقرينة ظهور استحالة
جميع الصفات سوى ما يثبت فلا يرد عليه ما ذكره الرضي انه يصح تصحيح هذا المثال
بما ذكره في الامثلة المذكورة بل تصحيحه مندرج في تصحيح ما زيد الا قائم ولا يدفع
اعتراضه ما ذكره بعض الشارحين مع صحته اذ مثل هذا الاستثناء قد يصح بل لا
لا يصح فيه التفريغ واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا الا اذا كان مؤولا فانه يكون
فعلا ماضيا في القسم نحو نشدتك الله الا فعلت اي طلبت منك الله ملتقسم بها

حاله

حاله الا فعلت وفي غير القسم يكون فعلا ماضيا بقد نحو ما القاه الا وقد عمرو وبغير
قد اذا تقدمها ماض منفي قصد لزوم المستثنى له نحو ما انعمت عليه الا شكر وفعل
مضارعا خبرا نحو ما زيد الا يقوم وحالا نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو
ما جاءني رجل الا يقوم واذا تعذر البدل اي البدل لكن رعاية على اللفظ ابدل
على الموضع واذا تعذر الحمل على الموضع القريب ابدل على الموضع البعيد كما
يرشد اليه المثال الثاني وعللوه بالحمل المختار على قدر الامكان ويستفاد منه لا يبدل
من المجرور في البدل بغير المختار لعدم تعذر الحمل على البدل المختار لجعل اللام للعهد
واستفدت من حكمهم هذا انه اذا تعذر اعراب المستثنى على حسب العوامل بحسب
لفظ المستثنى منه يعرب بحسب العوامل في محله كما في ما زيد الا قائم وضبط الرضي
مواضع التعذر وقال انها اربعة مواضع المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء
الزائدة لتاكيد النفي نحو ما زيد او ليس زيد او هل من احد بشيء واسم لا النفي نحو
لا رجل ولا غلام رجل وخبر ما الحجازية وكانها [illegible] الا الانية لشدة [illegible]
عملها نفي خبرها لنفي لطفا نحو لا امرأة شيء الا ثيبة وخبر ليس الداخلة [illegible] اقول
نحو وما كان الله ليعذبهم الا العذاب [illegible] مثلا ما جاءني من احد الا زيد وما
احد فيها الا زيد [illegible] البدل على الاستثناء في ذلك اكثر من رجحان في ما جاءني
احد لان في الاستثناء فيه القياس الاستثناء والابدال على اللفظ فلذا يجب الاستثناء
فيه قليلا واذا حذف [illegible] صار الاستثناء ضعيف نحو لا اله الا الله ونحو لا فتى
الا علي ولا سيف الا ذو الفقار وما زيد شيئا الا شيء وما كان تعليل التعذر في
هذين الموضعين الاولين فيما بينهم بان من الاستغراقية لا تزاد في المعرفة ولا النكرة
لا يعمل فيها ولا يطرد [illegible] نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ونحو لا رجل في الدار
الا رجل صالح علل التعذر بمنع انه لم يكن من عادته تعليل الحكم تدريجا بالتعليل [illegible] فقس
بالكامل وصونا من توهم تخصيص التعذر بما كان المستثنى معرفة عن اختصاصه
المعية فقال لان من لا تزاد بعد الاثبات لان زيادتها لتاكيد النفي ولا يبقى
بعد الاثبات وهذا التعليل بظاهره ينطبق على قول من يجعل اعراب التوابع
بتقدير عامل المتبوع له دون ما هو الراجح من ان [illegible] عامل المتبوع اليه اذ لا تزاد من بعد الاثبات

بل يستحق من الزيادة في النفي اليه وهكذا قوله وما ولا يعدوان عاملتين بوجه
فلان عبارته اولى بان من لا اثر او حقيقة او حكمي واعمال ما بعد الاثبات
في حكم زيادة وكذا ما ولا لا يعدوان بعد الاثبات واعمالهما في حكم تقدمهما
وانما قال عاملتين ليقول ان ما ولا لا يمكن تقديرهما بعد الاثبات بمنافاة النفي
والاثبات ليس شيء بنفي ان عمل من ليس لانها لتأكيد النفي فليقدر عملها
بعد الاثبات لانها عاملة للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس فانها
ان شبيها متعلق بالفعل لا يقبله لانها عاملة للنفي والا لا تنفي بقوله
بخلاف ليس لفظ فانه من محاسن الانتقال التي تشير اليها اضيافة
الكمال لانها عملت للفعلية اي لكونها على صورته ومنصرفا ببعضها تصريفه
لان فيها معنى الفعل لانها بمعنى ما كان فبعد الاثبات يبقى على ما كان حتى يرد
ان ليس كما للنفي مضمون الشيء ليس الا نفي كونه فجعل ليس متضمنا بمعنى
الكون دون ما ولا فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر الدال على معنى [illegible]
لاجله ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل ما للنفي وعمل ليس للفعلية جاز عمل ليس
في ما بعد الا في ليس زيد الا قائما وامتنع عمل ما فيه في ما زيد الا قائما
وامتنع لا رجل الا [illegible] مع ان [illegible] الكلام في الفرق بين ما ولا وليس [illegible]
[illegible] انه شبهها [illegible] لا يظهر [illegible] لا رجل الا
عالم [illegible] يستعمل بخلاف [illegible] الا قائما [illegible] لم يجز ليس زيد
الا قائم فان [illegible] جاء ليس الطيب الا المسك بالرفع قلت [illegible] انه يتوجه
بتنزيل ليس منزلة ما واما ما قال ابو علي بان الاسم ليس ضمير الشان [illegible] يقتضيه
العجب [illegible] ولا معنى [illegible] ليس [illegible] الطيب الا المسك والجملة [illegible]
الرفع [illegible] بانه لا يتم [illegible] في كلامهم الطيب [illegible] المسك ولو اريد [illegible]
في [illegible] ليس بعد الا المنقول لانها ليست اداة الاشتباه [illegible] تقدير
[illegible] المسك [illegible]
[illegible] جملة معطوفة [illegible] معطوفة [illegible] في قوله
[illegible] موضوع [illegible] بعد غير وسوى [illegible]

وجاز

[marginal note:] [illegible] الا ان الكلمة [illegible] زيدا [illegible]

116

[illegible]

وجاز [illegible] سواء [illegible] في [illegible] وجاء [illegible] وبعد حاشا اذا كلمة بعد
[illegible] فوائده الكثير [illegible] في مذهب [illegible] وهم سيبويه ومن تبعه حيث
الكثير فعليه حاشا الا [illegible] واحب الناس الا [illegible]
فاطمة [illegible] الاكثر [illegible] على ما هو مذهب الاخفش حيث [illegible] انه تارة فعل
وتارة حرف ومجيء اللام بعدها دليل فعليتها وقال ابن مالك بل دليل اسميتها
كما يؤيده مجيء حاشا بعدها بالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها قال الرضي في الاولى
جعل حاشا مصدرا في جميع المواضع وحكم بكونها بعدها للاضافة ويكون ترك
التنوين في حاشا لله لاستكراههم تنوين ما غلبت عليه الاضافة ولذا لو نونوا
سبحان في سبحان من [illegible] عند بعض وقال جاني القوم حاشا
زيدا بمعنى جانب الاشياء او الجيء زيدا هذا من جعل التقدير تنزيها لله زيدا [illegible]
فقد كثر حاشا وقل حتى واعراب غير كاعراب المستثنى بالا لفظا او محلا فيما
يكون مبنيا للاضافة الى ما او ان او محلا مطلقا عند الفراء حيث اوجب بناءه
على الفتح على لغة بعض [illegible] وقضاعة لكونه في معنى الا ومن العجب انه [illegible]
حجة عليه [illegible] غير يضاف الى احد الامور على التفصيل المذكور [illegible]
بالا وهذا من عجائب [illegible] الا الصفة [illegible] بابا للندرة وانما
لم يجعل اعرابه كاعراب غير المستثنى بالا كما بينه قوله وغير صفة دالة على ذات
مبهمة موصوفة بالمغايرة بحسب الذات وصفا وبالمغايرة بحسب الوصف
[illegible] حملت على الا اي حملت على معنى
الا بالنقل اليه لمناسبة [illegible] معناه ومعنى الا في كونهما متضمنين للمغايرة
[illegible] والا [illegible] ان يكون هذا [illegible] على معناه [illegible]
المناسبة [illegible] تتضمن كل منهما المغايرة بحسب الوصف [illegible]
كان المعنى الحقيقي [illegible] ان يجوز [illegible] اي في الاستثناء
[illegible] او [illegible] الا [illegible] الصفة فانه [illegible] لا [illegible]
[illegible] غير على الا [illegible] جعله [illegible] على [illegible]
[illegible] كما حملت الا عليها في الصفة [illegible] في الصفة على [illegible] قوله [illegible] فيه

[marginal note:] [illegible]

اذا كانت تابعة آلية لجمع اى الدال على منكور غير معروف معرفا كان او نكرة
المفهوم الى الوحدة ولا تصحيح العموم الا الوحدة او منكرا فلا يقال الا وجاءني رجل
بدل المنكر المشهور منكور ولا يجوز حذف هذا الجمع كما لا يجوز حذف المستثنى منه
وكما يجوز حذف موصوف غير الا لان الا [illegible] الاصل غير مقصود
للمصاحبة ما يفيد الموصوف ولا بمصاحبة [illegible] لتعذر الاستثناء المتصل
بعدم اللزوم بدخول المستثنى في ذلك الجمع فيلزم احد المحذورين اما الاستثناء او جعل
الا صفة فيتحرج الى ما حاب لمده المقام هذا على ما يستفاد من الرضي وفي
كلام متأخري [illegible] انه يتعذر الاستثناء المنقطع ايضا لتوقفه على
الجزم بعدم دخوله في المتعدد المذكور قبله حتى ان عرض ما يحرر بالجمعل الجزم
بالخروج من الجمع منكور الغير المحصور نحو جاءني رجال الا حمارا فينبغي ان يجعل
مدار الحكم تعذر الاستثناء لا كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ونحن نقول ما افاده
هيهنا عادة انما هو عدم تعليل الحكم في هذا المختصر وعلى لان المدار
هو هذه العلة وما ذكره بيان لما يوجد فيه المدار غالبا اذ ربما يتعذر مع
كونه تابعا لجمع محصور نحو جاءني عشرة رجال الا زيدا اذا جعل اشارة
الى جماعة معينين لا يعلم دخوله فيهم قطعا ولا خروجه فيجعل على
الصفة ولك ان تجعل اللام للوقت اى وقت تعذر الاستثناء وتجعله
بدلا من الظرف المتقدم فيكون تصريحا بان المدار هو التعذر وقيده
على سيبويه حيث جوز جعل الا صفة مع صحة الاستثناء واعراب ما بعدها
الا بجري على ما بعدها حفظا للحرف عن الاعراب والكلام عن خلوه عنه والقد
تبعه فيه غيره ان فيه تامل [illegible] الا [illegible] وضعف مثل الا على
الصفة في غيره في [illegible] التعذر خلافا لسيبويه او في غير وقت كونها
تابعة لجمع [illegible] اذ لا يجوز بالضعف في تابع المفرد حفظا لسوق
الاستثناء على اصله الذي لا ينفك عن متعدد وفي الموجب المحصور ان
صح الحمل على الصفة بالضعف لكنه يقدر كما عرفت وعد من هذا قوله
[illegible] معارفة المفرد [illegible] الا الواو اذ حيث جعل فيه [illegible]
الهيهنا

117

من [illegible] الا صفة مع تعذر التعذر وقد [illegible] فيه شذوذ [illegible] وصف الجمع
الى وصف كل ولا يوصف الا ما اضيف اليه والفصل بين وصف
المبتدا وبينه بالخبر وهو قليل وكانه نبه على ان ظهور اثر الاعمال في
هذا البيت اكثر من ان يتمسك به النحوي ويعتد به ونحن نقول كل ما
بينهم به الشاعر غيرة بالمرتبة لان الاعمال شرط والتقدير ان لا يجمع
الفرقدان وانما جعله [illegible] سيبويه [illegible] الضعيف لو تمسك بقوله لزم ان يجوز
كلهم ما الكوفى الا العالمون والعالمون كلهم ما الكوفى الا العالمون والعالمون
كلهم ما الكوفى الا المخلصون والمخلصون [illegible] في الوجه ما ذكر
فيلزم معنى [illegible] الشاعر [illegible] العالمون [illegible] العالمون [illegible]
وهكذا ولولاه لكان [illegible] الفصل بين المبتدا وصفته بالخبر وتقديم
التأكيد على الصفة مع انه تقدم عند اجتماعهما [illegible] سوى وسواء النصب
على الظرف قيل يريد الظرف من حيث انه ظرف يؤول الى الظرفية فيصير معنى
النصب على الظرفية ولك ان تجعله في تقدير النصب الوارد على الظرف سيما
هذا لانه ظرف في حال الاستثناء كيف وحمل على الا كغير قال الرضي سوى في
الاصل صفة مكان قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا اقيم الوصف مقام
الموصوف وينجر على معنى الاستواء فالمستوى هو المكان ثم استعمل فيما
استعمل فيه المكان من معنى البدل فانه يقال انت لي مكان عمرو اى بدله
ثم استعير بمعنى الاستثناء لان جاءني القوم بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجي فصار
كغير بمعنى الا الا انه التزم اضافته بخلاف غير فانه قد يقطع نحو ليس غير [illegible]
اضافته الى معرفة فلا يقال جاءني القوم سوى رجل فان قلت فعلى ما ذكره
سوى صفة جاءت على الا فلم يجعلوا الا محمولة على سوى في الصفة و
جعلوها محمولة على غير لانه صفة مكان لا غير قلت الا التي لا تخفى [illegible] على
غير الا اولى في حمله عليه مع اختصاصه في الاصح اى اصح المذهبين وهو
مذهب البصري اذ الكوفيون لا يجوز سوى وسواء لازمي الظرفية حتى
انهم يجعلونها في الاستثناء ايضا كغير معربا على حسب العوامل حيث وردها في انشاء البلغاء

ويقول البصري انه لما وقع فللضرورة واعلم ان الطالب كان متعطشا الى
غير حاجة لك الى البحث لو عوّل على [illegible] الصادقة الى حضرة الفضائل وصدق نيتك
العالية في طلب الاطلاع في زمرة فحول الافاضل العارفين بين كل صحيح و
باطل ان هنا مباحث شريفة لا تجدها عند [illegible] مندرجة تحتها [illegible]
ان يكون محدودة البحث الاول في تحقيقها لا سيما تقول جائني لا سيما زيد
بالجر وهو مستثنى [illegible] ما زيد [illegible] موجود
حسن المجيء وما زائدة كما في غير ما جرم ويجوز ان تكون ما نكرة وزيد بدلا [illegible] وفيه
لشر صحيح زيد في المجيء وبهذا القدر سمي استثناء لانه يخرج زيد عن القوم
بالترجيح والا فهو ليس بمستثنى فلذا لم يعرف له محل وقد يرفع زيد بجعل ما
موصولة او موصوفة بجملة محذوفة الصدر اي هو زيد وحذف صدر الصلة
والصفة قليل وربما يرد بعده النصب فيقاس على السماع ومنع الاندلسي نصب
المعرفة وكانه جعله تمييزا [illegible] ومنهم من جعله مفعول اعني فلا يوجب نكرة
ودخول الواو الاعتراضية وقد يحذف لا وقد تحذف مع لا ويرد وقد يقتصر على
لا سيما فيقال احب زيدا لا سيما اي لا مثله موجود في محبتي فيقال حال [illegible]
عن المضاف اليه وقد يقال لا سواء زيد والسواء ايضا بمعنى المثل البحث الثاني
يجوز العطف على المستثنى بالنصب بغير لانها بمنزلة الا وبالجر على المستثنى بالا
لشبهها منزلة [illegible] فتقول جائني القوم غير زيد وعمرا وجائني القوم الا زيدا وعمرو وذكره
ابن مالك البحث الثالث لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها وما قبلها فيما بعدها الا
المستثنى منه وتابع المستثنى البحث الرابع انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان
بلا عطف فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا الا ضرب عمروا على انه جواب من
ضرب زيد البحث الخامس انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية
ولا استثناء الاكثر عند الكوفية فيصح له علي عشرة الا تسعة لكن لا بد من داع الى
تعيين العشرة بالذكر فلا ان يكون [illegible] لان له عشرة [illegible] الا
لا يستقيم هذا الاستثناء البحث السادس اذا وقع مستثنى محتملا لتعدد من
المستثنى منه فان امكن جعله مستثنى منهما فهو مستثنى منهما وان تأخر عنهما فهو

مستثنى

[margin: لا يعمل ما بعدها الا فيما قبلها وما قبلها فيما بعدها الا المستثنى منه وتابع المستثنى]

118

مستثنى منهما نحو ما جاءت وابى الا زيدا [illegible] الا زيدا لا يصح ان يكون [illegible]
ولا مفعولا ولا يجوز ما ضرب احد احدا الا زيدا فانه بعد ان يكون زيد ضاربا بالنفي [margin: فتم]
فهو في الصورتين مستثنى عن الاقرب اليه وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا
لفظا او معنى فهو مستثنى منه لانه لكونه فاعلا مقدم على المستثنى رتبة ومتصلا بالفعل
فهو مستثنى عن الاقرب منه وان توسطهما فالمتقدم هو المستثنى منه لانه تقدمه
على المستثنى لان اصل المستثنى التأخر عن المستثنى منه نحو ما فضل [illegible] الا زيدا
من هذا كله اذا كان متعددا اما لو كان متعددا واحد وكرر [illegible] وان اختلف
عاملاهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا فالمستثنى عنهما معا البحث السابع
يجوز تكرار الا لتأكيد في عطف النسق ويجب تقديم المعطوف على الا نحو ما جاء
الا زيد والا عمرو وكذا في البدل بالقسمة نحو ما جاء الا زيد الا اخوك وما قطع
الا زيد الا يده وما سلب الا زيد الا ثوبه وما جاء الا زيد الا [illegible] وكذا في عطف
البيان البحث الثامن اذا تكرر المستثنى لا للتأكيد فان امكن اخراج كل من
سابقه فهو مستثنى من سابقه لا من المستثنى منه الاول نحو ما جاء قريش الا هاشما [margin: شما]
الا عقيلا ففي الكلام الموجب للمستثنى الاول واجب النصب والثاني [illegible]
عن موجب والقياس في كل شفع النصب وفي الرفع على البدل لانه في غير الموجب
وفي الكلام الغير الموجب الامر بالعكس كذا في الرضي وهذا مبني على ما حققه سابقا.
ان النفي الحاصل بالا قبل في غير الالفاظ معدوده نادر فلا يجوز جاءت الناس الا
الانبياء بالاولى لم يبعث الناس الا الانبياء وما حققه بعده كما ان المستثنى منه
لا يبدل منه لا مرة فيتعين فيما سوى المستثنى الاول من المستثنيات المعدودة
النصب وان لم يمكن اخراج كل من سابقه فالكل مخرج من المستثنى منه الاول
نحو جاءني عشرة رجال الا ثلثة الا اربعة اخرج السبعة من العشرة بدفعتين
وقال الفراء او مثل الاربعة بعد اخراج الثلثة فالباقي احد عشر وكلامه خال
عن التحصيل البحث التاسع ان القياس فيما جاءني عشرة رجال الا اربعة
ان يكون الباقي ستة الا ان الفقهاء قالوا ما لك علي عشرة الا تسعة بالرفع
لزم التسعة وان نصب لزم [illegible] لان المعنى ما لك علي عشرة [illegible] فهو كما [illegible] واحد

قال الرضي [illegible] ولا ادري [illegible]

[illegible]

[illegible] الرفع [illegible]

[illegible] النصب [illegible]

واحد من العشرة [illegible] الواحد [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الاستثناء الواقع بعد الجمل [illegible]

بالجميع معمول للجملة الاخيرة او لما فيها على اختلاف القولين ومثله مقدر في الجمل

الاخرى واما ان كانت الجملة الاخيرة غير معطوفة [illegible]

[illegible]

خبر كان [illegible]

[illegible]

التعريف [illegible]

[illegible]

هذا الحكم [illegible] خبر المبتدا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا [illegible]

كان خبر [illegible]

العشير [illegible]

وقد يجوز [illegible] قال الرضي [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كان [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ان التقدير [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وعند الحكاية عن يونس مررت برجل ان لا صالحا فطالح اي ان لا يكن صالحا فهو طالح
فانه ورد بها فالاقتصار على الوجوه الاربعة اقتصار على ما هو مثلها فاستخرج
عدة الوجوه بتجربتك من التأمل فان ادركت مستقصيا فقطانتك عن التعليم
والتوسع وترجيح بعض هذه الوجوه على بعض بقلة الحذف وكثرته وعوده
المعنى وعليك بترجيح جانب المعنى على اللفظ في كل مقام فتفطن ويجب الحذف
ووضع الظاهر موضع المضمر لئلا يتبادر الى النظر الى ان يجب عند بل يجوز
مثل اما انت منطلقا انطلقت اي فيما عوض عن كان كلمة ما الزائدة
وانما يتبين تقدير هذا المثال بقوله اي لان كنت [illegible]
لان هناك داعيين احدهما [illegible] على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا
المثال كلمة شرط كالمكسورة وثانيهما التنبيه على [illegible] هذه [illegible]
اختاره مع ان اما المكسورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر
استعمالا صرح به ابن مالك وقد جعلهما [illegible] في مثل اما انت الخ انطلقت
عن زعموا [illegible] في الوجوب [illegible] السماع [illegible] اسم ان واخواتها
هو المسند اليه بعد دخولها قد احسن في الترتيب بجمع بين المنصوبات بالحروف
واخرها لضعفها في عملها بالنسبة الى غيرها وقدم منها معمول ما هو المشبه بالفعل
التام ثم معمول ما يعمل شبيه هذا المشبه لانه فرعه فبينهما شدة اتصال
ثم ذكر ما هو المشبه بليس من الافعال الناقصة على ان لا يحتج له رجحان على
لا [illegible] ليس [illegible] بعضها بعض [illegible] ودون لا
هناك وينبغي ان يقول وامره تمام المبتدأ الا في [illegible] ووقوعه نكرة ووقوعه
نكرة محضة مع تعريف الخبر المنصوب احتاج على اسم لا لان ما هو في المنصوبات
[illegible] بخلاف ساير اقسام المنصوبات فان المنصوبات منها لم يخص
باسم فهذا انما يتم على مذهب مرجوح وهو ان لا عمل لكلمة لا في مثل لا رجل
ظريف بل هناك مبتدأ وخبر واما على ما هو الصحيح [illegible] على [illegible]
منصوبا محلا ولا الخبر مرفوعا واليه ذهب الاخفش والمبرد والمازني
وجماعة فلا يصح [illegible] المنصوب بلا بهذا الحد لان الكلام في المنصوبات

في

نعم المنصوب [illegible] والمفهوم من كلام الرضي ان مدخولها مطلقا سمي باسم لا ولنعم
ان يكون المسمى به ما يكون لا عاملة فيه ويكون مع نفي الجنس واما هو مبتدأ وخبر حرف
فلا وجه لتسميته اسم لا التي لنفي الجنس وخبره بلا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها اليه
يليها حال من فاعل الدخول وهو اقرب من جعله حالا من المجرور لانكره حال من ما
يليها وكذا مضافا او شبها به وقيل [illegible] جميع ما يليها احوال مترادفة من المجرور ولذا
وذلك ان تجعل مضافا او شبها به صفة نكرة وهو انسب من حيث المعنى ويكون التقدير
لان [illegible] ما لا معنى له بدون [illegible] يجوز ان لا يعتبر [illegible] تقييد الحد بالمضاف وما
يشبهه لاخراج لا رجل رد على السيرافي والزجاج حيث ذهبا الى انه منصوب حذف
تنوينه [illegible] بالتركيب مع لا ووافقهما ابو سعيد ولاخراج لا مسلمين ولا مسلمين
رد على المبرد حيث زعم ان نون التثنية والجمع [illegible] البناء كالتنوين وكيف لا يرد
وهو لا يكسر [illegible] يا زيدان ويا زيدون [illegible] تعريف المنصوب الرد على [illegible]
وجه قوي لاعتبار تعريف المنصوب بلا دون اسمها فان قلت لا حاجة الى قوله نكرة
اذ لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد في الدار ولا عمرو خرجا بقوله بعد دخولها اولا فيها ليس
لنفي الجنس اما في الثاني فظاهر لاجل [illegible] واما في الاول فلانه لنفي الواحد من الجنس فهو
كقولك لا رجل بالرفع وليس بنص في الاستغراق بل ينبغي ان يجوز بل رجلان او امرأتان
كما جاز لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل ولا غلام رجل ولهذا قيل لا لنفي الجنس نص
في العموم لا يقبل ابطال عمومه ولا النفي ليست لنفي الجنس ظاهر في العموم يحتمل عليه
لولا [illegible] لكن يقبل الجنس [illegible] نحو [illegible] عدد
يلزم نفي الجنس على ان الرضي قال بتكريرها في النكرة للتنبيه على انه لنفي الجنس ومما يجب
ان ينبه عليه ان المنصوب بها لا يجب ان ينصب بها بل يجوز الغاؤها لضعف عملها وح
يجب التكرير كما في المعرفة والمفصول [illegible] الرضي وقال خالف ابن كيسان
والمبرد في وجوب تكريرها في الثلاثة فقل لا غلام رجل حذف [illegible] الحذف [illegible] فاراد
التنبيه [illegible] وما قيل يقال ولا [illegible] ومن قال لك خبر لم لا [illegible]
عليه انه لا يتعارف [illegible] الغلام من المخاطب اي يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام
لك فهذا القول [illegible] فان كان اي المسند اليه بعد دخولها مفردا حقيقة او حكما فلا يرد شبه المضاف

فانه وان كان مفردا حقيقة لكنه ليس مفردا حكما بل هو في حكم المضاف ولا يرد المفرد
المعرفة لانه في حكم الاستثناء ولا المفرد المفصول لشذوذه ولا المفرد الذي شبه بالمضاف
نحو لا اباله على ما سيجيء لذلك ومنهم من قال معنى قوله فان كان مفردا ان انتفى من
القيود المذكورة الاضافة او شبهها فقط وفيه انه لا يلائمه قوله وان كان معرفة
او مفصولا بينه وبين لا فانه ليس معنى انتفاء النكارة فقط او انتفاء الاتصال
فقط فهو مبني على ما ينصب به ليس ذلك واجبا بل يجوز الغاء لا وحينئذ يجب الرفع
والتكرير كما عرفت ووجوب البناء على ما ينصب به مذهب الجمهور والا فالمازني
يبني نحو لا مسلمات على الفاتح بلا تنوين متمسكا باشتهار الروايتين في قوله اودى
الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا عن مخالفة الباب
المبني بعد لا من المعرب بالحركة قال الرضي هذا اولى من مذهب الجمهور لاطراده من
المعرب بالحركة وبرهان في مذهب الجمهور اطراد البناء على ما ينصب به وبعضهم
جعل لا مسلمات منونا مع البناء على الكسرة زعما منه ان تنوين المقابل لا ينافي
البناء وبرهانه ان لا سيما مجردا عن التنوين اتفاقا فلا يرد نحو لا رحبا ولا اهلا
فان قيل انه مفعول به لفعل مقدر اي لا رحبت رحبا ولا اتيت اهلا ولا وطئت
سهلا وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا المعطوف هو لا وبين اسمه
بجار الضمير والا فخبر او مفصولا عن لا وجب الرفع لا بعد ان يستفاد من
التصريح هنا بالوجوب دون قوله فهو مبني ان البناء ليس واجبا وفيه نحو
الا راحة بيناء رفع النكرة في لا حول ولا قوة الا بالله على احد فافهم وهو مراد
بالرفع رفع المعرفة والمفصول فالمتبادر من قوله والتكرير تكريرهما فالاستشهاد
تكريرين والمتبادر من التكرير تكرير نفس الاسم بدون عطف فيتوهم وجوب
لا زيد زيد فالاوضح وجب الرفع وعطف لا مع منفي آخر بالواو اما عطف
مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة وانما مع الغاء لا فيهما او بدون
الالغاء في شيء منهما او في احدهما واعلم ان لا الداخلة على الماضي توجب
التكرير في غير الدعاء ونحو قضية ولا ابا حسن لها يرد طردا على تعريف
بانه غير جامع لخروج هذا المنصوب عنه واما على ضابطة وجوب الرفع والتكرير

من جملة

من جملة السابقة في بعض الحاشية [illegible] اي تفعل كذا [illegible] لم يكرر فاجاب بانه
متأول بالمعرف بلام الجنس واما بتقدير مضاف اي لا مثل ابي حسن والمثل مع الاضافة
الى المعرفة نكرة لتوغله في الابهام وجها بحسن على تعريفه والمراد به علي رضي الله عنه
يعني هذه قضية عظيمة يحتاج الى الحكم فيها مثل علي ولا مثله [illegible] جعل ابا حسن نكرة
بتأويل بصفة مشتهر هو بها [illegible] من نظائر العدل وعلى التقدير بين الشر هو المراد من الكلام
في هذا العلم [illegible] بقصد التنكير فيجعل لا هيثم ولا صعصعة ولا امرء قيس ولا ابن زبير
فيشترط الابهام كما يقال [illegible] ولا بكر [illegible] وعبد [illegible] لانه لا يجري التعميم في الرحمن
والله فجعلا في صورة النكرة واما ما قيل لا نولك ان تفعل فانه بمعنى لا ينبغي
لك فلا قدح فيه اي في عمل لا على الفعل المضارع والنول التناول وهنا بمعنى التناول
اي لا تناولك ان تفعل كذا يستعمل في معنى لا ينبغي لك ان تفعل كذا وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله خمسة اوجه [illegible] ان تذكر بعد بيان جواز العطف
على اللفظ وعلى المحل لان بعض وجوهه مبني عليه [illegible] الى مزيد انفصال
بقوله وان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به لان فيه توضيح المراد به وضبط
الرضي المذكور لانه بقوله يعني اذا كررت لا مع ان تعقيب كل منهما [illegible] نكرة
[illegible] فيه مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها الا ان يجاب بجواز نصب الثاني
ايضا بان يكون العطف على الاسم والخبر معا فتحهما ونصب الثاني ورفعه
في معنى فتح الاول وفتح الثاني وفي قوله ونصبه كما عطف على فتح الثاني المفهوم
من فتحهما لا على فتحهما معنى يكون الاول حال غير معين في قوله ونصب الثاني ورفعه
واعلم انه يجوز تقدير خبر واحد مع تعددها ولا بأس بتوارد عاملين لها فيما لا
في معمول واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير خبر واحد لهما
مفردا لانه في قوة الاثنين من الامرين [illegible] واحد في المثال [illegible] به الرضي
والثاني [illegible] الابهام [illegible] الرضي ورفعهما [illegible] رفع الاول مع ضعف وفتح الثاني [illegible]
المص رفع الاول بكونه بمعنى ليس ورد الرضي ضعفه بان لا التي لنفي الجنس لا انها
العقب عن العمل بوجود شرطه وهو التنكير وكون شرطه بان الضعيف قلة
الاستعمال وليس هنا ما يفيد انه [illegible] وفي قوله [illegible] وجه رد على الزمخشري حيث قال الستة اوجه

او نحو كيف يا اللفظ في نسخة ويرد التوجيه على نسخة ولا حاجة لك الى بيان الزيادة فانك
لو كنت فطنا تعرفه بادنى توجه واذا لم يكرر لا الثانية ليس لوجوده مخففة لا تتفق
ما يصح معه فتح الثاني وحكى الاخفش ان من العرب من يفتح الثاني بتقدير لا
واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل اي ما بعدها سواء كان بالبناء او الاعراب او
سواء كان معناها الاستفهام فلم يبطل مع النفي او العرض والتمني فليس للنفي تحقيقا في ذلك ولكن
ما ثبت ان يبطل عمل لا ح لانها عمل للنفي كما عرفت ولذا احتاج الى التعرض بانه يبطل بدخول
الاستفهام عمل لا مع انه لم تعهد ابطال الاستفهام عمل عامل ولكن لك ان يجعل وجه التعرض انه
انكر الاندلسي عمل لا مع العرض وجعلها حينئذ من حروف الافعال والمذكور بعدها معمولا لفعل [illegible]
مقدر وجعل سيبويه لا في التمني مستغنيا عن الخبر لانه مع الهمزة في معنى تمنيت ومنع حمل [illegible]
اسم ما وما في معنى تمنيت هذا الحكم ينبغي ان يختص بلا النفي للجنس بل يعم ما بمعنى ليس وقد يجر معمول
لا باضافة شيء اليه نحو هو ابن لا اسم او بدخول الحرف الجر على لا شيء اي حرف كان نحو كنت
بلا شيء وغضبت من لا شيء ويتعصب عامل غير لا نحو انكر ولا شيئا سواء هذا فقط بحمل الشيء
معمولا كجر بالباء خاصة واذا لم يكن له دخول لفظ الشيء نحو كنت بلا مال وههنا الكلمة
وهو انه من ابن عرف ان لا هذه لنفي الجنس دون ما في معنى ويمكن ان يقال بقصده
انها في مدخولها كما لا النفي للجنس ونعت المبني اي المبني من اسم لا الذي مر بعده بلا
لانه الذي سبق للمعرف بلام العهد يعرف انه لا نعت المبني مطلقا حتى ينتقض بما
ما رد اعلى ان يكون بارد احقه التوكيد لا اسم لا فان التاكيد اللفظي يجوز بنائه
كالمتبوع فيحتاج الى تقييد المبني بالمبني اصالة لا بالتبعية ولا اسم لا المبني مطلقا
[illegible] مفرد يليه [illegible] ولا الحد [illegible] يخرج [illegible] مبني [illegible]
[illegible] صفة نعت واحترز [illegible]
النعت الثاني سواء كان متصلا باسم لا بان حذف الاول او بقية نحو لا اب لك [illegible]
[illegible] منفصلا [illegible] نعت الاول نحو لا رجل
فاضل جميلا [illegible] [illegible] تبعا [illegible] فوصفه
على الاول بعينه [illegible] قيل هو وقوله [illegible] قدما على قوله مبني [illegible]
ههنا [illegible] لا يظهر وجه جعل القيد الاول نعتا والقيد من الاخر من حالين

توجيه

ولا بد من تقييد النعت بان لا يكون جملة لا رجل قام لا يقول اريد بالمفرد ما يقابل الجملة
لانه يدخل فيه حينئذ المضاف وشبهه مع انه لا يبنى فيهما وجه الفرق بين نعت
المنادى ونعت اسم لا في حين المضارع للمضاف والمضاف بالاضافة
اللفظية في المنادى دخلا في المفرد هنا [illegible] ومعرب رفعا
حملا على محل اسم لا وهو الرفع على الابتداء او نصبا حملا على لفظه تشبيها لفتحة البناء
الدائر على لا وجوده او عدمه بالاعراب الدائر على العامل كذلك وقدم الرفع لتوجه
ولو قدم المعرب لكان اولى رعاية الترتيب لان الاعراب اكثر من البناء ودفع المرجح
قوله معرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة له
لها وهو سهو بالي والصواب قوله والا فالاعراب سواء كانت الصفة
في نحو لا رجل من ظريف وظريف وظريفا وانت خبير بانه دخل في قوله والا
نحو لا [illegible] نحو لا غلام رجل فاضلا ونحو لا رجل فاضلا وجميلا
علامة تعبيره قوله فالاعراب بالاعراب رفعا ونصبا كما هو مقتضى السوق
ونسره بعض الشارحين لانه لا يجوز في امثال الاول الا الرفع وفي الثاني
الا النصب [illegible] ان جاز الرفع عند بعضهم وجاز في الثالث الرفع والنصب
هكذا ينبغي المقام [illegible] والعطف سواء عطف النكرة
على اللفظ وعلى المحل جائز او عطف المعرفة لا يجوز الا على المحل لوجوب رفعها
والمراد باللفظ لفظ المبني لا لفظ اسم لا وما يحمل عليه جعل اعرابه مثل حركة
البنائية لا بناؤه اذ البناء لا يكون تابعا لبناء اخر بل يكون بالاستقلال وقد انعكس
[illegible] بالنظر الى [illegible] فانه [illegible] بناء الوصف في المقام وقد
بني المعطوف ولا يجوز ان المعطوف في اسم لا [illegible] فوجهه مثل
[illegible] اراد بالمحل على اللفظ [illegible] البناء [illegible] الرفع تمثيل كل
على المحل [illegible] على ترتيب اللف والمراد بالعطف [illegible] العطف بتكرير
لا وبعدمه الا انه مثل بالمكرر فيه لان [illegible] المكرر قد سبق قال الاندلسي
والذي يقتضيه [illegible] فيه [illegible] ينبغي ان يكون حكمها مع اسم
لا حكمها مع [illegible] والعموم ولا وجه [illegible] بعده [illegible] بين اسم لا [illegible] في حكم [illegible]

وقال ابن مالك وللبدل والعطف على المحل لا النصب الرفع والاتباع [illegible] وان تكرر [illegible] مفرد
دون فصل فتح [illegible] والنصب والرفع وقال الرضي لا يجوز [illegible] التأكيد المعنوي
في اسم لا [illegible] لاختصاصه بالمعارف واما التأكيد اللفظي [illegible] على لفظ [illegible] وجاز [illegible]
ونصبا هذا اذا لم يوصف [illegible] التأكيد لكن اذا وصف فانت مخير بين البناء والاعراب لا
بعد الوصف بغير [illegible] وصفا [illegible] الموطئة [illegible] صفة [illegible]
التي بالضمير دون ان يقول لا ابا الرجل لاختصاص هذا الجواز بصورة المعرفة
وهو مختص [illegible] وبالتثنية والجمع المذكر السالم فالاولى ان يذكر الا اضافة
ايضا ويقول لا غلامي له ولا غلامين له اشارة الى حصره في الاربعة المذكورة [illegible]
جمع المذكر السالم على ما هو الرواية والمثنى على ما في الكتب [illegible]
يكثر [illegible] فانه [illegible] جائز مع ان [illegible] المعرب بالالف [illegible] على ما ينصب فقضيه
مخالفة القاعدة [illegible] والاعراب بالالف هذا ما هو المشهور [illegible]
ان جعل المنفي [illegible] مع انه ليس مما ينصب [illegible] لا علامي له خلاف [illegible]
النون [illegible] مشابه له بالمضاف الا في جعله
مضارعا للمضاف بالمعنى المشهور والا لوجب تنوين [illegible] حذف النون بل يعني
تشبيه [illegible] المضاف [illegible] ولدفع الوهم المذكور بين وجه التشبيه فقال
[illegible] في اصل معناه اي في اصل معنى [illegible] من حيث [illegible] الاختصاص [illegible]
وانما قال في اصل معناه لان [illegible] كان [illegible] القلب
بعد الاضافة [illegible]
[illegible] عدم جواز هذا
التركيب لانه [illegible] الاربعة [illegible] بالالام [illegible] ان يجوز [illegible]
تشبيها [illegible] بمضاف [illegible]
اللام المقدرة [illegible]
ومنع الرضي [illegible] بغير تقدير [illegible]
[illegible] حيث يلزم [illegible]
[illegible] الى المفرد او [illegible] في التثنية والجمع [illegible]

خلاف

خلاف [illegible] والاسم ما فيها ان [illegible]
[illegible] وكذا [illegible] في شرح
الكافي [illegible] صاحب [illegible]
[illegible] ان ذكر سيبويه [illegible] حذف الاسم [illegible] عليك ثم [illegible]
[illegible] التقييد [illegible] وذكر الخبر [illegible] بالتركيب
ولذا لا يحذف الخبر [illegible] الاسم [illegible] اي لا باس عليك [illegible] بتقدير
[illegible] التقدير [illegible] الاسم والخبر لا كثر [illegible]
[illegible] التقدير [illegible] موجود [illegible]
[illegible] غير صريح [illegible]
[illegible]
[illegible] مطلق ومن قال [illegible]
[illegible] الخبر [illegible]
هو المسند بعد [illegible] التشبيه [illegible]
[illegible] بعبارة [illegible] هذا التشبيه [illegible] الخبر
وفي بعض [illegible] خبر [illegible]
ان [illegible] لا يخفى [illegible] وانتصاب الخبر [illegible]
لو لم يظهر [illegible] في الخبر [illegible] للابتداء [illegible]
[illegible] هذا الكلام الى بحث الخبر [illegible] الاخفش [illegible] والكوفيون
ينكرون [illegible] اللغات [illegible] الخبر بتقدير [illegible] الذي [illegible] الخبر
ورده الرضي بان حذف [illegible] الزائد لا يوجب النصب لان النصب [illegible]
بالفعل كان [illegible] واسطة بينه وبين المجرور ولا فعل مع الحروف الزوائد وبالا
النصب بتقدير [illegible] في وجهي الرد [illegible] الكوفي [illegible]
[illegible] فيه رد على الكوفيين حيث قالوا انها نافية لا زائدة
[illegible] مرادهم [illegible] قال الرضي [illegible] يقولون [illegible] ما فيه زيدت لتأكيد
النفي [illegible] النفي [illegible] مع ما قيد الزيادة بقوله مع ما لانه لا يزاد الا معه

اولان النجاة لا بد منه والمبطلات المذكورة لا العمل ما في الرشد وقال الاندلسي
ينبغي ان لا العاملة عمل ليس [illegible] المعتبر [illegible]
وانما اضعف في ما الله التي فلا يذكر [illegible] كتبهم للتاخر الا الا واحدا و [illegible]
معمولها نكرة اسما كان او خبرا وسمع ان [illegible] وقد جاء عمل ما [illegible] على حبل
الشذوذ وجعله المبرد جواز عمل [illegible] وانتقض النفي بالا قيد انتقاض النفي
بالا لانه انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل عمله فيقول ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما
قد عمل في غير اسمه فانه من فوايد ما بدرساكن التقييد بالا ينتقض بالانتقاض
بما بعد الا او الانتقاض بالا يبطل العمل في الخبر دون [illegible] ما عملته [illegible]
ايضا لئلا يبقى خبر المبتدا [illegible] الا او انتقض نفي [illegible] اذ لو انتقض النفي
البدل نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يبطل [illegible] ولا يذهب عليك ان بطلان العمل حين
النفي لا يختص بما ولا [illegible] لا نفي الجنس [illegible] في قولك لا احد الا في
الدار وجاز يونس الاعمال مع الانتقاض وكانه اوفق فيه عمل ليس
مع الانتقاض وقد عرفت الفرق بين ليس وبين ما في ذلك او تقدم الخبر على الاسم
ما خلافا لبعض في جواز العمل مطلقا او بعض في صورة تقدم الخبر الظرف فيما
على ان العمل [illegible] بطلت على طبع [illegible] كما هو مقتضى
السوق فاصرا على ما هو مقتضى المقام اذ لا يقتضيه المرام [illegible] بطل عمل
ما ولو كذا يبطل عمل تقديم ما ليس ظرفا او شبهه على الاسم المتقدم على الخبر نحو
ما زيدا عمرو ضارب قوله [illegible] الا [illegible] البحث
في هذا الباب انه يزاد الباء في خبر ما واختلف في جوازه التميمية واجازه الاخفش
ورجح قول [illegible] بدخول الباء في خبر ما المكفوفة بان اتفاقا ولا يمنع دخول
هذا الباب [illegible] انتقاض النفي بالا لان الباء لتاكيد النفي [illegible] بعد
الانتقاض وقد [illegible] على خبر المبتدا بعد [illegible] في الخبر [illegible] المنتفع او قد
يزاد في خبر لا النفي للجنس لا خبر [illegible] الثارة [illegible] وربما [illegible]
[illegible] وفي خبر [illegible] وقد [illegible] بعد ليس وانه [illegible]
[illegible] المبالغة في [illegible] الشي فيختص بلفظ

جاءني مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على لفظ اوان وهنا وعند الفراء
يجر على [illegible] ولات كثيرها واختلفت [illegible] الواو [illegible] فنصبه على انه خبرها وخبره فيه
الاسم الكثير من رفعه على انه اسمها محذوف الخبر ولا يستعمل مع ذكر الاسم والخبر فكان
التاء عوضا عن احدهما وكذا كان حذف الاسم اكثر لانها وقعت موقعها وانكر الاخفش
عملها وجعلها داخلة على فعل محذوف مع المنصوب [illegible] بالنصب عنده
في تقدير [illegible] وجعل المرفوع بعدها مبتدا والخبر محذوف وهو ضعيف
[illegible] [illegible] وقد [illegible] حيث [illegible]
على [illegible] وجوز الرضي [illegible] وجعلا [illegible] واوام [illegible]
واستضعف توجيهه فمنهم من قال لان حرف جر مختص بالاوان ومنهم من قال هو
مبني على الكسر لكونه في الاصل مضافا الى الجملة والتنوين عوض عن الجملة المضاف
اليها ومنهم من قال انه [illegible] من اوان واو عاطفة عليه [illegible] خبر لا
بموجب فالرفع واجب لئلا يكون العطف على محل [illegible] وقيل [illegible]
عليه مرفوعا وكثيرا ما ينقل الاعمى [illegible] خبره وانكر عبد القاهر العطف
على خبر ما ولا بالعاطف الموجب وزعم ان المبتدا محذوف بعد العاطف فيكون
عطف جملة على جملة تقدم [illegible] خبر ما ولا [illegible] ما زيد
شيئا الا شيء اولا بكون فيه نقدير [illegible] الاولية المنصوبة لا لا لام
والابواب العقود [illegible] الافهام [illegible] من المجرورات [illegible]
عيبك [illegible] من الائمة والطالبين الكرام المتوسلين في ذلك بانم صلوة وسلام
لافضل من اوتي بالصدق كلام واحسن نظام ثم من كل تمام المجرورات هو ما
اشتمل على علم المضاف اليه المضاف مصدر بمعنى الاضافة وضمير اليه لما اشتمل
فاذفع [illegible] احدهما ان المجرور مشتمل على علم [illegible] الشيء مضافا اليه لا على علم
المضاف اليه على ان علامة كون الشيء مضافا اليه [illegible] علامة المضاف اليه [illegible]
ان يقع المضاف اليه على ما هو المتبادر فيستغني من كلام في قوله وهو كل اسم
[illegible] بصدق على حرف حركة الاعراب [illegible] على كل جزء من الكلمة مشتمل على
حرف [illegible] فانه حرف مشتمل على الاعراب وينبغي ان [illegible] الاشتمال الاصالة يخرج التوابع لا الاعتبار في سائر

مبحث المجرورات

الشوابقا

وكذا ان نقول يخل بتعريف المجرور فانه لا يتناول التوابع ولا يجوز ان يضبطه بقوله
والمنصوب لا يتم لانتقاضه بالتوابع والامر فيه اذ مثل الضبط بقوله
منصوب اما تنبيها على انه بعد المنصوب وينتقض بالمجرور مثل ضرب
ضرب فان ضرب مجرور ولم يشتمل على علم المضاف اليه كما انتقض تعريف المنصوب
بصيغة المبني المحمول على اللفظ وتعريف المرفوع بصيغة اسناد المبني على ما ... مجهولة
على لفظه ولو اريد ذات علم المضاف اليه من غير ان يكون فيه ... لا ينتقض بمثل
غلامي غير مجرور والمضاف اليه لم يأت بالضمير اجمالا لان المضاف اليه ثانيا غير المضاف
اليه اولا واما لان مقام التعريف طالب لمزيد تعيين المعرف سيما وهو مخالف
للجمهور في تعيين معناه اذ المجرور بواسطة حرف الجر لفظا لا يسمى مضافا اليه
عندهم خلافا لسيبويه وكأنه اختار قول سيبويه لانه اقرب بقولهم والجر علم الاضافة
ولان ما جرى عليه الجمهور نظمه في سلك قولهم فالرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية كل اسم ... بذكر الاسم مع انه من افراد المعرف ما هو جملة او الحرف
المصدري مع صلته تنبيها على ان غير الاسم مؤول به فقوله مؤول ...
اليه نسبة فعلا كان او اسما بواسطة حرف الجر ... ونضبطه لفظا او تقديرا
حال ان نصبا بواسطة حرف الجر فافهم ولما كان التقدير عبارة عن حذف لفظ
منوي لافادة المعنى في المشهور ولم يرد به هذا المعنى بوجهين احدهما انه ليس المعنى
في الاضافة المعنوية على ملاحظة معنى حرف الجر بل معنى الاضافة امر اجمالي يذكر في تفصيله
حرف جر بين المضاف والمضاف اليه حتى لو ذكر حرف الجر لا تنقلب الاضافة الى ...
وثانيهما انه لا يجري بمعنى حرف جر بين المضاف والمضاف اليه في الاضافة اللفظية
عقبه بقوله مرادا كشف المراد والمراد به المنوي بسبب لا المعنى ... فانه قال مرادا
من حيث العمل واحترز به عن المفعول فيه والمفعول له المنصوبين ولما خاف
ان يتوهم ان المراد في العمل مما لا يعرف الا معرفة المجرور وقد عرف بالمضاف
اليه قيد وردا ايضا جر المضاف اليه من احكامه الذي لا يعرف الا بعد معرفته كما في
اخر المعرب الذي لا يعرف الا بعد معرفته فاعتباره في تعريفه يستلزم الدور كما
ادعاه البعض فنقول هو الامر قبيل ... ووقع فيه ... بقصة فالتقدير

لانه ... المجرور ...

اي

اي التقدير بمعنى مراد من حيث العمل لا التقدير مطلقا اذ منه ما ليس كذلك كما
انه ولو قال فانه زيادة لا يصح العبارة بشرط ان يكون المضاف ...
مجردا تنوينه لاجلها اي لاجل نسبة بواسطة حرف الجر ونبه بالاقتصار على التنوين
على ان نون التثنية والجمع نايب عن التنوين ولو رضيت لما لا يتيسر ... النظر
المرفوع لجعلت التنوين بمعنى جعل ... ذا نون سواء كان نون تنوين او
نونا نايبا عنه ونقض يشكل بالحسن الوجه والضارب الرجل والضاربك ومحصل
تعريف الا زيادة انه الذي يكون في مقام جر والتنوين بواسطة نسبة بسبب تقدير
حرف الجر ومع ذلك السعي منه في دفع ما خاف ووقع فيه الاشراف ...
هنا انه لا بد فعل لحرف الجر في الاضافة اللفظية فاختل تعريف المضاف اليه وتقسيمه
الى اللفظي والمعنوي ويمكن دفعه بان ارادة حرف الجر لا يقتضي صحة
معناه في تفصيل المعنى فبين المضاف والمضاف اليه اللفظي حرف جر منوي للعمل
لا لافادة المعنى تلك الخبرة في تقدير اللام ومن فانما ما يراد ان ... شائعا
في مقام الاضافة ودونه وجه التكلف بتقدير حرف الجر جعله عاملا دون المضاف
حتى لو جعل المضاف عاملا كما هو مذهب البعض لاستغنى عنه وقد اختار البعض لكونه
العامل حرف جر وقد نبه عليه بقوله مرادا فهو ايضا من جملة المرادات فلا تغفل ...
مما قاد وبهذا اندفع ان جعل العامل في المضاف اليه اللفظي حرف جر مشكل اذ لا حرف جر
وكذا على مذهب من جعل العامل معنى الاضافة اذ الاضافة يتم ولا تغفل عن المضاف
جبر الضافة لا يخفى وانه يخرج من تعريف المضاف اليه الذي حذف المضاف
واقيم هو مقامه نحو واسأل القرية وضربت ضرب الامير لانه ليس حرف جر هنا المقدر
مرادا في العمل الا ان يتكلف ويقدر جره لاشتغال جزءه باعراب تواريث مما ...
مقامه فتأمل واطلب بيانه واعلم انه يجوز تجريد المضاف من تاء التأنيث اذا امن
اللبس فيقال ... وسما يا عبد غيره قال الله تعالى واقام الصلوة وقالوا
ابو عذرها اي ابو عذرتها من اقتضى البكر والعذرة البكارة واتفقوا على جواز
الحذف من اية وانه افصح قال الله تعالى ... كذا ذكره الرضي في بحث
الاضافة اللفظية ومعنوية اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى اللفظ بعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص

اولا فائدة معنى للمضاف لانه يجعل التعريف او التخصيص معنى للمضاف فلم يكن له قبل الا
ضافة ولفظية اى منسوبة الى اللفظ لعود فائدتها الى تخفيف في اللفظ فقط
دون معناه اولانها صفة التخفيف للفظ من غير حصول معنى له وقدم المعنوية
لظهور شرفها وان اقتضى وجودية مفهوم اللفظية تقديمها ولو اقتصر بتعريف
احدهما كما هو مقتضى الاختصار لكان فيه شئ لاستغناء كل منهما بظهوره
بعد معرفة الآخر عن الاظهار فالمعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى
معمولها عدم صحة هذا التعريف على الاضافة المعنوية لعدم كونها اضافة فضلا
عن كونها اضافة مخصوصة وما له التقدير حذف في المجهول او الى التقدير حيث اراد الى
الاضافة المعنوية علامتها ان يكون الخ والثانى اعذب والمراد بالصفة ما دل
على ذات مبهمة في الغاية باعتبار معنى هو المقصود سواء كان بالوضع اولا
فلذا جعل اضافة المصدر بمعنى الصفة لفظية ومنه قولهم هذه ناقة غير الهواجرى
عابرة الهواجر فلا تقصرها على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فيكون
ما مر اى ما مر والمراد بالمعمول قبل الاضافة كما هو مقتضى العبارة لا لان المضاف في
اللفظى ليس مضافا الى معموله بعد الاضافة لان المضاف اليه معمول بعدها الا ان
اعرابه تقديرى بل لان لكل مضاف لا معموله بعد الاضافة [illegible] من جعل العامل في المضاف
اليه فيصح التعريف على كل مذهب فقتضى ارادة المعمول قبل الاضافة ثم التعريف
صادق على كل اضافة لفظية فان المضاف في كل اضافة لفظية غير صفة مضافة
الا معمولها فان ضارب زيد مضافة الذى هو الضارب غير القائم في قائم عمرو
وهكذا والنقض عليه الى تاويل الغير بالسلب فالاولى ان لا يكون المضاف صفة
الا معمولها وتفصيل ما يندرج في التعريف ان المضاف اما غير صفة نحو غلام زيد
واما صفة لا معمول لها نحو ضارب زيد امس فان الضارب بعدم اعتماده لا معمول
له اصلا واما صفة لها معمول لكنه لم يضف اليه بل الى غير معموله نحو زيد مصارع
مصر فان مصر ليس معمول المصارع بل معموله من حرمه وهي بمعنى اللام للاختصاص
دون التعليلية وان كان المضاف معمولا للمضاف اليه كما في هذا الضارب
ما لم اجنس المضاف يراد به ما يعم المضاف وغيره على ما هو المرضى فيشمل الاسم المطلق

الاان

الا ان مشتقة الاضافة او مخصص له الاسم خصوصه فيما يكون بينه وبين المضاف عموم من
وجه فلذا فسره بعض الشراح بما هو الاعم منه او وجه من المضاف لا الاول الخ تعارف
شيئا المعنى في هذا المقام وظرفه فيما يكون المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس
يكون الاضافة بمعنى اللام نحو جميع القوم وغلام زيد وطور سينا ويوم الاحد
وان لا يصح ان يجاز جميع القوم وغلام لزيد اذ الحاصل اشبه بما يتعارف
في الحاورات حيث ينتج التأويل به ويجعله المجرد غير شايع استعماله منكر لاستحسانه
او بمعنى من التبيينية دون التبعيضية وان كان اضافة البعض الى الكل نحو
خاتم فضة ولكن لم يجعل الفضة ولو لم يجعل بعض زيد بمعنى من لان [illegible] بعض منه
لان هيئة الاضافة لم يوضع له ولا يستفاد من الاضافة الا الاختصاص بين جزء
واما ان الاختصاص هو الجزئية والكلية فكانما جرب جزء خارج دلالة الاضافة
في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه في بعض الشروح ان الاضافة في فضة
خاتم خير من فضة خاتم بمعنى اللام كما لا يخفى فينبغي ان يقيد جنس المضاف
بان يكون اصلا للمضاف وفيه بحث لان تقدير من في ما يجوز تقديره [illegible] يكون
المضاف اليه مما يصح الاخبار به عن المضاف على ما صرح به التسهيل فعلى
هذا اضافة اسم العدد الى المعدود بمعنى في مع ان المعدود ليس اصلا للاسم
العدد واما خاتم فضتى فمن اضافة العام الى الخاص وليس المضاف اليه
فيه جنس المضاف ويتجه ان بيان المضاف بالمضاف اليه لا يطلب الا صدق
المضاف اليه على المضاف واما صدقه على غير المضاف فلا دخل له في البيان
بل يكون البيان اتم لو لم يصدق فالمتجه ان يجعل اضافة الاسم المطلق بمعنى في
ويتجه ايضا ان قولك غلام [illegible] اضافة لامية مع ان [illegible] جنس الغلام لان [illegible]
والغلام يجمعان ويفترقان كما لا يخفى فينبغي [illegible] الاضافة بمعنى اللام
[illegible] فيما اذا اطلق المضاف على ما يجتمع مع ما اطلق عليه المضاف اليه قطعا
او لا يجتمع معه قطعا ولا يكون ظرفا له كاضافة العام المستعمل بعمومه الى الخاص واضافة
ما اريد بالمضاف اليه من غير ان يكون ظرفه والاضافة بمعنى في ما اريد بكل من
المضاف والمضاف اليه ما يحتمل [illegible] منهما الآخر وهو قليل اى الكلام بمعنى في قليل اذ لم يكثر اضافة الشئ الى الظرف

وفيه بحث

لانه هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقي اما لو اريد به حصول في فلا افادة
الا الوالي مجالها اكثر في ان يختص ضيا حسن زيد بمعنى بما حسن في زيد والظاهر ان المراد
بالظرف مدخول في اذ نظر الكتاب يشعر ان يكون بمعنى النظر في الكتاب والفرق بينه
وبين ضرب اليوم تحكم نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم ومنه مالك
يوم الدين او جعل المص الاضافة معنوية فلا بد ان يجعلها بمعنى في والا
لكان اضافة الى الظرف بغير معنى في فلا يصح قوله اي في ظرفه واعترض
عليه الرضي فقال وهذا منه عجب لانه لم يكن المضاف اليه مفعولا فيه فيكون
معمول اسم الفاعل فلا يكون الاضافة معنوية وهذا التعجب ينشئ عن عدم
تحقيق كون الاضافة بمعنى الحرف اذ ليس معناه تقدير الحرف في نظم الكلام
بل معناه انه يراد بالمضاف فرد مخصوص باعتبار خصوصية مستفاد صح
من المضاف اليه لابد اما اجمالا او مفصلا بعوضها معنى اللام او في او من
وبذلك لا يصير معناه على ما كان مع ذكر في [illegible] الاضافة اللفظية لكن
المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة بقي ان جعل ضرب اليوم بمعنى في
وجعل ركوب الفرس بمعنى اللام تحكم لان حالة الركوب على الفرس وكذا
جعل ضرب زيد بمعنى اللام مع ان حالة الضرب من زيد فالحق ان الاضافة
في امثال هذا المقام لافادة الاختصاص والظرفية من وجوهه ولذا حصر
غير المص الاضافة في القسمين الاولين لا ما قيل انه لما كان معنى في قليلا
تكلف في جعله بمعنى اللام لادنى ملابسة تقليلا فلا يثبت ارتكاب التكلف
في ما قل وهم يجعل [illegible] ايضا بمعنى اللام لانه كثير لا يحسن ارتكاب
التكلف فيه وتقييد الاضافة تعريفا مع المعرفة المضاف اليها
بقرينة اشتراط تجريد المضاف من التعريف وتقييد التعريف بما التعريف
العهدي وهو الاصل او للجنس احترازا [illegible] مع المعرفة [illegible]
[illegible] المحيط انه لا يفيد المضاف تعريفا حاصلا
مع المضاف اليه المعرفة بل تعريف المضاف في قرينة تعريف المضاف
اليه فقط [illegible] غير [illegible] في الاعلام اذ لم يكن

بغير

بغير المضاف [illegible] خصوصية [illegible]
لان [illegible] المبالغة [illegible] خصوصية [illegible] وحسبك وشرعك [illegible]
وكفيك وكلها بمعنى حسبك [illegible] وما يليك وقطك
وقدك [illegible] تكون جميعها [illegible] منزلة منزلة كفاك على تفسير الشيخ
والكفيك على تفسير الرضي الا ان ما تقدم على قطك لم يصر اسم فعل [illegible]
والدليل على عدم افادة الاضافة تعريفا في هذه الاسماء وقوعها صفات للنكرة
ولعل المص لم يتعرض [illegible] لانه يجوز ان يجاب في الجميع التوجيه الجنسي منزل
منزلة النكرة كما في امر على اللئيم يسبني وكيف ذلك ثم وقوعها صفات النكرات والتكملة
انه كما يجب [illegible] على هذه القاعدة يجب [illegible] في قوله بقيد
تخصيصا مع النكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك وشرطها اي شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف من التعريف [illegible] وشرطها ان يضاف نكرة
من معارف ما يقبل [illegible] ثم يضاف وما لا يقبل [illegible] فلا [illegible]
اصلا واما الثواب شاذة [illegible] اشتراط حذف التنوين في الاضافة بتقدير
حرف جر [illegible] معرف باللام والمعرف بالاضافة فهو لافادة
انه لا يضاف العلم [illegible] وشرطها تنكير العلم [illegible] افاده انه لا يضاف المضمر
والمبهمات ايضا وزعم الرضي انه يجوز اضافة العلم لانه لا مانع من اجتماع التعريفين ومنه
زيد الخيل ومضر الحمراء [illegible] فان نام اخوه كان احدهم صاحب الخيل والآخر
صاحب الاحمر والآخر صاحب الغنم فاضافوا مع تعينهم لافادة انهم مالك
الى الشيء [illegible] هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة فقدر
[illegible] تنكير المضاف ضبطا لامر الاضافة وما جاز نحو قيد من الثلثة
الاثواب وشبهه من العدد من الاربعة الاثواب وغيره ضعيف لا يجوزه البلغاء
المقتصر اعتبارا [illegible] على امورهم [illegible] على ما [illegible]
[illegible] القاعدة [illegible] المضاف من التنوين لاجل
الاضافة والوارد في كلام [illegible] ثلث الاثواب فان قلت ما اضيف اليه العدد
تمييز فكيف [illegible] عند البصريين قلت هذا مشكل [illegible] ان لا يسموه تمييزا الا [illegible]

من ما

المقصود

في حسن الوجه النصب به مفعولا او شبيها به ان اطلاق الغير يتمام عليه فتأمل
واللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها معرفة كانت بعد معرفة كما هو
العامل في الصفة او معرفة معمولا يصح الاضافة اليه اما الاول فهو اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب المعتمد على صاحبها او الظاهرة او مما فانها تعمل
في الفاعل الرفع مطلقا وفي المفعول النصب بشرط لا مطلقا بل اذا ... الحال او الاستقبال
او الاطلاق واما الثاني فيجوز اضافتها الى الفاعل السببي باعتبار ضمير راجع الى موصوفها
لامتناع خلوها عن الفاعل لقوة شبهها بالفعل وحتى يكون الفاعل المضاف اليه في معنى
المحل لشبهه بالمفعول نحو زيد قائم عمرو في داره زيد قائم عمرو في داره لامتناع ...
عمرو الى زيد ولا يجوز اضافتها الى المفعول نحو ... وحسن الوجه نحو زيد ضارب
عمرو وحسن الوجه ... المعمول ليس مضافا الى المعمول ولا تفيد الا
تخفيفا لا تخصيصا ولا تعريفا في اللفظ سواء كان في لفظ المضاف كما في المثال الاول
او في لفظ المضاف والمضاف اليه كما في المثال الثاني فان حسن الوجه في الاصل حسن
وجهه بحذف الضمير واستتر في الحسن فليكن هذا وجها لا يراد مثالين او لفظ المضاف
اليه فقط كما في حسن الوجه ولذا قال في اللفظ ولم يقتصر على قوله الا تخفيفا لان التخفيف
لا يكون الا في اللفظ لانه لو اقتصر عليه لتوهم التخفيف في المعنى وقيل يدل انه لا تخفيف
في المعنى او تكثير ومعنى الضمير ... فقط عن التعقل وفيه ان المعنى لا يوصف بالخفة فانه
يجعل الكثير بالاضافة الى المعنى فلا يفيد تخصيصا ولا تعريفا فان قيل ... فيه
الموضوعة لتعيين المعاني او تقييده تقييد التخصيص ... على معناها
... قلت ... الزايدة لما يعود الى جرح اللفظ
من الفائدة ومن ثم اي من اجل انها لا تفيد الا تخفيفا اختلف الائمة الاربعة في
الجواز والامتناع فهو ... الاثر المؤثر كما هو المتعارف في ... جاء زيد
برجل حسن الوجه اي وصف النكرة بالمضاف الى المعرفة فلولا ان الهيئة
الاضافية ... وصف للنكرة بالمعرفة ...
حسن الوجه ولولا ... لامتنع لحصول المطابقة في التعريف
... فلولا ان ... التخفيف وعدم افادتها التعريف لما جاز

وامتنع

ولما كان العمل الى الغير السببي فلا يجوز اضافتها اليه فلا ... زيد ...

اذا قلت ...

نسخة

وامتنع ... ضارب زيد ... لا تثبت بهذا حصر الفايدة في التخفيف اذ لم ينتف افادة
التخصيص ثم انما ظهر بعدم تغيير معنى التركيب المضاف الى المعرفة مع تغيير الهيئة وتبدلها
بالهيئة الاضافية علم عدم تغييره مطلقا اذ الاصل ... واحد في
ظهور ان المعنى في المضاف الى المعرفة والمضاف الى النكرة على نحو واحد ...
القصص من الفاعل ... عرف انه مما زل فيه اقدام افهام اكثر من الاعلام ...
... نحو ... اضافة ذي اللام الى المعرفة او مطلقا ورجح ... في وجه
تجويزه فقيل حكم ... تقدم الاضافة على اللام ويكرر عليه بانه في الحسن ...
والعدول عن الاصل مع عدم بقاء الباعث وهو التخفيف اذ التخفيف حاصل بدون
الاضافة وقيل جعل ... الضارب ... ان وجه جواز ...
... حمل الضارب ... على ضارب زيد ...
... ان ... حمل الضارب ... على ضارب ... وضعف ...
المائة الهجان ... وغيره والمائة الهجان ...
... المائة ... المائة ...
الى المائة ... حتى ... او ...
وتمه البيت ...
السوح وقوله ... غير معلوم ... معلوم ... حركة حرف ... القصيدة
... وضعف قيل ... عطف عليه ... استدلال ... وقيل لبيان ...
ان ... التخفيف ... فايدة
التخفيف ... الضارب الرجل والضارب ... على ما فيه تخفيف
ووجه استدلال ... بالبيت ان التركيب ... الواهب ... الضارب
زيد ... على جوازه ووجه الرواية ضعيف عند اهل ... لكونه مثل الضارب زيد وهو
ممتنع فلا يصح ان يستدل به على صحته ... ان فيه شوب مصادرة
على المطلوب ولو جعل ضعيفا ... التفعيل ... هذا ...
... ضعيفا مما ... سيبويه ... على انه قد يحتمل ... المعطوف عليه
وقولهم يا زيد والحارث ... المعطوف مضافا الى ضمير المعرف باللام

لانه في حكم المضاف الى المعرفة فكما يجوز الواهب [illegible] فانه يجوز الواهب المائة [illegible]
الضارب الرجل لم يرد به الصفة المعرفة المضافة الى المعرف باللام مطلقا او منها
الحسن الوجه ولا الاسم العامل المعرف المضاف الى المعرف باللام مطلقا او منه القائم
الغلام وهو مثل الحسن الوجه في التخفيف مستلزم عن الحمل عليه بل الاسم [illegible] ن
الى المفعول واسم المفعول المضاف الى المنصوب به نحو المعطى الدرهم والزاد
بالمضاف الى المعرف باللام اعم من الاضافة بلا واسطة او بواسطة نحو الضارب
غلام الرجل فلو قال وانما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل حملا على
المختار من الحسن الوجه والحسن وجه الغلام لكان اوضح والاولى حمل الضارب الرجل
على القائم الغلام لان المناسبة فيهما اتم والاولى تقديم جواز الضارب الرجل
على ضعف الواهب المائة الخ الا انه لم يرض بالفصل بين مستثنى الجواز وبعد مستثنى
مسئلة جواز الضارب الرجل ذكر ضعف الواهب المائة الخ والمختار من الحسن
الوجه جر المعمول لان نصبه للحمل على الضارب الرجل بالنصب وجره لا يحتاج فيه
الى الحمل على شيء وهو [illegible] ومنه يعلم ان الضارب الرجل والحسن الوجه متوافقان
في نصب المعمول وجره والضاربك وشبهه من الضاربي والضاربنا [illegible] ونحو ذلك والضاربه
فيمن اي عند من [illegible] قال انه مضاف لا كما كان مبنيا على ان الصفة المعرفة
باللام سواء كانت موحدة او مثناة او مجموعة مضافة الى الضمير المتصل والقائم
[illegible] وجاز [illegible] في احد قوليه واما سيبويه فيجعل الضمير كالظاهر الغير
معرف باللام فكما ان [illegible] لا يكون بعد الصفة المفردة الا منصوبا فكذا الضمير
ولا يكون بعد الصفة المثناة والجمع [illegible] مع حذف النون [illegible] الا مفعولا وتارة
مضافا [illegible] الضمير [illegible] حملا على ضاربك فيمن قال انه مضاف [illegible] الاخفش
وهاشم يقولان حذف التنوين مع الضمير للاتصال والضمير مفعول به ووجه
حمل الضاربك على ضاربك [illegible] حمل الضارب [illegible] ان الاضافة
في [illegible] تخفيف [illegible] التخفيف لولا الاضافة ايضا فحمل عليه [illegible]
في الاضافة [illegible] التخفيف والاضافة [illegible] قال [illegible] عليه
سيبويه [illegible] الا يضاف موصوف الى الصفة

قيل

قيل لان هيئة الاضافة لمعنى مغايرة لما له الهيئة الوصفية وفيه انه يجوز ان يكون
الاضافة اللفظية كاضافة الصفة الى معمولها فيكون المعنى مستفادا من الهيئة
الاصلية المعتبرة بعد تغييرها للتخفيف وقيل لان اعراب الصفة حينئذ يغاير اعراب
المضاف اليه واورد عليه ان اعراب معمول الصفة ايضا يغاير اعراب المضاف
اليه ويمكن ان يدفع بان المغايرة هنا اخص لانه بحسب التبعية والاضافة ايضا
ونحن نقول لان المضاف اليه ربما يخالف المضاف في التعريف ولا يجوز هذه
المخالفة في الموصوف والصفة ولان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة
ويجب تجريد المضاف الى المعرفة عن التعريف وهذا مذهب البصريين والكوفيون
يجوزون الاضافة للتخفيف ومع ذلك يقولون يكتسب هذا المضاف التعريف
لان المضاف اليه عين المضاف فتعريفه تعريفه فلا يكون وصفه هذا
الموصوف بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب بلزوم جواز المسجد الجامع
لانه جعل التخفيف واضافة الموصوف الى الصفة للتخفيف ولما يقع [illegible] الكوفيون ان
اشار الى دفع ما يتمسكون به فقال لدفع تمسكهم على القاعدة الاولى ومثل مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وان كان الظاهر انه اراد
مسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وتوجيهه
التاويل على ما قال المتقدمون ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كما ان
المسجد جامع للناس كذلك الوقت جامع لهم والغربي المضاف اليه المكان فانه
كما ان الجانب غربي كذلك المكان والاولى المضاف اليها الساعة فانه كما ان الصلوة
موصوف بالاولية كذلك الساعة التي يصلى فيها تلك الصلوة والحمقاء المضاف
اليها الحبة فانه كما ان البقلة موصوف بالحماقة كذلك الحبة التي ينبت البقلة منها
وعلى ما قال الرضي انما هو اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد [illegible] مثلا
من الصفات الغالبة في المسجد فان قلت يكفي للتمسك ظاهر الامر فكيف يرد
بانه دليل [illegible] الظاهر بعيد عن الاعتبار بعيد عنه [illegible] الكلام في [illegible] الموجب
معدول عنه [illegible] على القاعدة الثانية ومثل جرد قطيفة [illegible] ان
المقصود جعل القطيفة جرداء [illegible] وصف [illegible] [illegible] اول

بجعله من قبيل [illegible] فانه لم يقصد [illegible] من اضافة [illegible] صفة
للفظية في الاصل [illegible] والقطيفة المخمل وان [illegible] فلا يجمع خلق كرسي بمعنى [illegible]
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي لا يعتبر [illegible] اليه على تقدير اضافة
[illegible] ولا يضاف اسم الى مماثل له في العموم اي شموله [illegible]
ان الخصوص [illegible] الخاص [illegible] فلا حاجة الى
صحة اضافته الى المماثل كاسد وليث [illegible] وحبس ومنع [illegible]
[illegible] واجاز الفراء اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف ويمنع قوله
لعدم الفائدة لانه يكفي التخفيف فائدة ويمكن ان يراد بالمراد لعدم الفائدة في
ذكر المضاف اليه لا عدمها في الاضافة وقال الرضي لا يضاف اسم [illegible] في كلام
ولو قلنا ان بين المتماثلين في كل موضع فرقا لاحتيج الى تعسفات كثيرة ومما يجب
التنبيه عليه ان المراد بالمتماثلين ليس المتماثلين بحسب الوضع اذ لا يكون فائدة الف
الف غلام وغلام واب اب وابن ابن الى ما يحصى مع التماثل المضاف والمضاف
اليه في الوضع وانما المراد المماثلة بحسب المراد فالمراد بالعدد في الف الف غيرها
هو المراد بالعدد [illegible] فانه [illegible] بخلاف كل الدراهم بمعنى جميع الدراهم
فان الكل اذا اضيف الى المعرفة بمعنى الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد
ولذا اشتهر ان كل رمان مأكول كاذب وكل الرمان مأكول صادق وعين
الشيء اي العين المضاف الى لفظ الشيء مرادا به معهودا والعين المضاف
الى الشيء اعني اي شيء كان والمراد بالمماثلة اضافة الاسم المماثل لاضافة في
هذين التركيبين في الامتناع والجواز [illegible] لاضافة العام الى الخاص لانه
شايع واقع نحو شجر الاراك ويوم الاحد واشار الى وجهه بقوله فانه يختص
[illegible] او فان المضاف يختص فلا يدل على [illegible]
الفائدة وقد اشار ببيان الفائدة الى انها معنوية ولم يرد بالاختصاص
ما يقابل التعريف كما هو [illegible] في المقام ولا يخفى مثله على ذوي الافهام وما
اعتقده بعض [illegible] ان اضافة العام الى الخاص انما يقبل [illegible] اشتهار
الخاص بكونه [illegible] العام [illegible] قال الرضي ولا يضاف الخاص

الى العام

الى العام لانه لا فائدة فيه الا تخصيص الابهام ولا يفيد ما نقص الابهام باضافته الى المبهم
ونحن نقول تخصيص الابهام بالاضافة خلاف وضعه ومن [illegible] اضافة العام
الى الخاص اضافة في زيد بمعنى شخصه وعينه ويستعمل في الميت [illegible] واضافة الاسم
في مثل اسم السلام عليكم والمراد اللفظ الدال على السلام وهو سلام عليكم [illegible]
حكم بعض [illegible] بها اللفظ [illegible] يقصد بها بعض [illegible] بها لفظا [illegible]
لا يقصد بها معنى في [illegible] سعيد كرز ونحوه [illegible] على قوله ولا يضاف
اسم مماثل [illegible] باضافة الاسم الى الاسم [illegible] ان يذكر قبلها قوله بخلاف كل
الدراهم قالوا المراد بسعيد مسمى سعيد والمراد بكرز نفس اللفظ اي جاء سعيد
مسمى بهذا اللفظ ولا يجوز عند اجتماع الاسم واللقب الا تأخير اللقب فان كان
الاول مفردا سواء كان الثاني مضافا او مفردا يجب اضافة الاول الى الثاني او قطع
الثاني عن الاول رفعا او نصبا بالمدح ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج والفراء
وان كان الاول مضافا فيجب الاتباع او القطع [illegible] ونحن نقول [illegible] جرد
سعيد كرز على قوله ولا يضاف اسم مماثل الى [illegible] على فرضه وشرطه تجريد
المضاف عن التعريف وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان
اللقب [illegible] يغني عن الاسم لانه يفيد ما يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم
بانه لو [illegible] اللقب [illegible] الاسم لا يغني ذكر اللقب عن الاسم وان اضافة الاسم
الى اللقب بعد تنكير الاسم وجعله بتأويل مسمى بهذا اللفظ يحتمل ان يكون من اضافة
العام الى الخاص فلا حاجة الى حمل اللقب على نفس اللفظ [illegible] تأخيره عن قوله
بخلاف كل الدراهم مناسبا وانه لو لم يشترط تجريد المضاف عن التعريف
او لا ضرورة فيه فيجوز اضافة سعيد كرز اضافة بيانية لرفع الاحتمال
وح يبطل [illegible] العموم من وجه بين المضاف والمضاف اليه
ولا ضرورة [illegible] ومن اضافة المسمى الى الاسم نحو [illegible] صباح ذات
يوم وتخصيص الصباح بها واليوم بذات موكول الى السماع اي حيث [illegible]
صاحب هذا الاسم [illegible] صاحبة هذا الاسم [illegible] صفة لحرف محذوف كذا
في الرضي ولا يخفى ان فيما قاله وصف النكرة بالمعرفة فالواجب تقدير المعرفة

اي لا اضافة

ولعل [illegible] اصباحا علی صباح التنبیه علی کمال الصباح وظلمه حتی کان [illegible]
یخصه ولیس غیره صاحبا وقد کثر الرضی فی مسائل [illegible] اقتدینا به [illegible] ان
الفصل بین [illegible] والمضاف الیه فی الضرورة بالظرف ثابت مع قلته
وقبحه وبعید فی الشعر قبح منه بالظرف وفی غیر الشعر اقبح منه فی الشعر [illegible]
قتل اولادهم شرکائهم لیست بذلک ولا نسلم تواتر القراءة [illegible] وان
ذهب الیه بعض الاصولیین هکذا فی الرضی وجعل [illegible] بظرف متعلق
بالمضاف غیر ضعیف وکذا بمعموله سواء کان المضاف مصدرا او اسم
الفاعل [illegible] ان حذف المضاف مع اقامة المضاف الیه مقامه جائز
[illegible] وجاء فی الشعر مع البناء [illegible] وقد ترک المضاف الیه علی اعرابه نحو
ابیک واخیک [illegible] او ما مثل ابیک ولا اخیک [illegible] وذلک نحو رحم الله
امرأ [illegible] طلحة الطلحات علی روایة جر طلحة ونحو [illegible]
عرض [illegible] الآخرة علی قراءة جر الآخرة وقد یحذف المضاف والمضاف
الیه [illegible] مضاف ومضاف الیه نحو [illegible] فی اثر الرسول ای من اثر
حافر فرس الرسول وقد یقوم مضاف الیه مقام المضاف المحذوف [illegible]
[illegible] فیقال [illegible]
[illegible] حذف المضاف الیه وهو اقسام الحذف مع البناء علی الضم [illegible]
[illegible]
[illegible] المحذوف [illegible]
مع بقاء المضاف علی هیئته وذلک اذا عطف علی هذا المضاف مضاف الی مثل المحذوف
[illegible] قبل وبعد زید وبین ذراعی وجبهة الاسد ومنه یا تیم تیم عدی والحذف
مع تنوین المضاف فیما [illegible] وذلک فی کل وبعض مقطوعین عن الاضافة ولو
[illegible]
قال ابو [illegible] لا یتقدم علی المضاف معمول المضاف الیه الا [illegible]
[illegible]
[illegible] المضاف الیه ان صح الاستغناء عنه [illegible] المضاف ببعضه او کبعضه نحو

قطعت

قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل الیمامة وقد یذکر [illegible] المضاف الیه نحو رؤیة
الفکر ما یؤول الیه الامر معین علی اجتناب العواقب ویضاف [illegible] نحو
کوکب [illegible] وقد یضاف المؤکد الی المؤکد نحو یوم یوم ولیلة لیلة [illegible]
[illegible] اللازمة للاضافة [illegible] مشتق فعلیک
بالتسهیل فان فیه التکمیل مع التطویل واذا اضیف الاسم الصحیح فی کلام [illegible] لا
[illegible]
[illegible] الآخر [illegible] ان یکون [illegible]
[illegible] احتمال [illegible] وقال [illegible]
[illegible] صحیح [illegible] فقط وقد [illegible] صحیح الآخر
[illegible] الآخر [illegible]
[illegible] حقیقة او حکما [illegible]
فیه [illegible]
[illegible] الملحق [illegible] المقتضی [illegible]
[illegible] الملحق بالصحیح [illegible] الصحیح
فی [illegible] الآخر [illegible] الآخر
[illegible] صحیح فقط [illegible]
[illegible] مفتوحة او ساکنة [illegible] تقدیم الفتح [illegible]
[illegible] النداء [illegible] الفتحة [illegible]
للمنادی والاطلاق [illegible] حکم الصحیح والملحق فان
کان آخره ای آخر الاسم الذی تثبت [illegible] او [illegible]
[illegible] لا یجوز [illegible] ان یحفظ [illegible] فانه لا یجوز
مع الادغام [illegible] الا ان [illegible]
ما قبل الیاء [illegible] ما هو [illegible] ان بعد القلب
یاء وصدعتم [illegible] وان کان [illegible] وان کان واو فقلبت یاء
وان کان یاء ادغمت [illegible] وادغمت [illegible] فی [illegible]

لعدم [illegible] ووضع الياء كما هي [illegible] قبل الياء كما في ادلاء وقطاء وقوه
قلت قوله [illegible] يعني عن تقييد [illegible] المصور [illegible] لانه يفيد تعميم
المطلوب منه بهذا التقييد قلت لولا تقييد بقيد حصل فيه ادلاء وقطاء وقد
فتدبر وما بين احوال الاسم الصحيح والاسماء الستة [illegible]
انه صحيح كما يقتضيه تعريف [illegible] تعرض [illegible] لاخراج ما [illegible]
عنه ان قلت انها غير صحيحة على ما يقتضيه تعريف غيره فتدبر [illegible]
على هذين التقديرين [illegible] [illegible]
[illegible] الستة المضافة [illegible] وبقي بعضه [illegible]
حتى يجب الاضافة بيانية وعلى ان تقديرين [illegible]
[illegible] مضاف [illegible]
[illegible] الستة الاظهر [illegible]
الى التقييد [illegible] على الوجهين [illegible] لانه [illegible]
[illegible]
[illegible] تقديم [illegible] على طبق الاول ونقول
الاخر [illegible] لا وجه لذكره لانه [illegible] حكم [illegible] غير
الصحيح ولا حاجة الى الاستثناء الا ان يقال [illegible] على ابن يعيش
وابن مالك حيث نقل عنهما التشديد في الاربعة هو الاظهر او لا معنى
لتخصيص [illegible] بالقياس على الاب [illegible]
[illegible] الاكثر [illegible]
[illegible] الكلمة [illegible]
اذا [illegible] السكون [illegible]
[illegible] على صيغة الجمهور [illegible]
[illegible] الستة [illegible]
والتغليب محتمل والمراد القطع عن الاضافة لان الاضافة الى ياء المتكلم
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] جمع [illegible]
[illegible]
[illegible] لا يضاف [illegible]
بل لا يضاف الى غير اسم [illegible]
[illegible] سلب اضافة [illegible]
ولا يقطع [illegible]
ولا يجمع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] صفات وفي التوابع ما هو تابع من [illegible]
[illegible]

لشمله

في الرتبة تستعمل [illegible] لانه في الرتبة [illegible] والفصل [illegible] لكونه
نوازل [illegible] والاخبار [illegible] المسند اليه [illegible]
[illegible] بقية [illegible] في الاعراب [illegible] دقيقة [illegible]
الحديثة في خطط [illegible] وهو ان المراد باعراب [illegible]
من [illegible] محققا [illegible] لا يخرج عنه نحو [illegible]
ما مضى ولا سابق [illegible] اذا كان جاء [illegible] فان سابقا مع كونه [illegible]
التابع بمدرك مع كونه منقصوا بالتوابع الجزيه لانه في موضع يكثر فيه
بزيادة [illegible] مما يجب [illegible] انه لا يخرج به الصفة في قولهم جحر ضب
خرب بجر خرب مع انه صفة [illegible] المرفوع [illegible] قدر المتعذر
بسبب [illegible] بان جر للجوار [illegible] رفع [illegible] زيد تقديرا [illegible]
[illegible] باعراب سابقة من غير التوابع [illegible]
واحدة [illegible] على [illegible] لان جهة الاعراب [illegible]
عمرو او فعلا [illegible] او متوسطا بينهما او كثير [illegible] سابقها
في الاعراب [illegible] كمفعولي علمت واعطيت [illegible]
[illegible] ولو اريد خصوصية الجهة لا نوعها فاعراب الصفة لكونها
صفة واعراب لمتبوع لكونها فاعلا او مفعولا او مضافا اليه [illegible]
واجيب تارة بان المراد من الجهة المقتضي ومقتضى اعراب التابع [illegible]
متبوعه بخلاف غيره فان العاقل في زيد العاقل مرفوع لفاعلية متبوعه
بخلاف نصب المفعول الثاني فانه ليس لمفعولية الاول بل لمفعولية
نفسه وفيه انه يلزم ان يكون اعراب الصفة [illegible] معنى في متبوعه
[illegible] معنى فيه [illegible] في متبوعه [illegible] وتارة بان
[illegible] الواحد [illegible] والمتبوع عمل واحدا
بنصب [illegible] واحدة بخلاف غيرهما وهذا لا يصح في المعطوف
على [illegible] حرف العطف [illegible] الاول
[illegible] جاءني القوم [illegible]

بشفوت النعت

[illegible] قيل هو ليس [illegible] باعراب سابقة [illegible] عليه
[illegible] ترجيح بلا مرجح [illegible] جاءني القوم [illegible]
ان لا [illegible] باعراب سابقة ويشكل ايضا [illegible]
[illegible] في التابع ولم يضبط قسم منه [illegible]
ويسمى صفة ايضا [illegible] في توابع المنادى والنعت والوصف [illegible]
على ما في الصحاح والقاموس والنهاية [illegible] جعل النعت اخص حيث خصه [illegible]
[illegible] في شرح المفصل ان للصفة معنيان عام [illegible] ذات
[illegible] تابعا [illegible] مثاله وخاص هو التابع
[illegible] ما ذكره صاحب تلخيص المعاني حيث قال في بحث القصر المراد بالصفة
[illegible] المعنوية لا النعت فدل كلامه على ان شمول الصفة [illegible] مبتدا
[illegible] معنوي [illegible] تابع [illegible] يدل على معنى في متبوعه [illegible]
التوابع كلها [illegible] انه لم يخرج عنه [illegible] زيد علمه وجاءني القوم
كلهم [illegible] لم يخرج عنه تابع [illegible] المعطوف [illegible] المتبوع [illegible]
الغير في كونه مقصودا بالنسبة والتاكيد على ان المتبوع ليس متجوزا فيه ولا ما
[illegible] البدل [illegible] المتبوع غير مقصود بالنسبة وعطف البيان يدل
على ان المتبوع [illegible] الامر [illegible] المراد [illegible] الدلالة المقصودة [illegible]
[illegible] غير مقصودة [illegible] يخرج عن تعريف النعت النعت المبين [illegible]
المتبوع نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود فيه [illegible] معنى الجسم لا
الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تاكيد
معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه [illegible] الوصف بحال المتعلق
نحو [illegible] حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل حتى قيل
ينبغي ان يزاد في التعريف او متعلقه ولا شبهة في ان الاولى [illegible]
توجيه التعريف ان المراد بمعنى في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا
والوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع فان [illegible]
متعلق [illegible] تنزيله منزلة حاله نحو مررت [illegible] الفائدة [illegible]

وان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وعدمه او وقع
ضمنه التعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال في المتبوع وان سمي
وصفا لجار المتعلق مجرى الاعراب على ما يدل عليه حال المتعلق وانما عبر عن
الوصف لجار الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع واحترازها
مطلقا قيد للظرف اي كاينا في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبته
لموصوف في الكلام وقصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كاين في ذي الحال انه
زمان نسبة حصل لذي الحال او يقدم التابع والمتبوع يمنع اخراج الحال اذ فيه
ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يميز عن مدلول الحال اذ هذا التعريف للصفة
بتعيين مدلولها بقوله مطلقا وان كان مستغنيا عنه في اتمام التعريف لكنه محتاج
اليه في تعيين مدلولها الذي قصد في ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يرد باقي
التوابع على التعريف اذ دلالتها على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان
نسبة لمتبوعها وفي بعض الشروح ان قوله مطلق قيد الدلالة اي دلالة مطلقة
غير مختصة بمادة مخرجا به جاء القوم كلهم واعجبني زيد علمه واعجبني زيد علمه
فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبني
زيد وغلامه وجاءني زيد واعجبني زيد غلام انتفى الدلالة وفيه ما عرفت
من ان كلا منها يدل على معنى في متبوعه وانه يخالف ما حمله المص عليه انه لا يناسب الاداء
اللفظ مطلق اذ يقتضي هذا التوجيه ان يثبت مطلق ولما كان مظنة ان يقول
احد انه لا فايدة في وصف الشيء لانه انما يكون المخاطب به مع من هو عالم بثبوت
الصفة فلا فايدة للمخاطب في دلالة النعت على معنى في متبوعه تعرض لبيان
فوايده وان كان من وظايف فن آخر ولذا لم يستوف بيانها وقد ساق
الكلام مساق تقييد ما هو الغالب من كتب الفوايد وما هو النادر فقال
وفايدته تخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح وهو رفع الاحتمال
في المعارف هذا هو المصطلح النحوي ولا خفاء في امتناع اجتماع الفايدتين
كما نبه عليه بكلمة او الفاصلة ولا شبهة ان يكون فايدة وصف المعرف
بلام العهد الذهني تخصيصا لانه على الاسم يستثنى دون التوضيح

فتنبه

فتنبه وتوجه منع امتناع اجتماع الفايدتين مع ما يتلوه بقوله وقد يكون لمجرد الثناء وهو بالصفة
كما له والاشهر مقابلة المدح مع الذم او الذم وهو بيان النقص ويستغني الموصوف
في تعينه عن الوصف او التوكيد وهو فيما اذا استقل الموصوف على العرف نعتا كما في نفخة
واحدة فان الواحد لدفع توهم كون القصد الى الجنس لان الاسم الحامل للجنس والوحدة
ربما يقصد به الى الجنس وربما يقصد به الى الوحدة وقد يكون الوصف التوكيدي للاشارة
الى قصد الى الجنس نحو ما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه ولا يتم بتوجه ما في
بعض الشروح ولا فرد ثانيا اي يكون مشتقا غير مغلوب وصفيته بالاسمية فلا نعم
[illegible] واوهم وضعف فانه لا يوصف به بعد غلبة الاسمية او غيره في صحة الكلمة
فكان شبهه ان الاصل ان يكون مشتقا ولا يخفى ان صوابه وغيره لان [illegible] بطلب منفردا
وهو رد على سيبويه حيث اشترط الاشتقاق فيه دون الحال وجوز جاءني زيد
اسدا ولم يجوز جاءني زيد اسد وعلى سائر النحاة حيث اوجبوا الاشتقاق فيهما معا
ولا يظهر فرق بين الحال والصفة كما يقتضيه مذهب سيبويه ولا ما يقتضيه
عموم تقييد المص الحال الغير المشتق وتقييد غير المشتق في النعت بقوله اذا كان
وضعه الا ظهر ان المراد بالوضع اعم من الوضع المشهور والتجوزي اذا بكر
احد مررت برجل عدل لغرض المعنى اي لغرض افادة المعنى القائم بالغير بكونها
اي وضعا عاما بمعنى عموم في ذلك الوضع جميع موارد استعماله مثل تميمي بمعنى به
منسوب الى تميم سواء كانت بياء النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها
بكار وبقال على ما يقتضيه الدراية لكنها يشترط بمعنى النسبة بخلاف قمري وذو
وذي مال يريد به ذا وفروعها من ذات وذوات وذوو وما في معنى فروعها
من فروعه من ذوي وذوات ونحو ذلك لتؤدي معناه ونحو شيخ بمعنى غليظ
وضخم بمعنى شديد وشمردل بمعنى سريع وذو بمعنى الذي والذي ونحوه في الموصولات
المبدوءة بهمزة وصل او مخصوصا اي وضعا يختص ببعض موارد الاستعمال
وهو قسمان سماعي وقياسي اشار الى الاول بقوله مثل مررت برجل اي
رجل يريد به الى المضاف الى لفظ موصوفه او ما في معناه ويختص بالنكرة
فانها في هذه الصورة استعيرت بمعنى الكامل فمعنى مررت برجل اي رجل مررت برجل

كاملا ومعنى مررت برجل اي امر به ايضا كذلك وبقيت مررت بهذا الرجل [illegible]
كل اسم جنس معرف باللام جاز بعد اسم الاشارة فانه جيء لتخصيص منه افادة وصف
الرجولية في الذات المشار اليه لتمحض بالصفة الكاينة بمعنى ذات له الرجولية وبهذا
يريد به اسم اشارة غير مكاني فانه يوصف به العلم والمضاف اليه والى الضمير والى
اسم الاشارة فان اسم الاشارة في هذا المواضع يستعمل استعمال المشار اليه بمعنى
هو لك زيد المشار اليه يصح زيد هذا ومن القياس كل وجد وحقا فانه يوصف بها
معرفة ونكرة اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه ولا يوصف بها الا اسم الجنس فيقول
جائني الرجل كل الرجل وجد الرجل الاثيم او الاثيم لذكر والاصل معنى كل الرجل انه الجميع [illegible]
الرجل حيث جمع جميع ما فيهم وجد الرجل معناه انه غيره هزل في كونه رجلا [illegible]
حق الرجل ان غيره باطل رجولية ومن القياس وصف اسم الجنس [illegible]
لا المصدر بمعنى الجودة والى السوء فيقال جائني رجل رجل سوء او رجل صدق
فانه مع المضاف اليه نازل منزلة شيء او جيد ومن القياس على ما صرح به الرضي
الحاذيه نحو رجال ثلثة ودراهم عشرون وثوب ذراعان والتسهيل جعل
الوصف بالعدد مقصورا على السماع واما السماعي منه فالمصدر بمعنى اسم
الفاعل في الاغلب او اسم المفعول نحو رجل عدل ورجل رضى [illegible]
بالمصدر لكونها شبيهة كما تقرر في الاذهان وكان منشأ الوهم [illegible]
ومنه ضروب [illegible] احدها الوصف بجنس مستعار بمعنى مشتق نحو رجل اسد
اي شجاع ورجل حمار اي بليد وثانيها وصف اسم الجنس بنفسه يقال مررت
برجل رجل اي كامل [illegible] ورأيت الاسد الاسد اي كاملا وثالثها وصف الشيء بما صنع به [illegible]
حديد واستقبحه سيبويه [illegible] مررت برجل الا عشرة
ورجل [illegible] وكانه [illegible] المشتق فيكون من الضرب الاول
[illegible] وان الاصل في النعت ان يكون مفردا [illegible]
خبر المبتدأ [illegible] الاصل ان يكون مشتقا ويكون جملة لانه ربما يكون [illegible]
[illegible] الجملة [illegible] حقيقة او حكما [illegible]
[illegible] النكرة [illegible] الا الجملة [illegible] فعلها ماضيا [illegible]

في المفردات

في المفردات الا نكرة لمنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل يشهد خبر مشترك بالجملة الخبرية
الحكمية الخبرية في خبر المبتدأ الا انه يجوز [illegible] او بعد [illegible] فجائني رجل اخرج لانه
لا يجوز الا بتأويل مقول في حقه [illegible] وذلك لان الصفة لتقييد الموصوف [illegible]
انشائية [illegible] الجملة الانشائية غير معلومة النسبة قبل تكلم المتكلم وليس المقصود
من خبر المبتدأ الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو بجهل النسبة الخبرية لجهل
النسبة الانشائية ويلزم الضمير لفظا او تقديرا والتقدير [illegible] اكثر منه في خبر المبتدأ
وان كان اقل منه في الصلة والمراد ضمير يرجع الى الموصوف فكان تعريفه للمعهود ويوصف
موضوع [illegible] حال الموصوف وحال متعلقه المبادر ما هو حاله في نفس الامر وحال متعلقه
[illegible] ضميره [illegible] ان يكون جائني [illegible] صائم نهاره من الوصف بحال الموصوف
وجائني رجل حسن الوجه بنصب الوجه او جره من الوصف بحال المتعلق وليس
كذلك [illegible] فينبغي ان يراد حال الموصوف بحسب العبارة [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible] الاول من الموضع [illegible] يتبعه في الاعراب فقد عرفت معنى
التبعية في الاعراب وهو ان [illegible] على اعرابهما مع اتحاد الجهة وهل يصح التبعية بهذا
المعنى في البواقي حتى يصح قوله والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث [illegible] فلا بد في كل صفة من الموافقة في امور اربعة من تلك العشرة
اذا لم يستو فيه التذكير والتأنيث ولا الجمع [illegible] الصفة على لفظ المصدر نحو رجل صوم
ورجلان صوم وهكذا والثاني من الصفة [illegible] ولا يخفى ان كلام المص يشتمل على نوع
الواضح وذكر ما تركه [illegible] اذ المتابعة في الاعراب لا يحتاج الى البيان فالاول يتبعه في
التعريف والتنكير [illegible] والثاني يتبعه في الافراد [illegible] يتبعه في الموصوف في [illegible]
جمع او [illegible] كل صفة يجب الموافقة في امرين [illegible] يتبع الموصوف [illegible]
في انه [illegible] تثنيته وتذكيره وتأنيثه [illegible] يكشف عنه بحث
المذكور والمؤنث وبحث [illegible] انه [illegible] جعل [illegible]
[illegible] البواقي كالفعل دون الاول [illegible] وكيف لا [illegible] تثنية الصفة
وجمعها وافراده وتذكيره وتأنيثه باعتبار فاعله الذي هو الضمير لا باعتبار موصوفه
[illegible] العجب من هذا الرجل كيف غفل عن هذين الرجلين [illegible] الرجال

وكيف لم ينظر الى هذه المرأة الا بعد ذلك حتى تابع في قطع هذه الشبهة الا بعد ان يشكل ذكره
برجال صالحة فانه لم يتبع الصفة حينئذ موصوفها في الجمع وبعكسه هذا في قولهم برمة
اعشار وثوب اسمال لانه نعت موصوفها في الافراد مؤول بجزء مؤنث
اعني جماعة من الرجال والصفة في الثاني اي برمة مجتمعة من اعشار وثوب
مجتمعة من اسمال فان قلت جاءني رجل قائم ابوه وصف بحال المتعلق فكيف يصح
ان يقال هو كالفعل وهو نفس الفعل تلك الصفة فيه مجموع قائم ابوه وهو صفة
بحال الموصوف وهو كونه بحيث ابوه قائم فان رجل قائم ابوه فان الصفة نفس
قائم لجريان اعراب الصفة عليه فلا ينقسم الجملة التي هي صفة الى ما هو حال الموصوف
وما هو حال متعلقه فان قلت تبعية الجملة في الاعراب والا فيمكن ان تجعلها بجعل الجزء
بحيث نعم الاعراب محلا كيف يستقيم تبعها في التذكير والتانيث والتثنية والجمع
قلت الاظهر ان الجملة بمعزل عن هذا البحث ومن هذا يتفرع ان الانسب تقديم
هذا البحث على بيان كون الصفة جملة خبرية ومن ثمة اي ومن اجل انه كالفعل
في لحوق علامة التانيث والتثنية والجمعين دون موصوفه حسن قام رجل
قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه وجاز قعود غلمانه يعني تفاوت
هذه الامثلة الثلثة بالحسن والضعف والجواز اذ لو كان هذا القسم
من الصفة تابعا للموصوف لكان التفاوت بحسن قام رجل قاعد غلمانه
وامتناع الاخيرين وبهذا التقرير اندفع انه لا يلزم كون حسن قام رجل
قاعد غلمانه لكونها كالفعل بل لكونها كالموصوف في التذكير والافراد
نعم لو قال حسن قام رجل قاعدة غلمانه لكان متجها ولم يحتج الى جعل غلمانه
وجاز قعود غلمانه معطوفا على حسن الطرق والمضمر لا يوصف ولا يوصف به
الاسماء باعتبار الوصف والموصوف به اقسام اربعة ما يوصف ويوصف به كاسم
الاشارة وما لا يوصف ولا يوصف به كالمضمر وان المصدرية مع مدخولها
ومنها ما يوصف ولا يوصف به كالعلم واما ما لا يوصف ويوصف به
فلم يذكره في المتن لانه لا مثال له في الاسماء بان المضاف الى المثل موصوف
برجل ما رجل في الحقيقة لم يكن الا موصوفا به فانه

ترك

136

ترك من نفسه او الموصوف اخص او مساو له واما اخص من الموصوف فهذا
هذا الكلام منتقض بكل لا يخفى من قولهم شيء عجيب وامثاله فقيل المراد بالاخص والمساوي
ليس فيما الا اعم والا اعرف وانما يستوي في التعريف فهذا ذكر وعين المساوي عليه
بتمامه وهو يقال الاخص عليه بان اعتبار مزيد اختصاص بالتعريف يغني عن هذه الزيادة
قوله ولهذا لم يوصف ذو اللام الا بما هو معرفة مراتب التعريف حتى يظهر هذه المسئلة
وقد ذهب سيبويه الى ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والمضاف في مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف الى المضمر
باللام وعند المبرد المضاف المضاف الى المضاف اليه فيوصف المعرف
باللام بالمضاف الا ان رتبه ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم
وعند ابن كيسان المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول
وعند ابن السراج اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابو حيان المضمر ثم العلم
الغير المشترك ثم المضمر الغائب الذي لا شبهة فيه ثم اسم
الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو اللام وبحسب المضاف
اليه ويتابع الاخص على مذهب ليس صفة بل بدلا او عطف بيان قوله لا مثل نحو عليه
الى ان ازيد الثلثة المرتبة بلفظ وعم او بالمضاف لا مثل وان اريد الكامل في كونه
لام تعريف لا يصح للظرف وصف ذو اللام بالموصوف ولما علم مما سبق ان كل
مساو يصح اراد انه منه في التعريف يقع صفة وكان المضاف لما المعرف باللام
بالنسبة الى اسم الاشارة مع انه لا يقع صفة احتاج الى استثنائه فذكر ما هو بمنزلة
الاستثناء عنه مع الاشارة ما وجه كلفة احتراز فقال انما التزم وصف باب
هذا بعد ارادة وصفه بذي اللام لانه التزم وصفه بذي اللام منفردا عن جواز وصفه
بالموصول الذي مع ان ثم وجود الموصول واقتضاء الابهام باب هذا الاشارة
في نفسه الابهام وتكلف فيه بان الموصول فيه الذي ما بالابهام بالمضاف الذي يوصل
في زوال الابهام بالمضاف به كسواء كما في المفرد استغراقه في المستغرق وصل بنحو
بعض ذي اللام سواء كان موصوفا بعرض المعنى الا ما اختلف فيه ذهب كما
في الاول الا ما في قوله فيما سبق مررت بهذا الرجل وابن مالك في اختصاصه بالموضع

لوضوح المعنى وحكم بان الرجل في المثال المذكور بدل ومن ثمه اي ومن اجل ان وصف بهذا الا في
الابهام ضعف مررت بهذا الابيض لضعف ذلك الرفع فيه بخلاف لبست هذا الابيض
لان اللبس خص بالثوب وحسن مررت بهذا العالم في مباحث مبهمة كثيرة النفع
ما رايناها اي بيانها ومنها وحدة الوصف مع تعدد الموصوف فان العامل واحدا والمعمول
المتعدد مذكور بطريق العطف ولم يكن المتعدد مختلفا بالتعريف والتنكير يجوز وحدة الوصف
نحو جاءني زيد وعمرو المنطلقان كما يجوز جاء زيد المنطلق وعمرو المنطلق فان اختلف
بالتذكير والتانيث او بالعقل وعدمه يغلب العقل والتذكير نحو جاءني زيد وهند العاقلان
كما رايت رجالا وافراسا سابقين فان لم يذكر المعمول المتعدد بطريق [illegible]
العطف لا يصح وحدة الوصف فلا يقال اعطيت زيدا الغلام العاقلين ولا ضرب
زيد عمرا العاقلين بل يقال ضرب زيد العاقل عمرا العاقل او ضرب زيد عمرا
العاقل العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني وهو اولى من العكس لاتصال
صفة بموصوفه خلافا لهشام والعلة لهم يبين في امتناع ضارب زيد عمرا العاقلان
بناء على ان زيدا وعمرا كليهما فاعل ومفعول معنى فكانا في حكم المتعدد المعطوف بعضه على بعض
الا ان الهشام يرجح رفع الصفة تقويا للفاعل وبلبسه سواها يجوز الرفع والنصب
وان كان العامل متعددا بالتكرير نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان جاز وحدة الصفة
وان لم يتعدد بالتكرير وكان متحد النوع والعمل وكان احدهما معطوفا على الاخر
والمعمولان متحدين في الاسم ولم يختلفا تعريفا وتنكيرا اجاز الخليل وسيبويه وحدة
الوصف نحو جاء زيد وذهب زيد الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الظريفين
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان وجوز
والزجاج وكثير من المتاخرين زادوا اشتراط اتفاق العاملين في المعنى نحو
جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان وغلام زيد وغلام عمرو الكريمان والكسائي
جاز وحدة الوصف وان اختلف العاملان والعمل معا اذا تقارب المعنى
نحو ضربت زيدا واوجعت عمرا العاقلين لانهما بمعنى فان تعاندا امتنع وحدة
النعت يجوز الوحدة مع القطع في الجميع وسنعرف معنى القطع ومنها وحدة
الموصوف مع تعدد الصفات غير المجتمعة في محل وهو ما اذا كان

الموصوف جمعا

137

الموصوف جمعا لكل جزء منه صفة يقول مررت بثلثة رجال كاتب وكاتب وشاعر فلان
[illegible] البعض الاخر اعني صفة لا يصح نعت البعض فلا نقول جاءني رجال كاتب
وشاعر بل برفع كاتب وشاعر بتقدير منهم كاتب وشاعر فيكون الوصف [illegible]
قطع الصفة يطلقها كان للمنعوت اعرابا بان ينصب او يرفع وشرط ان
يكون للمدح او الذم او الترحم وقد يكون للتشنيع نحو مررت بزيد العاقل بنصب العاقل
والمرفوع بتقدير المبتدا الضمير اي هو والمنصوب بتقدير اعني او ما يناسب المقام
من امدح واذم وارحم ولا يكون اظهار هذه المقدرات اصلا ويجوز في
المقطوع المتبوع تعريفا وتنكيرا والاكثر في قطع النكرة ذكر الواو الا عند من جنبه
نحو هذا رجل فاسق ودق [illegible] ويجاز قطع المعرفة ايضا بالواو وان تعدد
تلك النعوت فلك قطع الكل والبعض ويجب تقديم غير المقطوع ومنها انه قد يقع
الوصف مصدرا بلا او ما ويجب تكريره نحو قوله تعالى [illegible] لا بارد ولا كريم
وقولك اسير اسيرا ما [illegible] واما غير [illegible] ومنها ان حذف
الصفة كثير اذا علم ومنها ان حذف الموصوف في غير موصوف [illegible] والغالب
في غاية الكثرة وكثر ما يوصف باحدهما اذا كان بعضا مما ذكر [illegible] من
او في نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم وفيما سوى ذلك لا يجيء الا في
الشعر نحو انا ابن جلا ومنها انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف وجملة قدم
المفرد واخر الجملة غالبا فيهن في الاغلب وليس تقديم المفرد بواجب خلافا لبعضهم
[illegible] نحو قوله تعالى هذا كتاب انزلناه مبارك ونظائره ومنها انه يجوز اجراء صفة
المضاف على المضاف اليه اذا لم يكن المقصود [illegible] ويقال له الجر بالجوار نحو هذا
جحر ضب خرب بجر خرب والاجرب هو الجر لان الغيب لكمال الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه حتى انه قد يضاف المضاف اليه الى ما يلحق المضاف لكونه مضافا اليه
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فلا يجوز ذلك في هذان جحرا ضب
خربان خلافا لسيبويه العطف اما بعد عطف البيان وسيادة [illegible] لان العطف
[illegible] ظرف النسبة او بعد عطف عليه [illegible] لان به [illegible] المتكلم
[illegible] تابع مقصود بالنسبة ليس [illegible]

فائدة

جملة القصد والا كان المعطوف مقصودا بالنسبة لا قصد المدلول بالدال واما [illegible]
قصد الوضع بالنقل اذ لا ثالث وشئ منهما لا يصح فالباء للسببية اي تابع مقصود
بسبب النسبة لكونه طرفا لها لان المعطوف في الكلام كالمعطوف عليه طرف
نسبة تامة او توصيفية او تعليقية او اضافية ومن جعل صلة المقصود فقد [illegible]
عن توجيه الكلام فلم يبال بزيادة الباء [illegible] وبعد يرد على التعريف نحو زيد [illegible]
فانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لكونهما طرفي النسبة التوصيفية ولو خص النسبة
بما عدا التوصيفية يخرج عن التعريف زيد وعمرو [illegible]
التعريف بل [illegible] صناعة [illegible] ويراد [illegible] اي ما ذكره للعطف [illegible]
ان بهذا القيد يخرج من الاغيار ما سوى البدل [illegible] عليه [illegible]
يخرج عنه البدل اذ هو مقصود بالنسبة بعد نقض النسبة المردودة او احدى
النسبتين الاولى والاخرى [illegible] فالمعطوف يجتمع في النسبة [illegible]
[illegible] عن هذا التحقيق [illegible] بين المقصود والوصول
بتوسط بينه اي بين العطف وبين متبوعه احد الحروف العشرة [illegible]
الحروف العشرة في قسم الحروف [illegible] من التعريف شرع في بيان الاحكام [illegible]
بوجوب توسط احد الحروف العشرة وامتناع حذفها الا [illegible]
[illegible] يوجب مزيد توضيح المعطوف [illegible]
التفسير [illegible] عطفا كما ذهب اليه بعض النحاة بل هو عطف بيان [illegible]
[illegible] المقصود بالنسبة مع متبوعه [illegible]
[illegible]
[illegible] مثالا [illegible] العطف [illegible] بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة [illegible] الصفات بعطف بعضها على بعض
[illegible] الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم [illegible]
[illegible] الصابح فالغانم فالآيب فالصفة المعطوفة [illegible]
معطوفا على متبوعه لانه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف لان [illegible]
[illegible] ذكر [illegible]

بعضا

138

[illegible] بعضا [illegible] زيد وحسنه [illegible] المؤلف
لانه تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب بانه في هذه الحيثية معطوف
[illegible]
[illegible] جهات اخر لعدم الاكتفاء [illegible] المعطوف [illegible]
حكم [illegible] انه يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشرة [illegible]
[illegible] التعريف الذي ذكره [illegible] العطف [illegible]
[illegible] وهذه فائدة جليلة للتعريف [illegible] واذا عطف على المرفوع المتصل
بخلاف المنصوب والمرفوع المنفصل [illegible] شرط للعطف عليها اكد بمنفصل [illegible]
شرط العطف على المرفوع المتصل التاكيد بمنفصل وهذه العبارة [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] واذا [illegible] العطف [illegible] الآية
[illegible] ليفيد [illegible] ما هو [illegible]
[illegible] الشرط على [illegible]
[illegible] تعقد [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] تفسير اذ [illegible] العطف [illegible]
القيام [illegible] تفسير اذا عطف على المرفوع المتصل اذا اكد العطف على المرفوع المتصل
[illegible] مثل ضربت انا وزيد وهاهنا نكتة جليلة [illegible]
[illegible] العطف [illegible] التاكيد [illegible] التاكيد [illegible]
في النسبة او الشمول [illegible] التاكيد [illegible] العطف [illegible]
التاكيد [illegible] المتبوع في النسبة او الشمول اذ [illegible] عنه [illegible] العطف
على الضمير المرفوع المتصل الا ان [illegible] يقع فصل بين المعطوف والمرفوع
المتصل سواء كان قبل حرف العطف كما في مثال [illegible] او بعده [illegible]
[illegible] ضربت اليوم [illegible] ضربت [illegible] اليوم [illegible]
[illegible] التاكيد [illegible] العطف [illegible] العطف ولا [illegible]
[illegible] والتاكيد [illegible]
[illegible] عند الكوفيين بلا قبح مطلقا وعند البصريين [illegible] عند عدم الفصل [illegible]

لجواز من فروع الفصل لكن يرد انه لو قال واذا عطف على ضمير مرفوع متصل لابد من فصل
نحو ضربت انا وزيد وضربت اليوم وزيد لكفى واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
استحسانا او وجوبا لان عطف الضمير على الضمير المجرور لا يمكن بدون ذلك والا لزم
انفصال الضمير المجرور ويجعل مطردا في حفظه فانه لا يجوز ايضا وكذلك اذا عطف
المظهر المجرور اعيد الخافض نحو مررت بزيد وبك فانه مستحسن في الفقرة
ما لم يلتبس الفعل وهل هذا الحكم من قبيل واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل
حتى يكون في معنى واذا قصد العطف على الضمير المجرور عدل عنه الى عطفه جميع الجار والمجرور
كما يعدل عن نداء المعرف باللام اي فيكون المعطوف مجموع الجار والمجرور او الجار
او اعادة الجار شرط عطف المجرور وها هنا لا حكم له في التركيب مع الرضي انه
بشهادة ... فان ... الثاني ... انه لو طلب المعنى لكن له
النصب ولا وجه له سوى العطف الصوري فالمعطوف هو الجار والا لم يستحق
النصب فتعين ان يكون خبر الضمير فيتعين بالاحالة لا بالعطف مثل مررت بك
وبزيد واما مررت بك وزيد فاعادة الخافض فيه للعطف على الضمير المجرور والعطف على الضمير المجرور
والمعطوف عليه ... بين الموصوف والصفة بحيث ... المطابقة في الصفة ...
اشياء المطابقة فيه مثل المطابقة في الصفة بل دونها وايضا بهذا الحكم منقوض
... الله ... ودفع النقض ... ويستحقها ... الضمير
... يستحق ... او جعل الضمير نكرة ... رجل لكن ... الشذوذ ...
... انه ... لو جاز رب ... بهذا التكلف فالاولى دفع النقض بانه
... النقض للقاعدة بالشواذ وتكلف الشيخ الرضي ان المراد ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله اذا كان ما يقتضي الحكم للمعطوف
باقيا المعطوف عليه ... وكذلك في حكم ... بالنظر الى حرف
... هذا ... من الاختلاف احدها انه لا يستعمل ...
وعمرو ... فان ... حكم زيد لا بالنظر الى ما قبله وما بعده الى التقييد
... بالنظر الى ما بعده ... ان يقول بالنظر الى ... بدل قوله بالنظر
الى ما قبله ... ان التقييد بقوله بالنظر الى ما قبله لا فائدة فيه بل يكون ان جاز

المعطوف

المعطوف في حكم المعطوف عليه اذا كان ما يقتضي الحكم موجودا فيه وبعد البنا
والنفي ما فائدة ... الحكم ... فيما زيد قائما او قائما ولا ذاهب عمرو الا رفع
... مشتق من ضمير للمسند اليه ولا ضمير في ذاهب ... [illegible]
... ولو خفض او نصب لكان مشتقا مسندا الى ... انه ما ... فاعله
... فلا يجوز فيه الا الرفع بان يكون خبر ... عليه ويكون الجملة معطوفة على الجملة
... العطف ... المفرد ... وكذا قالوا ... تقول ايجوز ان يكون عطف
على جملة بان يكون ذاهب مبتدا مسندا الى الفاعل لوقوعه بعد النفي وان يكون عطف
مفرد على مفرد بان يكون ذاهب عطفا على قائم وعمرو عطفا على زيد فيكون ...
... معمولا عامل واحد على معموليه ويكون نظير ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
وبهذا ... في ان يجعل زيد قائما وعمرو ... من عطف مفرد ...
... الى ... الاشتقاق ... الضمير ... ان ... او ...
المعنى ... اجاز مررت برجل قائم ابواه ... فانه في معنى ... الواو
وجاز مررت برجل حسنة جاريته ... لانه في معنى ... جاريته ...
... المعطوف ... ان ... حكم المعطوف عليه باعتبار ...
بعينه الموصوف في الافراد ... ان ... في حكم ... المعنى ... الا ...
فيصب زيد الذباب ... المعطوف في حكم المعطوف
عليه حيث ... المعطوف عليه في الحكم حيث وجب اشتمال
المعطوف عليه على ضمير الموصول ... المعطوف عن ضمير الموصول ولا بد ... عليكل
انه لا ... عليه لان المعطوف على ... لا يشتمل يغضب زيد لان جملة ... لها ... الا
والمعطوف ... بالنسبة ... الجملة العارية من الاعراب
تابعة الا ان ... والمعطوف في حكم المعطوف عليه بيان حكم المعطوف
الاسم ... ولا يخفى ... لانها ... متبع لتخفيف العاطفة
... منع كون معطوفا والرضي ... وجعل ... السببية فان العطف
... المعطوف متعلق بالمعطوف عليه ... جزء
... المعطوف ... الرضي
... انكار

مستغن بما قدمه من ان الاشتغال على ما تقدم اعم من الاشتغال معربا او في محل حكم
الكلام عن هذا التقييد لان المعطوف المتعلق وكذلك مشتمل على ضمير حيث
للجملة التي معطوف بالفاء نحو الذي ضرب فقام عمرو زيد معنى ضرب وقام عمرو عقيب
ضربه وهكذا او اذا عطف على عاملين اي على معمولي عاملين وذكر اذ وان على
مذهبين على تحقيق الوقوع لا بيان الحكم بعدم الجواز لان الوقوع في التحقيق على
الفراء ولانه يكفي لاستعمالها تحقق الوقوع في المستثنى دون اسم ينبغيه تنبيه
بانه تنبيه على ان العطف موجود وان ادعى المخالف عليه وتوهم عليه القول بان الوقوع
يتعلق بكل جنسه وقيد العاملين بقوله مختلفين اي تنبيها على اسم اي الحكم كما في
في ذاته يدب على الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان وصف الشيء بما يعم الجنس حق في بيان
يقصد به عموم الحكم وشموله للجنس ولا يبعد ان يقال احترز به عن مثل ضرب
واكرم زيد عمرو وبكر خالدا فانه جائز بالاتفاق مع انه على معمولي عاملين على مذهب
الفراء لانه اعمل ضرب واكرم معا في المتنازع فيه والمراد بالمختلفين في المعمول بان
يكون لكل معمول لا يختلفان في العمل كي يتبادر في العبارة وان لم يحتمل
فيه ان زيدا اضرب عمرو وبكر اخالدا ومنهم من قال قيد بالمختلفين لدفع
توهم ان ضرب ضرب زيد عمرو وبكر خالدا لا يجوز لانه عطف على معمولي
عاملين متحدين بل هما ضرب وهذا التوهم لا من وجه واحد اذ لا عمل لضرب
الثاني ولا اتحاد بل هو ضرب الاول اذ لا يتصور التثنية مع الاتحاد وقد يجوز
خلافا للفراء هذه جملة معترضة اي خالف الفراء في هذه التثنية على ان مختلف فيه
الحكم خلافي ولا حنفية في موضع الجملة للعطف حقيقة مع حصر الجواز في المثال
المذكور خلافا ان احدهما للفراء وهو متعلق بالجزء السلبي للحكم والآخر
لسيبويه وهو متعلق بالجزء الثبوتي وحق الكلام ان يذكر
بعد تمام الحكم ولكن الحكم لا يتم بدون المستثنى الا ان المصنف قدم خلاف
الفراء على المستثنى تنبيها على انه في الجزء السلبي احترازا عن ان يتوهم
ان الفراء مع سيبويه كما هو المشهور بعد انه لم يصرح بالمشهور
الا ان الرضي نسب المشهور وقال ذهبوا خلافا للاخفش ايضا

لكن الاخفش لا يجوز

لا يجوز مطلقا وعلى زيادة مطلقا نقض اذ اجمعوا على عدم الجواز في ما اذا فصل
بغير حرف العطف ويتقيد بالمذكورة للنسخ الرابعة بعد الاخفش ولا مانع سواه
عند الاخفش فاذا ارتفع جاز العطف وعند الاعلم يشترط في جوازه ان يكون
المجرور مقدما في المعطوف والمعطوف عليه ايضا فلا يجوز في الدار زيد والحجرة
وبيته عمرو ويجوز عند الاخفش فقول الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو مراده جوازه
تقديم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه وقال ابن مالك في التسهيل يجوز
عند الاخفش ان كان احدهما جارا او انفصل المجرور بالعاطف او انفصل
بلا وعلى هذا مراده بسوقه تقديم المجرور في المعطوف من غير اشتراط التقديم
في المعطوف عليه خلافا لسيبويه في عدم جواز المثال المذكور ايضا فسيبويه
يمنع مطلقا والفراء يجوز مع الفصل يجوز مطلقا والمص تابع لمن حصر التجويز في مثل
في الدار زيد والحجرة عمرو واجد المغنيين بهذا التحقيق كلام الشارح وما اشكل على
بعض الشارحين من ذكر خلاف الفراء قبل تمام الحكم حيث جعل خلاف الفراء قيدا
للحكم ودفعه بانه لم يجز مع خلاف الفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فانه
ليس عدم الجواز مع خلاف الفراء منه خلافا لسيبويه في تحقيق جواز مع عدم
خلاف الفراء فيه واشعر تعلم ان الكلام لا يكون قيد الحكم مؤثرا في الاستثناء
في انه في الحكم جواز في الدار زيد والحجرة عمرو واذا لا يلزم من انتفاء عدم الجواز مع خلاف
الفراء جواز الجواز ان يجوز لتحقق عدم الجواز بدون خلاف الفراء ولا يعلم
عدم جواز المثال المذكور عند سيبويه اذ يحتمل ان يكون خلافه في اتفاق الفراء
في الجواز وهو من المسائل التي لا منه في ايرادها فنقول وقد يحذف
الواو مع معطوفها كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وقد يحذف وحكم الرضي
بشذوذه حذف ... التحذير وبينه زكه من الاول الى الكفعم تم فارسلون
يوسف اي فارسلوه فاته فقال يوسف وام كفغص دمان اليها الغلب
الي لامره سمع فما ادخل ... ...
... ... المعطوف عليه بالواو كثير الحذف فقيل ...
لمن قال مرحبا وسهلا ... مرحبا واهلا وبالفاء قليلا نحو ...

ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق اي فضرب فانفلق وندر حذفها او مع ... زيد
والواو مع قبلها بو شيئا ولا والفا رو يفصل ... من الجار ومن والانث
الرفع في ثم وحتى ولا وبل ولكن ايضا بعد حروف الايجاب ويمنع حذفه اذا كان
العطف بام واما بعد ما وحال وقد يحذف المعطوف عليه مع ام في قال الله تع
ام من هو قانت اناء الليل والتقدير الظاهر فرام من هو قانت ويجوز تقديم
المعطوف بالواو على المعطوف عليه لضرورة الشعر على ما قال ابن مالك
في التسهيل وبعد الفا وثم واو ونا ايضا على ما في الرضي لكن ذكر ان ذلك التقديم
شرطا ان كنت طالبا لمعرفتها فعليك به ويصح الاخبار عن المعطوف
عليه والمعطوف بالواو بخبر واحد فقط يطابقهما الخبر او ضمير عنه فتقول زيد
وعمرو جائز او اسدان وهذا ذا وكذا يصح الاخبار بخبر واحد في العطف
باو نحو زيد او عمرو جائز او اسد ويجب الافراد ولا يصح في العطف ببل
الا عن احدهما نحو زيد لا عمرو جائز او اسد وزيد بل عمرو جائز او اسد فيجب
مطابقته لاحدهما واختلف في العطف بالفاء وثم نحو زيد فعمرو جائز فقيل يصح الاخبار
عنهما بخبر واحد فيقال جائز وقيل لا يصح لان الترتيب يأباه واختار الرضي الاول
وقال جائز الرجلان يحتمل الترتيب ولا ينافيه وفيه انه لا يكفي احتمال الترتيب
بل لا بد من احتمال افادة الترتيب والذوق السليم يعرف ان زيد فعمرو جائز يستدعي
ان يكون الاخبار عن زيد قبل افادة التعقيب وحتى وان شارك الفاء وثم
في افادة الترتيب لكن الخبر بعد المعطوف والمعطوف عليه بالنظر الى الرضي
وذلك لتفادت بين ترتيب يفيده حتى وترتيب يفيدانه وتيسير ذلك عليك في علم
الوقوف انشاء الله تعالى ويجوز عطف الاسم على الفعل وبالعكس اذا صح تقدير احدهما
بالاخر ... وبالعكس خلافا لبعضهم ويجوز عطف المفرد
على الجملة وبالعكس اذا ... ويجوز عطف الجملة الاسمية
على الفعلية وبالعكس وقال ابن جني لا يجوز بغير الواو ولا بد بذلك صحة مررت بزيد
وعمرو بالرفع في وجوب مطابقة اعراب المعطوف للمعطوف عليه لانه يخبره
من غير مطابقة والتقدير وعمرو كذلك ولا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف

بجوز

يجوز فانه يجوز مررت بزيد وامس عمرو وبل ثب وعمرو اسد ويجوز في المرفوع و
المنصوب بالظرف في الضرورة دون غيرها عند الكسائي والفراء والي علي ومطلق
عند غيرهم ويجوز الفصل بالقسم بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد ولا يجوز
... نحو قام زيد ثم والله عمرو وبالشرط ايضا نحو يقوم زيد ثم ان اكرمته عمرو وبالظرف
ايضا نحو جاءني زيد او الان عمرو التاكيد ... وهو تابع ... واحد وهو
التوضيح وفي الاصطلاح تابع يقرر المتبوع في العامل من امر الاحوال في النسبة
... الى النسبة لكم في ... كما في قولهم ضربت امرأة في ... ان يقرر
امر المتبوع لا الاصل بالنظر الى النسبة من كونه منسوبا او منسوبا اليه والمراد بالنسبة
ما يشمل النسبة التامة والوصفية والاضافية والايقاعية الى غير ذلك فقوله في النسبة
بيان وتقييد للامر احترازا عن الصفة فانه يبين امر المتبوع في حد ذاته مع قطع النظر
عن النسبة وبهذا يفرق بينه وبين الصفة في نحو واحد قالا باعتبار ... ان
يقرر امر المتبوع لا باعتبار الموضوع له والصفة ... باعتبار المعنى التضمني كان ذلك
المعنى لان جائز اسد اسد تاكيد ولا يقرر امر المتبوع باعتبار المعنى الموضوع له بل
باعتبار المعنى المجازي وتقرير الامر المتبوع في النسبة جعله مقررا في ذهن السامع
بازالة غفلته عن سماع اللفظ او بازالة تردده في ان المسموع هل هو على معناه
الحقيقي او المجازي وهل النسبة بحسب الحقيقة او المجاز فالمراد بالامر المقرر اللفظ
عقلا او عرفا ... بتقرير اللفظ ... دلالته ... عقلا وعرفا ولا يخفى ان تقرير
امر المتبوع في الشمول ... في تقرير امر المتبوع في النسبة فان قولهم جاء القوم
كلهم تقرير تردد السامع في ان المسند اليه هو الجميع فيكون الكلام حقيقة او البعض
فيكون مجازا الا انه جرى على ... ذكرا او الشمول في مقابلة قوله في النسبة ...
الشمول كلها كلهم والجميع واجمع فان قلت قد يجوز ان التاكيد يقرر
امر المتبوع من حيث انه منسوب او منسوب اليه فيقرر النسبة وبذكرها وهذا انما في
... نحو ان انت ضربت يؤكد ... ضربت انت قلت يمكن التوضيح
... ضربت يؤكد ... المخاطب الواقع وضربت انت تأكيد
لا ... منسوب ... السامع وان ... النسبة اليه دون غيره

لانه المنسوب اليه في الواقع ولم يعتد به وهو لا التأكيد تنكير وتأكيد لفظي والتأكيد
مطلق وهو بعيد او لم يعرف للتأكيد اللفظي معنى وانما سمي لفظيا لانه يقرر نفس
لفظ المتبوع لا معناه كمعناه بخلاف المعنوي فانه لا يقرر الا معناه في اللفظ تكرير اللفظ
الاول قبيلا ان التأكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول والمعنوي هو قسم التابع نحو
تكرير كذا قبل والظاهر انه عرف التأكيد اللفظي بمعنى المصدر على خلاف اسلوب واخوانه
معرفة التأكيد اللفظي بمعنى التابع ... لانه يتعلق بالقياس اليه بدليل قوله والمعنوي
بالفاظ محفوظة اذ لو كان المعنوي بمعنى التابع لوجب ان يقال والمعنوي
الفاظ محفوظة يخرج عنه نحو ضربت انت واجيب بانه تكرير اللفظ الاول حكما
لانه انت نائبا عن التاء المرفوعة انه لا يصح تكرار التاء بخلاف جاء زيد نفسه فانه
نفسه ... المرفوعة انه تكرار زيد ولا حاجة الى هذا الجواب لا حاجة ...
في انت هو التاء وان ... ضربت انت التأكيد هو تكرير الاول بعينه ...
اياك ... الضمير الكاف ولفظ ايا ... كاحتجاج ... عند ... بعض ...
لفظ اياه الموجود وكذا الاحتجاج اليه في ... اللفظي بقولك مررت بك انت
وضربتك انت ... لا الاشكال ... اياك لانه في ... البصرة ...
... غير ... الرضي ... الرضي ...
عجيب ... انت ... انه تكرير الاول بمعناه فجعل الثاني تأكيدا
... الاول ... لا ... تأكيدان ... وذلك ...
... الرضي ... الرضي ...
في قولهم مررت بك بك ... بدل ... وهذا ... في باب ...
... تأكيد لفظي ... الرضي ...
... اليه ... ازالة ... المستقل ...
... مع ... ضربتك انت ...
... البدل ... التأكيد ... ضربتك انت ...
... البدل ... بالنسبة ... ان ...
... لانه ... وهذا ...

في مررت ... مررت بك انت ... وقال ...

... التأكيد ... البناء الحكم ... لا يجري ... التكرير ... فوقه
في الالفاظ ... على عمومه والتأكيد اللفظي والاخفاء ... في عدم جريانه في الالفاظ

باستحقاق الاعراب لانه لا يصح ان يكون تابعا فضلا عن ان يكون تأكيدا
يجب ... الالفاظ باستحقاق الاعراب واما ... جريانه في الالفاظ كلها

... من عدم حصره في معدود ... ولا ... عليك معرفة
جريانه التكرير في اللفظ ... فانه ... فنقول ... الكلام ...

... يصح ان يبتدا به ويوقف عليه ... المضمر
المنفصل الافعال وحروف الايجاب واما غير مستقل وهو ما لا يصح ...

... من الضمائر المنفصلة ... لصحة الابتداء بها والحروف
... لصحة الوقف عليها وهي ما عدا حروف الايجاب في المستقل

... تكريره مع ... ضربت زيدا ... ضربت وضربته
ضربت زيدا وغير المستقل ان كان حرف واحدا او واجب

... الكلمة ... حروف العطف وحروف الجر
... الكلمة ... المنفصلة ... الاخر ...

فنقول ... زيد ... تأكيدا ... ضربت ضربت ...
في ... بالنون ... واذا ...

الحصر واسما كما مر في التأكيد ايراد ضمير منفصل
مرفوع به وان لم يمكن على حرف واحد ولا واجب الانفصال بتركيبه
جاز تكريره وصح نحو ان زيدا قائم والاحسن

زيدا قائم هو والاحسن الفصل نحو ان في الدار زيدا قائم وليت بكرا الغني قائم
وللضمير المتصل طريق آخر للتأكيد قد عرفته فتذكر فان قلت قد عرفت
في ان تمام تحقيقك هذا اشكالا على تعريف التأكيد اللفظي بقصد تكرير اللفظ
الاول على المعنى حرفيا في ان غلامك غلامك واذا ارجعت تأكيد الضمير بان الغلام
ليس تأكيدا مع انه تكرير للفظ الاول قلت اشكل عليك لعدم تحقيقك معنى التكرير
ومعنى التكرير اعادة اللفظ الاول لما ذكر نه اولا في ضربت ضربت لم يذكر ضرب لما ذكر نه
اولا وهو الاخبار بالضرب يعتمد عليه الضمير المتصل وفي مررت بك بك لم يعد
الضمير يعتمد المتصل بل يعتمد عليه التاء ولولا ذلك لكان الغلام في قولك
غلامي غلامي تأكيدا وكذا شعري شعري وانا انا ولا يخفى عليك اني لم آل جهدا
في تحقيق المقام وبالجهد الهام الملك العلام فاحفظ ما حرم عنه اعلام بعد اعلام
يمكن عند الشاكر اعاره فانه الانعام ومما عد من التأكيد اللفظي الاتباع وهو
موازن للشيء بعده مع الاتفاق في الحرف الاخير وهو قسمان ما يكون له معنى
بدون ذكر المتبوع ظاهرا وغير ظاهر بل يجري في التكلف وما لا يكون له معنى
بل ضم الى الاول تزيينا للكلام لفظا وتقوية معنى نحو حسن بسن وكافر
عفير والاول جنس ازاعن التكرار الصرف ولا يخفى ان ادخاله في تكرير اللفظ
الاول سيما القسم الاول مشكل فتأمل وقد يدخل ثم والفاء في الحروف العاطفة
على التأكيد اللفظي قال صاحب التسهيل وصولها عند امن اللبس على الجملة اجود
نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما اذا خيف من اللبس فلا يدخل
نحو ضربت زيدا ثم ضربت زيدا والمعنوي بالفاظ محفوظة اي غير داخل تحت
ضابط اورد بالفاظ قليلة اذ الحفظ لازم القلة عرفا فالسهولة حفظ القليل
وهي نفسه وعينه وغيرهما والبا فيقال جاءني زيد بنفسه او بعينه ولا جاء نفسه
وعينه بهذا المعنى غير تأكيد فلا يقال جاء نفس زيد بمعنى عاين وذاته ولا جاءني
عاين زيد بهذا المعنى صرح به التسهيل وكلا وكلتا كفى بذكر المؤكد لانه الاصل
يفصح عنه ما يجيء ومعناه اثنان لكن استغنى بالتأكيد به عن التأكيد
بالاثنين فلا يؤكد باثنين الا ان القوم فيقولون بالزيدين اثنيهما وكله بمعنى جميعه

لا يعني كل واحد وان يستفاد منه العموم ايضا وكلا وكلتا وكل مضافات الى الضمير
لا يقعان غير التأكيد بكثرة الا مبتدئين ويقلّه يقعان غير مبتدئين وفي
حكمه جميع الا ان يقع غير تاكيد بالاضافة نحو القوم مررت بجميعهم ورأيت
جميعهم وجاءني جميعهم وفي حكم الجميع مطلقا كل مضافا الى مؤكد نحو جاءني
القوم كل القوم وجاءني كل القوم واجمع ولا يضاف الا مع الباء الزائدة نحو جاءني القوم
باجمعهم واكتع وابتع وابصع قيل هذه الثلثة اتباع اجمع ولا معنى لها بدونه
وربما يتكلف معان وابصع اللغة الفصحى بالصاد المهملة فالاولان يعمان
تأكيد المفرد والمثنى والجمع باختلاف صيغتهما بان يفرد الواحد المذكر والمؤنث
ويجمعا جمع قلة للمثنية والجماعة وقد يقال نفساهما وعيناهما وضميرهما يفرد
ويذكر ضمير المؤكد المذكر المفرد ويثنى للتثنية ويجمع بالواو والنون لجمع المذكر العاقل
ولجمع المذكر الغير العاقل ولجمع المؤنث والتثنية على ان المختار في التثنية صيغة جمع
القلة قال يقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والاخيران للمثنى كلاهما
وكلتاهما وقد يؤكد بهما متعدد غير مثنى اذا اتحد معنى عاملهما نحو انطلق زيد وذهب
عمرو كلاهما بخلاف توقف زيد وضرب عمرو كلاهما صرح به الشاطبي وقد يكتفى
في المذكر والمؤنث بكليهما عند الكوفيين ولما سمع التأكيد ولا بالتغليب سمع
التأنيث اسم الثاني والباقي اختاره على الباقي لملاحظة جهة الوحدة وبه كونه
بغير المثنى ولو كان الباقي لغير المثنى على ما هو الغالب والا فقد يستغنى بكليهما عن
كليهما على مذهب البصريين والا فالكوفيون ومن وافقهم في البغداديين وابن
حزم والاخفش جوزوا تثنية اجمع وجمعا واتباعها يعرف كلاهما في التسهيل
باختلاف الصيغة كله للمفرد المذكر كلها للمؤنث كلاهما للمثنيين كلهم لجمع المذكر
العاقل كلهن لجمع غير المذكر العاقل وقد يجيء كلها لجمع غير المذكر ان لم
يقصد في المؤكد عدم جهة الوحدة هنا فاقل اجمع جمعاء اجمعون
وقد توافق الجمعان في المؤكد على ما هو القياس وقد يجيء جمعاء لجمع غير سالم
نحو رجال جمعاء ولا يصح جاءني رجال كلهم لتأويل الرجال بالجماعة لان
مفرده رجل لا برجعه بالمعنى للجماعة فلا يفهم منه ذلك فلا فرق [illegible] ليس

ما زعم

144

ما زعم بشيء لما عرفت ومن الفاظ التأكيد العدد المضاف الى ضمير المؤكد كقول
جاءني الرجال ثلثتهم واربعتهم الى غير ذلك وفايدته الشمول لكن يخاطب به
من يعرف عدد الرجال قبل ذكر التأكيد بخلاف ما اذا وصف الرجال وقال
جاءني الرجال الثلثة فانه يصح ان يخاطب به من لا يعرف عددهم قبل ذلك
هكذا قالوا وفيه نظر لان النسبة الوصفية يجب ان يكون معلومة للمخاطب الا من
قبل التكلم بها لتقييد الوصف ويمكن دفعه بان مرادهم بالمعلومية في
التأكيد دون الوصف معلوميته في التأكيد حين القاء المؤكد قبل سماع
التأكيد بخلاف الصفة فانه لا يجب ان يعلم العدد عند ذكر الموصوف بل يجوز
ان يكون حضور العدد في الذهن بذكر الصفة وان كانت النسبة الوصفية
مشتبهة معلومة للمخاطب فتأمل قد عرفت من بيان [illegible] الحصر ومن
الاستدراك فانه جميع الفاظ التأكيد المعنوي ولا اهمال في بيانه في فحوى
ذكر التسهيل والجعل والزرع والضرع والسهل والجبل والليل والنهار فانهم يقولون مطرنا
سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا ومطرنا ليلنا ونهارنا ويقصدون مطر اما
كنت مطرت اموال الساحة كلها ومطرت اقواتنا كلها لان النصب يجعل في الليل والنهار بره
[illegible] التأكيد على البدل لانه في الاصل بدل الاشتمال متعارف في افادة الشمول ومنه
ضرب زيد ظهره وبطنه وضرب عمرو يده ورجله لانه من بدل البعض نعم جعلها
تأكيدا ايضا وجه باعتبار انه متعارف ويقويه انه يتركب فيها الضمائر كما
لا ضمير في جمع بخلاف بدل الاشتمال والبعض فانه لا بد من ذكر الضمير فيقال مطرنا الليل
والنهار وهكذا ولا يؤكد بكل واجمع لم يذكر اكتع واخواته لانها اتباع اجمع فتنتفي
بانتفائه [illegible] يستلزم نفي التأكيد بها الا ذا اجزاء لم يتفق او ذوا افراد لما عرفت ان كلا
[illegible] التأكيد في المعنى الجميع فالافراد ما لم يوجد جميعها لم يؤكد المؤكد بالكل وهو مما تحت
الافراد يصح افتراقها في نسبة الكلام ولما كان المتبادر الافتراق الحسي
التعميم فقال حسا او حكما او الافتراق الحسي في نسبة الكلام بشاهد بحسب ثبوت
الحكم للبعض دون البعض بعض كما في الرجال والحكمي ما يكون الافتراق بالحكم العقل
نحو اشتريت العبد وبهذا ظهر ان ما يتبادر من قولهم ان حكما يعني بين قوله [illegible]

جاز او المقترن في الحسي واشتبه ما لا يفترق في غيره لا يتعين حمله على الافتراق
بحسب الحكم ليس بشيء اذ لم يقصد بالافتراق حكمي الافتراق في الحكم بما اراد
بكلا الافتراق فان الافتراق في النسبة الايابه جعله شاملا للحسي والحكمي مثلا يكتفي
المخاطب بما يتبادر ولم يتعرض لعدم صحة التأكيد بكلا فيما لا يحتمل
حكمه الثبوت لبعض نحو اختصم الرجلان كلاهما لانه يتبع في ذلك
الاخفش حيث جوزه وما قال الرضي انه بعيد عن القياس ولا يبعد السماع
لم يلتفت اليه المص لانه لا يبعد عن القياس لانه لدفع توهم ان المتكلم غلط بالتثنية
مكان الجمع ونقل سماعه الاخفش عن ثقة دون حفظ لغته وقيل اكرمت
القوم كلهم فان القوم ربما يفترق في تعلق الاكرام بهم حسا واشتريت
العبد كله فان العبد يفترق اجزاؤه في الشراء بحكم العقل دون الحس لكنها
... وهو ان اشتريت العبد كلهم لا يفيد الا نفي افتراق العبد في
في الاشتراء حسا بان يكون الاشتراء متعلقا بالبعض دون البعض ولا يفيد
نفي افتراق الاجزاء العباد حكما لان المتبادر نفي الافتراق الحسي فلا يلتفت
معه الى نفي الافتراق الحكمي ذكره الرضي بخلاف جاء زيد كله فان اجزاء زيد
لا يفترق في حكم المجيء لا حسا ولا حكما ولا يخفى ان بيان ما يتعلق بالنفس
والعين كان احق بالتقديم من بيان ما يتعلق بكل واجمع فتقديم المص هذا
الحكم على قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بتوسط لما هو احق على ان فيما
فعله المص بيان حكمي اجمع بلا وجه لتأخير حكم النفس والعين الى هنا
وينبغي ان يذكر مع ذكرهما واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس
والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قيل انما اكد بمنفصل لان المؤكد بهما كونه
كالجزء وهو في صورة الاستقلال فلا يكون تأكيده بمنزلة تأكيد جزء الكلمة
وهو يمنعه جواز تأكيده بكل واجمع بلا منفصل وقيل لان التأكيد يلتبس
بالفاعل مع المؤكد المستتر نحو ضرب هو نفسه يحمل عليه غيره ولا التباس
مع اجمع وكلا لانهما لا يليان العوامل اللفظية الا قليلا بخلاف
النفس والعين ويبطله ما قدمناه لك ان النفس والعين بهذا المعنى لا يكونان ان

الا

145

تأكيد ... ما يكون تبعا يتبع اكتعين وابصعين ولا يتبع فان جمع فعال
على افعال مختلف فيه كما في الف موسى ... بمعنى ... والجمع على اتباع الجمع
وقد عرفت ان الالفاظ المذكورة تبعا ثلثة اقسام وهذا من قسم له معنى يقرب من
التكلف على ما قيل ان اكتع من حول كتيع بمعنى تام وابصع من بصع العرق اي سال
والبتع من بتع بمعنى روي وابتع من البتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه وقيل
لا معنى لها فهي من قبيل حسن بسن وكونها اتباعا لا جمع تشنيع فيه لا يمتاز بين يقتضي
ان يكون تأكيدا لاجمع لا المتبوع له وهو قول ابن برهان ... قول ... على مذهب
الجمهور لعرف الاتباع من معناها المشهور ... لان البتع بمعنى تام
... بمعنى من مررت به ... فلا يتقدم ولو اجتمع ما يجتمع من الفاظ التأكيد
المعنوي المذكورة فالترتيب فيها على طبق ذكر المص اياها لكن تقديم البتع على البصع مذهب
الزمخشري والبغداديون والجزولي قدموا البصع وعلى ما حكى الاندلسي عن البصريين
ثم يذكرون البتع وذلك على كلا قلته واستحقاقه التأخير وقال ابن كيسان تقدم من الاتباع ها
ايها شئت وذكرها بدونه ضعيف وقيل يجوز ذكرها بدونه وتقديم ايها شئت
ولا خلاف في جواز ذكر اجمع بدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفي جواز
ذكر كل من النفس والعين بدون الاخر قال البصريون لا يجوز تأكيد النكرة واستثني
من حكمهم النكرة المحكوم به فانه وقع تأكيده في الحديث حيث جاء فيه ... باطل باطل
واجاز الكوفيون تأكيد منكر معلوم المقدار كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر
بكل واخواته بالنفس والعين والاظهر جواز صمت شهرا كله للحاجة الى تأكيد
هذا المنكر كالمعرف وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان المؤكد الضمير
العائد الى الموصول وبعد ذلك العائد الى الموصوف وبعد ذلك العائد الى المبتدأ
ومنهم من منع حذف المؤكد لانه ينافي غرض التأكيد المنوط على التكرير والتطويل بل
ومنهم من منع تأكيد المعطوف عليه لان العطف عليه يفيد الاعتناء بشأنه
والقصد اليه فيستغني به عن التأكيد وفيه ان العطف وان دل على الاعتناء
بالمعطوف لكن لا يدل على ان المذكور هو ما قصد به ذكره اولا لا يجوز
ولا ... فحصص فيه البدل في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والمناسبة ظاهرة

تابع مقصود بما نسب بالمقدر به ولا يرد نحو قف بمضمر نسبة بالامر فيجيء لانه لا يجوز
ومرفوعة الى متبوعه قال الحاصل تابع مقصود بنسبة النسبة الى متبوعه لانه لحرف
النسبة الى متبوعه دونه اي دون متبوعه علم بذكر متبوعه لانه ظرف النسبة اليه
بل لانه توطئة لظرف النسبة فمن جعل ما موصولة احتاج الى تقدير مضاف اي
مقصود بنسبة ما نسب الى متبوعه ولا يخفى انه يخرج عنه البدل عن التعسف نحو ضيف
اخوك زيد لانه ليس مقصودا بالنسبة الى متبوعه بل مقصود النسبة متبوعه اي شيئا
فالصواب تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وبالجملة يدخل في تعريف البدل صفة
اي وهذا ويهذا في يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل لانه مقصود
بالنداء فهو تابع مقصود بما نسب الى متبوعه دونه قال المص خرج بقيد دونه
العطف بالحرف واورد الرضي عليه المعطوف ببل مقصود بالنسبة اولا ثم
يعرض عنه ويقصد الى المعطوف ثانيا فالمعطوف والمعطوف عليه مقصودان
على سبيل التعاقب بخلاف البدل فانه ليس متبوعه مقصودا اصلا وفيه ان
بدل الغلط ثلثة اقسام قسم يقصد الى المبدل منه عمدا ثم تري انه مما سبق
به لسانك وتسمى بدل بداء وكثيرا ما يستعمله البلغاء واما يحتج شيوع
عن غيره وقسم يقصد الى المبدل منه لسانك ثم تدارك بالبدل وقسم
تدارك به لسبق لسانك والقسمان الاولان بل ركن العطف ببل في
كون متبوعه مقصودا بالنسبة على سبيل التعاقب فهذا التوجيه
يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس وهو افحش وهو بدل
الكل قيل هو عين المبدل منه وكذا بدل البعض وبدل الاشتمال اي بدل
مشتمل الاشتمال اذ صح البدل بسبب اشتمال المبدل منه على البدل وبدل الغلط
وجاز فيه الملت وقيل الثاني مخصوص بما في الكتب والاضافة فيه ايضا
اضافة المسبب الى السبب فالاضافة في الاخرين بمعنى اللام وفي الاولين
بمعنى من فيلزم صحة عطف مع اختلاف معنى الاضافة في المعطوف
والمعطوف عليه نظرا قول ما ذكر معنى اللفظ في حالة الاضافة واما
في التركيب فقد … هم بعض من البدل فلا يمتنع في العطف بعدا

ا بعضه

الا باعتبار زيد … نتيكان باعتبار انه جزء الاسم وقد ان تقدير الكلام
وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط الا انه حذف
جزء الاسم لانسياق الذهن اليه بقي انه هل يجوز حذف جزء الاسم
او هو مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في الكلام العربي والاظهر
هو الثاني ولا يخفى ان اضافة البدل الى غير المبدل منه لا في ملابسة فالاولى
ان يجعل المناسبة في الاقسام الاربعة الى المبدل منه وذلك في بدل الكل
وبدل البعض ظاهر وفي بدل البعض يمكن توجيهه بان المبدل منه يدل على
كل بعض اجمالا فانه بدل من بعض مجمل فيه مفصلة فهذا بدل من بعض المبدل
منه وفي بدل الاشتمال بان بدل الاشتمال بمعنى المشتمل والمبدل منه مشتمل
على البدل اجمالا وبهذه الملابسة ابدل منه فالاول مدلوله مدلول الاول الا
ما مدلوله مدلول الاول لان المقام مقام التعريف لا الحكم وليس لك ان تقدر مدلول ح ٦
موصوفا اي شيء مدلوله مدلول الاول لانه يحذف موصوف الجملة
بشرط قد مر دفعه ههنا وانما لم يقل فالاول مدلوله مدلوله لان المراد
بالاول الاول بدل الكل وبالاول الثاني المبدل منه وقد تعارف الاختصار
في مقام تغاير المرادين والثاني مدلوله جزءه الاظهر ما مدلوله جزءه والثالث
بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بغير كونه كلا او جزءا للاول كذا قيل
ويحتمل ان يراد ملابسة بغير القسمين وهي الكون كلا او جزءا والمراد
الملابسة الداعية الى الابدال فلا يرد جاءني زيد حماره فان الداعي الى الابدال
ليس ملابسة بل كون المبدل منه غلطا والملابسة الداعية الى الابدال كون الاول
مشتملا على الثاني على سبيل الاجمال مشوق الى تفصيله والرابع ان يقصد سواه
فلما يرد يقتضي تركه ان يقال والرابع يقصد اليه بعد ان غلطت
بغيره ولا يبعد ان يقدر يلزم ان يقصد اليه وقيل التقدير يكون بان يقصد
والحذف في ما او ليس اقل والنظر بعد ان غلطت به اي بالاول وكونه تفصيل
وفي كون القصد الى البدل بعد الغلط بالاول نظر لانه في سبق اللسان
يكون القصد قبل الغلط الى البدل الا ان يتكلف ويقال المراد القصد الى البدل

من حيث انه بدل ولا يجب عليك ان ما اشتهر من انه يفيد انه يذكر
توطئة لذكر البدل وتقريره اله في تفسير ... مع انا نتم في غير بدل الغلط
وان الغلط ان يجري بدل الغلط في الالفاظ كلها كالاتي كتبه اللفظ ويقال
فاتم جاء زيد وزيد من في الدار اذ تدارك سبق اللسان لا يحصل بغيره
دون قسم وقد عرفت ان بدل الغلط اقسام فتذكره ويكونان معرفتين
ونكرتين ومختلفين ويمتاز النكرتان عن عطف البيان عند من التزم تعريفه
مع متبوعه والمختلفان عند من لم يجوز اختلاف عطف البيان ومتبوعه
لكن جوز تنكيرهما واذا كانت نكرة بالرفع فكان تامة وقوله من المعرفة صفة
نكرة او بالنصب فكان ناقصة وفيه ضمير الى البدل وقيده الرضي ببدل الكل فلا يمنع
عن مررت بزيد حماره واما الابدال الاخرى فهي مع ضمير المبدل منه فيحصل
لا محالة فالنعت واجب وقيل حسن وعندي انه على هذا اذا اشتمل البدل النكرة
على زيادة ما يحسب مفهومه او بعارض اضافته نحو لنزيد الرجوع من مهمين
او رجوع الى الخلق قال الرضي ولكن مع انه على مثل بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وفي التسهيل لا يبدل مضمر من مضمر
ولا مظهر من مضمر وما يوهم ذلك يجب جعله توكيدا ونقل الرضي عن ابن
مالك انه لم يجوز ابدال المظهر عن مستتر وكانه ذكره في كتاب آخر ولا يبدل
ظاهر من ضمير بدل الكل من الكل الا من الغائب لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف
المعارف فابدال الظاهر منهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولي البدل
والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص ولا
يخفى ان عدهم المضمر مطلقا اعرف المعارف يوجب ان لا يبدل من ضمير
الغائب ايضا نحو ضربته زيدا وخالف الاخفش فيه وسمع مررت بي المسكين
وعليك الكريم عطف البيان تابع غير الصفة اي غير دال على معنى في متبوعه
مطلقا لعدم وضعه لغرض المعنى عموما وخصوصا فلا يجعل عطف بيان
ما خصص كونه صفة ولا يصح ان يحمل الصفة على ما دل على ذات مبهمة باعتبار
معنى هو المقصود لانه يصدق التعريف حينئذ على النعت في هذا الرجل يوضح

متبوعه

يوضح متبوعه اي يكون الغرض منه ايضاح المتبوع فيخرج البدل لما عرفت انه لا يقصد
ايضاحه لكونه في حكم الطرح وفي كلام الزمخشري ما يفيد ان البدل ربما يكون لايضاح
متبوعه ويمكن ان يدفع المخالفة بان تركيب عطف البيان مع متبوعه يفيد الايضاح
بخلاف البدل فانه يفيد تقرر النسبة اليه وان فائدة البدل الايضاح فيما ذكره
الزمخشري بشيء من خصوص المادة مثل اقسم بالله ابو حفص عمر يريد
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولهذا الشعر قصة مشهورة وتتمة مذكورة في
شرح كتاب الابيات مسطورة وتفصيله في البدل لفظا اشعر بان البدل ينفصل
عنه معنى كما يفيد تعريفاهما الا ان اللفظ في التركيب يحتملهما في الاكثر والا اشارة
في اللفظ تمييز بينهما ويتوقف التمييز بينهما على الاطلاع على قصد المتكلم الا في مثل
انا ابن التارك البكري بشر اي في تركيب يمتنع فيه وضع التابع موضع
المتبوع لمانع لفظي فعطف البيان لا يستدعي كونه في حكم المتبوع ووقوعه
موقعه بخلاف البدل ولو وضع بشر مكان البكري لصار التارك بشر وهو
ممتنع مثلا اقل من ان يكون البدل الذي في حكم ضعيفا ومنه يا اخانا الحارث
فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان يكون بدلا لامتناع دخول يا على المعرف باللام
ويا غلام زيد فان زيدا اذا بني على الضم فهو بدل واذا اعرب فهو عطف بيان
لانه وضع الاعراب مكان البناء كذا قال الرضي وفيه بحث لانه اذا جاز يا زيد
والحارث لم يجز يا زيد الحارث غايته ان لا يجب بناؤه ويجب اعرابه باعرابه
كهذا المعطوف وفي التسهيل ان عطف البيان لا يكون عن الضمير ويجب
مطابقته لمتبوعه في الافراد وضديه وفي التذكير والتأنيث وفي التعريف
والتنكير خلافا لمن التزم تعريفهما ولمن اجاز تخالفهما هذا اخر ما وفقني
رب الارباب لشرحه من مباحث الاعراب وتضرعي الى رب
الشان ان يهديني في شرح قسم المبني من الاسماء الى اوضح البيان واحكم
البناء ويمهلني لشكر نعمائه باحسن المحامد واجل الثناء المبني الذي وقع
في تقسيم الاسم الى المعرب والمبني المبني المطلق اللفظ الذي لا يستحق
الاعراب اما لعدم صلاحيته واما لعدم المقتضي له وقد عرف المبني الخاص

بخاص آخر هو مبني الاصل المفسر بفعل الماضي والامر والحرف لا مطلق المبني
كما وهم الرضي ولو سلم فليس كما وهم انه لو كان التعريف بالنسبة الى من
لا يعرف ماهية المبني ولا يعرف الاسم المبني لانه لو كان تعريفا بالنسبة الى من
لا يعرف ماهية المبني المطلق لكان تعريفا للمبني بالمبني فهو تعريف بالنسبة
الى من يعرف ماهية المبني ايضا لكان تعريفا للاسم المبني المطلق بالمجهول
المحتاج الى التعليم لا تعريف المبني بالمبني ولا فساد فيه نعم ليس هذا تعريفا
لمطلق المبني والا لكان تعريفا بالاخص اذ فعل الماضي والامر والحروف مبني
سواء وقع مركبا او غير مركب ويمكن ان يقال المراد بقوله او وقع غير
مركب انه او وقع غير مركب تركيبا يتحقق معه العامل ليدخل فيه بعض
المركبات المبنية كعبد الله فان المضاف فيه مبني مع تركيبه مع الغير لانه بهذا
التركيب لم يتحقق معه العامل فحينئذ يصح ان يكون هذا التعريف لمطلق المبني
لان الفعل الماضي والامر والحروف داخلة في غير المركب تركيبا يتحقق معه
العامل ولو جعل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان تعريف الاسم المبني به تعريفا
بالاعم ما ناسب اي اسم ناسب والا لاختل التعريف كما عرفت او ضبط
اقسام المبني فتامل ويخرج عن المعرف الاصوات لانها ليست بكلمات فضلا
عن الاسماء وانما بحث عنها في قسم الاسم المبني لمشاكلتها بالاسم المبني فيشكل
عدها فيما بين تعداد اقسام هذا المبني فهو بين ان يتكلف بان يراد بالاسم
اعم من الاسم وغيره ومانظم في تعداده وبين ان يتكلف في ذكر الاصوات
في تعداد اقسام المبني فيجاز ذكره استطرادا وقيل قدم المناسبة في هذا
التعريف لكونه وجوديا واخر عدم التركيب لكونه عدميا وعكس في تعريف
المعرب لان الامر فيه بالعكس ونحن نقول قدم التركيب لكونه مقتضى
الاعراب في المعرب واخر عدم المناسبة لكونها رفع المانع والمقتضى
اشرف من رفع المانع او نقول عقد بحث المعرب للاحوال العارضة
له بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب
المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فقدمه هنا اهم مبني الاصل هو الفعل

الماضي

الماضي والامر والحرف والمراد بالمناسبة المعتبرة وضبط انواعها صاحب
المفصل بانها اما تضمن الاسم معناه مثل اين او تشبهه له كالمبنيات فانها
تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلة للواقع موقعه كفجار لوقوعه
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه
للحروف نحو ادعوك او اضافة اليه كالظرف المضاف الى اذ وانا نكتفي
ان يتضمن معنى مبني الاصل ليشمل الغوة مثل لكون معناه معنى مبني الاصل
بعينه فلا سبب يرجح لكون المناسبة في نزال وقوعه موقع انزل دون
كونه بمعناه فالاولى جعل احد المناسبات كونه مفيدا معنى مبني الاصل
فتقل الاقسام للاستغناء به عن اعتبار التضمن والوقوع موقعه ولا يكفي
للبناء وجود نوع المناسبة بل لا بد من اعتبار العرب هذه المناسبة
في خصوص الاسم ولهذا لا يبني المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة المبني
بهذا التعريف على معرفة الاسماء التي اعتبر العرب فيها احدى تلك المناسبات
وهذا بالعد فليس لهذا التعريف الفائدة المطلوبة بالتعريفات او وقع
غير مركب وقد عرفت معناه والقابه اللقب كغرس الشجر بهذا الوزن
وهو الكنية عن الشيء وليس المراد ما هو مصطلح هذا العلم من قسم
العلم والمراد القاب المبني بحذف المضاف اي القاب كيفيات اواخر
المبني وهي حركات اواخر المبني وسكونها او القاب احوال المبني ضم
وفتح وكسر ووقف وهي اسم جنس المعاني المصدرية وهي مبادي تشتق
منها المضموم والمفتوح والمكسور والموقوف وليس القاب الحركات
القابها بخصوصها بل القاب لما يندرج هذه الامور تحته من مطلق الحركات
الاعرابية كانت او بنائية في الاخر كانت او في غيره ولا يطلق على الحروف
فلا يقال زيدان انه مبني على الضم بل على الالف بخلاف القاب الاعراب
فانها يطلق على الحروف ولا يطلق على غيره ما في الآخر كذا نقله الرضي عن النحاة
الا انه خالفهم وقال اطلاق القاب على الحروف الاعرابية مجاز لتنزيلها منزلة الحركات

وكذا اطلاق اللقب يقع على الحرف البنائي ومنه قول المصنف ان
يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين مبني على الفتح فلا وجه برد المصنف اطلاقهم
هذا فتبجح على المصنف ان القابه لا ينحصر في الضم والفتح والكسر بل منها
الالف والواو والياء هذا على طريقة البصريين واما الكوفيون فيشتركون
بين الالقاب ولا يخصون شيئا منها لشيء من القسمين وحكمه اي حكم
المبني ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل متعلق بالنفي لا بالمنفي
ظاهره ان نفي المقيد يكون بنفي القيد مع بقاء الاصل نعم يتجه ان اختلاف
العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف ودفعه بان اللام للوقت وكان
ينبغي ان يقيد الاختلاف بالقطعي التقديري اذ المبني يختلف آخره
باختلاف العوامل محلا ولا يخفى ان هذا حكم القسم الاول من المبني فان
ما وقع غير مركب حكمه ان يختلف آخره وقت اختلاف العوامل وان
هذا الحكم لمطلق المبني انما يكون عند من جعل ما لم يناسب مبني الاصل
مطلقا معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم المبني يستحق التقديم على بيان
الحكم لانه من تتمة التعريف الا انه لما عرف السلف المبني بهذا الحكم وعدل
عن تعريفهم لانه لا يصح تعريف الشيء بما هو من احكامه اراد ان ينبه
على وجه العدول عقيب التعريف فقال وحكمه وهذا عادته في مواقع
العدول عن تعريفاتهم وهي المضمرات لا يخفى ان الاسم المبني لا ينحصر
فيما ذكره بل منه المنادى والمبني من اسم لا لنفي الجنس وما وقع غير مركب
فكان الحصر باعتباره في التعداد اي اكتفاء عن الذكر بالاعتماد على الظهور
واسماء الاشارة والموصولات وما الحق بها من بقية اقسام ما وفي
ذاي ذاته ولو كان اي ذا وايه في بعض الاحيان معربا لا يوجب ان يقال
وبعض الموصولات واسماء الافعال وما الحق بها من بعض اقسام فعال
او كلها والاصوات بالرفع اذ ليس للاسم اسماء الاصوات والمركبات
الا ادري وبعض المركبات لان بعلبك معرب والكنايات وبعض الظروف
انما قال وبعض الظروف لكون كثير منها معربا مستغنيا عن الاعراب على ما قيل

الدخول

الدخول بعض المبني منها في المركبات على ما يقوم نحو يوم يوم وصباح
ومساء والمراد ببعض الظروف هو وما الحق به من لا غير وليس غير
وحسب ومثل وغير مع ما وان اولم يذكر الملحقات في مقام الحصر
تنزيلا لها منزلة العدم لقلتها المضمر قبل بيان حرف الحروف في الحاجة
الى قرينة التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقلت بني لكونه على لفظ
حرف الخطاب والفصل والظاهر المضمرات كما في اخواتها حيث يصدر
البحث بلفظ عدده في التقسيم تنبيها على انه شرع في هذا البحث
ثم يأتي بتعريف مفرده محذوف المعرف اختصارا فليكن هذا على
ذكر منك ينفعك في جميع المباحث ونفيا عن الاعادة وكن متنبها
لغفلتك بان الاصح ان له ان يعد الاقسام بالمفردات فيبتدئ بتعريف
المفرد في صدور البحث على الشروع فيه ما وضع لمتكلم مذهب النحاة
انه موضوع لمفهوم المتكلم يستعمل في فرد منه بعينه اتكالا والتحقيق
انه موضوع لكل متكلم بعينه الملحوظ للواضع حين الوضع بواسطة
مفهوم المتكلم فاللام في قوله لمتكلم عندهم لام الغرض والتقدير لافادة
متكلم وفي مشرب التحقيق صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار العموم
في النكرة في الاثبات وهو قليل في غير المبتداء وعلى اي تقدير فالمراد متكلم
بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله او مخاطب مخاطب بعينه
اغناه عن ذكره اشتهار كون المضمر معرفة فحصل التعريف ما يصرح به
تعريف التسهيل حيث قال المضمر ما وضع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه
او خطابه او غيبته وبهذا اندفع اندفاعا بينا انتقاض التعريف
بلفظ المتكلم والمخاطب واستغنى عن اعتبار قيد في التعريف لا بد كره
شيء وليس بالموف مثل متكلم يحكي نفسه ومخاطب يتوجه اليه
الخطاب او متكلم بنفسه الموضوع او مخاطب به الى غير ذلك مما هو من
ثمرات الاضطراب نعقبه اليك شروح ذلك الكتاب والله اعلم بالصواب
والمراد بكلمة ما اسم فلا انتقاض بحروف الخطاب. او غائب بعينه على طبق اخويه

فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقي الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء
الظاهرة كلها غيب فقيده بقوله تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما لاخراج
الظواهر المعرفة عن المعرف فجعل لاخراج جميع الاسماء الظاهرة منه الضمائر
المقتصرة على الظواهر والتقديم اللفظي ان يكون اللفظ المصرح مرجع
الضمير مذكورا مقدما حقيقة او رتبة والمعنوي ان يكون الدال الرجع حقيقة
او رتبة على مدلول الضمير والالعلية تضمنا او التزاما والحكمي ان لا يسبق باحد
السبقين مرجع لكن يأتي بعد الضمير لنكتة يكون تأخره عارضا لنكتة
فجعله في حكم المتقدم وقالوا تلك النكتة جعل مدلول الضمير مفخما مقحما
بذكره مبهما وتفسيره بعد شوق النفس الى معرفته ليكون تمكنه اليه بعد
شوق وطلب وانتظار كما هو شان العظائم في البلوغ الى الهم وهذه
هي النكتة المتفق عليها وتختلف الاختصار قبل الذكر في صورة التنازع
فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التكرار لكنها ليست نكتة عند القراء
والكسائي فلذا اكتفوا بذكرها وجعل التقدم بقطات مثل المتقدم رتبة
متابعة للمصنف وان زيفه الرضي بان المعهود مقابلة اللفظي بالتقديري لا الحكمي
له ورأى الرضي دخوله في التقدم المعنوي وهو متصل ومنفصل فالمتصل
المستقل والمتصل غير المستقل اللفظ بقسمان المستقل وغير المستقل
احدهما المستقل والمتصل غير المستقل اللفظ بقسمان الى المستقل وغير المستقل
احدهما المستقل في الدلالة وغير المستقل فيها وثانيهما المستقل بمعنى ما يصح
الابتداء به والوقف عليه فبانتفاء احدهما يصير غير مستقل والمراد في تقسيم
الضمير هو هذا المعنى وقد استوفى في بحث التأكيد فلا يطلب التكرار
ولا تركن الى المغالطة بان غير المستقل كيف يكون قسما من الاسم وكذلك
ان جعل الضمير المنفصل مستقلا عند من يجعل الضمير في اياك الجزء الاخير
ويجعل ايا عماده وفي انت يجعل ان عماده يحتاج الى ارتكاب مسامحة
وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لا يمكن معرفتها بالتعريفات الا بعد
فان انت ضمير مرفوع وان لم يتركب مع العامل المرفوع بمعنى ضمير مستقل

في

في التركيب الثاني في موضع يطلب المرفوع وهكذا اخواته ولم يعرفها لان الناظر
في معرفتها سماعها دون التعريف لان التعريف ولا يعرف افرادا لمشترك
في مقام الحكم على افرادها المعبر عنها بها فالاول لان متصل ومنفصل افرد
الخبر مع كون المبتدأ مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد فالمبتدأ ماول بالمفرد
ولا حاجة الى تقدير مبتدأ هو كل منهما كما يعرفه العربي وان اشتبه على الهندي
والثالث لم يقل والثاني كما قاله في بحث التأكيد تنبيها على طريقة ثان للبيان
او ترجيحا للاقتصار متصل ولم يقسم المنفصل الى المرفوع والمنصوب والمجرور
تنبيها على ان كلا من الثلثة من الاقسام الاولية كالمتصل والمنفصل فذلك
اي ما شئت الاشارة للتبعيد تنبيها على ان المحكوم عليه المضمر دون المرفوع و
المنصوب والمجرور بتأويل المذكور خمسة انواع لم يفصلها للكتاب ام
فطانتك فالاول وهو المرفوع المتصل ضربت وضربت المنتهيان في
التصريف الى ضربن وضربن تشير على ترتيب اللف والعبير بتثنيه فتامل
لم يقل نحو ضربت لان الضماير المرفوعة المتصلة كلها هذه المذكورات
لا يتفاوت في مادة من المواد فان المستترات كلها امر معنوي لا لفظ
له وما سواه لا يخرج عن الالف والواو والنون المفتوحة والتاء
المفتوحة والمكسورة وتاء ثم ونون الا انه فانه ضمير واحد وهو واحد ه
المخاطب في المضارع والامر وهي الياء الساكنة المكسورة ما قبلها وضم
نظيره الى صيغة الماضي لتتم بيانه والثاني وهو المرفوع المنفصل انا
وجاء انا بمد الهمزة وانا بالتلفظ بالالف المكتوبة في السعة والضرورة ع
في لغة تميم وفي لغة غيرهم في الوصل بحيث لا يجيء ابدا في الوقف ولذا
كتب وان ساكن النون الى هنا يعني انا نحن للمتكلم مع الغير من تثنية
المؤنث والمذكر والمختلط وجمعهما منهما والمختلط منهما وانت بفتح
التاء للمخاطب المذكر والضمير عند البصريين ان والملحقات به علامات
للخطاب على صورة ضماير الخطاب ونظيرها الكاف لفظا بنيت على هيئة الضماير
المنصوبة للخطاب ومذهب الفراء انه بتمامه ضمير وكذا البواقي فنرقمه

وقال بعضهم الظاهر بالحق ان واو عماد يستقل به الضمير ويستغني
عن كلمة يتصل بها وانت بكسر التاء للمخاطبة وانتما للمثنيين وانتم
لجمع المذكر وانتن لجمع المؤنث وهو للمذكر الغائب بفتح الواو وسكونها
قليل واسد ويشدد هاو همدان وهي كهو مطلقا وجاز اسكان الهاء
منهما مع واو العطف وفائه ولام الابتداء وذكر في التسهيل ثم ايضا
وانشد مع كاف الجر وفي التسهيل ومع همزة الاستفهام ويجوز حذف
الواو والياء المشددة والثالث وهو المنصوب المتصل ضربني واني
بفتح الياء وسكونها الى ضربهن وانهن يريد ضربنا بفتح ما قبل
الضمير في الماضي على خلاف مرفوع هذا الضمير فان ما قبله ساكن
وهذا الضمير في غير الماضي منصوب ومجرور لانه ضربك ضربكما
ضربكم وربما يكسر كافهما بعد الياء نحو بينكما وبينكم وبعد الكسر
نحو بضربكم بغير كالم بضربكم وكذا في كن ضربك بكسر الكاف
ضربكن ضربه ضربهما ضربها ضربهما ضربهن وهاء المذكر مضموم مع اشباع اذا
كان قبله متحرك بغير كسرة ويسمى ذلك وصلا لانك تصل الى الهاء
حرف مد ويسمى ترك الاشباع مع التحريك اختلاسا ويجيء في لغة بني عقيل
وكلاب الاختلاس والاسكان ايضا فانه سمع عنهم ان الانسان
لربه لكنود بالاختلاس والسكون ايضا وان كان قبله ساكن غير الياء
فغيره اختلاس الضمة وان كان مكسورا او ياء فهو مكسور مع الوصل
بعد الكسرة ومع الاختلاس بعد الياء في لغة غير الحجاز وعندهم على
الضم كغيره فيقولون لربه باشباع الضمير وعليه باختلاسها
وان كان قبله ساكن حذف حرفا تعلما او وقفا نحو فالقه
جاز الاشباع نظرا الى حركة ما قبله في الهاء والاختلاس نظرا الى صله
ولهذا كان اجراء للوصل مجرى الوقف وورد القراءة على التطلبة
وحركة الهاء في التثنية والجمع ان كانا في الواحد على اختلافهما
واما هاء الجمع بعد الكسر وقبل الساكن فالاغلب فيه الكسر في الوصل

بعد

بعد المتحرك والاشهر الضم وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء
الضم والوصل والاغلب الكسر والاشهر الضم وقبل المتحرك
فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل والاغلب الكسر
والوصل هذا كله في الوصل واما في الوقف ففيه جميع الضمائر
الاسكان وبعد الضم فقبل الساكن فيه الضم وجاء على قلة الكسر
لالتقاء الساكنين ومنعه ابو علي واذا كان قبله احدهما وقبل
المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل وجاء
الكسر مع الوصل ايضا اذا كان قبل الهاء كسرة او ياء ساكنة
ومنعه ابو علي وما عرفت من التفصيل في المتصل المنصوب يشاركه
فيه الضمير المجرور وهذا يفيده لك اذا وصل اليه النوبة فعليك
بهذا المذكور والرابع اياي الى ايانا يريد ايانا اياك اياكما اياكم
اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن واختلف
فيه فمذهب سيبويه ان الضمير ايا واللواحق به حروف على هيئة الضمائر
المنصوبة المتصلة قرائن على المراد لان ايا مشترك بين المعاني المتعددة
ولا يخفى ان وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة بعيد والاظهر وضع
لفظ على حدة لكل معنى فالاظهر ما قيل ان هذه الالفاظ بكمالها
ضمائر الا انه زيد في نظرهم عدم النظر بين الالفاظ من اسماء
يختلف اخر كاف وهاء وياء والظاهر ان يريد الاشتراك اقوى
ومذهب الخليل والاخفش ان ما يتصل به اسما اضيف اليه ايا
لقولهم اياه واياه الشواب وهي في غاية الضعف اذ لا يضاف
الضمير وقال الزجاج والسيرافي الضمير هو اللواحق وايا
ظاهر مضاف لان اياك بمعنى نفسك فعندهما ليس ضمير منصوب
منفصل بل الضمير المنصوب كالمجرور لا يكون الا متصلا وقال
بعض الكوفيين ايا عماد الضمير كان في انت وارتضى
الرضي هذا الاعتبار وقد يبدل همزة اياها وقد يفتح الهمزة والهاء

ونحو التسهيل اياك واياك بالتخفيف كسرا وفتحا وهياك بالفتح خفيفا وانا [illegible]
غلامي وليّ الى غلامهن وكرهن لا يفرق الضمير المجرور المتصل من المنصوب
المتصل الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فالضمير مجرور
وان تعين كونه ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولهذا اختلف
في ضمير الضاربه هل هو مجرور مضاف اليه او منصوب مفعول به قالوا
الضمائر المتصلة لو صح القسمة ستون ويقتضي ستين ضميرا
ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب منها ثمانية عشر
بعد ضربها في الاقسام الخمسة للضمير يصير ستين الا انه اسقط اشتراك
كل مثنى بابا للمذكر والمؤنث واشتراك الواحد المتكلم بين المذكر
والمؤنث واشتراك المتكلم مع الغير بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
والجمع المذكر والمؤنث ثمانين ضميرا وبقي ستون هذا ولكن نقول
ههنا مائة وعشرون لان المعنى الذي يقتضي التثنية ثلثة الاثنان
في المؤنث والمذكر والمختلط والمعنى الذي يقتضي الجمع كذلك فصار كل
من الغائب والمخاطب والمتكلم ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون ويحصل
في ضربها في الاقسام الخمسة للضمير مائة وعشرون واسقط اشتراك التثنية
بين اثنين والاكتفاء بالمجاز في المختلط واشتراك واحد المتكلم بين اثنين
واشتراك المتكلم مع الغير بين الستة ستين ضميرا وبقي ستون
هذا هو التحقيق الذي اهدانيه التوفيق جعلته تحفة لكل رفيق هذا آخر ما
ذكره في الضمير ونسأل الله منتظرا معونته في الضمير والتوفيق لكشف اسراره
والمرفوع المنفصل خاصة حال من ضمير مستتر في الظرف [illegible] يقتضي
[illegible] هذا [illegible] المنتقل من الوصفية الى الاسمية [illegible]
[illegible] بالمبالغة او مصدر كالعافية [illegible] النعت والتقييد بالمنفصل
لان المرفوع المنفصل لا يستتر ليستتر وفي الرضي ان المرفوع لكونه
كالجزء من الفعل يحذف كما هو حكم [illegible] لان في ما يقتضي دليلا على الحق وتبعه
الشارحون ليس على ما ينبغي لانه مبني على عدم الفرق بين المحذوف والمستتر

[illegible]
ونحو [illegible] في الاضحى الغائب قال من اضافه لانه المفعول به [illegible] خوف الجر
او مبني فاعل مستتر وهو اوضح ومن جعل صفة للمضحى فلم يعرف انه منكر من
الانكار او من التنكير والغائبة ولا حاجة الى قيد ذكره بعض الشارحين
وهو اذا لم يسند الى الظاهر لان المقام مقام بيان انه اذا كان ضمير متصل
يستتر في اي مقام لا انه في اي مقام يكون الفاعل ضميرا وبين الفاعلين
بون بعيد ولم يتنبه لذلك الشارح فقيد كل ما يجوز ان يكون فاعله اسما
ظاهرا بهذا القيد ولا يستتر في غيرهما في الماضي لا اختيارا ولا اضطرارا وليس
قوله فلو ان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء الاساة من استتار الضمير
بل من حذف الواو والاكتفاء بالضمة وخصه الرضي بالضرورة واطلقه التسهيل
وحذف الواو واكتفاء بالضمة لا الى النقل ان كان كثيرا في المضارع المتكلم
مطلقا سواء كان واحدا او مع الغير والمخاطب دون المخاطبة والغائب
والغائبة وفي الصفة مطلقا وفاعل المضارع المخاطب والمتكلم من هذه
الامور لا يكون الا مستترا وفاعل البواقي لا يكون الا ظاهرا او مستترا
الا اذا تعذر الاتصال فيكون منفصلا وليس الالف في التثنية والواو في
الجمع ضميرين لان الضمير لا يتغير بدخول العامل على عامله ومن اوضح
عدم تغير الضمير بان قال الا ترى ان واو يضربون وياء تضربين
لا يتغيران وان الف يضربان الزيدان وواو يضربون الزيدون
لا يتغيران مع كونهما حرفين في هذه اللغة ولا يخفى انه فات المصنف
من مواضع الاستتار اسم الفعل مع انه بمعنى الامر يجب فيه الاستتار
وبمعنى الماضي يجوز فيه الاستتار نحو زيد هيهات والظرف نحو زيد
في الدار ولم يفته صيغة النسبة نحو زيد تميمي فان الفاعل مستتر فيها لانها
داخلة في الصفة ولا يسوغ المنفصل لاجل شيء الا تعذر المتصل ولو
باعتبار فان الاتصال ربما يتعذر باعتبار دون اعتبار فيعمل بالاعتبارين
ويوهم ذلك انه ينفصل الضمير من غير تعذر من تعذر فيجب ان يستثنى
ايضا كضمير هو خبر كان فانه يتصل لكونه معمول كان نحو كنته وينفصل لانه معمول العامل المعنوي

١٥

في الاصل فيتعذر ههنا الا باعتبار نحو كنت اياه فان وقع الضمير بعد الا فمنفصل نحو
اخصر من المرجح كثيرا فانك تقول اياه مكان هو الزيد ذاكرت في
وفي ما ركبته ما نوما لا يترك فيما اذا كان المتصل احصر وذلك للتعذر
على عامله لان الضمير المتصل بمنزلة الجزء الاخير من الكلمة فلو تقدم كان كتقديم
الجزء الاخير من الكلمة على ما عداه من الاجزاء او بالمنفصل لغرض سوى جعل
الضمير منفصلا وقد ضبطه الرضي فقال منها ان يكون الضمير تابعا نحو اسكن انت فانه
فصل بكون انت والفصل يستوجبه حصل لغرض التأكيد اذ لكن التأكيد لا يتعدم
المذكور به عرف ان الفصل اعم من الفصل حقيقة او حكما ومنه اما اذا وقع اما
فان اما منفصل نحو اذا وقع لانه في معنى ما و الا اما وفي التسهيل تعين الانفصال
الضمير ان حصر بانما لكن في شرح المفتاح ان الانفصال بعد انما غير واجب الا اذا
استلزم الاتصال الالتباس ونحو اخوك لقيت زيدا اياه بجعل اياه بدلا من زيد
ونحو ما زيد جائز ولا و الا انت ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضربت
الا انا واما قوله بنا اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس
عليه ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا
والغرض افادة الشك من الاول الامر ومنها ان يكون الثاني من مفعولي علمت
واعطيت ويوهم الاتصال الالتباس بالمفعول الاول نحو الذي علمت
زيدا اياه اخوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو واما اذا لم يلتبس فالاتصال
في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت فان قلت فالانفصال
هنا ليس للتعذر قلت مع رعاية تقديم ما هو الاولى من تقديم المفعول الاول
يتعذر الاتصال وينبغي ان لا يخص الفصل بغرض ذكر في التسهيل ان من الفصل
لغرض الفصل بدخول اللام الفارقة المكسورة المخففة الداخلة على الضمير نحو قوله ان
وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا ومنه الفصل بالا او بمعنى
المصاحبة ولا يخفى انه كما لا بد للفصل من غرض لا بد للحذف منه وكذا لا بد
للتقديم منه ولا وجه للتخصيص ويمكن دفع وجه التخصيص باعتبار التقديم والحذف
من الحذف بالاحالة على المعنى بما مر سابقا تطلع في الرضي انه قال او الفصل لغرض
احترازا

جزئيا من نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل
لغرض فيه تخفيف لو كان الغرض تقديم ما الاصل فيه التقديم لكان الفصل لغرض
الحذف قوله او بحذف عامله لانه اذا حذف العامل لا يمكن ان يتصل به الضمير لا يقال
ولكن اذا حذف الضمير لا يمكن ان يتصل بالفعل لانه كما لا يمكن اتصال شيء بالمحذوف
لا يمكن اتصال المحذوف بشيء قلت عدم اتصال بالفعل لا يوجب كونه ضميرا منفصلا
لان المنفصل الضمير يوجب ذكر امر يتصل به لعدم استقلاله في التلفظ فاذا لم يذكر
ما يتصل به عبر بالمنفصل واما تقدير المنفصل لا يوجب انفصالا بحذف الضمير المنفصل
المحذوف اخر الكلمة او بكون العامل معنويا الظاهر ان يكون جارا ومجرورا ويحتمل ان يكون اسما
منصوبا فتأمل وهذا انما يصح على مذهب من جعل العامل في المبتدأ والخبر
معنويا واما من جعل العامل في المبتدأ الخبر والعامل في الخبر المبتدأ فالواجب ان يقول
او يكون العامل مبتدأ او خبرا او حرفا والضمير مرفوع بعد حرف
ينبغي ان يقول والضمير غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع
محلا كما انه منصوب محلا الا ان نقول هو ضمير منصوب اصطلاحا مرفوع وقوعا
والضمير مرفوع ليصلح بحرف او يكون من المعنوي ... بالنسبة الى الاول
متوكد وبالنسبة الى الثاني مقيدة يحترز به عن الضمير المنصوب فانه متصل مع كونه
لعامل حرف نحو ليته فان قلت اذا كان الضمير مجرورا والعامل حرفا يكون منفصلا
فلا يصح التقييد بكون الضمير مرفوعا قلت الكلام في بيان مواقع انفصال الضمير
المرفوع والمنصوب وقد علم ان الضمير المجرور لا يكون منفصلا ولو قال او يكون مرفوعا
بمعنوي او حرف او مسندا اليه لكان اخصر ويكونه اي الضمير مسندا اليه صفة
جرت على غير من الظاهر ان تلك الصفة اعم من ان تكون صفة نحوية او صلة او حالا
عنه او خبرا والمراد بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب
نحو زيد عمرو ضاربه هو فاتصال الرفع على الثلاثة الاول غير معدل عليه واخرج
بقوله صفة ما اسند اليه الفعل جرى على غير من هو له فانه لا ينفصل فيه الضمير وان
كان في مقام الالتباس على ما في الرضي لكن في التسهيل انه تعين الانفصال في
مقام اللبس فينبغي ان يعم مواضع التعذر فيما ذكره ونقضه ايضا بنحو انا زيد انت

وجاز زيد والعجب ضرب هو او العجب الضرب هو او ضربك هو ذلو قال او بكونه مسندا به
صفة ثم جرى على من هي له نحو اشمل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما الاول مرفوعا واحد منهما
مرفوعا او لو كان واحد منهما مرفوعا لكن لك الخيار نحو اكرمتك فان كان احدهما
اعرف وقدمته اخترت فالثاني ان الاول الاعرف لك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربتك والا وجب
الانفصال خلافا لسيبويه وفي الرضي ان الانفصال في حبستك اولى والاتصال
في باب اعطيت وان الانفصال بعد الضمير المجرور اولى منه بعد الضمير المنصوب واما
بان يكون احدهما الاعرف والاخر الاعرف فهو منفصل قطعا فالمحكي عن سيبويه جواز الاتصال
مع تاخير الاعرف وان قال هذا امر قاسوه ولم يتكلم به العرب ونقل عن سيبويه فانه
جوز الاتصال في صورة مساواة الضميرين اذا كانا غائبين وقال هو عربي لكنه كثير
وقاس المبرد غير الغائبين عليهما ومنعه سيبويه نحو اعطيتهما اياك في اياه والمختار في خبر
باب كان الانفصال اختاره باب كان على الافعال التي قصته ليثا وان بدا لك كونه وتلك
قيل انما اختير فيه الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ وفي الحال شبيه بالمفعول فجوز الوجهان
عملا بالشبهين اقول ورجح جهة كونه خبر المبتدأ لانه كان خبر المبتدأ حقيقة وشبيه بالمفعول
حقيقة ولم يجز الانفصال بالمفعول بل علمت عنه مع انه مبتدأ في الاصل وخبر لانه مفعول حقيقة
في قال وجه جهة الاتصال بكونها حقيقة وفي الحال والاكثر لولا انت ثم قيل لولا انا ...
فصل ... جميع ما قسم شمولا واضحى ... الذكر ما ... في باب الاتفاق ...
وكذا في ... وحسنت ... بالخطاب او ليطابق ذكر ما ذكر معه ولم ... الكلام شمول الحكم
ضميري المتكلم اللذين كانا مبدا التعريف الى الان ... وضوح عدم المخالفة
وبعدها وظهور عدم وجوب الابتداء ... الضمائر المشاركة في الحكم ازال الخفا
وليس لك ان تجعل عسيت ... لانه يوجع لولا انت وعساك كان البعد وجاز لولا
وعساك لما اخرهما واختلف توجيهم لهما فمنهم من وجه الضمير بان الاشكال جار فيهما
فهو احق بالتاويل وقال هما ضميران مستعاران الاول مجرور مستعير للمرفوع على عكسهم
بك انت والثاني منصوب استعير له على عكس ضربتك انت هذا ولك ان تجعل كليهما
في ... ضربتك ... ومنهم ... ولا تجعل حرف جر كما في حسبك زيد ومعنى
منزلا منزلة ليت لكيلا يلزم التاثير في الفاظ كثيرة وذيف الاول بانه لا بد لولا من فعل

وهو

وهو مفقود وذيف بانه ان لا بد من خبر ليت فلو كان عسى منزلا منزلته لما قيل عساك
ان يخرج كما لا يقال ليتك ان يخرج ولكن وضع الاول بان يجعل لولا حرف جر معنا
انه منزل منزلته لانه في الحال ... موقع اسم المبتدا بان لولا انت ... معنى لم
اهلك وعسى ان يخرج فانه ... كان ... وضع ... بان ... ان يخرج امر ... اصلا
كان ... خبر ... شبيها ... بعد ان ... لفظ عسى وان نزل منزلة لعل ونون
الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او الغرض منه الوقاية قالوا اللائق بالوقاية
عن الكسرة ... عليهم ... حيث ... عن الكسرة واجيب بان
كسرة ... حيث ... في الوسط ... لان الفاعل الذي هو ضمير متصل كالجزء واورد
قولا ... واجيب بانه ... لكونه كالكلمة مستقلة بخلاف ... فان
... لعدم استقلاله ... لازم ... ان العروض ... وجوب الاجتناب لانه يقوى
... الذي يخص ... وجاز ... حيث لا كثرة حتى ... بانوا
بتقليل ... قلة ... ولو قال النون للوقاية كثرة هي مالوفة ...
ومقتضيا ... مع الياء ... المتكلم لانه ... الضمير ...
ياء المتكلم لازمة ... وانت مع النون ... في الماضي وقد يقال عساني
تشبيها بالفعل ... حملا على ... المضارع ... المشهور ... الواو
... وقد ... في كتب اللغة ... العالي والعريان
ويمكن ان يجعل مصدرا في موضع الصفة عن نون الاعراب اي نوني التثنية والجمع المذكر
ولا ... نحو ... بالنون المشددة فان ... مؤكدة بالحقيقة ... التشديد
... نون الوقاية وانت مع النون الظرف حال ... ضمير ... اي مع نون
الاعراب مخير بين الاتيان بنون الوقاية وحذفها فيقول بعضهم بالتخفيف
وبعضهم بالتشديد وبعضهم ... وقوله للحاجوني بالثلاثة واختار مذهب الجزولي
من ان المتروك في بعضها نون الوقاية لان الثقل جاء منه فهو احق بالحذف
ونحن نقول ... في المعقول ان الدفع اسهل من الرفع واما عند سيبويه فالثابت
نون الوقاية ... ان المحذوف هو نون الاعراب ... ان المتروك في الجميع
واحد ولدن ولدني ... نون الوقاية مع الياء احق بالترك لكثرة الشواهد ولدن وان

واخواتها سوى ليت ولعل بغير نية بيان حالهما وكذا ان تجعلهما في حكم المستثنى ولم نجد نظيره في هذا الكتاب مخير بين الاتيان بها وحذفها بين هيئات المبارزة لا داخر بيت الحماسة وذكرها وفي ذا من الثقل الا انه لازم لا الحاق به قال الرضي اثبات النون مع لدن لازم في غير الضرورة عند سيبويه والزجاج راجح عند غيرهما سوى الخبر وليس فانه قال انت مخبر فالاولى بحاله ان يجمع مع الماضي اوليت وفي التسهيل ان الحذف مع لدن واخوات ليت جائز ومع لعل اعرف ويختار مع ليت قال الرضي المشهور اختصاص الحذف بالضرورة قال سيبويه وغيره ومن وعن وقط وقد كذا قال الجزولي وجعل سيبويه الحذف بالضرورة كذا في الرضي والتسهيل وافق المص وعكسها لعل لمزيد الثقل باثباتها فيها فلم يحافظ على هيئة اخرها ورجح تركها في قطني وقد جاءت مع اسم الفاعل نحو وليس حاملي الا ابن حمال ونحو وليس الموافيني ليرفد خائبا فان له اضعاف ما كان املا ويحتمل كونها تنوينا وجاءت في حديث مع اسم التفضيل نحو غير الرجال اخوفني عليكم اي اخوف نحو فاني وقد يحذف مع نون جمع المؤنث وقيل المحذوف نون جمع المؤنث نحو يسوء الفاليات فليني ويحصل بتوسطه بحكم الزمان والمكان وخصه بالمكان فصله بين المبتدأ والخبر نكون الاعراب ويدخل وقد نبه بقوله قبل العوامل وبعدها على ان المراد بالمبتدأ والخبر الحقيقيان والمجازيان لان مدخول النواسخ يسمى مبتدأ وخبرا باعتبار ما كان والمص ممن يجوز ارادة المعنى الحقيقي والمجازي معا بلفظ واحد في محلين مختلفين ومن لم يجوزه ايضا لا يرد هذا التركيب لارادته بالمبتدأ او شئ معنى مجازي يشمل افراد الحقيقي وغيرها وتسميته بعموم المجاز صيغة مرفوع منفصل ظاهره انه اختار مذهب الخليل انه حرف على صورة الضمير اذ لا يقال للضمير انه على هيئة الضمير ويحتمل ارادة انه لا يتعين كونه ضميرا او حرفا والمتيقن انه على هيئة الضمير واراد عبارة تجمع فيه مذهب الخليل وبعض العرب فتأمل مطابقا للمبتدأ دون الخبر فيقال الزيدان هما الحسن غلامهما ولا يقال هو الحسن غلامهما وينبغي ان يعتبر المطابقة ولا يطلقها لان المتبادر منه المطابقة في التعريف والافراد والتذكير واضدادها والمقصود هنا المطابقة في التكلم والخطاب والغيبة ايضا

وبقيته ... بانه لا يتقدم من ... على ما اختاره هو المعنى بالا نحو مرانى منفصلا ويسمى فصلا لم يذكر تسميته بها دالا انه لكفايته على مذهب البصريين بين علو قال وما دالا وهم انه كذلك عند البصريين بينا يفصل بين كونه نعتا وخبرا فخصه هذا الكلام ببيان وجه معانه لتسمية به يعتقد ان المحقق رضي في وجه التسمية هذا الوجه الذي ذكره المتأخرون الذي ذكره سيبويه والخليل انه سمي فصلا لفصله المبتدأ عن الخبر واخراجه الخبر ان يكون نعتا له وقال الرضي قالوا الوجهان واحد الا ان ترددها اخص وفيه بحث لان وجه تسمية الخليل هو جرفيما اذا كان ما في الخبر لا اعراب له وفيما اذا كان المبتدأ ضميرا لان النعت لا يلزم ان يجوز تقابل يشمل المنصوب بالمدح والترحم والبدل بخلاف هذا الوجه وكانه يرجح المص هذا الوجه لانه يفيد تخصيص الخبر بكونه معرفة او افعل من كذا انتزل افعل منزلة المعرفة ووجه ما يعم كل اسم ونحن لم نر انه بيان وجه التسمية بل انه مشعر به او قوله يفصل علة للتوسط لا القصد سمي لان الاول لام الوصف ولا يحتمل ان يكون غرض التسمية ووجه الفصل انه لا يدخل بين النعت والمنعوت وعلى ما قيل وانه لا يعارض التأكيد ومن مجاز النسبة الخبرية دون الوصفية على ما نقول وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا هذا ما قضى به سيبويه وبعضهم زاد عليه الفعل المضارع نحو مكر اولئك هو يبور وجعله فصلا دون ما في قوله انه هو اغنى واقنى بحكم وقيل يدخل بين المبتدأ المعرفة وما يمتنع دخول اللام وان كان نكرة وقيل يدخل قبل العلم ايضا نحو ان زيد وقيل يدخل بين نكرتين ما يصح دخول اللام عليها نحو ما رايت احدا هو احسن منك واجاز الجزولي وقوعه بين نكرتين هما اسما تفضيل نحو خير منك حسن منه وقال الرضي كل ذلك ممنوع وما ذكره سيبويه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وقيل لم يقل ما هو بين المبتدأ والخبر معرفة لانه باصالته وكثرته استغنى عن التفصيل ونحن نقول عرضه في التمثيل توضيح القصد وتوضيح الفرق بين هذا المذهب ومذهب بعض العرب وهذا الغرض يترتب على مثال يخالف ما بعد الفصل ما قبله اعرابا ولا موضع له عند الخليل لانه حرف في قالب الضمير

على حروف الجملة ... وبعض العرب يجعله مبتدأ [illegible]
عطف على ثاني مفعولي يجعل وما بعده على اولهما وحرج ما بين قولنا جعله العرب
مبتدأ وبين قولنا جعله النحوي مبتدأ فمعنى الاول انه يستعمل بحيث يجري احكام
المبتدأ ومعنى الثاني انه نصفه بكونه مبتدأ ومن لم يفرق بينهما قال معناه ان العرب
يستعمله بحيث يحكم النحوي بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر قال
قلت اذا جعله العرب كذلك لم يكن فصلا لان ما بعده خبره لا خبر ما قبله ليكون
فصلا بين كون ما بعده خبرا لما قبله وكونه نعتا له بل لم يكن فخرج بين قولنا
زيد هو القائم وزيد هو قائم قلت النقض بالجزئية فان زيد هو قائم هو الجملة وفي
زيد هو القائم الا انه صار الخبر بحسب [illegible] هو القائم ونظيره ما هذا الا [illegible]
فانه فرج بينه وبين يا زيد العاقل ونقضه وكون [illegible]
كما في هذا ليس [illegible] سيرة [illegible] وقرئ في بعض القراءات بنصب الظالمون فقوله
ان ترن انا اقل [illegible] وكنا نحن [illegible] هم الظالمون وجاء في الحديث كل
مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه اول
[illegible] يستغني الفطن باشارة عن تفصيلات ويتقدم الى الرجوع [illegible]
[illegible] ضمير غائب باضافة الضمير الى الغائب [illegible] عند
البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين ولو اكتفى بالضمير بغيره قوله [illegible]
بالجملة لان الفرق بين الضمائر هو ضمير الغائب لا غير ولا يبعد ان يقال
ان [illegible] غائب الى وجوب افراده الا انه يوهم وجوب تذكيره [illegible]
كذلك لاختيار تأنيثه اذا وليه مؤنث او مذكر شبه بمؤنث نحو انها قمر جاز
[illegible] فيه علامة تأنيث نحو انها [illegible] هند او [illegible] على ما في [illegible]
واذا كان في الجملة مؤنث [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

من ضمير الفصل [illegible] بعضها [illegible] الوجوب تقديمه على الجملة وعدم جواز
تفسيره [illegible] ولا يبدل منه [illegible] بكونه اسمية ان كان الضمير مبتدأ او
اذ جعله [illegible] يكون اسمية وفعلية نحو انها لا تعمى الابصار ويكون منفصلا
ومنفصلا مستترا او بارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه
زيد قائم وما هو زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف يوهم ان حذفه مرفوعا غير ضعيف
وليس كذلك بل غير جائز اصلا في الوضع ويمتنع حذفه الا منصوبا فلا ينبغي حذفه على
ضعف الا مع ان اذا خففت فانه لازم الا انه لم يحذف مع ان المخففة المفتوحة
ولا يستفاد منه ان اسم المخففة المفتوحة لا يكون الا ضمير الشأن ان المحذوف
لان ذكر لزوم الحذف مع المخففة لا يستلزم ان يكون اسمها غير الضمير [illegible]
الحذف [illegible] والمقصود [illegible] ومثال الحذف الضعيف ان من [illegible] الكنيسة
هو ما يلحق فيها [illegible]
[illegible] ان القول بحذف ضمير الشأن على ضعف ليس [illegible] من القول
[illegible] الاسم الشرطي على ضعف اسماء الاشارة [illegible]
[illegible] وليس كذلك [illegible]
الاصطلاح [illegible] ما هو اسم [illegible]
من الاشارة [illegible] والمعارف كلها وان كان موضوعة [illegible]
ما عدا ما موضوع [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] التعريف لان معرفة
خصوص الموضوعات لا يكون بالتعريف [illegible] المذكر [illegible]
المذكر معرفة اي هو المذكر [illegible] بالذكر والتقدير كان المذكر
[illegible] موضوع للمذكر [illegible] المذكر موضوعا له [illegible]
[illegible] موضوع المذكر [illegible] العرب [illegible]
[illegible] عطف على [illegible]
المذكر ولذا قدم [illegible] اقرب الى المعطوف عليه وان عطف على ذا العطف
معمولي عاملين غير مختلفين [illegible] المعطوف عليه [illegible]

[illegible] المعطوف الابتداء

هو ابداً او حسب ضبط ... الاشارة الى ... [illegible]

ذينك وتينك وهاتا واصل ذان وتان ... صحيح ... بحذف الالف ... [illegible]

... كما حذف ... الاول اكثر وحذف اللام وقيل الالف ... [illegible]

الحروف التثنية ... الاصلية وقيل ... فرق بينه وبين المتمكن ... [illegible]

مختص بمحل الرفع وذين مختص بمحل النصب والجر ولهذا قيل التثنية موضوعة واعتذر

عن اعرابه مع قيام علة البناء بان التثنية ... [illegible] ... بخلاف الجمع

... تثنية ... والعرب ... الاعراب واجرى الكل مجرى واحد ... وقيل لا وجه

للاعراب مع قيام علة البناء فللتثنية صيغتان موضوعتان ... والالف والياء مقتضيا ان

الوضع دون التركيب كما في صيغ المضمر في المرفوع والمنصوب والمجرور

وعليه الاكثرون واختاره ... وان كان فيه تكلف لانه فيه ترجيح جانب المعنى ...

وللمؤنث ... من الالفاظ وذكر البعض تسعة منها ... [illegible]

والمؤنث ... [illegible] ... بين العشرة ...

... [illegible] ... بين المذكر والمؤنث ...

علامة تانيث ... مبالغة ... الوقف ... الوصل

... الوقف ... [illegible]

كلمة ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... تخفيف ...

... [illegible] ... الهمزة ...

... الهمزة ... للبعد ... علامة التنكير الموجب

... للبعد وقد تشبع ... الهمزة ... وقد تقلب همزة ... نحو

... الضم ... مخفف ... الالف

... همزة ... الواو ... الضمة ... [illegible]

... [illegible]

بقال

فانما يقال ... [illegible] ... هذا فلا ... قلت ... الحمل

... الاشارة ... حروف التنبيه لا ضمير ... الاشارة

وحروف التنبيه ... قلت ... [illegible] ... كلمة

في الكلام لا تخلو من الهمزة لانه ذكر السيد المحقق في حواشي الكشاف ان ... [illegible]

... فقد يراد في اخرها الهمزة ... [illegible]

القريب ... للمتوسط ... للبعيد ... مع الكاف دون اللام ... [illegible]

... [illegible] ... تنبيه ...

ربما ... تاكيدا او ... حرف الخطاب وهو كالكاف ... [illegible]

عدم ... الاسمية ... عدم وقوع

... موقعه ... اسماء الافعال ... [illegible]

... وليس ... [illegible]

وارايت بمعنى اخبرني ... حرف الخطاب ... كلمات اسم

الاشارة انت ... الراجع الى الحرف ... [illegible]

عبارة عن الاشارة وكونه حرف الخطاب ... اسم الاشارة

... انواع ... [illegible]

... المعنى ... اللفظ ... [illegible]

... المؤنث ... [illegible]

ولا يستعمل الاكثر منه فهي خمسة وعشرون لفظا الا ان بعض ... [illegible]

فيكون خمسة وعشرين ... ذلك ... [illegible]

ولا يقال ذلكم ... وانما يقال ... فقال الزمخشري ...

وذلك ... في اسماء الاشارة المعدودة تفصيلا ... [illegible]

... تفصيل ... الاشارة ... العرب ...

كونه للقريب وقال ... اشارة ... [illegible]

... الاسناد ... للبعيد ...

على ... للمتوسط لان التوسط يتحقق بالاضافة الى القريب

... الخطاب ... [illegible] ... المؤنث ... [illegible]

والبعيد حتى كأنه عادته لتقديم البعيد على المتوسط وله ههنا ثلثة [illegible]
للمتوسط مختلف فيه والمتفق هو القريب والبعيد مجوزا للاتفاق [illegible] وكذا في تقديمه
للمتفق عليه على المختلف فيه وذلك لانه قال الرضي ناقلا عنه بينهم اختلاف في اخذيه
بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد الا ان بعضهم نفى الواسطة وبعضهم اثبت المتوسط
وهكذا الحال في حروف النداء بهذا فقول وذلك ان تقول قد تجه ويقال اشارة الى التردد
في هذا المذهب لترجيح نفي الواسطة عنده يؤيده انهم يتوضح في حروف النداء الا الفرج جب
والقريب وذلك لحق بكلمة لي لحذف الياء كلتين وانما خص بالذكر تلك لما في لغته
ذكر في ابلاغ اللام على السكون وحذف الياء لثقل الياء مع الكسرتين واما ذلك فوقع
فيه التقاء الساكنين فتحرك اللام بالكسر على ما هو الاصل لانتفاء الثقل وفي بعوض
تلك بفتح الراء مخففة تالك لان وقع الالتقاء الساكنين بحذف الالف فقليل
وكان يجعل تلك بها بالادغام وذانك وتانك مشددتين واولائك ممدودا اذ لو كان ن
مقصورا لكتب بالياء الا انه حذف همزة الممدودة لانه ربما يقصر على ما في التسهيل
مثل ذلك واما تخفيفهن فمعلوم فان من ذلك وكلموا في تشديدها تخفيف الاصل
فان لم يجعل اللام نونا وادغم وهذا خلاف الاصل من وجهين احدهما انه لا يدغم
مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة تكسر لالتقاء الساكنين وثانيهما ان
الادغام يقتضي جعل الاول كالثاني وههنا الامر بالعكس وقيل اللام كانت قبل النون
وهو خلاف الاصل من وجهين احدهما دخول اللام في الاخر وثانيهما الفصل بين النون
التثنية والالف باللام وقيل التشديد عوض عن الالف المحذوف ولو كان عوضا لم
اللام لم يصح هذا وقد جاء وفيه نظر فينبغي ان يكون ذانك للمتوسط كما ذكرنا في تلك
لم يجعل النون بدلا من اللام ثم يجعل المشدد للبعيد بل قيد عند غير المبرد فيبقى
التثنية سواء في القريب والبعيد والمتوسط وقد جاء تالك وذانك بابدال
النون بالياء قال الرضي لا يتصل اللام في صيغة الجمع الا بالمقصور مع ان الممدود
اشهر وهو من اشيدا ولا لك مقصور وفيه ما مر انه لو كان كذلك لكتب بالياء
فالوجه انه لا يتصل الا مع ترك الهمزة سواء اتصل بالمقصور والممدود وفي المحذوف ف
الهمزة واما ثمه فلمكان من البعيد فكذا لا يتصل بها الكاف وههنا وهو لازم الظرفية فيه

بحث الموصولات

[illegible] هناك للمتوسط وهنالك للبعيد وهنا مشددة
[illegible] هناك فتكلمان خاصة واستقلال هنا وهنالك للزمان
في [illegible] وكذلك هنا بالتشديد والموصول الموصول الاسمي بمعنى الذي بغيره لانه لا يصير
جزءا الا مع غيره والموصول الحرفي بمعنى الموصول به غيره فان غيره لا يصير جزءا الا به فان الجملة
في الجملة كما ضربت لا يصير مفعولا بدون ان وفي اعجبني ان ضربت لا يصير ضربت
جزءا بدون ان ولم يقل ان الحرف المصدري لا يصير جزءا بدون ما دخل عليه حتى يكون تسميته
موصولا كتسمية الموصول الاسمي لانه وان كان صحيحا لا يوجب تخصيص الحرف المصدري
بالموصول من بين الحروف فما من حرف يصير جزءا بدون ما يتصل به فاحفظ فانه دقيقة
حرية من ثمرات التوفيق والتعريف للمعنى الاصطلاحي للموصول بالمعنى اللغوي للصلة
كما صرح به المصنف فلا دور كما لو اريد بها اللغوي اذا جهل في الموصول معنى الا باعتبار
مبدء الاشتقاق فانه عرف بالمبدء كان تعريفا للشيء بنفسه كما لو اريد بها الاصطلاحية
فان الصلة الاصطلاحية جملة مشتملة على عائد الى الموصول ولا طريق الى معرفتها بدون
تعقل الموصول وذكر ما يغني عن العائد وانما قلنا لا دور لان محصل التعريف ان الموصول
الاصطلاحي ما لا يتم جزءا الا بما يتصل به ويعود اليه قال الشارح بعد تحريكه ان اراد بالصلة
اللغوي فما قلنا بصلة ولم اقل بجملة معبرا على اصطلاحهم لتفهم منه الرضي ومن تبعه انه
اراد به انه ذكر الصلة الاصطلاحية فاعترضوا عليه بانه وقع فيما فر منه من تعريف
الشيء بما يتوقف عليه وما نقضوا حيث نفى بكون التعريف بالصلة الاصطلاحية والزمه
وهو بريء منها فهو الا انه اراد انه عرف الموصول بما لا يتم جزءا الا بصلة ثم يعرفه بالاتم
جزءا الا بالجملة جريا على اصطلاحهم على وضع الموصول لهذا المفهوم في اصطلاحهم عنه
بالمالم بها ودية وان صحيح ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية لسبر يقع
[illegible] ثم قال الرضي فقد اعترف بان في نفس الحد اشكالا ثم [illegible] التفسير لا يرد
لان المراد بالاشكال الاشكال في تعريف الصلة لانه لا يعرف بدون معرفة الموصول
فزاده بل عرفت الصلة بعد تعريف الموصول لسبر تقع الاشكال في تعريفه كما يقتضي قوله بعد
ما لا يتم جزءا بنفسه بقوله جزءا على اعتبار من الحرف فانه لا يتم دلالته وليس الموصول ما لا يتم
دلالته بل ما لا يتم جزءا لان جزء الكلام انما يتم بافادة المراد منه لا مجرد الدلالة والموصول ان تم دلالته

لكن المراد منه في غاية الابهام لشموله جميع ما يراد به مما هو متصف بشيء ما فقصد به
التعريف وخرج بقيد الصلة الا جملة لكن يدخل فيه بعد مثير ان من نحو الا بقوله وكانه
وهذا النقد يرفع لفوايد قيود التعريف وما ذكره الا ان قوله عايد احتراز
عن الامور اللازمة الاضافة الى الجمل والاوجه لا قتصارهم على الاحتراز عن الامور
اللازمة الاضافة الى الجمل بل يحترز به عن كل لازم الاضافة او المراد بالصلة اللغوية
واذا اريد بالصلة اللغوية انه معها لا يتوهم ان العبارة دلت على ان الى يد فارجع
عن الصلة لا هي له مع انه لا رسه في صدر في الذي قام ابوه الشيء حكم به حوله
في كل صلة او الصلة مجموع الجملة المذكورة بعد الموصول فالصواب ما لا يتم جزءا
الا بصلة مشتملة على عايد لان العايد داخل في الصلة الاصطلاحية دون اللغوية
وصلته جملة خبرية الاولى والصلة جملة خبرية لئلا يتوهم ان الصلة اعم والى هنا
هنا لا فايدة الا ان يقال الصلة في الاصطلاح قدر مشترك بين صلة الحروف
المصدرية وصلة اسم الموصول او صلة الحرف المصدري لا يلزم ان يكون خبرية
عند الاكثر وجاز امر كان ان رقم بلا حاجة الى تقدير امر كما ان قلت لك
قسم كما هو عند البعض هذا وعندي ان ان في هذا المثال تفسيرية في معنى القول
فالمثال يعترض بما فيه الكلفة ان والعايد ضمير له وفي التسهيل او خلفه وذكر
في شرح التسهيل مثالا له هو قول ابي سعيد الذي رويت عن الخدري فان الخدري اسم
ظاهر وضع موضع المضمر وجعل خلفه والضمير غايب لان الاسماء الظاهرة
كلها غيب ثم يجوز ان يعد عن الغايب الى التكلم اذا كان الموصول او موصوفه
خبرا عن المتكلم نحو انا الذي قلت ذا ما الى جانب المعنى والى المخاطب اذا كان خبرا
عن المخاطب نحو انت الذي قلت ومنه قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي
حيدرة ولكن هذا اذا لم يكن الموصول او موصوفه مشبها به فانه يتعين الغيبة نحو انا
حاتم الذي وهب المئين او الملحق في كونه مخالفا للقياس قال المازني لو سمي
لما جوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا اشتهار مورده لرددته واذا كان ضميران
مع جواز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت وضرب زيدا او ما
اذا قدم الموصوف بالموصول او الموصول مخبر عنه بالمتكلم او المخاطب فلا يجوز

الا الغيبة نحو الغنيمة كل ذا او في الذي قلت بما من الاخبار بالذي وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول يعني اسم فاعل مع متعلقة في الف علي المعمول او غيره وكذا اسم المفعول
فهذا الشيء مستثنى من قوله وصلته جملة خبرية بل بيان لها الجملة خص بالصلة الالف واللام
فلما ذهب زيد والاخفش وفارسي الى ان الالف واللام الموصولة وجعلا الالف واللام
في اسم الفاعل والمفعول ايضا حرف تعريف كاللام الداخلة في الصفة المشبهة فانه حرف
تعريف اتفاقا وحجتهما اجراء الاعراب المقتضي لما دخل عليه المحل بل اللام على الصفة فلو كان
اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه ولا يجري على الصفة وتمسك الجمهور بعمل اسم الفاعل
معه فلو لم يكن اسم الموصول لم يعمل اجاب الاخفش بانه يعتمد على موصوف محذوف ورد
بانه لا يعتمد الا على موصوف محذوف قوي الدلالة عليه والا لم يكن الرد على الاخفش
صحة ضارب زيد عمرو الا انه ايضا يعتمد على موصوف محذوف قال الرضي الخلاف
في اللام التي لم يكن للعهد واما اذا كانت له كما في جائني ضارب فاكرمت الضارب
فلا كلام في حرفيتها وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول لتعريف العهد والتحقيق
ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري في الموصول ومن المسائل الغريبة المتعلقة بهذا
المقام انه يجوز مررت بالرجل القايم ابواه لا القاعدين ولم يجز مررت بالرجل القايم
ابواه لا الذين قعدا وفرق الرضي بينهما بفرق ظاهري وهو ان الضمير مستتر
في القاعدين بارز في قعدا والموصول مكلف في الاول ظاهر في الثاني وتوضيحه
ان اختلاف الضمير في الموصوف والموصول الذي يتوصف به غير ظاهر في الاول
ظاهر في الثاني فلم يستقبح الثاني ولا يخفى ان مرجعه انما يعتبر للتخريج والتحقيق
ان الصفة للرجل في القاعدين هو اللام وضميره راجع الى ابواه فهو في معنى
لا الرجل القاعد ابواه بخلاف اللذين قعدا فان الصفة هو اللذين ولا يصح
ان يجري على الرجل بوجه نعم لو قيل لا الذين قعد ابواه واعلم انه قال الجمهور
انه لا حظ للصلة من الاعراب وزعم بعضهم انه صفة للموصول ومعرب من الاعراب
وليس بشيء لانه يلزم وصف المعرفة بالجملة وجعل الجملة ذات محل من الاعراب مع انه
لا يصح وضع المفرد موضعه وكانه ارتفع فيه اعراب اسم الفاعل واسم المفعول
باعراب الموصول وعملهما بالاتفاق وهو الذي اجمع البصريون والكوفيون ان اللام الداخلة في حرف تعريف

زيدت حتى لا يكون وصف المعرفة بالنكرة بانه في كلام العرب ... وقوله او في
بلا صلة وشيء من الاوصاف فلا يكون معرفة بلا اداة تعريف واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا
عند البصريين واللام زائدة عند الكوفيين المعتل بان لام التعريف والذال الساكنة اذا لم توصل
هو الذال الساكنة في الاصل ثم كسرت ثم اشبعت ولا يخفى ان ما ذكر الكوفيون مما لا يجيبه من يشبه
فضلا عن شاهد صحيح بان يجرد وقد يشدد ياء مكسورة او مضمومة واختلاف مراها بالضم والكسر
حكم المجرور بانه معرب كان ذلك وهم وقد تحذف ياء الذي بالكسر فقد يحذف الكسرة ايضا
وتحذف بغير ضرورة على القياس لاستطالته بالصلة لكن التشديد خارج عنه ولذا قال الامام
لعل الوجوه الثلاثة من ضرورات الشعر اوات التشديد وحذف الياء اكتفاء بالكسرة
ثم حذف الكسرة ايضا مما لم يسمع تكملة الوجوه في السعة لا تحتمل بانها لغات في الذي وقد جعل
الكوفيون الذي حرفا مصدريا منها الحجة الذي ضربت بمعنى ضربك وموصوفه بمعرفة اذ
مما يمتنع دخول حرف التعريف عليه نحو مررت بالذي اخيك ومررت بالذي قبلك والتي
للمؤنث كالذي للمذكر في جميع ما سمعت وكان القياس كما في التشديد فيهما لا ما بين الا انه
خرج الموصول عن القياس لتنزيل لامه منزلة جزء من كلمة ادعى للزوم لام التعريف
ثم كتب اللذين بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل اللذان وتثنية التي عليه وكتبه
اللاتي واللاتي واللتان واللتين والالا بلامين اذ لو كتب بلام واحد لالتبس بالا محل
على سواقي واللذان واللتان بالالف والياء وقد يشدد نونهما وهو خارج عن القياس
ومشدد في فارن استطالته بالصلة وقد جاء في غير الفصيح التزام الالف فيهما والاولى كالعلى
والالا والالاء مثلث مطلق او نصبا وجرا واللاؤون رفعا واللائي قليلا واللذين مطلق
او نصبا وجرا واللذون رفعا بجمع المذكر وفي شرح التسهيل بالعاقل وجاء الذي لكنه لغة
من قال الذي واللتي واللذان واللتان وقد يقال جاء الذي بحذف النون تخفيفا وهو قول بانها
بجواز ان يكون اطلاقه على المتعدد دليله بالجمع والنوع لا لانه الذين محذوف النون
ونا توجيه الذي كانوا الصحيح ان يقال الذي كانوا صحيح ان يقال الجمع الذي كان
نامرا والعطف والمعنى واللائي بالهمزة بجمع المؤنث كثير الحلى في كلام العرب
جمع المؤنث الصحيح واللاتي بالتاء وكذا اللواتي وجاء اللاء اكتفاء بالكسرة في الثلث وحذف
الياء واللاء معانى اء بغير واللواتي واللات مكسر او مو الاعراب مسلمات وقد لا

في جمع

في جمع مؤنث ومن لما يعقل الا انه يجوز في مقام التغليب لما لا يعقل والصفات من يعقل ولكنهم
فرقوا بينهم ... السنة واي للمذكر والمؤنث مفردا او غيره معناها الى المعرفة لفظا او تقديرا
وانه للمؤنث مطلقا قال الاندلسي التي تثبت فيه شاذ موصولا كان او استفهاما كما انشد
في حكمين وحيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها وذلك اشذ من
التأنيث وعند الكوفيين انه لا يعمل فيه الا المستقبل وما ذكر فيه الكسائي ما زيغ في ذلك
انتهى امر الكسائي ان قال فقعد استحيت منك انتبه وانه يجب تقديمه على عامله وذو الطائية
احترز عن ذو بمعنى صاحب فانها تعم القبائل وفيه اربع لغات الاول استواء السنة
مع البناء والثانية للمذكر مطلقا ذو وللمؤنث مطلقا ذات مضمومة والثالثة ان يقال
لجمع المؤنث ذوات مضمومة واذات للواحدة وتثنيتها وللمذكر مطلقا ذو والرابعة
تعريبها تعريب ذو بمعنى صاحب واعرابه وذو والبعد ما الاستفهام لم يرد به ذا بعدما
الاستفهام موصولة لا خبر حتى يتجه انه يشكل بقولك ماذا الاستفهام ما من الى راليه
بلا انه قد يكون بعدها موصولة كما انه عد من وما واي من الموصولات بهذا المعنى ولذا
اطلقه ولم يقيده بما قيده صاحب التسهيل حيث قال وذا غير ملغى بعد ما او من زائد
ولا فاد به بعد استفهام بما او من ثم ينبغي ان لا يقتصر على ذكرها ومذهب الكوفيين
ان اسماء الاشارة كلها تكون موصولة في غير الاستفهام والالف واللام بمعنى الذي
في ان الموصول هل هو الالف او اللام او كلاهما كما اختلف في حرف التعريف والظاهر انه
لا فرق بينهما وتخصيصه لاعتماد الاشارة بحرف التعريف تحكم والالف واللام مفرد اللفظ مذكره
فان عني بهما متعدد او مؤنث يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية المعنى فيقال الضارب
للمؤنث والاثنين والثلثة كما يقال الضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون
والضاربات لكن اذا انعقد جانب المعنى بموصوف او بخبر او غيره تعين فلا يقال
الهندان الضارب والضارب جاءت لهما تسمية الاسم والعائد المفعول يجوز حذفه
لاقتضاء ان جواز الحذف مع القرينة اذا احذف بدونها ولذا لا يجوز حذف العائد للقول
اذا كان في الجملة ما يدل ان او بحصول الربط باحد العنصرين كقلة حذف الامر نحو قولك الذي
ضربته في داره ولهما يحذف لا يعلم ان الضمير الموصول يقينا الموصول عنه بالاخر فلذا لم ينبع
المعنى بتقييد الحذف بما اذا لم يتعدد الضمير كما في مع غيره ولهذا ايضا لا يجوز حذف عائد الالف واللام لقيامه موصولية

فلا ينبه ان مع الموصولية لولا الضمير العائد اليه فضلا عن ان ينتبه لحذف الضمير اليه ...
عن تقييد العائد المفعول بما اذا لم يكن عائدا الى اللام كما قيده غيره وفي بعض الشروح
لم يقيده بما اذا لم يتعدد لان العائد معروف بتعريف عهدي اي العائد الذي لا بد للموصول منه
وفيما قيد ليس لفائدة يعتد بها ولا يخفى انه مع خروجه عن مفهوم العبارة ليس شيئا
لو لم يكن فيما بعد الضمير عائد لا يتم الموصول بدونه لم يكن ذلك الموصول داخلا في التعريف
وبعد التعريف والمراد بالمفعول الاعم من المفعول المحض وما كان مضافا اليه
ومفعولا معنى نحو الذي زيد ضاربه انما صرح به التسهيل ولم يقل والعائد المنصوب
يجوز حذفه لانه ينتقض بالذي انه زيد قائم فانه لا يجوز حذفه وقد وقع قيد اخر ذكره
التسهيل وهو قيد الاتصال فان العائد المفعول المنفصل لا يجوز حذفه
نحو الذي اياه ضربت لكن اختار الرضي امتناع حذف المنفصل وقال يحصل الالتباس
بما اذا كان بعد الا وبالجملة فقد فاته قيد ولا وجه لترك التعرض لحذف العائد
المجرور والمرفوع مع انه بحيث يكون للمنصوب ثم جواز الحذف مع القرينة
الا ان يقال يعلم وجود القرينة في المنصوب بسهولة لطلب الموصول اياه
بخصوصه بخلاف المجرور فان وجود القرينة فيه خفي لانه لا بد من معرفة
خصوص حرف الجر والموصول لا يهتدي اليه بنفسه ومما جاءت منضبطة هو
ان يكون الموصول او الموصوف مجرورا بحرف متعلق بفعل مثله يجر الضمير
ويتعلق بمثل ما تعلق به الجار الباقي نحو مررت بالذي مررت او بالعلم الذي
مررت فان قلت قد ذكر الرضي انه ربما يحذف المجرور بظرف جر لا يتعين نحو الذي
مررت زيد فانه يحتمل به وبه ... قلت لا منع لعدم القرينة تغني للحذف
وكانه اراد من غير قرينة ناشئة من الموصول وما تعلق به ومذهب الكسائي
في هذا الحذف التدريج بمعنى يحذف الجار ويوصل الضمير بالفعل فيحذف بعد صيرورته
منصوبا ومذهب سيبويه حذفهما معا اذ المجرور للحذف لا الاستطالة بالصلة
وهو ما يطلب التدريج والى ... في باب الموصول معرفة ابدال الموصول بصلة واحد
مما يعلم ... وحذف صلته الباقية للعلم بها نحو جاء الذي والتي ضربت واما ابدال او
مسئلة مشتركة نحو جاء الذي والتي ضربا ... جاء اللذان ...

وانه

وانه قد يحذف الصلة للعلم بها نحو جاء الذي ... وجاء الذي علم الفقه وقد يحذف
الموصول بغيره ... نحو امن بهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء
... ولا يتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول ولا يفصل بين الموصول والصلة بشيء
ولو كان من توابع الموصول نعم يصح الفصل بالجملة المعترضة فانها تقع موقع كان واذا
اخبرت بالذي لا يخفى ان الاخبار بسبب الذي يشمل جاء في الذي ضربته واكرمت الذي
ضربته لكنه ليس المراد بهذا الكلام مفهومه على عمومه وتعارف فيما بينهم تعبيرا عن شيء
بالذي وجعل شيئا خبرا عنه لتعيين الذي به فلا ينتقض ما ذكره من القاعدة بما اذا ذكر
وفائدة وضع هذه القاعدة التنبيه على ان الموصول مع كونه معرفة لا ينافي تعيينه بشيء
لان تعريفه ليس بتعريف شخصي حتى يستغني عن التعيين ثانيا وقد لو ارادوا بها جعل المتعلم
مقتدرا على القواعد الكثيرة فتذكر ايها في هذا العمل ويخفى ان الاخبار بهذا لا يختص بالذي
وذا الالف واللام بل هو جار في من وما الا انهم تعرضوا للذي لانه الاصل في الباب
وذا الالف واللام لتفصيل فيه تخصه صورتها اي يجب جعله صدر الكلام بالمعنى انه لا يتقدم
عليه شيء فانه لا ريب في صحة هل الذي ابوه قائم زيد وان الذي ابوه قائم زيد بل انه يجب
تقديمه على المخبر به ولا يخفى ان وجوب التقديم ليس لمراعاة كونه بل هو فرع لتركيب لانه
شرب العين فليس المعنى انك اذا اخبرت بالذي جزء الكلام ... فان الوجوب
في التقديم لا يقصد جزء الكلام الاخر بل انك اذا اخبرت به عن متعلق حكم تجعله صلة الذي
سواء ركب قبل جعله صلة اولا وجعلت موضع المخبر عنه اي موضع لفظ الذي اخبر
عنه في الصلة اي لفظا قصد بالذي وانما سماه مخبرا عنه لانه مخبر عنه في ان التعبير
بالذي الا باعتبار اضافة الموضع اليه ضميرا غائبا اي انه ولا يصح جعله مخاطبا او متكلما
حملا على المعنى بان تقول الذي ضربتك انا ... الذي ضربك انا لانه يلغو الاخبار والمراد
بما جعل اسم في الجملة لفظا او تقديرا اذ قد عرفت ان العائد المفعول يجوز حذفه واخبرته
خبرا اي حال كونه خبرا عن الذي وهذا من مواضع وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر
فقد فاته في محله فاذا اخبرت عن زيد في ضربت على صيغة المتكلم او التكلم زيدا قلت الذي
ضربته زيد او الذي ضربت زيد وكما ان المخبر عن زيد في ضرب احد زيدا قلت الذي
ضرب زيدا فلا يفوت بحذف العائد شيء فتنبه وكذا في الذي الالف واللام في الاخبار ... فاعله

ولما كان المستفاد من التشبيه مبهما اولا يكشف الابهام [illegible]
الفعلية فائدة بل هو لعدم صحة الاخبار به كما لا اخبار بالذي [illegible]
ان كشف عن المراد بالتعليل بقوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول ولذا عدل [illegible]
[illegible] حذف ذا [illegible] واستغنى بالتعليل عن تقييد الفعلية بان يكون فعلها متصرفا كما [illegible] ولم يقيد الفعل
بان لا يكون معه ما يفوت بتبديله باسم الفاعل من الاستفهام والنفي وغيرهما [illegible]
لانه لا تعلق له بهذا المقام بل هو من شرائط الاخبار بالالف واللام في الكلام ومع ذلك
مما لا يخفى على ذوي الافهام فان قلت لا ريب في صحة بناء اسم الفاعل والمفعول من جملة
اسمية خبرها فعلية لوجود الفعل قلت لا يصح بناء اسم فاعل ومفعول يصح ان يجعل
صلة لا [illegible] تام يخبر به [illegible] بل بناء اسم فاعل ومفعول مما خبره [illegible]
وبناء اسم الفاعل في مثل قام زيد وضرب زيد زيدا او بناء اسم المفعول في مثل ضرب زيد
ولا يبعد ان يجعل اسم المفعول في الاخبار عن زيد في ضرب زيد [illegible] المفرد [illegible] زيد
واعلم ان باب الاخبار بالذي باب واسع قد طولوا الكلام فيه وبالغوا في تفصيل صور
تعذر الاخبار وصوره في الاخبار مزيد [illegible] معرفة [illegible] وقد اكثر الرضي البحث
عنه سيما في الاخبار عن المتنازع فيه [illegible] وفيه املال الا انه مزيد نفع ولقد
احسن المص في اختصاره [illegible] فان تعذر [illegible]
المذكورة والامر اما بمعنى الشيء او بمعنى المامور [illegible] في الاخبار بالذي [illegible]
وهي عند التفصيل امور ستة فان [illegible] الذي [illegible] جعل الجملة [illegible]
ما خبره جزء صلة الذي وجعل موضعه ضمير الذي [illegible] وضع الضمير وعوده
الى الذي [illegible] خبرا [illegible] خبرا [illegible] الاخبار [illegible]
الا الاخبار بالذي عن ضمير الشان [illegible] المستتر في [illegible] ويجوز تعلق الظرف
بالضمير العائد الى المصدر او في الظرف [illegible] الفعل ولذا يتعلق الالفاظ
المنقولة [illegible] الذي يتعلق به الظرف [illegible] حقيقة [illegible]
[illegible] في هذا المقام بانه لا يجوز [illegible] حسن [illegible]
[illegible] الاخبار عن ضمير الشان انه
لا يجيء [illegible] ضمير [illegible] موضعه بانه لا يجيء فيها معمرا ما بعده ولا يصح الا خبر

خبرا

162

خبرا لانه لا يكون متعينا بالذي [illegible] متعينا للذي وايضا يجب كون ضمير الشان
[illegible] مسندا وايضا يجب كونه مفسرا بالجملة بعده ولا جملة [illegible]
امتناعه لاجل امتناع تفسير الذي لان ضمير الشان يمتنع تقديم الذي لوجوب صدارته
كما [illegible] سياق كلام المص [illegible] الشارحين لان ضمير الشان يطلب صدارته
في جملته ولا يمنع تقديم [illegible] لانه يقال انه زيد قائم [illegible] زيد قائم [illegible]
[illegible] ضمير الشان [illegible] ضمير مبهم مفسر [illegible] بعده نحو ربه رجلا ونعم رجلا ونعم رجلا
[illegible] لانه لا يصح تفسير الذي لانه لا يصح الا [illegible] لكونه صلة والموصوف والصفة
[illegible] وضع ضمير موضع [illegible] الا لو وصف الضمير او وصف به وقد عرفت
امتناعهما والمصدر [illegible] لامتناع عمل الضمير [illegible] ان [illegible]
[illegible] الظرف او الضمير العائد الى الذي ليس بمعنى المصدر والحال [illegible]
[illegible] والضمير المستحق لغيره [illegible] الامتناع جعل الضمير العائد
الى الذي موضعه فلا يقول [illegible] الذي زيد ابوه قائم هو لان ضمير [illegible] الذي
[illegible] زيد [illegible] والاسم المشتمل عليه [illegible] الضمير [illegible]
في زيد ضربت غلامه [illegible] الذي زيد ضربته غلامه فلو يرجع ضمير [illegible] الى
الذي بقي الخبر عن زيد بلا راجع [illegible] يرجع الى زيد بقي الذي [illegible]
انه اذا بعد والضمير المستحق لغيره [illegible] او بعد الاسم المشتمل عليه نحو زيد
ضربت غلامه [illegible] واحسن [illegible] حيث [illegible] المستحق لغيره
والاسم المشتمل عليه [illegible] اذا لم يكن لغيره [illegible] ان لا يخفى [illegible]
[illegible] كانه [illegible] بما يقتضيه لفظ الاستحقاق اذ في تلك الصورة لا يستحق
[illegible] المتعدد [illegible] واحد [illegible] شرط جعل المخبر عنه بالذي
خبرا [illegible] الاخبار [illegible] الاخبار عن الذي ولذا شرط في الاخبار عن ضمير المتكلم في ضربت
زيدا ان يقول الذي ضرب زيدا انا ولم يجوز الذي ضربت زيدا انا [illegible] المعنى [illegible] الذي
[illegible] او لا فائدة في الاخبار [illegible] المبتدا [illegible] ان المتكلم [illegible]
زيدو [illegible] الاسمية [illegible] الاسم [illegible] النوع [illegible] الكلام
في نوع الاسم [illegible] للتنبيه [illegible] لكونها حرفية [illegible] وللتنبيه على ان الكلام في [illegible] الموصولة [illegible]

[illegible] ان يجوز الاخبار [illegible] عن الذي
[illegible] ان [illegible]

بغير له صفة ... تفخيم ... لا ... يعرف ... طلب ... لم تكن
متضمنة لحرف الاستفهام في الاصل وان لم يقصد بها الاستفهام فانها قد ... للتعجب
نحو ما انت وما زيد والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة والانكار نحو فيم انت من ذكراها ووجوه
احكامه حرف الجر ... اسما كان او حرفا الا اذا كان قبل ... فيما اذا
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك او بجملة نحو مررت
بما يعجبك وتامة بمعنى شيء منكر مطلقا عند غير سيبويه وبمعنى شيء تارة عنده نحو ما احسن
زيدا وبمعنى الشيء المعرف اخرى نحو نعما اي نعم الشيء وعند غيره بمعنى فنعم شيئا على انه
تمييز لضمير مبهم في نعم وهو مختار ... كما سيجيء في افعال المدح ... التامة بالتفسير ...
... الموصوفة والصفة في هذا المعنى ... على ما اختاره ... الاختلاف وما ذكره
... ان ما التامة معرفة عند سيبويه نكرة عند ... وما ذكر ...
... بالرفع وصفة اختلفوا ... من جعل كل ما وقع في موضع الصفة
حرفا زائدا ... الابهام نحو ضربت ضربا ما ... وما لا ... مطلقا ...
لا يعلم الا ... منزلة ما لم يعلم او للتغليب ... ما يعقل ... جاز ...
الا ... جاهل حقيقة ... زيد سواء حقيقة ومن كذلك ...
... للتنبيه على ان ... هو ... دون شيء من ...
... ان تعامل
معه ... خلافا ... على تغليب ... من ... قال ...
وجعل ضمير العاقلين ... تغليب العاقل على غيره ... هذا التغليب ...
... ان يعامل معها معاملة المفرد المذكر ... الا ان
يرجح جانب رعاية المعنى ... المؤنث والمثنى والجمع ... جانبه ومن ...
... المراد مع الافراد والتذكير نحو من احبك ...
... من ... قبل ذكر من رجح
رعاية جانب معناه ويجب رعاية جانب المعنى فيما هو خبر عن ما حمل على المعنى نحو من هي
محسنة ولا يجوز من هي محسن خلافا لابن السراج فانه جوز فيما ... بالتاء بخلاف
من هي حمراء فانه لم يجوز فيه من هي احمر وقال ... انه كثيرا ما يذكر ما يؤنث بالالف للمؤنث

نحو

نحو ... وقال ... بخلاف ... قول ... من قوله ان يجوز من ... فانه كثيرا
... المفرد المذكر على المؤنث ورعاية جانب المعنى بعد رعاية جانب اللفظ كثير والعكس قليل
... ان لا يكون رعاية جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ في اول الامر فانه ضعيف
وقيل يمتنع عند بعض الكوفيين واي للمذكر والمؤنث واية للمؤنث وحكم ... شذوذ ...
... هكذا في اكثر ... النسخ ... في بعض ... وفي بعضها ...
... الصفة في ... وكل ... الصفة في الاصل استفهامية
... الاصل ... الاستفهام بالبال ... ذكرنا ... الاستقلال ...
... في ... حيث ... شرطية واستفهامية وصفة لنكرة مذكورة
... الموصوفة ... في هذين الوجهين للاضافة لفظا ومعنى ... الموصوف
لفظا ومعنى او معنى لا لفظا نحو مررت برجل اي رجل واي فتى وقد يستغنى في الشرط
والاستفهام بمعنى الاضافة اعلم ان المضاف اليه نحو ايا ما ... الاسماء الحسنى واي
منهما بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اي رجل واي رجلين واي رجال
اي كل رجل ورجلين او رجال وتقول في المعرفة اي الرجل ... اي بعضهم من الرجال
ولا يكون رجالا ولا يضاف الاستفهامية الى المعرفة الا اذا كانت مثناة او جمعا او ...
... نحو اي زيد اي بعض منه ... مررت ... بالعطف بالواو نحو ...
هذا كلامه ... والموصوفة وصفتها ... يا ايها الرجل وقال ... الاخفش
الموصوف بنكرة نحو مررت باي معجب ... وانه افراد ... لعدم ...
... معربة واجبة الاعراب ... الموصوف ...
... في اللذان واللتان ... فلا يرد النقض ... التعريف
... بان المراد ... معربة بالاتفاق ... المذكور ... معربة من
... مشتركة بين الموصولة ... الا اذا حذف صدر صلتها ... وجوب الاعراب
... وجواز بنائها مع حذف صدر صلتها ...
... حذف المضاف اليه ... الفصل ... اجاز
البناء ... وقد منع سيبويه هذا القياس لان البناء ... القياس
فيقتصر عليه ... الخليل بان ايهم ... هذا الموضع مرفوع مبتدأ استفهامي ...

ايهم اشد على الرحمن لننزعن من كل شيعة يقال فيهم ايهم اشد على الرحمن وانما حذف
الا صدر صلة ما جملة اسمية وصدره ضمير اي وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي على ان
يكون ذا بمعنى الذي ولا يخفى ان الوجهين لا يختص بماذا صنعت بل يجريان فيما اذا صنعت و
ماذا قيل ولو جعل قوله ماذا صنعت مثالا على سبيل التمثيل لم يتناول الكل لم يصح فوقوعه
وجوابه نصب في جوابه رفع اي اعراب جوابه رفع او جوابه مرفوع او ذو رفع او رفع
ما هو مجهول وان اشتهر خلافه لان السؤال جملة اسمية لان ما مبتدأ عند سيبويه
وخبره ما صنعت عند غيره والاحسن الاكثر في الجواب المطابقة والاخر ان شيئا بمعنى ذا
زائد وما مفعول صنعت وجوابه نصب كما عرفت فهذا الفصل على ان الحكم يكون ذا موصولة
ليس حتما لا منه وحده عنه بل مبناه انه كثر في جوابه الرفع وعدم مطابقة السؤال الجواب
قليل ولو قال وجوابه والبدل عنه رفع لكان اولى اذ فيه تنبيه على الاشارة الى مبنى الموصولة
فان رفع البدل من ماذا صنعت قد كثر ولو حمل على انه مبني على جعل الاستفهامية مبتدأ
محذوف العائد لنا في الكثرة اذ حذف عائد المبتدأ قليل بخلاف حذف عائد الموصول
وهكذا الحال لو حمل رفع الجواب على ان السؤال جملة اسمية بهذا التأويل ونحن نقول
يكون [illegible] يقال لا حال ما هو بالذات [illegible] بعد كثرة الاستعمال لحذف الضمير وقد اهمل المصنف مسائل
مهمة لا بد من ذكرها في مقام البسط فنقول لا يتقدم الصلة على الموصول ولا جملتها قبل الموصول
فلا يقال زيدا الذي ضرب ولا يتعلق بما قبله بعطف او كونه جواب قسم او شرط ولا يفصل
بينهما وبين الموصول ولا بين الموصول وخبره [illegible] بما بعد ويجوز حذفها اذا [illegible] مع خبر
الالف واللام والتزم حذفها مع اللتيا والتي مراد بهما الداهية واجاز الكوفيون حذف
خبر الالف واللام واذا استفهم بمن عن منكر مذكور ما قبل محذوف بعد [illegible] وقفت
[illegible] حكاية اعرابه مع لفظ من بان [illegible] مدات مناسبة لاعراب المذكور [illegible]
[illegible] تثنية وجمع وتأنيث من غير حكاية الاعراب بجمع مؤنث والتعريف [illegible]
فتقول في جاءني منو ورأيت رجلا منا وفي مررت برجل منه وفي جاءتني امرأة منه
بفتح النون وبالهاء او منت بسكون النون والتاء وفي جاء رجلان منان وفي رأيت
[illegible] وفي جاءني رجال منون وفي رأيت رجالا منين وفي جاءتني امرأتان
منتان بسكون نون التثنية وجاء اسكون نون [illegible] فيها وفي جاءني مسلمات ومنات

مسلمن

بسكون [illegible] حركات [illegible] فاذا قلت رأيت رجلا وامرأة قلت من
ومنه ويحكي الاعراب في اي باجراء الاعراب عليه والتنوين دون الحاق حروف المد ويحكي علامة
التثنية والجمع والتأنيث وقفا ووصلا في العاقل وغيره والا انه في الوقف يسكن تاؤه وفي الرفع
والجر وتقلب تنوينه الفا في النصب وفي [illegible] منه [illegible] اوجه [illegible] الثلث [illegible]
وجمعها [illegible] مؤنثة [illegible] اذا جمع من يعقل وما لا يعقل جمع [illegible] فاذا قلت
رأيت رجلا وحمارا [illegible] قلت [illegible] واما المعارف الواقعة بعد من غير الاعلام فاتفق
انه لا حكاية معها الا في من ولا فيها في الاختيار وان حكى المبرد عن يونس الحكاية فيها واجاز
البعض الحكاية في من بعد حذف فيها والاعلام الحكاية للحجاز دون تميم بشرط ان لا يكون متبوعا
لما سوى العطف من التوابع وفي المعطوف عليه خلاف وهل ملحقات الاعلام والمجموع منها
قبيل الاعلام فيه خلاف واما الواقعة بعد اي فلا تحكى قولا واحدا واذا سئل بمن عن عامل منسوب
[illegible] او غيره كما يقال البيت زيدا او الحج يقال المنى اي البكري والقرشي ولا يقال
ذلك بمعنى [illegible] والمنى يجمع بين الهمزة والف الاستفهام وبعضهم يكتفي بها ويحكي في لفظ
المنى اعراب المسؤول عن نسبته فتقول المنى والمنيان والمنيين والمنيون وهكذا اسماء الافعال
ما كان بمعنى الامر او بمعنى [illegible] ومعنى [illegible] او بمعنى [illegible] على
اختلاف القولين فان البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل وبذا اخرجها عن الدلالة على معنى
مقترن باحد الازمنة حتى لا يدخل في تعريف الفعل وباعتباره يشعر كلام المصنف الا يقال
في [illegible] اسماء الافعال وهو صريح كلامه في بحث [illegible] والبعض جعلها بمعنى الامر والماضي
اذ وضعها للفاظ [illegible] يكذبه الوجدان الصادق اذ لا يخطر ببال احد منها لفظ
[illegible] جعل فعال معدولا عن افعل لان المعدول عنه ينبغي ان يكون في المعنى وليس معنى
انزل لفظ انزل وعلى هذا القول لم يقل ما وضع لمعنى الامر او الماضي كما قاله في تعريف المضمر
وسمى [illegible] دلالتها على هذه المعاني ليست بحسب اصل الوضع وبهذا خرجت عن حد [illegible]
الفعل ولو قال ما صار لكان انسب بمقام التعريف والانسب جعل كان بمعنى صار
والاكثر بمعنى الامر ولذا قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر فرع الماضي ولا يخلو في جعل [illegible] بمعنى
[illegible] لان [illegible] الاثبات [illegible] المعنى [illegible]
المعنى مبنيا او معنى مبني ولا في جعل اه بمعنى تعجب دون التعجب لان صيغ الماضي في الانشاء [illegible]

دون المضارع ولدلالته على البناء نحو رويد زيدا اى امهل ولا يخفى ان رويد اسم كما يدل عليه التصغير
في الفعل بلوغ الغاية من السنة ولا يكون فاعله بارزا وهى حكم المفعول لان بعض ما عدا اسم
فعل دال على معنى الفعل وسنعرفه ان شاء الله تعالى هو فعل وليس باسم فعل ولا يخلو اسم الفعل
عن التاكيد والمبالغة فى معنى فعل استعمل فيه فهو ابعد زيدا ابلغ من اهملته فالاولى التفسير به
وهيهات ذلك بمعنى ما ابعد اذ ما هو بمعنى الماضي لا يخلو عن قصد التعجب ومنه جاء التاكيد فالاولى
تفسيره بما بعده وبناؤها على الحركات الثلث وبقلب تاؤها الاولى همزة فصارت ستة وقد ينون
فى تلك الستة فصارت اثنى عشر وقد يحذف التاء فيقال هيهات وايها فصارت اثنى عشر
وقد يسكن التاء فى الوصل اجراء له مجرى الوقف وقد يلحق ايها كاف الخطاب وقد يقال ايهان
بالهمزة ونون مفتوحة حينئذ وقال المغنى بنون مكسورة ثم لكل ما هو بمعنى الامر وما هو بمعنى
الماضى كثير لا بد فى تحصيل النحو من ضبطه فضبطه وكان العرف احال معرفته بضبط كتب اللغة او
المبسوطات ونحن نضبط لك فنقول ما كان بمعنى الامر لازم ومتعد فاللازم صه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف كذا فسره واعترض عليه بان اكفف متعد ولا يرد لان اكفف
متعد ولازم صرح به فى القاموس وجعل التسهيل ايها بكسر الهمزة كمه وقال الرضى
ويستعمل ايضا مطلق الزجر وايه اى زدنى الحديث على ما فى الرضى وحدث على ما فى التسهيل
وزعم الاصمعى انه منون وترك التنوين خطا وهيت مفتوح الهاء مثلث التاء او مكسور الهاء
مفتوح التاء فى الرضى اى اقبل ويقال فى التسهيل اى اسرع وجعل لغاته هيت لكم وهيا
مهموزا وهيا بالكسر مشددا ومقصورا وهيك بالفتح والسكون وهيك بفتحتين مشددا ايضا
ووح ووحا كعصا ولعا كذلك بمعنى انتعش ثم وقدك وقطك وبجلك فانها بمعنى يكفيك
وجعل العنبرى المتكلم فيقال قطنى كان المعنى لا يكفى فان قلت كيف يكون هذه اسماء الافعال
وقد جاء بعدها الضمائر المنسوبة قلت هى مضاف اليها وهى فى الاصل قدك وقطك مشددة
بمعنى حسب نيابة وبجلك مضموما والاولان بمعنى القطع والثالث بمعنى الاجل فكانها
مفعولات مطلقة لافعال محذوفة خفف الاولان بحذف المدغم فيه ثم جعل المركب
الاولان فى اسم فعل قال الرضى بنى الاولان العمر ودون الثالث فيقال بجلك لا بجال
وقد وهذا ابا فى كثرة استعمال فغلط فى عبارات العلماء وجعل التسهيل منها الكاف
بمعنى انتعش ومعنى وبعدى ... على الصلوة اى اقبل ... وقد جاء متعديا بمعنى ايت
ودع

وقد ركبت حى مع هلا الذى بمعنى اسرع ونكون المركب بمعنى اسرع فيتعدى بالى نحو حى هلا الى
الثريد او بالباء نحو حى هلا بزيد او بعمرو وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حى هلا
على زيد وبمعنى ايت نحو حى هلا الثريد ومن تركيب لغات حيهل بحذف الالف وحيهلا بالتنوين
واسكان الهاء فى كل ذلك وقلب التنوين الفا فى الوقف واثبات الالف فى الوصل ضعيف
وهلا وقد عرفته بهلا بمعنى ارفق وقرقار بمعنى قر قر وامين وامين بمعنى استجب
وما يتعدى منه فعول ... مستعمل لازما فقيل هو متعد بمعنى الزم اللفظ وقرئ
منونا ومكسورا نحو وهذا فيه ان لكم الاقوام هلم هاهم وحاكم بمعنى ابعد ودونك بمعنى خذ ...
بمعنى تقدم وعليك بمعنى الزم وضميره الى الخطاب فى الحروف وشبهها لازمة كانت او متعدية كثير
وضمير الغائب قليل والاول بمعنى امر المخاطب والثانى بمعنى امر الغائب هكذا اخر ما ذكر فى الكافية
التى هى امر وهى لازمة واما المتعدية فمنها هاء مقصورا ويلحق بها الحروف الستة للخطاب ويبدل
من هاء الهمزة تعريف البيان وقد يتد مع الكاف وبهمزة مفتوحة غير منفرقة وهى كالكاف
وقد يعرف تعريف حرف ودع وهاك وهاء مفتوحة تعرفه فهذه لغات ثانية بمعنى خذ وايت
للجوهرى هات بكسر الهمزة بمعنى هات وقيل الصرفة فى الافعال والانعريف لاسم الفعل
وهات بمعنى اعط ويجزى صرف بحسب ما تورد ولهذا قيل انه فعل وقال الخليل اصله اتى بوزن
فقلب همزته هاء وبله بمعنى دع ويستعمل متعديا فيقال بله زيد مصدرا مضافا ومنصوبا وبله
بمعنى رويد وحكى تيدك زيدا ورويد وقد عرفته وهلم بمعنى احضر قال ... هلم شهداءكم
... لازما بمعنى اقبل فانظمه فى سلك ما مر من اللازمة وتعريفها بان يقول بلحاق الاخره
... وعندك ولديك ودونك زيدا بمعنى خذ وعليك زيدا بمعنى الزم زيدا واذا
... تفصيل ما كان بمعنى الامر ... تفصيل ما هو بمعنى الماضى وهو هيهات
وقد عرفته وشتان بمعنى ما اشد افتراق نحو شتان زيد وعمرو وقد يقال شتان ما زيد
وعمرو ... وهو افصح من شتان ما بين زيد وعمرو وحى شتان بمعنى بعد وما موصوفة
اى بعد مسافة بين زيد وعمرو وسرعان ووشكان مثلثين بمعنى سرع وقرب مع
تعجب اى ما اسرعه وما اسرعه وبطان بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة و
النون بمعنى بطؤ مع تعجب اى ما ابطاه واوه بمعنى تضجرت وحكى فيها احد عشر لغة ضم
الهمزة والبناء على الحركات الثلث منونا وغيره فهذه ستة ... بكسر بين الهاء التنوين

واى كثيرى بالامالة وكيف وبالتاء منونة وغير منونة وذو التاء معرب مصدر
وليس باسم فعل ومنه تبع اه تبعه وقد تنزع واوه كقوله بالكسر وآه واوه كسبحان
وجاء فيه فتح الواو مشددة ومخففة وجاء فيه كسر الهاء بلا اشباع وبلا هاء والمد
مع سكون الهاء واوّه بكسر الهاء وتشديد الواو وفتح الهمزة والواو وقد تبدل الهمزة
ثم ينبع وقد يزاد في تلك الممدودة الالف والياء في الذنبة بفعال اوناه ويكون
الاساكنة في الوقف مضمومة او مكسورة في الوصل جاء اوه بفتح الهمزة تصغير اوه
على نحو جعفر الاسم المبالغة بفتح الاول كل ذلك بمعنى توجعت ودرياه وبخ واخ وكخ
بمعنى تكبر سمعت وما لا تجيء ولا يتقدم على اسماء الافعال معمولها خلافا للكسائي وما نون
منها نكرة وما لم ينون معرفة وفعال بمعنى الامر وما يوزن بفعال ولا يجيء منها فعال
بمعنى الامر من فعلل ولا بد فيه من المغايرة بين ما يوزن وما يوزن به لانه يكفي المغايرة الا
عتبارية وفعال للوزن غير فعال التام وقوله بمعنى الامر خبر فعال وقوله من الثلاثي
قياس اي وقياس غير موقوف على السماع كسائر اسماء الافعال خبر ثان وقوله
اي ماخوذ من الثلاثي قياس وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال المبرد هو سماعي
وما سمع لكان ان تقول قوام بمعنى قم ولا افعل وبمعنى اقعد اذ ليس لاحد ابتداع
صيغة لم يقلها العرب قال الرضي قال الاندلسي ومنع المبرد قوي فلا ولا ان
يقال مراد سيبويه بالقياس الكثرة قلت ليس منع المبرد بذاك اذ لو كان كما قال
لما صح لنا ان نشتق من علم العلم ما لم نسمع وغاية الامر في الغيب منهم انهم لما شاهدوا
في الكثر اطراد نوع امرا يقيسونه وليته ورد ابن الحاجب لا يقولون حد نظره بسرفه
اسم الامر لانه لم يلتفت منع المبرد وستحل بصحة قول سيبويه كثرة الكثرة ما ترك
وليس فوقه اثر البعد والبعد ان قال وفعال بمعنى الامر لانه احترز عن ليس الا ان
الامر في اصطلاح النحو ليس الا اثر ودخوله ولذا صح الكلافة في تعريف اسماء
الافعال وفي تعيين معنى فعال بل لانه في نفسه رد على ما ذكره النحاة من ان في نزال
مبالغة كما في سائر اسماء الافعال فنزال آكد من انزل لكن صيغة خطاب
مؤنث وهذا التانيث بدل عن علامة الجمع اذ رجالك علامة انت نيت للجمع
لتاكيد ما يجاء منه وعلامة للجمع في انزل كما به عن تكثر انفسه [illegible] في الفعل وجمعهم

قال

قال الرداد والامر بالانفعال المكرر وكما في قوله فكك قال الراد ففف وقوي المكرر افانزال بمنزلة
انزل مكررا فوقها واحد وانما ثبت نزال للعول الى عدو لانه الشجيع من اساحه
ودون ثبيت نزال وكمي في الذعر حيث السند وثبت اي نزال لكونه بمعنى انزل لانها معقد ثابت
مهينة ونستك لحمل الجوار ثانيث وثبت لجعل نزال مؤنثا بنادبل الكلمة كما ثبت في ارادة
نفس اللفظ ولا حاجة في تحصيل المبالغة اليها اوجاء ان يكون بالوضع كسائر اسماء الافعال
فنبه معه فقوله بمعنى انزل على ان كونه بمعنى انزل غير ملتفت بل هو بمعنى انزل نعم ربما كان
بمعنى انزلا وانزلا اي غير ذلك كما في سائر اسماء الافعال بقي انهم لم لم يجعلوا انزال فعلا محضا
قيل لانه على صيغ الاسماء وضيق بعيح اول المسئلة وقيل لانه دخل الكسر المختص عنه
في الفعل قال الرضي وهذا العذر قريب وقال الفول لو كان فعلا لا تصل به الضمير اقول
مرويه هذا ذلك لو ضمن انه معدول عن صيغة الاصلية وربما تحمل في المعدول عنه قال الرضي قالا بعمل في المعدول
والذي ان لو كان اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء ما دليل لهم عليه الا الحمل
في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية هذا او قلت خرج فعال ما بعد عن الفعلية الى الاسمية كما خرج ثمت وقلت
عن التركيب الى الافراد وفعال مصدرا معرفة ثم يظل مؤنث مع ان النحاة فهبوا الى ان
اقسام فعال المذكور هنا كلها مؤنثة تنبيها على ضعف دعوى تانيثه اذ لم يقم دليل
عليه وما استدلوا به عليه في غاية الضعف لان اقواه ان القياس من فعال مؤنث ل
بلا هاء فكذا القياس الآخر ان ظهر داوان شئت جعلت معرفة على صيغة اسم
المفعول من التعريف فتجعل المعرفة بتانيثها معرفة لا تانيث فعال مصدرا معرفة ويويد
هذا انهم ينكرون على النحاة دعوى كونه معرفة مع ان دليله اضعف من دليل التانيث
حيث قالوا انه معرفة لان استعمال الفصيح قد تبه لمرة الثاني علمه المبرد في قوله
انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار هو كما يرى تعليل على ان التعريف
فجار ليس بر بيته التعريف حالا يحصل كفجار المعدول منهم من الفجور ولا تريب في
تانيثه اذ يرى ان الاماانيث في المعدول عنه لان تانيثه ليس في معناه بل جاء من قبل
اللفظ فانه لفظ انث سماعا وربما يؤنث لفظ ولا يؤنث من احد وحينئذ ينبغي
ان يصفها بالمؤنث لانها لا تكون الا مؤنثة وهي اقسام مخصصة بالنداء وقد نبه عليه بقوله نحو يا فساق

اي واسعة ولا يلزق الا صفة معرفة وغير مختصة وهي ثلثة اقسام ما فيه معنى الوصفية كفعال ط
بمعنى فاطمة اي كافة ولزام اي لازمة وبداد اي متبددة متفرقة وبلال اي بالة و
غالبة صابرة على عقبها وهذا القسم اكثر كجباز وبراح للشمس حالا اي بمعنى جائزة
بمعنى السنة والكناس بمعنى البارحة من البراح بمعنى الزوال ولما لم يكن الصفة الغالبة
في الجنس بمعنى الوصف صفة بعد الصفة العالية في الشخص جعلها داخلة في فرض
وصفة ولم يتعرض لها وتعرض للقسم الثالث وهو الصفة العالية في الشخص بقوله
وعلما لا مبنيا لانها له عدلا ووزنا وعلّل به بوصف العلم بالمؤنث على ان هذا العلم
لا يكون الا مؤنثا سماعا وليس تانيثه من قبل المعنى ولهذا قال علما للاعيان مؤنثا دون
وان اراد لعين من الاعيان وهو ظاهر كلامه كقطام علم امراة وغلاب كذلك مبني في الحجاز
اي في لغة اهل الحجاز لان لغة الفصحى في باب السين والاشعار جاءت على لغتهم ومعرب
في بني تميم كلهم الا في ما اخره راء فان اكثرهم على بنائه واختلف في سبب بناء اقسام الثلثة
من فعال قال المبرد هو اجتماع اسباب ثلثة العلمية والتانيث والعدل وينقص بازيد جا (ا)
وقيل تضمن تاء التانيث وينتقض بحذار فلذا لم يلتفت اليها المص وجعل علة
البناء المشابهة عدلا ووزنا واعلم ان قوله وعلما مؤنثا الى قيد عطف على معمولي عاملين
مختلفين لعطف علما على مصدرا وعطف مبنيا على مبني فيتبع في هذا التركيب الفرّاء
على خلاف مذهبه او قدر بعد حرف العطف مبتدا او التقدير وفعال علما الاعيان الاصوات
كل لفظ اي فرد اللفظ يشعر بان الاصوات ليس معربا بل بتقدير هذا باب الاصوات
وهكذا في سائر المركبات كل اسم وذا تقتضي ان يجعل المذكورات في بعض الابواب
غير معربات هذا ولم يقل ما حكي به صوت كما هو عادته لئلا يتبادر منه اسم الشيء
ارادته منه في بحث الاسم لانه ليس باسم بل لفظ لم يوضع فلا سبيل الى كونه كلمة فضلا
عن كونه اسما وذلك لانه ثلثة اقسام ما هو مقتضى الطبع وما صدر بلا اختيار فدلالته لفظها
على معانيه طبيعية وحكاية صوت الخ وهي بعد ان ما يشبه الصوت ولا للوضع
فيه وما يصوت به للبهائم من اهل من اتم الوضع حتى الوضع ها الا الفاظ داخلة مركب
الا ان ترتيبها على ذلك اللفظ طلبها لا رادات مع سماعها هذا اللفظ خرجا ولفظا وكثير ذلك
حتى يكون في فعالها في ذا سمعت اللفظ تنبهت العرب بعد او لطف معه فينبغي دخوله

من العرب

من العرب او طمعا للعطف ينبغي الانسان في تحصيل ما يريد منها بهذا الصوت وانما قال حكي به صوتا ولم يقل حكي به لفظ
لان ما يصدر من الحيوانات العجم او الجمادات من الاصوات ليست بالفاظ لانها لم يتركب من الحروف
لانه ليس لها مخارج الحروف وانما يصنع الانسان لفظا يشبه ذلك الصوت ولا يأتي بمجرد الصوت
كما هو والفظ في مقام التقديرة وقد عرفت بهذا ان قوله او صوت به للبهائم غير حاصر
لجزئياتها من نفسه القسم الاول الاول من الصوت برمته وكانه لم يذكره لظنه بكونه اسم
فعل لاصحاب الكوفي في اسماء الافعال وهكذا نظائره فالاول كغاق مبنيا على الكسر وفي لغة مفتوح ح
ومكسورة الخاء المشددة او مفتوحها وقد تخفف ساكنة لاناخة البعير وكذا اهيج واجح
بكسر الهاء وسكون الجيم ويجوز في الجيم الكسر والسكون ولو ذكر مثالا لكل قسم منها لاستغنى عن
هذا التطويل وانما عدت من الاسماء لانه حرف تعريف الاسماء فانه دخل اللام عليها فقيل
باسم الماء والموت واسم الشيء ثارها او دخل عليها التنوين كخوفا وواف وثارها يستعمل
في مقام الضحك وفي مقام الغربة والحلم وامالك اي تعجبا ولهذا قيل هذه الاصوات من الكلمات كما لعقاسد
في الناس فالتنوين فيها تنوين الالحاق بالاسماء واذا قصد بها معنى المصدر او نفس
اللفظ جاز ان تعرب والاعراب مع اللام اكثر من البناء وهي على ما ضبطوها طيخ حكاية
صوت الضاحك وضبط الحكاية صوت الغليان عند التضام في اللعب ست لحكاية
صوت من الابل عند الشرب حاشيم محاله وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل بميم مفتوحة ح
وهمزة ساكنة لحكاية صوت الظبية حين دعت ولدها وقيل قاق لحكاية صوت الغراب
كل هؤلاء مبنية على الكسر وطيخ لوقع الحجارة كذا في التسهيل وفي الرضي لطلاحها بعضها على ح
وطق لوقع الحجارة بعضها على بعض وقب لحكاية وقع السيف على الضريبة وبالزجر
الخيل اي توسعي في الجري وقد يزجر به الناقة ايضا وعدس لذجر البغل وفي القاموس
اسم رجل كان عنيفا بالبغال ايام سليمان صلوات الله عليه فغلب ولا يبعد ان يكون هذا
اللفظ لذجره ناشيا من كونه اسم هذا الرجل وهيد بكسر الدال وفتحها فيه اربع
لغات هاد بفتح الدال وهاد وهاي بياء مكسورة منونة وغير منونة لذجر الابل كذا في الرضي
والتسهيل وعد ابن هاني التسهيل قد وغد بالفتح والسكون وعاه وجوب بالفتح
وعيه بالكسر مكسورتين وهاب بالكسر وفي الرضي هلا وحار بالهمزة المكسورة منونة
وغير منونة وقد تقصر انكفاي وحيهل كما كقولهم ايضا وزن عد وجوب بفتح الاول والاخر وسكون الواو وشارها الى الشرب وحل بالفتح

وكسر الجيم وسكونها
وسكينة حار
وهيج بفتح الهاء
في الاول وسكون

وشاج بالمهملة وكسر الجيم منونا وغير منون زجر للناقة وجاه بالجيم وكسر الهاء
منونا وغير منون وجب بفتح الجيم وسكون الباء وكسرها منونة
زجر للجمل وفي التسهيل حلا بالفتح وحل بالكسر والتنوين وحاب بالكسر ايضا لذلك
وهيج بكسر الهاء وفتح المهملة وسكون الآخر لتسكين صغار الابل اذا فزعت
ودوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء دعاء لتسكين الفصيل المولود
في الربيع وهس بكسر الهاء وسكون السين وقيل بضمها وفتح السين
المشددة واس بكسر الهمزة وسكون المهملة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم وقد
يكسر الجيم منونة وهجا منونة ورفع بالفاء المفتوحة وسكون المهملة وفاع بالكسر لزجر الغنم
وبس بضم الباء وسكون المهملة لدعائها وقيل السين مفتوحة مشددة وتشو بالمثلثة و
الهمزة على وزن تحو لدعاء التيس عند النزوان وفي التسهيل على وزن جحش بالمثناة و
المثلثة في التسهيل وسع بمهملتين ودج بمهملة وجيم كلاهما على وزن دع لزجر الضأن
وحوه بمهملتين كدع وعير بمهملة ومعجمة كنبع مفتوحة لزجر وعير بمهملة مكسورة ومثناة
تحتانية ساكنة ومعجمة مكسورة وصير بمهملة مفتوحة ومثناة تحتانية ساكنة ومعجمة
مفتوحة لزجر الغنم وفي الرضي وحج وحه كدع وعير ورد بفتح العين زجر للضأن
ونشا بمعجمة وهمزة كدع وتشو بضم المثناة الفوقانية وضم المعجمة وسكون الهمزة لدعائها
الى الشرب ودوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء دعاء للجحش وهي حيا حيا
مثناتين تحتانيتين دعاء للفرس ودح بمهملة مفتوحة وجيم ساكنة صياح للدجاج وقوس س
بقاف مضمومة وسين ساكن ومهملة ساكنة مخففة او مشددة زجر مطلقا بمعنى اضرب
واصله فارسي وقد يأتي بمعنى المقصود مبنيا على الكسر رعاية لاصله [illegible]
معنى انه لم يكن ضرب الى خلا ليكون ضرب بعده ودي كلمة للتعجب او التندم وحسن بالفتح
ثم الكسرة [illegible] بقال عند [illegible] مكروه بغتة [illegible] تحتانية واخر
فوقانية بقال عند [illegible] والرضا [illegible] للمبالغة [illegible] وصلة كسرة ونونه
وربما بنيت مكسورا منونا واخ بكسر الهمزة وفتحها وخا مشددة مكسورة وكذا اخ بها ف
مكسورة وفيا مكسورة [illegible] والمهملة مشددة [illegible] ونقل الفتح في [illegible]
باسم [illegible] عند [illegible] وليس [illegible]

ردا باسم الكلمة بل شبيه لكن لما كان المراد منها [illegible] ولم يكن هذا العنوان
كما هو عند المنطقي ما يكون اسم مركب من كلمتين وشبه كلم حقيقية كلها وهو بعض [illegible] العنوان
بما صار بعض [illegible] الصلوة [illegible] حكم به العنوان المركب [illegible] ورد
عليه الرضي بانه لا حاجة في الحد اليه لانه لا يطلب فيه العموم انما يطلب فيه بيان الماهية قلت لا وجه
لما [illegible] هذا البحث لان التعريف المركب [illegible] التعريف العنوان وليس [illegible] ذكر كل [illegible]
ذكرنا لا حاجة اليه [illegible] كل اسم [illegible] المركب [illegible] كل اسم علم مركب [illegible]
في تعريف المركب [illegible] كل اسم [illegible] في بيان كونه اسما [illegible] في بحث الاسم لان التعبير بالمركب
يوهم انه ليس باسم [illegible] الاصوات ذكر في بحث الاسم على ضرب التنبيه والتنزيل مركب
من كلمتين اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين فهذا العموم لم يقل من اسمين الا ان المختصر [illegible]
عن الشارح يوجب ذكر لفظين يشمل التعريف مثل سيبويه فان [illegible] صوت وهو جعل
بكلمة [illegible] ان تستقل بها [illegible] الكلمتين وقد اخرج بقوله كلمتين المركب
من الحروف [illegible] واخواتها واخرج بقوله ليس بينهما نسبة مثل عبدالله وتابط شرا
قال الرضي اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة ولا يخفى ما فيه [illegible] لانه لا يصح في خمسة عشر
فانه قبل التسمية [illegible] وقال شارح [illegible] ليس بينهما نسبة لا في الحال ولا قبل التركيب [illegible]
النسبة في الحال ما يحفظ التعبير عنه بالاسم ولا يتصور نسبة قبل التركيب الا ان يتكلف ويقال اراد بالتركيب كيب
كونه مركبا بمعنى اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة فتامل [illegible] عليه الرضي خمسة عشر وبيت بيت
مما بينهما نسبة العطف وما يفيد معنى حرف الجر كما ستعرفه [illegible] القول بتضمن هذه
المركبات العطف ومعنى حرف الجر بمعنى تنزيله منزلة مركب فيه العطف وحرف الجر لان المودي واحد
والمقصود توجيه البناء [illegible] المناسبة بمعنى الاصل والاخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت
بمعنى [illegible] التعريف انه اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اي ارتباط بل مجموعها
بجميع حروف [illegible] الكلمة [illegible] بين الحروف بل ليس الا توالي حروف فكذلك ليس هنا الا توالي كلمات
كيف [illegible] استشكال [illegible] لا وجه لا يراد [illegible] في المركبات المبنية لانه معرب وجزؤه
الاول مبني لكونه ليس من المركبات المبنية [illegible] معه [illegible]
ولا لا يراد خمسة عشر لان جزئيه مبنيان لعدم تركيبهما [illegible] لو جعل المجموع اسما مبنيا على الفتح [illegible] مركبا مبنيا لكن [illegible] ذلك
وما عرف المركب [illegible] باعتبار البناء فجعلها ثلثة اقسام مبنية الجزئين [illegible] ومبنية الجزء الاول لكونه اعرق في البناء [illegible] بالاول

فصار فان تضمن الثاني حرفا قبل اي حرف عطف او غيره وهذا مبني على ان يكون بناء بعض
المركبات لتضمنه حرف الجر كما في بيت بيت اي ملاصقا بيتي بيته واما اذا جعل بناء تمام العدد
فيه حرف العطف لا لان ما بعد خمسة عشر وللتشبيه فالحرف المتضمن هو حرف العطف حقيقة
او حكما لا غير بنيا على الفتح ان لم يكن آخر الجزء الاول من هذا المركب ساكنا وكذا تمام بعض
حرفا نحو معدي كرب بخمسة عشر كان الانسب كاحد عشر وحادي عشر كما الحق واو فتح الجميع
لحادي عشر امرين ان بناء الجزء الاول الفتح على السكون والثاني ان اسم الفاعل المشتق من
العدد المركب مع خفاء التضمن بمعنى الواو اذ لا يصح ان يقال المعنى حادي عشر واختلف
في وجه بنائه فقيل حادي عشر فرع احد عشر فهو متضمن لمعنى الواو في اصله وقيل تركيب
عشر مع احد معتبر في المعنى اذ معنى احد عشر واحد من احد عشر ولكن نقول حادي عشر
ملحق باحد عشر لانه لما جعل بيت بيت ملحقا به في كون عشر احق بذلك ففيه تنبيه ايضا على ان
تضمن الواو اعم من التضمن حقيقة او حكما واراد بقوله واخواتها اخوات حادي عشر
وحقه التوحيد باخواتها ما من الثالث فيها دون خمسة عشر الا اثني عشر مستثنى من القاعدة
الا ان المثال فالمثال معترضة بين المستثنى والمستثنى منه ولا حاجة الى الاستثناء على مذهب الجمهور
حيث تمسكوا باختلاف الجزء الاول لاختلاف العامل لا على مذهب درستويه حيث جعل هذا
الاختلاف كاختلاف اللذان واللذين وهذان وهذين وجعل تلك المركبات على نحو واحد
وهو اقرب الى الضبط وابعد من التحكم في الفرق بين اللذان واثنا عشر ووجه الجمهور الاخر ب
بان الجزء الثاني بمنزلة نون اثنان ولا يجتمع اثنان مع النون والدليل على التنزيل عدم جواز
اضافة اثني عشر على خلاف اخواتها فيقال ثلثة عشر ولا يقال اثنا عشر قال الرضي في بحث
اسماء العدد اذا اضيف العدد المركب نحو احد عشر وخمسة عشرك فعند سيبويه الاكثر ان

الباقي على بنائه لما تقدم الى البناء والاضافة كاللام لا يبالي في البناء وان احد عشر مبني
اتفاقا والفراء والاخفش يجعلان الاضافة مخلة ببناء المركب فالاخفش يعرب الاسمين
ويجعل الاول مجرى بعلبك والفراء يجعلهما كالمضاف والمضاف اليه تشبيها بهما فيقول
خمسة عشر زيد كما يقول عبد زيد والا انه ان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني لا محالة لان
الموجب هو التركيب مع المعنى المقتضي للاعراب فيه دون شبه من الجزء فيعلم انه نحو انه انساد
الا الاعراب الثاني فيجوز وايضا اعراب الجزء الثاني بكونه آخر المعرب كبعلبك فان البناء الجزء الاول واعراب الثاني فاحسن

ما غيره

ما غيره ومن نحو وبين الاول في الافصح فسره الشارح ان باني بجا اعراب الاول ما جعلته ما الثاني
صوته وشبهها بالمركب الا في حيث شغلت من يعنى بالاول في التركيب ذهب جاء في الثاني المعرب معدوده
فان قلت في الزمها انه ربما لا يعرب الثاني تشبيها بخمسة عشر لم لا يجعل قوله على الافصح متعلقا بالاعراب
والبناء معا قلت لانه صرح الرضي بان بناء الثاني ضعيف فلو جعل الافصح اشارة اليه لزم كونه فصيحا
ولا فصيح انه لا بد من تقييد اعرابه الثاني بما اذا لم يكن غير قابل للاعراب بكونه مستثقلا مثل سيبويه فال
الا ان يكون كذلك مبنيا لا يجاء على بنائه على حاله الرضي وبعد ان بيان الحكم على غير الاول فاشار الى انه لا بد ان يحمل
قوله وبني الاول على الفتح على الاعم من ان يجاء على البناء ومنه البناء ليشمل ما اذا كان الجزء الاول مبنيا على غير الفتح
فانه يجوز ابقاؤه على بنائه كما يجوز بناؤه على الفتح وما يكون جزؤه الاول مبنيا على الفتح نحو ابن رجل
فانه بني على بنائه لا محالة على حاله الرضي ومن المركبات المبنية المتضمنة لمعنى الحرف نحو مسموعه
ويحصل بناؤها حال الظرفية نحو اذا خرجت عن الظرفية يجب اضافة الاول الى الثاني نحو يوم يوم
وتقديره يوما فيوما فحذف الجار ومنه تعاقب يوم بيوم لا الى احد وتظيره في التنبيه بجرو الكثير وصباح
مساء وحين حين وكلها كيوم وبين اي بين هذا وهذه فواك ومنها احوال الا بستعمل الا مبنيا باحوالها
اومن شر جر بعضهم منفرقين ونحو بيت بيت اي متفرقين وحيص بيص اي متفرقين وبادي بدي
او بدي وابدي سيا وايادي سبا بنت بنت وكفة كفة وعوده بجزه وتفصيل الرضي معانيها في شرح المركب
الكنايات قال الرضي الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بغير صريحه
اما دانه لا اصطلاح حيث قال ان النحاة اصطلحوا على تعبيه ما سبيله الكف لانه يعلوا النحاة منها
وذكر مثالا بوجد لفظ يتحد معانيها المعنوي والاصطلاحي وقال المصنف بانكم ما التفاوت فيه بغير
تعالى ونحو مفسر اي كلام منكم اعلاما ها بحيث اي الاب والشيابه نحو حمله كم وذكرها مع كذا ونحو نهيها
للعدد وهذا ان انتشر عنكم مع ان قولك عندي كذا درهما فيه قولك كم درهما عندي لان كذا
يفسره من المبهم تفسر في كلام الغير كما تقول قال فلان عندي كذا درهما اذا ابهمت وقد اورده
مفسر فتفعل الرضي كما في كم درهم كذا في قولك عندي كذا ورجالا ليس بذلك فان قلت لم يجر
كم ابهاما لان كم اذا قلت جاء فلان كم درهم عندي مبهما لانه فسره بعد حين ظنيه لكذ قلت ليس
كم لمجرد العدد المبهم بل مع ان التكثير فلا يصح ابهام تفسير الغير به لانه لا معنى لنسبة ان دا
التكثير انه وفيه فانه كان وهو بمعنى لا بد فيه من بذكره كانه مما بمعنى بكونه مبنيا لانه كاف التشبيه
او هم من بكونه اسما مبنيا لانه كاف الجر وفيه اي مثل العدد مبهما اي جنس كان لان كذا ايضا كاف التشبيه وقد يريد الوهم ان كاف التشبيه انما

مطلب الكنايات

العقلي

كما هي بنية فان فلانا وفلانة معها
في ذهب منكم قال المصنف بهم اكثر

وكانه اشار الى ان الطلاق [illegible] وتقييد الحروف بالبعض [illegible] الا انه [illegible] وكذا [illegible] كم [illegible] حكمه
مؤداة عند البصريين وعند الكوفيين كلمة مركبة [illegible] للتركيب وكانهم جعلوا كم الخبرية
حاصلة بتجريد الاستفهام وكذا العدد وفرق بينهما ان كم للانشاء والتكثير كما ان رب للانشاء
التقليل ولا يحتمل الانشاء دون جزء الجملة انشائية حتى يكذب بكونها للانشاء والتكثير احتمال الجملة
فيها كم الخبرية الصدق والكذب قال الرضي قد يكون تمييز العدد [illegible] نحو قال فلان كذا
وكيت وذيت بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر حكى ابو عبيدة كيه بالهاء [illegible]
ومكسور الاستعمال [illegible] الا مكررين بالعطف يقال قال فلان كيت وكيت وكان من الامر
ذيت وذيت قيل [illegible] لا [illegible] باب القصد [illegible] وانما [illegible]
[illegible] الوقف لانه [illegible] ذيت عوض من الياء المحذوفة والاصل كية بالتشديد [illegible] عليه
ان الجملة ليست بمبنية ولا معربة [illegible] المناسب لها [illegible] ان الجملة لا تستحق الاعراب
لكونها [illegible] المعنى المقتضي فالمفرد الواقع موقعها [illegible] لا مقتضي للاعراب فيه [illegible]
بعدم الاعراب [illegible] انه [illegible] ان يكون [illegible] تركيب [illegible] لانه [illegible]
[illegible] المحدث الاولى كم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد [illegible] مميز
كم [illegible] اي ما هو [illegible] باب التمييز او العدد الا انه اراد [illegible] من مباحث كم [illegible]
محل واحد لانه [illegible] ووجوب نصبه اذا لم يكن كم مجرورة بحرف فاذا الخبرية يجوز جر مميزها
اما باضافة كم اليه عند الزجاج واما بتقدير من عند الجمهور [illegible] وكانه جعل [illegible]
ويدخل من فيهما [illegible] من وجوب النصب [illegible] لا يجوز [illegible] المعطوف [illegible] الفصل
والخبرية مميزها مجرور [illegible] باضافة كم اليه عند الجمهور [illegible] بتقدير من عند الفراء [illegible]
عنه بفعل [illegible] عند الجمهور وجب نصبه حملا على مميز الاستفهامية [illegible]
والفراء يجوز جره [illegible] بتقدير من [illegible] ويدخل من فيهما [illegible] كم [illegible]
اذا فصل بين كم ومجرورها [illegible] لم [illegible] يستقل [illegible] وقد جوز
الزمخشري [illegible] سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ان يكون كم خبرية واستفهامية
[illegible] كم [illegible] من الكتابة [illegible] كم الخبرية [illegible] صدر الكلام
[illegible] الا [illegible] الجر [illegible] بعد [illegible]
كم الاستفهامية وكم الخبرية قلت [illegible] الا انه [illegible] ان [illegible] كم [illegible] بالالفاظ [illegible] يقع
مرفوعا

[illegible]
اقسام المر[illegible]

مرفوعا ومنصوبا ومجرورا [illegible] لا يخفى [illegible] فيقول قال زيد كيت وكيت
وقيل كيت وكيت [illegible] وذيت [illegible] الا انه [illegible] بعد [illegible] حروف
المرفوع والمنصوب والمجرور [illegible] الا ان كم [illegible] ما كان في موقع مرفوع [illegible]
[illegible] مرفوعه ومنصوبه [illegible] ذكر [illegible] لا يمنع تقدم
[illegible] صدر الكلام [illegible] كل [illegible] من [illegible] كم [illegible] نكرة موصوفة لا
موصولة لان [illegible] هو الكل الافراد [illegible] والداخل [illegible] المعرفة [illegible] وكذلك
اسماء الاستفهام والشرط [illegible] كم [illegible] فعل [illegible]
كم رجلا ضربته بتقدير [illegible] كم رجلا ضربته [illegible] منصوب [illegible] النصب
[illegible] بتقدير [illegible] كم رجلا ضربته لان كم [illegible] صدر الكلام
لا [illegible] قال الرضي ولا منع من تقدير الناصب قبل كم [illegible] المقدر [illegible] لفظا والتقدير
[illegible] ولا يبعد ان [illegible] الفعل [illegible] ذكر الفعل
[illegible] ذكر الفعل وشبهه [illegible] كم [illegible] رجلا انت [illegible]
غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه [illegible] باب [illegible]
التفسير والمراد [illegible] الاشتغال [illegible] كم رجلا ضربت [illegible]
[illegible] ضعيف لانه [illegible] مشتغل [illegible] كم رجلا
[illegible] لان [illegible] غير مشتغل عنه لان [illegible] ضميره [illegible]
الا بتقييد الفعل [illegible] ان ينصبه كان منصوبا [illegible]
الفعل [illegible] والفعل المنصوب [illegible] منصوبا
[illegible] الا الواحد والمرجع في معرفة [illegible] له معرفة جنسه [illegible] زمان او مكان
او حدث وذلك بمعرفة مميزه وكذلك قال الرضي لو قال [illegible] مميزه لكان اولى
[illegible] انتصابها [illegible] مفعولا [illegible] او ظرفا او [illegible] او مفعولا [illegible]
[illegible] او مفعولا [illegible] داخل في مفعوله [illegible]
[illegible] الدليل على عدم انتصابه على انه مفعول له بانه لا يقبل تقدير اللام
لعدم كونه [illegible] وعلى عدم انتصابه على انه مفعول معه بان المفعول معه لا يتقدم
على صاحبه [illegible] ما هو منصوب بفعل غير مشتغل عنه [illegible] وشبهه [illegible] جعله [illegible]

واخلافه في قوله والاقم فوثلاثه بينهما فرق الى المسألة بان الخبر هو مجموع الحرف والمستتر فيه
لا مجرد كم فان الاصح ان كم هنا له حينئذ ان كونه معمول الفعل منصوب واخرى [illegible]
[illegible] الفصل ومن جملته بكم رجلا مررت فان كم مجرور المحل بالجار منصوبه بالفعل بغير
المشتغل عنه ولذا لم يقيد بعدم الجار وعليه ولا يشكل بقولك غلام كم رجل ضربت لانه ليس
بعده فعل غير مشتغل عنه بل غير مشتغل عن المضاف الى كم ولذا جاز قبله حرف جر نحو بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت ولا يتأتى فيه ما سبق ان كم صدر الكلام لان معنى صدارته ان لا يتقدم عليه
سوى الجار والمضاف باعتبار رحلة القريب وقد عرفت انه منصوب باعتبار رحلة البعيد والا اي وان
لم يكن كذلك وذلك بان لا يكون جار ولا بعدها فعل او شبهه اصلا او كان ولكن لم يكن مشتغلا عنه
ولا غير مشتغل ويكون مشتغلا عنه فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا يريد به المنصوب بتقدير في على [illegible]
قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا فقيل
بنا تميم على مذهب سيبويه وعلى مذهب غيره ينتقض بنحو كم رجلا عندك فالمقتضى [illegible] لا يصلح ان
يكون مبتدأ للمعرفة تقدمهم وانما يصح عند سيبويه قلت ينتقض بنحو كم رجلا غلامك عند الكل لانه
لا يصلح مبتدأ للمعرفة عند سيبويه ايضا [illegible] وعدم تقضي الاستفهام وخبر ان كان ظرفا نحو
يوم ما سفرك لان كم يوم [illegible] ولا وجه لتخصيص ما ذكره في بيان اعراب كم به لان كذا [illegible]
جميع ما ذكره وما يجب [illegible] ذكره في هذا [illegible] وجعله في الذكر متطفلا وذكر ان [illegible]
[illegible] اسماء الاستفهام والشرط [illegible]
[illegible] عليه كلها [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible]
[illegible] اسماء الاستفهام والشرط [illegible]

[illegible] البنيات [illegible]
[illegible] ولا تقع [illegible] بتفاصيلها
[illegible] الكلام [illegible] اسماء الاستفهام والشرط
[illegible] منصوبا [illegible] الا [illegible] المنصوب
[illegible] في الشرط [illegible]
[illegible] مشتغل عنه

وفي مثل ليغفرن الغريب فرقوا بان [illegible] بعده فعل مشتغل عنه [illegible] خلاف سيبويه
بان ان مقدرة قبلها فهي لا تكون معمولة للفعل المحذوف قبلها واذا كانت اسماء الشرط مبتدآت
اختلف في خبرها فقيل لا خبر لها اصلا فهي مبتدأ لا خبر وقيل خبرها مجموع الشرط والجزاء وقيل
الشرط وحده [illegible] وقيل الجزاء وحده [illegible] والمنصوب في [illegible] الاستفهام والشرط [illegible] المفعول به والمفعول فيه
بحكم الاستواء [illegible] كم [illegible] مع جعل ما بعد [illegible] التمييز [illegible]
تمييزه مجرورا فاما مرفوع ما بعد على الابتداء وخبره المحذوف [illegible] واما معمول الفعل الذي بعده
واما منصوب او مجرور ولا يبعد ان يراد بالتمييز [illegible] وبالوجوه الثلث الاعراب الثلث [illegible]
[illegible] حال الرفع على سبيل التغليب ولا يخفى ان حسن الترتيب [illegible] خبر [illegible] وقد يحذف
[illegible] مثل كم مالك [illegible] كم ضربت وان يجمع مع [illegible] مباحث تمييز كم ولا يفصل بينهما بمباحث اعراب كم [illegible]
ان [illegible] [illegible] [illegible] التي [illegible]
[illegible] اليه [illegible] الحواشي [illegible]
[illegible] على [illegible] الشارح [illegible]
[illegible] وكم ضربت ما كان فيه قرينة على المحذوف فان الاول
سؤال عن [illegible] [illegible] دينار [illegible] فالتقدير كم
ضربته ضربت [illegible] الظروف [illegible] القصد الظروف المبنية [illegible] والمراد اسماء
الزمان والمكان [illegible] الظرفية لعدم [illegible] [illegible]
فاما ان يراد بالظروف الظروف حقيقة او حكما واما ان يكون ذكره [illegible] امر
اسماء الافعال واما ذكر [illegible] وحسب [illegible] ذكر الشيخ في باب ما يناسبه [illegible]

ما قطع عن الاضافة [illegible] ومنها الغايات سميت غايات [illegible] بحذف المضاف اليه
من وسط الكلام الى غايته [illegible] ان [illegible] بحذف المضاف اليه كذلك
[illegible] بمنزلة المضاف اليه لكونها [illegible] المضاف اليه [illegible] وجود
المضاف اليه لان الاضافة [illegible] الاعراب [illegible] ولا يبعد ان يقال [illegible]
[illegible] الاضافة قبل قد يعرب الظروف المقطوعة عن الاضافة [illegible] بينها وبين ما بنى
بان الاضافة منوية فيها مبنية [illegible] فقيل معناها قبل الشيء [illegible] وقيل معناه [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] عن الاضافة [illegible] منوية [illegible]

[illegible] بالتنكير [illegible] الى [illegible]
[illegible] المضاف اليه [illegible]

فيما بل موكول الى السماع قال الرضي هي قبل وبعد وفوق وتحت وامام وقدام ووراء وخلف واسفل
ودون ومن عل ومن علو والتزم فتح فائها في البناء وفي كسرها في الاعراب وجاء بناؤها على الفتح
والكسر ايضا واول والجر مجراه اي مجرى ما قطع عن الاضافة غير المقطوع عن الاضافة
وذلك في غير وليس غير لا غير وليس غير الا فليس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى
فكان قيل ليس الا كذا في الرضي والظاهر ان غير في لا غير وليس غير على [illegible] وليس في ليس ضمير
والتقدير ليس غيره جائيا اي ان لا غير تقديره لا غيره جاء وحسن لقطعه عن الاضافة كثرة استعمال
ومشابهته بغير في عدم اكتساب التعريف بالاضافة كما ذكر في بحث الاضافة ومنها اي من الظروف المبنية
حيث وقد تبدل ياؤه واوا وبناؤها على الضم في الاكثر وقد يفتح او يكسر ويعرب في لغة فقعس كل
ذلك في التسهيل ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر حتى ويضاف الى الجملة الا انه اراد التنبيه على نذور
غير الاضافة الى الجملة فقال ولا يضاف الى الجملة ادعاء للحصر [illegible] بالعدم ثم نبه على انه
من الحصر بقوله في الاكثر وفي التسهيل ندرت اضافتها الى المفرد وعدم اضافتها لفظا اندر منه
واذا اضيف الى المفرد قيل يعرب [illegible] لزوال البناء لعدم الاعتداد بحال الاضافة الى المفرد
لندورها وعلة بنائها الحاجة الى المضاف اليه فكان حذف [illegible] لان المضاف اليه في الحقيقة
مضمون الجملة وهو غير مذكور صريحا فشبهت الغايات فلذا بنيت على الضم واذ وان [illegible]
في علة البناء بنيتها على السكون [illegible] بلحوق حيث وافقها في الهيئة والتركيب وهي
[illegible] عند الاخفش ولا يضاف الا الى الجملة من الظروف المكانية سواها
ويبدأ [illegible] عن الظرفية ومنه والله اعلم حيث يجعل رسالاته [illegible] حيث مفعول به لكن ليعلم
مقدرا لامتناع عمل اسم التفضيل النصب في المفعول به وانكر ابو علي اضافتها الى الجملة
معنى [illegible] واول الجملة التي بعدها بتقدير الضمير فيه وجعلها صفة لحيث ومنها اذا وبناؤها
[illegible] ذكرها في علة البناء [illegible]
معرب [illegible] بالحرف وهي للمستقبل وضعا وكثيرا ما يستعمل للماضي فكما انه يجعل
الماضي بمعنى المستقبل قد يجعل [illegible] ويستتبعه [illegible] واذ وقد يكون
مع جملتها الاسمية [illegible] واذا [illegible] لا يفيد [illegible]
عادتهم المستمرة وفيها معنى الشرط لكن [illegible] الاستعمال في الشرط المقطوع به نحو [illegible]
بخلاف ان فانه يستعمل [illegible] ولا تعدم [illegible] بخلاف [illegible]

ان

ان في بعض [illegible] لكنها لم تسوغ في الشرط مخالفة لظاهر حالها كثيرا ما تجرد
عن معنى الشرط وتجيء لمجرد الظرفية مع [illegible] بالجملتين على ترتيب الشرط والجزاء
نحو اذا غربت الشمس جئتك وناصبه الفعل الذي بعده عند [illegible] سائر الاسماء المتضمنة
لمعنى الشرط على الاصح وقال الرضي العامل في اذا الظرفية ما هو في موقع الجزاء وفي الشرطية
ما هو الشرط وخالفها ايضا في انه لا يجزم وان زيد بعدها ما الا في ضرورة الشعر وفي انها
قد تجرد عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وجعل منه قوله تعالى اذا وقعت
الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة اذا رجت الارض على قراءة نصب
خافضة رافعة حيث جعل اذا وقعت مبتدأ واذا رجت خبره قال الرضي [illegible]
[illegible] في كلام العرب في دخولها على الجملة الاسمية التي خبرها فعل كثير نحو اذا السماء انشقت
وعلى الجملة الاسمية التي هي خالية عن الفعل قليلا نحو اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب
وفي جواز [illegible] مع كونها جملة اسمية خالية عن الفاء كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم
يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون [illegible]
معنى الشرط فيها اخفى اي جعل مختار ان يليه الفعل وفيه ان ذلك لكون لا يوجب كون
الفعل مختارا بل ربما يجب كما في [illegible] فلا بد من [illegible] عدم [illegible] كما سمعت
وهذا مذهب الاخفش [illegible] ولذلك لم يجوز دخولها على الجملة الاسمية بعدها من
الفعل وربما [illegible] والليل اذا يغشى فانه ليس
قبله [illegible] ولا فعل القسم [illegible] القسم معلقا مع
[illegible] ولو جعل ظرفا مستقرا حالا من المقسم به يلزم ايضا وقوع القسم في حال
[illegible] ايضا يلزم في قوله تعالى والقمر اذا اتسق لكون الزمان ظرفا للجثة
وهو لا يجوز ولو جعل الحال مقدرة [illegible] الامر [illegible]
واليوم اذا الشيء فلانه قيد بتقدير حصوله وقت الاتيان [illegible] فلم يجعل الزمان
ظرفا له [illegible] للمفاجأة اي لملاقاة الشيء [illegible]
[illegible] اذا الفتنة وانت لا تشعر به ولم يذكر انه للزمان او المكان لعدم انفتاحه
في استعمالات العرب ولذا اختلف فقال المبرد انه للمكان فقد خرجت فاذا السبع لا يضاف الى الجملة الا حيث
بالمكان حيث [illegible] المكان السبع [illegible] عن المكان المخصوص به [illegible] اضافته تقدير الى الجملة [illegible] لان ظرف المكان

وقال الزجاج هي بمعنى الزمان في التركيب المذكور وتقديره خرجت ففاجأت وقت وقوف
السبع وإذا الظرف بمفهوم المفاجأة مضاف إلى الجملة بعده أو في تقديره خرجت فوقت خروجي
السبع واقف فإذا الظرف من جملة بعدها لما في معنى الوقت [illegible] مما قبله أو مضاف إلى جملة
سابقة عليه بتقدير أو يلزم بعدها المبتدأ ينافي ما سبق منه في بحث المختار من شرح التفسير من أن
المختار بعدها الرفع بالابتداء ويجوز النصب بتقدير الفعل بعدها والتوفيق بأن المراد باللزوم
المبالغة في الاقتضاء بعيد عن الاعتبار والأولى أن المراد هو اللزوم فيما سوى باب الاختيار على
شريطة التفسير وفي دعوى لزوم المبتدأ بعدها رد على الكوفيين حيث جوزوا أن يكون الواقع
بعدها فاعلا بالظرف فيكون خرجت فإذا السبع في تقدير فإذا في المكان السبع فيكون كما في الدار زيد
فكما يجوز عندهم كون زيد فاعلا في الدار يجوز كون السبع فاعلا إذا لم يشترط كون الظرف معتمدا د
ويجوزون نصب مفعول بعد إذا المفاجأة لتضمنها الوجدان منه فيجوزون خرجت فإذا السبع
الواقف بنصب الواقف والمعنى ففي هذا المكان السبع ووجدت الواقف فإذا في نصب
الواقف [illegible] موقوف وجدته ولهذا وقعت المناظرة في مجلس هارون بين الكسائي وسيبويه ه
فقال الكسائي في قولهم كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها لا يجوز إلا
نصب إياها لأنه ثم فإذا هو هي لا يجوز إلا الرفع لأن الواقع بعدها جملة اسمية فلا بد من نوع
من [illegible] طلب هارون العرب للشهادة فظهر أن العرب ما قال سيبويه وإن قصدوا الشهادة ع
للكسائي لما رأوا من حماية هارون للكسائي وترك سيبويه مجلس هارون بعد ذلك وندم هارون ن
[illegible] ومنها إذ لما مضى من الزمان ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لا معا
[illegible] لتضمنه للشرط [illegible] وجوب أو لا يجب إذا لم يخل [illegible]
إلى الجملة لفظا أو تقديرا بعوض التنوين عن الجملة المحذوفة ويلزم [illegible] إلا إذا وقع [illegible]
أو وقعت إليه الزمان نحو يومئذ وحينئذ ويقبح اسمية خبرها فعل ماض لأن إذ [illegible]
[illegible] الفعل بينهما [illegible] الجملة [illegible] والنزم [illegible] لجواب الفعل
بأنه [illegible] لا يجوز [illegible] إذا زيد يقوم [illegible]
[illegible] جاء [illegible] ثم علم [illegible] من أن [illegible]
ولو [illegible] فهو بمعنى اللزوم ودوام الوقت
[illegible] وللتعليل [illegible] الاسمية [illegible] وقد [illegible]
للمفاجأة

173

[illegible] وجوب بنائها [illegible] وجوب بنائها إذا [illegible] بعد إذا الفعل [illegible]
إلا الجملة [illegible] والأكثر [illegible] جوابها [illegible] الأصمعي في جوابها لكن
خلطه [illegible] الكلام إلى ذكر بينا وبينما [illegible] البحث عنهما [illegible]
[illegible] ... [illegible] لكثرة الاستعمال [illegible] الرفع بناء على [illegible] با
[illegible] الألف [illegible] الإضافة إلى [illegible] الجملة [illegible]
الإضافة [illegible] والألف الذي [illegible] في الوقف [illegible] ظرف زمان
إذا أضيف إلى الوقت أو الحدث وظرف مكان إذا أضيف إلى الجثة أو المكان فتقول بين
زيد وعمرو وبين الدار [illegible] وبينا وبينما الزمان لأنهما مضافان إلى الجملة [illegible]
إضافتهما إلى حدث هو مضمون الجملة [illegible] الكافة [illegible] د
[illegible] إلى الجملة [illegible] من العموم [illegible] الشرط فلزم [illegible] بالجملتين
ومنها أين وأنى للمكان استفهاما وشرطا أي في الاستفهام والشرط بدليل قوله ومتى
للزمان ومن [illegible] أي وقت استفهام أو من حيث الاستفهام أو [illegible] الاستفهام فقد يعد [illegible]
[illegible] العبارة [illegible] تقدير [illegible] من أين [illegible]
[illegible] أي لك هذا أي من أين ولا [illegible] زيد بمعنى أين زيد وأما بمعنى كيف [illegible]
[illegible] وأما بمعنى متى [illegible] أي [illegible] بالثلثة [illegible]
متى شرطا بالمستقبل [illegible] الماضي والمستقبل استفهاما [illegible] متى بمعنى من ومتى [illegible] وهو
حرف جر [illegible] بمعنى وسط [illegible] أبو زيد [illegible] وسط [illegible]
وأيان فقال [illegible] أين واستبعد [illegible] باختلاف [illegible] وأما فعلان [illegible] د
[illegible] أصله [illegible] مخفف [illegible] الآخر والأول [illegible] الواو [illegible]
[illegible] أيان [illegible] فعلال [illegible] أصله أي أن [illegible] الآن لم يوجد بعد ل
[illegible] إلى المعرفة للزمان الذي يقع فيه عظائم الأمور والأولى
للمستقبل وكسر همزته لغة سليمة وكسر نونه لغة وما في شرح أن المشهور فتح الهمزة ه
والنون [illegible] كسرهما [illegible] وكيف للحال استفهاما وهو بمعنى على أي حال [illegible]
[illegible] لأن الحال والزمان متقاربان لأن الحال بمعنى الصفة [illegible]
لأن الحال [illegible] الظرف [illegible] تقدير أي حال [illegible] الظرف [illegible]

على تقدير على ما جاء انشدوه على كيف سمع صحر بن دمعا كيف تحترق مذهب الاخفش وقال سيبويه
هو اسم بدليل ابدال الاسم نحو كيف انت اصحيح ام سقيم فجعله سيبويه بمعنى الحال المحوج الى كيف
انت جملا صحيح انت او سقيم جعله الاخفش بمعنى الحال القائم فجعله بمعنى اعلى الصحة انت ام على
على السقم فان جاء بعد كيف فعلية نحو كيف يقوم زيد فهو في موضع الحال وان جاء اسم نحو كيف
زيد فهو في محل الخبر ومنها منذ قدمه على مذ فعلى ان الثنى زعموا ان الاصل منذ حذفت فصار مذ
بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه امناذ اعلالا لانه لغة عامة العرب كلام منذ انشقا صه
بالياء رين واما ان قول النحاة غير موثوق به لما قال صاحب المغني ان قولهم غير منقول
عن العرب ونحن نقول بقصر قول النحاة انه لو سمي بمذ ولم يكن اصله منذ لشدوا اخره لانه
ثاني عدم في التسمية بثنائي اخره غير المدة واذا صغر مذ شدد القيل بمذ مذوا واذا جمع
بقيل امذاذ فلو قيل منيذ وامناذ علم انه رد الى الاصل في التسمية ولا يخفى ان ضبطه قولو بلا
اذ لو ثبت انهم جعلوه بمنذ التسمية به منذ تثبت ان اصله منذ فلا حاجة الى التمسك
بتصغيره وجمعه ثم مذ مبني على السكون واذا لقي الساكن يضم اخره فيقال مذ اليوم وفي بعض
اللغات مضموم ابدا وكسر ميمه وميم منذ لغة سليمية ولك ان تقول قدم منذ على مذ
فقال منذ ومنذ لما قيل ان البناء منذ لكونه على وضع الحرف ومنذ محمول عليه ولو ثبت هذا
ثبت انه ليس اصل مذ منذ والا كيف يكون اصلا في البناء سابقا على بمعنى اول المدة
اي اول مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى ما رأيته مذ يوم الجمعة اول مدة
عدم الرؤية فمذ مضاف الى الجملة السابقة تقديره الزم حذف المضاف اليه للعلم به ولا يخفى
ان النكرة لا تتعرف بالاضافة الى الجملة ليست معرفة بل في حكم النكرة عنده ولهذا
توصف بها النكرة فعلى هذا لم يرض الزجاج بكونه مبتدأ والا لزم كون النكرة مبتدأ
للمعرفة في صور الخبر فلهذا المفرد المراد به ما يقابل المثنى والمجموع ورد عليه انه ربما يقال
ما رأيته مذ اليومان الاثنان صاحبت فيهما منذ فع بان ما ذكره بيان للاغلب وبان
التثنية في هذا المقام في حكم المفرد لان المراد ليس العدد بل تعيين اول المدة انما ذكر
المعنى لتعيين هذا الوقت لا البيان عدده المعرفة او رد عليه انه ربما يقال ما رأيته
مذ يوم لقيتني فيه وتكلف بان المراد بالمعرفة المعين وبمعنى الجميع اي لجميع المدة المعينة
بالجملة السابقة على ما عرفت قبلها المقصود بالعدد اي ما يقصد باسم العدد سواء ذكر

بلفظ

بلفظ المثنى او الجمع او بلفظ اسم العدد فيقال ما رأيته مذ يومان او ايام او ثلثة ايام او بلفظ
المفرد المأول بالجمع فيقول ما رأيته مذ امس اي لجميع مدة عدم رؤيتي اجزاء امس وقد
يقع بعدهما المصدر او الفعل او ان او ان كذا في بعض النسخ مخفف المثقلة واخل
في ان بالتخفيف او في ان بالتشديد وفي بعض النسخ اكتفى بقوله او ان ولعله
كان متقيدا في الكتابة باحتمال التشديد والتخفيف معا واما من قال صورة كتابة ان
مستقل فيما كتب بهذه الصورة فيرد عليه انه ينبغي ان يكون في عبارة المتن او ما كتب
بهذه الصورة لان كلما يراد بصورة الكتابة يتلفظ به في وقت القراءة فان قلت
لا منافاة بين المفرد المعرفة والمقصود بالعدد وهذه الامور فهي داخلة فيها فكيف
ذكرت بعدها قلت كانه اريد بالمفرد المعرفة والمقصود بالعدد الزمان او ذكرت
مما وضع لها فيهما توطئة بقوله فيقدر زمان مضاف معرفا فيما اذا اريد اول المدة
نحو ما رأيته مذ سفرك اي زمان سفرك وما رأيته مذ سفرك وعودك اي زمان
سفرك وعودك لان مذ مختصة بالزمان ولا يصح جعل الحدث جزء الزمان
مقولة وهو اي كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ وما بعدها خبره بمنزلة الدليل على تقدير
الزمان خلافا للزجاج اي متابع الزجاج او تابعه في الصيغة للنسبة ولهذا اربى بقا
الزجاج فان الامر عنده بالعكس مما ذكرت وفيه اوقع بقواعد النحو لكن لا تنا
المقصود وخلافا للكوفيين فانهم جعلوا ما بعده فاعل محذوف وجعلوا منذ بمعنى
من اذ لان اصله عندهم فالمعنى فيما رأيته منذ يوم الجمعة ما رأيته من اذ مضى يوم
الجمعة وفيما رأيته منذ يومان ما رأيته من اذ مضى يومان اي من ابتداء اذ مضى يومان
واختاره التسهيل ولم يلتفت اليه المصنف لكثرة التكلف وبالجملة هنا الجملة لا محل لها
من الاعراب وقال السيرافي هي منصوبة المحل على الحال ولا يرد عليه انه لا في الجملة الاسمية
من الواو لان ذلك اذا لم يجعل مؤولا بالمفرد كما في كلمته فوه الى في فانه بتأويل مشافها
وقد فسر السيرافي مذ يوم الجمعة بقوله متقدما ومع ان الجملة مستقلة لا يصح عطفها
على سابقة حتى يجعل ذلك علامة انها ليست جملة مستقلة وبعيد ربان بعدم صحة
العطف يصير ورتها الجملة واحدها حتى لا يستعمل وحدها حتى لا يستعمل منه الشيء وحدها
الا وجه ان عدم العطف لانها ابدا جواب متى او كم ومنها لدى قال الرضي لا دليل على بنائه واللغة تثبت مع الظاهر وتنقلب ياء مع المضمر

كالف على والى وحكى سيبويه عن قوم لداك ولداكم وعلاكم ولا يضاف الى المضمر مقصورا لا اصل
الالف سوى الثلثة ولدن كعضد وهو اصل اللغات وبعرف فيه باسكان الدال فتلتقي ساكنان ن
فكسر النون ودفعا لالتقاء فلذا قال وقد جاء لدن او فتحة الدال فتحا وكسرا والبواقي كان
بغيرها ولدن ولد انه اكتفى بكتابة واحدة وقيد الدال بالفتحة والكسرة وربما نقل ضم
الدال الى ما قبلها ويدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر ويقال لدن فهذه خمس
لغات سالمة من حذف حرف وربما يدفع التقاء الساكنين بحذف النون فيحصل لغتان
لد بفتح اللام ولد بضم اللام وربما يخفف لدن بحذف النون من غير تسكين الدال ولزوم
التقاء الساكنين ويقال لد بفتح اللام وضم الدال فيحصل لدن ثماني لغات ولا يخفى
ان اللغات الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان اخرها النون الساكنة المحذوف
والمعتبر في البناء حال الاخر دون الوسط ولو قيل الاخر معتبر فالمعتبر بعد
يرده ان المحذوف لعلة لا يغير ثم يصح ذلك في لد بضم الدال ودفع التقاء الساكنين
بحذف الحرف الصحيح لا نظير له لكن جراهم على ذلك حذف النون بلا علة لان ما حذف ن
بلا علة واحذفه لدفع التقاء الساكنين اولى ولدى بمعنى عند الا انه لا يستعمل
الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل في بعيد عنه في حوزتك ولدن لا يكون
الا مع من لفظا او تقديرا او در اولا يستعمل بدون معنى الابتداء ويكون للزمان
نحو لدن صباح وللمكان نحو من لدن حكيم واذا اضيف الى الجملة تمحضت للزمان
اذ لا يضاف الى الجملة ظرف مكان سوى حيث ويلزمها الاضافة الا لدن الذي
الاصل فانه قد تنصب خاصة لفظ غدوة لا غير تشبيها لنونه بالتنوين في السقوط ط
واختلاف حركات ما قبلها واما جاء من قولهم لدن غدوة بالرفع فعلى الاضافة
الى الجملة والتقدير لدن كان غدوة او رأيت غدوة فيكون لدن مضافا الى الجملة
ويكون جميع لغاته بحاله حالة واحدة ولا يضاف محذوف النون من لغاته الى المضمر
قيل علة بنائها وضع بعضها وضع الحرف وحمل الباقي عليه وفيه انه لا يجوز تفرع
بناء الاصل على ما جعل فرعا فيه فان وجود وعدة بنائه كما هو الظاهر وقيل تشتمل
الابتداء الذي هو معنى من فيه والاقرب ان يقال بتضمنه معنى من ويجعل وضع الى
تاكيدا وما يقدر من اذا لم يذكر ومنه قطعا لتدفع فيقع وقوع امر فيه او في الزمان ما بعده

الا في شيء وفيه تخلصا انه للوصل الماضي المنفي يعني انه لا يكون الا مع لم او لما وهو بعيد وبمعنى ابدا المنفي وقد يستعمل لتأبيد الايجاب
نحو كنت اراه قط اي دائما وفيه لغات قط قط بحذف الطاء الاولى او الثانية فهذه
خمس لغات ووجه بنائها وضع بعضها وضع الحرف وفيه وقيل تضمن معنى لام الاستغراق
ليس معنى اللام بل هو امر جاء من الغرابة كما لا يخفى على من له دربة في معنى اللام وعوض والاشتهار
فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر وقيل هو معرب اذا اضيف فيقال لا افعله عوض
العائضين منصب فعلى بنائها الظرف من الاضافة وحجة على المعنى انه من الغايات فلاد ج
لا فرادة منها ويمكن ان يقال بتضمنه معنى لام الاستغراق وفيه ابدا انه اذا اريد به مجرد
الوقت من غير عموم يعرب فيقال لا افعل ذلك من اي عوض ما في المستقبل واكثر ما يستعمل عوض
مع القسم كالمستقبل المنفي قد سبق بيانه وانما جمع عوض مع قط لشذوذهما وحز
البكر وفي البنية امس اذا اريد به المتقدم على يومك في الشهر هو مبني على الكسر مطلقا
عند الحجازيين ممنوع الصرف رفعا ومكسور نصبا وجرا عند التميميين ومن التميميين
من يعربه غير منصرف مطلقا فان نكر او عرف باللام اذا صفة اعرب باتفاق هذا كلامه ومنها
الآن للوقت حضر جميعه او بعضه ويلزمه اللام ذكر فيه غالبة لازمة لم يذكر علة بنائها
ووجه يقرب من القبول مع كثرة اختلافهم فيها بانه استكبار وقيل هو معرب لانه ورد
من الآن بالكسر ورد بانه لو ثبت احتمل البناء على الكسر ايضا ومنها لما فهو ظرف بمعنى
اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك
او جملة اسمية مقرونة باذا والفاء وربما يقرن بالفاء وقد يكون مضارعا والحاد ف
المضافة الى الجملة الا الظرف المضاف لانه مسئلة لا يكون حكما كليا يستعمل مع المطابقة
الظروف المضافة الى الجملة انما هو مذهب الكوفيين وعند البصريين يتعين ما اذا
كانت الجملة فعلية فعلها ماض لفظا وكان المضاف مذهبهم لان علة البناء
الاضافة الى الجملة لانها محتاجة الى المضاف اليه والمضاف اليه غير ظاهر لانه
مضمون الجملة المنوي فبناها على ما سبق ذلك البناء الجزء بعض
ان التنبيه لانا نشهد وما في بعض الشروح ان جاز ها لا كثيرا البناء من المضاف اليه
ليس بشيء لان الجملة ليست مبنية ولا معربة ولو اول المضاف الى كلمة او لان المضاف
اذ محتاج الى ما البناء وليس البناء عن الجملة بالواسطة كما يوهم يجوز بناؤها على الفتح ولم يجب لان الاضافة غير لازمة

لم يعقوه قوة الايجاب ولا يشكل

بحث و او و او لا نه فرد في جهته والمراد بالعاد في المعرفة المضافة الى الجملة والارادة في واضحة ولا بد من اسناد نحو جاء قام زيد يجوز

هذا الحكم فيه ولا ظهر انه يوجد قام زيد ايضا مستثنى وكذلك مثل وغير مضافا فانه اي الجملة

فانه تبين منع ما المصدر به وان وان ولا ظهر العطف بكلمة او وعلى بناء عدم ظهور ما اضيف اليه حتى يتصور الجملة في ضرب

بالظرف في التوغل في الابهام ولا يخفى ان هذا التعليل يقتضي جريان هذا الحكم في تثنية مثل وغير

وجمعهما مع انه يتعذر في التثنية بالالف ويبعد في التثنية بالياء وشمول العبارة للجمع دون التثنية

بعيد جدا المعرفة والنكرة يعني باب المعرفة والنكرة لما كان معظم مباحث الاسم الاعراب والبناء

قدمهما ولما فرغ عنهما وقد بقي مباحث شتى اوردها في اواخر مباحث الاسم وراعى اتصال مباحث

المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل بمبحث الفعل لانها

شبيه الفعل فهي اولى بمجاورته الا انه يختلج ان معرفة المثنى والمجموع والمعرفة والنكرة والمؤنث

كثير الحاجة في مباحث الاعراب فلو قدم مباحثها على مباحث الاعراب لكان اوجه المعرفة ما وضع

لا فائدة شيء بعينه فانه والنحاة كلهم على ان ما سوى العلم موضوع للمفهوم الكلي من النكرة

الا ان صاحب المعارف اعترضت بان الواضع لم يضعها لا فائدة الموضوع من الجزئي لا فائدة

من افراده بعينه وانما وضع المفهوم الكلي وان ما قصد افادته لعدم علم الواضع حين

الوضع بخصوص الموضوع له حتى يتمكن من الوضع له لكثرة ما لا يتعذر استحضارها في زمان

الوضع والنكرة معرفة خصوص الاشخاص قبل الوجود فوضع المفهوم الكلي بشرط ان لا يستعمل

الا في فرد معين بخصوصه ويتجه عليه انه فليضع لكل واحد واحد بخصوصها بواسطة استحضارها بهذا المفهوم الكلي الذي زعم انه

الموضوع له واستحسن المتأخرون هذا الاستعمال واتخذوه مذهبا وجزموا بان ما ذهب علماء

العربية للذهول عن هذا الاحتمال ولا يخفى ما ذكروا من ان المعارف حقيقة

الوجود وجد الا بالاشتراك والا يجمع بين المعارف مشتقا ولكن يقولوا لولا ما لزم ان

لا يكون مجازا لانه مستعمل في غير الموضوع له بعلاقة وقرينة صارفة او صحة المجاز ان الا بلا حظ مستعمل العلاقة ولا نصب القرينة

حتى تتكرر استعمالها في قدر الوضع وعرف المجاز ثم نحن نتكلم قوة كلام المتأخرين

لكن نقول قدمنا نقلنا المفعول وانه ما ذكره فتقول يتحمل ان يكون المراد الوضع من الوضع

للجزئيات ملاحظة المفهوم الكلي لانه خلاف العادة في وضع الالفاظ فانه وضع والمجاز

وانما هذا هو ما وضع له ولذا عرفوه فيه المعارف حقيقة والظرف في تعريف المجاز انه لم يستعمل

ما وضع له بيان المعرفة وكذا تعريف المعرفة وان عرفت هذا فهي المعرفة والمعرفة وتعريفها بما عرف بها المعرفة وتعريفها المعارف

بحيث

بحيث يمكن حملها على جميع المتأخرين بل هما وافقاه في ذلك الجواد ويتجه ان يوجه ان غيرها في التعريف بما وضع ليستعمل في شيء بعينه

وهو بعيد جدا ونحن نقول في التعريف ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث انه متعين وهذه الحيثية مدار الفرق فنحن من جعل موضوعها المعاني

المعين من غير اعتبار الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم من غير

الحيثية فلا يفهم منه الا متعلقا لتعاني وبهذا فرق بين النكرة والضمير الراجع اليه

وبين ان منه واحد ومنهم من يوفق لهذا التحقيق فظن ان عدا اسامة والمعرف بلام الجنس

ونحوها مما تتوجه على تعريفه اضطرارية حكم بتعريفها النحاة لتوقف ضبط احوال اللفظ

عليه والناظر اليه بغير ذلك وما بعد يحمل تعريف المعرفة على ما وضع لا فائدة شيء بعينه تعريف مقابلها وهو النكرة ما وضع لشيء لا بعينه

ليس بهذا المعنى وهي المضمرات والاعلام والمبهمات يعني بها اسم الاشارة والموصول لانها

ما يذكر ان في غاية الابهام بذكر الابهام هاهنا لا يجمعها من الاشارة والصلة بخلاف المضمر

فانه لا يذكر الا متعينا وان كان له مرجع متقدم والمضمر لا تطرق فيه وما عرف باللام

او المبهم والمضمر بعضه ينافي غير زيد عرفه باللام نحو الاحد عشر الدرهم ونحو حال كذلك

لكونه عرفه بها لجانب المضمر او بالنداء يعني قيل والنادى احترازا عن نحو يا رجلا ونحوها المتقدم في تركيب انه واخل فيما عرف باللام

نحو اضمر يا رجل بابي الرجل لانه يكلف والمضاف الى احدها اي احد الخمسة معنى اي

اضافة معنوية او المضاف اللفظي لا يتعرف ولا بد من استثناء نحو غير ونحو

ما لا يتم كمثل وغير ولا يخفى ان الاضافة الى احد الخمسة لا يوجب صحة الاضافة الى كل واحد منها

ويخرج عن الضبط المضاف الى المضاف الى المعرفة بالاضافة اذ المضاف الى المضاف الى شيء

لا يسمى مضافا الى الشيء وما في بعض الشروح ان في ذكر المعارف اشارة الى ترتيبها على مذهب سيبويه فانه لان المبهمات لا تقوم المعرف باللام بمنزلة

الموصول ودون اللام سيان والمضاف في مرتبة المضاف اليه ولا مضاف اليه في المعرف

باللام العلم ما وضع لشيء بعينه اما شخصا كزيد واما حقيقة متعلقة متعينة في الذهن

عينا كاسامة فانه حقيقة الاسد المتعينة عند العقل بينها حين دخول لام الجنس وانما يعني كبرة

على حقيقة المبرة ونحو على الكلية وسمي ان على الحقيقة التسبيح على ان العقول ان الحكم بتعريف الحقائق الحقيقية انما هو مجاز

الحكم بمعارف ليس بمرجح وان كان له من الرحمن لان الموصول مع كونه موضوعا

لشيء بعينه بعد من جملة معارفه الماهية النوعية والجنسية غير منشأ وطيرة المتبادر

من الشيء الى حالة المفهوم بالافراد وهو ليس بمراد بل الاطلاق اي غير معلق على

غيره متعددا فانه يخرج بقوله ما وضع الا ما وضع قبل الخبر عن نحو هي الصلة المشترك والاسم اما متعددا و هو الا ما كثر فما ما في الكلمة فهو موضوع الاعلام الاعتقاد

لان الفعل ... الاستقبال العام في المفرد ... مع الالف ... [illegible]

[illegible] في الصفات والمضاف ... [illegible]

وهو ما ليس معنى قبل العلمية او كان لكن غير ... مع العلمية كحسب وحنبوه ... [illegible]

قبل العلمية بحسب وحية ... ماخوذ من ... [illegible]

على راس العدم ... وايضا ينقسم العلم الى اسم ولقب وكنية ... الكنية ما ... [illegible]

والام المضافات واللقب ما يشعر بمدح او ذم والاسم خلافهما ... [illegible]

في ... [illegible] ... الكنية ... [illegible]

... كنية غيره ... وهذا اسم ... [illegible]

والبنت والام المضاف ... [illegible]

التثنية الصحيح ... بعد العلمية محذوف ... [illegible]

... حروف العلة في ... [illegible]

... التثنية محذوف ... [illegible]

حرف مشدد ... [illegible]

ان كانت فتحة ... التسمية ... [illegible]

لان ... بالكسر ... [illegible]

لا ... [illegible]

... التثنية والجمع ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... التسمية ... الجمع ... [illegible]

وان ... التثنية والجمع ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

اعتبار الوزن الى ربع كالتنوين وغيره ووجه السيد السند في تعليقه

اسماء العدد العدد اسم والعد بالادغام مصدر بمعنى الاحصاء وترك

الادغام في الاسم دفعا للالتباس وهذا من جهات ترك الادغام وكان الانسب

ذكره متصلا بالاسماء العاملة لكونها ناصبة للتمييز ومحتاجة الى معرفة التذكير و التانيث

والجمع فيستدعي تقديمها الا انه راعى شدة مناسبتها بالنكرة في الابهام ... المعرفة

ايضا على قول من قال اسم العدد واذا اريد به نفس العدد ... واذا اريد به المعدود

نكرة ولهذا ايضا اسمه ستة ضعف ثلثة فيمتنع صرفها للعلمية والتانيث واسماء

العدد في تقدير هذا اسماء العدد او اسماء العدد هذا وقوله ما وضع مبتدا خبره

محذوف اي هو ما وضع والمقصود تعريف اسم العدد لكمية بتشديد الميم

والياء اي للصفة المنسوبة الى لفظ كم وهو ما يجاب به عن السؤال بهذا اللفظ

وانما شدد كم لان الاسم الثنائي المراد به لفظه اذا كان آخره الف ...

وان كان غيره ... [illegible]

وكذا المن والكيل وقد يكون العدد وغيره مما وضع لكمية شيء ان الجميع

فلما قال آحاد الاشياء خرج ما سوى العدد وفيه انه لم يبق سوى العدد وانه يجاب

عنه بغير العدد والذراع والمن والكيل انما يقع في الجواب بحسب العدد

والالفاظ الكمية على المشهور اصطلاح غير هذا العلم نعم فيه تنبيه على مراتب العدد

من الوجه ان لا عدد مراتب الاعداد والاثنين والواحد والاثنان فانه مع

آحاد لانهما موضوعان لكمية آحاد الاشياء المتفرقة دون المجتمعة فان الواحد يعرف به

كمية هذا وذاك الى غير النهاية قال الرضي كمية آحاد الاشياء العدد المعاير لالاف

ما يجاب به عن السؤال بكم العدد المعاير فيخرج عنه الالوف والآلاف وينبغي ان يقال

ما وضع لكمية الشيء بحسب يخرج عنه التثنية والمفرد وفيه نظر لانا لا نسلم انه لا يجاب

عن كم بالالوف والآلاف ولو غير التعريف لا يكون البحث عن تمييز الالوف

من اسماء العدد ولو قيل ما وضع لكمية الشيء بحسب خرج منه ما يجاب عن المعلوم

بل انه ما يجاب به عن السؤال بكم هو المعدود لا العدد لانه لم يجب الا به

المعدود واما قالوا انه موضوع للعدد وقيل كم رجلا فلم يكن المراد كم

معدود كما هو جعل الرجل تمييزا والجواب عنه عشر واحد رجلا في انه

عشرون

عشرون وكم رجلا فكم من الاصل ان يقال اسماء العدد ما وضع للعدد وهو لم يعد بعد التعريف

معرفة اسماء العدد وكان الوفق من التعريف معرفة ما وضعت بما عقب التعريف

بضبطها وضبطها مع عدم بيانها ضبطا انيقا فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة واشار

بذكر تعيين عدد الفرد من الى انه يضبطها عدد دونه بقوله فان عدا الى عشرة على ان

الاصل في باب العدد في العشرة وامثالها دون التاء لانه اوسع وضع والجمع من التاء

فرع وحصرها بقوله ثلاثة ومائة والف فرعها انما حصل بالتعريف ثم تكثر لا صول اما

بالتثنية نحو مائتين والفين واما بالجمع نحو مآت والوف واما بالحاق علامة الجمع

نحو عشرين واخواتها واما بالعطف واما بالتركيب الاضافي نحو ثلثمائة واما

بالتركيب التضمني نحو خمسة عشر ومن عبر عنه بالتركيب الامتزاجي فقد خرج من

الاصطلاح فشرع في تعيين الاصول باعتبار ما وضعت له من المذكر والمؤنث واما

كيفية تحصيل العدد من المذكر والمؤنث وقال تقول في واحد واثنان واعتمد

في افادة كونها للمذكر ان الاصل بالتقديم المذكور واحدة واثنتان وثنتان ولو كان

تقول على صيغة الخطاب للمتكلم فهو امر في صورة الخبر وان كان على صيغة المؤنث

بارجاع الضمير الى العرب فالخبر على حقيقة ولكل وجه سواها جعلك فطعمك مثولها

ووجه عطف اثنتان وثنتان وترك عطف واحدة خفي في ثلثة الى عشرة ثم

الى عشر بذكر التاء للمذكر وتركها للمؤنث وكذلك بضبع بكسر الباء في الاشهر وفتح

ثلثة الى تسعة فتقول بضعة رجال وبضع نسوة اعلم ان الفرق بين المذكر

والمؤنث بالتاء وعدمها في غير الصفات المشتقة قليل نحو رجل ورجلة وغلام

وغلامة معلوم غيرها وانما كثر في اسماء العدد لانها في الاكثر تستعمل بمعنى الصفات

حيث يراد بها المعدود والعدد لا نفس العدد على ما هو وضعه ولهذا ربما

يجرى على الموصوف فيقال رجال ثلثة لكن الاكثر استعمالها على سنن الجامد غير

جارية على موصوف بل يراد موصوفها مضافة هي اليه او تمييزا ولما كان الصفة

التابعة للمتعدد اذا افردت تؤنث اذا لم يكن جمعا بالواو والنون فيقال

رجال ضاربة انث العدد التابع لجمع المذكر فلم يؤنث فرقا بينهما فاحفظه

المعدود الذي يستحق ان يبنى به وجوه ذكرها والمعتبر تانيث واحد التمييز واعلم انه لما كان اصل المذكر

مشغوفها

يستعمل اسما العدد ... الا اذا او استعمال المذكر على ما ... فيقال ستة جمعة ثلثة
ولا يقال ستة ثلثة فان قلت ما ذكره لا يتم في ثلثة سليمان وثلثة الزيدين قلت المعتبر
فيما يقع التمييز اسما جمع السلامة والعلم كذلك لان جمعه لا يدل على الاعلام فذلك لا الف
مقام التمييز فعلة التمييز الذي هو جمع المذكر السالم يعتبر مفرده والا جمع المؤنث السالم
فلا يقع تمييزا اذا وجد مكسر في الاغلب وجاء سبع سنبلات مع وجود سنابل وان
لم يوجد تمييز بالسالم كثلث سورات فاحفظ فانا لا نفيده في بحث المميز فان قلت
جاز امثالها في النظم المجيد وقيل مذكر قلت هنا مؤنث معنى لانه معنى الحسنة وسوف
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكر فوجهان وقيل المميز محذوف اقيم
صفته مقامه اي امثالها مقامه والتقدير عشر حسنات امثالها وينبغي ان يعلم ان الاعتبار
في التانيث والتذكير في تانيث اسم العدد الا الى لفظة التمييز فيقال ثلثة بنات عرس
وثلثة بنات آوى لان مفردها ابن عرس وابن آوى واذا كان المميز
جائز التانيث والتذكير فيجوز في العدد مثله وان كانت التمييز صفة تانيثه
موصوف يعتبر الموصوف وان كان اسم جمع او اسم جنس فان اختص بالمذكر بين
يذكر وان اختص بالمؤنث بان يؤنث وان اشترك مخصصا باحد المحتملين
فالحكم له الا ان يفصل التمييز بين الفصل والعدد فالاعتبار بلفظ التمييز
ان كان مؤنثا يؤنث العدد وان كان مذكرا يذكر احد عشر الاحد كالواحد
مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد واصله وحد على انه صفة مشبهة قلبت
واوه همزة على خلاف القياس وقد يجي على القياس وحد عشر ولا يقع
في نيف العدد غير الاحد والاحدى الا قليلا فيقال احد عشر واحدى عشرة
وواحد وعشرون ويستعمل احد واحدى في غير النيف ايضا لكن بالاضافة
مفردا ... فانه يستعمل احد وان احدى في النفي والاستفهام والشرط عموما
... قل هو الله احد قال ابو علي الهمزة في النفي وجوابه
... وذكره لم يضع اثنا عشر تذكيرا بان احدى عشرة اثنتا عشرة
... ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة وكذلك تقول
... وبضع عشرة ... ولكنه ... الاعلام

التعليم

17

واحدة
ثم التعليم في التركيب ... مما ذكر هو انه الى اربع فتحات فيما هو كلمة واحدة
مع ان التمييز جزء المضاف ... فيما اجزاء متعددة ... الكلام وتبادر عنه افتتاحها
... عشرة الى تسع عشرة في تعلقها باحدى عشرة واثنتا عشرة
... فان القراءة اثنتا عشرة عينا بسكون الشين او كسرها على عشرة
... وهو مفتوحها على لغة من لا يعتبر الشين في حالة التركيب وهو قليل فلذا لم يذكره
المصنف ... الى اربع فتحات الى احد عشر لانه ليس فيما هو كلمة واحدة
بخلاف عشرة لمفرد ... امتزاج الياء مع ... امتزاج الكلمتين متغايرتين
ومن جعل الوجه اجتماع خمس فتحات في ثلثة عشر الى تسع عشرة اجتماع اربع
فتحات في احدى عشرة واثنتا عشرة مع ثقل التركيب يرد عليه احد عشر
وانه يحصل منه ست فتحات في اربع عشرة وقد جاء اسكان اول عشر في التركيب
مع متحرك الا ... احد عشر كوكبا بسكون العين عشرون واخواتها عطف
على المعقول القول منتصب المحل مرفوع على الحكاية والانسب بالسابق واللاحق
رفع اخواتها الا انه لا وجه لرفع اخواتها فلذا قيل هو منصوب معطوف
على محل عشرون ويبعد فيه انه لا يقول بقول اخواتها والا وجه انه محل وضع
موضع مفعول هو ثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون
وتسعون فاعرب باعرابها المحكي فيهما اي في المذكر والمؤنث احد وعشرون
واحدى وعشرون بالعطف بالتركيب ثم بالعطف بلفظ ما تقدم من اثنان
واثنتان وثلثة وثلث ونحو عشرون ايضا مراد بالتقدم ولو استغنى عن
ادراجه بعرفته لكان اوجه وكم يكتف بقوله ثم بالعطف في قوله احد وعشرون
لئلا يلتبس احد واحدى بواحد وواحدة والمتبادر من قوله ثم بالعطف
عطف الاكثر على الاقل ويجوز العكس في الكل كمثله اقل الى تسعة وتسعين بل
تسع وتسعين ومائة اصله مئية كسدرة حذف لامه والتنوين الياء عوضا
وكتبت به الالف تحرزا عن الالتباس بكلمة منه وحكى الاخفش رايت مئيا
وقد يشبه كسر ميم مائة باشباع الضم والا ... المظم وذلك هو الاخفاف
والالف ولا يقبل عشرات اذ مائة لا يقع تمييز الثلثة الى تسعة عشرة صرح به في التسهيل

وقال والافصح الالف بالهمزة مطلقا ومياة والا يكتب بالالف كما لا يكتب في مئات
كذا في الرضي واستمر في كتابه الالف في التثنية خطا والمعانا فيها اي في الكره وقوله ئث
ثم بالعطف على تقدم شرحه على تقديم ذكره ان كنت تعلم في ثماني عشرة فتح
الياء على خلاف سائر المركبات التي في اخرها يا فانها تسكن وجاز اسكانها
على القياس وشذ حذفها بفتح النون وابقاء الكسر شذ كما في الرضي فلم يذكر
الا الكسر لعدم الاعتداد به وليس المراد انه لا شذوذ في الكسر كما يتبادر من عبارته
وظاهر عبارة التسهيل انه لا شذوذ في شيء من الاربعة وقد تحذف الياء في ثماني
مفردا ويجعل النون معتقب الاعراب في الحديث صلى ثماني ركعات وقد يفعل ذلك
بمثل جوار ولا يخفى ان حق البيان بيان ثماني عشرة مع احد عشر في بحث المركبات
المبنية ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لكونها مضافا اليه ومجرور ان مجموع لفظا
او معنى بان يدل فوق الاثنين من غير تعيين وذلك بان يكون اسم جنس كالتمر
والنخل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر فيهما دخول من وذلك لعسر جهة
العدد الى ما هو مفرد لفظا لكن لا يمتنع الاضافة كما زعم الاخفش لانه قال تعالى ك
تسعة رهط وجا ثلثة نفر والغالب اضافة الى جمع القلة فلذا اختير العدد
عند تحقق الجمعين ويتعين كل منهما عند فقد الاخر الا في ثلثمائة الى تسعمائة
فان المميز فيها مائة وهو ليس بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان
كان قياسها اي قياس ثلثمائة الى تسعمائة انث المميز بعوده الى المتعدد وجعله
للثلثة المضاف اليه ما ثلث الى تسع خلاف السوقي ومردود في الطرف بان
بكسر الميم وجوز الاخفش ضمها او مائين وبعضهم جمع مئين بالحق مثنى مئين جمع
خلاف الاخفش حيث جعله ثعلبين كغسلين حذف اللام وبرد هو يلزم
مئين بمعنى مائة الا ان يجعله اسم جمع وبعضهم قال هو فعيل كغضيا بدل الهمزة
نونا ومستقا في الرضي ان قوله او مئين عجز مئين لان الجمع بالواو والنون
لا يقع مميزا فلا يقال ثلثة مسلمين فيقاس على القياس ثلثمائة فقد اشترك الى مائة
لا يجيء مميز جاءت بعد الجمع بالالف والياء بعدها نحو والمئي بعدها يجوز في صورة
الجمع بالواو والنون اعني عشرين واخواتها وفيه نظر اما اولا فلجواز ان يكون

قوله

قوله او مئين على قول الاخفش او قول من جعله كالعصا واما نحو فلان ما اوتي
من وجه شرك ثمانيات بوجيبات لا يجوز وانما ثلثة آلاف رجل لكراهة المجي بعد جمع
التكسير وقد يعود والمجيء بعد ما هو في صورة الجمع الصحيح قال قلت قد فصل بينه و
بين عادة المجي بعد مائة ولا يقال فرق ما بين الفصل المجيد والفصل القليل
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين مما الى تسع وتسعين منصوب مفرد لان احد
عشر مركبات فيه العشرة منزلة التنوين والنون ولذا لا يجيء فيه نون اثنين كلا يضاف يضاف
مع بقاء ما هو بمنزلة التنوين والنون ولذا لا يجامع لا يحذف ما هو بمنزلتهما
للاضافة ولما لم يضف احد عشر واخواتها لم يضف عشرون لانه تشبه هذه
المركبات احد وعشرون الى تسعة وتسعين كلها فاحفظه فانه بديع ما اه الا فلانه
لو جمع لكان ان يقصد في الدلالة على العدد مع كونه مقصودا وهذا وجه بديع ومميز
مائة والف وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف وهذا البيان يوهم ان مميز جمع مائة
على خلاف ذلك وليس كذلك لانك تقول مئات رجل صرح به الرضي فالاولى
ان يكلف ويقال افراد الضمير بتأويل كل واحد مخفوض مفرد وجاء مائة
محال وثلثين ما ما واعلم ان المميز يستقبح ان يكون صفة عند سيبويه وكما عنه
من النحاة لكونها قاصرة في المقصود من التمييز وهو التنصيص اذ هو معدوم
في الصفات الا اذا كانت مختصة ببعض الاجناس نحو ثلثة علماء
وثلثمائة فاضل وان عشر درهم واربعون ثوبه وتحقيقه اثوابا وثلثمائة
سنين بالاضافة على قراءة حمزة والكسائي قليلة واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس ففي اسم العدد وجهان ورجح رعاية اللفظ
وليس منها مائة رجل من هذا القبيل لان المميز هو عقد المائة وهو مؤنث
لا محالة فمثال الاول ثلثة اشخص اذا اريد به النساء ومثال الثاني ثلثة اعين
اذا اريد به الذكور واذا ميز اسم العدد والمركب بمذكر ومؤنث فان كان
عاقلا فالحكم للمذكر والا فلسابقهما بشرط الاتصال نحو اشتريت ستة
عشر جملا وناقة وست عشرة ناقة وجملا وبشرطها ان فصل العدد عن
التمييز بكلمة من وعدم الفصل نحو اشتريت ست عشرة بين ناقة وجمل وست عشر بين جمل وناقة

وإذا أضيف العدد إلى مذكر ومؤنث فالحكم كذلك نحو تقول عندي عشرة أعبد
وإحدى عشر أمة وأعبد ومعنى عشرين ناقة وجمل أن خمسة من النوق وخمسة
من الجمل بخلاف أن يقال عشرين يوم وليلة فإنه يراد به عشر ليال وعشرة
أيام كذا في التسهيل ولا يميز واحد والاثنان في مفردهما استغناء بلفظ
التمييز فإن قلت الأولى تركه لأنه لا فائدة فيه بل يوهم القصد إلى نفس
المضاف إليه قلت بيانا ورد في التمييز حاله وحسن كونه مميزا وبادراج لفظه
بيانا فورد أن التمييز مع التكلف كونه مميزا أي هو كما عرفه فإنه وقع التمييز
عنهما لأنه يفيد تمييز الوحدة الواحدة وتمييز الاثنين الاثنينية لأن المفرد
جامع والمعطوف عليه كذلك اختصار للعدد والتمييز فإن قلت في الاستغناء
بحث لأن الإبهام ثم التفسير مطلوب لا الاكتفاء بالتمييز ولهذا اختير نعم رجلا
على نعم الرجل قلت وضع تمييز الاعداد إذ ليس للإبهام ثم التفسير بل لإفادة
المعدود والجنس قال الرضي بهذا الاستغناء لأن الاسم في واحد رجال وثنتان رجال و
ثنتا رجل ولهذا جاء في ضرورة الشعر ثنتا حنظل بهذا وعدم الالتمام في واحد
رجال مع أن رجالا لا يفيد جماعة واحدة من الرجال علما أن يقبح الاستدلال
ان العرب استغنوا بتوحيد [illegible] تمييزا عن الواحد وتثنية عن الاثنين
بخلاف سائر الاعداد فإنه لا يمكن تصرف في تمييزه بوجه يغني عن ذكر العدد
وإذا قصد تعريف العدد أدخل اللام على المضاف من المركب وأحد كان إلى عشر
هو وأكثر نحو الأحد والعشرون رجلا وإن كان مضافا فعلى المضاف إليه
وإن تعدد المضاف إليه فعلى الأخير كثلثة الدراهم وثلثمائة ألف الدرهم وإن
كان مركبا دخل على الأول نحو الأحد عشر وتقول إلى آخر أو العرب وعلى
الأول وهو أمر جاء في صوته لخبر لأنه [illegible] من المفرد أي في إفادة الوحيد
والذي مفرده مميز المعدود أي المعدود لا مطلق المعدود ولا يقال ثالث
الرجال على الإبهام بل ثالث ثلثة واثنين باعتبار تغييره بعد والأفعل من لفظه
بواحد أصله والأولى التعريف بالمفعول فيكون فيه التصريح وقول التغلب
إنه يكون التغيير بعد ملك إلا الأصل حيث جوزنا اثنين بمعنى جاعل

الاثنين

جعل الاثنين اثنان بتعدد رتبة واحدا منهما وقبله الأخفش مطلقا وابن مالك
قبله في باب [illegible] لا مطلقا والثالث إلى العاشر والى عشرة بالتذكير للمذكر والتأنيث ثبت
للمؤنث لا غيره بخلاف العدد فإن فيه التذكير للمذكر والتأنيث للمؤنث في بعض
ما عرفت ويعرف أنه لا يقال ثالث ما تحت الاثنين لعموم مفعولية والابتداء إلى التسع
من اثنين ولهذا لا يقال فيما فوق العاشرة من جعل العاشر والعاشرة غاثنين
ولم يقل فيما هو باعتبار الحال لا غير تغيره بتكسره وقالوا معنى لا عرانه لا يقال في
تحت الاثنين وما فوق العشرة ولهذا لم يقل في اعتبار الحال لا غير ولكن أن يجعل
لا عبرة لسبع فاتفع ولا يتنع وقد أثبت سيبويه التصيير فيما فوق العشرة فقوله
ثالث عشر اثني عشر أو ثالث اثني عشر فتعرب الأول أي تستعرف وبالغين الى
فإن قلت التصيير حاله فكيف جعل حاله مقابل تصيير قلت في التصيير اعتبار حال
الغير وجعله عددا فوقه لا إلى كونه في درجة من العدد فالمقابلة بحسب الاعتبار
فاحسن التأمل أي باعتبار حاله ووضعه لما حصل له باعتبار كونه في درجة من درجات
العدد الأول تعبير بلفظ الواحد أي الأول يفيد ما قصد من الدرجة فإذا لم يقصد
بيان الدرجة قيل واحد الاثنين والثلثة ولم يكتفوا بالحادي الذي يذكر في
التنييف لاعتقادهم أن ايراد التنييف مغاير للعدد المفرد في الواحد حيث كانوا
يقولون واحد اثنان واحد عشر والأول أفعل تفضيل من الدال واللام يجز
أو اجعل صفة فتقول فعلية على ما أول وإذا لم يجعله صفة مؤنثه فعلت
فعلة أولا كذا في الصحاح والتاج الأول والثانية الى العاشر والداج سبع عشر
وبهذا إنما في التركيب لا ثانية العشرة باعتبار الحال فإنك تقول في العقود بلفظ
العدد ويقول البعض هو تسعة عشر عشرون وفي المنصف على ما عرفت في التركيب
لكن بعطف ولا تركيب كما كان في العدد وتقول الحادي والعشرون والحادية
والعشرون ومن ثمة أي من أجل أن القول المذكور تفسير العدد الأفعل
بواحد قيل العدد الذي هو أصل بهذا المقول وليبان حاله باعتبار الدرجة
التي وقعت فيه كما أشرنا إليه قيل فاعله المحذوف العرب وهذا يؤيد جعل القول
سابقا بمعنى يقول العرب في الأول ثالث اثنين بالإضافة أي أحد منه بواحد أي بعض ثلثة من ثلثهما

وحد الضمير فيما لا حرف عطف فيه نحو احد عشر فيما فيه حرف عطف وفي الثاني
ثالث ثلثة اي احدها الواقع في الدرجة الواقعة فوق الاثنين ولما كان
مقصوده مجرد الفرق بين الاضافتين بان الاولى اضافة الى المفعول و
الثانية اضافة الجزء الى الكل لم يبين المفعول الثاني لمصيرها ثم بين احده
ويمكن ان تقول بمعنى قوله ومن ثمه انه لا يجيء ان الفاعل في الاول بمعنى
مصير وفي الثاني ليس بمعنى اسم الفاعل فقيل في الاول الا انه كثير استعماله عاملا
ثم الاضافة لكن قال الرضي الاضافة فيه اكثر من الاعمال بخلاف اسم الفاعل عاملين
فان الامر فيه بالعكس فان قلت يستحيل صيرورة الاثنين ثلثة فكيف
يصح تفسير ثالث اثنين بمصيرهما ثلثة قلت قال الرضي اذ يضم الثالث الى
الاثنين تبدل اسمهما بالثلثة فكأنه صير الاثنين ثلثة ونحن نقول فيه
مسامحة والمراد مصير الاثنين جزء الثلثة وقال الرضي الفاعل بالمعنيين ل
في صورة اسم الفاعل خال عن معنى الحدوث لانه لم يشتق من فعل حتى يدل على قيام
مصدره بشيء قلت لا يبعد ان يكون ماخوذا من لفظ العدد للنسبة فيكون
الثاني بمعنى المنسوب الى الاثنين بمعنى كونه جزءا فاصحح فيكون كما هو مرتبا بط
التمر والباقل لبايع البقل وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني فاحفظه
باضافة احد المركبين الى الاخر وان شئت قلت حادي احد عشر بحذف
الجزء الثاني من المركب الاول لكن عند قرينة الحذف والا لكان من قبيل اضافة
الحادي الى العدد الاكثر لا الى الاقل فلا يفيد كونه بعد العشرة ويعرب الاول
الكلمة الاولى باعرابه لكون الثاني بمنزلة تاء التانيث وعند تقدير التاء
يعرب الاسم كما في قدم وانما بني على الفتح عند ذكرها وان شئت حذفت
الجزء الاول من الثاني ايضا فتقول ثالث عشر وتريد ثالث عشر ثلثة عشر
قال سيبويه فتبنيهما لقيام الجزء الثاني من المركب الثاني مقام الجزء الثاني
من المركب الاول وجوز الكوفيون اعراب الاول ورده الكسائي بوجهين
من العرب وانما لم يذكره المص لانه انكر في ثالث عشر ان يكون من قبيل
ما حذف جزء من المركبين بل جعل من قبيل الاكتفاء بالمركب الاول لكن يتعين

ان يقول

ثالث اثنين بالتنوين والاعمال وفي الثاني ثالث ثلثة بالاضافة ولم يبين الاضافة

ان يقول وان شئت قلت ثالث عشر لانه المتفق عليه اي الخلاف في تقديره
المذكر والمؤنث اي هذا باب المذكر والمؤنث قدم المذكر لاصالته واختير على ان
قوله المؤنث خبر مبتدا محذوف وليس مبتدا وبعده المؤنث ما فيه علامة التانيث تنبيه
هذا تعريف للمؤنث الغير الحقيقي فان التاء ونحو كسرجال ليس فيه علامة
التانيث لا لفظا ولا تقديرا لفظا او تقديرا والمقدر لا يكون الا التاء قال
ما فيه الالف او التاء الملفوظة او المقدرة لكان اخصر ويخرج عن التعريف
المؤنثات الصفة كحائض وانت وهي وهما وهن والشاة الى غير ذلك
لفظا او تقديرا وعلامة التانيث التاء المنقلبة هاء في الوقف وكان
الاطلاق فانه كان المتبادر الى الفهم عند الاطلاق سمي علامة التانيث لانها قد
للدلالة على التانيث او لانه يجاء معه الى التاء معاملة المؤنث سواء كان
بازائه للدلالة على التانيث وهي في الصفة غير افعل التفضيل وافعل
الصفة ومفعال وفعيل ليس من الافعال كمذكر بمعنى امراة شبيهة
بالرجل وفعيل بمعنى مفعول ومفعول بمعنى فاعل وفي المنسوب بالياء
قياس وفي الاسم اي مع سماعي قليل كرجلة وانسانة والفرق بين
الواحد والجنس في المصادر والاجناس المخلوقة كضرب وضربة وتمر
وتمرة والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد نحو فرس
ليس جنسا بهذا المعنى وهو قياس ومجيئها للفرق بين الاجناس المصنوعة
والواحد قليل كسفين وسفينة ولبن ولبنة وقد تجيء للفرق بالدخول
على الجنس للتاء والواحد بدونها نحو كماة للجنس وكم للواحد وهو قليل لغة
في فاعل وفعال او فعول ومفعال للعلامة ورواية وفروقة ومطرابة وجعلها
للتانيث باعتبار تقدير موصوف هو جمع يجعل الواحد كانه جمع
تكلف لا يخطر بالبال عند سماع هذه الالفاظ او للتنبيه على ان مفرد الجمع
الجمع معرب وهي مختصة بالجمع الاقصى فيقال جواربة في جمع جمع جورب
وموازجة في جمع موزج معرب موزه هذه غير لازمة فيقال جوارب
وموازج او للتنبيه على ان مفرده معه ياء النسبة وهو ايضا من قبيل

الا قصر فيقال لمن عليه في السعي ومنه نهادة تامة شهد بها او للتعويض عن الياء
المحذوفة عن مصابيح فيقال فرازنة بحذف الياء في فرازين وهذا التاء لازمة
مع حذف الياء ولا يجامعها او التأكيد تأنيث الجمع وهي لازمة في مثال الاخيرة وتعم
وحجارة في فعالة كحمالة وقد يلزم كما في حجارة وفي فعولة كصقورة
وقد يلزم كعمومة وصقورة وفي الجمع الاقصى كصياقلة وملائكة او لتأكيد
التأنيث كما في ناقة ونعجة وهي لازمة وقد يجيء في الصفة نحو عجوز وعجوزة
او للتعويض عن فاء الفعل كما في عدة او عن اللام كما في شفة او عن تاء الافعال في
نحو اقامة او للنقل عن الوصفية الى الاسمية كالنطيحة والذبيحة والنجاب
عدم التزومها لا يكون بمعنى من الاشياء كما في طلحة وعلامة وهي لازمة بهذه اثنا
عشر قسما للتاء جميع الكل في علامة للتأنيث ويقلب هاء فاعل ومفعول فيقصد
بهما معنى الحدوث وهما مختصان بالاناث ومن التاء التي يعتد ولا تلحق
ومن صنع ومطفل وقد يلحق التاء فيقال حائضة ومرضعة وان قصد بها
الحدوث فالتاء لازمة كما في حائضة وطالقة وقد يجرد الصفة المشتركة
بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد بها الحدوث وفي قوله التاء رد على الكوفية
حيث قالوا العلامة هي الهاء صارت في الوقف ويرجح قول الكوفية
ان الوقف يرد الى السكون الذي هو الاصل فالظاهر انه رد الى الاصل
والالف مقصورة كانت او ممدودة الالف الممدودة ما بعده همزة
فيستفاد ان علامة التأنيث الالف قبل همزة وليس الامر كذلك فانها الالف
زائدة قبل المقصورة والهمزة هي الالف المقصورة قلبت همزة لكونها
بعد الف زائدة عند سيبويه وعند الاخفش منقلبة عن شيء برأسها حقيقية
وبالجملة علامة التأنيث الهمزة لا الالف الا ان يجعل وصف الهمزة بالممدودة
تجوزا لكونها بسبب مد الالف قبلها ويجعل اطلاق الالف عليها لانها في الاصل
الف على ما هو مذهب سيبويه وان الالف اسم المشترك وان كان هذا بحث
وهو ان معرفة المؤنث موقوفة على معرفة علامة التأنيث وقد بينها بالتاء والالف
المقصورة والممدودة فيلزم ان يكون ما فيه الف مقصورة او ممدودة

مؤنثا

مؤنثا مع ان نحو فتى مذكر ولو قيد الالفاظ بكونها للتأنيث لدار وكان تعريفا بالمجهول
وجوابه ما يمكن ان يقال ان المؤنث لا يكون معرفته بالتعريف ولابد في الكثير منها
من السماع فان المؤنثات السماعية لا تعرف الا بالسماع فليس مقصوده من
التعريف الا تعيين مفهوم المؤنث عند النحوي وبيان علامة التأنيث ليعرف بوجه
ما يمكن في هذا المقام وانما معرفتها بوجه يتميز عما عداها فلابد من حفظها بالفاظه
مؤنثة لا يعرفها كتابه في حالها الى المبسوطات وللالف المقصورة والممدودة
اوزان تختص بالف التأنيث واوزان مشترك بينها وبين الى ... والالحاق
زيد للمجرد وتكثير الكلمة وهي ما يكون سادسة كقبعثرى وكمثرى وقد ضبطها
التسهيل فاطلب فيها اليه لمخالفة التطويل وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي ولا يخفى
عليك ان هذا التقسيم في المذكر ايضا الا انهم لم يقسموه لعدم تعلق غرض به بخلاف
المؤنث فالحقيقي ما بازائه ذكر اي مذكر هو ما يوصف بالذكورة فيه فخل النخلة
اذ لا يقال نخلة ذكر بما يثمر ونخلة انثى للمثمرة فلما قال من الحيوان اخرجها
ومن جعل تأنيث الحيوان الغير العاقل كالمؤنث اللفظي في الاحكام الاشبه
بحاله جعل المؤنث الغير العاقل داخلا في المؤنث اللفظي تقييد ما بازائه
ذكر بالعقل لا بالحيوانية فان الرضي الاول تعريف الحقيقي بذات الفرج ليلا
يخرج عنه مؤنث لا مذكر له على سبيل الفرض وهذا الكلام خارج عن التحصيل لان
حال هذا المفروض غير معلوم انه يلحق باللفظي في الاحكام او بالحقيقي ولانه منقوض
بما قيل في الفرات ان بيضه عن انثى بالطعم فان الظاهر منه ان لا يكون لها فرج
كامرأة وناقة واللفظي بخلافه سواء كان علامة التأنيث في اللفظ او في
التقدير كظلمة وعين واذا اسند اليه سواء كان علامة التأنيث في اللفظ او في
التقدير كظلمة وعين واذا اسند اليه الفعل المتصرف بخلاف نعم وبئس او شبه
الفعل فتنبه لذلك الفعل او الشبه بالتاء تمكن بشرط ان لا يكون المؤنث كما
المذكر فانه في حكم المذكر بطلحة الاخ منع العرف وكجمع فانه يجمع التاء وانت — كذا في ح
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وكذا غير الحقيقي ايضا اذا فصل بينه وبين المسند نحو حضر القاضي
امرأة ودون ضمير غير الحقيقي فانه كالحقيقي في وجوب التاء الا اذا كان حقيقي التذكير

فكذا في ضميره ان حقه بالخيار فيقول جاءت [illegible] وجاء [illegible] المراد [illegible] شبه
بالتاء هو وجوب التأنيث الا على ان يجعل هذا مستثنى من الحكم السابق وقد يجعل
قرينة على اعتبار القيود في الباب فان قلت كيف حكم الامام ابو حنيفة
بان التاء في كلام الله تعالى حيث جاء وقالت الاعراب كانت التاء على [illegible]
قلت تبع في ذلك قول ابن السكيت ان الجمع المشتمل للمذكر والمؤنث لم يرد فيه
لا يؤنث المسند اليه بالتاء لئلا يلتبس المراد به مع ان الحق في غير الحقيقي
المتصل بالفعل التأنيث وفي المنفصل التذكير فيقول طلعت الشمس وطلع
اليوم الشمس على ما في الرضي وحكم ظاهر الجمع مطلقا سواء كان جمع مذكر
او مؤنث حقيقي او غير حقيقي غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي فيه
ان الاولى طلعت الشمس كما سبق والاولى طلعت الشموس وجاءت النسوة على ما
في الرضي والمراد بالمذكر السالم ما [illegible] السلامة ولا يكون جمعه بالواو والنون الا
خلافا فالقياس [illegible] فان الاولى في حكم الابناء والاخير
في حكم الجمع بالالف والتاء قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل وضمير العاقلين
غير المذكر ان ثم فعلت هذه [illegible] وفعلوا [illegible] وكثر استعمال
ومجموع فعلت وفعلوا في قوله جاءت بانت فالكل في البحث ما قال [illegible] اما المراد
به جمع المؤنث مطلقا والعاقل فقيد خارج غير العاقل مطلقا في الايام مؤنثا
كان او مذكرا فعلت وفعلن قالوا النون لغير العاقلين استعملت في المؤنث
لنقصان عقلها تنزيلا لها منزلة غير العاقل قلت فكان الاولى ان يقول اراد
[illegible] كالايام فعلت وفعلن اشارة الى اصالة لغير العاقل الا انه خاف
فهم الاصالة في فعلت ايضا والتفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في
الضمير على اختلافه فيقول [illegible] المذكر السالم لا غير [illegible] الرجال هم او هم وفي غير
ان الايام هي او هن وهكذا المثنى ما لحق اخره اي اخر مفرده [illegible] المثنى نحو
مسلمان [illegible] شيء [illegible] ان تعريف المثنى لا يعيد
عليه [illegible] على مفرده لكن يتجه انه صادق على الجمع فانه يعيد [illegible] عليه [illegible] اخر
مفرده ذلك ولو قال ما لحق اخره فيه ثم ينتقض لكن يتجه ان المراد بالمفرد ما

يقابل

ما يقابل المثنى والمجموع فيدخل [illegible] التعريف رجلان [illegible]
وما يكتفي بالحاق لان الحق في [illegible] والظاهر على الشيء سواء كان في
اوله او اخره ومنه قوله [illegible] اي استحقاقه حرف التثنية الفاء [illegible]
يشمل [illegible] ومسلمين جمعا [illegible] بقوله مفتوح ما قبلها والاول بقوله [illegible]
وبعد يشمل عطشان [illegible] بقوله مكسورة وفيه نظر لانه يخرج عنه المثنى
على لغة من يفتح نونه وعلى ما رواه الكسائي عن لغة بني زياد من فتحها [illegible]
في لغة البعض بني اسد ولانه يخرج منه المثنى على لغة ضم النون وجاء عن فاطمة
رضي الله عنها يا حسنان ويا حسنان بضم النون [illegible] الالف والياء وفيه [illegible]
[illegible] العبارة لا يصح ان يكون [illegible] لان الالف والياء [illegible] الاخر
او الياء والنون [illegible] لان المجموع لا يجب [illegible] عليه [illegible]
من [illegible] المجموع فالاظهر ان [illegible] جعل النون ايضا من الدوال [illegible]
يحذف النون مع ان العلامة لا تحذف [illegible] الاسم منها حذف العلامة
عند [illegible] ولا [illegible] ان يجعل الدلالة مجموعة على التثنية لان الالف والياء
تدلان على [illegible] المعقودة على الاثنين ايضا على ان [illegible] في الارادة مثله
في التعدد واللفظ من جنسه الذي يعيد من المفهوم الكلي الشامل لها حقيقة
او ادعاء كما في التغليب نحو العمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر لادعاء
كونها احدهما داخلا تحت المسمى بعمر او تحت مفهوم القمر ويسمى تغليبا [illegible]
في التغليب محفوظ الاخف على غيره والمذكر على المؤنث فلهذا لا يقال شمسان
قيل التغليب محفوظ لا يقاس وبهذا اندفع ان جاءني رجلان يقتضي كون
الرجلين معا وانما قيد بقوله من جنسه تنبيها على عدم كفاية المماثلة في اللفظ
فقط فلا يثنى اللفظ المشترك باعتبار المعنيين لاشتراك في اللفظ عند المصـ
وان صرح الاندلسي بجوازه ولا يرد تثنية العلم لان تثنية اللفظ المشترك لانه
مأول بما يوجب الاتحاد في الجنس لان الجنس هو المفهوم الشامل سواء كان مجازيا
او حقيقيا [illegible] التثنية يسمى به على ما هو المشهور وعند المصـ يراد
المفسر بهذا الاسم لان [illegible] وضع العلم مجردا [illegible] الاسم [illegible] فان [illegible] منه [illegible]

ويلحينان

[illegible] النون [illegible] والنون [illegible] الالف او الياء

بمفهوم الحصر [illegible] وانه اكثر من تثنية [illegible] دون لفظ مشترك [illegible]
التثنية معينة لا فائدة وكذا المفرد فلا يجاز رجلان [illegible] زيد وزيد [illegible]
او للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه حقيقة نحو جاء رجلان فاضل ورجل [illegible]
حكما نحو جاءني رجلان فاكرمت احدهما ورجل معه القصد التكثير نحو [illegible] زيد وزيد [illegible]
لم يقصد ثنائه فقط وقد يجيء التوزيع للتكثير بدون عطف نحو قوله [illegible]
و [illegible] فان قلت لم لا يشمل التعريف المثنى للتكثير نحو لبيك
وسعديك قلت التكثير معنى مجازي للتثنية فيشمل التعريف باعتبار معناه الحقيقي
والمقصور لفظ مشترك بين الاسماء ما فيه الف لازم لفظا او تقديرا نحو فتى
والقفا والعصا [illegible] بالالف اللازم عن نحو زيدا في حال الوقف فانه لا يسمى مقصورا
وكذا [illegible] وقفا [illegible] فانه لا يسمى مقصورا الا انه ضد الممدود [illegible]
[illegible] والقصر الحبس لان كان الفه عن واو اي منقلبة عن واو [illegible]
معلومة الا انقلاب عن الواو [illegible] على ما يعلم [illegible]
على ثلثة احرف قلبت تلك الالف واوا [illegible] ردت الواو لان رد الشيء الى
اصله لا يسمى قلبا [illegible] وان لم يكن كذلك فان لم يكن معلوم الانقلاب
عن الياء او غير منقلبة عن شيء بل يكون الالف اصليا كالف الى وعلى ومتى [illegible]
[illegible] كذلك فان الالف في الاسماء [illegible] البناء اصل [illegible] الاصل وذلك
بان يقع في [illegible] لا اصل لم يعرف اصلها او كان غير [illegible] هذا مذهب
البعض والاكثر في الالف الاصلية [illegible] الاصل [illegible]
جهة الامالة في [illegible] الياء والواو وكذا في [illegible] ومن جعل [illegible]
وجعل الامالة [illegible] الياء فقط [illegible]
حتى [illegible] كلام [illegible]
[illegible]
[illegible] منقلبة عن الياء لان [illegible] واو [illegible]
[illegible] غير منقلبة [illegible]
[illegible] منقلبة عن زائدة [illegible]

[illegible]

ويرد [illegible] قوله [illegible] بعد قلبت [illegible] او [illegible]
[illegible] بمعنى [illegible] ثبوت الهمزة في [illegible]
[illegible] قلبت واوا [illegible] فلما [illegible] منقلبة [illegible]
[illegible] قلبت [illegible] ثبوتها [illegible]
[illegible] الاف [illegible] الحرف [illegible]
[illegible] خلافا للكوفيين [illegible] لم يكن اصلية [illegible] القلب
واو الاثبات [illegible] كانت زائدة [illegible] الاثبات [illegible] الهمزة [illegible]
الشرح [illegible] ان المشهور [illegible] ولو صح [illegible]
[illegible] يقولون [illegible] على الاثبات [illegible] قوله
[illegible] الامر [illegible] الواو والاثبات مع ان المنقلب [illegible]
[illegible] قلبت [illegible] المنقلب [illegible]
[illegible] التثنية
[illegible] في التثنية [illegible]
[illegible]
[illegible] التثنية [illegible]
[illegible] واو [illegible]
[illegible] الصفة [illegible]
[illegible] مع اللام [illegible]
[illegible] تثنية [illegible]
[illegible] التثنية [illegible]
[illegible] تثنية [illegible]
[illegible]
[illegible] تثنية اسم الجمع والجمع المكسر
[illegible]
[illegible]

اوراجلو

ان المجموع وقد يقصد تسمية كل جزء من الشيء باسمه فيقع التثنية مقامه وقد
ينزل المتعدد منزلة الواحد لعدم تفارق اجزائه او لغير ذلك فيطلق عليه المفرد
نحو عينى الابيات وقوله تع وما يكون علينا حيدا او قوله وهم لكم عدو واذا
اضيف التثنية لفظا او معنى الى الاول جزء الثاني الجمع او نحو الاول كراهة تواليا
مثنيين مع كمال الاتصال بينهما لفظا ومعنى والجمع اولى نحو فقد صغت قلوبكما
لكى واذا فرق المتعدد حال الافراد لا غير نحو لبس زيد عمرو واما اذا لم يكن الا ذي الاجزاء
من الثانية فان لم يؤمن اللبس نحو غلاما زيد وجب التثنية وان امن جاز الجمع فيما
عند الفراء ويونس وغيرهما بعد على السماع نحو صنع رجالا الا انه لا يكون في الاغلب
بلسعو بين الارجلان المجموع اختاره على الجمع الاكثر تنبيها على ما حقق من اسمه
ما دل على احاد خرج به ما ليس بجمع والاسم جمع والمراد بعد لالة وضعا مثلا يخرج
الماهدون من نحو الماهدون لانه وان كان المراد به واحد الا انه لم يكن لا وضعا
بل تجوزا ولكن يسعى ان يراد بالاحاد ما هو اعم من الاحادات وما يتصف بها ليشمل
الرجال والماءات والالوف لان الرجال والمائة والالف متصف بالوحدة حين
جمع ما افراد المتصف بالوحدات فقول الرضي ان قوله ما دل على احاد يشمل اسم
الجمع كرهط واسم العدد كثلثة وعشر محل نظر هو او الثلثة والعشرة لا تدل ان
على احاد بمعنى المتصف بالوحدات وضعا بالوحدات فقط وقوله مقصودة
بحروف مفردة اخرج اسم الجمع لانه لم يقصد احاده بحروف مفرده ولو حذف المقصودة
لم نقف مقصوده لانه يخرج اسم الجمع بتقييد الدلالة بقوله بحروف مفرده
متعلق بمقصودة لا بد البتة لكن مقصودة نظرا لما قيل فان بحروف مفرده جاز
ان يتعلق بدل فقدر ومن قال جاز ان يتعلق بها على سبيل التنازع فقد
تكلف لاعتبار قيد الدلالة يستغنى عن تقييد القصد ولا معنى للمقصود هنا الا ما
يجاب التنبيه المجموع فيدور التعريف ويخرج الكاتب فيه بحروف الكلب والكلب
ليس بمفرد فضلا عن ان يكون مفردا لكاتب لان رجال الكلب مفرد والاكالب
ايضا تامل والمراد بمفرده ما يعم المفرد المحقق والمقدر فان نسوة جمع لظهور
خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد في النسبة وامتناع التصغير وتأنيث الفعل المسند

الجمع

186

الينا ورد ضمير المؤنث اليها مع انه لا مفرد لها فيقدر له نسا كغلام فيجعل النسوة جمعا له
كغلمة لغلام ونظائرها بحروف مفردة حروف الاصول لئلا يشكل بطلبة لطالب لمراد
اكثر حروفه لئلا يشكل بسفارج جمع سفرجل ولا يخفى ان مفرده لا يكون مفرده الا
بتغير حاله لتحصيل الجمع فقوله بتغير حاله توضيح لا بد كرره في الاحتراز ولا بد من
قيد الحيثية ليدخل فيه جمع فاجر على فجر فقوله بتغير ما جعل السلامة فانه يقع
بتغير ما فيها من الواو والنون والالف والتاء في تمام الاسم بعين كفي
للتغير انتقاله من الانتقال الى الحرفية لكن يشكل في تعريف الجمع الصحيح عليها
لانه عرف بما لم يتغير فيه بناء الواحد ويمكن ان يعرف بان بناءه وتغير الواحد
فان الانتقال من الانتقال الى الجزئية ولا يتغير بناؤه وضعفت فيه نحو فرك
ليس الضمير للتنحو افراده على مقتضى النحو الجمع اما نحو تمر فلوجهين احدهما انه
لا يدل على احاد بل على جنس ربما ينطبق على واحد وربما ينطبق على اثنين
وعلى الكثرة وثانيهما انه ليس بحروف مفرده بتغير ما اذ ليس تمرة مفرده ولا في
مفيد تمرة بل تمرة مغير تمر لانه زيد التاء على الجنس ليدل على انها واحد منه
واما نحو ركب فلانه ليس راكب بمفرده ولا ركب مغير راكب اذ ليس الركب
من اوزان جمع القلة ويصغر ويجعل منسوبا بمفرده الضمير الراجع فلو كان
جمع راكب بتغير ما جاز فيه هذه الامور على الاصح لكونه معنى قضية تقدير
هذا على الاصح فلا يرد ان الخلاف لا يتفرع مما سبق وفيه اشارة الى مذهب الفراء
حيث جعل نحو تمرة والركب جمعا الى مذهب الاخفش حيث جعل اسم الجمع
له مفرد من حروفه جمعا واما ما ليس له مفرد يوافق لفظه في حروفه فليس
بجمع اتفاقا فالمراد بقوله فنحو تمر وركب ما له واحد يوافقه في حروفه ونحو فلك
اي يطلق على الاحاد المقصودة وفيه خواص الجمع وليس له واحد اصلا
او واحد يغايره في اللفظ جمع اما ما له واحد لا يغايره فلاعتبار تعريفه
كما في فلك فانه يحكم منه بان فلك المفرد انتقل عن موازنة قفل بالجمعية الى موازنة
اسد فصار ضمة ميزة عارضة حكمى وسكان لابل البيض انتقل بالجمعية
لموازنة حمر كانت له بمعنى البعير الا بيض واما ما ليس له واحد اصلا كما في نسوة فيقدر مفرد له بجمهور كما عرفت

ولا يخفى ان ما ميز فيلك وسجان يتكلف في الغاية والاقرب ان يقدر لهما ارضا
هو ويقدر للفلك فلك كاسد والنحى قد سمى رجل كرجل وفي الهرو ان الجبار
المستعمل في الاعتبار الاصليهما فلا يثنى ولا يجمع وربما يثنى ويجمع باعتبار رضا ارتا
لكن لا يؤنث اصلا كذا في الرضي والمستفاد من الهرو انه اختلف في فلك
هو مشترك بين الواحد والجمع او بالتجمع جمع كالواحد فينبغي ان يعتمد ولا
كو فلك جمع تقوله على الاصح كما قيد سابقه وهو صحيح ومكسر ويستفاد من قوله
جمع التكسير فيما بعد ان سمي الصحيح ايضا جمع الصحيح فالصحيح ما لم يتغير بناء واحده
والكسر نقوله فالصحيح المذكر اي الاحاد مذكر وينبغي ان يراد به كونه لمذكر لا بما
لئلا يشكل بسنين وارضين ونحو انا وكذا قوله ومؤنث لئلا يشكل بسبحلا
ولهذا يسمى الاول جمع المذكر والثاني جمع المؤنث ولا يخفى ان التقسيم بالمذكر
والمؤنث لا يختص الصحيح لكن تخصص به نوع من التقسيم فلذا خصص فالمذكر ما
جمع المذكر بحرف الغاية لان المشهور جمع المذكر كما قيده اي شارحون ما لحق
اي جمع يصح آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ولا يرد نحو مصطفون
ومصطفين بكسر ما قبلها وضم ما قبل الواو في الاصل والفتح عارض لكن قوله
وان كان مقصورا حذف الف على قبل الواو يحتمل المقصورة الاصح علم الجمعة
واو ما قبلها ضمة بعد واو كان قبلها الف فتامل وبعض ما يتعلق شرح التعريف
مر اي في ظننك المستعدة بمعرفته مما سمعت في تعريف المثنى ويخرج عن التعريف
نحو سنين وارضين فانه ليس جمعا صحيحا لتغير بناء الواحد مع انه جمع المذكر
كما يدل عليه قوله وشذ نحو سنين وارضين الا ان يتكلف به على ان تغير سنة وارض
بعد جمعهما على الصحة ولا تغير في وقت الجمع وقولهم جمع الصحيح ما سلم بناء واحده
محمول على انه لا يكسر للجمع ما الواحد لكن لا بعد الجمع فلا يضر في الصحة ونوادا
مفتوحة ذكر بمزيد توضيح وقوله علامات معه اكثر منه بمزيد توضيح ولم يذكر
قوله من جنسه لانه لا يتوقف عليه التعريف حتى يجب استيفاؤه وقيل المتبع
اشباع ما ذكر في تعريف المثنى والاولى ان يزيد على الاكثر بما يزيد عليه والا كثرة
في معرفة ومنها بحث يتجه على المثنى ايضا وهو ان الجمع موضوع للاحاد والمثنى للاثنين

لالان

لالان مع الواحد اكثر منه او فعله فالالف علامة الاثنينية والواو علامة الجمعية
لا للذات لانه معه شيء في حقيقة لا يغاير مدلوله يدل على لا خراجه عنه وان واقفا تا
لصدق بان لحق عليه لا انا نقول لم يدخل في الجنس وهو جمع صحيح ثم ما ذكره بيان
توضيح ما يتعلق به فان كان من آخره ياء ما قبلها كسرة احترز به عن ياء ما قبلها
سكون نحو ظبي فانه كالحرف الصحيح والواو المضموم ما قبلها وان كان مستحق
للحذف لكن لا يوجد اسم متمكن يكون في آخره واو كذلك فلذا لم يتعرض له
ولو كان الياء منقلبة عن الهمزة وجوبا لا يحذف كما يجيء في علم التصريف حذفت
الآخر انت حذف الآخر لكونه ياء وجعل الياء خلاف السوق بذكره صاحب اللباب ح
وينبغي ان يقول حذفت بعد نقل ضمتها الى ما قبلها لتبيين حال ما قبل
الياء اولا وجه لبيان حال ما قبل الالف دون الياء وان كان اي الآخر
او آخر الاسم مقصورا حذفت الالف من موضع الظاهر موضع المضمر على انه
فالراجح الاول وبقي ما قبلها مفتوحا لا محالة فلا حاجة لكونه بيان في الالف
الزايد نحو حبلون فانهم يحركون ضم ما قبلها مثل مصطفون لا وجه لتغيير
المقصود وردوا ما حذف ياء وشرطه اي شرط صحة الجمع بالواو والنون ان
كان بالجمع اسما لمذكر علم او مصغر نحو رجيلون صرح به في التسهيل يعقل اي
فان يكون لمذكر على يعقل كما يرشد اليه قوله وان لا يكون افعل فعلاء معنى
العبارة ما ترى من آثار الاسماء لكن ما ذكره الرضي ان فيه فاء الشرط بين
المبتدأ والخبر مع انه لا يجوز كما سيجيء فيه ان ما بينه في بحث حروف الشرط ان
الفاء الشرط بين المبتدأ والخبر مع امكان جعل ما جعل خبرا جزاء لا يجوز اما
ان احتمل ذكر ذلك فانه يجوز جعل ذكر ذلك جزاء وجعل مجموع الشرط والجزاء خبرا
فلا يجوز جعل ذكر ذلك خبرا وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما لا يخفى ويرد ايضا
انه اريد بالمذكر مذكر المعنى سواء كان فيه علامة تأنيث اولا يلزم صحة جمع
طلحة طلحة بالواو والنون وهو ممنوع عند البصريين وان جوز الكوفيون
طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها كما في جمع المؤنث والسماع مع البصريين
وان اريد المذكر من كل وجه يلزم عدم صحة حيان ودفاء علمين بذكر بالواو والنون مع انه خلاف في جوازه

وقد قيد الشيخ هل العلم بقيود وهو ان لا يكون علما بالحرف فان كثيرا مثل زيد
وعشرين اعلاما وان لا يكون مركبا اسنادا وبدلا من ويا فيل في سيبويه وبرق
بحره على هذا بالواو والنون وان كان الاسم الذي يجمع صفة فشرطه ان يكون
فان يكون مذكرا يعقل حقيقة او حكما بان ينزل منزلة العقلاء وان يكون
لان حدين وينبغي ان يراد به مذكر يعني بقرينة فواه وان جاء التانيث فيه
ينبغي شديد يعقل بعلم يشمل شديد فتعلم انه هو هوالمذكر وتوعي العوقد وفيه اليسر
فيا معاشر المفصود على السماع كنحو الوارثون وان يكون الذي سوى
ان الشيخ انه جمع مجازي الحمل الواحد بمنزلة متعدد وان لا يكون افعل فعلا
والاخضر الاوضح لا يكون افعل فعلا بدون الالف وان يكون صفة المذكر
صفتان مثل احمر حمراء وان فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه المذكر
مع المونث هكذا كان حق العبارة وكان سقط المذكر عن قلم الناسخ مثل جريح
يعني فاعلا بمعنى مفعول وصبور بمعنى به مفعولا بمعنى حكيما فاعل والمراد باستواء
المذكر والمونث الاستواء في اللغة وعند هذا قد الموصوف يجمع التاء فيجانم
بفعلية في فعلان واستثنى منه الرحمن لما سمع لان يكون سكره فلم يجا الا شيخ
فيقال صحيح علقوان في جمع صحيح علقم نحو مشي وهو العجوز والعنوت الشديد على ما في
القاموس وكانه وجد الرحمن يدخل الرحمن ايضا والا فكيف يجمع صحيح علقوان
وان جاء التانيث مثل تعني علامة ولا مستويا فيه مع المؤنث ولم يحذف نونه وجوبا بالاضافة
وجواز الغير الاضافة في اسم الفاعل مع اللام والعمل سيأتي ومع المفرد وفي الا
غير اللام الساكنة ومنه ما جاء في انكم لذائقوا العذاب وقد شذ نحو سنين جمع
سنة كسر سينه في الجمع وقد يجمع غير التثنية على انه ليس لجمع سلامة في التثنية ولا جمعه
بفتح الراء وقد يكون قال سبع تقديم بيان شذوذها على حذف النون لانها
متعلق بقاعدة يجمع بالواو والنون ولا تعلق لها بحذف بالاضافة
قلت كانه اراد شذوذ سنين باعتبار عدم حذف نونه بالاضافة
ايضا كما في قوله دعاني من نجد فان سنيه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا والجمع الثالث
بالواو والنون على صيغتها المرضية منه نحو ابنون في جمع ابن شذوذه لان قياسه

ابنون وانما هو منه لفظ ابن وهو بنو الا انه حذف همزته كما حذف في الواحد
ولا تقبل بنو بتحقيق حذفه قيد واو الجمع فان قلت كيف جعل شذوذه لان القياس
ابنوان فيبقى علم قلت لانهم من الغالب مؤنثا بانه صفة حيث قالوا
ابناء ما ابن وانما هي صفة على حذفه لحقوقها الانها الى انهم ايدلوا ايا حرفا
ابوان واخوان ومنوان وشذوذ هي لكونها غير علم ولا صفة ومنها ابون واخون
ومنه شذوذه في الجمع المصغر العاقل فعال المعروف هو تصغير ابن على افعل
كما مضى بعضه ابن وشذوذه لانه لم يوجد فيه وانما قدر تصغير المصغر وحان
الكلام ابنون هو تصغير ابني كما وان جمع ابن على الفعل وجمع فعل على سبيل الشذوذ
فاعلا وزعموا وردوا شذوذ ونحوه جمع فعل على فعل وقال الجوهري هو تصغير ابن
بجعل همزة الوصل قطعا وشذوذه ولذلك مثل كل من هذه الجموع انه ليس
مما يحلى شذوذه باعتبار الجمع بل باعتبار المفرد واجمعه على القياس فليس
مما نحن فيه ومنها ابيون جمع ابيه تصغير ابن واه لصغار وهو صغار
الابل ومثله الكسر في تصغير الكسر كاريب بمعنى بكسر لولد الناقة ولم يوجد
الكسر وانما قدر تصغيرها لا بكسر فشذوذه كجمعه ومنها اهلون في جمع اهل وهو اسم
غير العلم ومنها عليون لو جعل جمع عليه بمعنى المكان المرتفع ولو جعل على الدير
ان الخبر منقولا من الجمع بمعنى المستوي الى العلم فلا شذوذ فيه ومنها العالمون
ان لم يكن صفة واما سنة ونظائرها مما فيه تاء بكسر من الاسم الذي عوض
من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها فلهم جمعها بالواو والنون على خلاف
القياس ولا يحتمل ان يتم الضابطة لا يعنى على السماع او عرفه جاء بكسر
اما موضع من لانه التاء تشابه وربما يجعل نون بعض هذا الجموع على الغير القياس
معتقب الاعراب بنون فلا يحذف بالاضافة ومنه سنين واربعين وسنين
فيتم البناء ولا يبقى ان يعلم ان اشتراط التذكير معناه انه لا بد في المذكر
في المؤنث فاذا كان البعض مذكرا والبعض مؤنثا يجمع بالواو والنون لان
المذكر يغلب المؤنث وكذا اشتراط العقل يغلب العاقل غير العاقل ومنه
من ملون الجمع ومما يجب التثنية عليه كيفية جمع المذكر فالذي هو معرب بغير الحروف

يثنى ويجمع بعلامة والذي مبنيا وجعله لا يثنى ولا يجمع بل يقال في تثنيته عشر وذو جمعه
عشرة وذو الجلد عشرا وذوات الجلد عشرا وذو بات قمر ما وذو وان بنات
قمر ما والاضافة تثنيه ويجمع منه المضاف الا غير فيقال ابناء عرف ونحوه واما
الا الكنى فانه ربما يثنى ويجمع منه الخبر ان الاول الا فيقال ابنا عرف وان كان الاضافة
بما ابن كذا ونحو كذا الى كاما او الا فيقال ابن فلان كذا وذو كذا وابنا كذا
وذو كذا او سائل الغير العاقل وان معدود وذوا به كذو والمعقودة وابن عرس
ثاني عرس وذوات المعقودة والمؤنث ما لحق آخره الف ثنائم ميرح الا ما
شاء الا ما يتفق في الوقف ما وما عبارة عن الجمع بالجمع المصحح فهو بحد
مؤنث لحق آخره الف وتاء كسلمات وصفات وان لم تلحق الالف والتاء كالواو والياء
في جمع المذكر السالم لانه على ان هو اكثر منه من جهة لا اختصاص لهذا النوع
بجمع المذكر كما يوهمه بيانه وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون المذكر
الا جمع ان كان صفة لها مذكر فان لم يجمع بالواو والنون واورد عليه
ابنة وعلامة التأنيث فانه يقال فيهما الحائض وما اشبهه وسماها تكسيرا بجمع الواو
والنون بعد الالف والتاء وهي ابنة وعلامة للمذكر وان لم يجمع له مذكر
فانه لا يجوز جمعه عن علامة التاء التأنيث يرد عليه صفة مذكر غير العاقل
وتصغيره فان تشابه ما ليس مذكر معا انه يجمعان بالالف والتاء اطرادا
وكذا الخماسي الاصل المحذوف نحو صحيح شئ فانه يجمع بالالف والتاء المنكرا وجمع
بكسر كي بعض افراد ... الثبوت وما لم كذلك واما افراد ... الحروف
فيقال جمعا بعضه وما قبله بجمع المجرد وهذا الجمع جمع التكسير فرقا بين المجرد
وغير كذا في الرضي ويستفاد منه ان غير المجرد لا جمع التكسير فلا يقال صفو
كما يقال كما يجمع والا اي وان لم يكن ومنه حرارة لانه عطف عليه ان كان
فيه شرط ونحو نقدير شرطا ان لم يكن صفة جمع مطلق ولا يخفى معنى صفة
لفظا ومعنى لانه حال الا شرط له فلا معنى لجعله في حيز قوله وشرطه قال الرضي
وشهد ما ... المؤنث الغير حقيقي لجمع ومن العلامة الى ما فلا يقال
حمامات كمرات ومقنوبات وبارات ويقال سموات وكاسات وشبه ما في المراجع

وست ...

ومعناه منه يتفضل الرضي ما يجمع ما كما هذه فيه انه لا يجمع هذا الجمع فيها
مؤنث غير حقيقي بل من الحيوانات جمعا بالف عدده في جمع المؤنث هذا الجمع ان
يكون على المؤنث او يكون ... ظاهرة او يكون معه الف التأنيث ولا يكون اسما
لمذكر حقيقي وعلم غير العاقل المصدر اضافة ابن او ذو نحو ابن عرس
وذو القعدة وفيما سمع في ذلك سماعي لا انها قالت في حيث مذكر لا يعقل
ولم يأت فيه التكسير كحمامات وسرادقات وفي الحي سماعي الا صحيح كمعرف جمالات
وجمعه الواو فيها سماء والجموع التي لا يكسر جمالات وصورة ... وبيوتات فلا يقال
الكلمات المجيء الى كلمات ... المباحث المرهفة فهذا موزنة جمع قلة مثلثة مضموما
الا ما ومقدرها كما في وعد وهذا وما ذكرنا في التقدير وعدة وهذه
وقد استوفاها المحقق في قسم التصريف وسنوفيها ان شاء الله جمع التكسير بالجمل
اضافة السبب ان الجمع حصل بالتكسير مما تغيير بناء واحده كرجال عقلا
والنشرة وافراس تغيير المقدار والمغلة فيه بالغ ايهم على انه لا يختص بالعقلاء
بجمع التصحيح او لا يختص بالكثرة والقلة جمع القلة او الموضوع للقلة مما فوقها الى
العشرة دون ما فوقها افعل وافعال وافعلة وفعلة كاكلب وافراس وارغفة
وغلمة وزاد بعضهم فعلة كطلبة وهذا من ... في مقام التقليل ولا بد
انها تكون ... تقييد القلة مع الطلاق الا كلمة فيه غير اضافة الى الرأس وزاد بعضهم
افعلا كاصدقاء وجمعا التصحيح وتردد فيها الرضي وصوب كونها لمطلق الجموع
والمذاهب على كونها لا وزان الاربعة للقلة ان اكثر استعمالها فيها والعلم اياها وزان
الاربعة ... اذا وجد للكثرة جمع فان لم يوجد فهي مشترك وكذا ما عداها ما فيه
جا فيه جمع قلة وللاكثرة ما عداها وقدم المصدر لانه اصلها عند البصرية والبواقي
فروعه فيقال المصدر اسم الحدث اي ما قام بالغير فخرج منه اسماء المصادر وجميع
اسماء المعاني كالسواد والبياض بل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة
المشبهة فانه لم يرد باسم الحدث ما يكون عام معناه الحدث ولا يخرج عنه المصبوح
والمعيوح ... مما يدل عليه ومن صفا لكونه موضوعا له او جزءه فاخرج فاعلا المصدر
بقوله الجاري على الفعل مرادا به مذكورا بعد الفعل المشتق منه معمولا له منصوبا على انه مفعول مطلق على ما هو احد معانيه

لا مفعولا حتى وبهذا يبين ان يكون في التعريف [illegible] وهو [illegible]
اى مسموع لم يحصل الا بالسماع ومن غيره بتقدير [illegible]
من عطف معمولي عاملين مختلفين [illegible] غير [illegible] المجرور فانه لا [illegible]
غير جائز [illegible] كل [illegible] فيقول [illegible]
او من اجزاء جائز من غير توقف فكذلك [illegible] في العرب واستعماله [illegible]
كذلك فالجملة مؤكدة للحكم السابق او معللة وليس القياس ان كل فعل [illegible]
الثلاثي مصدره بزيادة الالف مثل اخرجه فان قيل [illegible]
فقط وان كان ثلث منها كان اكثر [illegible] لانه على هذا القياس
لا يكون مصدر تفعل وتفاعل وتفعل ونظائرها قياسا ويعمل عمل فعله [illegible]
او اللازم من تفاوت ولا يبعد ان يدرج فيه عمل عمل الفعل المجهول اذا كان
مصدرا مبنيا للمفعول بان يقال المجيئ اخراج زيد بان يكون زيد مفعول
ما لم يسم فاعله للاخراج لانه بمعنى الكون مخرجا على صيغة المفعول لا بمعنى
مخرجا على صيغة الفاعل وانما صرح بقوله ماضيا او غيره بيان للتفاوت [illegible]
بينه وبين اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال او الاستقبال لكونه في تقدير ان
مع الفعل والفعل مع ان لا يكون بمعنى الحال لان ان يخص [illegible] بالاستقبال
وان لا يجري الماضي وعبارة اوفق بالمقصود الاول حيث لم يقل حالا او غير
ومعنى لكون المقصود ماضيا وحالا ومستقبلا مع عدم دلالة على الزمان [illegible]
الحدث الدال عليه من الماضي او الحال او المستقبل وكذا في غيره من [illegible]
وان لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يعمل في [illegible] من هو اعمل في العمل [illegible]
الشرح [illegible] ذلك بأس بابهام العبارة ان التقييد بعموم العمل [illegible]
كونه مفعولا مطلقا لا [illegible] بل عمل ماضيا او غيره لانه تدارك بقوله [illegible]
مطلق [illegible] بان يكون مصدرا ايضا وكذا سائر [illegible] المتصلة بالفعل
وكانه لم يذكره [illegible] ما سبق في قسم التعريف [illegible]
ولا يتقدم [illegible] حسن الترتيب مقتضيا [illegible]
مفعول [illegible] بهذا المفعول [illegible] ولا يتقدم معموله عليه لكونه في تقدير ان مع الفعل

ومعمول

ومعمول موصول لا يتقدم عليها وكل ما يجري مقصورا على المصدر بقدر له عامل ويجعل
المصدر المذكور بعد حذف المعمول تفسير المقدر وذكر تكلف لان مدار الوجدان
[illegible] هذه الدعوى الفاسدة من جعلهم اياه في تقدير ان مع الفعل
[illegible] الرضي في الظرف لكثرة تقدمه على المصدر فلم [illegible]
بالتعلق في ذلك لكثرة [illegible] الظرف بنفسه [illegible] ولا يجب ان يكون [illegible] في حكم
المؤول به من كل وجه ولا يضمر فيه الاولى ولا يستتر فيه لان معمول المصدر يكون غير مستتر
في المصدر ولا يكون [illegible] ومن قال بعبارة [illegible] في بحث تنازع الفعلين
حيث قال ان اعملت اضمرت الفاعل في الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار ولا يجوز الاستتار لا يكون الا الفاعل فهذا [illegible] احكام
فاعل المصدر لا معموله مطلقا [illegible] ولا يلزم ذكره الفاعل بل
والاولى يجوز ترك الفاعل فان [illegible] المقدر ايضا وقوله ذكر الفاعل [illegible]
عدم تقديره ايضا ويجوز اضافته الى الفاعل [illegible] كونه فاعلا او يكون
مرفوع المحل [illegible] فانه اذا اضيف الى الفاعل [illegible]
الفاعل [illegible] في التقدير منصوب المحل [illegible]
وكلمة قد للتحقيق [illegible] الى المفعول [illegible] ويجوز [illegible]
المضاف اليه المصدر على المحل وقال [illegible] كلام سيبويه [illegible]
باللام [illegible] وقالوا اكثر [illegible] مع التنوين [illegible] الرضي وجعل [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] لم يوجد في القرآن اعمال المعرف باللام الا [illegible] بحرف الجر قال
لا يحب الله الجهر بالسوء [illegible] المعرف باللام [illegible] في المصدر [illegible]
في اسم الفاعل ان اللام الداخل عليها موصولة [illegible] بمنزلة الفعلين واللام
في المصدر [illegible] مع الفعل وهو [illegible] وان كان [illegible]
قد سمي المفعول المطلق بالمطلق [illegible] التنبيه على جهة عدم اعمال
المفعول المطلق او المعنى انه اذا وجد معمول عند المفعول المطلق ليس
بل للفعل وان كان المفعول المطلق بدلا منه اي من فعله [illegible] بالبدلية لكون
فعله محذوفا وجوبا [illegible] ان شئت فهو معمول للمفعول وان شئت معمول للفعل

اسم الفاعل ما اشتق من يفعل هذا التعريف جار على المذهبين الا انه عند البصري بان
الفعل بمعنى المصدر قال سيبويه سمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وعند الكوفيين فبان
معناه المشهور وكانه يحمل التعريف حال المذهبين اختار لفظ الفعل على المصدر
من قام به مرئيا لا قام به على سبيل التغليب فلا يرد انه لو كان كذلك لا يكون اسم
الفاعل صفة لان له ذات مبهمة لا يكون في غاية الابهام ولا ما قيل انه يخرج منه
اسماء الفاعلين المخصوصة بغير العقلاء كالعاملين والشاهدين والعارين
لا يقال يشكل بنحو نهاره صائم او لو كان موصوفا بالمسن قام به كما صح هذا
التركيب لانا نقول وصفه لمن قام به لا يمنع الاسناد المجازي الى من لم تقم به
والمتبادر في التعريف انه حقيقة فيمن قام به الحدوث في المستقبل والماضي
مع انه مجاز في الاول اتفاقا وفي الثاني عند بعض بمعنى الحدوث يخرج الصفة
المشبهة فانه معتبر فيها على الاطلاق من غير تقييد بالحدوث ولا بالثبوت
ولا اعتبار بمعنى الحدوث فيه يعدل من صيغة الصفة المشبهة الى الفاعل اذا
قصد الحدوث فيقال حاسن وطائل وصالحت وهذا مطرد على ما قال الرضي
ويحكم بان المستقبل في الغالب مما هو على وزن الفاعل كالزارع والعالم
في اسناده مجاز وصيغته من مجرد الثلاثي اي غالبا فلا ينتقض بصيغ
المبالغة ويحب بحب كما في التسهيل وبيان الصيغة من تتمة التعريف
والمراد بالثلاثي ما يكون ماضيه على ثلاثة احرف فقوله من مجرد الثلاثي احتراز عن
الفاعل من نحو ... او ما يكون الحروف الاصول من ماضيه ثلثة من مجرد الثلاثي
الاحتراز عن الثلاثي المزيد ويؤيد هذه الارادة ما في بعض النسخ من الثلاثي
على فاعل كضارب قال المصنف للكثرة الثلاثي وعليه اسم الفاعل على هذا
الوزن سمي اسم الفاعل ولم يقولوا اسم المفعل والمستفعل مع ان به
وفيه ان اسم الفاعل ليس بمعنى اسم على هذا الوزن بل اسم ما فعل الشيء والمفعل
والمستفعل مثبت بهذا المعنى نعم لو قيل اطلقوا اسم الفاعل على من يفعل
كالمكرم والمدحرج والمجاهد لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل
فعلا كالقائم والقاعد وذا ... لكان شيئا كذا في الرضي ويمكن دفعه

بان

بان المصدر لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم على وزن الفاعل بل اراد انه غير
هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا الفعل بالمصدر انه جائل مشخص فاعلا كالمقود
حيث فانه جائل مشخص من حال والاستقبال باعتباره طالب الفعل كالمستخرج فانه
طالب الخروج لان هذا الوزن غالب نعم له وجه اعتبار اظهرين وهو ان معنى
الفاعل اكثر وجودا في افراده من معاني امور آخر وبنا التسمية على الاغلب
على جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل ما لو جعل صيغة النسبة اي ما نسبة
الى الفعل يشمل الكل بلا كلفة لكن جعل اسم فاعل انسب بالتسمية باسم المفعول
ومن غيره اي الثلاثي وغير مجرد الثلاثي وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد
والمزيد فيه والملحق على صيغة المضارع بميم مضمومة متعلق بالظرف اي حاصل
بوضع ميم مضموم موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كمدخل ومستغفر
وفي بعض النسخ كمخرج ومستخرج فان قيل كثيرا ما يكون ما قبل الآخر بعينه
ما كان في المضارع فلا يصح انه حاصل بكسر ما قبل الآخر قلت هذا اذا كان اشتقاق
اسم الفاعل من المضارع لكنه من المصدر فلا كسر ما قبل اسم الفاعل من غير
ان يكون كسر ما قبل آخر اسم الفاعل كسرا كان في المضارع بوجوده ثابتا
لما كان ما قبل آخره في المضارع مفتوحا لظهوره على الكسر فيه ممن قال او مثل
بمخرج ومتفاعل ليكون مثل كما كان حرف المضارعة مضموما وغير مضموم
وما كان ما قبل آخر مضارعه مكسورا وغير مكسور فذكر لكان اولى فقد غفل
ولا خفاء ان بين قوله على صيغة المضارع وبين قوله بميم مضمومة وكسر
ما قبل الآخر تنافرا اعترافا بالحرف الزائد من جملة الصيغة ولا كذا ايضا
يكون المقصود اضبح وهو اقرب من صيغة المضارع ولا تفاوت الا بها
ومما ذكره هذا القياس وتختص على صيغة المفعول في الحسن وكذا صاحب
من اسهب ووارد من اورد على ما في التسهيل ومفلح اي مفلس معنى الفلح
وملقح من الفلاح ولاقح من اللقح ومنشن بكسر الميم او ضم التاء من انشن
شواذ ويعمل عمل فعله من رفع الفاعل ونصب مفعوله بشرط معنى
الحال او الاستقبال الا عند على صاحبه او الهمزة او ما او اما اذا فقد شرط معنى الحال او الاستقبال

فلا ينصب المفعول به واذا فقد الاعتماد لا يعمل في الفاعل والمفعول به واما في
الظرف والجار والمجرور فيكفيه ادنى رائحة الفعل والظاهر ان الحال والمفعول المطلق
مثل الظرف كذا استفاده من الرضي فعبارة الماتن غير واضحة والمراد بالاعتماد
الاعتماد في العمل على هذه الاشياء والمراد بصاحبه ما سوى اللام لانه لا حاجة معه
الى كونه بمعنى الحال والاستقبال وما سواه المبتدأ وذو الحال والموصوف وسيجيء
هو رجب لقيام بها في الاغلب وانما قلنا في الاغلب لئلا يشكل بزيد ضارب ابوه
لان الضارب الاب لا زيد والاولى تبديل الهمزة بالاستفهام وما بالنفي كما في عبارة
[illegible] قال الرضي اشتراط معنى الحال والاستقبال مع الاستفهام والنفي ظاهر عبارة
النحاة والاولى انهما كاللام وقال الرضي والهمزة اعم من ان يكون ملفوظا نحو
قائم الزيدان ما عد الزيدان او النفي اعم من الصريح وغيره نحو انما قائم الزيدان ل
واجاز الاخفش [illegible] اشتراط في عمله وعمل ظاهره [illegible] فان كان للماضي وجب الاضافة معنى
في بيان ما يتعلق به ولا يصح ايراد المتعلق معمولا هذا في المفعول به كما نقل كل
عن الرضي فانه يرفع الفاعل مطلقا خلافا للكسائي وهذا الخلاف يبنى على خلافه
في اشتراط معنى الحال والاستقبال وكذا قوله وان كان له معمول آخر فبفعل مقدر عنه
خلافا للكسائي فكان الاولى ذكر الخلاف بقوله بشرط معنى الحال والاستقبال نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فانه نصب درهما ولا يصح عمل المعطي فيقدر له فعل كأنه
سئل ما اعطاه فاجيب بدرهما اي اعطاه درهما ولا يخفى انه تكلف لا يساعده المقام
فلذا قال الكسائي يعمل مطلقا والسيرافي يعمله عند امتناع ايراد المتعلق بطريق
الاضافة للمقدرة والظاهر انه لا يخص وجوب الاضافة بمعنى [illegible] اشتراط معنى الحال
والاستقبال بل يشترك بينه وبين انتفاء الاعتماد فالتخصيص بلا مخصص فان دخلت
اللام اي اللام الموصولة وانما اطلقها لان المتبادر من اللام الداخلة على اسم الفاعل
شبهها [illegible] غيرها والاولى فانه لا يعلم خلاف في ان الموصول الالف واللام [illegible]
في الموصول الالف واللام وفيه خلاف المازني لانه ينكر اللام الموصولة ولا يثبت
الا حرف التعريف استوى الجميع اي جميع الازمنة لانه [illegible] الفاعل المعتمد وغير المعتمد
لانه اعتمد بما في الموصول وفيه خلاف للاخفش والرماني فانهما قالا لا يعمل اذا دخله

اللام الا ان كان بمعنى الماضي ونقل عن سيبويه ذلك ايضا وجعل الرضي ذلك النقل وهما
لكونه ما قدره محتملا او مما اشكل على اشتراط عمل اسم الفاعل بالحال [illegible]
النحاة حتى لو قال الرضي هذا مثال مصنوع لا اعتداد به وما وضع منه اي اسم
الفاعل لكن الرضي صرح في بحث الاضافة انه للاستمرار فقد خرج عن تعريف اسم
الفاعل بقوله بمعنى الحدوث لكنه ذكر مبرد ان البصريين قالوا انما يعمل معنى [illegible]
[illegible] اللفظية المبالغة في المعنى ذلك النقصان ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال
والاستقبال وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل فانه يدل على انه
يكون بمعنى الماضي والاستقبال كضراب وضروب ومضراب قال الرضي هذه الثلاثة
يعمل اتفاقا من البصريين وعليهم وجوز يختلف فيه فعند سيبويه يعمل ومنعه غيره
مثله اي مثل ما سواه من اسم الفاعل ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا
وقد عرفت ان الثلاثة لا يصح عند [illegible] فان ثاه والمثنى والمجموع كاسم الفاعل
واما وضع منه للمبالغة مثله اي مثل المفرد منه سواء كان الجمع مصححا او مكسرا نحو [illegible]
فرع الواحد ومن قال بعدم بيانه [illegible] فاعلا حتى التثنية والجمع لم يأت بوجه تام
ويجوز حذف النون مع العمل في المذكور [illegible] التقدير المفعول التعريف
تخفيفا وفي قوله والتعريف نظر لان اسم الفاعل مع اللام ليس معرفا بل اللام
هو الموصول ولا ثابتة للتعريف في اسم الفاعل فالاولى ويجوز حذف النون
مع العمل واللام [illegible] من فعل لمن وقع عليه لانه لم يحتج الى اخراج شيء
بذكر معنى الحدوث كما احتاج في تعريف اسم الفاعل الى اخراج الصفة المشبهة
ثم يذكر معنى الحدوث لانه فرق بينه وبين اسم الفاعل في ذلك وربما يقال ينبغي ان
يذكر لاخراج نحو المعذور [illegible] لئلا يتوهم عدم اعتباره في معنى
اسم المفعول وصيغته من الثلاثي اي ما كان ماضيه على ثلاثة على مفعول كمضروب
ومن غيره صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر هذا هو القياس وما عداه شاذ
[illegible] كالمحبوب من احب والمقصود من [illegible]
وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل شرحه [illegible] وما هو الحق فيه لا يخفى
[illegible] ان كان ما قبله [illegible] زيد معطى غلامه درهما الصفة المشبهة

اي المعتبرة بها باسم الفاعل في انه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فلهذا الملث
ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لعدم لزومه وتلك منه كما في الصفة المشبهة
والوجوه معارضة كذلك الشبه في اسم الفاعل التفضيل وهو عدم ان ازكته في بعض
الصفة ما اشتق من فعل لازم يرد عليه رحيم من رحم فانه صفة مشبهة اشتقت
من رحم المتعدى واجيب بان رحم جعل لازما بنقله الى رحم بضم العين وجعل
الرحم بمنزلة الطبيعي ثم اشتق منه فهو مشتق من فعل لازم وبهذا اي خرج اسم
المفعول من الفعل اللازم بعد تعديته بحرف الجر فانه لما كان مشتق التعدية
فهو مشتق من فعل متعد فلهذا اخرج اسم مطلق بهذا القيد وما ذكره الرضي
ان اسم المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام به غير مرضي ولا يخفى
ان جعل رحيم مشتقا من رحم بضم العين مقدرا اهون من اعتبار رحم لازما
كما زعموا وخرج بقوله لمن قام به اسم الزمان والمكان والآلة من الفعل اللازم
وقوله على معنى الثبوت خرج اسم الفاعل المشتق من اللازم لانه بمعنى الحدوث
قال الرضي الصفة المشبهة موضوعة لمن قام به على سبيل الاطلاق من اعتبار
حدوث ولا استمرار وقال السيد المحقق الشريف في شرح المفتاح ان الصفة
المشبهة للاستمرار والاسم للاطلاق ومعنى كونه بمعنى الحدوث انه لا اعتبار
بالحدوث منه بخلاف الصفة فيصح ان يقال زيد ضارب غدا او الآن او امس
وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل اي لصيغة ما هو على وزن الفاعل ولهذا
يقو حسن عند قصد الحدوث اي حاسن على سبيل الاطراد على ما ذكر وكان
الاوضح ان اقصر وصيغتها لا يكون على فاعل على حسب السماع اي مقصور
على حسب السماع ولا يضبطها قياس لحسن وصعب وشكس بينه فاسير الى
الافعلة المختلفة من باب واحد على تحقيق لبعده عن القياس قال ابن مالك
صاغ الزيد فيه على صيغة اسم الفاعل يقال هو مسلم النفس ومنطلق اللسان
وقال الرضي هو من الالوان والعيوب على افعل كاسود وابيض واعور
وادلم ويعمل عمل فعلها مطلقا قال الرضي لا يعمل الاطلاق الاعن شرط
معنى الحال والاستقبال وامال الاعتماد فلا بد لما تقدمه بزيدها ولى بالاعتماد به

بصيغها

بصيغها ونحن نقول المراد به بيان اطلاق العمل لا كيفيته والا عدلتوكانه بيان التفصيل
كيفية عملها يقتضي ترك قوله عمل فعلها على ان حصر تواليها مخالفة لما بان اولا بحصبه
معلها على التشبيه بالمفعول وتقسيم مسائلها المسئلة هو الحكم الكلي وللصفة المشبهة
باعتبار الامتناع والاختلاف في الامتناع والحسن وزيادة الحسن والقبح
مسائل كلية ترتقي الى ثمانية عشر فعل صفة مشبهة معرفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير موصوفه ممتنع وكل صفة مشبهة غير معرفة مكونة كذلك مختلف
امتناعها وهكذا وله دره قدس سره كما ان المختصر مشتمل على التنبيه على وجه
القبح ومقابلته ومن لم يعرف هنا مسئلة قال سمى كل قسم مسئلة لانه سال
عن حكمه ويبحث عنه فجعلها مسئلة لغة ان يكون اي يحصل بيان لانه يكون
الصفة باللام او مجردة عنها ومعمولها مضاف او باللام او مجرد عنهما اي اللام
والاضافة فهذه الاقسام ستة اي ثمانية لسنه لكنه ينظر بالتقسيم الثلاث
للمعمول صيرورة الاقسام ثمانية عشر والمعمول في كل منها مرفوع ومنصوب
ومجرور الجملة حامد عامدها معنى الاثارة فيتحقق حمل بيان صيرورة الاقسام
ثمانية عشر ولو كان الواو عاطفة كان حق الانتظام والمعمول في كل منها مرفوع
ومنصوب ومجرور اليكون في عشر يكون قال الرضي انما يعتبر باعتبار
في نفسه لان الكلام منه قد مر في باب النعت والكلام هنا في عملها ولا يخفى ان
اعرابها لا ينحصر في اعراب النعت يكون بالاضافة ايضا بان يكون خبرا وحالا لا
حالا ولى لان الكلام فيه قد مر في الموصوف ولا يخفى انه لا فرق بين حسن وجه
وحسن وجه غلام وبين حسن الوجه وحسن وجه الغلام فلا فائدة في تقسيم
المعمول الى المضاف وغيره بل المفيد تقسيم المعمول معرفة ونكرة ومضافا الى الضمير
وغير مضاف اليه فان كونه عدا او ستة معمول بدور على كونه معرفة ونكرة
وكونها خالية عن الضمير ومشتملة على الضمير الواحد والمتعدد يدور على كون
المعمول مضافا الى الضمير او مضاف اليه صار الاقسام ثمانية عشر فالرفع
على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة لانكار الجري تعرف
التمييز الا ان المعنى انه على التشبيه بالتمييز او المعنى على التمييز وعلى التمييز في النكرة

وان لم يشترط نكارة التمييز على الكوفيين جعل الكل منصوبا على التمييز وان جاز الاضافة
وانما قال فالرفع على الفاعلية دون الابتداء لاحتمال البدلية باعتبار ضمير في الصفة وبهذا
يبطل تجويز رفع الحسن الوجه بالرفع هنا احسن لاشتماله على الضميرين لا ضمير واحد حد
كما هو على تقدير الفاعلية والدليل على ان الرفع على الفاعلية دون البدلية بهذا
الحسن وجهها حيث لم يأت الصفة قال قلت لعل البصريين جعلوا النصب على
التشبيه بالمفعول دون التشبيه بالتمييز لان المفعول هو الاصل في النصب
والالحاق بالاصل اولى قلت رعاية شدة المناسبة اهم ولهذا فانهم جعلوا الصفة
المشبهة عاملة للمشابهة باسم الفاعل دون الفعل هو الاصل في العمل فان قلت
نحو استقام الضارب الرجل احسن من الحسن الوجه فاراد واستعارة الحسن
الوجه النصب عن الضارب فقال الرجل بالنصب تشبيها كما هو المستعار منه
قلت رعاية شدة المناسبة اهم من ذلك وتفصيلها اي الاقسام ومع ما قال
اي المسائل بعدها حسن وجهه ثمانية منصوب حال من حسن وجهه لانه في معنى
فاعل التفصيل كانه قيل تفصيلها حسن وجهه ذا ثمانية اوجه وكذلك حسن الوجه
وحسن وجه الحسن وجهه الحسن وجه معطوفات بتقدير العاطف وقوله كذلك
بمعنى ثمانية حال من الخمسة قدمت ليعلم انها حال من الجميع اثنان منها ممتنعان هما
الحسن وجهه الحسن وجه [illegible] بعد جود التركيب ثم [illegible] فاما امتناع
الاول فلعدم حصول التخفيف لعدم حذف تنوين ولا ضمير بارز والاتيان [illegible] مستتر
كما في الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه فاضيف ومع الصفة
بلا فاعل اعتبر ضمير في الحسن ليكون فاعلا ولا يخفى ان هذا ان لا يمتنع الحسن
وجهها والحسنة وجهها اسم [illegible] الجائز في وجه لحصول التخفيف بما زاد
بالاضافة ضمير استتر اما امتناع الثاني فلانه اما في الاصل الحسن وجها
فلا تخفيف واما الحسن وجه فهو في صورة ما التخفيف فيه وحصل لانه في صورة
اضافة الموصوف الى النكرة وهو عكس المقصود واختلف في حسن وجهه
بناء ان الاختلاف في جوازه وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون جعلوه
ممتنعا في السعة فيجيء في الشعر والكوفيون جوزوه مطلقا وجه الامتناع ان

الاضافة

ان الاضافة يكون لحذف التنوين آه والتخفيف لحذف الضمير على منه فلا وجه
لتركه لا على سواء امكانه واختيار الاول وما هو الاثر حيث المرجوح وجه لجواز
حصول التخفيف بالاضافة ولا يخفى ان هذا يقتضي ان لا يختلف في حسن وجهها
لان حذف النون ليس ادنى من حذف الضمير لان كليهما لفظان متى كان الا
ان يقال النون لكونه قائم مقام التنوين في حكمه والبواقي من الاقسام وهي
خمسة عشر ما كان فيه اي تركيب كان فيه لا صفة كان فيه ضمير واحد لم يكتف
بافراد الضمير ووصفه بالواحد وصف تاكيد احسن مقابلة بقوله ضميران
احسن مما فيه ضميران لان الضمير حتى يقتضي ثبوته الحسن في القبيح لاشتماله
المحتاج اليه من الضمير وبراءته عن المستغني عنه من الضمير وما كان فيه ضمير
الاولى اكثر ولعل الشبيه بحر التعدد حسن يتفاوت حسنه بتعدد الضمير وكثرتها
فزيد حسن وجهه وقامته اقل حسنا من زيد حسن وجهه وذلك لاشتماله على
المستغني عنه وما لا ضمير فيه قبيح لعدم ما يحتاج اليه ولما كان معرفة عدم الضمير
وعدده متوقفة على معرفة ما هي خالية عن الضمير وما فيها ضمير نبه
على انه متى كان لها فقال ومتى رفعت على صيغة الخطاب بها اي الصفة فلا ضمير
فيها لانها كالفعل الحسن مررت برجل حسن غلامه وبضعف حسنوا او يجوز
حسنان غلمان والا تفعل ما ضمير الموصوف مبتدا كان او حالا او مفعولا
تؤنث على صيغة الخطاب كما يقتضيه قوله متى رفعت وعلى صيغة الغيبة
وهي ارجح لان معرفة المفعول هنا اهم من الفاعل وفي الاحتمال الاول حذف
وهنا حذف الفاعل وذكر المفعول الا انهم وثنيه وجمعه لم يذكر التذكير لانه قد [illegible]
في المعرفتين اي في عين الضمير المشتغل عليه لاشتراكه بينهما وذلك فيما لا يستوي
فيه المذكر والمؤنث كذلك ولم يقل بدل تؤنث وتثنيه وتجمع فيما يليه اي
الصفة الموصوف مع انه اخصر لئلا يتبادر المطابقة في الاعراب والتعريف
ايضا واسم الفاعل والمفعول غير متعد بانه الاخص الالزامين وفيه الجمع بحقيقه
والمجاز لان وصف اسم المفعول بالابتدا تشبيه باللازم في الاكتفاء بالمرفوع
وعدم التجاوز الى المنصوب مثل الصفة فيما ذكر لمثال درنه ما ذكر في التقسيم وتوابعه قيد به لانهما ليسا مثل الصفة مطلقا

او اللازم فيهما الا انه الموصوف دون اسم التفضيل فانه مشتق من فعل لموصوف
بزيادة على غيره اي وضع لموصوف بالزيادة فلا يرد زايد فانه لم يوضع
لموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه جعله لو كان ذلك القايم الزيادة
زايدا او لي كامل من الزايد في الطول لانه لم يوضع الا لمن قام به الطول الا ان علم
وصف العرف بالمتصف بالطول الا من له زيادة في الطول جعله بمعنى الزايد
في الطول والمراد بالغير المعلوم من الغير بالذات او باعتبار ما كان في قولك زيد
بالنسبة فيه بعد بزيادة المراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به
او فيه وقوع الفعل عليه وهو اي موجود التذكير افعل فلا يرد فعلان ونحو فعلان
وفعلى وفعل واما حصره بالبيان لانه لا يتوقف قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي
مجرد ليمكن الا عليه وغيره وشرطه في الاصل احمر واشرا فلا يمكن البناء من غير ثلاثي
من غير التباس اذ لا يبنى افعل الكثير من ثلثة احرف من مصدره فلو حذف زايد
على الثلاثي لم يبين انه مشتق من ويه ان لامكان لا يصلح ان يكون من ... اشتراط
البناء من الثلاثي لان امكان البناء متحققة شرطه او لم يشترط فالعمدة انه
لا يمكن من غيره وان العلة في اشتراطه لئلا يلتبس بلون ولا عيب بعناته لا يمكن
البناء منهما بلا التباس فتخصيص التعليل بالثلاثي المجرد وتخصيص من غير ملتبس
وفيه خلاف لمعرفة سيبويه حيث جعل سيبويه مجيئه من باب الافعال قياسيا
وغيره جعله سماعيا مع الكثير واما افعل من الافعل والمبرد انه يجيء من جميع
الثلاثي المزيد فيه قياسا بحيث يكون به ليس بلون ولا عيب حقيقة ثانية للثلاثي
ثم فصل بينهما بالتعليل ولاف وفيه لانه جملة معترضة اي هذا الاشتراط ليمكن
او الجملة المعترضة لا يمتنع في موضع ولا بد من قيد آخر وهو ولا حلية فان التفضيل
لا يشتق من الحلية كعمى فانه مثل الصفة وزاد الرضي ان يكون تام المعنى احترازا
عن مصادر الافعال الناقصة فانه لم يسمع من اسم التفضيل وان يكون
مصدر المشتق منه فعل متصرف فلا يشتق من مصدر نعم وبئس وعسى ولا يكون
قابلا للتفاوت فلا يقال الشمس اليوم اغرب والتعريف يغني عن الشرط الاخير
واورده نحو اجهل وابلد وارعن مما لا يحصى فعيل لا بد من تقييد العيب بالظاهر

ومع

ومع ذلك يشكل بما اشتهر من قولهم احمق من هبنقة واشهر من كلام الرضي
يدل على عدم الوثوق بالحكم بشذوذه لان منهما افعل بغيره اي لغير التفضيل
نحو احمر واسود واعرج فلو بني اسم التفضيل لالتبس وا ورد عليه الرضي
انه جاز ان يشتق للتفضيل مع مجيئه لغير التفضيل فيقال ارعن وعبا دوله نظاير
ويمكن دفعه بانه اراد ان مجيئهما افعل لغيره قياس مطرد واشتقاق الثلاثي
فلا ينتقض بما جاء منه افعل من غير اطراد ولا ينتقض بما جاء في حديث في وصف
الكوثر ماؤه ابيض من اللبن لانه شاذ ومثله لانت اسود في عيني من الظلم
وهما اوفقا الكوفيون يجوزون اشتقاقه من السواد والبياض لانهما اصلا
الالوان فقد زيد افضل الناس فان قصد غيره اي غير الفعل الثلاثي المجرد
الخارج من اللون والعيب بان يقصد المزيد فيه والرباعي المجرد او المزيد فيه
او اللون او العيب والالغاز لان يفصل منه لان يفصل كما توهم شارح يوصل
اليه بالشد ونحوه مما يدل على الشدة او الزيادة او الكثرة او الحسن على
حسب تفاوت المقاصد ولما كان طريق التوصل مبهما اوضحه بالتمثيل فقال
مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى بمعنى حيث كان المفضل عنه تمييزا
عن نسبة الاشد الى ذلك المفضل قال الله تعالى انا اكثر منك مالا وولدا واولاده
لا يحصل الوصل بصيغة افعل بل يصح هو زايد عليه استخراجا بل هو اوقع
بالمقصود او المقصود جعله زايدا في الاستخراج لا زايدا في الزيادة في الاستخراج
ولا يبعد الى وجاله في قوله ونحوه وقصد الغير يحصل بالتوصل يمكن الاحصل
التوصل بقصد الغير فكما يصح زيد افضل اذا اريد علم يصح زيد اكثر فضلا
وزايد عليه وقياسه اي مقيس افعل للفاعل اي تفضيل الفاعل وقد جاء
المفعول سماعا نحو اعذر اي اكثر معذورية والوم اي اكثر ملومية
واشهر اي اكثر مشهورية واشغل اي اكثر مشغولية واحب اي اكثر
محبوبية واذا قصد من هذه الامور التفضيل للفاعل يتوصل بالشد ونحوه
قال الله تعالى والذين آمنوا اشد حبا لله قال المحقق التفتازاني لم نقل احب بالله
في المفعول واذا قصد التفضيل للمفعول فيحال لم يجيء له افعل يتوصل بما كذلك

اذا عرفت هذا فنقول كان الاولى ان يؤخر قوله فان قصد تفضيله على غيره يتوصل اليه
باشد ونحوه عن هذا الكلام احتمالا يتعلقه له ايضا ويستعمل على ثلثة اوجه قوله
فان قصد على احد ثلثة اوجه حال من من قوله يستعمل ابدل منه قوله مضافا
لفظا او بمن او معرفا باللام العهدية والاصل استعماله بمن لان وضع
اسم التفضيل لطلب ذلك لانه لا يفعل الا بمفضل ومفضل عليه والغرض ذكر
المفضل عليه انما هو مع من لكنه قدم المضاف لمزيد الاهتمام به لكثرة مباحثه
فلا يجوز الا افضل من عمرو لان الشايع منه اللام العهدية المغنية عن ذكر المفضل
عليه لتعينه عند المخاطب بالمفضل عليه فيلغو مع اللام ذكر المفضل عليه لم يجز
جمع لام الجنس الشامع من لانه شبيه جمع لام العهدية مع من الا ما ورد الحويا بهما
بالاكثر منهم من العير حصى اشتغله هذا الظاهر من ان يخفى فان من فيه ليس
صلة افعل بل متعلق بالتباعد المفهوم من التفضيل اي هذا الظاهر من كل
ما عداه بعيد من الخفاء وله تفاسير لا يحصى فاعلم ذلك تعلم الجمع ولها زيد افضل
الا ان يعلم المفضل عليه فيستعمل بدون من لفظا بل مقدرا المفضل عليه من
نحو الله اكبر اي من كل شيء ولا يصح ان يكون التقدير اكبر كل شيء كما قال
الرضي لان حذف المضاف اليه لا يصح بدون التعويض عنه بالتنوين نحو حينئذ
يومئذ او بالضمير نحو قبل او وجود المضاف اليه مثله لاسم بعده نحو
بين ذراعي وجبهة الاسد اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد ولم يصح
ذلك في مثل زيد اكرم واجل الناس بتقدير اكرم الناس فقوله الا ان
يعلم استثناء من القاعدة لا من قوله فلا يجوز زيد افضل ولابد من تقدير
ولا زيد افضل اذا لم يعلم فتامل وكذا ان تجعله استثناء من قوله ولا زيد
افضل ومقدر في القاعدة الا ان يعلم واذا لم يبق افعل التفضيل على
معنى التفضيل ●● كالدنيا والجلى يستعمل بدون احد الوجوه لفظا او
تقديرا لانه لا يستدعي مفضلا عليه والمراد بالدنيا العاجلة وبالجلى الخطة العظيمة
وذلك التجريد عن التفضيل قياسا عند المبرد سماعي عند غيره وهو الاصح فاذا
اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من الاولى

ما اضيف اليه من حيث ركنه في مفهوم المضاف اليه فشرطه ان يكون المفضل منهم
اي المضاف اليه والا لم يجز لئلا يتوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض
بقولك زيد افضل الرجلين مثل زيد الناس فالمقتضي تفضيل زيد على جميع الناس سوى
نفسه ولو صرحت بالمفضل عليه وقلت افضل ما عداه من الناس لم يجز الاضافة
والعمل ان يذكر من فيقول زيد افضل مما عداه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة
مقيدة بتفضيل ما عداه فيريد الزيادة على كل ما اما حقيقة او عرفا كما تقول زيد
اعلم بغداد اي اعلم من كل ما عداه من اهل زمانه ويضاف للتوضيح اما الى ما دخل
هو فيه نبينا افضل قريش واما الى ما لم يدخل فيه نحو يوسف احسن اخوته وفلان
اعلم مصر لكن يشترط في الاضافة الى ما هو داخل فيه ان يلتبس المعنى الاول
فيجوز يوسف احسن اخوته لخروج اي يوسف عنهم باضافتهم اي الاخوة
اليه فيجوز في الاول اي في المضاف الاول الافراد وذكر الافراد هنا بدون
التذكير مع تقييده في من بالتذكير يوهم ان لا يذكر هنا لكن في بعض الشروح
المعتبر التذكير هنا ايضا فتقول زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وهند
افضل الناس هكذا في البواقي والمطابقة لمن هو له مفعولا كان او مبتدا
او ذا حال واما المضاف الثاني والمعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة ولكن
لا يقدر بينهما ويربط الجملة بالمبتدا بتعريف المطابقة لانه في قوة فلابد من
والذي ليس مفرد مذكر لا غير وما خفي منه معنى التفضيل اول فرد استوى الجم
الشقاقه والاقوال منه في قسم التعريف فان استعمل مع موصوف او مع جار
غير منصرف وان جرد عنهما يكون منصرفا لخفاء الوصفية فيه فيقول عاما
اول وهذا اول وقعت اولا ولا يعمل اسم التفضيل بنفسه عملا قويا بخلاف
ينصب التمييز والظرف وما يشبهه من الحال فانه ينصب بهولا كما صرحوا به والظاهر
ان المفعول معه والمفعول له والمستثنى في حكم هؤلاء وقد عرفت ان النصب
على التشبيه بالمفعول من خواص الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول غير المتعد
وانما قيدنا العمل بنفسه لانه يعمل بواسطة حرف الجر فانه يعمل باللام التعدية في
المفعول به نحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما يراد في مفعول الثاني فعاله نحو انا اعلم بالطلاق زيد

واما الجار فيزيد ويتعلق به حروف جر كانت يتعلق بالفعل نحو انا امرؤ منك بزيد وازيد مني
منك بالسلام واذا تعدى الى المفعول بلا بلام التقوية يستوي كان منصوبا بالفعل
المقدر عند البصريين مفعول اثاكسى منك لزيد الثياب والتقدير اكسوه الثياب
وعند الكوفيين انه منصوب به للضرورة لانه لا يصح تكرار لام التقوية بل لا يصح
تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل فلا يقال جلست في الدار في الارض الا على سبيل
البدل واما جلست في الدار في يوم الجمعة فليس حرفا الجر فيه بمعنى لان احدهما للظرفية
الزمان والاخر للمكان ويتعدى الى ما يعني المفعول الى فاعله نحو انت
احب الي والعمل في الفاعل المظهر وفي المفعول به بلا واسطة والثاني اقوى والسبب
العمل الثاني اتفاقا واذا وجد مفعول به بعد افعل يقدر له الفعل كما في قوله تعالى
هو اعلم من اضل عن سبيله اي يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف
القوانسا اي الرؤوس واما العمل الاول فقد حكى يونس نحو مررت برجل افضل
منه ابوه وبرجل خير منه ابوه ولم يشتهر ذلك المشهور ما ذكره المصنف وهو
انه لا يعمل في فاعل مظهر بخلاف المضمر فانه لاستتاره غالبا في حكم العدم فيعمل
منه ولا يحتاج الى الشرط والقرينة على ان المراد بالمظهر الفاعل هو المستثنى كذا
قيل وذلك ان نحو زيد بالمظهر من الفاعل كما هو الظاهر فيستفيد من الاستثناء عدم عمله
في المفعول به ليس الا عمله في الفاعل الا اذا كان افعل لشيء يجب التكرير حالا
او خبرا او صفة مما يقتضي كونه صفة له في الواقع ان لم يجز فيه السبب لما
هو صفة لشيء لئلا يتوهم التخصيص بالنعت مثال الخبر ما زيد احسن في عينه الكحل
ومثال الحال ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل منه في عين عمرو وهو في المعنى لسبب
على صيغة المفعول اي ما جعل سببا لكونه افعل لشيء في المذكر فانه لولا الكحل
لم يصح جعل احسن صفة لرجل وان جعل السبب سببا لانه المشهور في عبارة
تنبيها على انه لا يجب ان يكون سببا في الواقع بل يكفي جعل المتكلم اياه سببا ومن
لم ينبه كذلك قال المعبر عنه بالسبب ان عين زيد وعين الرجل سببا ان تكلف ولا يخفى
سماجته وانما هو في المعنى لسبب معنا لكونه في المعنى للشيء وان شاركه في ان الوصف
الشيء في المعنى لا ينفي كونه في اللفظ لسبب لانه في اللفظ ايضا لسبب لانه صفة له

ورافعه

ورافعه مفضل في الكحل للسبب باعتبار الاول اي اول حاله اسم التفضيل وهو الشيء
ولو قال باعتبار شيء لكان اوضح على نفسه باعتبار غيره اي غير الاول ولا يخفى انه
يتبادر منه الثاني وهو السبب لكنه لا دفعه المشهور بعدم التعيين ونصرف غيره الى ما قال
باعتبار الشيء مقام باعتبار الاول لم يتبادر منه الثاني فتأمل منفيا خبر ما ان الكلام
او حال من فعل او في محل الظرف فتأمل او من مفعول مطلق للمفضل وهو السبب
بقولنا انه بمعنى حسن واحترز بما شرطه لكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه
بالاعتبار مثل ما رأيت رجلا احسن في داره زيد منه عمرو ولا على قوله ما رأيت
رجلا احسن كل عينه الكحل من كحل عيني زيد كما توهمه بعض الشارحين لان التغاير
بين المفضل والمفضل عليه كالتغاير في المثال المذكور تفاوت على انه صرح الرضي
بالمماثلة حيث جعل قوله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل من كحل عين زيد بتقدير من كحل
عين زيد لانه بمعنى حسن علته لمفهوم الاستثناء يعني عمل في الظاهر في هذه الصورة
لانه بمعنى حسن في المثال المذكور او بحسن كما في قولك لا يوجد رجل احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد وذلك لان النفي توجه الى الزيادة فيبقى اصل الحسن
فيصار المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل زيد لان احتمال المساواة ينفيه
مقام المدح ولان النفي جعل مفهوم التركيب كحل الرجل مثل كحل زيد او دونه
وبهذا القدر استحق العمل وان جعله العرف بمعنى حسنه دون حسن كحل زيد ولما كان
يتوجه عليه انه ينبغي ان يعمل فيما رأيت رجلا افضل منه ابوه ضم اليه دليل سيبويه
على العمل وقال مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية كان الكحل فصلا بين احسن ومعموله
باجنبي وهو الكحل الذي لم يعمل فيه احسن مع ان الفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول
لا يجوز مطلقا كما هو المشهور ويشعر منعه في تفسير البيضاوي وبين معمول الفعل
والمعمول لا يجوز كما لو ضعف في العمل كما في الرضي حتى صرح بجواز زيدا ابوه ضارب
وفيه سبا احسن ومعموله مشتركين وقد عرفه بذلك سيبويه بان ما توهم ان
فيه حديث توهم الفصل بالاجنبي علة العمل ليس بشيء اذ وجهه انه يلزم ان لا يصح العمل
دون النفي ايضا ويرد عليه بعد انه يمكن دفع الفصل بتقديم المعمول على الكحل بان يقال ما رأيت رجلا في عينه
منه الكحل في عين زيد واجاب عنه الرضي بانه سمى الضمير في منه راجعا الى الخبر المذكور وفيه ان المرجع وان ا

لفظا مقدم حكما فالجواب انهم لم يرتكبوا التزام خلاف الاصل من تقديم المضمر على المرجع
لفظا واما ما يقال من انه لو قدم لم يبق العبارة المشهورة والمحذور في العبارة
المشهورة في هذا المقام خروج عن توجيه الكلام في وجه اختيار عمل التفضيل وجعل
العرب ترجيحه على الوجه المشهورة بحالها لان المشهور جعله حقه من جملة ان
ان التعليل لا يتم فانه لا محذور ان يقال ما رأيت رجلا الكحل في عينه احسن منه
في عين زيد وقد سنح اشكال قوي وهو ان يكون بيان القاعدة فاسدا
واما ان يكون التعليل فاسدا لانه اما ان يجوز فيما رأيت رجلا احسن في عينه
منه الكحل في عين زيد فيلزم الامر الثاني واما ان لا يجوز فيلزم الامر الاول
لفساد القاعدة في حقه فان قلت التعليل جار في قولهم ما رأيت رجلا
افضل منه ابوه فيلزم ان لا يعمل لان جهة التفضيل فيه قوله المغايرة للمفضل عليه
فيما رأيت [illegible] حق كونه بمعنى حسن خلاف ما نحن فيه لان جهة التفضيل فيه
جهة اخرى لا مغايرة بين المفضل والمفضل عليه الا باعتبار وحاصله لان معنى
قوله لا بمعنى حسن كذلك ولا معارض له فان قلت الفصل [illegible] بين افعل التفضيل
بين العامل ومعموله بالاجنبي [illegible] بالمراد قلت لا لان علة
واقع في الضمير وبعض المعلومات التي هي معرفة لما عرفت فارتكاب اهون من الفصل
بينه وبين معموله بالاجنبي ولك ان تقول عينه من عين زيد اي جاز لك
احضار هذا التركيب لانسياق الذهن الى المقصود في البيان ان المراد من الكحل
عين زيد وما ذكره بعض الشارحين انه يجب تقديره منه في عين زيد لئلا يلزم الفصل
والمفضل عليه بالذات فقد عرفت ما فيه على ان صحة هذا النوع من التقديم
ممنوعة فانه قد يذكر العامل اي ذكر العامل المفضل عليه قلت اي وجوبا
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل يعني هذا الاختصار جاز وجب
في الحين ما لم يأت غيره وذلك يستفاد من ذكر الاختصار لا من قوله
ولك ان تقول وذلك هذا الاختصار بقوله حيث جعل القول لازم تقديم
العين وقوله كعين زيد مفعول رأيت والكاف اسم اي ما رأيت مثل
عين زيد وقوله احسن فيها الكحل منه الكاف وما بعده غير جائزة لان مثل

المضاف

[illegible] منه فلا حاجة الى تقديره [illegible] اي عينا كعين زيد ولا تقول
احسن [illegible] وفي قوله كعين زيد حال
متقدم [illegible] مفعول مثل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الطريق وقوله [illegible] فانه استيناف بيان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ان تعرف بالتوقيف لمعرفة [illegible]
الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة قد عرفت [illegible]
[illegible] اي فعليك باسم [illegible] ان كنت صاحب [illegible]
الفعل [illegible] من اصحاب ملكة العلم الان ان من خواصه دخول
قد لان وضعها لتقريب الماضي الى الحال وتحقيقه وجعله متوقعا او تقليل
المضارع والسين وسوف الموضوعان لتخصيص المضارع بالمستقبل
والجوازم الموضوعة [illegible] الفعل [illegible] مع عدم العمل لا
[illegible] مع عدم عمله وجعل الجوازم من الخواص احسن من جعل
الجزم منها لان [illegible] من الجزم الموجود في ان ضربت وان ضرب
دون الجزم بخلاف [illegible] الجار [illegible] من الخواص
وهنا [illegible] التاء الساكنة لانها وضعت [illegible] على الفعل
مؤنثا وهو الظاهر انه عطف على تاء التأنيث [illegible] الاولى ان يراد
بها الضمير ولا تختص بالمتحرك [illegible] ليشمل الف التثنية وواو
الجمع [illegible] بالفعل لانها وضعت لدلالة على فاعل [illegible]
[illegible] فعلت مطابق للضمير المرفوع المتصل لان [illegible] الاسم
والفعل [illegible] في الماضي والمضارع والامر عند [illegible] فينبغي ان تقسيم

الفعل بعده ما بيان صيغه كما قسم الكلام بعد حد الفعل وجوده
الى التقسيم لئلا يتوهم ان اقسامه الى الماضي والمضارع والامر
الغايب والى حد ونهيهما كما عند البعض ببيان الماضي ما دل على زمان قبل
زمانك اي قبل زمان انت فيه وهو المسمى بالماضي والاولى ان يقال زمان
انت فيه يسمى بالحال والزمان بعده مستقبل يسمى الذي في الافعال
الدال عليها بها تسمية للدال باسم المدلول كما اعادوا نصب قبل بالظرفية
بالظرفية يوهم ان الماضي زمان هو قبله ولا يدفعه ان المراد التقدم
الذاتي لا الزماني ولا جزء الزمان تقدم بعضها على بعض لا بالزمان
لان منشأ الاشكال ليس التقديم بالنصب على الظرفية ولان ظرفيه
لسابق كمن جاء الماضي ظرفية الخاص للعام لان قبل ليس [illegible]
ولان ظرفية الكل للبعض لان قبل ليس لها على انه لا يصح في جميع ازمنة
الماضي بحيث لا يسد عنه شيء والجميع والماضي ولو قال الماضي ما دل على
زمان كنت فيه لم يرد شيء ولكن اوقعه بتعريف الحال بزمان انت
فيه والمراد بما فعل يخرج امس والمراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع
الافرادي لان المعتبر في التعريفات يخرج ما دل على الماضي بالوضع التركيبي
نحو لم يضرب ولم يضرب ولو لم يضرب يخرج ما انقلبت الى المستقبل
مما يقتضي عليه ان وما يتضمن معناه وما استعمل في الدعاء وما وقع
بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت وهو
لا يجب بكسر [illegible] في الماضي كما يجب ان لم يكن في جواب القسم
فلا يقال لا فعلت ما لا يقال لا فت مبني على الفتح مع غير الضمير
المرفوع المتحرك والواو لم يقل على السكون مع الضمير المرفوع المتحرك
[illegible] لانه اخصر [illegible] ولان البناء على الفتح [illegible] وما عداه عارض
[illegible] الاصل ولا يخفى انه [illegible] ولا بد فيه انه
في الاصل مبني على الفتح والسكون لعارض لانه [illegible] لا يصح [illegible] غير الضمير
المرفوع المتحرك لان الاصل [illegible] الفتح [illegible] السكون والضم المشاكلة

اسم

اسم فاعل من المضارعة وهي المشابهة ماخوذة من الضرع كان اخت بهة اتفقا
في شرب [illegible] واحد لمشابهة الاسم باحد حروف نأتي اي بسبب احد حروف نأتي لانه اذا دخل لفظ
انتقل من الانفراد الى الاشتراك وفيه بحث لان زيادة الحروف تخصص اللفظ فزيادة حروف
[illegible] بسبب وجود اللفظ دون الاشتراك والاشتراك بسبب وصف لمعنيين [illegible] مشابهة الاسم
بالاشتراك والتخصيص لمناسب احد حروف نأتي وكان الاولى باحد حروف نأتي
[illegible] لا يخفى وانما عدل عن تعريف المضارع بما كان [illegible] من
تعريف الماضي من قوله ما دل على زمان [illegible] لهذا التعريف لتضمنه والتسمية
بالمضارع ووجه اخر انه مع بيان الافعال وتواليه [illegible] مشترك كما في بيان وجه
المشابهة اختيار الاحد المذهب الثلثة [illegible] مستقبل حقيقة في الحال
[illegible] عند عدم القرينة [illegible] ذلك التخصيص بالسين
او سوف كما ان الاسم قد يتخصص [illegible] مشترك بين الواحد والمتعدد
وقد يتخصص بالكلمة المنقطعة عنه كما في غلام زيد فان الغلام تخصص بزيد كما في [illegible] واحد
ولا ينبغي ان يخفى عليك حسن هذا البيان البديع ان كنت ذا شأن رفيع فان قلت
المشابهة بالاشتراك والتخصيص على ما قررنا مشترك بل الاشتراك في الافعال ان
المضارع واشتراك امثال [illegible] الى اشتراك الاسم لانه اشتراك في المصدر فتأمل
ومن ينتقل ان ينضبط في هذا المقام ما تخصص المضارع باحد الزمان بين فعل [illegible] بلام
الابتداء عند الكوفيين ويلتبس عند بعض [illegible] عند البعض كما [illegible] وربما النافية
وكذا [illegible] والتخصيص بالاستقبال [illegible] بجعله للطلب بلام الامر ولا النهي
[illegible] حرف التحضيض وجعله للترجي في [illegible] للوعد [illegible] بنون
[illegible] القسم [illegible] كل اداة شرط سوى لو [illegible] منصوبا [illegible] المصدرية
[illegible] عند سيبويه ومن تبعه فالهمزة للمتكلم [illegible] مطلق
[illegible] والمؤنث [illegible] مصدر [illegible] قبل حال [illegible]
[illegible] الغايب [illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] بالاضافة وحرف المضارعة مضمومة [illegible]
ماضيه على اربعة احرف مفتوحة فيما سواه [illegible] الحرف او الكثر

19

من اربعة وبيان معاملة حروف وحركاته ما لتمة من التعريف فانه تتبع بعضا ع
كمال تقاحه ومن قال هنا فطيفة تصرف وكذا استطراد والجميع ان نوف
المضارع لا يخص المضارع المعروف وكذا الاحكام المذكورة ما ذكر لانه
في المضارع المجهول ولا يعرب من الفعل حال تقدم على حاجته وهو
غيره الظاهر ان قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد تقييد فيه ان عدم اعراب الغير من الفعل
المضارع فلذا اول بانه قيد لما يعرب [illegible] من الكلم او هو انه يعرب محل المضارع وانما يعرب
ان تقدر ان عامل اى معرب اذا لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث ومن قال تعلق
بقصد هذا الكلام لانه في قوة اى يعرب المضارع لم تاتيه شئ لانه لا يلزم ان يكون تقييدا لجمع
فلم ير [illegible] الاشكال ولم يكتف بقوله اذا لم يتصل به نون لئلا يرد ما يتصل به نون الوقاية
وفيه رد على الكوفيين حيث جعلوا الامر معربا ورد انهم جعله مقتطعا من المضارع مجزوم
عندهم اى قاموا ليس بامر واعرابه [illegible] المذكورة عند البصريين فاعرابه لا يدل على معرفة باب
بصورة اعراب وعند الكوفيين معرب بالاصالة كالاسم لتوارد معاني مقتضية [illegible]
على الاعراب في مقام التوضيح [illegible] ادكافة الاكثر وقال ضرب عنه قصد المعنى شبه
[illegible] باعرابها [illegible] الا يا كل السمك وشرب اللبن بالعطف على [illegible]
بالعطف على مصدر [illegible] تقدير ان [illegible] اكل السمك [illegible] شرب
اللبن [illegible] باعرابها ويضرب معناه [illegible] بقوله يضرب بالنصب [illegible]
فاعرابه [illegible] يضرب ولم يضرب ولن يضرب وان لم يلتبس واعرابه [illegible]
[illegible] المعنوية [illegible] الاسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] يضرب [illegible] مطلق [illegible]

[illegible]

55

ذلك بالنون وحذفها الداخل في المؤنث في المتصل به ذلك وان قيد بالمذكر يدخل
جمع المؤنث في الصحيح المجرد عن الضمير البارز المذكور مع انه ليس بالضمة والفتحة
السكون لان التقسيم للمضارع المعرب ولولاه لانتقض بالمضارع المؤكد باحدى
النونين المجرد والمتصل به ذلك ايضا بالفتحة والسكون نحو يضرب مثال للصحيح
المجرد للكون بالضمة والفتحة والسكون حتى يرد انه قاصر نعم كان الاولى تقديم على
قوله بالضمة الى والمتصل به ذلك ظاهر العطف على المجرد والاولى جعله عطفا على
الصحيح المجرد لعدم اختصاص الحكم اعني قوله بالنون وحذفها بالصحيح والقول بان مثل
المعتل متروك بالمقايسة بعيد مثل تضربان ويضربان ويضربون وتضربين الاولى مثل
يرميان ويرميان ويرمون وترمين فافهم والمعتل بالواو والياء المجرد عن ضمير بارز
مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب للمؤنث والمراد بالمعتل ما يقابل الصحيح المذكور بالضمة
تقديرا والفتحة لفظا والحذف اى حذف حرف العلة والمعتل بالالف كذلك بالضمة
والفتحة تقديرا والحذف والاقصر الاوضح ان يقال المتصل به نون التثنية والجمع والمخاطب
المؤنث بالنون وحذفها والمجرد عنه الصحيح بالضمة والفتحة والسكون والمعتل
بالواو والياء الخ ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم كان الانسب ان يخبر
بان الارتفاع من الانتصاب والانجزام لتوقفه على معرفة الناصب والجازم
الا انه راى كون الرفع اقوى الحركات والحاقه اذا تجرد عن الناصب والجازم ولم
يقل اذا وقع موقع الاسم مع ان مذهب البصري ان عامل الرفع وقوعه موقع
الاسم لكون العامل هو التجرد عن الناصب والجازم مذهب الكوفي اما لان
التجرد عن الناصب والجازم امر واضح في غاية الوضوح بخلاف الوقوع موقع
الاسم فهو احق الضبط مواضع الرفع او للاشارة الى ان العامل هو التجرد
ويؤيده انه لم يقل ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم كما قال وينتصب بان
وينجزم بلم واما الترجيح مذهب الكوفي لما به دليل البصري من منقوض يحتاج دفعها
الى تكلفات بعيدة منها نحو يقوم زيد فانه لا يصح وضع قائم مقام يقوم حتى يتضح

الكلم لوقوعه يقوم مقام الاسم ومنها نحو سيقوم فانه لا يصح سقام ومنه الذي ضرب فانه لا يصح الذي ضارب ومنها كاد يقوم فانه لا يصح كاد قايما ولا يبعد ان يكون اختيار يقوم زيد في التمثيل على زيد يقوم اشارة الى مرجح اختيار مذهب الكوفي في ان التجرد عن الناصب والجازم حاصل قبل التركيب مع الغير كان التجرد عن العامل اللفظي حاصل للاسم قبل التركيب كما قيد تعريف العامل المعنوي للاسم بالتجرد عن العامل اللفظي بقولهم للاسناد حتى يخرج تجرد عن المركب عن التعريف فطابقه الارتفاع لتعريف عامل الرفع منتقض ويمكن ان يقال لم يقيد والا ان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل وينتصب بان ملفوظة اذا لم يكن زايدة خلافا للاخفش ولم يكن مفسرة ولا مخففة وتسمى مصدرية وسياتي تمييز مواقع اذا المخففة عن المصدرية ومواضع احتمال اثنين من المفسرة والمخففة والمصدرية والتثنية ومذهب سيبويه انه مفردة كلا وليس فرعه لا وعند الفراء اصله لا كي ان اصل لم لا ابدل الالف في احدهما نونا والاخر ميما وقال الخليل اصله لا ان وهو الظاهر مذهب سيبويه اذ لا وجه لرده الى اصل ولرد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتاكيد فصار لن وان ذن وجعل الرضي اصله اذ والتنوين عوض عن المضاف اليه وبني على الفتح ليكون على صورة الظرف وان بني لو جعل على الكسر ليكون على صورة المضاف اليه وسياتي مزيد تحقيقه وكي اختار فيه مذهب الكوفيين من انها ناصبة مطلقا ومذهب الاخفش ان ان مقدرة بعدها مطلقا وهي حرف جر وكذا مذهب الخليل اذ لا ناصب عنده سوى ان وعند البصريين انه اذا دخل عليه اللام الجارة فهي الناصبة ولذا وقع بعدها ان فهي الجارة وفي غير الصورتين يحتمل الامرين وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو فان وقد لا ينصب حملا على ما المصدرية كما في قراءة من قرا لمن اراد ان لم يتم الرضاعة وقوله ان يقرآن على السماء و

من الاسلام وان لا تنشوا الدرك قد ينصب ما حملا على ان ومنه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونون يولى عليكم في رواية مثل ان اريد ان تحسن الي ونحو ما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله فان التقدير عند الجمهور ما لنا في ان لا نقاتل فلا يكون ان زايدة وعند الاخفش ان زايدة لكنها تعمل عنده والتي تقع بعد العلم اي بعد التيقن وما دار اليقين سواء كان اوقع قبله لفظ العلم او الرؤية او الاعدام او الوجدان او التبين او الظهور او الانكشاف او غير ذلك فلا حاجة الى تقييد العلم بما لم يجعل بمعنى الظن حتى يخرج علمت ان يقوم زيد بالنصب بمعنى ظننت فهي المخففة من الثقيلة لا ان المصدرية للرجاء والطمع وهو ينافي اليقين لان الماضي ايضا ينافي الرجاء ويدخله المصدرية بالتجريد عن الرجاء وان قلت التجريد خلاف الظاهر قلت التخفيف ايضا كذلك وبالجملة لا فرق بين الماضي مع ان وبين ان مع العلم بل لان العلم بان المخففة التي للتخفيف انسب فالزم رعاية تلك المناسبة الفصل بين المخففة وفعله الغير المتصرف بالسين او سوف او حرف النفي ويمتنع ذلك الفصل بين المصدرية وفعله الا الفصل بلا وقد اكد الحصر المستفاد من تعريف الخبر بقوله وليست هذه اي المصدرية مبالغة للرد على الفراء والانباري حيث جوزا كونها مصدرية او اشارة الى ان الحصر بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز ان يكون ان المفسرة اذا كان ما قبل العلم متضمن معنى القول ايضا كما مر ونازل ونادى واوحى فان فيها معنى الاعلام والقول معا فيحتمل قوله نعم فهو دي ان يدرك من في النار كونها مخففة اي انه يدرك من في النار وان يكون مفسرة اي ان يدرك مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم وقد ينزل الخوف منزلة العلم بس المخوف خلافا للمبرد كما في قوله اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي عروقها ولا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا مت ان لا اذوقها والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان ان لم يمنع مانع عن المصدرية من الفصل بغير لا وكون الفعل غير متصرف ونحو ظننت ان عسى ان يخرج اذ المصدرية لا يدخل الفعل الغير المتصرف ولا مانع من كونها مخففة كعدم الفصل بين ان والفعل نحو ظننت ان يقوم فانها ناصبة لا غير اما فيه وجهان نحو ظننت ان لا يقوم وفي الرضي

الا ان التي تقع بعد غير بها فهي مصدرية لا غير بها فلا يقال العجبني ان سيضرب زيد وفي الرضي
انه لا يكون المخففة مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيخرج وهذا والاولى فلا يقال علمت
ما ان سيخرج لان الامتناع في مثال يجوز ان يكون من جملة ان الواقع بعد غير العلم والظنة
لا يجوز ان يكون مخففة ولا يتقدم معموله معمولها عليها خلافا للفراء متمسكا بقوله كان
بالعصا ان اجلد او اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختارا ومنعه
سيبويه والجمهور ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين وكل اللحيان ان الجزم بها معروف في لغة
بني صباح وهو حينئذ بمعنى ان الشرطية وجوز البعض كونها بمعنى ان النافية ولن مثل لن
ابرح في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي ومعناها نفي المستقبل من غير تابيد لكن
مع تاكيد بدليل هذه الآية فاختار هذا المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال ولو ذكر
الجملة لكان الظهر ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف النفي ويجوز
تقديم معمول معمولها عليها واذن يلزم كتبه بالنون في جميع النسخ وينبغي ان يكتب بالالف بل بالنون لئلا يلتبس
لما روي عن الفراء انه قال اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس
باذا الزمانية واما اذا اعملها فالعمل غيرها عنها وهذا انما يتم لو جاز الوقف عليها بالالف
والنون كما نقل عن المبرد واما على ما ذكر المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها
حرف كان فالقياس ان لا يكتب بالالف ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها الا بالقسم
والنداء والدعاء وكونها ناصبة مذهب سيبويه والمروي عن الخليل تقديرا ما بعدها
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها قال الرضي الاعتماد بحكم الاستقراء منحصر في ثلثة اقسام كون
ما بعده خبرا لما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه خبرا له نحو ان
تكرمني اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم له نحو والله اذن لا يخرج وكان الفعل قبلها
احترازا عما اذا كان بمعنى الحال كما يقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا ويعقض
ما ذكره من الضابطة بنحو اكرمك اذن بتاخير اذن فانه يرفع المضارع فيه لا محالة
مع اجتماع الشرطين فيه ويجوز زيد اذن يضرب فانه لا يعمل المفصل بغير الاشياء الثلثة
المذكورة والصحيح ان يقال واذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معمولها بغير
الثلثة

الثلثة وكان مستقبلا واما اذا تصدر منه وجه دون وجه كما اذا كان بعد الواو
والفاء فالوجهان مثلا اذا ان تدخله الجنة واذن جواب وجزاء فانه جواب لمن قال
اسلمت فكانه يسأل عنك انه ما نار فعله هذا وجزاء لاسلامه لانه كانه قلت
اذا اسلمت يدخل الجنة وقد يكون ما بعده ما بعد اذن جزاء له في كلام المجيب
باذن كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه و
بيان الجزاء اسلامه وقد اطلق النحاة كونه جوابا وجزاء وقيده الرضي بما اذا لم
يكن فعله حالا لانه لا يكون الجزاء الا للمستقبل او الماضي قال صاحب الكشاف
في سورة المؤمنين في تفسير قوله تعالى ما اتخذ الله ولد وما كان معه من اله اذن
لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون فان قلت
اذن لا يدخل الا على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا و
لم يتقدم شرطه وهو السائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة و
حذف لدلالة وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه المحاجة قال الرضي اذا كان
فعله ماضيا جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه واذا كان مستقبلا جاز
جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان وقد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما نحو لو زرتني
اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين
للتوكيد وقد يكون المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلثة النصب والجزم والرفع
نحو ان تأتني آتك اذن اكرمك الجزم بالعطف على المجزوم والنصب والرفع على عطف
الجملة على الجملة ولا يحتاج على توجيه رفعه الى تقدير المبتدا اي واذن انا اكرمك كما قال الرضي
على ما لا يخفى وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
وتحقيق المراد بالسببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما بعدها او الذهنية
سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لما قبله اذ المعنى سببية
كل ما قبلها او ما بعدها للآخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب
الذهن وقد يجمع كي مع اللام فان تقدم كي فاللام بدل وان تاخر فكي بدل وقيل تاكيد ولا يتقدم

يقول منصوب كي عليها وقد يذكر بعدها ان نحو جئت كي ان يقوم فيقال ان زائدة و
بدل من كي ويدل لهذا ان كي قد يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال
كيما يضربنا برفع فيقال ماكانه وقد يقال مصدرية وكي جارة والمعنى وحتى تقرر بعدها
ان اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان ماضيا او حالا بالنسبة الى زمان
التكلم بمعنى كي اما اللتي كي مع انه قد جاء لغير السببية بمعنى ان اذا كان بعد فعل الارادة
نحو قوله تريدين كيما تضموني وخالدا وهذا يجمع السفان ويحكيه في محل لانه الا ابناد زمنه
الا كي للسببية لانه الشايع والسابق في هذا المقام او الى في التسهيل او الآن وانما جمل
على حتى ان تنبيها على انه بمعنى انتهاء الغاية من غير اشتراط دخول ما بعدها فيما قبلها و
كون حتى بمعنى الى ان يراد به فهم معنى الى الحين يذكر حتى لا ان لا داخل في معناه حتى
يلزم عدم صحة تقديره ومن البين ان كون حتى بمعنى كي او الى ان يستلزم كون المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبله الا انه ذكره لدفع توهم وجوب الاستقبال الحقيقي واظهار
كفاية مطلق الاستقبال وفي كون حتى بمعنى الى ان نظر لانه بمعنى وقت ان كما يظهر عند
التامل العادقة فالاولى بمعنى الا من غير ذكر ان كما لا يخفى مثل اسلمت حتى
ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي مع المستقبل الحقيقي وكنت سرت حتى ادخل البلد
لم يكتف بقوله سرت حتى ادخل البلد لئلا يتوهم كون سرت بمعنى السير لا فيتمنا
قوله ادخل ذلك فذكر كان الذي هو نص في الماضي حتى ذهب بعض النحويين الى انه
ما بعير مستقبلا بدخول ان الشرطية عليها وهذا مثل حتى بمعنى كي او الى مع المستقبل
الغير الحقيقي والسير حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى الى مع المستقبل الحقيقي فذكر
مثالين للمستقبل الحقيقي ومثال للمستقبل الغير الحقيقي محتملا لكون حتى الى وكي و حتى
بمعنى كي لا يدخل الاسم الصريح كما يدخل كي فلا يقال اسلمت حتى دخول الجنة
و حتى بمعنى الى يدخله فيقال سرت حتى تغيب الشمس وسرت حتى غيبة الشمس
فان اردت الحال في الشرط الاستقبال في نصب المضارع بعد حتى وجوب
رفعه حتى اراده الحال واشار به الى تقييد النصب بكون الفعل مستقبلا

ولو قال

103

وقال فان كانت حرف ابتداء فرفع لهم الضابطة الا انه حاول التنبيه على انه لا يكون المراد
في الا الحال والاشارة الى فايدة التقييد بكون الفعل مستقبلا تحقيقا اي حال كون الحال تحقيقا
بان زمان التكلم او حكاية اي حال كون الحال محكيا بان يحكيه مع كو الحالية ويجعله منزلا
منزلة الحال بان يجعله نصب العين بحيث كانك فيه كانت حرف ابتداء اي حرف هي
علامة ابتداء الكلام وفراغ من الكلام السابق وزعم البعض ان المراد انه حرف دخل
على المبتداء فقولهم مرض حتى لا يرجونه بتقدير حتى لا يرجونه وهو مردود بانه تكلف في
تراكيب البلغاء لا يدعو اليه داع ورده الرضي بانه لا يطرد لامتناعه في قوله تعالى وزلزلوا
حتى يقول الرسول وفيه نظر ان له ان يقول التقدير حتى انسان يقول الرسول والمستفاد
من الرضي انه يكفي للحال المحكي ان تجعل الفعل الاستقبالي للجزم بتحققه منزلة الحاصل المحقق
او الذي مضى وانه يصح العطف على المرفوع بعد حتى لتوهم النصب كما في قول الشاعر ولا
تحسبون حتى يصبحوا ويصبحوا حيث رفع يصبحوا مع كونه مستقبلا لانه مع العزم الجزم
عليه كانه حصل ومضى او كانه حاصل وعطف عليه بالنصب لتوهم النصب فيه
فيرفع على صيغة المجهول والضمير للمضارع او على صيغة الخطاب وضمير المضارع محذوف
ويجب السببية بل قصد السببية سواء كان مطابقا للواقع او لا ولا يكفي السببية من غير
قصد وكان فايدة حتى ان ما قبلها تدرج حتى انتهى الى ما بعد نحو مرض حتى لا يرجونه اما
للحال تحقيقا او حكاية وتخصيصه بالاول من غير مخصص ومن ثم اي من اجل ان حتى
حرف ابتداء للسببية الرفع وتارة لامتناع كونه حرف ابتداء وتارة لامتناع السببية
واشار الى الاول بقوله في كان سيري حتى ادخلها وذلك لان قوله حتى ادخلها لو
كان كلام لبقي كان بلا خبر فامتنع الامتناع كان الناقصة فلذا قال في الناقصة اي
لاجل كان الناقصة فيه للتعليل كما في قوله عليه عذبت امراة في هرة الى الثاني بقوله
وفي سرت حتى يدخلها لانه لو كان قوله حتى تدخلها كلاما مستقلا تعلقا به مع
الشك في السير الذي هو سببية ويمتنع القطع بالسببية مع الشك في السبب وفيه نظر
لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالمسبب لجواز تعدد السبب فالاولى

ان يقال على تقدير الرفع يكون القطع بالدخول المسبب عن السير مع الشك فيه ويمتنع
الجزم فيه بالمسبب عن الشيء وكونه مسببا عنه مع الشك فيه وجاز في كان الناقصة
كان سيري حتى ادخلها بتحقق الشرطين وايهم سار حتى يدخلها لتحقق الشرطين لان الشك
في السبب لا يوجب الشك في السير الذي هو سبب الدخول وهو عطف على كان
سيري حتى ادخلها ولا يعبأ بايهام ان جوازه مقيد بقوله في الناقصة لظهور انه غير
مقيد به فلا حاجة الى جعله عطفا على جاز بتقدير الفعل تحرزا عن هذا الايهام ولا يجوز
الفصل بين الحروف التي يقدر بعدها ان والفعل المنصوب خلافا للاخفش حيث
اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بالشرط او الظرف وقال ابن السراج
الفصل بالشرط اهون او اقبح وبالظرف اقبح ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة وقد يراد
لام كي للدلالة على كون الشيء مقصودا لا وسيلة الى مقصود آخر نحو امرت لاعدل اي
الامر بالعدل للعدل لكون العدل كمالا مطلوبا لا جعله وسيلة الى آخر مما ترتب عليه
من المنافع ونحو يريد الله ليذهب عنكم الرجس اي يريد ذهاب الرجس لنفسه لا لما
يترتب عليه ونحو يريد الله ليبين لكم اي يذهب التبيين لنفسه وفيه سر تخصيص
المتطلب وتحريكه على الاعتناء ما دخل عليه اللام على ما لا يخفى فقوله ولام كي شامل
لتلك اللام فلم يفته بدل يفتته شيء من مواضع تقدير ان ويحذف اللام لجواز
حذف الجار مع ان وجب ان يعود ان المقدرة فيقول اسلمت ان ادخل
الجنة وتقدير ان بعد اللام مشروطة بان لا يكون مع لا لئلا يعلم ولام الجحود لام
تاكيد بعد النفي لكان اي لمدلول كان ونفي مدلول كان اما بدخول حرف نفي نحو
عليه او بدخول لم ولما على المضارع فلام الجحود مختص بكان ولم يكن اللام في قوله
لكان لام التقوية زيد في مفعول النفي لضعف عمل المصدر رسمها المعرف باللام
مثل وما كان الله ليعذبهم ووجه الرضي افادة زيادة هذا اللام التاكيد انه لام
المناسبة واللياقة كما يقال انت لهذه الخطة اي يليق بها ويناسبه فزيادته يجعل
نفي الشيء نفي اللياقة والمناسبة وفي نفي اللياقة في مقام نفي الشيء كمال المبالغة في

نفيه

في نفيه وفي جعل ان يعذبهم خبر كان اشكال المصدر خبرا عن الذات وتاويله من وجوه
لا يخفى واورد في اللباب انه لا حاجة الى ان وبل في الفعل مع ان كما في المصدر وان كان
مؤولا بالمصدر ومال اليه السيد السند في حواشي الرضي في شرح عبارة المتن في دليل
حد الكلمة واذا حذف لام الجحود يعود ان وجعل منه قوله تعالى وما كان هذا القرآن
ان يفترى اي ليفترى والفاء بشرطين احدهما السببية بل هو اذا كانت فيكون الكلام
صادقا ولم يكن فيكون كاذبا ولا يقع السببية بدون القصد والثاني ان يكون
قبلها امر والاولى او لام امر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس داخلا في الامر
عند النحاة فادراجه في هذا الموضع لكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر والالتماس
بل كل ما هو على صيغة الامر فلا يكلف في ادراج الكل في الامر ولا يدخل ما ليس على صيغة
وان استعمل في معناه من الخبر نحو رحم الله واسم الفعل نحو عليك ولا يلبس بعدم
دخوله لانه لا ينصب بعده المضارع الا عند الكسائي مطلقا وعند ابن جني في نحو نزال
لانه في حكم الامر في الاطراد والمراد بكون الامر قبلها كونه قبلها فلا ينصب المضارع
لنطاق في نحو الانسر الاسد فينجو خلافا للكسائي وقد ينصب بعد عدم الامر من غير ان
يكون جوابا تشبيها بالجواب في الكون بعده وجعل الرضي منه قراءة ابو عمرو وان اقضي
امرا فانما يقول له كن فيكون بالنصب وعندي ان النصب فيه لكونه بعد الحصر بانما
نحو انما تجيئني فيكرمني زيد بالنصب فانه ذكر في الرضي انه قد جاء النصب بعد
الحصر بانما لما فيه معنى التخيير القريب من النفي او نهي نحو لا تمش فتندم او استفهام
نحو اهل عندكم ماء فاشربه او نفي صريح نحو ما تاتينا فتحدثنا او في حكم الصريح بان يستعمل
في معنى النفي ويجري مجراه نحو قلما يكرمني فتكرمني واقل رجل يكرمني فتكرمني وكذا
قل رجل ونحو غير مضروب الزيدان فاخبرك بخلاف انت غير امير ليضربني ونحو قد
تجيئني فتكرمني بجعل قليل في حكم النفي كذا في الرضي واثبت النصب بعد في التسهيل
قليلا واثبت الرضي النصب بعد الشرط قبل الجزاء وبعده بجعل الشرط والجزاء
لكونهما مفروضين في قوة النفيين او بين نهوا كان بلفظ الترجي او بلفظ التمني

نحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب و قولوا ينا فنحدثنا بالنصب
او نحو ص ذكر العرض مع انه على لفظ الاستفهام تنبيها على ان المراد بالاستفهام ما هو
ليس بحقيقة على حقيقة وما سوى العرض من معانيه المجازية ليس بمعتبر في النصب وفيما
ذكره نظر لان النصب ليس مشروطا بأحد الاشياء الستة لانه يكون بعد التحضيض ايضا نحو
لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا او لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك والما يصح
دخوله في النفي لو كان النفي المأول معتبرا على اطلاقه كما جوزه بعضهم لكن ذكر الرضى انه
قياس لا سماع وقد يجيء التشبيه المقصود به النفي منصوبا بالجواب نحو كانك وال علينا
فتشتمنا لكن ما ليس بمطرد وليس قياسا على القاعدة وما جاء منصوبا بدون سبق شيء من هذه
الامور بوجه فقد ضرورة الشعر نحو سا تترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا وله احتمالان
احدهما ان اقربهما ان يكون الخبر بمعنى اى لا اترك ولا الحق فيكون النصب على ما عليه القياس
وثانيهما ان فاستريحا مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا ويكون الضرورة الشعرية في تأكيد
المضارع الذي ليس فيه معنى الطلب ثم النصب بعد الفاء والواو وهو الافصح الاكثر
ويجوز الرفع كقوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون اذا
امن اللبس ولا يفوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب بعد هذه الاشياء
ان ما بعد الفاء بمنزلة الجزاء لما قبلها فزرني فاكرمك في ان تزرني اكرمك فعدل عن الرفع
ليكون نصبا في انه لم يقصد عطف ما بعد الفاء على ما قبلها عطف جملة على قصة في
الاشياء السابقة وفي النفي السابق عن اعتبار القصة على القصة مندرجة فيتوهم
العطف فيه اقوى وبعد النصب توجيهان المشهور انه معطوف على السابق
عطف مفرد على مفرد والتقدير ليكن منك زيادة واكرام مني وهكذا
وعند الرضى الفاء السببية دون العطف والتقدير زرني فاكرام مني ثابت
والخبر واجب الحذف ولو جعل للعطف ففيه عطف الجملة وهو المتحقق في العطف
بالفاء السببية مع قلته لا غير وهو المناسب بجعلهم ما بعد الفاء جوابا للاشياء
الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من جملة السابقة وكانهم حكموا

بكونه

205

بكونه جوابا بالطريق الاول لان قولنا فليكن منك زيادة فاكرام مني في معنى ان تزرني
اكرمك وكانه لعدم ظهور كونه جوابا لم يقبل المعتقد ولا جوابا وقال وان يكون مقبلا
امر هذا قال الرضى لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع
ما بعد الفاء التي لا تشتغل الا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية في زمن هذا الجواب
مما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك يفصل بها بين الفعل الذي قبل الفاء ومعموله
نحو هل يعطي فيأتيك زيدا و يتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الفعل
او كيف او متى بين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تجزه ومتى فاكرمك تزورني و
يجوز ايضا حذف المستفهم عنه للوضوح فتقول فاسير معك اى متى تسير فاسير معك
ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كلا منهما في اللفظ جملة ظاهرة
ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب شيء واحد بجوابين انتهى واعلم ان المنصوب
بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد الفاء بسقوط الفاء فيقول في زرني فاكرمك بالنصب
زرني اكرمك بالجزم وكذا عطف على المنصوب بالفاء المجزوم نحو فاصدق واكن
والواو بشرطين الجمعية اى قصد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان
والاولى المعية لان الجمعية في المشهور اعم من المعية ولا يخلو عنها الواو وكانه
اعتمد في فهم المعية على ان الواو لا يكاد يخلو عن المعنى المشهور فلا معنى للاشتراط
به وان يكون قبلها مثل ذلك لفظه مثل معه لا معنى له وكان الاخصر والواو بالشرط
الثاني والمعية مثال لما الثاني ونعم المثال قوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا
فعلت عظيم واو بشرط معنى الى ان اى بشرط تحقق معنى الى ان معه لا اشتراط
كونه بمعنى الى ان حتى يرد ان الظاهر بشرط معنى الى لان ان ليس من جملة معناها
واختار كونه بمعنى الى دون كونها بمعنى الا وهو مذهب سيبويه لانه مذهب الجمهور
ولا حذف فيها بخلاف مذهب سيبويه فانه يحتاج الى تقدير الوقف بعدا و تقدير
المستثنى مثله فقولك لالزمنك او تعطيني حقي عند الجمهور بمعنى لالزمنك الى ان تعطيني
حقي وعند سيبويه بمعنى لالزمنك كل وقت الا وقت ان تعطيني حقي

ويمكن ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى ولا سيبويه انه بمعنى الا بل المراد ان لاحد الامرين وما بعده حين التكلم به غير متحقق وما قبله فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبله يتحقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله يتحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا حذف على من المعنيين وما قالوا ان الوقت محذوف عند سيبويه وان ما بعدا وفي محل النصب عنده وفي محل الجر عند الجمهور من عدم التاكل ولكن شاهدا على صدق ما قلنا انه لم يعد من ادوات الاستثناء ولا من حروف الجر وعنده هو ان او بمعنى اللام لان الحال لالزمنك لتعطيني حقي والله اعلم والعاطفة اى بان مقدرة بعد الحروف العاطفة مطلقا اذا كان المعطوف عليه اسما فقوله والعاطفة معطوف على قوله حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وقوله فان الى موصنته مصدرية بالفاء الاعتراضية لتفصيلها هو مجمله والكنى في العاطف بالذكر مرة لانه ليس به تفصيل وجعله معطوفا على التفصيل بوجب تفصيل ما يذكر في الاجمال في مقام تفصيل المجمل وانما تقدر ان لتصير المعطوف اسما والقياس تقديران ايضا اذا كان المعطوف اسما في قال اضرب زيدا وشتم خبر من اكرامه وكانهم لم يبد والسماع مساعدا له فلم يجوز ضواله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما لان ذكر العاطفة بهذا العنوان كان مع هذا الشرط فتبادر من قوله والعاطفة العاطفة بهذا الاعتبار ويجب مع لا في اللام اى لام كي على ان اللام للعهد ويمتنع فيما سوى ذلك وينجزم لم يقصر المصنف ان المتعارف في الفعل للرفع والمنتصب والمنجزم وفي الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور بل يعبر التعبير لمجرد التفنن وفي التسهيل يرفع وينصب وينجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي لا في النفي وبكلم المجازاة وهي ان ومهما وهو بمعنى كما ومتى وقد انكر الزمخشري الانكار على من جعلها ظرفا وفي التفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وحكم التسهيل بانه قد يكون ظرفا متمكنا

بالثبات

بالثبات لكن ست نصا فيهما وكانه زعم المبرد ايضا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوها سورة القضية الكلية شلها واذ ما قال السيرافي ما علمت احد من اثبت الا سيبويه واصحابه وهي حرف عند غير مركبة من كلمتين بل هي فعل كان مهما وقال المبرد هي اذ الظرفية كفها الكاف ما عن طلبه الاضافة وهيئها للشرط كما حينا حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة وحيثما فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهم فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام ويحسن تضمنها اياها واما ما في غير اذ وحيث ليست كافة بل زائدة ولذا ليست لازمة واين ومتى مع ما وبدونها وذكرها بدون ما لان الجزم مع ما ثبت بطريق الاولى وما في التسهيل قد يجي ظرف زمان ومنه قوله وما تك يا ابن عبد الله فلا ظلما تخاف ولا افتقارا ومن واى مع ما وبدونها واما انجزام المضارع مع كيفما كذا المجازاة والانجزام مع اذا وكذا مع اذا ان ولم يذكره سيبويه وحفظه لقوله تومنك تامن غيره ومتى لم يدرك الامن نزله حذرا والجزم باذا الشعر مع كان اهمال متى للحمل على اذا اما الجزم باذا كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل واما اهمال متى كما ورد في الحديث ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وقد اهمل ان حملا على لو كقراءة ابي طلحة فاما ترين من البشر بسكون الياء وفتح النون والاجماع امتناع حمل لو على خلاف الجمالة منهم زمخشري بقولو شاطارية ومعه لاحق الافعال مهد ذو وحصل وبان مقدرة عطف على قوله بهو ولو لم يذكره واكتفى بما يأتي بعد من قوله وان مقدرة لكان احذب فلم يعقب المضارع ونفيه وقيل يقلب لفظ الماضي مضارعا وبايليه ولا يفصل بينه وبين فعله الا للضرورة ولما نظيرها فيما ذكر ويختص بالاستغراق والابتداء من حين الانتفاء الى ان التكلم ولا يستعمل في غير الاستغراق بخلاف لم فانه لا يختص والغالب منه نفي المتوقع وفيه رد على الاندلسي حيث سوى بينهما في عدم الاختصاص بالاستغراق وجواز حذف

الفعل عند القرينة بخلاف لم فانه لا يجوز حذف فعله الا في الضرورة ولما
لم يختص بالاحتمال مع ادواة الشرط فيقال ان يضرب ومن لم يضرب ومتى لم
يضرب بخلاف كما قال الرضي واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهما
للاستقبال على سبيل التقرير كقوله تعالى الم نربك والم نشرح لك هذا
وفيه نظر اذ هو على المضي وبه فسر في التفاسير ولام الامر الامام بها الفعل
من ما اسند اليه الفعل غائبا كان او متكلما فاعلين او مفعولين او مخاطبا مفعولا
او فاعلا على سبيل الندرة والاقوى في امر الفاعل المخاطب بالتام ان شاركه غائب
فيكون اللام لتغليب الغائب وحرف الخطاب لتغليب المخاطب وربما يحذف
اللام في امر غير الفاعل المخاطب في النظم نحو قوله تعالى محمد تفد نفسك كل
نفس واجاز الفراء حذفها في النثر بعد القول وجعل منه قل لعبادي
الذين آمنوا يقيموا الا انه في تقدير ليقيموا وله عند الجمهور توجيهان آخران
وهي مكسورة وفتحها لغة ويسكن مع الواو والفاء وثم نحو فليقضوا او نحو ولتأت
طائفة اخرى لانه حصل من اجتماع الواو والفاء واللام المكسورة وحرف المضارعة
ما هو ككتف مخفف كما خفف كتف واما ثم فحمل عليهما ولا النهي عند معنى ما اي طلب
بها ترك الفعل او عدم على الاختلاف فيه وفي بعض النسخ المطلوب بها الترك
اي ترك الفعل الذي دخلت عليه لا وان كان ترك كف وهي اعم من لام الامر يدخل
على جميع صيغ المضارع بلا شذوذ لكن وجودها على المتكلم اقل من دخول اللام عليه
وقد يفصل بينها وبين معموله بمعموله لا زيدا اضرب كاضافة الادوات في قو
لهم ادوات الشرط يدخل على الفعلين ان يجوز دخولها على الفعليتين كما ظهر
من بيان الجزاء فقد يكون جملة اسمية سببه الاول ومسببه الثاني اي علية
الثاني لا علية بل قياس استعمال المسبب في السبب في مسئلة الكحل
وكان المنسبب الذي الحق به الباء المصدرية كان بمعنى سبب له على
سبيل الحذف والايصال ولم يجعل سببه الاول للثاني مع انه اخص تنبيها

على

على كلمة الشرط لها نسبة الى الشرط بها يعمل فيه ونسبة الى الجزاء يعمل
بها فيه وبها بين النسبتين اقتضتهما كما ان كان عمل في الاسم والخبر
وما ولا يعملان فيهما لاقتضائهما مسندا اليه ومسندا فمن قال حرف الشرط
ضعيف فلا يستطيع عملين لم يات بشيء وان بنى عليه الحكم بان كلمة الشرط
عاملة في الشرط والشرط في الجزاء او ان الشرط مجزوم بها والجزاء
بالجوار كقطعهم الجر بالجوار ومنهم ومن قال مبنيا فان لا يخفى في
ان السبب هي النسبة التي في الشرط او المسبب هي النسبة التي في الجزاء
فكيف صح جعل الفعلين سببا ومسببا قلت النسبتان جزءا مفهومي
الفعلين وليس كون تلك الكلمة سببية الفعل الاول ومسببية الفعل
الثاني وضعها لذلك بل انها وضعت لسببية الفعل لا مسواء فعلا او جملة
اسمية ويسميان اي الفعلان شرطا وجزاء وفي التسهيل ان الشرط
والجزاء اسمان للجملتين وهو الصواب يشهد له العرف وان الجزاء اسم
لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل
اذا كان جملة فعلية والمراد بسببية الاول للثاني اعم من السببية الحقيقية
او الادعائية كما في قولك ان تشتمني اكرمك وكون كلمات الشرط للسببية
هو المشهور بين النحاة حتى اذا انتفى السببية يئول بان المحكوم بها هي
السببية للاخبار بالجزاء وبهذا سميت جملة الثانية جزاء وحقق
الرضي ان مدلول كلمة الشرط لا يزيد على كون الشرط ملزوما والجزاء لازما بل
ربما يكون الجزاء سببا للشرط كقولك ان كان النهار موجودا كان
الشمس طالعة وفيه ان الظاهر انه لا يزيد على الاتصال سواء كان للزوم
اولا بل يكون الاتصال على سبيل الاتفاق الا ان يقال لا يفهم اهل العرف
المعنى وذات من اللزوم الاتصال وللفرق علم آخر ولم يذكر المص هنا الا
بعضا من الاحكام المشتركة فنحن نشير فيها في اثناء شرح ما ذكره انشاء

اللازم ونقدم لك ما هو من خصايصان التي هي ام الباب فاعلم ان ان ينفرد
من بين الجوازم من كلمات الشرط بجواز دخولها على اسم بعده فعل وهو
الشرط ان كان الاسم ظرفا كالزمان والمكان نحو ان يوما سرت سرت
بخلاف من يوما سرت سرت ومفسر الشرط ان كان غير الظرف نحو ان
زيدا اضرب وان زيدا ضربت لا يقول من زيدا اضربه الا في الضرورة ولا يجوز
دخولها على اسم ليس بعده فعل فلا تقول ان زيدا خارج ولا يجوز ان يكون
الفعل المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا الا على سبيل الشذوذ نحو ان امرؤ
تميلها تمل واذا كان المفسر مضارعا يجزم سواء كان مفسر الشرط كما او
مفسر الجزاء نحو ان تقم زيد تقم فقوله يقم مفسر فعل محذوف والاصل
يقم وكذا ان تضربني زيدا اضرب او اضربه والاكثر جعل الجملة المذكورة
جزاء بدخول الفاء على الاسم وفيه استغناء عن حذف الفعل ولا يجزم
ح لان الفاء يمنع عن الجزم وينفرد ايضا بجواز حذف الشرط والجزاء معها
في الشعر خاصة مع القرينة نحو قوله قالت الم يا سلمى وان كان فقيرا معدما
قالت وان ويجوز حذف شرطها فقط في السعة ان كان منفيا بلا مع
ابقاء لا نحو قولك ائتني والا اضربك فان كانا اي الفعلان مضارعين
غير مقرونين بلم او كان الاول مضارعا كذلك فالجزم اي جزم كلمة الشرط
واجب او الجزم المضارع واجب وكون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستقبح
لتاثير اداة الشرط في ابعدهما خارجة عن معناه مع عدم تاثيرها في الاقرب ولذا
لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة الشعر والقياس
يقتضي ان يقبح عطف الماضي على المضارع الا ان يقال العاطف بمنزلة تكرار
اداة الشرط وان كان الثاني مضارعا كذلك فالوجهان جائزان اعمال الاداة
والغاؤها والجزم مضارع والثاني الكثير والماضي في الشرط والجزاء في الجزم
فان قلت ينتقض القاعدة بقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع

حيث الثاني

حيث الثاني اجيب بان الكلام محمول على حذف الفاء او التقديم والتاخير
بتقدير انك تصرع ان يصرع اخوك وكلاهما جائزان في ضرورة الشعر ولم
يجعل من قبيل توسط بين الجزاء الجزاء لان الفاء الشرط بين المبتدا والخبر
لا يجوز ولو لضرورة بقي ما كان الاول مضارعا والثاني جملة اسمية لكنه اشعر
على ظهور حكمه مما ذكر ولا ينتقض القاعدة بقولك اضربك ان ضربتني فانه ليس الا
الرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزاء عند البصري وانما هو جزاء
عند الكوفي والاختلاف مبني على الاختلاف في جواز تقديم الجزاء على الشرط او
بعض اجزائه وكذلك اضرب ان ضربتني زيد فالمتقدم على الشرط والمتوسط بين
اجزائه دال على الجزاء عند البصري ولهذا لا يراعى فيه شرائط الجزاء وجزاء عند
الكوفي ولو على ان ولو المستعملة في معنى التاكيد مع تقدم الدال على الجزاء اذا
كان منفيا الجزاء بحسب انه كقولك اكرمك فان شتمني فالشتم يبعد عن الاكرام وضده
هو المدح الاولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فمنهم من قال الجملة
اعتراضية والواو للاعتراض وضعف بانه لا يفيد ادخال الواو وكون الجزاء اولى
بنقيض الشرط وقيل عاطفة اي اكرمه ان لم يشتمني وقيل الواو للحال والمعنى
اكرمه والحال انه يشتمني فرضا وتقديرا واذا تقدم الدال على فلا يكون
الشرط الا ماضيا لفظا ومعنى ولا يجيء مضارعا الا في الشعر ومما يلتبس
بادوات الشرط وتقع الخطاء وما ومن واي الموصولات فلنتعلم الذي
ان يجتهد في ضبط موضع اللبس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه الثلث
جملتان فهي موصولة بلا لبس فان كان فان تقدم احدى الجملتين نحو
اتي من اتاني او يأتيني فابن السراج وجوب جعلها موصولة لا شرطية
من اعتبار حذف جزاء الشرط في ضرورة لا يجوز نعم لو كان الفعل بعدها
مضارعا لا يحمل في السعة على الشرطية لما عرفت وكذا اذا كان قبلها لفظ
مضاف الى الجملة انذكر اذ من اتانا اكرمناه لا يجعل الشرطية في اللغة مع انه

جاء في الشعر وذلك لا يتقدم الظرف المضاف اليه مبطل بصدارتها واورد
عليه اشكالان لان احدهما انه لما جاء غلام من يضربه اضربني ولم يبطل
بهذا التقديم صدارة الشرط فعلم لم يجز نحو ما ذكره ومن اتانا اكرمناه خبر له
وثانيهما انه لما جاز زيد من يكرمه اكرمه لان كلمة الشرط في صدر جملتها وان
تقدم عليه ولم يبطل بتقدم المبتدأ صدارتها في جملتها فلم لم يجز هذا التركيب
وكلمة الشرط في صدر الجملة المضاف اليها الظرف ولم يبطل بتقديم المضاف
صدارتها واجيب عن الاول بان المضاف الى المفرد مضاف الى كلمة الشرط
صار معها كالكلمة الواحدة بخلاف المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مضمون
الجملة فلا اتحاد له الى كلمة الشرط وعن الثاني بان الجملة المضاف اليها بتأويل
المصدر فان قولك اذ من اتانا اكرمناه في تأويل وقت اكرامنا من اتانا فلا يقع
الشرط في صدر الجملة بخلاف خبر المبتدأ فانه ليس في تأويل المفرد وان قال بعض
النحاة لانه دعوى بلا دليل اذ يسند الجملة بلا حاجة الى تأويل كما يسند المفرد
ومما يجب ان يعلم انه لا يتقدم شيء من النواسخ على كلمة الشرط ولا يدخلها
حرف نفي سوى كلمة لا فلا يقول ما ان ضربتني ضربتك ولا ما من ضربني
ضربته وانه يجوز حذف الجزاء بقرينة واذا حذف يجب جعل الشرط ماضيا
لفظا او معنى لانه يقبح عمل الاداة في الشرط مع عدم ظهور عملها في الجزاء
وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعله بشيء من اقسام الكلمة الا لا
في المضارع فلا يقول ان لن يفعل او سيفعل او قد فعل او لا افعل وانه لا يجوز
جعل الاستفهام شرطا وان فعل يجوز جعله جزاء وان الفعل الثاني في قولنا
ان يضرب اضرب تأكيد وفي ان تعلم بدار الوصف عنك نوردك ان تضرب
تذهب الضرب بحال الا من يجيء حزنه وانه لا يقع الماضي الداخل عليه ان دعاء
يتضمن معنى الماضي بل يلتق الى المستقبل لا محالة الا كان فانه يكثر بقاؤه على المضي
وان كان قد ينقلب الى المستقبل وقال الرضي وقد يبقى غير كان على المضي لكنه

قليل

قليل وقال ابن مالك كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل
لا بد من تأويله بامر استقبالي وان كان كان مقولك ان كنت جئت
الي فقد شكوتك مأول بانه ان يظهر كونك جئتني الي يظهر كوني شاكرا لك ولا يخفى
عليك ان البحث عن دخول الفاء على الجزاء غير خارج عن البحث عن انجزام
المضارع لان الفاء يمنع عن الانجزام صرح به التسهيل واذا كان الجزاء
ماضيا بغير قد لفظا او معنى تفصيل للماضي وتصريح بعموم المضارع المنفي بلم والمراد
بغير قد بلا قد لا الملابس بغير قد والمراد سلب قد مطلقا فيخرج به ما هو بتقدير
قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيل قد خلاف المتعارف اذ لا يعبر عن المقدر
بالمعنوي لم يجز؛ ولا يخفى ان القاعدتين منتقضتان بالماضي المنفي لانه يجب
فيه الفاء ولو قيل المتبادر من ماض بغير قد الماضي المثبت لانه الدائر بين كونه
بقد وبدونه ينتقض بخروج المضارع المنفي بلم لانه ليس ماضيا مثبتا وايضا
ينتقض القاعدتان بالماضي الانشائي دعاء كان او مدحا او ذما او تعجبا او رجاء
لشيء او قسما فانه يجب فيه الفاء وبالماضي الذي مع قد وهمزة الاستفهام لانه
مع الاستفهام لم يجز الفاء صرح به الرضي وان مضارعا مثبتا يدخل فيه سيفعل
وسوف يضرب وأيضرب مع انه يمنع منها فينتقض قاعدتها جواز الفاء
ووجوبه او منفيا بلا احترز به عن النفي بلم فانه يجب قاعدة امتناع الفاء و
عن المنفي بلن ما وان فانه تجب قاعدة وجوب الفاء فالوجهان الفاء و
عدمه والا فالفاء او ما ينوب مناب من اذا بدليل ويجيء اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء وقد دخل الجملة الاسمية بدونها مع ان المصدرة به
وبما تضمن الاسماء يجوز فيها الوجهان فانتقض بها قاعدتا الوجوب
والجواز واعلم ان قواعد الثلث مذكورة بعبارة هي امثلتها اما الاولى
فظاهر واما الثانية فلان قوله فالوجهان بتقدير يجوز الوجهان واما الثالثة
فلان قوله والا فالفاء بتقدير فالفاء واجب ومنه عرفت ان قواعدها مختلة

فتبين ما فعلوا عن الاحتمالين له بعون الله ملك المستعان فنقول الجزاء الذي يصح
وقوعه شرطا وتقدمها حرف الشرط الا الاستقبال ويحدث فيه الاستقبال
يمتنع فيه الفاء وما فيه معنى الاستقبال على الاحتمال ويصير حرف الشرط دليلا
دليل ارادة الاستقبال يجوز فيها الوجهان وما لا يحدث فيه الاستقبال
ولا يصير قرينة ارادة الاستقبال فيه يجب الفاء وان مقدرة بعد الامر
سواء مذكورا او مقدرا وسواء كان بصيغة الامر او اسم الفعل والخبر على
خلاف ما اعتبر في تقدير الناصب بعد الفاء في بيان اطلاق ما والنهي والا
ستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
وفيه رد لما هو ظاهر بيان الخليل من ان عامل الجزم هو نفس الاشياء الخمسة
مثل اسلم تدخل الجنة ظاهر المثال ان المراد بالسببية مجرد المدخلية او الاسلام
لا يوجب الدخول ولك ان تريد بالسلم الاسلام المستمر ولا تكفر تدخل الجنة
وامتنع لا تكفر تدخل النار لان الواجب تقدير ما يلائم ذلك الشيء المذكور
قبله ان نفيا فنفي وان اثباتا فاثبات خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر
دليل الامتناع وفي بعض النسخ لان التقدير ان تكفر وهو وجه منع الكسائي
والاظهر انه لا خلاف معنويا بل لفظي اذ الجمهور عنوا منع تقدير الاثبات بتجرد
وقوعه بعد نهي والكسائي جعل قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في
هذه الصحة وكيف تمانع في حذف الشرط بقرينة كما لا نزاع له في ان سبق
النهي ما يستحق تقدير منفي والظاهر ان الخلاف قائم في اسلم تدخل النار
[illegible] مثال الامر بهكذا في اكثر النسخ وفي بعضها الامر اطلق الامر ولم يقيده
بما يخرج [illegible] الامر [illegible] الغائب والمتكلم والذي طلب [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] مخصوص بالامر بصيغة الامر و[illegible]
تعريف صيغة الامر [illegible] دون الامر [illegible]
وجعل [illegible] الصيغة [illegible] الطلب [illegible]

مدخلية

مدخلية للمادة فقوله صيغة لا يشمل لام الامر لا نحو صه وانما يشمل الصيغ
والهيئات فلما قيل يطلب بها الفعل خرج نحو صه لا يطلب بها الفعل وقوله
من الفاعل المخاطب مزيد توضيح وبهذا البيان اندفع ما في الشروح الا
قوله من الفاعل لاخراج الامر المجهول اذ تقييد الفاعل بالمخاطب لاخراج امر الغائب
والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج نحو صه ومه ولم يبال بخروج نحو
كلوا واشربوا للاباحة ونحو اعملوا ما شئتم للتهديد لانه صيغة يطلب بها
الفعل وضعا وهذه المعاني طارئة على الوضع فقول الرضي انه ينبغي ان يقال يصح
ان يطلب بها الفعل ليكون شموله للاباحة والتهديد في غاية الظهور ليس
بشيء على انه لا يجب في التعريف قيد الحيثية يشمله قوله يطلب بها الفعل نحو لا
في غاية الظهور وان اعتبر لا يشمل قوله يصح ان يطلب بها الفعل ايضا
ولما عرف صيغة الامر بحسب المعنى اراد تعيينه بحسب اللفظ فقال بحذف حرف
المضارعة اي هو حاصل بحذف حرف المضارعة وبينه بقوله وحكم آخره حكم
المجزوم على لفظه آخره ورد قول الكوفيين انه مجزوم باللام المحذوف مع حرف
المضارعة تخفيفا والمراد ان حكم آخره حكم آخر المجزوم ومثال المجزوم هو الكلمة
لا الاخر والاخر الاوضح وحكمه حكم المجزوم وكان الظاهر عدم الفصل بين قوله
بحذف حرف المضارعة وقوله فان كان ما بعده ساكنا لانه من تتمة
تعيين اوله الا انه رعاه الى جمع قوله بحذف حرف المضارعة انهما مشتركان
بيانا في الاخر فحذف حرف المضارعة حذف في الاول وكون الاخر في حكم
المجزوم بيان حذف في الاخر وانهما مشتركان بيان جميع الاول والاخر بخلاف
قوله فان كان ما بعده ساكنا فانه مختص ببعض الاوامر وبيد قوله فان كان ما بعده
ساكنا بقوله وليس برباعي احترازا عن الرباعي اذ ما كان ماضيه على اربعة

اوف

لانه يزاد فيه همزة وصل وذلك ليس الا في مضارع باب الافعال فالاوضح ان
يقول وليس من الافعال ولا يذهب عليك ان الاتيان يوهم انه يتم الامر في
كل ما كان بعده متحرك بمجرد الحذف وجعل اخره في حكم المجزوم وانما زيادة
همزة الوصل واعادة الهمزة المقطوعة فيما كان بعده ساكن مع انه
لا من الاعادة في قولهم نعم ايضا فان قلت المراد بالساكن اعم من
الساكن في الحال وفي الاصل وفي نعم ما بعد حرف المضارعة ساكن في
الاصل قلت فيلزم زيادة همزة الوصل في نعد ونقول في الاولى ان يقال
ان فان لم يكن رباعيا وكان بعده ساكن لم فاما زدت همزة الوصل
تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج الابتداء مضمومة ان كان بعده
اي بعد الساكن ضمة مكسورة فيما سواه نحو انصر اضرب اعلم وان كان رباعيا
سواء كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما في يكرم او متحركا كما في همزة نعم
مفتوحة مقطوعة كما لا يصح لان يشكل اعادة الهمزة لا زيادة فعل ما لم
يسم فاعله الاضافة بيانية لان ما لم يسم فاعله اعم من المفعول والفعل
كان الفعل اعم مما لم يسم فاعله وقيل ما لم يسم فاعله هو المفعول واضافة
الاضافة لادنى الفاعل اليه لادنى ملابسة وقيل هو اضافة العام الى التعلق
الخاص وعلى التقديرين الاخيرين اضافة العام الى الخاص انما هو اذا لم
يشتهر الخاص بكونه فرد العام فلا يقال انسان زيد ما لم يعرف حذف فاعله نسيا
فلا يرد ان من ابنى وواحدة ونظائرهما مبهم داخل لما حذف فاعله بقرينة
ولا ينقض به احكام تضمنها قوله فان كان ماضيا الى اخر الباب وقيل لم يذكر
تتمة التعريف وهو واقيم المفعول مقامه اعتمادا على انسياق الذهن اليه
مما ذكره في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولا يبعد ان يقال التعريف مبني

على ما اشتهر بينهم من انه لا يجوز حذف الفاعل بدون القائم مقامه الا انه لا
يتم فان كان ماضيا ضم اوله ليس قوله ومعتل العين للاستثناء عن هذا
الحكم لانه ايضا يضم اوله ويكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل الا انه
يعرضه بعد ذلك ما يغير فاراد بيان تغيره بنقض ما فيه همزة الوصل اذا كان
في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل لانه لا همزة
وصل حتى يضم معها ولا يتوهم ان همزة الوصل مقدرة لانها انما يؤتى بها في ابتداء
الكلام ولا يؤتى بها في الدرج لانها يؤتى بها ويحذف من اللفظ منوية
ويضم الثالث مع همزة اي حال كونه مع همزة الوصل واما ضم همزة الوصل فعرف
من قوله ضم اوله وكذا قوله والثاني مع الف احوف اللبس في حال الدرج
والوقف لامر من بابه وفي الثاني بمضارع التفصيل حال الوقف ولا نظر
وجه لتخصيص هذه المسألة ببيان الشرح ومعتل العين مطلق وشاع اطلاقه على
الاجوف ويقال للخفيف المفرد المعتل العين واللام فلا حاجة الى تقييده بقيد
فقط كما ظننت رحوله لاخراج طوى فانه كالصحيح في العين الافصح فيه اي في الثلاثي
المجرد بقرينة ذكر ما يقابله في مقابلته وقيده الرضي معتل العين بالثلاثي والاطلاق
وتقييد قوله فيه ليكون جميع ما ذكره في معتل تحت قوله ومعتل العين الثلاثي العين و
لا يخرج واورد عليه ما لم يعل حينئذ كعور وصيد لا نقض القواعد بالشواذ
لو حمل معتل العين على ما اعل عينه لم يخرج شيء مما ذكر قيل وبيع اي اخلاص الكسر في
الواو والياء وجاء الاشمام اي جعل الكسر بين الضمة والكسرة واما لة
الياء نحو الواو ولا يجرد ضم الشفتين كما في الاشمام في الوقف على ما قاله
البعض او الاتيان بضمة خالصة قبل ياء ساكنة على ما قال البعض
الاخر فانها خلاف المشهور والغرض من الاشمام تذكير ضم الفاء المذكر

كون الكسر قبل اللام احصار الصيغة المبني للمفعول ولذا قيل الاصح انه لا بد في مقام
الالتباس بالمبني للفاعل من اخلاص الكسر في الواوي او الاشمام ومن الضم
او الاشمام في اليائي كي اذا قلت بعث وزعت وانما جوازا لوجوه
فيما لم يلتبس كقولك عدت يا مريض وبعت يا عبد والواو في الواوي و
الثاني باسكان العين وانقلاب الياء واوا للضمة ما قبلها ونبه بترتيب ذكر
اللغتين على ترتيبهما فان الاولى الاكثر والاولى الاقل الا ان الاولى الافصح
ومثله اي مثل الثلاثي في مجيء اللغتين الاخيرتين ماضي باب انقاد وافتعل فقيل
اختير وانقيد بالوجوه الثلثة ولما بني البيان على التعبير عن موضع المسئلة با
لمثال صار غنيا عن الاطناب بذكر الباب في قوله باب اختير بل كان له ان
لا منسب ومثله اختير وانما جعل كالثلاثي لكسر حرف علة وضم ما قبلها فيهما دون
استخير واقيم اذ ليس فيهما ضم ما قبل حرف العلة حتى يحفظ او يتنبه عليه بالا
شمام وان كان فعل ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره مطلقا
اذ المبني للمفعول كالمبني للفاعل ماخوذ من المصدر وليس المبني للمفعول
ماخوذ من المبني للفاعل حتى يتجه ان معنى الضم اول ما كان اوله مضموما
ولا الفتح ما قبل اخر ما كان ما قبل اخره مفتوحا فيحتاج الى تاويل عبارته كما
احتاج اليه القاصرون ولما كان يتجه على ما ذكره انه لم يفتح ما قبل اخر يباع وقال
دفعه بقوله ومعتل العين ينقلب ما قبل اخره فيه الفا وقيل التحقيق في المعتل
وما ذكرنا مقتضى السوق عند الذوق ووجه الدفع انه فتح ما قبل اخره الا
انه انقلب الفا والمراد بمعتل العين الابواب الاربعة السابقة فلا يرد ما
صح عينه نحو يقوم ويقاوم ولو جعلت معتل العين بمعنى ما اعتل عينه لتغنيه
عن التقييد ولا يتوهم ان الانقسام بحسب المتعدي وغير المتعدي كما في

فعل

فعل ما لم يسم فاعله يختص بالمتعدي فيحتاج في معرفته الى معرفة المتعدي لانه يتو
قف على المتعدي ثم نبه بذكره بعد اللازم والمتعدي بحرف الجر المتعدي وغير المتعدي تعرض
بين المتعدي وغير المتعدي ولم يقل المتعدي واللازم لبطلان الحصر فيهما ولا يجوز ان المتعدي وغير المتعدي
ليست قسمين للفعل بل قسيمين للقسيمة لانهما اعم من الفعل لشمولهما المصادر وما يشتق
منها من الاسماء والتعريفات المذكورة تفيد ربط القسمين والمتعدي تعارف في
المتعدي لنفسه بحسب الوضع حتى لا يشمل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر والفرق بين المتعدي
بنفسه المتعدي بالحرف ان الاول لا يعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه والثاني
لم يعتبر في مفهومه تلك بل حدثت مع مقارنته حرف الجر تلك النسبة ولا يخفى ان الفعل متعلق
بذلك الشيء كما ان ذلك متعلق بالفعل فيصح اعتبار كل منهما متعلقا بالكسر والفتح الا
انه صحح الرضي بان العبارة المتعلق بفتح اللام وهو ايضا اقرب لان الفعل يصدر
من الفاعل ويتعلق بالمفعول وبهذا عرفت ان المتعلق لا يشمل الفاعل بل لا يشمل
المسند اليه فقوله المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب لا يصدق على اللازم
يتوقف فهمه على الفاعل لان الفاعل ليس متعلقا للفعل بل مصدره ولا على
كان واخواته لتوقف فهمها على اخبارها لانها لم تتوقف بحسب الوضع بل حدث
التوقف بعد تجريدها عن الحدث واستعمالها في مجرد النسبة والمراد المتعلق المتوقف
بحسب الوضع ولا على المتعدي بحرف الجر لان التوقف حصل بالاستعمال مع
حرف الجر ولا على اسم المفعول المشتق من المتعدي الى واحد لان فهمه كمضروب لا يتو
قف على متعلق بل على ما اسند اليه ولا على افعل التفضيل المشتق من المتعدي
اصلا لان اقرب او اعطى لم يعتبر في مفهومه النسبة الى المفعول ولذا لا ينصب المفعول
به اصلا الا على قرب لانه لم يعتبر في مفهومه النسبة الى امر مخصوص بل القرب الى
فلان في مفهومه يقتضي متعلقا ام لا وقد اشكل ذلك على الرضي لعدم التدبر العرفي

وغير المتعدي بخلاف اي بخلاف المتعدي وبخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق والاول ان
تعد وبعد معرفة المتعدي وغير المتعدي على وجه لم يلتبس عليك عرفت ان ما
لا يتوقف فهم معناه على متعلق بدون مقارنة حرف الجر يأتي بعده متعلق
منصوب لا بد فيه من تقدير ذلك الحرف تكون ذلك في غير المفعول فيه والمفعول له
والحال استماعي اولا بد من تضمين ذلك الناصب معنى فعل متعد وذلك لا يتوقف
على السماع كما ذكره الرضي وان ما يأتي المتعلق بعده تارة منصوب وتارة مجرور
بحرف فالامرين فيه عدد وغيره ان المنصوب بتقدير ذلك الحرف ان لم يتوقف
فهمه على ذلك المتعلق او حرف الجر زائد ان توقف وقوله الجملة اللغة يتعدى بنفسه
وبحرف الجر مسامحة للتنبيه على كلا الاستعمالين وما يتعلق به بحرف الجر مجرور اللفظ
بذلك الحرف منصوب المحل بذلك الفعل اذ عمل الفعل لا يكون جرا ولذا ينتصب
في محل النصب ما بعده يجعل الجار والمجرور كشيء واحد لكمال اتصالهما واللازم يصير متعديا
بالباء والهمزة وتضعيف العين وقيل الاخير فيما عينه حرف الحلق لاسيما الهمزة ولا
يتعدى به الشيء الى ثلثة والاخيران موكول على السماع صرح به الرضي ولم يحذف
حرف الباء المتعدية للفعل الا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد على قراءة ايتوني بهمزة
الوصل وفرق المبرد بين التعدية بالباء وغيرها بانه يقتضي معية المفعول مع الفاعل
لان الباء المعدية بمعنى مع وقال سيبويه لا فرق بين ذهبت به واذهبته في جواز المصا
حبة وعدمها والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين وهو قسمان ثانيهما
صادق على الاول وما هو بخلافه اشار الى الثاني بقوله كاعطى ولاحظ بهذا
النوع والى الاول بقوله واعلم وضبطه في التسهيل ونحن ذكرناه في تزييد والى ثلثة
كاعلم وارى نقل علم وارى بالهمزة الى ثلثة مفاعيل ولم يوجد هذا النقل بتضعيف
العين ولا يتعدى الى ثلثة الا اعلم وارى وقاس الاخفش بحجة في جميع افعال القلوب

فيلس

فيلس والاعتداد بالقياس في مثله وقد يتعدى الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدأ
والخبر متعديا الى واحد لو جعل مضمون الجملة مفعوله فيقول في علمت زيدا قائما
علمت قيام زيد او علمت القيام وكذا يصير المتعدي الى ثلثة متعديا الى اثنين
فيقول اعلمت زيدا قيام عمرو انباء ونباء واخبر وخبر وحدث ولم يوجد احدث
بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بواسطة
الباء فيقال اخبرتك بقيام زيد او خبرتك بخبر قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وقال
انبئهم باسمائهم فلما انبأهم باسمائهم فقيل تعديتها الى ثلثة مفاعيل لتضمنها
معنى الاعلام فعلى انها ليست متعدية الى ثلثة باعتبار معانيها الوضعية بل
بسبب التضمين فهي ملحقات بالمتعدي الى ثلثة ولم يلحق سيبويه الا انبأ والحق ابو علي
غيره وجعل البعض الحاق الجملة درسها السماع نحو زانيه في النوم عمرا دونا
ويقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا في وجه وانما خصت بالالحاق
لكثرة استعمالها ناصبة لثلث كانها وضعت بمعنى التضمين ويدل تخصيص
سيبويه بناء على انه اكثر استعمالا من اخواتها حتى جعل الاخفش
من المضمنة وجعلها ملحقة بالمتعدي الى ثلثة قال الرضي لم يوجد دري لواحد من خبر الا
خبر بالكسر بمعنى علم ونحن نقول مقابلة ان خبر ايضا ليس من خبر بمعنى علم بل من الخبر
كما ان من الانباء الا انه لم يفارق اعلم في التعدي الى مفعولي الثاني والثالث
بالباء وتعدى بنفسه كاعلم وتردد المصنف في كون الخمسة متعديات الى ثلثة
واحد والمنصوب الاخير له موضوعا له موضع المفعول المطلق فاخبرتك
زيدا قائما في معنى اخبرك هذا الخبر المخصوص ولا يخفى انه على مقتضى زعمه يجب
ان يقال قلت زيد قائما وانه يجري ذلك في علمت زيدا قائما اي هذا العلم
المخصوص فالحق ما ركن اليه في هذا الكتاب حيث جعلها متعديات

ولمه حتى عد ما ذكره مغالطة منه وهذه الجملة مفعولها الاول بالنسبة الى
النصح ونحوه كمفعولي اعطيت وامفعولي اعلمت بالنسبة الى النصح فسر بانه
حوله بانه يجوز الاقتصار على الاول وحذفه بدون الثاني وكذلك وكذا فسر
قوله والنصح ونحوه كمفعولي علمت بعدم جواز الاقتصار على احدهما كما لا يجوز
الاقتصار على احد مفعولي علمت كما يجيء وفي هذا متابعة ابن السراج وفي انه
ظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ان يقتصر على واحد من ثلثة ونحن نقول المراد
بعبارة مضامين سوى ما ذكره احدها انه لا تعلق بالنسبة الى [illegible] وقبل الاستفهام
والنفي واللام فلا يجوز اعلمت ازيد لانه يبطل صدارته ويجوز اعلمت زيدا عمرو
وقائم فان توسطت [illegible] نحو زيد [illegible] كل نوع الكلم [illegible] ولانهما
انهما يجوز الغاؤها اذا توسطت وتقدم في ذلك [illegible] به الركن الاعلى
الشريح [illegible] وثانيها ان مفعولها لا [illegible] مغاير للثاني [illegible]
[illegible] متحدان وثالثها ان مفعولها الاول بمنزلة الفاعل [illegible] مقام [illegible]
او النصح والقسم بمنزلة المفعول الا انها معلوم مال الحج الاول التقديم ويجوز
ارجاع الضمير في النصح او الثقة الى [illegible] افعال القلوب كرما يتعلق بالقلب
كما متعدي لمفعولين [illegible] تغلب عندهم [illegible] صاحب [illegible]
[illegible] غير منصرف [illegible] نحو [illegible] فهو [illegible]
[illegible] في [illegible] فعلت [illegible]
[illegible] نحو [illegible]
[illegible]
النهد [illegible] فاغضب [illegible] حميد ولم [illegible] غير منصرف
مع منصرف في [illegible] في بعض شرح

الا حد افعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقرائي لا توقيفي وما يوهم
ان ترك المص غير السبعة لان للسبعة خصائص ليس بشيء وتابعه
الرضي فجعل تعلم ودري مختصين بجملة اسمية مصدرة بان المفتوحة وافعال
افعال القلوب على افعال الشك واليقين تجوز اعني ايهامه ان مدلول بعض
هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك لان الظن والظن سوى الاعتقاد دون الشك
وكانهم تجوزوا بالشك عن الظن المقابلة لليقين ظننت جعله الرضي
للظن في الظاهر مع مجيئه في بعض المواضع لليقين وجعله التسهيل للظن
واليقين وحسبت وخلت جعلهما الرضي للظن فقط كصاحب التسهيل للظن
وزعمت جعله التسهيل للظن فقط والرضي للقول الا ان الشيء على صفة قولا
غير مستند الى علم نحو زعمتك كريما وفارق [illegible] فيها التخفيف فان جزيه
[illegible] وعلمت وهو لليقين اتفاقا ورايت جعله التسهيل للظن
واليقين كليهما والرضي للاعتقاد والى زعم سواء كان مطابقا او لا ووجدت
وجدت جعله التسهيل لليقين والرضي بمعنى اصابة الشيء على صفة وقال
يلزمها العلم [illegible] بجواز ان يدخل على الجملة الاسمية ولا يقع بعدها الفعلية
الا نادرا فيقدر ضمير شان ليصير اسمية بل اذا علقت نحو ثم علمت جاز دخولها على الفعلية كقولك علمت
اي يوم سرت وانهم رايت ليبان ما هي عنه اي لافادة ما هي عبارة عنه
يعني المقصود بالافادة معاني هذه الافعال لا الجملة الداخلة هي عليها وذلك
الجملة فضلة متعلقة بمعاني تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة
فان المقصود بالافادة الجملة المدخول بها وفيه المعنى ليبان ما هي
اي تلك الجملة ناشية عنه اي الاخبار بها ناشية عنه من العلم والظن
والاعتقاد فتنصب الجزئين لان المفعول به مضمون الجملة الى صلة ما

الجزئين فيهما كالكلمة الواحدة في افادة المفعول الحقيقي فاجري اعرابه عليهما نظرا للمتكلم ومن
خصائصها انه اذا ذكر الاخر ولا يحذف الا بقرينة لانها بمنزلة كلمة واحدة
لانهما معا متضمنا لاعلام المفعول الحقيقي فحذف احدهما بمنزلة حذف
الكلمة وهذا الحكم اغلبي لان حذف احدهما واقع نادرا اما حذف المفعول
فكما في قوله تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي
بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قول اتت عنترة لا تخلني على غيره انا ما
قد نزلت بناء الاعداء اي لا تخلني جازعا بخلاف باب اعطيت وانما ذكر
للتنبيه على انها خاصة بهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعوله الثاني
غير الاول مطلقا فانه يجري في كل ما كان مفعوله الثاني عين الاول سواء كان
الامر المذكور اذ غيره من الافعال القلوب او غيرها صرح به في
التسهيل واحذف مفعولها مع القرينة فلا باس به لانه بمنزلة حذف
كلمة بتمامها ومنه من يسمع يخل اي يظن مخففه قال كتاب ام بانه
سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب قال الرضي وكثيرا ما ولا يجوز مفعوليها
نسيا لانه لا فائدة لها مقيدا بهما بدون مفعوليها فلا تقول ظننت
او علمت اذ كل احد يعلم انه لا يخلو انسان عن او علم بخلاف باب اعطيت
لانك تقول اعطيت فهذا ايضا من خصائصها هذا وفيه نظر اما اولا
يعطي يراد كثرة الاعطاء والانا لانسلم انهما لا يخلو في الاغلب عن علم الخلق لا
يخلو عن اعطاء شيء فلا نعلم بهذا المعنى مفيدا او كثير العلم على انه نفهم
الفائدة في ذكر مفعوليه بل يصح ان يحصل فائدة مقيد بها بالنفد
آخر فيقال علمت الآن او ظننت الآن فيعلم حدوث علم وظن في الآن
او يقول علمت على نافعا وظننت ظن السوء الى غير ذلك ومنها ان مع

خصا

خصائصها جواز الغاء العمل المراد بالجواز ما يقابل الوجوب والامتناع فلا بد
من قيود ليتم القاعدة وهو ان يكون العامل متصرفا يصح ان يعمل فيما قبله وان يكون ما
توسط فيه … فرعنه … ليعمل فيه لئلا ينتقض بجواز زيد ظني قائم غالب او زيد قائم
ظني غالب اذ المعنى ظني زيد قائم غالب انه يجب الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه و
بجواز زيدا اظن قائما وسوف اظن يضرب زيد وجاءني زيد واحسب عمرا فان الالغاء
واجب لعدم صحة العمل فلا توسط فيه وذلك مذهب البصريين الالغاء في ضرب
احسب زيد عمرو اجب بل يجوز ضرب احسب زيدا على ما في التسهيل وبعض
الشروح ان المراد المتوسط بين مفعوليها ليخرج عنه ضرب احسب زيد لان الالغاء
فيه واجب من قبله يتضح على انه ينتقض متى تلقي زيد قائما اذ فيما توسط بين معمولي المفعولين
الثاني والمفعولين فان الالغاء فيه غير واجب بل جائز على ضعف وكذا ان زيد يجوز الالغاء
ما يعم الوجوب ويقابل الامتناع فيستغني عن القيد اذا توسطت اي بين اجزاء الكلمة
او تاخرت عنها بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة فان الالغاء غير جائز لعدم ضعفه لنا
حرره فيما جاز لان الفعل القلبي لفظا لا يخلو عن ضعف لكنه قبيح جاء في
الشعر ومن لم يجوزه يؤول وبتقدير ضمير الشان بعد الفعل لتكون الجملة مفعوله الثاني
او بتقدير اللام قبل الجملة لتكون معلقا لا ملغى اذ حذف كل من ضمير الشان واللام
جائز في الضرورة ورجح التسهيل الالغاء بل والرضي الالغاء لاستقلال الجزئين
اي جزء ما توسطت فيه كلاما اي حال كونه كلاما بخلاف باب اعطيت وبخلاف
غير الافعال القلوب مما كان مفعوله الثاني عين الاول وبخلاف غير المتصرف
من افعال القلوب على ما في التسهيل لكن قوله لاستقلال الجزئين كلاما لا يفي
بتصحيح الالغاء فيهما لانها مشترك بينها وبين غيرها مما يكون مفعوله الثاني
عين الاول فلا بد من ضميمة ضعف افعال القلوب وعدم الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة

كونها

من افعال القلوب بخلاف غير المعرفة فانها لكونها افعالا ظاهرة في غير معنى الفعل القلبي
يحتاج النصب ليعلم قصد الفعل القلبي منها واعلم ان معنى زيد ظننت زيدا قائما فهو في
معنى متعلق بجزئين لكن لم يعمل فيهما لضعفه وما قال الرضي ان معناه زيد في ظني قائم والفعل
في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيدا قائما غالب
ومنها اي من خصايصها التعليق اي يجعل عاملا في المحل لا في لفظ الجملة او احدهما
قبل الاستفهام الداخل على الجملة او جزئها الثاني ويقع بالنظر الى لفظ الجزئين في الاول
بالنظر الى المحل في الثاني فيقول علمت ازيد قائم وعلمت زيدا اقائم هو ولا يكون تعليقه
بالنسبة اليهما في الثاني كما قال البعض متمسكا بان الاستفهام سرى في الجملة
كلها لان المعنى ايضا يسري مع ان يبلغ الاول بحصوله على الثاني اتفاقا نحو علمت
زيدا اما هو قائم وهو قبل الاستفهام كما في بعض النسخ ولا كما في بعض النسخ
تعلق بحرف الاستفهام لسموه علمت ايهم عندك وعلمت غلام من ضربت بل
والنفي بما وان ولا فيعلق فيما بعد النفي لفظا مفعولين كان او ثانيا فقط و
مقدم اي لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم ولم يتعرض له نحو علمت ان زيدا لقائم
لان المانع من العمل هو لام الابتداء التي كانت في اول الجملة وتاخرت الى الجزء الثاني
حتى لو لم يكن اللام بطل علمت ان زيدا قائم بفتح ان فلا يكون علمت معلقا بل بعد
دخولها هذه الصورة في قوله واللام والاظهر تقييد اللام لان اللام المطلق
في كلامه كانت معروفة اي لام التعريف فاطلاقها موهم وقد اشار بقوله ومنها ان
بطلان قول يونس انه يجوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقيل
علمت ازيد عندك ام عمرو وتخصيص الاستفهام بالتمثيل لاختيار هذا المثال شعر بانه
ما ذكره البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال
علمت ازيدا قائم وعلمت هل زيد قائم بل لابد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين

وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة ولهذا قيل حسن دخولها بالهمزة ولا يقع هل بعده فكانه
شبه بهذا المثال على ان موقع فعل القلب بهذا النوع من الاستفهام لكن لما كان التحكم
في ذلك ضعيفا حيث قالوا انما لم يجز علمت ازيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب
هذا السوال فكانه قال علمت جواب هذا والمعلوم يكون مضمون الجملة وجواب
هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس بجملة بخلاف ازيد عندك ام عمرو
فانه زيد عندك او عمرو عندك ذكر احدهما بعينه لان جواب ازيد قائم ليس بجملة و
بل نعم بخلاف الجواب وجوابه زيد قائم رده الرضي واختار دخول فعل القلب
على كل الاستفهام قائلا ولي ان لا يقيد بما شرط به فتمثيل وتخصيص اختار
هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد من الانشاء واكتفى به لان
مقصوده تمثيل التعليق لا تمثيل كل قسم منه وههنا بحث شريف وهو انه
لما كان محصل علمت ازيد قائم علمت زيدا قائما او انه ليس بقائم فاي
شيء يدعو العاقل الى هذا التركيب والى ادخال الاستفهام المفضي الى التكلف
والابهام والجواب ان الداعي اليه ما هو من دواعي الابهام مع امر محقق به وهو
افادة ان المعلوم امر يستفهم عنه ويبادر التفهيم وفيه من كيفية طلب
معرفته ما لا يخفى ومنها اي من خصايصها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين لا بد من قيد متصلين لانه مدار الاختصاص والا فيجوز كون الفاعل
والمفعول ضميرين لشيء واحد مع انفصال احدهما صرح به الرضي وقيد في التسهيل
لكنه لم يحصر التسهيل بالافعال المذكورة في هذا الكتاب بل من خصايص افعال القلوب
الغير المتعدية وراى الحلمية والبصرية وفقد وعدم وخالفه الرضي وجعل من خصايص
المذكورة في هذا الكتاب وتقييد بسبب غير المتعدية وراى الحلمية والبصرية و
فقد وعدم وكذا من خصايصها كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين يكون لواحد

بعضها من الافعال صرح به الرضي نحو ما ورد في الحديث رأيتنا مع رسول ولا نجد الا بشاح في قوله
شي واحد بحيث يدخل فيه اشياء فتامل فالمعنى مطلقا وهذا البحث اشمل لكن ما ذكره
وهو انه لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول متحدين لفظا والمعنى فلا يقال ضرب زيد زيدا قال
الرضي والعكس جوازه في نحو التنبيه فيقال ظن زيد زيدا قائما ولا يجوز في شي من الافعال كون
ضمير الفاعل المتصل متحد المعنى مع المفعول الذي فلا يقال زيد ضرب بارجاع الضمير الى مفعوله ولا زيد
ظن قائما ويجوز في جميع افعال القلوب كون مفعوله ضميرا متصلا مضمرا ايضا عائده وله فيقال
ظننه زيد قائما ولا يقال ضربه زيد ومما يهمك الا معرفة هو ان افعال القلوب تدخل على الجملة
المصدرة بان المفتوحة كثيرا فيقول علمت ان زيدا قائم وهو كما يقول علمت قيام زيد
لكن الثاني قليل والرفيه ان قولك ان زيدا قائم وان كان ماله زيد لكن بينهما فرق بتفصيل
النسبة المتعلقة للعلم واجمالها والاول اوفق بالتصديق والثاني بالتصور
ومع ذلك الافعال مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانه قبل نصب المفعولين المعنى
لا يستقيم عند التحقيق الا مفعولا واحدا هو مفعول الجملة فاذا وجد مفعول الجملة بعينه
لا يحتاج الى مفعولين والاخفش لما خفي عليه هذا التحقيق قدر قبل تعلقه بمفعول الجملة
مفعولا ثانيا مما فيجعل علمت ان زيدا قائما في تقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وكذا
علمت قيام زيد واعلم انه يستعمل القول بمعنى الاعتقاد والاعم من العلم والظن
وفي كلام سيبويه انه بمعنى الظن وبالجملة يجوز الا يحكى بالقول في نصب المفعولين
مطلقا في لغة سليم ويشترط عند اكثر العرب بكون القول مضارعا لمخاطب وقال
الاندلسي منهم من يشترط المضارعة دون الخطاب ومنهم من يحكي وقال ان
جعله به عند الاكثر من يتقدم استفهام متصل بالقول او منفصل بالظرف نحو
اعندك يقول زيدا قائما والسوط يقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين نحو
افهما يقول زيدا مؤثر لبعضها معنى فتعدية الى واحد فظننت بمعنى اتهمت

ان وجدت في حقه شيئا او علمت بمعنى عرفت وما رأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت الا انه
على صفة ولما كان هذه الحجج قرينة من المعنى المتعدية الى مفعولين الا ان الا اشتمال والرؤية
والمعرفة من جنس العلم والوجدان هو الاصابة الا انه في المتعدي الى مفعولين بمعنى الاصابة
على صفة وهنا بمعنى اصابة تفسيرا للشي على التقدير بما يستلزم العام والمقصود التنبيه
على التقديرين الى المفعولية بمعنى وان مفعول واحد بمعنى اخر لا بجزئه يتعدى الى المفعولين تارة
والى الواحد تارة بمعنى مطلق وحدة المعنى فلا يرد ما ذكره الرضي حيث قال معترضا لا يتعدى
الى مفعولين بل يكون لازمة او متعدية الى واحد الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة اي ما وضع باعتبار مادته لتقرير الفاعل على صفة والقرينة على
ان التعريف باعتبار وضع المادة ظهور ان الزمان جزء من الفعل فلا يمكن ان يكون
مما لم يدخل فيه الزمان موضوعا له للفعل فكيف عرف الفعل بشي باعتبار الوضع
من غير تعرض للزمان ليس المقصود الا التعريف باعتبار الوضع مادته
فلا حاجة الى تقييد الصفة بان يكون غير مصدرية كما في الرضي لاخراج الافعال
التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها لتقرير بل للحدث والتقرير كان لازما
مدلولا لهيئتها وبهذا التحقيق يتم ما ذكره السيد السند في بعض تعاليقه انه
لا حاجة الى تقييد الصفة بشي لاخراج الافعال التامة لان الافعال التامة
لم توضع التقرير بل الصفة لكن في قوله بل التقرير والصفة نظر لان التقرير ليس مدلول المادة
بل مدلول الهيئة والافعال الناقصة لم توضع بمادتها للتقرير بل للتقرير
والزمان وبعد فيه نظر لان الموضوع له في جميع الافعال الناقصة بحسب المادة
ليس التقرير على صفة فان اصبح وامسى واضحى وظل وبات مشتملة على اوقات
مخصوصة الا ان يجعل الا ان المعرض ويراد وضع بحسب المادة لغرض بتقرير الفاعل
على صفة فيشمل الكل وقد يشبه المعنى على ان مرفوعها ليس فاعلا كما ينبه فيما بعد

حيث قال ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها على انه ليس كما وقد قال الرضي تسمية اسمها اولى ولذا
اكثر التسمية له وقيل اسم حق الفاعل واما الخبر فلا يسمى فاعلا مفعولا لانهم قولهم ان الفعل
لا يتم بدون الفاعل ويتم بدون المفعول لكن قال التسهيل ويسمى المفعول المرفوع
اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا والتحقيق الا كونها افعالا ناقصة لنقصانها
دلالتها لانها لا تدل على معنى الا في نفسها الا ان معناها النسبة بين الاسم والخبر والزمان
الذي هو قيد لهذه النسبة ولشيء منها لا يفهم بدون الاسم والخبر لكن ما ذكره ا
النحاة في توجيه وضعها بالنقصان يفصح عن الغفلة عن هذا التحقيق فان بعضهم
قال انه وضعها به لا معناها الزمان دون الحدث بخلاف سائر الافعال على انه
ينبغي عليهم انه لو كان له تقسيم الافعال الى ناقصة والتامة بهذا الاعتبار لكان الا فعال العاديه
عن الزمان حديثه بانه يجعل افعال ناقصة وبعضهم قال وضعها بالنقصان لان
المركب منه ومن المركب مركب ناقص بخلاف سائر الافعال فجعل وصفه بالنقصان
وصفا بحال المتعلق الذي هو المركب منه ومن المرفوع ثم نقصانها بل هو عارض لا
بحسب اصل الوضع حتى يكون ... عد افعالا لكونها في ... ظاهر كلام النحاة
الاول حيث لم يختلفوا الا في ليس باعتبار الحرفية ... نقل سيبويه والاكثر على
انه فعل وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف والحق الضمير لشبهه بالفعل في كونه
على ثلثة احرف وبمعنى ... وكونه رافعا وناصبا وهي ثلثة اقسام ما هي ناقصة مطلقا
واما هي ناقصة بشرط تقدم مقارنة النفي وما هي ناقصة بشرط ما المصدرية وهذا
التقسيم يقتضي جمع مع راح الا انه رتب ترتيبا يبني عليه قوله فيما بعد في تقسيم قوله
الاخبار عليها الا انه سوى جمع اضحى وعاد مع صار لانهما من ملحقاته وجمع غدا و
راح مع اصبح وامسى ... لانهما ... فكانه قصد الى تقديم الاصول على
الملحق والواضح على الخفي وكون هذا وراح من الافعال الناقصة غير واضح التزام كو

منصوبهما

منصوبهما خبرا وقيل الا بكونه حالا حتى نقل ابن مالك كونهما ناقصين كذلك كما في قول
الشاعر ... والاظهر من الافعال الناقصة انه دعوى ... من غير ذكر حجة وما
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وكلاهما بمعنى صار وزاد ابن مالك
آل ورجع وحار واستحال وتحول وارتد وصار مع هذا للواقع يكون تامة
متعدية بالى نحو صار زيد الى التقبير اي رجع اليه وغدا بمعنى كان في الغداة وراح بمعنى
كان في الرواح وحكى يكونان بمعنى كقوله ... اغدوا على حرثكم اي امشوا في الغداة عليه
ونحو راح الى بيته اي رجع في الرواح الى بيته والاظهر وجه عدم تفصيل المص غدا وراح
وما زال لا يستعمل الا ناقصا وما برح قد يستعمل تاما فيقال ما برح من مكانه وما فتئ
ما زال ناقصة وهو مهموز وقيل بالياء ولم ير عده كتب اللغة وما انفك وجاء
ما انفك عن هذا الامر وجعل جازيه كما زال وهو في الاصل زوال لكن في الا انه
اعلا اعلال قيل على سبيل الشذوذ وجعل ما فتئ وما فتئ اي فتى وما دام بمعنى
برح وما ونى كما برح الا انه ما ونى اذا كان تاما ... نحو لما ونى امره و
ليس وقد جاء وما جاءت حاجتك برفع حاجتك على انه الخبر ما الاستفهامية قدمت
للاستفهام وبنصبها على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع الى ما وانث بدليل
ما عبارة عن الحاجة يعني ... من هذا القبيل وقعد كانها
حربة ولا يجوز قعد كاتب بالاتفاق ... المص في تجويزه قعد كانه سلطان له
وتمام هذا التركيب ... حتى تعدد كانها ... سمع من اعرابي والشرفة نكبيرة
العظيم والارهاف ... هذه الافعال على الجملة الاسمية التي لم يجب حذف المبتدا
واجب الحذف نحو الحمد لله الجميل فلا يقال كان الجميل ونحو نعم الرجل زيد فلا يقال كان زيد ولم
يكن لازم التصدر كاسمي ... الاستفهام والشرط فلا يقال كان من ابوك ولا
عادم التصرف كما التعجبية فلا يقال كان ما احسن زيدا ولا لازم الابتداء مثله لكونه

في المثل نحو بيطار او لكونه بمنزلة الفعل نحو نوكت فانه لمعنى نفي الانفصال فلا يقال كان نوكت كما لا يقال كان يسقي ولكونه بعد اما نحو زيد قائم او اذ الفجائية نحو خرجت فاذا السبع واقف والحقه معنى الدعاء كسلام عليك ولم يلزم خبرها جملة طلبية اذ لو كانت طلبية ولم يكن ذلك فعل طلبية لزم التناقض لدلالة الافعال على ثبوت الاخبار واستلزام كونها طلبية عدم الحكم بثبوتها وان كانت طلبية وكان طلب الافعال في لغة لطلب الاخبار يلزم اجتماع طلبين في لفظ على امر واحد وان كان مما وبالجملة لزم كون احد الطلبين عبثا وجعل الرضي وكونه بالمكارم ذكر حين ضرورة الشعر والتسهيل نادر الاعطاء الخبر حكم معناه لا لبيان ما هي عبارة عنه يعني ليس المقصود بالافادة مدلولاتها بل الاخبار وانما هي توابع الاخبار يذكر لتحصيل حكم في الاخبار لتفصيل الاحكام المفادة لا خبارها فتحصل تلك الافعال ترفع الاول اي جزء الذي حقه ان يكون اولا وتنصب الثاني مثل ما كان زيد قائما فيه اشكال للدخول والاعطاء والرفع والنصب فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما وهو كان الاستمرارية او منقطعا اي قابلا للانقطاع لان كان لا يدل على الانقطاع بل على المضي مطلقا وقد يكون للاستمرار في جميع الازمنة الماضية قال ابن مالك وتختص كان بمرادفة لم يزل وقال الرضي المراد به ثبوت خبرها ماضيا دائما كان ذلك الثبوت في الواقع او منقطعا وفيه رد على من جعل كان الاستمرار وكان الاولى ان يكتفي بقوله لثبوت خبرها لانه بصدد بيان احكام يعطي هذه الافعال للاخبار ماضية كانت او مضارعة او امرا ولذا لم يقيده ما سواها بالماضي وكانه خالف هنا ما التزم فيما بعد لافادة ان كان لا يكون للاستمرار او لرده ويكون بمعنى صار ولا يخفى ان حسن الترتيب يستدعي تقديم بيان صار على كان ان يكون فيها ضمير الشأن اي يكون في كان ويبطل معنيه ضمير الشأن وتقديم الظرف للتحويل اي يكون في كان التامة ضمير الشأن لانه لا يوجد ضمير الشأن الا مبتدأ في الحال او في الاصل.

ويكون

ويزاد على من جعل ما فيه ضمير الشأن لانامة بمعنى ثبت وقلب ادر من ثبت ثبت في نفسه والامكان ان قصة ايضا بمعنى ثبت لغيره وكان التامة لا يدخل الجملة بل على المفرد وزائدة اي كان فقط دون ابن نفرغا نه يكون زائدة لا في الاول الكلام بل في الوسط وقيل يكون في الاخر وهو قسمان ما لم يفد شيئا سوى التاكيد بتجريده عن الزمان وجعلها زائدة ظاهرة وما يفيد الزمان وتسميتها زائدة على سبيل التشبيه بزيادة في كونها غير عاملة وقد يزاد مع الفاعل قال ابو علي لا وقال المبرد وسيبويه نعم متمسكين بقول الفرزدق اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام ويجاب بان قوله لنا خبر مقدم والاصل جيران كانوا لنا كرام وفيه العامل الظرف اذا كان من الافعال التامة واجب الجملة فلا يقال زيد كان في الدار وكائن في الدار وصار للانتقال اي حكمه الذي يعطي الخبر كونه منتقلا اليه وليس المراد ان مدلول صار الانتقال حتى يرد ما ذكره الرضي ان هذا مدلول صار التامة ومدلول الناقصة كان بعد ما لم يكن واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بها وقانها الاظهر الاقتران الخبر بها فانها يكون الحكم الذي اعطته الخبر ظاهر او المراد بالاوقات الصبح والمساء والضحى دون الماضي لان الكلام في الحكم المشترك بين الماضي وغيره وبمعنى صار تجردا عن الدلالة على الاوقات بقرينة المقابل بافادة الاقتران مضمون الجملة بها وقانها ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وهما تمام اليوم والليل بمعنى ظل زيد قائما كان في تمام اليوم وبمعنى صار تجردا عن زمانيهما لما في قوله تعالى ظل وجهه مسودا فان الرض من ابت بمعنى صار نحو نظائره قال ابن مالك يجيء كان واصبح وامسى واضحى وظل بمعنى صار قال الاندلسي جاء في الحديث بمعنى صار وهو ايضا

وقال ابن مالك ظل بمعنى دام او طال زمانه قال الرضي العهدة عليه وقال وبات بمعنى نزل
ليلا تامة وقال الرضي بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم سروبت
وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله الفعل النفي
الاحد كذا في القاموس والمراد بها هنا صلاحية الاخذ صرح به الرضي ويلزمها النفي
المراد بالنفي ما يعم النهي صرح به التسهيل فيقول لا تزل قائما وذلك النفي في الماضي
ما ولا في الدعاء ولم في المضارع لن وما ولا والاكثر ان لا ينفصل بينها وبين
النفي بلا والظرف وشبهه مع انه جائز في غيرها ذلك نحو الا اليوم صبي ولا امس يجوز
حذف النفي عن المضارع وتقديره وكثره في جواب القسم نحو تالله تفتؤ تذكر
يوسف وما دام ما مصدرية في دام بمعنى الدوام المضاف الى مضمون الجملة
والمضاف وهو الوقت محذوف نحو قولك اجلس ما دام زيد جالسا معناه
وقت جلوس زيد والظاهر ان دام مجرد عن الزمان الماضي ولذا صح تفسيره
اجلس به لتوقيت اى تحديد وقت شيء بمدة اى بزمان طويل
بثبوت خبرها لفاعلها فما دام يقتضي استمرار زمان ثبوت الخبر
للفاعل في القاموس المدة زمان الطويل وما في دام حرف مصدر
وما في الصحاح واما قولهم ما دام فمعناه الدوام لان ما اسم موصول بدام
ولا يستعمل الا ظرفا كما يستعمل المصادر ظروفا يجب تاويله نادما لا تعرف وفيه
انه لم يتبين ذكره حكم اكتسبه الخبر من ما دام بل فيه بيان اكتسبه الشيء
من التوقيت فينبغي الا يقول وما دام لثبوت الخبر لفاعلها مدة ومن
ثم اى من اجل انه التوقيت احتاج الى الكلام لانه ظرف وليس
ما بعده كلاما تاما كما يكون غيرها وليس معمولا لمجرد ما دام الا و
نفي خبرها عن فاعلها ليظهر الحكم بالخبر وقيل مطلقا وهو مذهب

سيبويه وابن السراج قال الاندلسي لا تنافي بين القولين فانه كونه للحال
انما هو اذا اطلق وكونه لغيره اذا انقيد بما يعين فيه نظر لان المراد كونه للحال او لغيره
معناه انه كذلك بحسب الوضع فاذا فهم منه الحال اذا اطلق فهو للحال ويجوز
تقديم اخبارها كلها اى كل الافعال او كل الاخبار وترجيح النفي الى الكلام في الاخبار
بالذات والاول الا انه يحتاج بالشمول لانقسام تقديم الاخبار على انفسها
فالظاهر ان يكون الا نعم الافعال المقابل بانفسها على اسمائها ولا يخفى ان هذا الكلام
اعادة لانه سبق في خبر كان الا كلمة حكم خبر المبتدا او تقديمه الشرح من تقديم
خبر المبتدا عليه ولم يلتفت الى خلاف ابن معط في خبر ما دام لغاية سقوطه
وظهور كونه غلطا والمراد جواز تقديم الاخبار من حيث انها اخبارها فيخ
لا يمنع هذه الافعال من تقديم ولا يوجبه اما لو عرض لنفس الخبر ما يوجب
التقديم نحو كم كان مالك وما يوجب ان اخبر نحو كان عدوي صديقي فهو خارج
عما نحن فيه فلا يرد انه لا يصح حمل الجواز على الامكان الخاص لانتقاضه
بالوجوب والامتناع ولا على الامكان العام مقيدا بجانب الوجود لا
نتقاضه بالامتناع ولا مقيدا بجانب العدم لانتقاضه بالوجوب و
ومن امر بين الافعال في تقديمها اى الاخبار عليها على ثلثة اقسام
قسم يجوز وهو من كان على الى راح مع راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما غير
المكسوب ولم يقل وهو ما زال الى ما دام للمجرد والاختصار لانه لا يجري في لا زال
ولن يزال لان معمول الفعل لا ولن يتقدم عليهما لانهما لا يقتضيان الصدا
رة انما يقتضيها ما دام فالمراد بقوله في اوله ما ما في اوله وما في كلمه
من الثانية فان قلت القسم الاول ايضا اذا كان في اوله ما دام
لا يجوز تقديم اخبارها عليه لاقتضاء ما دام الصدارة قلت مع

ذلك يجوز التقديم بالفصل بين النفي والفعل في غير هذه الافعال الاربعة نحو ما
قائما الا زيد لانهما لا ينفكان الفعل لكم ولن دام انما امتنع الفصل في هذا القسم كان ه
لشدة الامتزاج وصيرورتهما مع الفصل منزلة فعل لشبث نفي انه فرع
من القسم الاول نحو لن يزال ولم يزل مع انه منه وانهدام الاتحاد فالا خبره ه
قد يجوز وهو ما ليس في اوله ما خلافا لابن كيسان من البصريين حيث
وافق الكوفيين في الحكم بالجواز في غير ما دام لانه ابطلا النفي وصيرورة المجموع
في معنى ثبت لم يمنع النفي من التقديم والحاكم يجعل هذا القسم من المختلف
فيه مع خلاف ابن كيسان لانه اعتقد عدم الجواز وحكم بانه لا يجوز بخلاف
المختلف فانه لا حكم له فيه الا انه مختلف فيه اما ان الحق هو الجواز او عدمه فليس
بواضح عنده وليس ذلك الا لان ابن كيسان منفرد في الخلاف فلم يعتد به بخلاف ف ه
المختلف فان الخلاف فيه بين الشيخين وفي كل جانب كثرة الا ان ليس جوازا
لتقديم فيه البصريون ومنعه الكوفيون مع موافقة المبرد للكوفيين كما ان
الكوفيين جوزوا التقديم فيه والبصريون فيما نحن فيه ووافقهم ابن كيسان
فان قلت لا يختص منع التقديم بما دام بل كذلك القسم الاول اذا دخل
عليه حرف صدر فنحو اجلت بما كان زيد جالسا او ان كان زيد
جالس ولا يجوز تقديم الخبر على كان اصلا قلت ما يلزم ما دام ولا يلزم
حرف الصدر القسم الاول فهذا افتراق اي ليس المراد في الحكم بجواز التقديم
وعدمه وفي قسم مختلف فيه وهو ليس ويحذف خبر ليس كثيرا ومنها
ما يجري التبرئة ليس المرء جازيا وقيل ليس هنا للعطف لجعله في حكم لا
ويكون في ليس ضمير الشأن له وليس بمشهور اضماراته لا الا في كان
وليس من هذه الافعال والاولى كاد من افعال مقاربة ويجوز الاخبار

عن ه

221

عن النكرة المخصصة في باب كان وان ويجوز الاخبار عن النكرة بالمعرفة فيهما
نحو ولا يك موقف منك الوداعا وليس ذلك للضرورة كما ادعاه الز الزمخشري ه
اذ لا ينافي نظم الشعر ولا يك موقفي منك الوداعا على ما قال ابن الزمخشري ه
الا يقول مراد الزمخشري ان غرضه لا يك موقف من المواقف منك
موقف الوداع اشارة الى انه لا يحتمل او رد اعلى لا يستفاد هذا من
موقفي ونحوه او لبيت وضع للناس للذي ببكة والاولى جعل الاسم
الفعل اسما لهذا الباب اذا دار الامر بينه وبين معرفة نحو ما كان يجتمع الا
ان قالوا فانهم حكموا بان جعل الا قالوا شبه المضمر في انه لا يوصف فهو اعرف
من غيره بهذا الاعتبار وهذا وان كان وجهه غير قوي لكنه امضاه ار
رباب النقد في التفاسير وقد يحذف نون لم يكن في الجزم ولا يكتفي بحذف ف ه
الحركة لكثرة الاستعمال ويونس جوزه مطلقا وخصه سيبويه
بما اذا لم تلاق ساكنا بعدها فلا يجوز عنده الحذف في لم يكن الذين كفروا
وافعال المقاربة اي الافعال الدالة على مقاربة اخبارها من فواعلها
بوضعها لنفس القرب او لمعنى يستلزم القرب فالموضوع للقرب
كاد واوشك وكرب كعلم وضرب والم يقال الم الغلام اي قارب البلوغ غ ه
واولى الذي يستلزم القرب من الحصول بمقاربة او ما يستعمل للرجاء كعسى
وحرى كعلم واخلولق فان رجاء الشيء يبني عن قرب حصوله وبهذا ظهر
ان ما ذكر الرضي ان عسى وانحوه لا يدل على القرب وما يستعمل
للشروع ولا يوصف الشارع في الفعل بقرب الفعل منه فلا يقال للشارع
في الخروج انه قرب خروجه ليس بشيء وقد اوضح وجه التسمية الاسفرائني ه
تعريفه بقوله لدنو الخبر رجاء هو طمع المحبوب وقد يستعمل عسى في

ما وضع

وقد جمعهما قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو
شر لكم وقيل استعمال عسى في كلامه تعالى بمعنى اليقين لانه احد مستعار او — قال الرضي
الا أعرف بمجيئه بمعنى اليقين في غير كلامه قوله وبالجملة لا بد من ضم واشتقاق
مع قوله رجاء لنصه التعريف جاء والتقدير دنو رجاء او حصول الامر دنو حصول
بالا يقطع باعتبار اسباب حصوله سوى الشروع ولو الجبر او اخذ فيه اي شرع — وعافيه
اي دنو شروعه وعافيه بالا يكمل الشروع فيه حاكما بدنوه فالاول عسى
والثاني كاد وهو غير مستدرك ولذا زعم الزجاج انه حرف واتصال الضمير المرفوع
به يرتفعه كما ان اتصال الضمير المنصوب بلعل به وجاء كسر سينها اذا كان
لمتكلم او لمخاطب او غايب والمتصل الضمير المرفوع نحو عسى زيد ان يخرج
قال اي قوله على ان يخرج منصوب المحل خبر عسى وفيه اشكال اذ عسى
للرجاء ولا يظهر له معنى يطلب فاعلا وخبرا فعسى زيد بمعنى يرجى زيد
وهذا لا يطلب خبرا وقيل ان يخرج مفعول والمعنى قارب زيد الخروج
كما ان معنى عسى ان يخرج زيد قرب خروجه فهو لازم ومتعد وفيه
ان عسى لم يجئ بمعنى القرب والقرب يستفاد من الرجاء وقيل ان يخرج
بدل فالمعنى يتمنى زيد خروجه وفيما ذكره المتأخرون جعل تلك الافعال على نحو
واحد فالمقصود من الكل قرب الخبر فالمراد يرجى زيد انه قرب حصول امره
قوله ان يخرج خبر على عسى لتضمنه معنى كان وكانه قيل يتمنى زيد كائنا
ذا خروج فنزل الحكم بكونه ذا خروج مبالغة في القرب وكذا كاد زيد يخرج في
معنى قرب زيد من الخروج كائنا يخرج وكذا اخذ زيد لا يخرج معناه شرع
في الخروج كائنا يخرج ووضع معنى صار كانا احسن وعسى ان يخرج — زيد
مثل مثالين تنبيها على استعمالي عسى كونه عامل الرفع والنصب

وكونه عامل الرفع فقط بان يكون ان يخرج زيد فاعل عسى ولا يكون له منصوب

وح لا يجوز حذف الا ان يكون قوله وقد يحذف ان من الكلام احكام المثال

الاول وكان من المناسب تقديمه على المثال الثاني وتنبيهاً على انه يجوز تقديم

الخبر على الاسم في هذا الباب والا لا يجوز تقديمه على الفعل كما لا يجوز في

باب كان لضعف هذه الافعال حيث كان ايراد الخبر لها التضمين كان

وح قوله وقد يحذف ان مشترك بين المثالين والتنبيه على تقديم الخبر

على الاسم غير مختص بعسى كما بينا ورد قال الرضي تحمل عسى ان يخرج زيد

الا ان يكون من باب التنازع وان يكون العمل للثاني كمذهب البصريين وا

ن يكون الاول على مذهب الكوفي لكن في قولك عسى ان يضرب زيد عمرو

تعين اعمال الثاني اذ لو عمل الاول لوقع الاجنبي وهو زيد بين اجزاء الصلة

ان وفيه انه لو لم يصح اعمال عسى في زيد لم تصح ان يكون من باب التنازع نزع

لانه انما يكون فيما اذا جاز عمل كل منهما في المتنازع فيه مع ثبوته في

مكانه فلا يجوز هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر في غير باب التنازع نزع

والثاني كاد يقول كاد زيد يجيء وقد يدخل ان تشبيهاً بعسى ويلزم هذه

الافعال الخبر الا كاد واوشك فانه يستعمل مضارعهما وقد ورد اسم فاعل

كاد واوشك نحو موشك ايضا الا يقول خلاف الاصل وجوشا

بابا واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال في انه يعتبر منفيا وقد يكون المقصود

به نفي وقوع الفعل الذي وقع وقد يكون المقصود عدم وقوع الفعل مع بعده

عدم الوقوع فمن الاول قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون ومن الثاني قوله

تعالى لم يكد يراها وقيل يكون للاثبات مطلقا اما في الماضي لئلا يكون قوله

تعالى وما كادوا يفعلون منافيا لقوله فذبحوها اذ لا يمكن تحقق الذبح بدون

القرب

القرب منه واما في المضارع فلتخطئة الشعر ذي الرمة لم يكد بقوله لم اجد وقيل

في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال الاولى في المضارع ليشمل الجار نسبة

تمسكا في الدعوى الاولى بقوله فذبحوها وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية

بقول ذي الرمة اذا غير الهجر في رواية الفارسي المحبين لم يكد الا هوى ان

رسيس الهوى من حب مية يبرح اذ المعنى على انتفاء المقاربة من

حب مية مع بعدها عن الوقوع وانما جعلنا الكلام دليلين نشرا على

ترتيب اللف لا دليلا واحدا على مجموع الدعويين لاقتضاء اعادة

الباء في قوله وبقول ذي الرمة ذلك وما كان الجواب عن التمسك بقوله وما كا

دوا يفعلون ظاهرا اذ البعد عن الفعل في وقت لا ينافي الفعل في وقت

اخر وكان شعر ذي الرمة دليلا على بعض ما يجيء من قوله فهو كالافعال

لم يشتغل بدفع تمسك المخالف وما يقال ان ذي الرمة غير شعره بعيد

لا لتعارض صدور الشعر عنه لانه من اهل اللسان ولا يكاد يخفى

عليه استعمال لم يكد حتى يحتاج في معرفة استعماله الى تنبيه من

غيره ثم على ان ذي الرمة خطاء ان بعض البلغاء في التغيير وقال به بهته

كاخبر من تاريه وتحمل ان يكون التغيير لا بهامه قصد عسى وقوع

المفارقة كما هو احد معنيي النفي في كاد ويكون اعتراض الشاعر عليه

فيح بهذا الابهام وح يندفع تخطئة في التغيير والثالث جعل وطفق وكرب

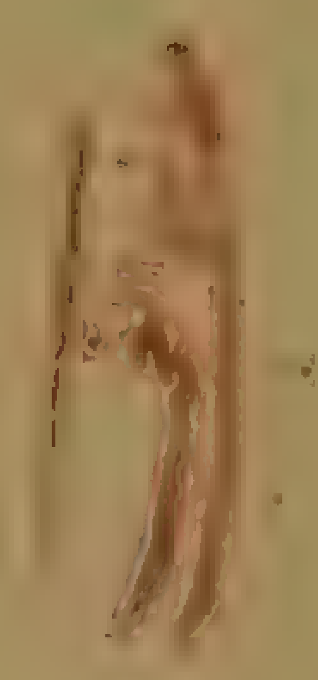
واخذ وهو مثل كاد ونباه ومنه الاستعمال الشايع لكاد وقد عرفت

الا كرب من قبيل كاد وكاد واوشك وهو مثل عسى مع الا في جميعه

يقول اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وكاد في الاستعمال

الشايع وانما صرح بقوله في الاستعمال لئلا يتوهم التشبيه بها في ا لمعنى

لكن انشئ به تعجيب واعلم انه لابد ان يكون فاعل خبر هذه الافعال ضميرا عايدا الى
اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه الا ان يكون الفاعل المضمر لفظا
مع مسنده في قوة فعل مسند الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج ابوه فان
قوله يخرج ابوه في معنى يموت وقد يحذف الخبر ان علم نحو قوله نعم فعلوت
ساعي كيسع عسى فحذف له لانه المصدر عليه فعل التعجب الظاهر
وجه التسمية من التعريف والتعجب اشتغال النفس بعرض لها عند ادراك
امر خفي سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب واثر بقوله فعلا
التعجب الى رديء فانهما اسمان تحكما بصيغة افعل منهما ماوضع
او فعلا وضعا لانشاء التعجب وخرج بقوله لانشاء التعجب نحو عجبت
ما هو ليس للانشاء وليس فعلا التعجب كما منحصرا في فردين كالشمس
المنحصر في فرد والمنحصر في نوعين ومن قال بعدم انحصاره في فردين نوقال
فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر اذ التعجب بلا انحصار في ثبات
الشيء المتعسر في الضبط فعقل لانه لو كان كذلك لكان علمت ما اكرم زيد
وان زيدا ما انصره صح فعلا التعجب وما وضع لان التعجب
قد يكون فعلا وقد يكون غيره نحو ما ابيك به ولله دره واباه وناهيك رجلا
وكاليوم رجلا وبه رجلا ولغيرها وان يكون معها كرم بحيث العقل حجة
نعم بين ما فيه نحو قاتله الله من جار وقولهم لا شلّ عشره ودر ابيه فخرج
عن التعريف بزيادة ما وضع بهيئة لان التعجب فاتله الله من شاع
وضع التعجب بخصوص مادته وليس بهيئته بجرده عن تلك المادة مفيدة
للتعجب وقوله وهي صيغتان اولهما صيغتان لا يتفق هو العينين فيه
لا يجوز ان يكون مشتركا بينه وبين غيره كما عرفت والمراد بالصيغة



منها

منها الهيئة الحاصلة من تقدم الحروف وتأخرها ومقارنة الزايد والحركة
والسكون ومقارنة كلمة ما قبله فيتوجب بعده على نحو غضب الدية
في تعريف الفعل حيث جعل مقارنة الاسم لكلمة من في آخر من جملة الصيغة
ما افعله وافعل به ولا يحذف همزة افعله الا في الخير والشر فيقال ما خيره وما شره
كما يقال في افعل التفضيل خير وشر بمعنى الاخير والاشر في التفضيل اذ ورد
وخيره وشره في هذا الباب نادر ورد على غير منصرفة بجعل الماضي مفارعا
والمذكر مؤنثا وتغيير الافراد لا احد مقابليها وتبديل كلمة الى ما يراد فيها
وباعلال حرف العلة المقابلة للعين فيقال ما اقوله لا ما اقاله وفي
الادغام في افعل به نحو اشدد به لا اشد به لكنه يتصرف بالادغام
في ما افعله بنحو قوله شد ما احسن زيدا واحسن بزيد على ان التقديم
غير ملتزم ولذا لم يقل واحسن به مع سبق ذكر زيد ولا يجوز تقديم
المتعجب منه بعد الحكم بعدم التصرف خلاف جواز تقديم المتعجب نحو
وان اخير والفصل فصرح بنفي هذا التصرف الظاهر الا انه لم يراع حسن
الترتيب حيث فصل بين المتالين بقوله ولا يتصرف فيهما بقوله
ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل وهذا مستغن عن الشرح
لما عرفت من التفضيل ولم يقل ولا يحذف لانه يحذف الباء من المتعجب
به اذا كان فاعلا على ان وان كما هو القياس والمتعجب منه الا كان
معلوما فيقول ما احسن زيد وما اكرم واحسن بزيد واكرم ولا
يتوهم ما ذكره انه يبنى مما يبنى منه افعل التفضيل ليس كذلك
لانه لا يبنى الا من فعل ما فوق مستمر ولا يجيء افعل التفضيل ومن
المتعذر بانه قصر ما يبنى منه على ما يبنى منه افعل التفضيل دون ا

شره
فيها
يجمى
لعكس

فلا قصور في بيانه ولا تنفعت البته والاصل بناؤه للفاعل وقد بني للمفعول
نحو ما اعذره الشهر الطعام ويتوصل للمبني للمفعول بما اشد نحو ما اشد
ما فعل المجهول مصدرا لحرف المصدر منصوبا او مجرورا فيقال ما اشد
ما ضرب زيد او اشد بما ضرب زيد والانفعال ما اشد ضربه و
يتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
نبه بالمثالين على وجوب الادغام في افعله وتركه في افعل به وذلك التو حل
واجب في الممتنع يرشد الى الوجوب الامتناع فاغتنم هذه الجائزة
ويجوز التوصل في غير الممتنع بل ربما يجب التوصل عن بناء افعل التفضيل
افعلا وافعل فيقال ما اشد شكره وما اكثر قعوده او جلوسه
او قيامه والانفعال ما اقعده وما اشكره وما اجلسه وما اقيمه ولا
يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير يعني وقوع كل [illegible]
في موضعه واجب فباخراجه عن موقعه يلزم المحذور لان تقديم
ما خبر وليس تقديم احسن على ما قالوا قيل احسن ما زيد لمنع عًا
التزامه تاخر ما يجب تقديمه بل لانه تقديم ما يجب تاخيره وبهذا اندفع فح
ما قال الرضي الا كلام من التقديم والتاخير يستلزم الاول فينبغي ان
يكتفي ببعض ما جاء وليجيء في رفعه الى الاصفاء الى من رفعه ما شاء
ولا فصل واجاز المازني والفراء والجرمي وابو علي الفصل بالظرف
والنحو مذهب الاخفش والمبرد والمراد بالظرف ما يعم الجار المجرد
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز ابن كيسان الفصل بلولا
الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفة زيدا وبفصل بكان الا غير من
الافعال الناقصة بين ما والفعل نحو ما كان احسن زيدا وهي زائدة

وفائدته

وفائدتها التنبيه على انه لم يدم بحسن المتعجب منه الى الآن والفصل بالصبح
والمسي ولا يتجاوز المسموع وهو شاذ نحو ما اصبح ابردها
والضمير للغداة واما امسى ادفاها والضمير للعشية وما ابتداء
اي مبتدأ نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر ويجوز في التعجب كونه المبتدأ نكرة
كما يجوز في الدعاء وقد يقال من قبل شراح الكتاب فيكون المعنى
ما احسن زيدا الا شيء مجهول لا شيء معلوم وقد يرد انه لم يصح
كون ما التامة مبتدأ في غيره وموصولة عند الاخفش والخبر
محذوف واجب بحذف فيكون التقدير ما احسن زيدا شيء
عظيم ويرد ما احسن زيد شيء مجهول ليكون المعنى على ما كان
عند سيبويه وزيف بان وجوب حذف الخبر من غير ما يسد مسده
لم يوجد في غيره وقال الفراء ابن درستويه ما استفهامية و زنبقه
الرضي بانه نقل من الاستفهام الى التعجب ونقل الانشاء
مما لم يثبت ويرد عليه ان الاستفهام الى التعجب كثير ويدفعه
انه لا نزاع في التجوز بالاستفهام عند التعجب انما الكلام
في نقله الى التعجب بحيث يكون معنى الاستفهام مهجورا وبهذا اندفع
ايضا ان ما استفهامية ينافي كون الفعل للتعجب لان التعجب يستفاد
من كلمة الاستفهام فتامل وبه فاعل عند سيبويه لا ضمير
في افعل ومعنى احسن بزيد احسن زيد بمعنى صار ذا حسن
والامر يكون بمعنى الخبر في هذا الباب وفي جواب الشرط نحو من كان
في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا فيمده الرحمن له مدا ويزيفه
الا زيادة الباء في الفاعل قليل كثرة الصيرورة في الافعال مفعول عند الاخفش

جعل الرضي والتسهيل الكون مفعولا به مذهب الفراء والمختر ان الا
حروف والباء للتعدية او زائدة جعل الرضي زيادة الباء مذهب
الفراء والزمخشري وابن خروف وكونها للتعدية مما اجازه الزجاج لجعل
الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صير زيدا حسنا ويشكل على التقديرين
انه كيف صح افراد احسن وتذكيره مع المخاطبة ومع المتعدد وتركه ... نخ
بان صيغة التعجب فيه متعرفة وانكر الزجاج افعل المخاطب فانه خطاب لكل
احد يا حسن احسن بزيد قال الرضي فيه تكلف وسماجة واعلم انه لا
ينصب فعلا التعجب المفعول المطلق لانهما لعدم التصرف فيهما صارا كالجامد
لا مصدر له ولا يكاد يذكر للمستتر فيه شيء من التوابع واجاز قوم ان
يذكر التوابع له بعد المنصوب لئلا يلزم الفصل افعال المدح والذم اي
افعال بعضها للمدح وبعضها للذم ينبئ عن هذا المعنى تعريفه ولولا ... مقصودة
بيان ماهية افعال المدح والذم نعم وبئس وساء وحبذا لان
فعل المدح هذه الاربعة لا غير وهذه الاربعة فعل المدح لا غير ما وضع لا
نشاء مدح او ذم فخرج ما يمدح به نحو زاكرم شرف زيد مقصودا به ا
لمدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت فمنها
نعم بكسر النون وسكون العين وهو مخفف نعم كعلم وجاء كسر الفاء
اتباعا للعين ومنها القراء بالا في نعما بكسر الفاء وفتحها ولا يجوز
اسكان العين مع ما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون العين و
منه قراءة ابن وثاب من الشواذ فنعم عقبى الدار وجاء اللغات الاربعة
كما في بئس على ما في التسهيل لكن لم يثبت في القراءات الا مكسورة الفاء ساكنة
العين على ما الرضي والاظهر الا حوال ان يقول فمنها نعم وبئس وساء

وشرطهما تعالى وشرطهما ان الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف
بها بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل و
لو اعتبر تعميم المعرف باللام بان يراد المعرف باللام بواسطة او بغير
واسطة لا يستغنى عن قوله او مضافا الى المعرفة بها واختلف
في التعريف باللام فقيل تعريف الجنس من حيث هي وقيل تعريف
الاستغراق وقيل تعريف العهد الذهني والى الاخير ذهب المص
ورد الرضي كونه للاستغراق بان علامته صحة وضع كل موضع اللام
ولا يصح ان يقال نعم كل رجل ولو كان المراد ذلك يصح التصريح به
قلت ما ذكره مشترك بين الثلثة اذ لا يصح نعم جنس الرجل
ولا جنس الرجل في ضمن فرد ما والحق انه يصح الحمل على الاستغراق
بادعاء ان الممدوح بمنزلة جميع افراد الجنس والجنس بادعاء
انه متحد مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وجنس في ضمن
فرد ما باعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل الافراد
ان الا باه فاي فرد فرض فهو سواء ومضمر مميز بنكرة منصوبة لفظا نحو ... نت
نعم رجلا او تقديرا نحو نعم فتى والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا وقد يؤنث
فيقال نعمت امرأة وان انيث اهون من التثنية والجمع والتمييز
مطابقا للمقصود خلافا للجزولي ايجابا ولم يكتف او مضمر مميز بنكرة
منصوبة مع ان ما داخلة فيه لانها نكرة منصوبة محل التعيد
ان ما في نعما يعظكم به ليس فاعلا لنعم بل تمييز لضمير مبهم فيه
ورد لما ذهب اليه سيبويه والكسائي ان ما تامة معرفة بمعنى
الشيء المعرف باللام ولذا صار فاعلا لنعم ووجه الرد لا يخفى ... الموفقة

ان منه لم يثبت في غير هذا الموضع ويلزم جعل نعما يعظكم به بمعنى نعم
الشيء شيئا يعظكم به فيلزم حذف موصوف الجملة وهو قليل
او جعل يعظكم به معترضة لبيان استحقاق الشيء المدح وهو تكلف
وما ذكره ومذهب الزمخشري واحد قولي الفارسي فالا ان
نكرة منصوبة تميزه اما موصوفة بالجملة نحو نعما يعظكم به وبئس ما
شروا به انفسهم او غير موصوفة نحو فنعما هي ولا يجوز ذكر شيء
من التوابع بهذا الضمير ولا يجوز ان تركيبه المعنوي لفاعل نعم
وبئس وساء مطلقا وفي النعت خلاف وقيل الضمير المبهم
بلا تمييز ومنه قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فبها
ونعمت اي فهو في الخصلة الحسنة ونعمت خصلت ويذكر
التمييز مع الفاعل الظاهر للتأكيد عند المبرد وابي علي قال
فنعم الزاد زاد ابيك زادا وتقديره التمييز في قوله نعم ذر عنها
سيجوره ذراعا في مدح التمييز على ذا الانظار وقل نعم قليل زيد
قال نعم زيد فارسي حامل وقال فنعم صاحب لا صلاح لهم
وجوز المبرد والفارسي جعل الموصوف الخبر الجنسي وهو ما
لا يفيد صلته يقينا شخصا فاعل نعم وندر الفصل بالمخصوص
بين نعم وغير الضمير فيقال نعم زيد رجلا وندر نحو فنعم هم قوما
ونعم بهم قوما بزيادة الباء في الفاعل نعم تشبيها بفاعل
من فعل التعجب لان في المدح تعجبا وجاز زيادة الباء في المخصوص
تشبيها بالمتعجب منه ومنه الحديث نعما بالمال الصالح للرجل الصالح
وندر نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله الا بجعل العلم فاعلا وقد يؤنث

نعم

نعم وبئس ما مع مذكر الفاعل ان انث المخصوص فيقال نعمت الان
هند وبعده ذكر المخصوص لانه يقع بعد الابهام فلا بد ان يكون بعد
والمراد بكونه بعده بعد بئس كونه بعده بلا واسطة ليتنقض بنعم رجلا
زيد قال الرضي وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس معمولا للابتداء
او لبعض نواسخه نحو اذا ارسلوني عند تقدير حاجة امارس فيها
كنت نعم الممارس او بعد فاعلها مبتدا او خبر مبتدا لا يظهر او اولى
معمول فعل ناسخ نحو لبيد ونعم البدل وجدتما على كل حال من جعل وبر
ود وهو ما قبله خبره او خبر المبتدا اي وذلك على الطلاقة غير صحيح كما ان
قوله وبعده المخصوص كذلك في الفاعل الضمير مبهم لا يرجع الى
المخصوص سواء كان مبتدا او وسواء كان مقدما او سوء
خبرا او رد ابدا الجملة المبتدا وعاء كون فاعله ضميرا مبهما او معرفا
باللام باحد المعاني الثلاثة عين المخصوص وما يقال لام التعريف
قائم مقام الضمير ليس بشيء لانه انما يجوز ربطا لو كان للعهد وجاعلا للاسم
الظاهر المخصوص على انه لا يصح في الضمير وشرطه مطابقة الفاعل الظاهر
ان مطابقة مضافة الى الفاعل والاظهر مطابقة الفاعل الغير الضمير لئلا
الضمير لئلا ينتقض بنعم الرجلين الزيدان وبئس مثل القوم الذين
كذبوا شبيهه بنا ... اما بحذف المضاف عما يتوهم مخصوصا او
بجعله صفة ما اضيف اليه الفاعل وتقدير الفاعل المخصوص فيكون
التقدير بئس مثل القوم مثل الذين او بئس مثل الذين
كذبوا مثل هؤلاء والمذكور في هذا ما اتحد كلمته مع فيه وههنا
بحث شريف وهو انه لم لا يجوز ان يكون المخصوص مطابقا لما اضيف اليه الفاعل

لانه لزوال ابهام الفاعل بتعيينه فلا مانع الا يكون السؤال منه ولو قلت
المخصوص مبتدا وما قبله خبره فلا مانع ايضا لان الجملة كما ترتبط بما بعده
مع الفاصل ترتبط بما بعده مع ما اضيف اليه الفاعل فنحو مثل هولاء الذ
بئس مثل القوم الذين كذبوا لانه اذا قيل كون القوم المكذبين عين
هولاء المذكورين كان المثال مثل هولاء المذكورين بئس مثلهم .
وقد يحذف المخصوص لم يقل وقد يحذف لفظه على طبق الاحكام السابقة
لانه قصد مطلقا المخصوص لا مخصوص نعم وبئس اذ قد يستغنى
عن مخصوص بدليل التمثيل بحو باسم الاله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا
فحبذا ربا وحب دينا اي حبذا ربا الاله او به ليل قوله الا حبذا لولا الحيا او ربما
اي حبذا ما لي وهذا لم يذكر فحذف مخصوص حبذا ولو قال والمخصوص مبتدا
ما بعده خبره يستغنى على بيان اعراب مخصوص حبذا لكان انسب
اذا علم اما بلا سبق شي مقامه نحو نعم العبد اي ايوب لان الكلام فيه
ونحو نعم المال سود ان اي نحن واما يجعل ضده مقامه نحو نعم الصديق حليم
اي كريم اي رجل حليم كريم ونحو نعم الفتى تجبت به اخوانه يوم النقيع جواد
الايام اي فتى تجبت وساء مثل بئس لم يقل مثل نعم تنبيها على انه
فعل الذم كبئس لكن هذا بحول قصد الذوق بين نعم وبئس ويستعمل
استعمال بئس ونعم فعل كحسن او اصليا او منقولا كرمو وقضوا استعملا
في مقام التعجب فيقال حسن الرجل زيد ورمو اليد يده وقضو الرجل زيد ونهما
حبذا وهو مركب من حب وذا اسم اشارة مبهمة كضمير يكون
فاعل نعم وحب هنا لازم نقله من حب على وزن ضرب متعديا
الى حب على وزن حسن وصار بمعنى صار حبيبا ولا يستعمل مع ذا

بعد الفعل

بعد الفعل الا للمدح او التعجب وبعد ضم اسكان الباء والاول اما بحذف
حركته او نقلها الى الحا وكسر لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحا صرح به
التسهيل وفاعله ذا علمه ذا الامر نوع بعد ذا كما ظنه قوم لتوهم
ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلهما كلمة واحدة
وغلب الفعل المقدم على الاسم وذا اسمه ولا يغير استوى فيه المؤنث
والمثنى والجمع خلافهما وبعده المخصوص بتدريه مطلقة ولا يجوز
تقديمه على حبذا راسها واعرابه كاعراب مخصوص نعم في انه على
احد الوجهين وليس كونه خبر حبذا كما ظنه المبرد وابن السراج ومن
وافقهما بطرح الاشتراك امتزاج حب مع ذا وجعلهما اسما لغلبه اذا
شرفته على الفعل فصار مبتدا او لا بد خل النواسخ لخصوصه ويد خل
لا على حبذا فيصير كبئس ويجوز ان يأتي قبل المخصوص او بعده تمييز او حال
على وفق مخصوصه وفي كل الحالين متعلق بذا الا بالمخصوص هذا تمام
قسم الافعال من مواهب من اعان الباري وايده في حل الاشكال
وكف الامان بحيز البيان واصح المقال وهو جدير بالسؤال
ان يجعل صدرنا بالجمع المعاني من احسن الظروف ويوكلت بالحق
شرح مبحث الحروف اللهم كما انعمت آدم وكلمات رفعت الحروف
ما دل على معنى في غيره وقد عرفت ما يتعلق به في اول الكتاب وصدره
ومن ثمة اي من اجل عدم الدلالة الا على معنى في غيره احتاج في
جزئيته ما يفيد به شيئا من الكلام كان او غيره كما نذكره في مقام النداء
فيقال زيد عمرو وغلام لزيد غلام عمرو ورجل على السطح ولهذا لم
يقع جزئيته للكلام في قيده فقد بعد عن تحقيق المقام الى اسم وفعل على

كو بين

نحو

يقال

سبيل منع الخلو والاقرار ما يحتاج اليها لانه ربما يدل على في الكلام كحرف
الشرط والتحضيض فانه يدل على معنى متعلق بالنسبة الكلامية التي
بين اسم وفعل فيحتاج في جزئيته الى الاسم دون الفعل لانه احتاج في جزئيته
الى الاسم لانه احد مدلوليه اعني المنسوب فلا بد له من منسوب اليه لا يكون
لا يكون الا اسما والاسم لم يحتج في جزئيته الى شيء من الاسم والفعل لان
الاسم يكون منسوبا ومنسوبا اليه فلا يحتاج في جزئيته الى القسمين الاخرين .
وقد رتب المص رزقه الله مراتب الخواص اقسام الحرف ترتيبا
بديعا بالتنبيه عليه حقيقا لكونه خفيفا دقيقا فقدم العوامل في الاسماء
منها العامل بالاصالة ثم ما شبهه العوامل في اقتضائه كون ما بعده   نبات
ساكنا كما قبله في الاعراب ثم ما يشبه الحروف المشبهة في التحقيق والا
وبعضها بعضها في اللفظ ثم حروف الزيادة التي بعضها عاملة
ثم ما يوافق بعضها في اللفظ من حرف التفسير ثم ما يوافق بعضه ذلك
في اللفظ من حروف المصدر ثم ما يوافق بعض حروف المصدر من
في لزوم الفعل من حروف التحضيض ثم حرف التوقع الذي يناسب
حرف التحضيض في التوقع لان من تحضيض احدا يتوقع منه الفعل ثم
حرف الاستفهام الذي منها هل التي بمعنى قد في الاصل ثم حرف الشرط
الذي كالاستفهام لها صدر الكلام ويخرج الجملة عن كونها متعلق
الاعتقاد ثم حرف الردع الذي يوازن اما ثم تاء التانيث التي
لا يختص بحال الوقف والوصل ثم التنوين الذي يلحق الاخر كتاء التانيث
الا انه يلحق اخر الاسم ثم نون التاكيد التي يلحق اخر الفعل ويشبه بعضه
التنوين وهذا عجب حيث جعل في اخر الكتاب امرا يكون في الاخر وختمه

بما

بما بنون التاكيد لان المتعلم يحتاج حين الفراغ الموجب للاعراض عما كان   سي
مشتغلا في تحصيله الى تاكيد في التحفظ عليك داعيه مع الكل انه ضم
على قوله الفا بنوعيه صورة لا لف المذكر كما اشتهر في ان السبق
يجب ان يكون حرفا والاكثار يجب ان يكون حروف الجسم لم يعرف في هذا القسم
الا حروف الجر بالتعريف ما وضع لافضاء اي لايصال الفعل وشبهه او معناه
الى معنى الفعل وقد عرفت الفرق بين شبه الفعل ومعناه واما كثيرا ما   والتنوين لانه لا يمكن معرفته كحروف
يكتفي بذكر الفعل عن ذكر شبهه وذلك الا ندرج شبه الفعل في معناه على   بالتعريف بل لا بد من التعداد ولا يظهر
عكس ما وقع في تعريف الفاعل من ادراج معنى الفعل في شبهه و   وجه تخصيصهما
انما جعلنا اللام تعليلا لاصل الوضع لان الايصال ليس ما وضع له
حروف الجر كما يظهر من بيان معانيها وفسر في الافضاء بالايصال
مع انه بمعنى الوصل يتعدى بنفسه مناسبا بمادة الى ما بعده فنضم الفاعل الى ما
الموصولة والمفعول الى ما المفصولة وكان العكس اولى والفضلة و
لا ينتقض التعريف بحروف العطف مثل جاء زيد وعمرو فانه يوصل جاء
الى عمرو لانه لم يوضع لغرض الايصال بل للجمع وانما يلزم الجمع في بعض
المراد ايصال الفعل او معناه الاترى انه لا ايصال في عطف الجملة
على الجملة وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو القسم
وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا و
لما كان يتوجه على تعداد المص تلك الحروف انه فاته حسن الترتيب
اذ ينبغي جمع الواحد الثنائيات ثم الثلاثيات ثم ما زاد وجهه
في شرحه بان العشرة الاولى في اصل وضعها باعتبار ما يناسب
المعنى الحرفي لم يكن الا حرفا وخمسة التي تليها مشتركة بين الاسم   والحرف

والثلثة الاخيرة بين الفعل والحرف واحترز بقوله في اصل وضعها عما على
فانه مشتركة بين الاسم والفعل والحرف لكنه ذلك الاشتراك
عارض وبعد الوضع لان على حرف الف اصلية واسما وفعلا الفه
في الاصل واو فلم يكونا في الاصل على لفظ واحترز بقوله ما يناسب
المعنى عما نحو من فانه اسم مالا يميز وعن لفظ في فانه امر من وفي
يفي وبعد ينبغي كلامه على هذا الوجه لا يجه فيجعل لما قال الرضي وفي
ما قاله نظر لان على الاسمية اذا اضيف الى المضمر ينقلب الالف ياء تشبيها
بعلى الحرفية نعم يتجه عليه ان حاشا وعدا وخلا الفعلية لا يشارك
الحرفية في اصل الوضع لاصالة الف الحرفية وانقلاب الف الفعلية عن واو ياء
الا انه بالغ في التكلف لدفعه فقال لما تضمنت الفعلية معنى الاستثناء
اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها الاصل لا الفا تهاه
قال الرضي هذا امر نادر الوقوع ومع ذلك يتجه عليه انها لما اشبهت الحرف
نزلت منزلة ما اختص بالحرف فانتفى ذلك جمعها مع ما لا يشترك فيه
يعني اذا عرفت حروف الجر اجمالا فتفصيلها ان من للابتداء اي لابتداء الغاية
اي امر الممتد قال الغايت كما ياتي بمعنى النهاية ياتي بمعنى الامر الممتد
والامر الممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج وان ليس بممتد لكن
يترتب عليه امور ممتدة كالسير والجلوس الى غير ذلك ومذهب
البصري انه لابتداء الغاية في غير الزمان نحو سرت من البصرة الى الكوفة
وهذا الكتاب من زيد الى عمرو وعند الكوفي انه لابتداء الغاية
مطلق زمانا كان او مكانا او غيرهما والمرجح المؤيد باستعمال العرب
مذهب الكوفي والغدا حسن المص حيث قال للابتداء لحذف الغاية

لاشتهاره

فيلتبس

لاشتهار الغاية في النهاية فيلتبس المقص ولقصد تعميم الابتداء و اصل
من عند الفراء من دمارا اي استعمال بعض العرب من وكان المص
جري في من بمعنى القسم مكسورة الميم ومضمومتها على انها مخففة ايمن كما
قيل فلم يجعل القسم من معانيها وهي للقسم مختصة بلفظ الله وشد ترى ورب
الكعبة ومن الله والتبعيض اي لاظهار المقصود من مبهم قيل لا يكون الا مستقرا
علامة صحة وضع الذي مقامه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانه يصح فاجتنبوا
الرجس الذي هو الاوثان وبعض هذه العلامة بقولك عندي ثوب من خشب
لا يصح وصف النكرة بالذي من قبح العطف لان المص صحة وضع الذي مقام
واداه مؤدن بكلمة الذي وذلك لا يقتضي الا اعطى معنى الا ترى انك يصح
المفرد بعد الذي فيذكر مبتدا بعده ولم يمكن بعده من ولا يصح التقديم على
المبين فلا يقال اجتنبوا من الاوثان الرجس اذ المص ذكر شيء لتفسير يجعل المقدم على المبهم
مبهما ثم مفسرا فانه اوقع في النفس فلا وجه لتقديم التفسير بجعل المقدم
على المبهم ما انكر على التبعيض كما في اخذت من المال ما شئت ويقدر مبهم
قبل المجرور ويجعل المبهم المنا اخر منه معطف بيانا للمحذوف فيقال التقدير
شيئا من المال ما يكفي كذا في الرضي فيما ان من في قولنا علم من اتيان ما
لم نعلم لا يصح قال قلت قد شاع مثل اما من حطه في روضة واما من
دفاية في حرم قلت جعل الرضي من هذه تجريدية تعليلية اي من اجل
حطه في روضة لكن التقديم البيان على المبين والتبعيض اي بيان ان
ما قبلها بعض مجرورها اما مذكورا او مقدرا نحو اخذت شيئا
من الدراهم بهذه علامة صحة وضع البعض مقامه ولا يلزم ان يكون
ذلك البعض اقل من النصف لانه يرد اخذت من الثلثين كثيرا

ومن تبعيضية كذا في الرضي ولعل من جعلها انها من النصف جعل الا
خلاف فانتبا ذر من الشارح انها من النصف فلا يرد ما ذكره واعلم انه
يصح رد جميع معاني من الى الابتدا بتكلف بثبوت معان اخرها لها ذكرها
في التسهيل اما حقيقة او مجازا فلا وجه لاطالها التعليل نحو من اجل ذلك
كتبنا والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة اي بدل الآخرة والى
ذرة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي من ذكر الله والاستعلا
نحو نصرناه من القوم اي عليهم والفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين
نحو الله يعلم المفسد من المصلح ومعنى الباء نحو ينظرون من طرف خفي
في نحو اروني ماذا من الارض وزائدة عطف على قوله من غير الموجب
اي في الكلام غير الموجب على طبق قوله فيما سبق ويجوز النصب ويختار البدل
فيما بعد الا في كلام غير موجب اي في غير الكلام الموجب داخلة على نكرة
اما لعموم النفي ورفع احتمال عدمه كما في ما جاءني من رجل فانه بدون من
يحتمل الكثرة مع رجل حتى لا رجل ولا رجلان ولهذا لا يحتمله واما لتاكيد العموم نحو
ما جاءني من احد فان ما جاءني احد يعني في العموم وزيادة من للتاكيد
وزيادتها في المبتدا والفاعل والمفعول كثير وقد يزاد في الحال كقراءة
زيد بن ثابت ما ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء على صيغة مبني
المفعول فان يكون قبيحا والاخفش في اشتراط الشرطين واستشهد
بما ثبت زائدة بقوله وقد كان من مطر وشبهه منا ذر ايضا
زيادة من في غير موجب [illegible] على غير الكلام
بجعل من تبعيضية [illegible] بالمبهم محذوف اي قد كان شيء من مطر
والمراد [illegible] قد يجاب عن قولهم قد كان من مطر

[illegible] من النصف

التركيب
بانه في حكم غير الموجب اي من غير الموجب حقيقة او حكما نحو قولهم لم يناد ابهذا
لم يرد نقضا لان قاعدة الحرف لا ينتقض بالا يلازم الى لانتهاء الغاية
في الزمان والمكان وغيرهما اتفاقا والاكثر عدم دخول الابتدا والانتهاء
نقصان
في الحكم وقد يدخلان بقرينة وبمعنى مع قليلا والاشبه المعنية ما تقدم
بقوله نحو ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم في تقدير منضمة الى اموالهم ويكون للاختصاص
نحو الامر اليك الا انه [illegible] في الاحكام ولا يبعد ان يقدر [illegible] لك
ميل الى الانتهاء [illegible] اثبات الدابة وحتى وجاء في لغة هذيل عتى
بالابدال وقرأ ابن مسعود ونسجنه عتى حين كذلك اي كالى بمعنى انتهاء
الغاية بترتيبه الاسم الاشارة للمتعبد ومعنى انتهاء الغاية انه ينتهي
به الحكم ولا يتجاوزه او ينتهي عنده ولا يتصل اليه والاول الاكثر على عكس
بمعنى مع كثير
ما في الى وجعل الرضي الثاني [illegible] التوهم [illegible] ما ذكره بقوله و
والا فهو لا يكون بمعنى مع والقياس ان يكون الحكم كما في الى بمعنى مع قليلا ايضا
[illegible] او ما بعده فيما قبلها الا انه لم يذكره الرضي ويختص بالظاهر ولا
يدخل المضمر بخلاف الى ومعنى العاطفة والابتدائية فتدخل على المضمر
لغة
نحو جاءني القوم حتى انت وركب القوم حتى انت راكب ومن الابتدا
الداخلة على المضمر قوله واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله الحقه بالقوم حتى لا حج
اي حتى مرادي قد جذف واو هو في الشعر نحو فبتنا بتربي ولبس حتى
البيت جارة كما ذهب المبرد بخلاف كما اثبت الية بقوله فلان المبرد
والا لم يكن لرفع ناصح وجه ومن شبه المبرد يجاب عنه بانه
من فاله ما تمسك به المبرد فهو [illegible] في نقضه وحتى يكون بمعنى
كي نصحت بيان بخلاف الى ولانه قبل المضارع فتقول اسلمت حتى

ادخل الجنة ولا يقول اسلمت حتى دخول الجنة صرح به الرضي وقيل لا تدخل
حتى الا على آخر جزء او ما يتصل به فلا يقال اكلت السمكة حتى رأسها
بخلاف الى وانكره ابن مالك وكانه مذهب المص وفي الرضي انه
يقوم المجرور بالى مقام الفاعل فيقال قيم اليه دون المجرور بحتى فلا قيم
حتى زيد وفي للظرفية اي لجعل الشيء مستقرا للشيء ومحله اما حقيقة
نحو زيد في الدار والماء في الكوز او تشبيها وتنزيلا نحو نظرت في
كتب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف
والجريان هذا التشبيه في الجميع مواقع في الرضي جعل في بمعنى الظرفية لكن المص
لما لم يسلك ذلك المسلك قال وبمعنى على قليلا والمثال المشهور له قوله
تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل لم يحسن الاكتفاء بما ذكرناه وبمعنى للتعليل
نحو لمسكم فيما اخذتم وللمقايسة نحو قوله تعالى فما متاع الحيوة الد نباه
نيا في الاخرة الا قليلا وللمصاحبة نحو فادخلوا في امم اي معها وبمعنى
الباء نحو فلان بصير في القضا وبمعنى الى قوله تعالى فردوا ايديهم
في افواههم والباء للالصاق اي الافضاء للصوق قال قد ذكرنا الجنة
لصوق الدابدانا الا الالصاق ولو وجدت الا الالصاق مستعملا في
افادة اللصوق حقيقة او تنزيلا نحو في مررت بزيد فانك لم تلتصق
بزيد ولا مرور لك الا تقييد كما ذكرت في الا دون لجعل مرورك ا
بنفسك ملتصقا به والاستعانة هذا اخص من السببية فانه
للاستعانة في ابن والباء البسيط الا ان اراد بالاستعانة الاعم منها
حقيقة او حكما وعبارة التسهيل حيث قال للسببية الا سبب
وعند يكون للسببية للعلم بان التي عبر عنها التسهيل بالتعليل نحو كم

ظلمتم

ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل اي لاتخاذكم والمقابلة نحو قابلت هذا بهذا قال
الرضي استعينت به وبدليه به وجعل التسهيل البدل عديل المقابلة و مثل به
بالمائور ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها والظاهر انه يجب
المقابلة والتعدية اي لجعل الفعل متعديا بنفسه باحداث التصيير في
مفهومه من اللزوم الى التعدي وقد عرفت اختلافا في مفهومه بين المبرد
وغيره في بحث المتعدي وهذه التعدية تتفرد بها الباء من بين حروف الجر
والتعدية بمعنى آخر هو الايصال مفهوم الفعل الى شيء بواسطة حرف الجر
تعم حروف الجر كلها في العمل من كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالباء والا
لف والتشديد فيقال طاربه واطاره وطيره وهذا يدل على ان التعدية
بالباء والالف والتشديد فيقال طايبه بهذه الامور مطردة لكن
في الرضي ان التعدية بالزيادة موكول على السماع ومن تقييده ا
لتعدية بالزيادة يفهم ان التعدية بالباء وغيره موكول على السماع
والظرفية اختاره على ان يقول وبمعنى في اشعارا بانه حقيقة فيها
اذ جعله بمعنى حرف آخر تقييد التجوز ولم يذكر القسم لئلا يتكرر
بالى بمعنى عن نحو فاسأل به خبيرا وبمعنى على نحو من ان تأمنه
بقنطار اي على قنطار وبمعنى من التبعيضية نحو عينا يشرب
بها كذا في التسهيل وجعله الرضي في هذه الاية بمعنى من لكن قال
قيل جاءت التبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم قال ابن
جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يوردونه الفقهاء ومذهبه
انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه الى هنا كلامه
وكانه اراد بمعنى من الابتداء وزائدة لزائدة سبقه بلا زيادة

فى بحر فى النفى بما وليس دون ان واختلف فى التى يليه تمكا بقوله لا
خبرا بحر بعده الثارد قال الرضى والاولى انها بمعنى فى والاستفهام
بهل اى صورة الاستفهام من غير ارادة الاستفهام بل لارادة التقدير
وح الكلام فى المعنى النفى فان هل زيد بقايم التقدير فى معنى ما زيد
بقايم بقول المخاطب نعم قياسا فاطلاق القياس لا يخلو عن الاشكال
ومن قال كانه اراد الاستفهام والنفى المعهود من فى هذا الباب فى
اصطلاحهم المشهور فقد تكلم فى العقد وبحر السامع جرفه فى غيره
اى فى غير الخبر المذكور سماعا وفيه ان كثيرا منه قياسى مرفوع لعن ومتعديا
مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وبلغ واصبت وحسبك مبتداء
ثم السماعى منه ما هو كثير وهو المفعول به فى نحو ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة وتضرب بالسيف ونرجو بالفرج وما هو قليل مرفوع
من ان مع ما يتعلق به نحو الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس
بن مملك بيقرا وخبر لكن وضميرا مع انه فى القسم فيقال الله لا فعلن بالجر
اى بالله وشذا قليلا فى غيره لقول رؤية خير بالخير لمن قال له كيف
اصبحت نحو بحسبك زيد قد عرفت والتى يليه اى التى تلى الباء اللام الاستقرار
كل ما هو على حرف واحد حقها الفتح وعدل عنه فى عوامل الجر الى الكسر لتوافقه
معمولها الا الكاف فجعلها موافقة لكان والاواو القسم لتقل الكسر عليها والا
الباء لانها بدل الواو فجعلا دنيا فقلتح والا اللام الداخلة على المضمر
الذى هو غير ياء المتكلم والداخلة على المنادى وقد يكسر معه فى لغة خزاعة
وقد يفتح قيل ان المضمر وسعل الفتح مع جميع المظهرات والاختصاص
عبارة عن الاضافة وارتباطه للشئ لمجرده اما باعتبار الملكية نحو

لللام

233

المال لزيد والتمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل
للفرس او النسب نحو الابن لزيد يدخل فى هذه اللام لام الملك
والتمليك والاستحقاق والنسب وليس معنى الاختصاص الحصر
كما ظن فقيل الحمد لله يشتمل على حصر المحمودية فيه تعالى بناء على لام الاختصاص
والتعليل اى جعل ما بعده علة لما تعلق به نحو ضربتك للتاديب وفرضت
للمخافة وزائدة ومنها اللام المقوية للعامل يزاد قياسا فى المفعول
المقدم على العامل نحو للرؤيا تعبرون وشرط التسهيل ان يكون
متعديا الى واحد دون الاكثر وفى مفعول الاسم نحو انا ضارب لزيد وضرب
مرة وفى مفعول المحذوف نحو يا لزيد عند التسهيل وعند الرضى لزيد
انها لام الاختصاص قال التسهيل والزيادة فى غيرها سماعى
وبمعنى عن مع القول نحو قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان نو قراءة
ما سبقونا اذ لو لم يكن اللام بمعنى عن لقيل ما سبقتمونا فان
قلت لا معنى للفصل بين معانى اللام بذكر الزائدة قلت جعل
الزائدة فى سلك اللامات التى بغيره لا لاطلاق بخلاف ما ذكر بعده
الزائدة فانه مقيد وبمعنى الواو فى القسم فيد الواو وبمعنى الواو للتعجب
او وقعت التعجب ولو قال او القسم لكان اخصر الا انه اراد التنبيه
على انه معنى مجازى وانه مشارك الواو فى الاحكام القسم دون
التاء او الباء وفى جعله لمجرد التعجب قال الرضى اراد بالتعجب الامر العظيم
الذى يستحق ان يتعجب منه وقال لم يثبت لام التعجب الا فى
القسم وقول من قال انه فى لايلاف قريش للتعجب ضعيفة و
فيد كل وبمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اى استمع الله الى من حمده الشهر

في الشرح بان ويكون بمعنى في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اي في يوم
القيمة وبمعنى عند نحو كتبت لخمس خلون وبمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك
الشمس اي بعد دلوكها وبمعنى على نحو يخرون للاذقان اي عليها وبمعنى
من نحو قوله لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل اي
منكم ورب ولغاتها وهي ثمانية على ما في الرضي ضم الراء وفتح الباء المشددة
مخففة وضمها مخففة مع سكون الثاني وزيد في التسهيل سكون الباء
وفي حواشيه سكون الباء مع تخفيف الباء ايضا وربت بكسرة الباء
بوجهين فهذه اثنتا عشر ويكون رب حرفا مذهب البصري والمعنى
لا يساعده لان اقتضاء رب عاملة الى مجرورها لا يعقل ولا يؤول بمعنى
صحيح لان رب رجل لقيته ان جعل لقيته عامل رب فلا معنى
لتوسط رب بينه وبين مجرورها لانه وجد مفعوله بنفسه وان جعل
صفة رجل فيقدر له عامل فان قدره كما قدره المص بان التقدير رب
رجل لقيت حصل لانه ربما يظهر نفسه ان رب رجل [illegible] في المعنى فاعل
حصل فلا معنى لتوسط بينه وبين رجل كريم فالحق مع الكوفي حيث
ذهب انه اسم مضاف كم الا ان تقتضيه وهو كم كذلك فهو امام نوح
ابدا على انه مبتدأ لا خبر له على ما حققه الرضي لانه نظر الى رجل يقول كذا
في بحث المبتدأ واما على نحو كم في الاعراب نحو رب رجل لقيته منصوب
بلقيته وفي رب رجل لقيته مرفوع بانه مبتدأ التقليل اي لانشائه وهو
جواب السؤال [illegible] محقق كان يقول لك احد ما لقيت رجلا فيقول رب
رجل لقيته يعني لقيت شيئا وان كان قليلا او مقدرا بان يعلم الغافل
لان الذي طلب تنكيره [illegible] رجل وكونه جوابا لنفي الفعل في الماضي لا يكون فعله الا

ما فيها

ما فيها هذا الاصل وصفه لكنه كثر استعارته للتكثير منزلة القليل للقلة
كان يستعمل في الصفات الحميدة للمدح ومن يجعل المداح الكثرة قلة
بالنسبة الى كماله قليلا وشاعت الى ان صارت حقيقة فيه
في التكثير ومجازا في التقليل فلو قيل ورب للتكثير لكان انسب من
قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقي وا
لتنزيلي فيستوفي معنى رب بتمامه لها صدر الكلام لانها لانشاء
مثل فهو كم يستحق التصدير وقيل كما ان النفي له صدر الكلام كذلك
له الدال على القلة لان القلة بمنزلة النفي مختصة بنكرة او في ما حكمها الا
الضمير المبهم كالنكرة ولا يبعد ان يجعل دعوى الاختصاص مبهمة
على قلة الضمير حتى كانه ملحق بالعدم ووجه الاختصاص بالنكرة ا
نها المحتملة للقلة والكثرة فيحتاج الى التقليل موصوفة لان
الوصف معتبر في التقليل على الاصح وهو مذهب المبرد وابن
السراج وابي علي الفارسي وخالفهم الاخفش والفراء
وجماعة والصفة قد يحذف القرينة وهي اما جملة فعلية او اسمية
او ظرف او صفة مشتقة وفعلها يعني لا يكون متعلقها الا
فعلا ماضيا لما عرفت تحدد وقالوا انه لكونه جوابا لسوال [illegible] محقق
او مقدر يتعين فعله لذلك السوال غالبا فتيد المحذوف
وقد يدخل على مضمر مبهم خلافا للكوفيين فانهم يجعلونه راجعا
الى ما في السوال والتزم المطابقة والاوضح ان يراد الضمير اعتبا
ر البصري مميز بنكرة منصوبة مطابقة للمعنى ولا بد من ذكر
هذه الصفة فيتضح قوله في مطابقة التمييز والضمير مفرد مذكر

خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وتلحقها ما فلا يراد به الكافة فلا يدخل
الا على الجملة فقوله فيدخل على الجمل بيان للوجوب ولو اريد ما مطلقا
فما اذا كانت كافة فيدخل على الجمل وان كانت زائدة فيدخل على
الاسم ويجره نحو قوله ربما ضربة بسيف صيقل فقوله فيدخل على
الجمل بيان للجواز والجمل التي تدخل عليه ربما فعلية عند سيبويه
ووقوع الاسمية شاذ والتزم في قول وابن السراج كون نهما
ماضوية وكلما وقع مضارع يأوله بالماضي والمشهور دخولها على
ذيل المضارع وهو قول لابي علي والجزولي فيقول يدخل ربما
مطلقا الجمل وكان اطلاق المصنف لاختيار قوله وواو رب تدخل على نكرة
موصوفة يعني لا يشارك رب في الدخول على مضمر
مبهم مميز ونونها في شاركها فلا يرد انه لا معنى للاكتفاء بهذا
من الكلام واو رب ونحوها قوله على الاصح يشعر بان وجوب
النكرة الموصوفة هنا متفق وكون واو رب حرف جر مذهب
الكوفي والمبرد فانهم يقولون انها كانت حرف عطف ثم
صارت بمعنى رب فعملت عملها وعند سيبويه انه حرف عطف
قدر بعده رب كما يقدر بعد بل وبعد الفاء الجزائية لشرط الجزء
وف مع بقاء عمله نادر وجعل الواو عاطفة كثيرا ما يخرج الى تقدير
معطوف عليه بتكلف ولا يدخل على هذا الواو حرف العطف
رعاية لاصلها ويدخل على واو القسم لانها لم يكن في الا صل
عاطفة وواو القسم كان الظاهر ذكر باء القسم في بيان
الباء والباء الا انه ذكر مع الواو ترك الى تأخيره الى هذا المقام

وكونه

[illegible]

وكون التاء بدلا منه الى ذكره مع الواو وكونهما بدلين في الباء الى
ذكر التاء في هذا المقام على ان بيان الفرق بينهما يدعو الى الجمع
بينهما انما يكون عند حذف الفعل لكثرة استعمالها في القسم
اكثر من اصلها فاستغنى لفظها وكونها للقسم عند ذكر فعل ا
لقسم لغير السؤال لا يقال والله اجلس وقوله لغير السؤال
خبر مبتدا اي محذوف هي لغير السؤال وليس متعلقا
بقوله يكون والا لكان اخر جزء الكلام دخل عليه انما فيصير التقدير
لا يكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وهو فاسد والتاء
الذي ذكر في التعداد مشتركها في الاختصاص بحذف الفعل
ولغير السؤال المختصة باسم الله انما خصصنا المراد بالمثلثة
لان بيان الاختصاص بالله مغن عن بيان الاختصاص
بالاسم الظاهر والمراد باسم الله اسم هو لفظ الله فمعنى
قوله نص على ما في بعض النسخ تعالى عن صفات اسماء
المخلوقين فبين ذلك ان زيد الله ذاته وزيدا لاسم فيهم العلم و
ح قوله نحو تفتاه المتعارف والباء اعم لحقيقة منهما
في الجميع اي في العامل فانه يكون محذوفا ومذكورا وفي المدخول
فانه يكون الاسم الظاهر وغيره وفي الجواب فانه يكون السؤال والطلب
وغيره وليس انه اعم في حذف الفعل وفي الكون لغير
السؤال والدخول على المظهر فانه يفيد الاعمية في حذف الفعل
كون حذف الفعل فيه اكثر وبهذا ظهر فساد ما قال في
الجميع لان الاعمية لا تفيد كونه اعم في الجميع بل يتحقق بانتفاء اختصاص
واحد وكان يكفي ان يفعل اعم من الباء ولو قال والباء للاختصاص

فيهما لكان اوضح ويلتقي في الصحاح تلقى مستقبله اي يستقبل الجواب القسم
باللام اي مع اللام وفي القاموس تلقاه والشيء القاه اليه اي تلقي الجواب
الى القسم مع اللام والمال انه يجاب القسم باللام اي لام الابتداء
وهو اللام المفتوحة وبكسره بعض العرب مع المضارع في جواب القسم
وبين كونه في الجملة الاسمية المثبتة و الفعلية التي فعلها مضارع
ويؤكد بالنون ان دخل اللام على نفس المضارع الاستقبالي الا نا
درا او لا يكتفى مع اللام بالنون الا في الضرورة والتي فعلها مضارع
حالي يكتفى باللام من غير النون لانه لا تدخل الا المستقبل والمبرد يمنع
كونه الحال جواب القسم واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع
يكتفى باللام نحو لالى الله تحشرون ونحو لسوف يعطيك وان كان فعلها ما
ضيا غير متصرف او في معنى التعجب وفي معنى المدح يدخلها اللام والا فلا
بد مع اللام من قد او ربما المغني ربما واذا اكتفى باللام فقد مقدرة
لان اللام لا يدخل الماضي المجرد عن قد اذا كان متصرفا لا في معنى المدح
والتعجب ولا يكتفى بعد الا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر كقوله تعالى قد
افلح من ذكيها لم يات باللام لطول القسم وان في الاسمية المثبتة وقد يجمع
بين ان واللام نحو والله ان زيدا لقائم ولا تستغني الاسمية عن اللام وان
من دون استطالة الا نادرا كقول ابن مسعود والذي لا اله غيره هذا
مقام الذي انزلت فيه سورة البقرة اي لهذا فحذف اللام للطول
وقيل والله زيد قائم وحروف النفي اي ما وان ولا في الاسمية وا
الفعلية الاستقبالية والحالية عند غير المبرد والماضوية لكن الماضي
ينقلب في الجواب مع لا وان مستقبلا فاذا الاكثر فيه لا وجوبا كما يجب

تكريره في الماضي

تكريره في الماضي الباقي على ماضيه في غير الشعر ومنع الرضي وقوع لم ولن
في جواب القسم وجوزه التسهيل على سبيل الندرة ومنه
قول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا
وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي الك بنون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم
منجبة ويحذف اداة النفي مع المضارع المجرد دون التاكيد كثيرا مع ثبوته لقسم
وقليلا مع حذفه وقد يحذف مع الماضي عند القرينة ويكثر عند تقدم
النفي على القسم نحو لا والله قد تريد ويحذف من الاسمية عند القرينة
كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف عن الماضي والجملة الاسمية هذا
كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر الا بلو ولولا
نحو قوله فبالله لو كان الشهود وجبتهم اذا الملاءنا خوفا حين انهم وماز
نحو والله لو انه ما اهتدينا او طلبا فانه يصدر في الطلب بفعله او
ذاته او بالا او لما بمعنى الا ويحذف جوابه ايجاب معروفة وهو
مقابل السؤال وانما سمي القسم به جواب القسم اما لان القسم
به كان من يطلب منك القسم فتجيب به كمن سأله واما لان
المقسم له جواب سائل او منكر محققا او مقدرا فلذا نؤكده بالقسم
ازالة لشكه او انكاره ولهذا علم انه اذا اعترض القسم اي حال بين
اجزاء ما يدل عليه من اعتراض الشيء في الطريق اذا وقع فيه من
يمنع السلوك وحال بين طرفي الطريق او تقدمه اي القسم ما يدل عليه
تنازع فيه اعتراض وتقدم والامر بيدك في العمل وهذا مع كونه بيان
قاعدة بحذف جواب القسم دفع ما يتجه على ما سبق من انه
يختلف مع حسنه في مثل زيد والله قائم فانه لم يجب القسم بان والله

معه بان الجواب هنا محذوف وما توهم انه جواب دال على الجواب
اذ القسم لا يغرض ولا يبتدأ من غير الجواب ولهذا اخص هذا
الحذف بالبيان مع ان يحذف الجواب مواقع منها تقديم
بعض حروف الاجابة على القسم نحو ليس هذا بالحق قالوا بلى
وربنا ومنها ان يجئ بعد الجملة القسمية ما يدل على الجواب نحو
والفجر وليال عشر فان جوابه وهو لتبعثن محذوف بقرينة الم تر كيف
فعل ربك الاية ومنها اكتفاء بمعمول الجواب عنه نحو يوم ترجف
الراجفة التبعثن ويحذف القسم ايضا مواقع وهو ان
يدل معمول القسم على القسم نحو ض فانه لاشتماله على التاكيد
ولكثرة استعماله مع القسم يدل عليه فيقال لاشك ولكونه دالا
على القسم ربما يتقدم على عامله ليقوم مقام القسم فيقال عمرو
لاشك مع ان معمول الجواب لا يتقدمه وكذا معمول المؤكد بالنون
ومنها ان يقوم مقام القسم نحو لافعلن ومنها ان
يكون جواب مؤكدا بالنون ولا يكون لايراد النون جهة صحة سوى
كونه جواب القسم نحو لانبتك فانه لابد من تقدير القسم ومنها
الاغنا بحالهم عن ذكر القسم فانه كثيرا ما يكتفي به فيقال لاجرم
لافعلن ولما وقفنا الجعل بهذا المقام واحطنا كامل رايتنا ان الجبن بل
دليل جملوا من بيان ما يقسم به اغناء لكل سائل وبالله التوفيق
فانه مضى كل اعلم انه مما جعله سيبويه من حروف القسم من الله
مكسور الميم ومضمومها فهي مختصة بلفظ الرب وقد تدخل لله اسم الله
مضموم الميم والنون او مكسورهما او مفتوحهما لاتباع النون

الميم

237

كنين الميم في الاولين وبالعكس في الثالث بعد فتح النون لالتقاء الساكنين
وبعض الكوفيين جعل مضموم الميم مقصورا عن ايمن الله ومكسوره
مقصورا من ايمن الله وبزعمه ان المن مختصة بلفظ الله والكعبة ومن
بلفظ الرب وعمن غير مختصة وانه لا وجه لمثله بل لان اختصاص الجر
لا يوجب بنائه كما في برب وم والمجرور لا يخلو ما قبل فيه عن اشكال
فقول سيبويه انه جمع كيمين مفرد مشتق من اليمين بمعنى البركة
بمعنى ايمن الله بركة الله قسمي وهمزته للوصل مكسورة في الاصل ولكنه
كثر اغا يكثر اما كثيرا فتحه تحقيقا لكثرة الاستعمال والاشكال
عليه انه لم يات افعل بالانتقال من الكسرة الى الضمة ولذا
ضم همزة الفعل ولو جعل فتحة اصليا شكل الف ان افعل لم يات
مفردا وعند الكوفيين جمع يمين ويشكل كون همزته همزة وصل
وقيل كانت قطعية صارت همزة وصل لكثرة الاستعمال
وبالجملة لا يكون الا مرفوعا سماعا فهو مبتدأ الكما تقع واليمين او
مرفوعا او منصوبا اجماعا ومجرور عند الكوفيين والنصب والجر
بحذف حرف الجر القسم ومما يستعمل في القسم ام مضموم الميم
مكسور الهمزة ومفتوحها ويقال منه تقلب المفتوحة وباء وكلها
مختصة باسم الله وقد جاء من الله بالضم والكسر فعند مما مقصورا
من ومن وعند الكوفيين مقصورا ايمن وبمين وقيل مما بدل
لا ان او بالجملة مختصا باسم الله ومما يجعل قسما علمت واقلت
تقول علمت انه من او واقلت والعهد والنذر تقول الله على
كذا لافعلن او عهدت لافعل واذا اخذت حرف القسم ولا يحذف

الا الاصلي اعني الباء انتصب الاسم بتقدير الخافض اذا لم يعوض
من الجار الا لفظ الله فانه يجوز جره واذا عوض يلزم الجر ويعوض
مع لفظ الله بقطع همزته وها التنبيه وهمزة الاستفهام اما للا
ستفهام اما للاستفهام او الانكار وفي تعويض ها ال
اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الله وعدم
المبالات بالتقاء الساكنين وثانيها وهو الكثير حذف الا
لف لالتقاء الساكنين وثالثها وهو دون الثاني قطع
همزة الله لدفع التقاء الساكنين ورابعها وهي الاقل تحريك
الف ها كما في جاءو لا الضالين ودابه ولا بد مع ها التنبيه
من ذا بعد الله فيقال ها الله ذا واختلف في بيانه فقيل
صفة الله وقيل بعضه جواب القسم والتقدير ذا كذا اذ لم يكن
ذا او لا يكون ذا وقد جاء ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل فقيل بدل
من من الجواب ولا يقاس عليه وفي تعويض همزة
الاستفهام وجهان قلب همزة الله الفا وعدم الهمز
عن التقاء الساكنين تحرزا عن الالتباس بالحذف وجعل همزة الله
بين بين دفعا للثقل وتحرزا عن الحذف والاول اكثر والتعويض
بقطع همزة اذا كان قبله فاء كقولك افالله لقد كذا وكون الفاء مع
الهمزة اكثر واذا انتهى ما الى كتب القاء الجر مع الجر حذف الجارة
فلنتمم لك الكلام وايضا نحرر المقاصد غير تارك من التفصيل
التطويل فنقول قد عرفت حذف رب مع بقاء الجر في
مدخوله فاعرفت ما نقرر منه بهذا التفصيل الذي نذكره

من التسهيل قال ويحذف الجار مع بقاء عمله في جواب
ما تضمن مثله نحو زيد في جواب بمن مررت اي مررت بزيد او
في مقرون بالهمزة او بهلا او الا او بفاء الجزائية كما اذا قلت بعد ما
سمعت حيث بدرهم فعلا دينارا ونحو مررت برجل صالح الا
صالح فطالح اي الا يكن المرور برجل صالح فقد مررت بطالح وكم مع
المحذوف عن مميز كم بجر نحو بكم رجلا مررت وبالمحذوف عن خبر ليس نحو
الى اي ليست مدركه وعن اسم لا النافية للجنس نحو الا رجل جزاه
الله خيرا اي الا من رجل واذا لم تكرر المقسم به بالواو فمذهب سيبويه
والخليل الخليل ان الواو الثانية وما بعدها عاطفة والقسم واحد
والمقسم به متعدد وابن امر من تحالفهم الاصل ما حذف
الجواب بقرينة ما ذكر من الجواب واما الاكتفاء بجواب واحد لمتعدد
من القسم ولهذا استشكل قوله تعالى والليل اذا يغشى وا
لنهار اذا تجلى عنده من لا يجوز عطف معمولين عاملين مختلفين
ولو بقيت طالبا ارفعه فعليه تتغير الجر وادمت الواو فان استغرق
الكلام فيه ولم نر ايراده في هذا الكتاب لانه يبلغ الاطناب
حد الاسهاب وعن للمجاوزة اما حقيقة نحو رميت السهم
عن القوس فانه يقتضي مجاوزة السهم عن القوس واما
توهما نحو اخذت عنه العلم فانه يتوهم مجاوزة الدين عن المد
يون ووصوله الى الدين يتوهم ان ما اخذه الدائن من مثل
الدين وفي التسهيل كقول بعضهم في نحو فلانك وانبأ عن هذا الامر وا
لاصل في قوله تعالى ولا تنيا في ذكري للتعليل وما تبارك

الهنا عن فوتک وبمعنى بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد
حال وللاستعلاء نحو لا افضلت في حسب عني اي علي وللاستعانة
نحو وما ينطق عن الهوى اي بالهوى وتزاد عن وعلى والباء عوضا
فيقال بدل لم اجد من الكل عليه لم اجد على من الكل فزيد على
عوضا عن حذف عليه ويقال فانظر عن شوق موضع النظر
من تثق به والنظر عن سكوت موضع النظر من سكوته عنه هذا
ولا يخفى ان الظاهر ان يكون عن بمعنى بعد اسما وعلى للاستعلاء
حقيقة نحو على السطح او مجازا نحو عليه دين كانه ركبه الدين وللمجاوزة
وهو محتمل نقله ومنه كان على ركب ضمى مقتضيا وفي التسهيل
وللمصاحبة نحو آتى المال على حبه وللمجاوزة كما اذا تعلق بالر
ضا نحو قوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها
وللتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم وللظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا
الشياطين على ملك سليمان اي في ملكه وبمعنى من نحو واذا
اكتالوا على الناس اي منهم وبمعنى الباء نحو حقيق على ان
لا اقول وفي الرضي ان رضيت على محمول لحمول ضده اي
سخطت ولا نعرف له محصلا لانه ان لم يجعل على بمعنى عن
كيف يصح المعنى وان جعله فليس محمولا على ضده بل على
حقيقة على نعم لو قيل رضيت ماول بلم سخط لكان له وجه
وقد يكون اسمين بدخول من اي يكون عن وعلى اسمين
في وقت دخول من عليهما والاولى ترك قيد لانهما انما يكونان
اسمين في هذا الوقت فعن بمعنى الجانب وعلى بمعنى فوق نحو

ينفك من المجرور فهو لازم الاضافة وعلى قد يكونان بلا من وبخوت
فتوسط الحوض نوث من على وتقييد اسميتهما بوقت دخول من بيان
للمناسبة لانه يكون اسما بدونه لان عن في قوله نحو من عن اليمين وعن
الشمال فقيد اسم والكاف للتشبيه كتشريك مجروره في امر لم ينفك
كونه للتعليل نحو اذكروه كما هداكم والاكثر كونه بمعنى لعل كما في قوله لا تشتم
الناس كي لا يشتم بعلك لا وقد لا ان نحو اتيتك كما طلع الفجر لان كلامه في معنى
الكاف الجارة والكاف باللتي ما الكافة تخرج عن عمل الجر وعن افضاء الفعل
او معناه الى ما يليه افضاء التعدي بواسطة حرف الجر الى المفعول
ولا مفعول بعده عن العمل وهذه المسألة حديث بعد تركيب الكاف
مع ما صرح به الرضي والكاف الجرمى غير مقطوع الثبوت لانه يحتمل الا
سمية مطلقا وانما اعتبروا به متابعة لما هو على ما قيل ان قولهم
الذي كزيد شايع الاستعمال فلو قيل ان الكاف فيه اسم
صح الى حذف مبتدا في الصلة وهو في غيرها قليل جدا اذا
لم تطل الصلة وعلى ما نقول انهما يكونان زائدة والحرف اولى ق
بهذا الحكم بزيادة الكاف في ليس كمثله شيء لان الموجب الى الحكم
بالزيادة ثبوت المثل ومثل الحكم بالزيادة اولى بكونه
زائدا كما حكم بزيادة في قوله فصيروا مثل كعصف مأكول فان لابد
للمثل من مضاف اليه يجر به والعصف مجرور بالكاف الزائدة فكيف
يجر بالمثل قلت التزم الرضي عدم الحكم بجر المضاف اليه لكونه مضافا
اليه لضرورة حدوث الجر فيه من جهة اخرى ويختص بالظاهر سواء كان
اسما او حرفا ولذا اخره عن بيانهما وقليلا ما يدخل على الضمير الغائب

بزيادة وزائدة قدم بيانه على الكاف الاسمي
ان الزيادة هي الحرف لان الحرف بالزيادة او

[illegible]

من جملة اسباب المشابهة فتح الاواخر وان كان فتح الاواخر لمشابهة
الفعل لان المشابهة الى جملة من مشابهة سابق يصح ان يكون
منشا لتسميتها الحروف المشبهة بالفعل لتشبيهها بها للاعمال
وكذا ضبط حركات اواخرها بمنزلة الوقاية لمشابهة الفعل فيما قال الر
ضي من ان جعلها حروفا مشبهة لانه من انما يصح لو لم يكن تحققها كما
مشابهة من قبيل كان اللفظ الاحرف المشبهة بالفعل الا انه خا
عن شكاكة الحروف الجارة والحروف العاطفة قلت التحقيق
ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كغرفة وليس هذا
الوزن لجمع القلة الا انه ولكن فانه يجمع على طلل على ما في القاموس
والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة
على الاحرف فانهم لما اصطلحوا في تسميته قسم الكلمة حرفا
لم يجعلوه الا على الحروف اذا لم يتعدد جمع التكسير لشئ
يكون مشتركا بين القلة والكثرة وما يقال ان نهوكنة
مع فرادها مستحق جمع الكثرة يدفعه انه لم يجعلها الا باقية
ان وان وكان ولكن دفعه بينت الرابعة لا يخرج الجملة عن الاخبار ويخرج الاول
لجانه الى الثلاث ليت ولعل وان كونها ثانية ورابعة
في تسمية بيته على خلاف هذا الترتيب لها صدر الكلام بهذا الحكم يجب ان
يستثنى منه ما وقع بعد اما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فان يوم الجمعة
معمول قائم على ما هو مختار المصنف وبعد فيه نظر لانه ايضا لا يدافع
بكن صدر الكلام دخلته وان اريد صدر كلام معمولها فانه يشكل
بقال زيد ان عمرا قائم وجاءني زيد وانه قائم سوى ان فهو بعكسها

ام يعكس ماله صدر الكلام ولم يكتف بالاستثناء الا بحكم لا يفيد الا
انه لا يجب لها صدر الكلام واما انه يمتنع له ذلك فلا وهو المقصود
وبقوله فهي بعكسها لكن في افادة الامتناع خفاء ولا يكون خبر ليت
ولعل وان كان لا يكون انشاء متضمنة بمعنى الطلب مفردات
كانت او جملا وان ولكن يمتنع كون خبرهما المفردين متضمنين و
وقل كون خبرهما جملة طلبية نحو انك لا مرحبا بك وان زيدا هل
ضربته واضرب زيدا لكن عمرو لا تضربه ويلحقها فتنفي على الاوضح ا
ملتبا وانه جار في السنة مع الحاق ما الاعمال والالغاء والاستعمال
الاكثر الالغاء وليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الا في ليت
عند سيبويه ولم يجوز اعمال غيره وروى ابو الحسن وحده في انما
وانما على قلة وضعف وعدم السماع في غيرها وسوغ الكسائي
واكثر النحاة اعمال الكل بقوله على الافصح معناه ان الاعمال لم
غير الافصح غير فصيح فاذا الغيت فما كافة واذا اعملت فزايدة وما
الكافة حرف عند الجمهور وعند ابن درستويه مبهم كضمير الشا
ن والجملة بعده ونحن نقول اذا كان بمنزلة ضمير الشان
فيمكن ان يكون اسما لهذه الحروف ولا يكون كافة ولا يخفى ان
المراد بقوله يعني وجوب الفاء وبعد وبعد قل في على الافعال
جواز الدخول في البيان الغاز فان لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها
ولزوم صدر الكلام ايها لان الجملة في المال فاعل مضمونها لانه
حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا
يتقدم الفعل وان مع جملتها اي جملة وقلتها واضافة الجملة الى

دواخلها اضافة حقيقية لا لادنى ملابسة لان ملابستها لها ملا
بسة متعارفة فيما بين النحاة في حكم المفرد لانها تصير مع جملتها مصدرا
ماخوذا من الخبر مضافا الى الاسم اما في الخبر المشتق فلاخذ مصدره
مضافا الى الاسم نحو اعجبني ان زيدا انطلق فيجعل الخبر مصدرا مضافا
الى الاسم بلا حاجة الى تقدير وما ان انبت المتحرك به اي اعجبني انطلاق
زيد كذا في الرضي وتفصيله ليس بالغرض لانه لا يتم في قوله تعالى و
ذلك بانهم قوم لا يفقهون فانه لا يوجد المصدر من الخبر بل من صفة
ولا يوخذ مصدر مضاف الى الاسم بل مصدران احدهما مضاف
الى الاسم والآخر الى ذلك المصدر فيجعل المال ذلك بانتفاء فقه
منهم ولا بان في مثل معنى ان زيدا ان نعطيك شكره ابوه فانه
لا يوخذ المصدر من الخبر بل جزء الخبر ويضاف الى الاسم ولا في
مثل معنى ان زيدا ابوه قائم فان المصدر لا يوخذ من الخبر بل
الخبر ويضاف الى المضاف الى الاسم ومن ثم وجب الكسر في
موضع الجمل الاولى في مواضع الجمل الاولى في مواضع الجمل او في موضع
الجملة على طبق قوله والفتح في موضع المفرد وكسره وجوبا في موضع الام
وهو ابلغ من لفظ الام كما تقدر في جملة ابتداء اي في ابتداء الكلام
وذلك اذا لم يكن من تذكر من تتمة كلام قبله بان لا يكون قبله لفظا
او كان ولكن لم يجعله متعلقا به بل مستانفا في التكلم نحو ان
زيدا قائم ونحو قوله تعالى لا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا ووجوب
الكسر ابتداء كما يتفرع على وجوب الفتح في موضع المفرد متفرع
على امتناع كونه مفتوحة في صدر الكلام ولا بد في تفرع هذا الحكم وما

بعده على وجوب الكسر في موضع الجمل من ضمنه ما علم من ان تقديم
خبر مبتدأ هو ان مع جملتها عليه واجب الا في ان وجوب الكسر
في موضع الجمل لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي والفتح بعد
القول في مثل قال زيد انك قائم عندي وبعد الموصول في مثل
الذي انه قائم عندي وبعد القول بمعنى التلفظ لان تعلق
القول لشيء للحكاية فلا ينصرف القول في مضمون الجملة
مع انها مفعوله لان المفعول هو اللفظ فالجملة بالقياس الى
معناها باقية على حالها لانها فقط باعتباره مفعولا بل باعتباره
نفس اللفظ ولذا لم يدخل في قوله ومفعوله لان المراد لو
قد عرفها باعتبار معناها فلا يحتاج الى تقييد مفعوله فيما بعد بكونها
مفعول القول كما يقيده الوجيه وانما قيدنا القول بكونه بمعنى
التلفظ لان القول بمعنى الاعتقاد ويجب الفتح بعده اطلاقا
لانه المتبادر وبعده يشكل بقول اني قلت زيدا قائم
يجب فيه الفتح فالاظهر الاصح فكسرت ابتداء ومفعوله وصلة
والموصول خال لغير ما ان معاملة لنبي يجب الكسر في جواب القسم
فلانا للكوفيين حيث جوزوا الفتح في حال كونه لقسمك والكسر [illegible]
[illegible] الصحيح في الثاني الفتح بجعله مصدرا بمعنى اسم الفاعل لان ذا
[illegible] في مصدر الفتح وان [illegible] الرضي وفي قوله
فيه لام الابتداء وفتحت فاعله [illegible] وغيرها مما ذكرت
فيما سبق منها في بحث مبتدأ وخبر حيث قال وخبر ان من ان و
مفعوله في [illegible] ان زيدا قائم [illegible] الى ما افعل وفيه [illegible]

من الاب الى حيث ذلك الا يجعل مفعول ما لم يسم فاعله وافلا
فيما نشأت من قوله فاعله ومفعوله ومبتدأ أو خبرا من الجملة
نحو زيد انه قائم ومضافا اليها لوجوب افراد هذه الامور في المتفق
ما يضاف اليه حيث وما يضاف اليه مثل يوم انك قائم لانه انما
واجب الفتح لان ما يضاف اليه حيث مثله يجب اللفظ لا المعنى
فاذا وجد ان يفتح لانه صرح به اللباب وانه رضي ذلك الا ان تدخل
المجرورات [illegible] فيما نشأت من المضاف اليه والمفعول في قوله
نحو ذلك لا انه هو الحق وقائم الولا انك لانه مبتدأ اذ كره ردا
على الكوفي والفراء حيث جعلاه فاعلا اي لولا وجد انك ولو انك
لانه فاعل فيه رد على الكوفيين حيث جوزوا دخول الشرط على الاسم فهو
يحتمل كونه مبتدأ او ما في الرضي ان قوله لا انك جواب انه فتحت
في موضع الجمل لان ما بعد لولا جملة اسمية فاجاب بان في تمام الجملة مبتدأ
لوجوب حذف الخبر لان كسرت لم يكن الخبر محذوفا مع انه
يجب حذفه ضعيف لانه لا يجري في قوله ولو انك فان جاز التقدير
ان اي تقدير كون الكلام جملة وكونه مفردا اذ ليس المعنى
تقدير المفرد الجملة كما في الشرح والمراد بالجواز ما مع ترجيح احد
اللفظين لان الخلو من الحذف ارجح جاز الامران فتح ان وكسرها
مثل من يكرمني فاني اكرمه تريد به ما بعد الفاء الجزائية
وما يقوم مقامها من اذا المفاجأة نحو من يكرمني اذا اني
اكرمه وكذا ان تدخل هذه الصورة في قوله اذا انه عبد القفا واللهازم
ادق واغرب فالكسر ظاهر والفتح لتقدير احد جزئي الجملة لان

الموضع موضع الجملة والتقدير فانى اكرمه ثابت على ما ذكره الرضى وفيه ان تقديم
الخبرها واجب فالتقدير فثابت انى اكرمه وههنا بحث وهو ان تقديم
الخبر انما يوجب لرفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة فينبغى ان لا
يجوز حذفه لانه يفوت غرض التقديم بالحذف وفى بعض الشروح ان التقدير
فجزاؤه انى اكرمه فالكلام محذوف المبتدأ ورده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية
ايراد خبر لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه ذا خيال التعال ان فرمتنى
فجزاؤك انى مضرب ل يقال ان جرمتنى واذا انه عبد القفا واللهازم
يروى بعد اذا المفاجأة فانه يقتضى جملة اسمية فمع الكسر يحصل معناه
ومع الفتح يحصل بتقدير بجاى اذا انه عبد القفا واللهازم ثابت
واللهازم مثان وهما عظمان ان الناتئان فى اللحيين تحت الاذنين لمهما
الشعر كما تجمع فى قولهم جب منذ اكبره لاوخال ما وقوله فى
الجب ومعنى البيت على ما فى بعض الشروح انه ينبغى ان يخرم قفاه
ولهازمه بالكل وينعطل ليمين قفاه ولهازمه مشاقة ولا يرابض
لحرز الغضب ولا يؤم نوقه وينعم ما قبل من كان همته ما يدخل
فى جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه وان لم يذكره بهذه العبارة
من كان همته ما يدخل فى فاه فقيمته ما يخرج من فاه وفى الرضى
ان المعنى انه يسم ضعفا ان يعنى يضرب فى قفاه ولهازمه فكانه
عبد القفا واللهازمة ويعد ضربهما والله اعلم وفى بعض النسخ
وشبهه لم والاظهر وشبههما لانه لم يرد به ما له مزيد اختصاص
بالصورة الثانية بل اشار الى مواقع اخر لجواز التقديم منها وجها
اول قولى انى الحمد لله فانه لا يجوز ان يراد اول مقولاتى فتح بكسر

243

ليكون الجملة مقول القول وخبر المبتدأ وان يراد ذلك لا فيكون
الحمد لله خبرا اول القول بمعنى المصدر فانه الحمد لله قول خاص وقو
لهم هند وان زيدا قائم بان يكون هذا التقدير اللام الساكن
فالتقدير الا فرها فيجوز فى المعطوف الفتح بالعطف على الخبر وا
بالعطف على مجموع الجملة على ما فى الرضى ولكن نقول بالعطف على الخبر
عطف الجملة على الخبر المفرد قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن
وقولهم اما انك ذاهب بتخفيف اما روى سيبويه الفتح وا
اما الكسر فقط لان اما حرف تنبيه تدخل الجمل واما الفتح فلما فى تسهيلها
التسهيل ان اما بمعنى حقا فالتقدير فى حقا حق انك ذاهب
ذاهب فالمفتوحة فاعل او مبتدأ وقال احق ان اخطبكم بنى
وقال انى احق مونانى افاكم ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح ان
ذهب والله انه ذاهب ولو جعلت اما حرف تنبيه وجب الكسر
لكونه فى جواب القسم وقولهم عرفت امورك حتى انك صالح فالكسر
لكون حتى ابتدائية والفتح لكونها جارة او عاطفة وقولهم لا
جرم انك قائم فالفتح لكون لا جرم بمعنى لا بد والكسر لاستعماله استعمال
القسم والغالب الاول وعند الكوفيين فى لا جرم لغات لا جرم حذف الميم
ولا ذا جرم بزيادة ذا ولا ذا اجرم ولا ان ذا جرم بزيادة ان ولا عن ذا
جرم بابدال الهمزة عينا وكذلك يكثر السهو بحسن التدبير والفكر
فاسئل العون من خالق القوى والقدر ولذلك اى لاجل ان ان
المكسورة لا تغير معنى الجملة وكان فى حكم العدم فيكون النصب لاسمها كالتر
زائد وكان المقصود المنظور رفعه جاز العطف على اسم المكسورة

لكسه

لكسره

لفظه

اى كسر اللفظ او حكما اى كسرها حكما بان يكون مفتوحة فى حكم المكسورة
وهى المفتوحة النائبة مناب مفعولى علمت بالرفع واما العطف بالنصب
نصب على محل اسم ان اذا كانت بنيانها فيشترك بين الكل ومنه
الحكم بالجواز فى المفتوحة الحكمية انشد سيبويه للعطف على محل اسم المكسورة
من قوله تعالى واذان من الله ورسوله ان الله برئ من المشركين
ورسوله برفع رسوله وقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا فى
شقاق فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب كالمكسورة لما صح منه
التمثيل المذكور وبعض النحاة توهم من ذلك التمثيل ان الحكم مطلق
المفتوحة ذلك وكانه جعل سيبويه على محل المكسورة قولا فى قوله بما هو
اعم منه حقيقة او حكما وجعل باب مفعولى علمت فى حكم المكسورة
لانه فى موضع الجملة لان علمت طالب الجملة ولذا دل على توهم البعض
قال ولو ان المفتوحة والا فلا يخص النفى بالمفتوحة عند الجمهور
بل لعم ما سوى لكن ولم يساعد ابو سعيد السيرافى سيبويه فى
العطف على محل اسم المفتوحة ما راى فيما اورد من احتمال الغير
بان يكون رسوله عطفا على فاعل برئ وان يكون ما بقينا فى
شقاق خبر ان وانتم بغاة معترضة وفى قوله على اسم المكسورة رد
لقول الكوفى على ان مع اسمها حيث جعل الرفع بمجموعهما لا بالاسم
لكون اسمها مرفوعا لان المرفوع هو الجزء ولا جزء له ورده ان
اعتبار رفعه لانه بالعدم لعدم تغيره معنى الجملة ومع الى فيها بالعدم
هو الجزء ولان المسند هو الاسم والمجموع ليس اسما والا فانه
زيد وانما فصل الحكم بالعطف لان اعتبار محل المعرب خلاف القياس يقتضى

فيقتصر

فيقتصر على المورد ولم يتعرض الى ان الجرمى والزجاج والفراء جوز
وا ذلك فى الوصف وعطف البيان والتاكيد ايضا وسكت غيرهم
عنها وهنا بحث شريف وهو انه اذا كان المعطوف على اسم خبرهم
بتركه العطف مع الاسم فى كونه مسندا اليه مسند فى معنى العطف
الا ان يتكلف ويقال انا دامت ركنه فى الجزء كونه مسندا اليه وان فيه
صيغة فيه وانه مسند ذلك المعطوف ايضا يجب ان يكون
معطوفا على محل اسم ان والا لكان معربا بالاصالة بالابتداء كاسم
باسم ان مع انه ليس خبر ان يعنى انه لم يجعل الجملة معطوفة على الجملة فى
يستغنوا عن هذه التكلفات وكيف يجب العطف على محل اسم ان
مع انه ليس خبرا له قيام هذا الاحتمال عموما والعطف على المعرب خلاف
القياس مثل ان زيدا قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو بشرط فى العطف
على الاسم بالرفع مضى الخبر لفظا بان يكون خبر ان مذكورا قبل المعطوف
كالمثال المذكور فى المتن او تقديرا بان يكون المذكور بعد المعطوف
خبر ان ويكون لكونه مقدما رتبة فى حكم المضى كقوله وقيار بها لغريب
او يكون خبر ان محذوفا وانما اشترط ذلك احترازا عن مثل ان
زيدا وعمرو ذاهبان فانه لو عطف عمرو على محل زيد يكون مرفوعا
للابتداء ويكون ذاهبان لكونه خبرا له كذلك ولكونه خبر ان مرفوعا
بان فيلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع ما فى الرضى
انه لا يلزم ذلك فى ان زيدا وهند قائم فان جملة على سبيل اللف والنشر
فلا يجب لذلك مضى الخبر الا ان عرفت انه من قبيل مضى الخبر تقديرا
فلا فائدة وتبين حيث لا يشترط كون المضى ولا لكونه مقتضيا

في جواز العطف بالرفع من غير اشتراط المضي خلافا للمبرد والكسائي
في مثل انك وزيد ذاهبان توهم تحقيق خلافهم بالمبني الضمير فانه لاولي مثل
انك وزيد ذاهبان مترك في وتبيان التسهيل بخلافه حيث
قال يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الخبر باجماع لاقبله مطلقا
خلافا للكسائي ولا بشرط خفاء اعراب الاسم خلافا للفراء هذا الجعل
ما ذكره مذهب المبرد والكسائي مذهب ولم يخص الا بكونه مبنيا
بل جعله مشتركا بين الكونه مبنيا ومعربا باعراب تقديري وصوبه الرضي
وقال هو المذكور في كتب النحو وكتبه لذلك في العطف على اسمه بالرفع ولذلك
اعاده ولم يكتف بعطف على جاز العطف ليعلم انه قصد التعميل ولا
يتوهم انه بيان حكم من غير التفصيل ولا بدل ان الاسمية بعد دخول
ان على ما هي دخلت للام التي كان يدخل الجملة قبله دخول ان على
جزئها من المبتدا او الخبر او معمول الخبر لا غير لان لها صدر الكلام
كان مع المكسورة دونها اي دون المفتوحة على الخبر كراهية اجتماع ان ولام
التين كلاهما للتاكيد والتحقيق سواء على الاسم اذا فصل بينه اي بين
الاسم وبينهما اي بين ان ولم يقل بينهما لئلا يتوهم رجوع الضمير الى الاسم
والخبر والى ان واللام وهو ان كان صحيحا لكنه لا يساعده قوله او على
ما بينهما هذا على ما يشرح به الشارحون ولا يخفى ان دخول اللام على الخبر
ايضا مشروط بالفعل بينه وبينها لقوله اذا فصل فيه للدخول على
الاربع لا الخبر والدخول على الاسم فالصواب جعل ضمير بينه الى الاسم
المراد وبين الاسم والخبر ليفيد انه لا يجوز ان في الدار زيدا او على ما بينهما
لكن مطلقا بل يشترط ان يكون ما بينهما معمولا للخبر فلا يجوز في قوله ان

ان الثمانين وباخرها فقد اوجبت سمعي الى ترجمان ان الثمانين لما
فيها مع ان بلغها ما بين الاسم والخبر فاطلاق المص موجب الاغلاق
وابهامه موجب الاضلال وليس كل خبر يصح دخول اللام عليه بل
ما كان اسما او مضارعا او ماضيا مع قد او غير متصرف ولا يكون
منفيا ولا يدخل على ذي او له اداة شرط ولا على جزء الخبر على الاصح
وقد يدخل على ضمير الفصل نحو ان هذا لهو الحق القصص الحق اما لجعل
الفصل بمنزلة جزء من الخبر لانه لمصلحته او لكونه في صورة مبتدا الخبر و
قد يدخل على خبر الخبر الجملة على الاصح لكنه ضعيف فلذا لم يلتفت اليه المص
نحو ان زيدا وجهه حسن وقد يدخل على الخبر وعلى ما بينهما معا للتاكيد
نحو اني لبحمد الله لصالح وقد يدخل على ان بعد همزة جائز الا باسناد
على هل لحمد لهلك من برق على كريم وكما يشترط الفصل بين اللام
وان يشترط الفصل بين ان المفتوحة الواقعة مع جملتها اسما لا
خبرا من تلك الستة نحو ان عندي وليت عندي انك قائم الى غير ذلك
ويقع ان المكسورة مع جملتها خبر الستة نحو ان زيدا ان اباه قائم الى غير ذلك
وفي لكن ضعف اي الى ح لام الابتداء اي لكن ضعيف هو مذهب الكوفي و
وجه ضعفه انه لكونه خلاف القياس في ان لا يقاس عليه لكن وما يتمسك به
ولكن نعلقه شاذ مع انه يحتمل التاويل وهو لكنني من حبها لعميد
كنت على ما في صحيح وان اول ان لكنني مغير لكن انني وفي التسهيل
او اللام زائدة وتخفف المكسورة بحذف النون المكسورة المتحركة مع
ذلك فيلزمها اللام الفارقة ونهي اللام المذكورة وهو مذهب سيبويه
والاخفش سعيد ابن مسعدة والاخفش علي بن سليمان وغيرهم

فلافا لابي علي الفارسي وابن ابي العافية والشلوبين زعما منهم انها لام
اخرى اجتلبت للفرق ولزوم اللام مطلق ذكره المص وهو خلاف ما صرح
به سيبويه وساير النحاة حيث جعلوا لزوم اللام بالاهمال لانه للفرق بينه
وبين النافية ولا التباس مع الاعمال وقال ابن مالك قد يكون التباس
معه لكون الاسم خفي الاعراب فيلزم ح لكن اللزوم مشروط بان لا يكون
بعد ان نفي فان كان يمتنع اللام فيقال ان زيد لن يقوم بلا
لام واللام بعد التخفيف لا يدخل الا على الخبر وان كان قبله يدخل على
الاسم وما بينهما ايضا وكون الفعل اياها وهو الغالب وجعل الشرح بالنوا
ءاشارة الى رجحانه ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا احترازا عن
فعل لا يدخل على المبتدا فانه لا يجوز دخولها عليه فعلم انها بعد دخول على
الفعل يجب دخولها على هذه الافعال فلا يخفى عليك ان اعتراض الرضي ان قول
المص ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل يجب كونه
من نواسخ الابتدا اخلافا للكوفيين في التعميم الخلاف في الشي معناه ارتكاب
نقيضه وهو لا يصح هنا اذ الكوفيين عمموا الفعل فكان ينبغي ان يقال خلافا
للكوفيين في التخصيص ولا يبعد ان يجعل في التعليل اي خلافا لهم لتعميمهم الفعل
ويجد فيه نظر لان الكوفيين لم يجوزوا دخول ان المخففة على الافعال مع
اللام اذ الكوفيين جعلوا ان في الافعال نافية واللام بمعنى الا فان كان
زيد لقائم عنده بمعنى ما كان زيد الا قائما وغيره من الكوفيين
جعلوا ان مع اللام مطلقا نافية واللام بمعنى الا فكيف صح انهم عمموا دخول
ان المخففة على الافعال بدليل شلت يمينك ان قتلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك

مهيه

مهيه ومن الجملة يعني بهذا النظر على الرضي ايراد هذا التفصيل وكيف
المفتوحة فيعمل في ضمير شان مقدر فيدخل على كل مطلق لان خبر ان
وان لا يكون مفردا الا جملة اسمية لكنه اذا دخل شي من النواسخ
تدخل على الفعلية ويشذ اعمالها في السعة في غيره لكن في الشعر تعمل في اسم مطلق
فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها
مع الفعل السين او سوف او قد او حرف نفي والمراد بالفعل المتصرف فلا يرد
وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب او ما مع الا
سمية فلا يلزم شي نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وكان للتشبيه
قال الزجاج ان الخبر اذا كان مشتقا فهو للشك نحو كان زيد قائم لان الخبر
بعينه هو الاسم ولهذا يقال كاني اشي ولو كان الخبر صفة مشبها به يجوز دخ
تقبل كاني ذو شي اي رجل لمشي وذلك قوي ودفعه انه لو التزم حذف الموصوف
وجعل المشبه به كانه المشبه جعل الضمير راجعا الى المشبه لا الى الموصوف ضعف
والمص اكتفى بالتشبيه متابعة للزجاج او بيانا للاصل وصفه وجعل
استعماله في الشك على السعة وقيل في التحقيق نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك
بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل فان المعنى انك في الدنيا حال كونها لم
تكن كونك في الدنيا لخفة وقت المعنى كانك في الدنيا في حال العدم حيا
لغة لكونها في معرض العدم وكونك في الدنيا حال كونها معدومة لم يتحقق و
قيل عليه نظر لانه وكلمة قد يبقى على الاصح ظاهر عبارته انها لا يعمل اصلا لا
انها يعمل في ضمير شان مقدر كالمفتوحة وهو الظاهر اذ لا داعي الى اعتبار
ضمير شان مقدر له كما كان في المفتوحة ح لانه احق بالعمل من المكسورة
لان مشابهته بالفعل اقوى فلو لم يقدر لها اسم ولم يحكم بعملها لزم ترجيح ا

الاضعف وقد يقال لزوم ما يلزم الفعل بعد ان لما بعده اذا كان فعلا يقوى
جعله في العمل كان على ما ذهب اليه ابن ولاد لكن مسند ذلك في انه جواب
سؤال مسند ذلك الشيء الاول او ذاكره يعني لكن مع دلالة
على اسناد ذلك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم
الكلام السابق نقيضه فطلب افادته لما بعد لكن وشارح قال هو لطلب
ادراك ما مع له دفع ما عسى ان يتوهم فقد جعل ينقل لان المسند ذلك
هو المتكلم والمستدرك من يطلب ادراكه ما فاته لا من يطلب ادراك غيره
ما فاته قال الرضي الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام السابق
دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر المستثنى المنقطع بلكن فاذا قلت
جاءني زيد وكانه يتوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة رفعت
ذلك الوهم بقولك لكن عمرو لم يجئ فهو متوسط بين كلامين متغايرين معنى في الرفع [illegible]
نفيا واثباتا ولا يلزم التغاير في اللفظ بل يكفي تنافيهما بوجه ما كقوله تعالى ان
ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم
الشكر غير مناسب للافضال قلت ينبغي ان يكون الكلام السابق بحيث
يوهم نقيض الكلام الذي بعده فانه قد ذكر ان ربك لذو فضل على الخلق
يوهم شكر جميع الناس وتخفف فتلغى خلافا ليونس والاخفش ولم يلتفت
الى خلافهما لضعفه قال الرضي لا اعرف له شاهدا وتجويز عملها اي
لكن المخففة وتسبقه الواو وقال الرضي هي عاطفة وجعل الواو اعتراضية
اظهر من جعلها عاطفة قلت انما يكون اظهر لو كان مجيء المعترضة
لدفع التوهم ولا يكون في الحصر وليت للتمني قال الرضي ما معناه التمني
حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في ا

الكلام

الكلام المرتقب وغير المرتقب وفي المحال واجاز الفراء ليت زيدا قائما
بقول اجازته بهذا انه كتب لا يخفى الفرق بل يجوزه الكوفيون كلهم انما
الخلاف في توجيهه فيقول الفراء انه قد حذف في الكلام وليت تشبيها بان
ولعل تمنيت ولهذا اجروا ليت ان زيدا قائم وقال الكسائي التقدير ليت
زيدا كان قائما وقال المحققون تقديره ليت زيدا اذ كان قائما ولعل للترجي
قال الرضي الترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فلا يقال لعل الشمس
تغرب فيدخل فيه الاشفاق وهو ارتقاب المكروه والطمع
والطمع هو ارتقاب المحبوب ولاعتبار عدم الوثوق في الترجي
يستحيل على الله تعالى فيحتاج ما استعمل له في القرآن الى التاويل فقال قطرب
[illegible] هو على معنى التعليل قال الرضي ولا يصح في قوله تعالى وما يد
ريك لعل الساعة قريب وفيه انه يصح حمله على الترجي في النظر اي ما يدريك
لترجي الساعة في نظرك ويكون فائدته هذا الادراك حضور
ترجيه عندك وقال بعضهم هو للتفريج مضمون الجملة كان واردا عليه
لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر وفيه انه ان المتوقع الذي
يرجى ويحتمل ان يخشى ويتوقع ما ذكره سيبويه هو انه راجع الى المخاطب
[illegible]
ع في ارجو و الاشفاق لان الاصل في اللفظ ان لا يخرج عن معنا
[illegible]
وذكر لها اليمني احد عشر لغة اشهرها لعل [illegible]
[illegible]
[illegible]

ولعل بالكسر وفتح الجر بها ولعل على الوجهين وهي لغة عقيل وعلى هذا لا
يصح تعريف حرف الجر بما مر لأن لعل لم يختص بالفعل ومعناه الترجي
ويشكل رفع خبره والظاهر انه في هذه اللغة ايضا شاذ والاولى
وجه الحكم بشذوذه ولهذا استعمل لعل بمعناها ويل بيت نقل
هو قوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي
المغوار منك قريب بانه على سبيل الشذوذ ايضا لكنه لا يصح تأ
ويلها فيما رواه ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زه
ميرا واسنده بحر له اعلم انه لا يجوز اسما لهذه الحروف في
سعة الا اذا كانت ضميرا لشان وحذف ضمير الشان قليل
ضعيف وحذفها اكثر وقيل لا يجوز في السعة حذف ضمير الشان الا
ومن جوز شرط ان يلي هذه الاحرف فعل فلا يجوز ان قام زيد
ويجوز ان في الدار كلبا حوتك والتزم حذف الخبر في ليت
شعري اهي ام لا ولاستفهام في المعنى مفعول لشعري قال
الرضي ويجب تأخير الاسم في مثل ان لك مالا وان ... كما كتب
في دفع المبتدا في مثل في الدار رجل وفيه بحث لان الشيخ عبد
القاهر ذكر ان من خواص ان صحة جعل المسند اليه فلا وجه لوجوب
تقديم الخبر الظرف مع تنكير الاسم الحروف العاطفة الواو والفاء وثم
وثم وثمت بفتح وسكونها يختصان بعطف الجمل وحتى واو واما
عند غير يونس وابي علي وابن كيسان على ما في التسهيل وعبد القاهر
وابي علي في الرضي وقد يفتح همزتها وقد تعاقب ميمها الاولى ياء
وقد يحذف نونها وقد يحذف واوها ولا وبل ... وقيل اذا دخل على الفرد وليس

للعطف وما بعدها بدل من ما قبله ولا بدل في الكلام الفصيح الا
مع بل ولكن ليست عاطفة اذا كانت مع الواو واتفاقا بل
مخففة واما المجردة فان وليها المفرد فعاطفة الا يونس واذا
وليها الجملة فعاطفة في ظاهر مذهب الزمخشري وليست في مذهب
كثير ... وبعضهم المفسرة والاصح ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها وليس عند الكوفيين والاخفش ... والفراء كون ان
عاطفين فالاربعة الاول للجمع اي يستعمل له اما الاستعمال لو
ضعه له واما الاستعمال لوضعه لما لا يخلو عنه فالاول هو الثاني والآخر
الثلاثة الباقية فالواو للجمع مطلقا اي لا ترتيب فيها لمجرد الترتيب
بتناول نفي المهلة وعدم المهلة ايضا فانه معنى لا ترتيب فيها لو ا
كان الترتيب بمهلة او الترتيب من غير مهلة او بلا اعتبار
شيء منهما قال صاحب القاموس اي هي لمطلق الجمع فتعطف
الشيء على صاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه
نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي
اليك والى الذين من قبلك وقد يكون بين المتعاطفين تفاوت وقد
يكون تراخ لكن عليم فاذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلث معان و
الراجح المعية والترتيب كثير وعكسه قليل وقد يخرج عن افادة الجمع
الى معنى او وذلك في التقسيم والاباحة والتخيير هذا كلامه ووافقه
التسهيل في بيان الرجحان والكثرة والقلة قال الرضي اعلم ان الواو
مرة يجمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام
ومرة يجمع الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين

من زيد وعمرو يجمع بين مضمون الجملتين نحو قام زيد وقعد عمرو وهذا النوع
بين القسم الثاني والثالث غير ظاهر لان كليهما من عطف
الجملة على الجملة ومعنى العطف ليس الا جمع مضمون الجملتين الا ان الجمع
في الفعلين في الجملتين يستلزم جمع الفعلين في اسم وهو فا
رج عن معنى الواو ومن ثمه وفيه انه قال قد يجمع بين الاسم مثل فعلين
في اسم وهذا اكثر من مضمون جملتين وذلك لان النظر ان الواو لا
يجمع بين المعطوف والمعطوف عليه وهي اثنان ابدا فان قلت ما فائدة
عطف الجملة على الجملة بالواو واجتماعهما يستفاد من ذكرهما قلت ما لا
يفاد بالدلالة القصدية له بل لا يلتفت الذهن اليه مناط الفوائد على
جعل الشيء ملتفتا اليه للمخاطب كي لا يخفى فاحفظه ولا ينفعك ما ذكره الشيخ
عبد القاهر انه لو لم يعطف لاحتمل ان يكون الجملة الثانية اضرابا
عن الاول دفعا لهذا الاحتمال وان مرجوحا قال الرضي فائدة الواو
وفي مثله فائدة لا في مثل قولك ما جاءني زيد لا عمرو ذكي كانه زائد
للتنصيص وان لم يجده النحاة في الزوائد والفاء للترتيب
بلا مهلة فالعبد مما فاته وما قيل من انه اكتفى بما يستفاد به من قوله
وثم للمهلة يرد عليه انه يحتمل استفادة التفاوت بالعموم والخصوص
والترتيب بهو الجمع الخاص فان بين قوله فلا يعد الاول للجمع وبين
الجمع مع الترتيب ولا حاجة الى تعرض قوله للترتيب بالجمع مع الترتيب
فان قلت لو كان معتبرا في الفاء عدم المهلة فكيف الفاء في
قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ولا
تفاوت في المهلة بين خلق النطفة علقة فقد استعمل الفا موضع ثم قلت

فعلم ان عدم المهلة المعتبر في الفاء يكتفى فيه بعدم المهلة بين ابتداء المعطوف
وانتهاء المعطوف عليه تراخ فبهذا الاعتبار قد يشترك الفاء وثم في
موضع يمكن استعمال كل منهما باعتبار ولا يبعد ان يقال لم ينتبه المص
لهذه الدقيقة وجعل الفاء للترتيب مطلقا ولهذا قال ابن مالك وقد تقع موقع
ثم وقد يكون الفاء كون المعطوف جملة متضمنة لا لا يكون عقيب المعطوف عليه في
الذكر نحو فادخلوا ابواب جهنم فبئس مثوى المتكبرين ولهذا يدخل على التفصيل بعد
الاجمال لان ذكر المفصل ينبغي ان يكون بعد المجمل وقد يكون في العطف الخ والمعنى انما فعلا
ما بين هذا فذاك ما بين قدامه وخلفه وقد يحذف بين ويقام المضاف اليه مقامه و
يقال هو احسن الناس هاشما فقدما وقد يحذف هاشما فقط فيقال
قرنا فقدما فاحفظه فانه تركيب بديع والغالب في عطف الجمل والصفات قصد
السببية وثم مثلها اي مثل الفاء في الترتيب لكن بمهلة اي بشرط المهلة و
لا يخفى ان الاحسن وثم للترتيب بمهلة وتراخي المعطوف عن المعطوف
عليه هذا معناه المحقق وقد يستعمل لبيان عدم مناسبة المعطوف
للمعطوف عليه والبعد بينهما وذلك في عطف الجملة خاصة كقوله تعالى و
جعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وقد يراد التراخي
في الذكر والتدريج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر ثم الاول من
دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده فان المقصود ترتيب درجات الممدوح وسيادته
اخص به من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه اخص من سيادة جده
ومن احكام المشتركة بين الثلاثة دخول همزة الاستفهام عليها فيقول
اوضرب زيد وافضرب واثم ضرب فيقول الرضي انه معطوف على مقدم

على الهمزة واكثر ما يقدر بعد الهمزة ما عطف عليه ويرده الرضي بانه لو كان المعطوف عليه مقدرا لصح وقوعه غير مسبوق بكلام ولم يوجد ومنها ان الثلثة تزاد في الكلام عند الاخفش واكثره البصريون وقدر والكل ما يوهم الزيادة معطوفا عليه جريا على ان الزيادة لا يصار اليها ما لم يلجأ اليها وحتى مثلها في ذلك ثم قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم وشرط معطوفها ان يكون من متبوعه حقيقة او حكما بان يكون لا ختلاطه كالجزء نحو جاء في القوم حتى عبيدهم ولا يبعد الانفصال الجزء كما في الكراهة فلا يقال منها في الى رقة نمت البارحة حتى الصبح لصباح بتقييد قوة او ضعفا اذ الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل وورد الجزء في حكم الكل يدل على دعوى ان الجزء منفرد فيه وذلك اما كمال له او نقصانه والتحقيق ان الترتيب والمهلة المعتبرين فيها بحسب قوة القوة او النقصان لا بحسب الزمان والمعتبر ترتيب ذهني وتراخ في نظر العقل لا ما هو بحسب الخارج واو واما لا لاحد الامرين اي لافادة احد النسبتين من نسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع وا

مراد

لثبوت الحكم لاحد الامرين من معطوف والمعطوف عليه والاول ابعد من التكلف والظاهر النسب بثبوت احد الامرين لان المتبادر منه المعطوف والمعطوف عليه مبهما احترز عن احد الامرين لان المتبادر معينا فانه معنى بل ولا ولكن فان قلت فلا يكون فرق بين قولك رايت زيدا او عمرا وقولك لان معنى كل منهما رؤية احدهما وعدم رؤية الاخر مع انه يستفاد اجتماعهما في النفي قلت لو اريد بتردد النفي بين زيد وعمرو فلا فرق ولا الزوم واذا اريد نفي المراد منهما حتى يكون نفي رؤية واحد منهما فان الوحدة المقيدة المنافية للتعدد فالمعنى نفي رؤية الوحدة الشمول وبقي ويصح ان يكلاهما وان اريد

الوحدة المطلقة المجتمعة مع التعدد فهو بتقييد العموم مع ان ولا احد الامرين مبهما لان نفي الاحد بهذا المعنى نفي التعدد والتعيين ومع ذلك او لا احد الامرين مبهما والفرق اثر المعنى الثالث قال الرضي عدم الفرق بين النفي والاثبات يجب الا

صل الوضع

فيما اذا كان الترديد بين اثنين فاما اذا زاد على اثنين فالفرق ثابت لان معنى ضربت زيدا او عمرا او خالدا عدم ضرب احدهم وعدم ضرب الاخرين ومعنى ما ضربت زيدا او عمرا او خالدا عدم ضرب واحد منهم وضرب الاخر وهذا كلام صحيح وتوهم العبارة ان افادة النفي العموم ايضا مخصوص بما اذا كان الترديد بين فقط وجعله مبهما وهذا وهم باطل لا ينبغي ان يلتفت اليه عاقل وجعل الحكم لاحد الامرين مبهما ربما يكون للشك وعدم التعيين عند المتكلم وربما يكون مع تعيينه عنده وفي الابهام مصلحة وربما يكون للتقسيم فيقول المتكلم اما جوهر او عرض فهذا الحكم كلا الحكمين وكون الحكم لاحد الامرين مبهما انما يتضح بان يجعل مقصوده الجعل كلام ذو علاقة بالمقصود ليكون القصد فان المقصود المبهم لا يعلم انه من ايهما وغاية العلم انه لا يخرج منهما وبذلك ان الحكم جائز للقسمين غير جائز عنهما وكذلك او في الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين مع انه يصح اجتماعهما لاحد الامرين مبهما فان المقصود بالمقصود اباحة الجلوس مع احدهما مبهما لكونه فضيلة بهذا الاعتبار علم اباحتهما لا لجواز زيادة الفضل فوق النحو نحو اضرب زيدا او عمرا لكونهما لاحد الامرين في غاية الوضوح لامتناع الجمع ووجهه ان التخيير فيما لا فضيلة في شيء منهما واحد من امرين لا فضيلة لهما تقتضي تجويز كليهما ولما كثر استعمال او في الاباحة التي لا تنافي الجمع جاز استعماله بمعنى الواو نحو وكان سيان ان لا يسرحوا

الفاء

او بسر حوه بها او عبرت الشرح وكوسان كسر زنبقة او كسر عظيم من عظامه د
قالوا قد جاء او بمعنى الى او الا وقد سمع والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه ما
يؤول الى احد المعنيين فان قولك لالزمنك او تقضيني حقي معناه ان احد الامرين
واقع لا محالة ويستفاد منه ان اللزوم ينقطع عند الاعطاء او ان اللزوم كائن
كل وقت الا وقت الاعطاء وكذا او بمعنى بل ويختص بالجمل وليس حرف عطف بل حرف ا
ستيناف وعلامته ابتداء الكلام فاذا دخل على الجمل ربما يحتمل الامرين وربما يتعين
الاستيناف من الاول قولك ما اخرج البواذا انهم فانه يحتمل ان يكون شا
كا في اول الامر فيقصد التردد ويحتمل ان يكون جازما بالخروج ثم بنوم فتبتدأ الا
خبار لتوهمه الاقامة ومن الثاني ما لم يسبقه شيء يصح العطف عليه كما في
قوله برت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين
املح فانه لا يصلح الجملة مقام قوله مثل قرن الشمس فجعل منه قوله تعالى
فارسلناه الى مائة الف او يزيدون ولما بين القدر المشترك بين ا
الثلثة اشتغل ببيان الفارق بينهما على طبق ما سبق في الاربعة ا
الا انه ابتدأ هنا بالاخر على عكس ما تقدم تفننا فقال فام المنقطعة
سميت منقطعة لا لانها يترك المعطوف بها منفصلا بالمعطوف عليه اذ الانفصال
انفصال اكثر فنحو اذلك خير ام جنة الخلد اكثر من نحو اقريب ام بعيد ما توعد
ون على ما في الشرح بل لان المعطوف والمعطوف عليه في حكم
المعبرين بلفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو وقولك ايهما عند ك
لازمة لهمزة الاستفهام ان لعله انها لا يوجد بدونها لفظا وانما قيدناه لما
ان تقدير الهمزة مختص بالشعر ومع ذلك فقليل كما ان الوقوع بعد هل قليل و
اللازم بمعنى التابع كما وقع في عبارة السكاكي ايضا حيث قال الكناية

ذكر اللازم

ذكر اللازم وارادة الملزوم فلا يرد ان الهمزة توجد بدون ام فلا يكون ام
لازمة لها لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم يليها احد المستويين في
الاعراب او الاسناد والتمعيع نحو اقام زيد ام قعد وازيد قام ام
عمرو وازيد قائم او عمرو قاعد على المذهب البعض والاندلسي واما عند غير
هما فام المتصلة لا تكون بين الجملتين غير مشتركين في مفرد وقالوا المراد
المستدل في علم المتكلم وهو لا يصح في ام المتصلة للتسوية نحو سواء اقمت ام
قعدت ونحو لا ابالي اقمت ام قعدت وفي حكم لا ابالي جميع متصرفاته فان
ام بعد همزة التسوية فان ام هنا للتسوية بحسب الواقع لا في العلم وتقدير هذا التركيب
مع سواء سواء قيامك وقعودك على ان سواء خبر والفعل مبتدأ وام بمعنى
الواو على ما عليه جمهور النحاة وعند الرضي ان سواء خبر محذوف اي الامران سواء
والجملة دالة على الجزاء وقولك اقمت او قعدت مستعار لمعنى ان قمت او قعدت
بعلاقة ان حرف الشرط والاستفهام يدخل على ما يدخل عليه مجهول وابدا يلزم
الفعل لازم الشرط ويلزم معنى الفعل الواقع بعد الهمزة وام ولان الماضي
المستقبل اولى على اعتبار ان الشرطية في معنى الكلام والماضي هنا بمعنى
المستقبل اولى على اعتبار ان الشرطية في ابداء بان توجيههم لا يجري
في لا ابالي بخلاف هذا التوجيه وفي الاخير نظر لانهم كانهم جعلوا الفعلين مفعو
لين لقولك لا ابالي اي لا ابالي قيامك وقعودك ولا في الهمزة اما الاستفهام او التسوية
بعد ثبوت احدهما فيما اريد الاستفهام لطلب التعيين واما في ما اريد به التسوية فلا
علم به الثبوت بخلاف او فانه لا يلزم فيه شيء من ذلك وليس في الاستفهام
معها ثبوت العلم فقولك ازيد عندك او عمرو معناه اثبت عندك احدهما ا
لا السيما ثبت عندك ولهذا الايجاب بالتعيين في جواب بنعم او لا ومن ثمة كلم جبر

أأثبت زيد أم عمرو لأنه لم يليها أحد المستويين وأنكر الرضي عدم جواز ومنع
اشتراط الصحة بأن يليها أحد المستويين والآخر الهمزة وجعل ذلك شرط
الأحسنية ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم أو لا لأن الإثبات معلوم
المستفهم والأول تحصيل الحاصل ولا النفي والإمكان طالب ما يمنع عنده
جواب إيصال المطلوب إلى الطالب وذلك أن يقال بل كلام المستفهم ينفي
كليهما لنفيهما وعلى وخطائه في اعتقاد ثبوت أحد الأمرين لكنه تخطئة لا جوا
ب ومن لم يفرق بين الجواب والتخطئة منع حصر الجواب في التعيين
والمنقطعة الدالة على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستئناف الكلام بعده
كبل والهمزة غالبا إما للاستفهام أو للإنكار وقد تكون كبل فقط بأن يقصد الإ
ضراب بمجرده أم عن الاستفهام إلى الإخبار كقوله تعالى أم أنا خير من هذا
الذي هو مهين أو يذكر أداة الاستفهام كقوله تعالى أم هل تستوي الظلمات
والنور وكقوله أم هذا الذي هو جند لكم مثل أنها أي القطيعة الذي ظهرت
من بعيد لإبل أم شاء أي أم هي شاة بجعل إبل هي شاة أضربت عنها
بل على سبيل الجزم ثم أضربت واستأنفت الاستفهام قبل همزة ف
استئناف فلا يشكل عطف الإنشاء على الإخبار وأي حذف المبتدأ أي لمثال
تنبيها على أن حذف جزء الجملة بعد أم المنقطعة جائز إذا لم يلتبس بالمتصلة
وذلك إذا لم يكن قبلها الهمزة فقد كان ما قبلها أداة استفهام بهل أو باسم من
أسماء الاستفهام قال الرضي لا يصح المنقطعة بعد اسم استفهام يكون
ما بعد أم داخلا فيه ويكون الحكم المذكور أيضا من جنس ما استفهم به فلا يقال
من عندك أسعد فإن الاستفهام السابق أغنى عن اللاحق بخلاف من عندك أم عند
ك عمرو وأين زيد أم عندك عمرو وفيه نظر لأنه يفيد الاستئناف في مادة أيضا

فإن السؤال بمن عندك يحتمل أن يجاب بما لا يطلبه السائل بأن يقال زيد لا في
لا يكون عند زيد وعمرو فأضرب عن السؤال بقوله أم عندك عمرو ليعلم
أن مطلوب تكميم معرفة حال العمرو أما قبل المعطوف عليه لازم مع أما جائزة مع ا
و وذلك مبني على فرق معنوي بينهما وهو أن وضع إما للتردد والذي من
من أول التكلم إلى تمامه فالتزم في أول الكلام أما بينهما على أن الشك من أ
ول الأمر وأو ربما كنت جازما في أول الكلام قاصدا الإخبار فتجدد الشك
في أثنائه فتزيد في الكلام معطوفها ودفا وفي إفادة التردد الأول أوج
لي إما من أو وكيف لا ولو لم يرد ما قبل إما يعرف بذكرها أن التردد كان
من أول لا يعرف من أو ولذلك قد تترك ما الأولى في الشعر وأتى الثا
مع الثانية الواو وتنبيها على أنها العاطفة وليست كالأولى إذ لم يذكر أوا
ولا توهم الابتداء مما سبق والابتداء الكلام آخر ولا دليل ولكن لا أحد بهما
معنا هذا هو الحكم المشترك بين الثلاثة وعقبه بما فيه الفرق فقال و
لكن لازمة للنفي وكان الأولى أن يقول وللإثبات لأن لا يكون بعد
نفي ولا نهي ولا يكون المعطوف بها أكثر من واحد فلا يقال جاءني زيد لا عمرو و
بكر بل يعطف على المنفي فيقال جاءني زيد لا عمرو وصرح به في التسهيل والمراد با نفي
الصريح أو المعنوي صرح به الرضي وكذلك المراد بالإثبات في لا أعم من الإثبات
اللفظي أو المعنوي لأنك تقول ما زال زيد عالما لا جاهلا وكان المصنف قد
مذهب الجزولي أن لكن إذا دخلت الجملة المخففة من المثقلة فلا في لا
يلزم النفي بل يجب أن يكون متغايرين نفيا وإثباتا ومذهب الزمخشري أنها
عاطفة والفرق بين المذهبين أنها إذا كانت عاطفة لا يحسن قبلها الوقف
وإذا كانت مخففة مطلقا والداخلة على المفرد صورة داخلة على الجملة

حقيقة بحذف بعض اجزاء الجملة ورد بانه لا يصح في نحو مررت بزيد لكن عمرو بالحذف
لانه بعد تسليم وقوع هذا التركيب فيما بينهم ان يدفعه بان الجر لا يجوز والتقدير ولكن
عمرو مررت به واما بل فهي تقع مطلقا بعد الاثبات والنفي فهي في الاثبات الحكم للمعطوف
وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت قيل بجعله كان لم يذكر اما ان ذكره كان
خطاء او سهوا لانه غير مطابق للواقع فنقول جاءني زيد بل عمرو واضرب زيدا
بل عمرا فيفيد الندم عند ذكر زيد اما لانه خطاء اسبق به اللسان او
غير مطابق او لم يتم ذكره فيحتمل ان يكون كاذبا وبعد النفي والنهي نحو
ما جاءني زيد بل عمرو وكذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه صار في
حكم المسكوت لكنه بعد بل اثبات لا نفي وكذا لم يجئ زيد شيء بل شيئا
ويجب الرفع وعند المبرد في النفي مثله في الاثبات سواء يريد عدم
مجيء زيد شيئا بل شيئا وقال الرضي وعند المبرد ان ما جاءني زيد
بل عمرو وما جاءني زيد لكن عمرو سواء حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو
ويحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وهو الذي ذكره
ابن مالك فان قلت ذكر الاحتمال في كلامه بعد لجامع كون النفي في حكم
المسكوت عنه لا بد من ان المجيء النفي مقطوع به فقد ذكر الاحتمال للاشارة
الى انه يحتمل نفي المجيء عن عمرو ونحن هو المذهب المراد لا لان النفي لما جعل
في حكم المسكوت يحتمل التحقق لانه لا يحصل النفي بل في الاثبات ايضا كذلك
فنقيضه ذلك النفي دال على انه لم يقصد ذلك بل يقصد ما قاله الرضي واذا ذكر لا بل
بل هو لنفي المعطوف عليه المثبت نحو جاءني زيد لا بل عمرو التقدير نفي المعطوف
عليه المنفي نحو ما جاءني لا بل عمرو واذا اعطف لا بد على الجملة يقصد بها الانتقال ل
من حكم الى اسم وقد يدل لفظا قال الرضي في الاولى بعد الاستفهام و

نحن

253

نحن لا مرن وجها تمرضه لا ولي لان الغلط سبق اللسان لا يجري في الاستفهام
ايضا اذا افند تفصيل الشيئة كالا مزيد عليه نفيا كان او اثباتا لا
حدهما مفيد ان الشيئة لثبوت الحكم في المعطوف عليه نفيا كان او اثباتا
لا حدهما معين لما كان معنى كون الا ربعة للجمع انها لجمع المعطوف مع المعطوف
عليه في حكمه نفيا كان او اثباتا فلا لثبوت الحكم للمعطوف عليه ولكن كذلك
لانه ليس الا لدفع التوهم نشا من سابقه واما بل فلثبوت الحكم للمعطوف
لانه يجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت نحو قائم زيد لا بل عمرو ونحو جاءني
زيد بل عمرو ولو كان لا مع بل بعد المتكلم به لكان مذكرا ابل في جعله
السابق في حكم المسكوت عنه وبنيه قوي مطرد الا ان يقال هذا
على خلاف مقتضى وضع بل انما جاء من مقارنة حروف التنبيه
الا واما جعلهما حرف التنبيه مذهب بعضهم والمشهور انهما حرفا
استفتاح اي حرفا ابتداء الكلام بهما وجعلها علامة الابتداء وفيهما
مع ذلك تحقيق للجملة دخلا وقال يقال الا ان زيدا قائم كما يقال اعلم
ان زيدا قائم فجعل اعلم للتنبيه ولا يخفى ان ذلك يقتضي ان لا يكون
للجملة مفعول اعلم ونحوه المقصود بالافادة الخبر وان يجعل ان بعد
اعلم مكسورة كما بعد الا وقد تبقيان بقلب الهمزة ياء اوعينا وبحذف الالف في الاحوال الثلثة
وتدخلان الجملة مطلقا اسمية وفعلية اثباتية وخبرية ولهما صدر الكلام ولا
يمنعان من الدخول على ما له صدر الكلام وها هي حرف تنبيه اتفاقا لا زالة
الغفلة في تعقل معنى مدخوله لانهما لا تدخل الا على اسم الاشارة الا انه
كثر اما بفصل بينها وبين الاسم الاشارة وبالضمير نحو ها انتم
اولاء او بالقسم نحو ها الله ابنته واو لعمه بها قليلا وليس لها صدر الكلام

الا اذا فصل بينها وبين ذا وعد ابن مالك موافقا لبعض النحاة
يا حرف التنبيه وقال اكثر ما يليها نداء او امر نحو الا يا اسجدوا
او تمن نحو يا ليتني او تقليل نحو يا رب ضارب جارات واسدا
وقد يليها فعل مدح او ذم او تعجب فيستغنى عن القول بحذف منادى
في هذين الموضع حروف النداء ويا اعمها وعند الزمخشري
للبعيد استعمالها في القريب لتنزيله منزلة البعيد لكنه من تمها في علم او وايا وهيا
للبعيد وكذا أا بالف بين الهمزتين بانهما ساكنة وجه اعتبار التقاء
الساكنين غير حاجز وكذا آي بالف ممدودة وياء ساكنة واي والهمزة للقريب
فقدم اي مع ان الهمزة الكمال القريب لزيادة المناسبة اي البعيد
وجعل التسهيل للبعيد حروف الايجاب واسماء التسهيل
حروف الجواب لانها في جواب احد لا لى انه والمراد بالايجاب اثبات شيء
فهذه الحروف علامات لاثبات شيء سبق اما هو لم يستعمل نعم وان
زيد اثبات ما سبق كما هو لم يستعمل بل الا ان يقال سماها تغليب
ثم نحن بانها منكرة حسبانا نعم بالسكون وفيه اربع لغات فتح النون والعين و
فتح العين ونحو كسرها وكسر النون والعين وهي كنني واي كفي واجل
كنعم وجير انكرت وان فنعم مقررة لما سبقها اي جعله ثابتا محققا في ذ بهن•
المتكلم التقدير ما بنا على اصل الاثبات وذلك في بعد الخبر كقولك
لمن قال قام زيد او تعيد نعم في اعتبار ما قبلها وما بعده فانه بمعنى بعده مثل
ما سبقه لفظا او تقديرا وبعد الاستفهام عن الاثبات والنفي باعتبار ر•
ما بعده ولذا في جواب الامر نحو نعم في جواب زرني اي نعم ازورك
ونحوه ويكون التقدير نعم لا افعل وفي جواب التحضيض والعرض ويكون ا تقديره

فلو•

الايجاب لا النفي نعم قيل في جواب الست بربكم نعم كان كافرا لانه تقرير لما سبق
كما هو وهو قيل قد يستعمل نعم مكان بلى في جواب الاستفهام من النفي
على سبيل التقرير اي لحمل على الاقرار بالرب في نعم جوابا لقول الست بربكم و
قد تعارف هذا حتى قال الفقهاء لو قيل في جواب اليس لي عليك دينار نعم لزم الد نباه•
قال الرضي لا منافاة بين الحكم بالكفر لو كان نعم لتقرير ما هو بعد الاستفهام و
نفي بتر الكفر لو كان لتقرير ما هو المطلوب بالاستفهام من الاثبات و
فيه انه اذا كان نعم لتقرير ما سبقه بعينه يمكن كفر الاحالة ولو ثبت الوجه
لم يمكن قول ابن عباس رضي الله عنه بايجاب النفي ولا يكون الا بعد النفي سواء
كان مجردا عن الاستفهام او مع الاستفهام وسواء كان النفي ولا يكون مقصوده•
المقصود منه الاثبات الاثبات كما في الاستفهام للتقرير وانما صرح به
بالاختصاص فيه دون نظائره اشارة الى ما ذكر في نظائره اعلى كما عرفت فت•
في نعم وستعرف في البواقي بخلافه فانه لا يكون الا لايجاب النفي ووقوعه بعد الا
ثبات في الشعر وبلى بعد نعم وبلى بعد استفهام يطلب به التعيين و
غير فقط فلذا الاثبات بعد اسماء الاستفهام واي اثبات بعد الاستفهام في الرضي
هذا هو الاغلب وذكر بعضهم انه اي لتصديق المخبر ايضا وجعله ابن
مالك كنعم ومن بعدها القسم بحذف الفعل فلا يقال اي اقسمت بالله ولا يكون
الا مع ربي والله او لعمري وقد يحذف واو القسم من الله بعده فيلبس كذا
فلا يبال به او يحذف قاذ ان او يفتح واجل وجير وان لتصديق المخبر وفي بعض
النسخ للخبر قال الجوهري نعم احسن من اجل في الاستفهام فقدول كلامه على انه
للاستفهام وجاء ان لله عاد وقال الجوهري قولهم جير لا اسكت بكسر الراء يمين
للعرب حروف الزيادة اي حروف لها اختصاص بالزيادة حيث لا يزاد غيرها

لانها لا تكون الا زائدة والا لم يسم حرفا لان الحرف لا بد له من الوضع لمعنى وتسمى
حروف الصلة ايضا لانها يتصل بها الى معنى ابدا وقيل لانه يتوصل بها الى فائدة معنوية
كالتاكيد في ان ولا وان للنفي او لفظية من زيادة فصاحة او اقامة وزن
او سجع الى غير ذلك ولولا فائدة في زيادتها لما زيدت في كلام البلغاء سيما
الكلام المعجز وانما حكم بزيادتها لانها بحيث لو حذفت لما فات اصل المعنى ولا معنى و
ضعت له بخلاف الفاظ التوكيد فانها لو حذفت فات المعنى الموضوع هي له
وان لم يفت اصل معنى الكلام ان ولم يبين ايها من ان الشرطية او ان نافية
والمخففة من المثقلة والاحتمال قائم وان يحتمل ان يكون هي المخففة وان يكون
الناصبة وان يكون المفسرة وبيان التمييز بينها تشعر بانها ان صلة حيث قال في
بحث ان الناصبة وقد ان بعد لما ولم وما يحتمل ان يكون النافية والمصدرية ويكون
حرفا اولى بالزيادة بعد جعلها اسمية ومن والباء والكاف واللام الجارة واللام المفتو
حة الفارقة بين ان المخففة والنافية وقد تقدم كلا هي كل في بحثه فتخصيص الث
لاثة بالجارة منبني عن الغفلة فان تزاد مع ما النافية والاوضح بعد ما النا فية
وتبطل عملها كما تقدم فان قلت لم يعين واما الكافة الزائدة فلان لها تاثيرا قويا
حيث يمنع من العمل وتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل ولهذا لم يعد حيث و
اذ فيما بين ما تزاد معه وان تكف ما عن العمل فينبغي ان لا يجعل زيدا مع قلت ليس
مبطل العمل ان ما الفصل بين ما وبين معموله زوابها بطلان النفي لان دخو ل
النفي على النفي اثبات ومع في تلك الصورة وقلت مع ما المصدرية والا و
لى مع الموصولة لتشمل الحرفية والاسمية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ونحو
ولقد مكناكم فيما ان مكناهم وكذا تزاد بعد الا من الحروف التنبيه نحو الا ان
قام زيد ولما ان جلست جلست وان مع لما كثير في الفصيح ان ان قد

يكون

يكون صلة نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذ بهم
الله ... فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزيادة ووجهه خفي وظهر
من بيانه موضع اخر لزيادة ان لم يذكره فاحفظه وبين لو والقسم
الاولى بين القسم ولو تشبيها لان القسم يكون مقدما ولو موافي وكانه
اعتمد على لزوم صدارة القسم وجعل سيبويه ان موطئة للقسم مع لو كا
للام مع غيره من ادوات الشرط نحو والله ان لو قمت وقد يزاد مع الا
نكار نحو ابا له وقلت زيادة ان مع الكاف نحو زيد كان عمرو ومع اذا وكما
واي واين وان شرطا اي ذوات شرط والاولى شرطيات ليصفو
عن التسامح ويعم نفيا فحكونه متعلق بالجملة وليس ما في نفي ما معنده
للعموم حتى لا يكون زائدة لان العموم فيه فرع لعموم في نفي فمن الكره في نفي
الكره فيه ومن اشتبه فيه اشتبه بعد ابان ولبعض وزدت اجر نحو فيما رحمة
من الله ومما خطيئاتهم ونحو زيد صديق كما ان عمرا اخي وزيادة ما
بعد الكاف مع ان المفتوحة لازمة لئلا يلتبس بكان ومنهم من
انكر زيادة ما بعد حرف الجر وجعلها نكرة والمجرورة بعدها بعدلا كما انكر كك
الاحتمال زيادتها مع المضاف وقلت مع المضاف نحو لا سيما زيد
ومن غير ما دوم ومثل ما انكم تنطقون وفي الكشاف في تفسير سورة يوسف
عليه السلام في بيان قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف من وجوه هذا
النظم ان كان ما زائدة اي من قبل فرطتم ولا مع الواو بعد النفي صريحا نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو او غير الصريح نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين ولا بد من نفي ما
ما بعد الا عن ما بعد النفي فانه لا يجوز جاءني القوم الا زيد ولا عمرو ومع ان
زيد بعد نفي غير صريح ومن الشذوذ والمعنى لم يكن معه معهم لعينه له

لايجوز

ما جاءني زيد ولا عمرو والمراد ما جاءني زيد مع عمرو واما اذا كان مبهم المعية معه
كقولهم يستوي زيد ولا عمرو فيجوز زيادة لا صرح بجميع ذلك التسهيل ويجوز بعد ان
المصدرية اي ويزاد كما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وانما يزاد بعد ان المصدرية
الظاهرة دون المقدرة فلا يقال للا يعلم بتقدير لان لا يعلم والتكلم
بعد ان الناصبة ليخرج ان المخففة لانها ان المصدرية ولا يزاد بعد ما و
مع قبل القسم كذا في بعض النسخ ويرد عليه انه كثير مثل لا والله
افعل للايذان من اول الامر ان جواب القسم منفي وفي بعض النسخ قبل
اقسم كقوله لا اقسم بيوم القيمة ويعيب ان يراد اقسم المذكورة ولا
فلا والله ايضا من قبيل الزيادة قبل القسم انه كثير اي زيد قبل اقسم لا
بزيادة في صورة نفي القسم اشارة الى انه لا كثرة في القسم عليه لظهوره و
مع المضاف كقولك بشر لا بشير ومن ذلك الباب هذا الام قد تقدم ذ
وقد فات المص ذكر الكاف حرف التفسير اي وبعده البحث
من حروف العاطفة لكن اذا وقع بين امرين لهما اعراب على ما في
التسهيل ويفسر في معنى القول ومتضمن لمعناه كقوله وناديناه
ان يا ابراهيم اي ناديناه بلفظ وهو يا ابراهيم قال الرضي
وقد يفسر بها مفعول ظاهر في معنى القول كقوله تعالى اذ اوحينا الى
امك ما يوحى ان اقذفيه والغالب ان يكون المبهم المفسر بها مقدر
او ذي تفسيرها به مفعول لفظ القول الصريح بشرط ان يكون القول مقدرا
لان تقدير القول يجعل القول كغير صريح القول كقوله تعالى ما قلت لهم الا
ما امرتني به ان اعبدوا الله فان فسره لفظه وهو في تقدير الا ما امرتني بقوله
نفس قول الله لا يحتمل ان يكون ما امورا به ولربما يصح الموضع لان المفسر

لان

والناصبة

والناصبة ويجعل المدخول بها ونفسها في المدخول منه او وجه مما شرط فيه ان لا
يفعل الجزم او النصب او الرفع نفي الجزم والرفع ان المفسر على قول من لا يجوز
دخول ان صبه على الطلب ومن جوزه فالجزم ايضا يحتمل ولا يحتمل ان في قوله
تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين للتفسير اي يكون له اذا لم يكن
بعده الا التفسير ولا يصلح لكون والحمد لله رب العالمين يصلح ان يكون خبرا عما قبله
حرف المصدر ما وان وان المخففة ومشددة وليس المخففة ما مذكورة نذكر ان والا
فلا يصح فالاولان للفعلية لان المخففة من المشددة ليست للفعلية بل
مخصصة بالاسمية مشددة والمخففة لانه داخل على ضمير شان مقدر كما عرفت
فالمراد بالفعلية الفعلية التي فعلها متصرف اذ لا يصدر بغير المتصرف معنى
باول الفعل ويتجه عليه انه لا مصدر لقولنا ان زيدا ان مع انه يتاول بالمصدر
فالاولى ان يقال من غير المتصرف ما هو لا انشاء الذي يستفاد من الفعل دون المصدر
فلا يصح التاويل بالمصدر فمحل ما ليس للانشاء اللهم يستدرك ان الحرف المصدري
لا يدخل على الانشاء كما هو مذهب غير سيبويه وابي علي فانهما جوزا في ان
ان قم وان لا تقم ان يكون ان مصدرية ونحو هما كجعلها مفسرة و
في الرضي جواز دخول ما على الاسمية وخص بعضهم بما لظرف الزمان وصلها
غالب ماض مثبت او منفي بلم والمضارع للاستقبال في الاغلب ومن حروف
المصدر كي اذا دخلت عليه اللام الجارة ولو للتمني وهو ما يذكر بعد فعل مفهم للتمني
نحو ودوا لو تدهن اي ادهانك وقد يغني عن ذكر فعل التمني نحو لو كان في ماله فاجاب
بالنصب اي التمني ان لي مال فاجاب حروف التحضيض الا والا ولولا ولوما لها
صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا كما ان لولا ولوما الامتناعيتين
يلزمان الاسم بعدها المختص بضرورة الشعر كقوله بعدون لولا ليل ارسلت

واما الاسمية

شبخاحه

الى فهلا نفس ليلى شفيعها كي ان وقوع الفعل بعد لولا ولوما الا متنا
عليه ما دل بتقدير ان نا اوبل الفعل بالمصدر وقيل بنا وبل لولا بولم
تقولون لولا يكون زيد لكان كذا اما بنا او بل لولا كون زيد لكان كذا او
بنا وبل لو لم يكن زيد لكان كذا فيقول هلا ضربت زيدا او هلا زيدا ضربته و
لا يقول هلا زيد ضربت الا بتقدير الفعل كما يقول هلا يوم الجمعة سرت من
غير تقدير الفعل لاتساع في الظرف فيجوز الفصل بين الحرف ومدخوله
مع عدم جوازه بغيره والتحضيض هو التحريض فهذه الحروف في المضارع للتحضيض يعني
وفي الماضي للتنديم فان كان لم يكن تدارك ما فات بمثله سيقع ومنه التمني يعني
ايضا والاغلب في مستعمل لها اللوم على الترك وقد يخلو عن اللوم لمجرد
للعرض ويستعمل في العرض الا بالتخفيف واما كذلك ولو التمني ايضا نحو
لن فالكلب حرف التوقع الدال على ان مدخوله كان متوقعا لكن
قد وهي لا تنفك في الماضي والمستقبل عن التحقيق ثم انه يضاف
اليه اذا دخل على الماضي في بعض المواضع التقريب من زمان الحال والتو
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة وقد يكون مع التحقيق التقريب
فقط فيقول قد ركب لمن لم يكن متوقعا ولم يذكر وانه يكون مع التحقيق
التوقع فقط واذا دخل المضارع يضاف الى التحقيق التقليل في الا
وقد يستعمل للتكثير في مقام المدح كما يستعار رب ويتجرد المضارع
من الناصب والجازم وحرف التنفيس وكان الاولى ذكره بحرف التحقيق
كما لا يخفى وكانه اكتفى بوضوح لزومه الفعل فلم يرد الفعل ويجوز
تقدير فعله نحو قد نه ولا يفصل من فعله الا بالقسم نحو والله قد ضربتك و قد
نحو لو مكث ولا يدخل على غير المتصرف فلا يقال قد عسى او نعم وقوله وفي المضارع

للتقليل حال عن التحقيق وقد عرفت حقيقة الكل حرفا الاستفهام الهمزة هذا الاسم
للحرف لا نفس المتحرك واسمه الالف واسم الف كذا والالف مشتركة بينه و
بين الف كذا وهل ومغيرتها الى نقلب لها الهمزة ذكرتها مغيرتها قال حرفا الا
ستفهام الهمزة وهل ولم يقل حروف الاستفهام الهمزة وهل وام لها
صدر الكلام هذا دليل على انه لم يفرق بين الكلام والجملة والا لقال
صدر الجملة اذ يجوز زيد اقام ابوه تقول ازيد قائم واقام زيد كذلك
يعني هل مثل الهمزة في الدخول على الاسمية وعلى الفعلية الا ان الهمزة
يقع مواقع لا يقع فيها هل واشار اليها بقوله فالهمزة اعم تصرفا اي
تصرفها اشمل لانها تتصرف في محلها لنقل من الاخبار الى الاستخبار ولا
بناء في هذا التصرف من هل وهذا اعذب من تفسيره بان التصرف
فيها اكثر من التصرف في هل حيث يستعمل فيها ما لا يستعمل فيها كا
هل فمنا مثل تقول ازيدا ضربته اي يدخل لم تقدر على خلاف الهمزة على الاسم مع وجود الفعل
في الجملة سواء قدر بعده مثل الفعل الذي بعد الاسم او لم يقدر على
خلاف هل فانها لا يرضى بمجاورة الاسم مع وجود الفعل خطا وان قدر بينه
وبين الاسم فعل فتدخل في هذه الصورة ازيد قام فمن قدر قو
له وهل كذلك ان المراد فيها اذا لم يكن خبر الاسمية فعلية فقد اعتبر ما
لا يعتبره واتضرب زيدا وهو اخوك يعني يكون الهمزة للانكار
دون هل والانكار اما للوم اي لا ينبغي ان يكون او فالكان ينبغي
ان يكون واما التكذيب اي لا يكون او لم يكن وازيد عندك
ام عمرو يعني لا يقع هل للاستفهام المعادل بام المتصلة الا ما شذ و
الهمزة ذلك لان الهمزة وام اذا ما وقع وام كان او من كان نعني من خصيص

دخولها على هذه الاحرف الثلثة وعدم دخولها عليها والمراد بالفاء الاعم من
العاطفة والجزائية كما يفهم من الرضي وتقدم في بحث حروف العطف ان الهمزة
الداخلة على الثلثة بكونها للانكار فلا تشمله الثلثة يصح ان تكون من قبيل
اضرب زيدا او هو اخوك فتنبه في الفصل بينها وبينه على ان يراد به العرض اخر دو
انما متعلق بقوله بقول الجمع في قوة بقول الهمزة في هذه المواضع دون هل
واعلم ان للهمزة خصايص اخر فاتت المص وهي انها تدخل على النفي بقول الرضي
فان دخلت على النفي فهي للانكار ويكون انكار النفي اثباتا دون اي لمحض التقرير
اي حمل المخاطب على الاقرار وانها لا تجيء بعد ام فلا يقال ازيد عندك ام
عندك عمرو وتجيء هل فيقول ام هل عندك عمرو وانها تجيء الواو بعده
اعني واعلى مكسبونج من ذكر ذلك الموءد في كلام المتكلم فيقال ازيد في جواب
مررت بزيد ولا يقال هل زيد الا ما ذكره المص من انه لا يقع بل
بفعل مقدر في كلام فيه فعل ولذا لا ازيد اضربت يقال قلت بل يقال قد في ازيد
ازيد في جواب من قال ازيد قائم ولا يقال هل زيد واعلم ان لهل ايضا خصا
وهي كونها للتقرير كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي لم اثوب لا يقال اثوب
الكفار بل لم يثوب وحملها بمعنى النفي حتى يستثنى بعده للايجاب كقوله هل جزاء
الاحسان الا الاحسان ودخول الباء على خبر مبتدا بعدها كقوله هل زيد بقائم
لكونها بمعنى النفي ودخول الفاء والواو وثم عليها ولفي قول المص والهمزة اعم
تعرف ما نظر وجه على الاعم من وجه **حروف الشرط** اي حروف
غير تعليقها امران لو واما ومعنى اي تعلب الثمم الاول يا وجعله ما من الجو
به وما قيل ان اصله مهما فقلب الهاء همزة وجعل متغاير بافصارا ما لها قد
العموم ولذا لا يفهم الا على الشرط وفيه دلالة على ان الكلم في الجزء والشرط

فيد والاما كان في تقدم الجزاء بطلان صدارة الحرف لصدارتها في جملتها
وفيه نظر اذ مثل فان تجب وتخصها بالاستقبال وان دخل على الماضي
فيه مثال المستثنى ولو تعكس اي للماضي وان يدخل على المستقبل نحو لو يطيعكم في
كثير من الامر عبارة النحاة ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول ولا يتوهم انه لا
يفهم منه انه للشرط بل يفهم انه لنفي الامرين وتعليل النفي الثاني بالاول
حرف نفي وتعليل لانهم انما ذكروه للشرط بذكر الثاني والاول فانهم عنوا
بهما جزاء الشرط وجزاء الشرط لا ينفكان عن التعليق ومعنى قولهم هذا
قال معناه ذلك لانه معنى ما في العبارة اذ معنى العبارة تعليق شيء منتف بامر
منتف في الماضي فتحصيل منه ان الثاني منتف لانتفاء الاول وذلك لان الثاني مسبب
وانتفاء المسبب يستند الى انتفاء كل سبب والا كان له اسباب وبذلك اندفع
ما اعترض به المص من ان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب اعم فلا يكون
انتفاؤه لانتفائه بل انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب
يدل على انتفاء كل سبب وما اجاب المحقق التفتازاني من ان معنى قولهم ا
ن انتفاء الثاني في الواقع لانتفاء الاول لانه يستدل به على انتفاء الا
من جوهم لان الاشكال ان العبارة كيف دلت على ان انتفاء الثاني لانتفاء
الاول وانتفاء السبب لا يصير سببا لانتفاء المسبب لجواز كون المسبب اعم ما لم
ينتقض عنه لم يرتفع الاشكال فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول لا يناسب قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
فانه لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قلت اجيب عنه بان هذا استعمال نادر
للو حيث يراد به مجرد الدلالة على لزوم الثاني للاول فيستدل بانتفاء اللازم
على انتفاء الملزوم وصار متعارفا فيما ارباب الكتاب شايع الاستعمال في

العلوم والاغلب في اللغة الاستعمال الاول ولكن نقول ملكين
بوجه الاية الكريمة لامتناع الثاني لامتناع الكثير الاول و
يتم الاسند لان يتحقق المسبب على تحقق السبب لا — يقال
كون انتفاء الفساد لانتفاء الالهة ادل المسئلة لانا نقول
لا بل يمكن اثباته بان التعدد سبب الفساد فان قلت لا يصح ما
ذكرتم بنحو قول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه فانه لا يفيد ان عدم العصيان منتف لانتفاء عدم الخو — ف
وله من الكلام الموثوق به غير نظائر قلت هذا استعمال اخر لكو ولكن
لا يحصرها بل يعمها وان كان لاستعمال الكثر قال الرضي وقد يجي اجواب
ان ولو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم
واية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيضه السبب واليح باستلزام ذلك الوجود ذلك الجزاء على
كل تقدير لانك تحكم انه لازم للشرط الذي يعقه اولى باستلزام
الجزاء فيكون الجزاء لازما للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان
لا يرتفعان هذا كلامه وتلقاه الفحول من بعده بالقبول ولكن هذا الا
ستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على كل
تقدير كما تقول ان كان من يخلفني الان عدوي اعطه الفا فانه يدل على
ان الجزاء لازم الاعطاء الان وليس فيه قصد الاستمرار ويرمان الفعل لفظا
او تقديرا اما ان فيلزم فعلا في الشرط والجزاء فقد يكون جملة اسمية واما لو
فيلزم فعلين لان الشرط والجزاء فيه فعليتان قال الزمخشري فعلية
جزائية اما يلزم ودم بلم وخاص مصدر بلام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعه

لو مع ما في حيزها صفة نحو جاني الذي لو ضربته شكر في لو طال الشرط بتوله كقوله تعالى ولو — لو
ان ما في الارض الى نوذه ما نفدت فتحه اللام كثير اللطول ومن ثم قيل لو انك
بالقيام لانه فاعل والتقدير لو ثبت انك فان لو لانتهاء على التحقيق مفسر
لثبت المحذوف وفيه ان الفتح لا يدل على طلب لو فعلا لانه لو دخل على الاسم ا — بفعل
يجب فتح ان لانه مبتدا في الاصل نحو اذا انه عبد القفا او انطلقت بالفعل
اي باثار الفعل موضع منطلق ومن قال اي بضعف الفعل فقد جعله لغوا لا
فائدة فيه ان يقال فيه على ان المراد بقوله انطلقت مطلق الفعل لا الماضي و — انما
افنه انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لو الذي هو المانع
ليكون كالعوض اي ليكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف قال
معناه وجد عوضا به لالة ان او ليكون الفعل كالعوض لما فانه المفسر
من صورة الفعل وانما قال كالعوض لان العوض لا يكون الا للموضع و
لا يتعلق به امرا فرد هنا هو مسند الكلام وانما قال موضع منطلق لانه ان هو
بالموضع اما لما قيل ان الاصل في خبر الافراد واما لان صيغة الماضي مستغرق
بدلالة على الماضي واورد عليه لو انك منطلق واجاب بان لو فيه ليست بشرطية
بل حرف مصدري كان وفيه انه ايضا يطلب الفعل كان فينبغي الفعل موضع
المشتق الا ان يقال لم يلتزم العوض في غير حرف الشرط ولم يجعل ابن مالك
الفعل مد حالو وردا الاسم في اشعار العرب ومن اجاب بانه صفة خبر جامد لحد — ف
ليس بسبيل لان وضع الفعل موضع الموصوف بالمشتق غير متعذر اذ الخبر في
الحقيقة هو الصفة وان كان الخبر جامدا اي صح الى ما لتعذر الفعل و — ليس
المراد بالجواز ما يقابل الوجوب كما يتبادر كما لا يخفى واذا تقدم القسم اذ
ل الكلام مرفوع صفة للقسم اي قسم لم يتقدمه شيء واذ الشارحون

طلبوه منصوبا فاشكل عليهم نصبه على الظرفية وهو ليس مكانا مبهما فمنهم
من ضمن تصحيحه بتضمين التقدم معنى الدخول حتى كان ماله اذا تقدم القسم
داخلا اول الكلام ومنهم من جعل الكلام بمعنى التكلم وجعل التقدير اول زمان
التكلم ومثل هذا الكلام لا يبتهج الا بدل زمان التكلم على الشرط وهذا البحث لا
يختص ان ولو بل يشمل لولا واسماء الشرط كما صرح به الرضي ولذا قال على الشرط و
لم يقل عليهما لزم الماضي اى الشرط او القسم والاول ظرف لفظا كيوم ضرب
او معنى كيوم لم يضرب وكان الجواب للقسم لفظا لا معنى حتى يرد فيه شرائط جواب
القسم دون جزاء الشرط وانما قلنا ان الجواب ليس جواب القسم معنى
لان جوابه الكلام المقيد بالشرط اذ من البين ان القسم لتاكيد المقيد بالشرط
فالجواب معنى معنى الشرط وجزاؤه لكن يراعى شرائط جواب القسم المقارن بالشرط اذ
مع ان وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فمن قال الجواب للقسم لفظا ولكليهما
معنى فلذا قال لفظا بعد عن المقصود وظ بيان التسهيل ان كون الجواب
للقسم دون الشرط الاكثر وربما يجعل جوابا للشرط لكن صرح الرضي بان ذلك
مختص بالشعر ومع ذلك قليل كقوله لئن ما حدثته اليوم صادق اصم في نهار القيظ
للشمس باديا مثل والله ان اتيتني او لم تاتني لاكرمنك وان لم يتوسط بتقدم
اى ان توسط القسم بتقدم الشرط وجب ان يعتبر الشرط ومع ذلك
جاز ان يعتبر القسم وان بمعنى قوله اعتبره جاز ان يعتبر وان يلغى يراد به
ان يعتبر القسم ويلغى ولا يصح ان يكون المراد جاز ان يعتبر الشرط و
يلغى كما توهمه غير واحد من الشارحين لانه صرح الرضي بوجوب اعتبار
الشرط اما بان يجعل مجموع القسم والجواب جزاء او بان يلغى القسم ويجعل
الجواب جواب الشرط فالمثال الثاني ليس لالغاء الشرط لانه لا يجوز الغاء

لتقدمه

لتقدمه بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له و
جوابا للشرط ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما في قوله
ولان الجزاء مضارع بشئ يكون مع الفاء وبدونه فكذا الغاء القسم و
المراد بتقدم غير الشرط تقدم ما يطلب خبرا صرح به التسهيل
والرضي لكن قال التسهيل يجب الغاء القسم وجوز الرضي الامرين على طبع ا
كتاب والفتح الرضي التسهيل في انه لو تقدم لو او لولا فيجعل الجواب
للشرط الا ان اعتبار الشرط واجب لتقدمه ولا بد فعل علامة جزاء او شرطيهما
الا على الجملة الفعلية الجزئية ولا بد فعل على الجملة الاسمية الا ان شيئا فيها قوله جاز ان
يعتبر وان يلغى نظرا لقوله انا والله ان تاتني اتك وان اتيتني والله لا اتيتك وقد عرفه
ان الشرط في المثال الثاني معتبر فمن قال جعله ماضيا مع الفاء ليعلم لزوم الملغى
مع الفاء في صورة تاخير القسم لزومه في صورة تقدمه كان ذلك منه لعله تصحيح وقوله
ان اتيتني لا اتيتك يحتمل العطف على قوله انا والله ان تاتني اتك ويحتمل العطف على
والله ان تاتني اتك والشرط واجب الاعتبار رح ايضا لتقدمه على القسم
فان قلت كيف حكم بالغاء الشرط في قولك والله ان لو اكرمتني لاكرمتك واللام في
قوله لاكرمتك كما يصلح لان يكون لام جواب القسم يصلح لان يكون لام جواب
لو قلت تمسكوا فيه بعدم وقوع حذفها مع القسم ولو كان لام جواب لو لجاز حذفه
لانها ربما تحذف في جوابه وبانه لا يذكر اللام في والله لو جئتني ما جئتك ولم يكن
الشرط يلغى لكان ذكرها اغلب وتقدير القسم كالملفوظ اى كالملفوظ به لا
ان قوله وان تقدم القسم يعم القسم لفظا او تقديرا وكذا قوله وان توسط فلو
اقتصر على ذكره نحو لئن اكرمتني او ان اكرمتني لاكرمنك واعلم ان الدليل لتقدير
مقدما اما الا وفلان اللام الموطئة للقسم لا يكون الا بعد القسم لفظا او تقديرا

صرح به الكتاب واما الرضي فلانه مع تقديم الشرط لابد من اعتباره فلو كان تقدير الشرط
مقدما يوجب الفاء في الجواب مع ان الجواب انكم لمشركون مما يقال ذكر ما يحتمل التقدير
مقدما ومؤخرا فاستوى المثال توهم واما للتفصيل فلابد له من متعدد ذكر اما مع كل واحد
وقد يكتفى بواحد اما لظهور الاخر من ذكر ذلك الواحد لمشادة بينهما كقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات واما لسبق ما يصلح ان يكون
عديلا لذلك الواحد لكن لم يذكر مع اما لانه لم يقصد من اول الامر التفصيل وانما قصد ثانيا
فجعل المذكور بمنزلة ما قصد به التفصيل واما لانه يسبق واحد مع اما فيأتي شيء يصلح عديلا
له بدون اما وكون اما للتفصيل مطلقا قول بعض وتكلف فيما لم يتعدد بتقدير ما يجعله
متعددا ورجح الرضي ان اما لاستلزام شيء لشيء مع التفصيل في الاغلب وقد يتجرد عن
التفصيل فقول المص اما بيان لما هو الاكثر واختيار لقول البعض ولم يبين المص كونه للاستلزام
لانه يعلم من كونها من حروف الشرط على عموم جميع الازمنة لعدم تخصيصه بزمان كما فعل في
اخويه ونبه على لزوم الفاء في جوابها بقوله والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها
جزء ما في حيزها مطلقا فمنها ان كنت في زمرة طلبة والمراد بالفاء الاعم من الملفوظ والمقدر
ولا تقدير الا في ضرورة الشعر او مع تقدير قول هو المجيب لدلالة المقول عليه
كقوله تعالى فاما الذين كفروا الم تكن اياتي اي فيقال لهم الم تكن ونبه بقوله جزء على
انه لا يعوض كثير من واحد لانه تكفي بقدر الضرورة في كتاب المنوح وهو تقديم ما
في حيز الفاء عليه [illegible] في حيز الفاء الا انه لا يقابل … بينه وبين قوله وقيل هو اي
العوض معمول المحذوف مطلقا وعند الرضي والتسهيل قد يتقدم شرط في حيز الفاء
مقام المحذوف ومنه قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة
نعيم قال لا يصح جواب اما لفظا ويستغنى عن جواب هذا الشرط قال الرضي والدليل انه
لا يعمل حرف الشرط في الجزاء فلا ينفعل اما ان فرشتي فاجزمت الجزم ولو كان جواب ان

بعدم الشرط
فرشتي لكان جزم اكثر ونحن نقول مقتضى القياس ان يكون جواب الشرط كما كان قبل
على الفاء كسر ما يتقدم على الفاء حيث لا يعمل فيه ما بعد الفاء الا بتقديمه
واما عدم عمل حرف الشرط فيمكن ان يستند الى دخول الفاء صورة على الجزاء وكانه الوجه عند
من يجعل التقدير واما المتوهم فان كان من المقربين في عدم عمل حرف الشرط في جوابه ولعله
بنيه بين هذا القول … بان العامل فيه في القول السابق ما كان عاملا فيه حين
زيد منطلق
كان بعد الفاء وليس المقابلة باعتبار ان العامل فيه ما هو في حيز الفاء لانه لا يصح في نحو اما
الان عاملا الا بتقدير وهو ليس في حيز الفاء واعترض الرضي بان كونه معمولا ينتقض بقوله
لجزاء
… واما كان من المقربين ويدفعه ان التقدير اما المتوفى ويتجه عليه انه يجب ان يكون
الا كان من المقربين فيجب فان كان من المقربين ومعنى قوله مطلقا ينكشف من القول
الذي بعده ومن فسره بقوله مرفوعا كان او منصوبا بفعل غفل وقدر المحذوف مع المنصوب
فعلا متعديا ومع المرفوع مهما يكن بفعل تقدير اما يوم الجمعة فزيد منطلق اما يذكر يوم الجمعة وتقدير
اما زيد فمنطلق مهما يذكر على صيغة المجهول من شيء يوم الجمعة ومهما يكن زيد فزيد منطلق كان
وفيه بحث لانه لابد من رابطة في جملة الشرط ولا ربط في شيء من التقديرات سوى
مهما يكن من شيء يوم الجمعة الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وقد عرفت انه مردود او قليل
ولا يصح تقدير مهما يكن من شيء يوم الجمعة الف ولا يقتضي عنه اي يجعل المرفوع بدلا من الفا
تكلف
على المضمر لا فاعلا كما قيل والمنصوب بدلا عن المفعول المحذوف لا مفعولا به كما قيل لكن مع
يتوقف على ثبوت جواز حذف المبدل منه ورد القول بكونه معمول المحذوف بانه لو كان كذلك لما كان
وجه لوجوب رفع زيد في اما زيد فمنطلق ولا للزوم النصب في اما يوم الجمعة فزيد منطلق لا
مكان تقدير ما يقتضي الرفع في كل منهما وامكان تقدير ما يقتضي النصب في كل منهما
لا
ونحن نقول مثل ما هو مذكور بعد اما معتبر بعد الفاء لكنه محذوف اختصارا فان كان
ما بعد الفاء مرفوعا يتبعه رفعه بعد اما تنبيها على ان المحذوف بعد الفاء مرفوع وان كان منصوبا

يلزم رفعه بعد اما تنبيها على انه منصوب وان كان فيه الرفع والنصب فمختلف وقيل ان كان جوابه
التقديم بمنع الاول يعني انه جزء مما في حيز الفاء ومراد به التقديم لا مانع من تقديمه قبل
موضعه بعد الفاء نحو اما زيد فمنطلق والاصح التفصيل نحو اما زيدا فانا رجل ضارب فان زيدا لا يصح ان ح
يكون معمول ضارب لان معمول الصفة كالصفة لا يتقدم على الموصوف ونحو اما يوم الجمعة فانا ن
منطلق فان ما في حيز ان لا يتقدم عليها كما لا يتقدم الصفة الى ... لان ما فاصله بتصحيح
بعد اما يمتنع تقديمه ومن المباحث النفيسة معرفة جواز حذف اما وهو كثير نحو وربك فكبر وثيابك
فطهر والرجز فاهجر وهذا قوله وبذلك فليفرحوا وهو قياس فيما اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا ما
قبلها منصوبا به او بمفسر به ... وقوله تعالى ... واذ لم ناصباً
تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلاة فيهما احتمال اخر وهو تنزيل الظرف المقدم منزلة الشرط
فلا يحتاج الى تقدير اما ... وقيل هذا ... حرف الردع
اي حرف معناه الزجر والمنع اما عن اعتقاده او فعل فيه المنع او ليس فيه [illegible]
فيمنعه عن المعاودة الى ... وقول الرضي كقولك لمن يقول لك فلان يبغضك
كلا اي ليس الامر كذلك يعني ان ... مراده انته عن هذا الاعتقاد لانه ليس كذلك
والكلام حرف انكار لا ردع ... ما ذكر في كلام الصحاح حيث قال معناه انته
لا تفعل واكثر ما يقابل به كلام متكلم وقد يكون المتكلم بكلام هو للردع عن مضمونه
... على انه ... ولا يظهر فرق بينه وبين ... معطوف على احدهما اسم
فعل والاخر حرفا وقد يكون بمعنى حقا فهذا يقتضي ان يكون اسما كما ذكره المتوسط
ان الذي جمع على حرفيته وكان الاستاذ ... بهذا التفسير لمعنى ان كان ...
تنبيها على انه بمنزلة المفعول المطلق الذي هو توكيد لغيره وعلى انه لا يخص الجملة لاسمية
وعند بعضهم قد يكون حرف استفتاح وقد يقوم مقام اي فيلزمها القسم
نحو كلا والله واي اي والله ... التانيث الساكنة لا وجه لاقتصاره بيان

الساكنة

الساكنة في ضبط الحروف بيان ان التاء من علامات التانيث يلحق الماضي لتانيث
المسند اليه لعبارة يفيد الوجوب فلذا استثنى عنه الظاهر الغير الحقيقي بقوله فانه
كان ظاهرا غير حقيقي فمخير والتحقيق ان الحق هو المثنا ... اذا لم يكن فصل بين الفعل والمسند اليه
والمراد بالظاهر الغير الحقيقي ما ... من ظاهر الجمع غير المذكر السالم الا انه اجمله اعتمادا على ما سبق
من التفصيل في بحث المذكر والمؤنث واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف بقوله
بقوله علامة التانيث على ان المراد ما لم يكن ضميرا وهو ما يلحق الفعل الذي ذكره على نحو قاما
الذي ... فان الملحق حرف ... لا ضمير ... فيه المسئلة بما اذا كان فاعل الفعل ظاهرا
غفل عن العلامة وفيه ايضا تنبيه على انه لو جعل العلامة ضميرا والاسم بدلا ... ضعف ولا يخفى
ان المثنا ... بالماضي والمسئلة غير مختصة ... واما الالحاق علامة التثنية والجمعين با
لفعل ضعيف فيه بحث ان المسئلة لا تختص بجنس الفعل بل ... الزيدون ...
التحقيق ان المراد ان الحاق العلامة عند ظهور الفاعل ضعيف ... واما الالحاق علامة
التثنية والجمعين بالمسند ظهور الفاعل فضعيف التنوين في ... تنوينا والتنوين
لا يكون الا في الاسماء ظاهرة ان التنوين متعد الى مفعولين ... وفي اللغة ايضا اسم لهذه النون
الساكنة وليس التنوين بمعنى ادخال النون مطلقا كما في بعض الشروح نون ساكنة
في ... تدخل فيه نون ... تتبع حركة الاخر ... منها من بعده
زاد فقال ولا ينتقض التعريف بالنون في رجل انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام
لان المراد بالتبعية التوقف عليها في الوجود لا مجرد الكون بعدها وكل ذلك ليس بشيء ...
... دخول حروف الكلمة في ... دخول ... ونون ... في فرد ساكنة
حروف الشرط ... ما قال ... لا يقبله ... عقل فاضل ...
جنس ... نون التاكيد ايضا بقوله تتبع حركة الاخر ... في الحدوث لا في البقاء ... من فاضل ...
مع سقوط ... حركة تتبعها في الحدوث ... نون التاكيد فانها لا تتبع حركة الاخر بل ... سكن الاخر ويحذف

لاجل الساكن كما في اضرب القوم او اذكر كما في اخرجن فنقول لان تأكيد الفصل لا بد توضيح وبيان فرق معنوي
بينه وبين الخفيفة وبهذا اظهر ضعف ما في الشرح انه لاخراج الخفيفة وهو للتمكن والتنكير
والعوض عطفه على التمكن او التنكير غير ظاهر الصحة لان العوض ليس بمعنى التنوين كالتمكن
والتنكير وكذا المقابلة والترنم الا ان يجعل اللام للغرض ويقدر في التمكن والتنكير مضاف فيكون التقدير
وهو لافادة التمكن والتنكير ويعطف العوض على الافادة والمراد بالتمكن كونه منصرفا او في حكم
المنصرف او في حكم المنصرف ليشمل التنوين غير المنصرف للضرورة او التناسب قال الرضي وقيل تنوين
التنكير يختص بالصوت واسم الفعل فنقول صه بدل اسكت الان وصه بدل اسكت وقت ما
ووح بالسكون لصياح مخصوص للدجاج ووح لصياح ما للدجاج وانا لا ارى مانعا من ان يكون تنوين و
احد للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين رجل لكليهما فاذا استم فقص بالتمكن هذا كلامه وتنوين
العوض يكون عوضا عن المضاف اليه كحينئذ اي حين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه وعوض
التنوين كمررت بكل قائم اي بكل رجل قائم وتنوين المقابلة ما هو في جمع المؤنث بالالف والتاء فانه كان
في جمعه بواو زائد على علامة الجمع وهو نون تحذف بالاضافة جعل في الجمع بالالف والتاء في مقابلة
التنوين الذي شانه ذلك وعند جار الله انه تنوين التمكن وذلك لانه لا يجعل العلم من جموع المؤنث
غير منصرف ولا يحذف التانيث في جمع المؤنث ويقول التاء فيه علامة جمع وليست لمحض التا
نيث فلا تؤثر في منع الصرف لا يصح تقديرها فيه لتانيث لا وجود هذا التاء المتمحض لتقدير تاء
اخرى الا لاجتماع علامتي تانيث فلا يكون عرفات بلا تنوين لكن يكسر في النصب والجر كذا في
منع بقول عرفات بلا تنوين لكن يكسر في النصب وكذا عند من عرفات بلا تنوين بالفتح قال الرضي
والاشهر في عرفات نفار التنوين والكسر قال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة
وتنوين الترنم ما يلحق اخر الابيات والمصاريع اما عوضا عن حرف الاطلاق وهو مدة حاصلة
من اشباع حركة الروي المتحركة واما عوضا عن شيء وهو ما يلحق الروي الساكن ويسمى الغالي
لتشعر عن الوزن ويكسر معه الروي دفعا لالتقاء الساكنين ويفتح شبهها بالنون الخفيفة اثبته

[illegible]

الفتح

لك الفتح الاخفش واكثره الزجاج والسيرافي قال الرضي سمي تنوين الترنم لانه لترك الترنم وذ
لان حرف الاطلاق يناسب الترنم ففي حذفه بايراد التنوين ترك الترنم ودفع ا
لتسهيل ايضا بانه للاشعار بترك الترنم ولا يخفى ان قول المص يدل على انه للترنم
فالاولى ما قيل ان هذا التنوين يسهل ترديد الصوت في الخيشوم ان قول المص
يدل على انه للترنم فالاولى وهو من اسباب الترنم وهذا التنوين لا ينافي اللام ويدخل
في الافعال والحرف لم يوجد فيه حرف ان ليس وجوده فيه خارجا عن القياس
ف وعدم وجوده في الحرف يستفاد من التسهيل ايضا قيل عدم تنوين الغالي لا من جهة
شائع قلت كعدد سائر الزوائد فتامل ويحذف اي التنوين وظاهره انه اي تنوين
المراد وجوب الحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم وفي بعض النسخ اخ
والمراد بالعلم اعم من الكنية واللقب والاسم فنقول ابو بكر بن ابي احمد بلا تنوين وهذا الحكم متفق
ض بزيد الطائف بن عمرو وحيث لا يحذف من تنوين زيد فالصواب والعلم الموصوف بابن غير معقول
بشيء مضاف الى علم اخر هذا اذا لم يسم شيء مع التنوين حتى لو جعل التنوين فيه الا
سم لا يصح حذفه والمراد بابن الابن والابنة لا البنت ايضا لانه لا يجب الحذف مع البنت
بل فيه وجهان احدهما عدم الحذف وفلان وفلانة وصل فظاهر وفي ذي كلم فيقال
نسل بن ضل وظاهر بن ظاهر وزيد بن ظاهر وفي بن ومي بن زيد وفي بن في وفي بن زيد و
المراد الموصوف النحوي فلا يحذف من زيد بن عمرو جملة ولكن يحذف التنوين ابن خطا
قبل دون ابنه وقد يترك الحذف في ضرورة الشعر كقوله وجارية بن قيس بن ثعلبي
قد يحذف من غير العلم المذكور فيها كقوله وحاتم الطائي وهب المائي وقوله فا
ستقبلة غير مستق ولا ذاكر الله الا قليلا نون التأكيد خفيفة ساكنة حاصلة بحذف المتحرك عن المشددة
تخفيفا عند الكوفيين وعند البصريين هي الاصل وثقيلة مفتوحة وهي كذلك في اصل الوضع
مع الالف اي عادلا يخفى انها لا تحتمل ان يكون حاصلة بتضعيف الساكنة لزيد التاكيد مع غير الالف فانها

مكررة كما سبق لم يختص بالفعل المستقبل في الامر ولم يرد بالامر ما هو المصطلح حتى لا يشمل ما دخله لام
الامر بل المعنى والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض نحو الا تنزلن ولقد جمع الكل عبارة
التسهيل بمصرح جواز افعل الامر والمضارع المتضمن ارادة طلب وقلت في النفي الاول فيلا
يكون في غير قوله ينقص ولا ينقض الا اختصاص والقلة في النفي بلا المتصلة بالفعل
ممنوعة وكيف لا وقد جعله ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي على الاصح لعله اراد بالنهي
ما يشمل مدخول لم قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا الناهية من جهة الجزم قال
[illegible] لم يعلما سيحا على كرسيه معمما ولزمت في مثبت القسم اي في جواب
القسم المثبت وش رح قال التركيب من باب جر وقطيفة اي بكلمة ضيقة والادنى
مثبت القسم لزوما عرفت وذلك ينتقض بقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى
وبقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون والصواب في مثبت القسم الخالي من
ذي التنفيس وعن جاز متقدم عليه وكثرت في مثل اما تفعلن اي شرط زيد في ادام
ما من غير لزوم كما ثبت بعد ربما واذا هو المطابق للتسهيل حيث قيد ما بالزائدة
[illegible] حذف كما في الرضي سواء جاز حذف ما كما في اما تفعلن ومتى وايهم ما تفعلن
وايا ما تفعلن وانما يكون اذا كانت لازمة لكلمة الشرط من غير ما نحو قوله من يثقفن منهم
منهم [illegible] وقد يجيء كذا الشرط في غير [illegible] نحو قوله متى ما تك [illegible] ربما ملحق
باسم فاعل اضطرادا ربما لحقت المضارع الخالي من الشروط وما قبلها اي نون ساكنة مع
ضمة المذكورين وهو الواو مضموم ليدل الضمة على الواو المحذوفة في ما لم يحذف الاطراد
ومع المخاطبة مكسور ليدل الكسرة على الياء لا اطراد وفيما عدا ذلك المذكور مفتوح ويشمل
منه التثنية وجمع المؤنث ومن قال عدا ما قبل الالف التثنية والف الفصل ما قبل النون
لان الالف حاجز حصين فقد [illegible] طريقا [illegible] وتقول انت او العرب في التثنية وجمع
المؤنث اضربان واضربنان ولا يبنيان في باب النقل [illegible] كما يثبتان شاعته في اضربون وا

المصنف

للمضارع

ل

انهما

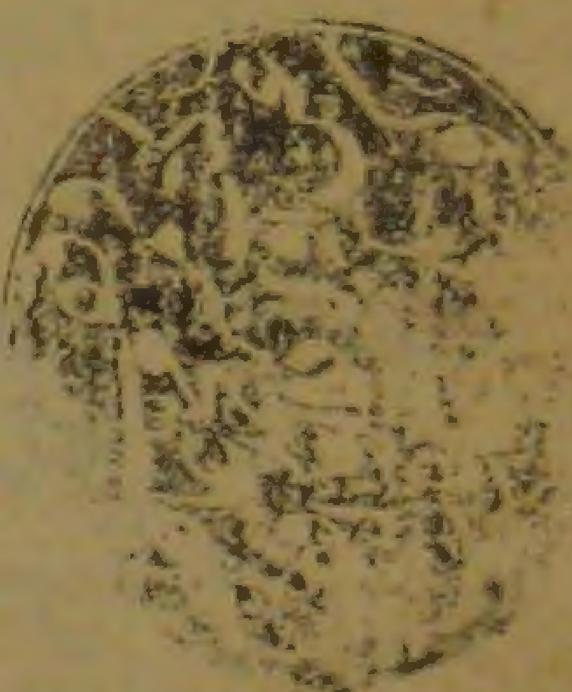
لانهما اخف وحذف الالف فيهما متعذر للالتباس في التثنية والتقاء النونات في جمع المؤنث
فيهما مستعذر للالتباس [illegible] لانها [illegible] بالكلمة بجعلها جزء بخلاف جمع المذكر والمخاطبة فلم
يجعلان كلمة واحدة وهذا كلمة [illegible] واما لم [illegible] فلهما الخفيفة لا زم التقاء الساكنين على غير حده
خلافا ليونس فانه يجوز فيهما كما يجوز في حال الوقف وبه يقع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسرة
عليه [illegible] التخفيف على قراءة ابن ذكوان وجعل التسهيل والرضي الكوفيين مع
يونس فانه يزول التقاء الساكنين في نحو اضربان بنون الخفيفة مع الوقاية واضربنان نحو ل بادغام
الخفيفة بنون نحو ل قلت منع سيبويه الدخول ههنا ايضا لان التشديد غير لازم وهما
في النونات في غيرهما هذا الفعل بالنسبة الى النون المشددة للاحتراز عن الشدة فيهما وبا
الى الخفيفة بالوقع على مذهب الجمهور اذ لا يكون الا في غيرهما مع الضمير البارز وهو واو
الجمع وياء المخاطبة كالمنفصل من الكلمة وفي حكم كلمة اخرى فيتقابل مع المدة في الافراد الا
فيهما معا فلا مدة الا في كلمة منفصل ساكنة الاول فيحذف معها كما يحذف مع الكلمة
ويحرك معها كما يحرك مع الكلمة المنفصلة ما لم يحصل اي ان لم يكن البارز في غيرهما وهو تثنية
الا [illegible] او يكون مستترا في غيرهما او لا يكون نحو اضربن زيد فكالمتصل
[illegible] اضربان واضربنان دون اضربون واضربان والشارحون غفلوا عن مقصوده فقالوا
فيه فان لم يكن استنادا الى ما [illegible] فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه كالمنفصل انه كالجزء من الكلمة فصار
واو اغزون في حكم حرف علة في الوسط كما لا يسقط في الامر حرف العلة في غير الامر لم يسقط في اغزون
واذا ثبت فتح لان ما قبل النون مفتوحة فثبت في هل ترين على طبق اغزون في الواحدة
رعاية للطرد وهذا معنى قوله ومن ثم قيل هل ترين واغزون بفتح ما دون اغزون بحذف الواو
كما في اغز لانه صار وسط الكلمة بالنون كالمتصل ويرون كما قيل لن يرد القوم وترين كما قيل يرى
واغزون لا اغزن واغزوا كما يقال اغزوا الكفار واغزي كما قيل اغزي الكفار وبهذا اندفع ما
اعترض به الرضي ان كون النون كالمنفصل يوجب بنا المد في الواحد لانه واو الجمع ايضا كالمنفصل

فجعل النون

لنسبة

لمنفصلة

لقوم

ولا يبقى معه المدة ولو اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل بقاء المدة في اغزوان محمولا على
بقائها في اغزو ولانه ينتقل الكلام الى اغزو وامثاله فكل ما يقال في اغزو يجري في اغزوان
فليس محل الا تطويل المسافة على انه اذا انتقل الكلام الى اغزو وقفنا لم يحذف الواو لانه لا
موجب لحذفها فاذا صار اغزوان مثله لم يحذف فيه ايضا والمخففة يحذف للساكنين
ولا ينتقض باضربن فانه لم يحذف للساكنين بل حذف المدة لان المراد ساكنا او
لهما النون بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ولانه يحرك كالتنوين و
في الوقف كما يحذف التنوين فيه وما حذف لاجل الخفيفة بخلاف التنوين فانه لا يرد
ما حذف لاجله اذا اسقط بالوقف فيقال في قاض قاض لا قاضي والمضموم ما قبلها
تقلب الفا هذا مستثنى من الحكم السابق ومن هنا ختم الكتاب ضمه بالالف

كافتتاحه الهي كما انعمت علينا بشرح الفن في هذا الكتاب والهمت نعمتك
باتمامه على وجه الصواب والهمتنا فيه بما لا نعتد لا نحصى من فصل الخطاب وفقنا
بشكرك كونه حفظا للعبد وللمحدد به مزيد استجلاب واجعله دفعا للعقاب
ومقتضيا لحسن المآب وموجبا لجزيل الثواب وهداية لمن اقتدى
به من العلماء والطلاب واجعله سببا لشفاعتهم دون الى
صحة يوم الحساب والنهرح في اشتغال به معذرتي الا انه لم يكن

كف معذرة في قلم الكتب فيه الا ما دهشته في بعض المطالب
لهاب اللهم اجعله غيثا منشا لمعارف كلامك في
قلوب الاحباب الالباب المطر الادبار والمطر انى
ما هو اطيب من التراب تمت الكتاب
بعون الله الملك الوهاب واليه المرجع
والمآب

وقد وقع الفراغ من تسويد هذه النسخة الشريفة المدة الموسومة بعمدة شرح الكافية ابن الحاجب بيد العبد الاضعف
المحتاج الى رحمة ربه الاكبر



تقسيم

٤ ١ ٤ ٣

٥ | ٩ ٦ ٤ ٣

١٩٢٨

٥

٩٦٤٣